

أَوَّلُ الْمَسَائِلِ

بِسْمِ

عَمْدَةِ السَّالِكِ وَ عُمْدَةِ النَّاسِكِ

تَأْلِيفُ

الشيخ محمد الزهري الغمراوي

شرح

عَمْدَةِ السَّالِكِ وَ عُمْدَةِ النَّاسِكِ

للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن النقيب المصري إشفهني

٧٠٢ - ٧٦٩ هـ

تنبه : وضع عمدة السالك بأعلا الصحيفه
مضبوطاً بالشكل ليعم نفعه الخاص والعام ؟

مطبوعه دار احياء الكتب العربيه

لأصحابها عيسى البابی الحلبی وشركاه

بجوار المشهد الحسيني بمصر

أَقُولُ الْمُسْتَسَالِكُ
شرح
عمدة السالك و عمدة الناسك

تأليف

الشيخ محمد الزهري الغمراوي

شرح

عمدة السالك و عمدة الناسك

للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن التقيي المصري الشافعي

٧٠٢ — ٨٧٦٩

تمت في وضع عمدة السالك بأعلا الصحيفة
في يوم الاثنين بالسنين ليعم قعه الخاص والعام

مكتبة دار الكتب
مكتبة البابي الحلبي وبشرية

[مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ]

« حديث شريف »

قال المصنف رحمه الله :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قال للمصنف رحمه الله : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) الكلام على البسملة شير وأهم شيء يلزم التكلم فيه في الكتب النفعية بيان ما تطلب فيه البسملة وهي أنها تجب في الفاتحة في الصلاة وتسب في الأمور ذات الشأن ، وتحرم على المحرم لذاته كشرب الخمر ، وتكره على المكروه لذاته . قال رحمه الله :

الحمد

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، هذا مختصر على مذهب الإمام الشافعي ، رحمه الله عليه ورضوانه ، اقتصرت فيه على الصحيح من المذهب عند الرافعي والنووي أو أحدهما ،

(الحمد لله رب العالمين) بدأ رحمه الله بالبسملة ثم ثنى بالحمدلة اقتداء بصنع الكتاب العزيز وعملا بحديث « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » ومعناه أنه يطلب الابتداء بها في الأمور ذات الشأن كلبس الثياب وركوب الدواب والأكل والشرب ولأنه إن لم يبدأ بها فيها تكون ناقصة في المعنى مثل الآدمي المقطوع اليد وحديث « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » رواه أبو داود وأشار إلى أنه لا تعارض بينهما إذ الابتداء حقيق وإضافي ، والرب معناه المالك ، والعالمين جمع عالم وهو اسم لما سوى الله ، فعنى الجملة الثناء والمدح ثابت لله مالا كالحلق جميعهم . قال (وصلى الله على سيدنا محمد) الصلاة من الله الرحمة المبرورة بالمعظم فعنى صلى الله أطلب منك يا الله رحمة مشمولة بالتعظيم على سيدنا معاشر الحلق محمد فعنى جملة خبرية لفظاً طلبية معنى . قل (وعلى آله وصحبه أجمعين) لما أمر الله بالصلاة عليه بقوله : يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه . قيل له كيف نعلي عليك قل قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلخ في التشهد . فعلمنا أننا مأمورين بالصلاة على آله أيضاً ، وهم كما قال الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب ، وصحبه اسم جمع لصاحب وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنائه . ولما كان بعض الرافضة يقع في بعض الصحابة أكد بلفظ أجمعين للرد عليهم . قال (هذا مختصر) ذا اسم إشارة يشار به إلى جودس . فاستعمله المصنف على سبيل المجاز لما رتبته في ذهنه ، والمختصر اسم مفعول من الاختصار وهو الإيجاز ثم وصف هذا المختصر فقال (على مذهب الإمام الشافعي) أي أن هذا المختصر جار على مذهب الإمام الشافعي أي على مقتضى الأحكام التي ذهب إليها ، والمذهب في الأصل اسم للكان الذي يذهب فيه ثم نقل إلى الأحكام على سبيل المجاز والإمام من يؤتم به والشافعي نسبة إلى شافع وهو جد الإمام الشافعي الرابع إذ هو « محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف » وعبد مناف هو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم « ولد الإمام الشافعي بنوة سنة خمسين ومائة ، ومات سنة أربع ومائتين بمصر . قال (رحمه الله عليه ورضوانه) جملة خبرية لفظاً انشائية معنى ، والرحمة من الله الإحسان ، والرضوان القرب والمحبة فهو أخص من مطلق الرحمة (اقتصرت فيه) أي في المختصر فعنى صفة له أيضاً (على) ذكر (الصحيح من المذهب) اعلم أن المذهب يحتوي على الصحيح الذي لا تجوز الفتوى بغيره وعلى مقابله وهو الضعيف وعلى المشهور ومقابله وهو الريب وعلى الأظهر ومقابله وعلى الراجح ومقابله وعلى النص ومقابله وهو المخرج وعلى التقديم ومقابله وهو الجديد فالمصنف لم يذكر في كتابه إلا الصحيح ولم يتعرض لنيره كالمحتاج ، ومن فوائد ذكر المجتهد للقولين إبطال ما زاد لا العمل بكل منهما وبيان المدرك وأن من رجع أحدهما من مجتهد المذهب لا يعدّ خارجاً عنه ثم الراجح منهما مانص على رجحانه وإلا فما علم تأخره وإلا فما فرغ عليه وحده وإلا فما قال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد وإلا فما أوردته في محل أو جواب وإلا فما وافق مذهب مجتهد لتفويه به فان خلا عن ذلك كله فهو لتكاثر نظريه . إذا علمت ذلك علمت ما يحتاج إليه الترجيح من تتبع كلام الإمام والإحاطة به والاطلاع على المذاهب الأخر ، قلنا لم يدع هذه المرتبة إلا أفراد قليلة ولذا قال المصنف : (عند الرافعي والنووي) يعني الصحيح عندهما إذ هما شيخا المذهب وعلى اعتمادهما القول إلا نادراً وقد نالا من الشهرة ما ينفي عن بسط القول في الثناء عليهما ، قل (أو أحدهما) بالجر معطوف على مجموع المعطوف والمعطوف عليه

وَقَدْ أَذْكَرُ فِيهِ خِلَافًا ، وَذَلِكَ إِذَا اُخْتَلَفَ تَصْحِيحُهُمَا مُقَدِّمًا لِتَصْحِيحِ النَّوَوِيِّ ، فَيَكُونُ مُقَابِلَهُ تَصْحِيحُ الرَّافِعِيِّ ، وَنَمِيَّتُهُ :

(عُمْدَةُ السَّالِكِ ، وَعُدَّةُ النَّاسِكِ)

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

كتاب الطهارة

الْمِيَاهُ أَرْبَعٌ : طَهُورٌ وَطَاهِرٌ وَنَجَسٌ ، فَالطُّهُورُ هُوَ الطَّاهِرُ فِي نَفْسِهِ الْمُطَهَّرُ لَذِيَرِهِ ، وَالطَّاهِرُ هُوَ الطَّاهِرُ فِي نَفْسِهِ وَلَا يُطَهَّرُ غَيْرُهُ ،

يعنى يذكر الصحيح عندما إذا كان لها في المسألة تصحيح فإن لم يكن في المسألة إلا تصحيح لأحدهما ذكر تصحيحه فقط (وقد أذكر فيه) أى المختصر (خلافًا) في بعض الصور يعنى لا يذكر في المختصر خلافًا إلا في بعض الدور (وذلك إذا اختلف تصحيحهما) أى النوى والرافعى (مقدمًا لتصحيح النوى) لأنه التأخر تصحيحه استدراك لتصحيح الرافعى نقلاً لما جازم به لأنه العمدة في المذهب فيكون للفقهي به ما يحبه (فيكون مقابله تصحيح الرافعى) فلا يؤول عنه ويكون ضيفاً (وسميته) أى هذا المختصر (عمدة السالك وعدة الناسك) العمدة ما يعتمد عليه ، والسالك هو السائر إلى الله يطلب مرضاته ، والعدة اسم للآلة التي يعتمد عليها صاحبها ، والناسك العابد فمن أراد السير إلى الله والعبادة له لا بد له من تصحيح عباداته ومعاملاته وهذا الكتاب له هو العمدة والعدبة (والله أسأل) أى من الله لامن غيره أطلب (أن ينفع به) أى النفع لجميع السالكين (وهو حسبي) أى يكفينى ما أحتاجه وهو كالتعاليل لسؤاله (ونعم الوكيل) نعم كلمة مدح ، والوكيل الوكيل إليه أمور خلقه فكأنه يقول أنشئ المدح لمن وكلت إليه أمور خلقه وهى جملة إنشائية معطوفة على الجملة الخبرية وقد قيل يجوز ذلك .

(كتاب الطهارة)

الكتاب لمة مصدر ومعناه الجمع ، واصطلاحاً . جملة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالباً ؛ والطهارة لمة النظافة . وشعرنا رفع حدث أو إزالة نجس أو ما فى معناها ، وقد انتصح الأئمة كتبهم بالطهارة فخر «مفتاح الصلاة الطهور» مع تقديمه صلى الله عليه وسلم الصلاة فى حديث شعار الإسلام بمد الشهدتين ، ولما كان الماء آلة للطهارة بدأ المعتكف بتقسيمه فقال (المياه أقسام) أى ثلاثة (طهور وطاهر ونجس) ومن زاد المكروه استعماله فقد قبح الطهور على بعض أقسامه ؛ ثم عرف المصنف الأقسام فقال (فالطهور هو الطاهر فى نفسه) أى الذى لو أصاب غيره لا ينجسه (المطهر لذيرته) قائماً بالمستعمل فى فرض الطهارة كالمرءة الأولى فى الوضوء والنسل أو فى إزالة النجاسة ولو مغفوا عنها لا يسمى طهوراً لأنه لا يطهر غيره وهكذا الماء المتخير أحد أوصانه بطاهر (والظاهر هو الطاهر فى نفسه) بأن لم ينجس أحد أوصانه بالنجاسة ولم تلاقه نجاسة وهو قليل (ولا يطهر غيره) بأن استعمل فى فرض طهارة أو لإزالة نجاسة .

وَالنَّجَسُ غَيْرُهُمَا ، فَلَا يَجُوزُ رَفْعُ حَدِّهِ ، وَلَا إِزَالَةُ نَجَسٍ إِلَّا بِالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ ، وَهُوَ الطَّهْوَرُ عَلَى أَىِّ صِفَةٍ كَانَ مِنْ أَصْلِ الْخَلْقَةِ ، وَيُكْرَهُ بِالْمَشْمَسِ فِي الْبِلَادِ الْحَارَّةِ ، فِي الْأَوَانِي الْمُنْطَبِعَةِ ، وَهِيَ مَا يُطْرَقُ بِالْمَطَارِقِ إِلَّا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، وَتَزُولُ بِالتَّبْرِيدِ . وَإِذَا تَغَيَّرَ الْمَاءُ تَغْيِيرًا كَثِيرًا بَحِثْ يَسْلُبُ عَنْهُ اسْمُ الْمَاءِ بِمُخَالَطَةِ شَيْءٍ طَاهِرٍ يُمْكِنُ الصُّونُ عَنْهُ كَدَقِيقٍ وَزَعْفَرَانٍ أَوْ اسْتَعْمَلَ دُونَ الْقَلَتَيْنِ فِي فَرْضِ طَهَارَةِ الْحَدِّثِ وَلَوْ لَحِصِيٍّ أَوْ النَّجَسِ وَلَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَمْ يَحْزِرِ الطَّهَارَةُ بِهِ ؛

(والنجس غيرهما) وهو ما طرأت عليه نجاسة وهو قليل أو تبرأ أحد أوصانه بها (فلا يجوز) أى لا يحل ولا يصح أيضاً (رفع حدث) أى أصغر أو أكبر (ولا إزالة نجس) من سائر الأنجاس ولو معنوا عنها (إلا بالماء) فلا يصح بغيره كالخل واللبس (المطلق) أى لم يقيد بقيد لازم كماء الورد أو بوصف كماء دافق أى متى فكل ذلك وإن أطلق عليه ماء لا يجوز الطهر به ، فالماء المطلق ما يسمى في العرف ماء بلا قيد لازم وإن قيد في بعض الأحيان كماء البحر وماء النهر فلا يخرج عن الإطلاق بذلك (وهو الطهور) وأما غيره فلا بد من تقييده بأن يقال ماء صابون وماء ورد (يطى أى صفة كان من أصل الخلقة) أى من أصل الوجود ككونه حلواً أو مالحاً أو أبيضاً أو أسوداً ، وأما إن طرأ له شيء من ذلك بأن تغير شيء من الطهارات فلا يقال له طهور (ويكره بالشمس) أى الذى سخته الشمس لكن (في البلاد الحارة) فلا يكره الشمس في الباردة والمعتدلة كمصر (في الأواني المنطبعة) بأن تكون ممدنية (وهو ما يطرق بالمطارق) أى يدق (إلا الذهب والفضة) هو استثناء من الأواني المنطبعة فلا يكره الشمس فيها كما لا يكره في الحزف ؛ وضابط الشمس أن تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الإناء أجزاء سمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لأخرى ، ولا يكره استعماله في أرض أو آنية أو ثوب أو طعام جامد (وتزول بالتبريد) ولو برد بنفسه زالت الكراهة أيضاً (وإذا تغير الماء تغيراً كثيراً) حسيماً كان التغير بأن شوهه تغير أحد أوصاله من طعم أو لون أو ريح أو تقديراً بأن سقط في الماء ما يوافق أحد صفاته كماء مستعمل فيمدح مخالفاً وسطاً بأن يقدر مثل الساقط من الرمان وينظر هل يغير الطعم أم لا فإن لم يغير قدر مثله من العير ويقال هل يغير اللون فإن لم يغير قدر مثله من اللاذن فإن غير الريح ضرر ، ويشترط أن يكون التغير كثيراً (بحيث يسلب عنه اسم الماء بمخالطة شيء طاهر) فإن لم يكن التغير كثيراً بأن سقط في الماء شيء من قليل صابون أو لم يكن التغير بمخالطة وهو الذى لا يمكن فصله عن الماء بأن كان مجاور كدهن وعود فإن ذلك لا يضر في الطهورية ، ويشترط في المخالط أيضاً أن يكون بحيث (يمكن السون عنه) فإن لم يمكن السون عنه كطحلب ومن ذلك التغير بما في مقره ومجره فلا يسلب الطهورية وذلك (كدقيق وزعفران) فإن ذلك طاهر عظاماً يغير كثيراً ويمكن صون الماء عنه فيسلب الطهورية وهو طاهر في نفسه ، ثم أشار إلى قسم آخر من الطاهر غير الطهور فقال (أو استعمل) أى الماء حالة كونه قليلاً (دون القاتين في فرض طهارة الحدث) فإنه يكون طاهراً غير مطهر ، وأما المستعمل في النقل كالمغسلة والأغسال المسنونة فهو طاهر مطهر (ولو لم يمس) أى أن ماء وضوء الصبي وغسله ليس بمطهر لأن المراد بالفرض ملائمة منه وإن لم يمس بتركه (أو بالنجس) معطوف على فرض طهارة ؛ يعنى أن الماء المستعمل قسماً : ما استعمل في فرض طهارة ، وما استعمل في إزالة نجاسة (ولو لم يتغير) فالماء المستعمل في إزالة النجاسة إن تغير بها كان نجساً وإن لم يتغير كان طاهراً غير مطهر فهو على كل غير مطهر وإذا كان كذلك (لم يحز الطهارة به) ثم شرع في أخذ محترزات القيود السابقة فقال :

فَإِنْ تَغَيَّرَ بِالزَّعْفَرَانِ وَنَحْوِهِ يَسِيرًا أَوْ بِمَجَاوِرِهِ كَعُودٍ وَدُهْنٍ مُطَيَّبِينَ أَوْ بِمَا لَا يُمْكِنُ الصَّوْنُ عَنْهُ كَدُلْحَلْبٍ
وَوُرْقِ شَجَرٍ تَنَازَّرَ فِيهِ وَبَتْرَابٍ وَطُولٍ مَكْتٍّ ، أَوْ اسْتَعْمَلَ فِي النَّفْلِ كَمَضْمَضَةٍ وَتَجْمِيدٍ وَضُرٍّ وَغُسْلٍ
مَسْنُونٍ ، أَوْ جُمَعَ الْمُسْتَعْمَلُ قَبْلَ بَلْغِ قَلْتَيْنِ جَازَتْ الظَّهَارَةُ بِهِ ، وَلَوْ أَدْخَلَ مَتَوَضًى يَدَهُ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ مَرَّةً
أَوْ جُنِبَ بَعْدَ النِّيَّةِ فِي دُونِ الْقَلْتَيْنِ فَاعْتَرَفَ وَنَوَى الْإِغْتِرَافَ لَمْ يَضُرَّهُ وَالْأَصَارُ الْبَاقِي مُسْتَعْمَلًا ، وَلَوْ
انْفَسَّ جُنْبَانٌ فَأَكْثَرَ دَفْعَةً أَوْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ فِي قَلْتَيْنِ أَوْ تَفَعَّتْ جُنَابَتُهُمْ وَلَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا ؛ وَالْقَلْتَانِ
خَمْسُمِائَةٍ رَطْلٍ بَغْدَادِيَّةٍ تَقْرِيبًا وَمَسَاحَتُهُمَا ذِرَاعٌ وَرَبْعٌ طَوْلًا وَعَرْضًا وَعُمُقًا ، فَالْقَلْتَانِ لَا تَنْجُسُ بِمَجْرَدِ مُلَاقَاةِ
النَّجَاسَةِ بَلْ بِالتَّغْيِيرِ بِهَا وَلَوْ يَسِيرًا . ثُمَّ إِنْ زَالَ التَّغْيِيرُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ طَهَّرَ أَوْ بِنَحْوِ مَسِكَ أَوْ بِخَلٍّ أَوْ بِتَرَابٍ فَلَا ،

(فإن تغير بالزعفران ونحوه يسيراً) محترز قوله كثيراً (أو بمجاوره) محترز قوله بمخالط (كعود ودهن مطيبين)
فإن التغير بهما تغير بالمجاور فلا يضر وإن كان كثيراً ما لم يخرج إلى اسم آخر كأن اختلط دهن بالماء حتى صار يسمى
مرقة لاء (أو بما لا يمكن الصون عنه) محترز يمكن الصون عنه (كدلحلب) هو شيء أخضر يعلو الماء من طول
المسك (وورق شجر تنازر فيه) أي سقط في الماء بخلاف الثمر فإنه يضر بإمكان صون الماء عنه عادة (و) كذلك
لا يضر التغير (ب) سب (تراب) وكذلك ملح الماء وإن طرح فيه (و) (بطول مكث) فلا يضر التغير به (أو استعمال
في النفل) محترز قوله في فرض (كمضمضة وتجميد وضوء وغسل مسنون) تمثيل للنفل (أو جمع المستعمل قبل بليغ قاتين
جازت الظهارة به) محترز قوله دون قاتين (ولو أدخل متوضئ يده بعد غسل وجهه مرة) أشار بذلك إلى ما يدفع
استعمال الماء الذي دون القاتين عند الوضوء أو النسل بأن انتهى يدفع الاستعمال نية الاغتراف أي إخراج الماء من
الإناء فمعنى الاغتراف أن ينوى أن يدخل يده في الإناء لا لرفع الحدث فيه بل لإخراج الماء خارجه ويختلف محلها في
الوضوء والنسل فأذا أنه ينوى بعد غسل وجهه مرة إناء الماء وجهه وإلا نوى بعد تعميم وجهه (أو جنب بعد النية)
أي نية رفع الحدث (في دون القاتين) وإنما في القاتين فلا يحتاج إلى نية (فاغتترف ونوى الاغتراف لم يضره) ودفعت
نية الاغتراف استعمال الماء (وإلا صار الباقي مستعملاً) لأنه بوضع يده فيه ارتفع حدثها في الماء فصار مستعملاً (ولو
انفس جنبان فأكثرت دفعة) أشار إلى قيد ماحوظ وهو أن الماء مادام متردداً على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال
مادامت الحاجة باقية فلو انفس جنب أو محدث في ماء قليل ثم نوى ارتفع حدثه وصار الماء مستعملاً بالنسبة إلى غيره
لأنه لو انفس فيه جنبان ثم نوى ما ارتفعت جنبانها أو مرتباً فالأول فقوله (أو واحد بعد واحد في قاتين
ارتفعت جنبانهم ولا يصير) الماء (مستعملاً) ظاهر . ولما ذكر المصنف القاتين عرفهما فقال (والقاتان خمسمائة رطل
بغدادية تقريباً) ورطل بغداد عند النووي مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (ومساحتها) أي مقدار
القاتين بالمساحة (ذراع وربيع طولاً و) ذراع وربيع (عرضاً و) ذراع وربيع (عمقاً) والمراد بالذراع ذراع آدمي
(والقاتان لا تنجس بمجرد ملاقة النجاسة) لعله راعى في لفظ القاتان المعنى الاصطلاحي وهو الماء ، وإلا لكان الواجب
عربية لا تنجس وقد علمت أن كثرة الماء تدفع عنه النجاسة إن لم يتغير (بل بالتغير بها ولو يسيراً) ولا فرق بين التغير
الحس أو التقديرى (ثم إن زال التغير بنفسه أو بماء طهر) ولو مستعملاً ولا يضر عود تغيره إذا خلا عن نجس جامد
لا أو بنحو مسك) مما يستر الرائحة (أو بخل) مما يستر الطعم (أو بتراب) مما يستر اللون (فلا) يطهر .
ودونهما

وَدُونَهُمَا يَنْجُسُ بِمَجْرَدِ مُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ وَأَنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ إِلَّا أَنْ يَقَعَ فِيهِ نَجَسٌ لَا يَرَاهُ الْبَصَرُ أَوْ مِثْلُ لَادَمَ لَهَا سَائِلٌ
كَذَبَابٍ وَنَحْوِهِ فَلَا يَضُرُّ وَسِوَاهُ الْجَارِي وَالرَّاكِدُ ، فَإِنْ كُوثرَ القليلُ النَجَسُ فَيُلْغى قَلْتَيْنِ وَلَا تَغْيِيرُ طَهْرٌ ، وَالْمُرَادُ
بِالتَّغْيِيرِ بِالطَّاهِرِ أَوْ بِالنَّجَسِ أَمَّا اللَّوْنُ أَوِ الطَّعْمُ أَوِ الرِّيحُ ، وَيَنْدَبُ تَغْطِيَةُ الْإِنَاءِ ، فَلَوْ وَقَعَ فِي أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ نَجَسٌ
تَوْضِئاً مِنْ أَحَدِهِمَا بِاجْتِهَادٍ وَظُهُورِ عِلَامَةٍ سِوَاهُ قَدَرٍ عَلَى طَاهِرٍ يَقِينٍ أَمْ لَا ، فَإِنْ تَحَيَّرَ أَرَأَيْتُمَا ، وَيَتِيمٌ بِإِعَادَةِ
وَالْأَعْمَى بِجَهْدٍ ، فَإِنْ تَحَيَّرَ قَلَدَ بَصِيرًا ، وَلَوْ اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمَاءٍ وَرَدَ تَوْضِئاً بِكُلِّ وَاحِدٍ مَرَّةً ، أَوْ يَبُولٌ
أَرَأَيْتُمَا وَيَتِيمٌ .

فصل : تحلل الطهارة من كل إناء طاهر إلا الذهب والفضة . والمطلبي بأحدهما بحيث يتحصل منه شيء بالنار

(ودونهما) أى القلتين (ينجس بمجرد ملاقة النجاسة) ولوجاريا ومثل مادون القلتين فى النجس بمجرد الملاقاة سائر
المائعات ولو كثرت (وإن لم يتغير) هذا إذا طرأت النجاسة على الماء ، وأما إذا كان الماء وارداً وأزال عين النجاسة ولم يزد
وزنه كماء الصالة فإنه يكون طاهراً غير مطهر ، ثم أشار إلى استثناء بعض مسائل لا ينجس فيها القليل بالملاقاة فقال (إلا أن
يقع فيه) أى فى الماء القليل (نجس لا يراه البصر) المعتدل كما إذا وقع الذباب على نجس رطب وعلق به شيء لا يدركه
البصر ثم وقع فى الماء (أو ميتة لادم لها سائل) عند شق عضو منها (كذباب ونحوه) مثل الجنافس والسحالي ولفظ
نحو زائد للتوضيح (فلا يضر) فى جميع ما ذكر فى طهورة الماء (وسواء الجارى والراكد) وإنما يحكم بالنجاسة
فى الجارى على كل جربة فلا تنجس التى قبلها وحيضان بيوت الأخلية من الرأكد ويعتبر كل حوض على حدته إلا إن تحرك
كل واحدة بحركة الأخرى فتعتبر الجميع كأنها حوض واحد (فإن كوثر القليل النجس فبلغ قلتين ولا تغير طهر) أى
صار طهوراً (والمراد بالتغير بالطاهر أو بالنجس إنما اللون أو الطعم أو الريح) فتغير أحد الأوصاف كاف فى سلب
الطهورية أو الطهارة (ويندب تغطية الإناء) حفظاً من وقوع الآفات فيه (فلو وقع فى أحد الإناءين نجس تَوْضِئاً مِنْ
أَحَدِهِمَا بِاجْتِهَادٍ وَظُهُورِ عِلَامَةٍ) أى أو بمعنى أو لأن الاجتهاد قد لا يظهر معه علامة (سواء قدر على طاهر يقين أم لا)
لأن التطهير من شرط الصلاة ويمكن التوصل إليه بالاجتهاد فيجوز عند القدرة ويجب عند عدمها (فإن تحيّر أَرَأَيْتُمَا
وَيَتِيمٌ بِإِعَادَةِ) أى صلاه لأنه يتيم لفقد الماء (والأعمى يجتهد) كالبصير (فإن تحيّر) (الأعمى) (قلد بصيراً) فى اجتهد
بغالب البصير فلدس له فى التحيّر إلا الإراقة (ولو اشتبه طهور بماء ورد تَوْضِئاً بِكُلِّ وَاحِدٍ مَرَّةً) ولا يجتهد إذ شرط
الاجتهاد أن يكون لكل واحد أصل فى التطهير (أو يبول) أى اشتبه الطهور ببول (أَرَأَيْتُمَا) لأنه لا يمكن أن يتوضأ
بكل ولا يمكن أن يتيمم مع وجود الماء الطهور (ونجس) بعد الإراقة .

(فصل : تحلل الطهارة من كل إناء طاهر) لما كان لا بد للماء الطهارة من ظرف تعرض لما يحل استعماله من الظروف
ولو فى غير الطهارة فأفاد أن كل ما هو طاهر من الظروف يحل استعماله بخلاف النجس فإنه لا يحل استعماله فى الماء القليل
لما يلزمه من التلوّث بالنجاسة بخلاف استعماله فى الجامد أو فى الماء الكثير (إلا الذهب والفضة) استثناء من الطاهر
(والمطلبي بأحدهما بحيث يتحصل منه شيء بالنار) قيد لعدم جواز المطلق فإن الإناء إذا طلى فإن كان الطلاء كثيفاً يحصل
منه شيء لو عرض على النار التحق بإناء الذهب والفضة وإن لم يحصل حل

فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الطَّهَّارَةِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَكَذَا اقْتِنَاؤُهُ بِلَا اسْتِعْمَالٍ حَتَّى الْمِيلُ مِنَ الْفِضَّةِ ، وَالْمُضَيَّبُ بِالذَّهَبِ حَرَامٌ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ كَالْفِضَّةِ ، وَبِالْفِضَّةِ إِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً لِلزَّيْنَةِ فَهِيَ حَرَامٌ أَوْ صَغِيرَةً لِلحَاجَةِ حَلٌّ أَوْ صَغِيرَةً لِلزَّيْنَةِ أَوْ كَبِيرَةً لِلحَاجَةِ كُرْهُ وَلَمْ يَحْرُمُ ، وَمَعْنَى التَّضْيِيبِ أَنْ يَنْكَسِرَ مَوْضِعٌ مِنْهُ فَيُجْعَلَ مَوْضِعَ الْكَسْرِ فَضَّةٌ تُمْسِكُ بِهَا ، وَتُكْرَهُ أَوْ أَوَانِي الْكُفَّارِ وَثِيَابُهُمْ ، وَيَبَاحُ الْإِنَاءُ مِنْ كُلِّ جَوْهَرٍ نَفِيسٍ كِبَاقُوتٍ وَزَمْرُودٍ .

فَصَلِّ : وَيَنْدُبُ الدَّوَاكِ فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا لِهَائِمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ فَيُكْرَهُ ؛ وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ وَوُضُوءٍ وَصُفْرَةِ أَسْنَانٍ وَاسْتِيقَاطٍ مِنَ النَّوْمِ وَدُخُولِ بَيْتِهِ وَتَغْيِيرِ الْقَمَمِ مِنْ أَكْلِ كُلِّ كَرِيهِ الرِّيحِ وَتَرْكِ أَكْلِ : وَيَجْزَى بِكُلِّ خَشَنِ إِلَّا أَصْبَعَهُ الْحَشَنَةَ ، وَالْأَفْضَلُ بَارَاكٌ وَيَبَاسٌ نَدَى ،

(فيحرم استعماله) أي المطلق الذكور (على الرجال والنساء) فلا فرق في حرمة إناء التقدين بين الرجال والنساء (في الأكل والشرب وغير ذلك) من وجوه الاستعمالات (وكذا اقتناؤه بلا استعمال) لأن الاتخاذ يجر إلى الاستعمال (حتى الليل) أي المروء (من الفضة) ومثله الحلال والابرة والقمقم (والمضيب بالذهب حرام) التضيب لإصلاح الاناء، فتحرم ضبة الذهب سواء الصغيرة والكبيرة (وقيل كالفضة) أي يفصل في ضبة الذهب التفصيل في ضبة الفضة وهو ما ذكره بقوله (وبالفضة إن كانت كبيرة للزينة فهي حرام) فيحرم استعمال الاناء التي هي فيه (أو صغيرة للحاجة حل) من غير كراهة (أو صغيرة للزينة أو كبيرة للحاجة كره ولم يحرم) الاستعمال (ومعنى التضيب) لفة (أن ينكسر موضع منه) أي للمضيب (فيجعل موضع الكسر فضة تمسكه) أي موضع الكسر (بها) أي بتلك الفضة إن جعلت الصغير المستتر في تمسكه تقديره أنت كان لفظ بها غير زائد بل محتاج إليه ، ومرجع الكبير والصغير العرف (وتكره أو أواني الكفار) أي استعمالها لأنهم لا يتقون النجاسة وكذا من لا يبالى من المسلمين مثل مدمني الخمر (وثيابهم) خرصا على يقين الطهارة (ويباح الاناء من كل جوهر نفيس) لانتفاء ظهـور الخيلاء والسرف فيه وذلك (كباقوت وزمرد) وغيرها من أنواع الجواهر .

(فصل : ويندب الدواك) أي استعماله (في كل وقت) أي زمن طويل أو قصير (إلا لهائِم بعد الزوال فيكره) له استعماله كراهة تنزيه (ويتأكد استحبابه لكل صلاة) فرضاً أو نفلاً (وقراءة) لقرآن أو حديث أو درس (ووضوء) ولو مجدداً (وصفرة أسنان) أو خضرتها من أثر طعام (واستيقاظ) أي إفاقة (من النوم) وإن لم يتغير القم ليسلاً أو نهراً (ودخول بيته) أي منزله (وتغير القم من أكل كل كَرِيهِ الرِّيح) من نوم وبل وشرب دخان فيتأكد الدواك عند جميع ذلك (وترك أكل) فالمدار على تغيير القم من الأكل أو تركه (ويجزى) الاستيلاك (بكل خشن) أي طاهر يزيد وسخ الأسنان (إلا أصبعه الحشنة) لأن جزء الإنسان لا يسمى سوا كاله (والأفضل بآراك) أي أفضل أنواع الدواك الآراك ، وهو شجر طويل يستاك بقضبانته (ويابس ندَى) أي الأفضل من أنواع الآراك اليابس الذي ندى وبل بالماء أو غيره لثمن وظيفته ، من جلاء الأسنان من غير ضرر إلا الأخضر الطرى .

وَأَنْ يَسْتَاكَ عَرْضًا ، وَيَبْدَأَ بِجَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَتَعَمَّدَ كِرَاسِيَّ أَضْرَاسِهِ ، وَيَنْوِي بِهِ السَّنَةَ . وَيَسْنُ قَلَمَ ظُفْرٍ ، وَقَصَّ شَارِبٍ ، وَتَتَفَّ إِبْطَ وَأَنْفَ لِمَنْ أَعْتَادَهُ ، وَحَلَقَ عَانَةَ ، وَالْأَكْتَحَالَ وَتَرَأَ ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ ، وَغَسَلَ الْبَرَاجِمَ ، وَهِيَ عَقْدُ ظُهُورِ الْأَصَابِعِ ، فَإِنْ شَقَّ تَتَفَّ الْإِبْطَ حَلَقَهُ . وَيُكْرَهُ الْقَرْعُ ، وَهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَتَرْكُ بَعْضِهِ ، وَلَا بَأْسَ بِحَلْقِ كُلِّهِ ؛ وَيَجِبُ الْخِتَانُ . وَيَحْرُمُ خَضْبُ شَعْرِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِسَوَادٍ إِلَّا لِنَرَضِ الْجِهَادِ ، وَيَسْنُ بِصَفْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ ، وَخَضْبُ يَدَيِ مَرْوُجَةٍ وَرَجُلِيهَا تَعْمِيمًا بِحَنَاءٍ ، وَيَحْرُمُ عَلَى رَجَالٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ ؛ وَيُكْرَهُ تَتَفُّ الشَّيْبِ .

بَابُ الْوُضُوءِ

(وَأَنْ يَسْتَاكَ) فِي الْأَسْنَانِ (عَرْضًا) لَا طَوْلًا لثَلَاثًا يَمْرُجُ اللَّثَّةُ فِي اللِّسَانِ طَوْلًا (وَيَبْدَأُ بِجَانِبِهِ الْأَيْمَنِ) مَنْ فِيهِ مَنِهَى إِلَى نِصْفِهِ وَيَتَوَقَّعُ بِالْجَانِبِ الْأَيْسَرِ إِلَى نِصْفِهِ (وَيَتَعَمَّدُ كِرَاسِيَّ أَضْرَاسِهِ) بِلُطْفٍ (وَيَنْوِي بِهِ السَّنَةَ) حَتَّى يَحْصَلَ لَهُ الثَّوَابُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي ضَمَنِ عِبَادَةِ كَالْوُضُوءِ وَالْإِحْرَامِ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الثَّوَابُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ . (وَيَسْنُ قَلَمَ ظُفْرٍ) أَيُّ قَصِّهِ (وَقَصَّ شَارِبٍ) إِنْ طَالَ وَغَايَتُهُ بِدَوْحِمَةِ الشَّفَةِ ، وَيُكْرَهُ اسْتِثْلَالُهُ وَحَلَقُهُ (وَتَتَفَّ إِبْطَ) فَإِنْ عَجَزَ عَنْ التَّتَفِّ حَلَقَهُ (وَأَنْفَ) أَيُّ شَعْرِ أَنْفٍ (لِمَنْ أَعْتَادَهُ) إِنْ طَالَ ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ تَتَفَّ شَعْرِ الْأَنْفِ وَأَكْدَقَمَهُ (وَحَلَقَ عَانَةَ) وَهِيَ الشَّعْرُ حَوْلَ الْفَرْجِ لَكِنِ السَّنَةُ فِي حَقِّ الرَّجُلِ خَلْقُهَا وَفِي الْمَرْأَةِ تَتَفُّهَا ، وَتَجِبُ إِزَالَتُهَا عِنْدَ أَحْرِامِ الزَّوْجِ بِهَا (وَالْأَكْتَحَالَ) أَيُّ يَسْنُ الْأَكْتَحَالَ أَيُّ وَضَعِ السَّكَلِ فِي الدِّينِ (وَتَرَأَ ثَلَاثًا) هُوَ يَدُلُّ مِنْ تَرَأٍ (فِي كُلِّ عَيْنٍ) أَيُّ يَسْنُ الثَّلَاثَ فِي كُلِّ عَيْنٍ ، وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعَ الْأَمْرَيْنِ لَيْسَ وَتَرَأٍ (وَغَسَلَ الْبَرَاجِمَ) أَيُّ يَسْنُ إِزَالََةَ مَا عَلَى بَرَاجِمِهِ إِنْ وَصَلَ الْمَاءُ فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسَلِ مِنْ غَيْرِ إِزَالَةٍ وَإِلَّا وَجِبَ غَسْلُ الْبَرَاجِمِ (وَهِيَ عَقْدُ ظُهُورِ الْأَصَابِعِ) أَيُّ شَقُّ ظُهُورِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ (فَإِنْ شَقَّ تَتَفَّ الْإِبْطَ حَلَقَهُ ؛ وَيُكْرَهُ الْقَرْعُ وَهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَتَرْكُ بَعْضِهِ) بَلْ لِمَا حَلَقَهُ جَمِيعًا أَوْ تَرَكَ كَاهُ (وَلَا بَأْسَ بِحَلْقِهِ كَاهُ) وَلَا يَكُونُ الْخَلْقُ مَنْدُوبًا إِلَّا فِي النَّسَكِ أَوْ فِي الْمَوْلُودِ عِنْدَ سَابِعِهِ (وَيَجِبُ الْخِتَانُ) عَلَى كُلِّ مَنْ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى ، وَهُوَ قَطْعُ الْجِلْدَةِ الَّتِي عَلَى حَشْفَةِ الذَّكَرِ ، وَقَطْعُ بَظَرِ الْأُنْثَى (وَيَحْرُمُ خَضْبُ شَعْرِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِسَوَادٍ) بَعْدَ ظُهُورِ الشَّيْبِ (إِلَّا لِنَرَضِ الْجِهَادِ) فَيَجُوزُ بَلْ يَطْلُبُ . (وَيَسْنُ) خَضْبُ الشَّيْبِ (بِصَفْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ) وَإِنْ لَمْ يَعْمِ الشَّيْبُ (وَخَضْبُ يَدَيِ مَرْوُجَةٍ) وَأَمَّا غَيْرُهَا فَلَا يَسْنُ لَهَا بَلْ يُكْرَهُ أَوْ يَحْرُمُ إِنْ تَحَقَّقَتْ (وَرَجُلِيهَا تَعْمِيمًا) لَا تَطْرِيفًا (بِحَنَاءٍ) وَأَمَّا بِغَيْرِهَا فَمَا يَحْصُلُ بِهِ التَّزِينُ كَالْطَّرِيفِ فَلَا يَقَالُ إِنَّهُ يَسْنُ بَلْ لَا بَأْسَ بِهِ (وَيَحْرُمُ) الْخَضْبُ بِالْحَنَاءِ (عَلَى الرَّجَالِ) لِأَنَّهُ فِيهِ تَشْبَهُ بِالنِّسَاءِ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) كَدَاوَةِ (وَيُكْرَهُ تَتَفُّ الشَّيْبِ) لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، كَمَا يَحْرُمُ خَضْبُ الشَّيْبِ بِالسَّوَادِ عَلَيْهِمَا .

بَابُ الْوُضُوءِ

هُوَ بَضْمُ الْوَاوِ اسْمٌ لِلْفِعْلِ وَهُوَ الْمَزَادُ هُنَا ، وَبِالْفَتْحِ اسْمٌ لِمَا يَتَوَضَّأُ بِهِ ، وَهُوَ اسْمُ مَصْدَرٍ ، وَالْمَصْدَرُ التَّوَضُّؤُ

(فُرُوضُهُ) سِتَّةٌ : النِّيَّةُ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، وَمَسْحُ الْقَلِيلِ مِنَ الرَّأْسِ ، وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَالتَّرْتِيبُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

(وَسُنَّتُهُ) مَا عَدَا ذَلِكَ؛ فَيَنْوِي التَّوَضُّعَ رُفْعَ الْحَدَثِ ، أَوِ الطَّهَارَةَ لِلصَّلَاةِ ، أَوْ لِأَمْرٍ لَا يَسْتَبَاحُ إِلَّا بِالطَّهَارَةِ كَمَرِّ الْمُصْحَفِ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا الْمُسْتَحَاضَةَ ، وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ وَمَتَمِّمًا فَيَنْوِي اسْتِبَاحَةَ فَرْضِ الصَّلَاةِ . وَشَرْطُهُ النِّيَّةُ بِالْقَلْبِ ، وَأَنْ تَقْتَرْنَ بِغَسْلِ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ : وَيَنْدُبُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهَا ، وَأَنْ تَكُونَ مِنْ أَوَّلِ الْوُضُوءِ ، وَيَجِبُ اسْتِصْحَابُهَا إِلَى غَسْلِ أَوَّلِ الْوَجْهِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى النِّيَّةِ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ كَفَى لَكِنْ لَا يَثَابُ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ مَضْمُضَةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ ، وَغَسْلٍ كَفٍ ؛ وَيَنْدُبُ أَنْ يُسَمِّيَ اللَّهَ تَعَالَى ،

(فروضة) أى أركانها (ستة : النية) لأنه عبادة فعلية محضة (عند غسل الوجه) فلو تقدمت على ذلك أو تأخرت لم تصح (وغسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين) أى معها (ومسح القليل من) شعر (الرأس) أو بشرتها (وغسل الرجلين إلى الكعبين) أى معها (والترتيب على ما ذكرناه) أى جار على حسب ما ذكره من البداية بالنية مع الوجه إلى الرجلين (وسننه ما عدا ذلك) للذكور فكل ما يذكر زائداً عن ذلك يعلم أنه سنة وهو كثير فلذلك عبر عنه بهذا المجهول ؛ ثم شرع في تفصيل كيفية النية ، فقال (فينوي التوضوء رفع الحدث) أى رفع حكمه وهو حرمة الصلاة مثلاً لأن الحدث لا يرفع (أو الطهارة للصلاة) أو اللطواف أو الطهارة عن الحدث ؛ فان اقتصر على لفظ الطهارة لم يصح ، بخلاف الوضوء فإنه لو تواءم من غير لفظ فرض أو أداء فإنه يصح (أو لأمر لا يستباح إلا بالطهارة) معطوف على قوله للصلاة من عطف العام على الخاص يعنى أنه كلما يصح أن يقول في نيته نويت الطهارة للصلاة يصح أن يقول نويت الطهارة لأمر لا يستباح إلا بالطهارة بهذا العموم أو ينوى فرداً من ذلك كأن يقول نويت استباحة سجدة التلاوة ونحو ذلك (كس للصحف أو غيره) مخطبة جمعة (إلا المستحاضة ومن به سلس البول ومتيمما) فلا يكفي كل واحد منهم هذه النيات لأن حديثهم لا يرفع (فينوي) كل واحد منهم (استباحة فرض الصلاة) لأن هذا هو الذى أباحه له الشارع فلا ينوى غيره (وشروطه) أى ما ذكر من النيات (النية بالقلب) والشروطية منصبة على كونها بالقلب (وأن تقترن بغسل أول جزء من الوجه) فلا تكفى نية الوضوء عند اليدين أول الوضوء ولا بعد الوجه ، وإذا غسل جزءاً من الوجه ولم يتقرب به النية وجب إعادة غسله بشرطية اقترانها بأول جزء ليكون واقعاً عن الواجب وإذا لم يشرع اقترانها بأي جزء من الوجه (ويندب أن يتلفظ بها) أى النية ليساعد اللسان القلب (وأن تكون من أول الوضوء) فيلحظ النية من أول غسل اليدين ليحصل له ثوابها ، فان خلت عن النية لم يثب عليها ؛ والأولى أن ينوى سنن الوضوء عند غسل اليدين ، ثم ينوى سنن غسل الوجه نية من النيات المتقدمة (ويجب استصحابها إلى غسل أول الوجه) يعنى إذا نوى رفع الحدث عند غسل اليدين يجب عليه لتكفى هذه النية عن النية الواجبة أن يستصحبها حتى يغسل شيئاً من وجهه وإلا فلا تكفى عن النية الواجبة (فان اقتصر على النية عند غسل الوجه كفى لكن لا يثاب على ما قبله من مضضة واستنشاق وغسل كف) لخلوها عن النية (ويندب أن يسمي الله تعالى) فى أوله بأن يقول باسم الله أو يكلمها ؛ ويسن التوضؤ قبلها ، وأن يزيد بعدها الحمد الذى جعل الماء طهوراً إلخ .

وَأَنْ يَغْسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا آتَى بِهَا فِي أَثْنَائِهِ ، فَإِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ يَدِهِ كُفِّرَهُ
غَسَمَهَا فِي دُونِ الْقُلْتَيْنِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَسْتَاكُ وَيَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ ، فَيَتَمَضَّمُ
مِنْ غُرْفَةٍ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ مِنْ أُخْرَى ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ مِنَ الثَّالِثَةِ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ،
وَيُبَالِغُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِمًا فَيَفْرِقُ ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ فِي الْعَادَةِ
إِلَى الذَّقَنِ طَوْلًا ، وَمِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا ، فَتَنُ مَوْضِعَ النَّمَمِ ، وَهُوَ مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الَّذِي عَمَّ الْجَبْهَةَ
كُلًّا أَوْ بَعْضَهَا ، وَيَجِبُ غَسْلُ شُعُورِ الْوَجْهِ كُلِّهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَالْبَشْرَةَ تَحْتَهَا خَفِيفَةً كَانَتْ أَوْ كَثِيفَةً
كَالْحَاجِبِ وَالشَّارِبِ وَالْعَنْفَقَةِ وَالْعَذَارِ وَالْهَدْبِ وَشَعْرِ الْخَدِّ إِلَّا اللَّحْيَةَ وَالْعَارِضِينَ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا
وَبَاطِنِهَا وَالْبَشْرَةَ تَحْتَهَا عِنْدَ الْخَفَةِ فَظَاهِرُهَا فَقَطْ عِنْدَ الْكَثَافَةِ ، لَكِنْ يَنْدُبُ التَّخْلِيلُ حَيْثُ دُ : وَيَجِبُ إِفَاضَةُ
الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِ النَّازِلِ مِنَ اللَّحْيَةِ .

(وَأَنْ يَغْسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا) فَإِنْ تَقَيَّنَ طَهْرَهَا لَمْ يَكْرَهُ لَهُ غَسَمَهَا ، وَإِنْ تَقَيَّنَ نَجَاسَتَهَا حَرَّمَ غَسَمَهَا فِي مَاءٍ قَلِيلٍ (فَإِنْ
تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا آتَى بِهَا فِي أَثْنَائِهِ) أَيْ الْوُضُوءَ ، فَيَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ أَوْ لَهْ وَآخِرُهُ (فَإِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ يَدِهِ كُفِّرَهُ
غَسَمَهَا فِي دُونِ الْقُلْتَيْنِ) لِثَلَاثَةِ مَضْمُوعٍ بِالنَّجَاسَةِ (قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا) وَلَا تَزُولُ الْكَرَاهَةُ بِغَسْلِهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ لِأَنَّ الشَّارِعَ
غَيَا الْكَرَاهَةَ بِالنَّسْلِ ثَلَاثًا (ثُمَّ يَسْتَاكُ) جَعَلَ الْاسْتِيَاكَ بَعْدَ غَسْلِ الْيَسَدَيْنِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ سَبْنِ الْوُضُوءِ الدَّاخِلَةِ
(وَيَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا) أَيْ كُلِّ مِنْهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ) جَمْعُ غُرْفَةٍ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ ، وَفِي الْجَمْعِ بِالضَّمِّ ،
وَيُحْزَرُ اتِّبَاعُ الرِّاءِ (فَيَتَمَضَّمُ مِنْ غُرْفَةٍ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ مِنْ أُخْرَى ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ مِنَ الثَّالِثَةِ
ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ) وَهَذِهِ أَفْضَلُ السَّكَنِيَّاتِ . وَبِحَصْلِ أَصْلِ السَّنَةِ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا بِغُرْفَةٍ يَتَمَضَّمُ مِنْهَا ثَلَاثًا ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مِنْهَا ثَلَاثًا
أَوْ يَتَمَضَّمُ مِنْهَا ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مَرَّةً ثُمَّ كَذَلِكَ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً (وَيُبَالِغُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِمًا فَيَفْرِقُ) لِثَلَاثِ سَبْقِهِ مَاءَ الْبُضْمَةِ
فَيَفْطُرُ (ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَهُوَ) أَيْ الْوَجْهَ (مَا بَيْنَ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ فِي الْعَادَةِ) أَيْ الْقَى مِنْ نَأْنِهَا أَنْ يَنْبَتَ فِيهَا
شَعْرُهُ (إِلَى الذَّقَنِ) أَيْ شَرَجِ اللَّحْيَيْنِ (طَوْلًا) أَيْ هَذَا حَدَهُ طَوْلًا (وَمِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا) هُوَ بَضْمُ الْعَيْنِ
(فَنُ مَوْضِعِ النَّمَمِ) لِأَنَّهُ نَازِلٌ عَنِ مَنَابِتِ الشَّعْرِ فِي الْعَادَةِ لِمَوْضِعِ الصَّلَعِ (وَهُوَ) أَيْ مَوْضِعُ النَّمَمِ (مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الَّذِي
عَمَّ الْجَبْهَةَ كُلَّهَا أَوْ بَعْضَهَا) وَهَذَا الشَّعْرُ هُوَ النَّمَمُ وَالْجِلْدُ الَّذِي تَحْتَهُ هُوَ مَوْضِعُهُ فَيَجِبُ غَسْلُهُ وَمَا عَلَيْهِ (وَيَجِبُ غَسْلُ
شُعُورِ الْوَجْهِ كُلِّهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَ) غَسْلُ (الْبَشْرَةِ تَحْتَهَا خَفِيفَةً كَانَتْ) تِلْكَ الشُّعُورُ (أَوْ كَثِيفَةً) وَالْخَفِيفَةُ مَا يَرَى
مَا تَحْتَهَا عِنْدَ النَّظَرِ مَعَ الْقُرْبِ ، وَالْكَثِيفَةُ ضِدُّهَا ؛ ثُمَّ مِثْلُ لَشُعُورِ الْوَجْهِ (كَالْحَاجِبِ) الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الْعَيْنَيْنِ (وَالشَّارِبِ)
الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الشِّفَةِ الْعُلْيَا (وَالْعَنْفَقَةِ) النَّمَرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَى الشِّفَةِ السُّفْلَى (وَالْعَذَارِ) هُوَ الشَّعْرُ الْخَاضِیُّ لِلْأُذُنَيْنِ
(وَالْهَدْبِ) بَضْمُ الْمَاءِ وَهُوَ الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى أَجْفَانِ الْعَيْنِ (وَشَعْرُ الْخَدِّ إِلَّا اللَّحْيَةَ وَالْعَارِضِينَ) مُسْتَقْبَلُ مَنْ شُعُورِ
الْوَجْهِ كُلِّهَا (فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا وَالْبَشْرَةَ تَحْتَهَا عِنْدَ الْخَفَةِ فَظَاهِرُهَا فَقَطْ عِنْدَ الْكَثَافَةِ) وَالْقَاءُ بِمَعْنَى الْوَادِ
وَهَذَا هُوَ مَحْطُ الْاسْتِثْنَاءِ (لَكِنْ يَنْدُبُ التَّخْلِيلُ حَيْثُ دُ) أَيْ عِنْدَ الْكَثَافَةِ (وَيَجِبُ إِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِ النَّازِلِ مِنَ
اللَّحْيَةِ) هُوَ السَّرْسَلُ الْخَارِجُ عَنْ حَدِّهَا ، وَيَكُونُ نَازِلًا ،

عَنِ الدَّقْنِ . وَيجِبُ غَسْلُ جُزْءِ مِنَ الرَّأْسِ وَسَائِرُ مَا مُحِيطُ بِالْوَجْهِ لِيَتَحَقَّقَ كَالَهُ . وَسُنَّ أَنْ يُغْتَلَّ اللَّحْيَةُ مِنْ أَسْفَلِهَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثُمَّ يَغْسَلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْقِيَّتِهِ ثَلَاثًا ، فَإِنْ قُطِعَتْ مِنَ السَّاعِدِ وَجِبَ غَسْلُ الْبَاقِي أَوْ مِنْ مَفْصَلِ الْمِرْفَقِ لَزِمَهُ غَسْلُ رَأْسِ الْعَضُدِ أَوْ مِنَ الْعَضُدِ نُدْبُ غَسْلِ بَاقِيهِ ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ فَيَبْدَأُ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ فَيَذْهَبُ بِيَدَيْهِ إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا ، فَإِنْ كَانَ أَقْرَعَ أَوْ مَانَبَتَ شَعْرَهُ أَوْ كَانَ طَوِيلًا أَوْ مَضْفُورًا لَمْ يَنْدُبِ الرَّدَّ فَلَوْ وَضَعَ يَدَهُ بِلَا مَدٍّ بِحَيْثُ بَلَ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ، وَهُوَ بَعْضُ شَعْرَةٍ لَمْ تَخْرُجْ بِالْمَدِّ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ أَوْ قَطَرَ وَلَمْ يَسِلْ أَوْ غَسَلَهُ كَفِي ، فَإِنْ شَقَّ نَزْعَ عِمَامَتِهِ كَمَلَّ عَلَيْهَا بَعْدَ مَسْحِ مَا يَجِبُ ، ثُمَّ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثَلَاثًا ، ثُمَّ صَمَاحِيَهُ بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثَلَاثًا ، فَيَدْخُلُ خَنْصَرِيهِ فِيهِمَا ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ ثَلَاثًا ،

(عن الدقن) فيجب غسل ظاهره دون باطنه اللاتي للصبر والداخل في خلال الشعر (ويجب غسل جزء من الرأس وسائر ما يحيط بالوجه) وسائر معطوف على الرأس أي يجب في غسل الوجه أن يغسل معه شيئاً من الرأس وما يحيط بالوجه من العنق من جانبيه (ليتحقق كاله) إذ لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . (وسن أن يغتسل اللحية) الكثيفة التي لا يجب إلا غسل ظاهرها (من أسفلها بماء جديد) بأن يأخذ غرفة من ماء ويدخل أصابعه من أسفل اللحية في خلال الشعر (ثم يغسل يديه مع مرقتيه) إذ اليد للفروض غسلها بعد الوجه من رءوس الأصابع مع المرققين (ثلاثاً) لأنهما من الأعضاء للسنون تثلث غسل فيها (فإن قطعت من الساعد) الذي هو قصبة اليد (وجب غسل الباقي) إذ اليسور لا يسقط بالمسور (أو) قطعت (من مفصل المرفق لزمه غسل رأس العضد) لأن المرفق الواجب غسله مجموع عظام ثلاث في رأس العضد اثنان ، ورأس الساعد ما إذا سلب عظم الساعد بقي العظامان (أو من العضد ندب غسل باقيه) أي العضد محافظة على التحجيل (ثم يمسح رأسه) بعد غسل يديه (في) يبدأ (بمقدم رأسه) إتياناً بالأفضل وإلا فالعرض يحصل بأي كيفية من مسح بعض رأسه (فيذهب يديه إلى قفاه) بعد بدئه بمقدم رأسه (ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه يفعل ذلك ثلاثاً) إتياناً بالتثليث التدوير ، ويحسن له الرد والذهاب مرة إن كان له شعر ينقلب (فإن كان أقرع أو مانبت شعره أو كان طويلاً أو مضفوراً لم يندب الرد) لاستعمال الماء . ثم بين المسح الواجب ، فقال (فلو وضع يده بلا مدٍّ بحيث بل ما ينطلق عليه الاسم وهو بعض شعرة لم تخرج بالمد عن حد الرأس) فلو خرجت عن حده لم يكن المسح عليهما (أو قطر ولم يسل أو غسله) أي ما يسمى رأساً (كفي) كل ما ذكر (فإن شق نزع عمامته) أي المتوضئ (كل) بالمسح (عليها) أي العمامة ، والمشفقة ليست قيداً لكن بشرط أن يكون المسح عليها (بعد مسح ما يجب) مسحه (ثم يمسح أذنيه) بعد مسح رأسه الذي يلي الوجه (ظاهراً وباطناً) الأحسن نصيهما على التميز وباطن الأذن ما يلي الرأس وظاهرها (بماء جديد) لا يبلل مسح الرأس (ثلاثاً ثم) يمسح (صماخيه) أي خرق أذنيه (ثلاثاً فيدخل خنصره بماء جديد فيهما) أي الصماخين ، وظاهر المصنف أن مسح الصماخين سنة مستقلة عن مسح الأذنين وهي طريقة له وكلام غيره يجعل مسح الصماخين داخلاً في مسح الأذنين (ثم يغسل رجليه مع كعبيه ثلاثاً) أي ثلاث مرات ليكون أكثراً بستة التثليث .

فَلَوْ شَكَ فِي ثَلَاثِ عُضْوٍ أَخَذَ بِالْأَقْلَ ، فَيُكْمَلُ ثَلَاثًا يَقِينًا ، وَيَقْدُمُ الْيَمْنَى مِنْ يَدٍ وَرِجْلٍ لَا كَفَّ وَخَدَّ
وَأُذُنَ فَيُطَهِّرُهَا دَفْعَةً وَيُطِيلُ الْغُرَّةَ بَأَنٍ يَغْسِلُ مَعَ وَجْهِهِ مِنْ رَأْسِهِ وَعَنْقَهُ زَائِدًا عَنِ الْقَرَضِ وَالتَّحْجِيلِ بِأَنٍ
يَغْسِلُ فَوْقَ مِرْقِيهِ وَكَعْبِيهِ ، وَغَايَتُهُ اسْتِيعَابُ الْعُضْدِ وَالسَّاقِ ، وَيُوَالِي الْأَعْضَاءَ ، فَإِنْ فَرَّقَ وَلَوْ طَوِيلًا صَحَّ
بَغَيْرِ تَجْدِيدِ نِيَّةٍ ، وَيَقُولُ بَعْدَ فَرَاعِهِ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ . اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنْ عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ، سُبْحَانَكَ
اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، وَلِلْأَعْضَاءِ أَدْعِيَةٌ تَقَالُ عِنْدَهَا لَا أَصْلَ لَهَا ،
وَأَدَابُهَا اسْتِقْبَالُ الْقَبْلَةِ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ لغيرِ حَاجَةٍ ، وَيَبْدَأُ بِأَعْلَى وَجْهِهِ ، وَلَا يَلْطَمُهُ بِالْمَاءِ ، فَإِنْ صَبَّ عَلَيْهِ
غَيْرُهُ بَدَأَ بِمِرْقِيهِ وَكَعْبِيهِ ، وَإِنْ صَبَّ عَلَى نَفْسِهِ بَدَأَ بِأَصَابِعِهِ ، وَيَتَعَهَّدُ أَمَانِي عَلَيْهِ وَعَقِيهِ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا
يَخَافُ إِغْفَالَهُ سِيمَا فِي الشِّتَاءِ ، وَيَحْرُكُ خَاتَمًا لِيَدْخُلَ الْمَاءُ نَحْتَهُ ، وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخَنْصَرٍ يَدِهِ الْيُسْرَى يَبْدَأُ
بِخَنْصَرِ رِجْلِهِ الْيَمْنَى مِنْ أَسْفَلٍ وَيَخْتِمُ بِخَنْصَرِ الْيُسْرَى ،

(فلو شك في ثلاث عضو) يسن ثلاثه (أخذ بالأقل فيكمل ثلاثا يقينا) وينتفى الشك عن كونها ثلاثا (ويقدم اليمنى
من يد ورجل) على يسراها في الوضوء وكذا في كل أمر شريف (لا كف وخد وأذن فيطهرها دفعة) فتنظير كل
على حدة خلاف السنة لسهولة غسلهما معا (و) أن (يطيل الغرة) أي ينس تطويلها (بأن يغسل مع وجهه من رأسه
وعنقه زائداً عن القرض والتحجيل) بالنصب عطفاً على الغرة (بأن يغسل فوق مرقبيه وكعبيه) في يديه ورجليه
(وغايته) أي التحجيل (استيعاب العضد والساق) بالفضل (و) يتدب أن (يوالي الأعضاء) بحيث لا يحف الأول قبل
غسل الثاني خروجاً من خلاف من أوجه (فإن فرق ولو طويلاً صح) وفاته السنة وأق بالباقي (بغير تجديد نية)
ولا يكون طول الزمان قاطعاً للنية (ويقول بعد فراعته) من الوضوء ندبا (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين ، سبحانك
اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت) الواو زائدة فالكل جملة واحدة أو عاطفة أي وبحمدك سبحتك (استغفرك)
أطلب منك مغفرة أي ستر ما صدر مني من نقص فعلى لا تستدعي سبق ذنب (أتوب إليك) ظاهر كلامهم ندب
أتوب إليك ولو لم يرتب التوبة وفيه أنه كذب ، ويجاب بأنه خبر بمعنى الإنشاء أي سألك أن تتوب علي ، أو ياق
على خبريته والمعنى أنه بصورة التائب الخاضع الدليل ويأتي مثل ذلك في وجهته وجهي وخشع لك معي (وللأعضاء
أدعية تقال عندها لا أصل لها) في السنة (وآدابها) جمع أدب بمعنى مستحب فعلى من السن ، وعبر عنها بالآداب تفننا
(استقبال القبلة ولا يتكلم لغير حاجة) لأنه في عبادة (ويبدأ بأعلى وجهه) لأنه أشرف الأعضاء فلذا خص بالسجود
عليه (ولا يلمطه بالماء) خوفاً من الضرر (فإن صب عليه غيره بدأ بمِرْقِيهِ) في يديه (وكعبيه) في رجليه (وإن
صب على نفسه بدأ بأصابعه) أي يديه ورجليه (ويتعهد أمانى عينيه) هي جمع مأنى وهو طرف العين بمائلي الأنف
(وعقيقه ونحوهما) القرب مؤخر القدم (مما يخاف إغفاله) أي تركه (سيميا في) وقت (الشتاء) فإن الغالب فيه تراكم
أوساخ تمنع وصول الماء للجلد (ويخلل أصابع رجليه بخنصر يده اليسرى يبدأ بخنصر رجليه اليمنى من أسفل ويختم
بخنصر اليسرى) للاتباع في ذلك ؛ وأما أصابع يديه

وَيُكْرَهُ أَنْ يَغْسَلَ غَيْرَهُ أَعْضَاءَهُ إِلَّا لِعُذْرٍ، وَتَقْدِيمُ يَسَارِهِ، وَالْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ . وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَنْقُصَ مَاءُ الْوُضُوءِ عَنْ مَدٍّ وَهُوَ رَطْلٌ وَثَلْثٌ بَغْدَادِيٌّ، وَلَا يَنْقُصُ مَاءُ الْغُسْلِ عَنْ صَاعٍ؛ وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلْثُ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِ، وَلَا يُلْشَفُ أَعْضَاءُهُ؛ وَلَا يَنْفُضُ يَدَيْهِ، وَلَا يَسْتَعِينُ بِأَحَدٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَمْسَحُ الرِّقْبَةَ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَ أَظْفَارِهِ وَسَخٌ يَنْتَعِ وَصُولَ الْمَاءِ لَمْ يَصَحَّ الْوُضُوءُ؛ وَلَوْ شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ عَضْوٍ لَزِمَهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ أَوْ بَعْدَ فَرَاعِهِ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ . وَيَنْدُبُ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ لِمَنْ صَلَّى بِهِ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا . وَيَنْدُبُ الْوُضُوءُ لِلْجَنْبِ يُرِيدُ أَكْلًا أَوْ شَرْبًا أَوْ نَوْمًا أَوْ جَمَاعًا آخَرَ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ

يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ فِي الْوُضُوءِ لِلسَّافِرِ سَفَرًا مَبَاحًا تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيْنِ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً؛ وَابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ الثَّبْسِ، فَإِنْ مَسَحَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا حَضْرًا ثُمَّ سَافَرَ أَوْ سَفَرًا ثُمَّ أَقَامَ أَوْ شَكَّ هَلْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ سَفَرًا

فَيُخَالِفُهَا بِالتَّشْبِيكِ (ويكره أن يغسل غيره أعضاءه إلا لعذر) لأنه صفة التكبيرين (وتقديم يساره) من يد ورجل على يمينه (والإسراف في الماء) عن القدر الوارد (ويندب أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدٍّ وهو رطل وثلث بغدادي) لأنه الرطل الشرعي (ولا ينقص ماء الغسل عن صاع؛ والصاع خمسة أرتال وثلث رطل بالعراق) وأما الزيادة على ذلك فهي من الإسراف الذي نص على أنه مكروه (و) يسر أن (لا ينشف أعضاءه) لأنه أثر عبادة فاستحب بقاؤه (ولا ينفض يديه) لأنه كالتبري (ولا يستعين بأحد يجب عليه) إلا الحاجة في ذلك كله (ولا يمسح الرقبة) لأنه زيادة في البادة من غير أصل (ولو كان تحت أظفاره وسخٌ ينتع وصول الماء لم يصح الوضوء) وقول النزال به - الوضوء وأنه يعني عنه (ولو شك في أثناء الوضوء في غسل عضو لزمه) غسله (مع ما بعده) لأجل الترتيب (أو بعد فراغه) أي الوضوء (لم يلزمه شيء) لأن الشك بعد فراغ البادة لا يؤثر إلا في النية (ويندب تجديد الوضوء) بأن يتوضأ من غير أن يطرأ حدث (لمن صلى به فرضاً أو نفلاً) أما من لم يصل به فلا يندب له التجديد (ويندب الوضوء) الكامل (لجنب يريد أكلًا أو شرباً أو نوماً أو جماعاً آخر) وأما الخائف بالنفس فلا يسر ذلك لها لأن حدثهما مستعز (والله أعلم) .

(بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ)

وهو من خصائص هذه الأمة (يجوز المسح على الخفين في الوضوء) عبر بالجواز ليفيد أن الأصل فيه الجواز والنقل أفضل، وسيأتي شروط الخف آخر الباب وهو خاص بالوضوء فلا يجوز في النسل والنجاسة (للسافر سفرًا مباحًا) بأن لا يكون سفر معصية (تقصير في الصلاة) بأن يكون مرحلتين فأكثر (ثلاثة أيام ولياليتين) أي يمسح في الوضوء لصلواتها (ولانتم يوماً وليلة) وكذا للسافر الذي اختل شرط من شروطه (وابتداء المدَّة من الحدث) أي من تمام الحدث الأصغر أو الأكبر (بعد الثبس فالت مسحهما) أي الخفين (أو أحدهما حضراً ثم سافر أو سفرًا ثم أقام أو شك هل ابتداء للمسح سفرًا

أَوْ حَضَرَ أَيْ مَسَحَ مُقِيمٍ فَقَطْ ، وَلَوْ أَحْدَثَ حَضَرَ أَوْ مَسَحَ سَفَرًا أَيْ مَدَّةَ مُسَافِرٍ سَوَاءٌ مَضَى عَلَيْهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ بِكَمَالِهِ فِي الْحَضَرِ أَمْ لَا ، فَإِنْ شَكَّ فِي انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ لَمْ يَمْسَحْ فِي مَدَّةِ الشَّكِّ ، فَإِنْ شَكَّ هَلْ أَحْدَثَ وَقْتُ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ بَنَى أَمْرَهُ عَلَى أَنَّهُ الظُّهْرُ ، وَلَوْ اجْتَنَبَ فِي الْمُدَّةِ وَجَبَ النَّزْعُ لِلْفُسْلِ ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَلْبَسَهُ عَلَى وَضُوهِ كَامِلٍ ، وَأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا سَاتِرًا لِجَمِيعِ عَمَلِ الْفَرَضِ ، مَا نَعَا لِنُفُوذِ الْمَاءِ يُمكنُ مُتَابَعَةُ الْمَشْيِ عَلَيْهِمَا لَتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِلْدٍ أَوْ لَبَدٍ أَوْ خَرَقٍ مُطَبَّقَةٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَوْ مُشَقَّقًا شَدَّ بِشَرَجٍ ، وَلَوْ لَبَسَ خُفًّا فِي رِجْلٍ لَيَمْسَحَهُ ، وَيَغْسِلُ الْأُخْرَى أَوْ ظَهَرَ مِنَ الرَّجْلِ شَيْءٌ وَإِنْ قَلَّ مِنْ خَرَقٍ فِي الْخُفِّ لَمْ يَحْزُ ، وَالْحَرْمُوقُ هُوَ خُفٌّ فَوْقَ خُفٍّ ، فَإِنْ كَانَ الْأَعْلَى قَوِيًّا وَالْأَسْفَلُ مَخْرَقًا فَلَهُ مَسَحُ الْأَعْلَى ، وَإِنْ كَانَا قَوِيَّيْنِ أَوْ الْقَوِيُّ الْأَسْفَلَ لَمْ يَكْفِ مَسَحُ الْأَعْلَى ، فَإِنْ وَصَلَ الْبَلَلُ مِنْهُ إِلَى الْأَسْفَلِ كَفَى

أَوْ حَضَرَ أَيْ مَسَحَ مُقِيمٍ فَقَطْ (لأنه اليقين فيرجع إليه عند الشك) (ولو أحدث حضرا ومسح سافرا أتم مدة مسافر) (إن دام سفر لأن العبارة بالمسح لا بالحدث) (سواء مضى عليه وقت الصلاة بكامله في الحضرة أم لا، فإن شك في انقضاء المدة) (كان نسي وقت ابتداء مسحه) (لم يمسح في مدة الشك لأن المسح رخصة) (فإذا شك فيها رجع إلى الأصل) (فإن شك هل أحدث وقت الظهر أو العصر بنى أمره على أنه الظهر) (لأنه بذلك يترك المسح في الوقت المشكوك فيه، وظاهر كلامه أن الشك إنما يؤثر في منع المسح لأنه يقتضي الحكم بانقضاء المدة، فلو زال الشك وتحقق بقاء المدة جاز للمسح وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في أنه مسح في الحضرة أو السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم أن ابتداءه وقع في السفر صلى إعادة صلاة اليوم الثاني لأنه صلاها مع التمسك، ويجوز له أن يصلي بالمسح في اليوم الثالث لعله يبقا المدة) (ولو اجتنب وجب النزاع للفصل) (ومثل الجنابة الحيض والنفساء) (وشروطه أن يلبسه على وضوء كامل) (أي بعد تمامه، فلو غسل رجله لم يلبس) (لأنها تم غسل الثانية ولبس خفها لم يصح) (وأن يكون طاهرا) (فلا يصح للمسح على الخف النجس ولا المتنجس) (إلا إذا كان متنجسا بما يعفى عنه ولم يصبه ماء المسح) (وساترا لجميع عمل الفرض) (فيضرب رؤية الرجل من ساتر الجوانب إلا من الأعلى) (وما نعا لنفوذ الماء) (إذا صب عليه فلا يسل إلى الرجل من غير عمل الحرز، فإن وصل إليها منه لا يضر) (يمكن متابعة المشي عليهما لتردد مسافر لحاجاته) (عند الخط والترحال وغيرها مما جرت العادة به ثلاثة أيام إن كان مسافرا ويوماً وليلة لغيره فلا يكفي رقيق يتخرق بالمشي عن قرب ولا ثقيل ولا ضيق ولا مفترط سعة) (سواء كان الخف من جلد أو لبد) (أي صوف ملبد) (أو خرق مطبقة) (مجمول بمضيها على بعض) (أو) (من) (خشب أو غير ذلك) (فلا يشترط خصوص الخف المعتاد) (أو مشقوقاً شداً بشرج) (يعني لو كان الخف مفتوحاً وجعل له عرى كالمعتاد الآن جاز للمسح عليه) (ولو لبس خفا في رجل) (واحدة) (لمسحه ويغسل الأخرى) (أما من لبس له إلا رجل واحدة فله المسح بعد لبسها على طهارة) (أو ظهر من الرجل شيء وإن قل من خرق في الخف لم يحز) (المسح في هاتين العورتين) (والجرموق هو خف فوق خف) (هذا تعريفه وحكم المسح مذكور بقوله) (فإن كان الأعلى قويا والأسفل مخرقاً فله مسح الأعلى) (لأنه هو الخف وبما تحته كاللثافة) (وإن كانا قويين أو القوي الأسفل لم يكف مسح الأعلى) (في العورتين) (فإن وصل البلل منه إلى الأسفل كفى) (بشرط هو أن لا يقصد الأعلى قط)

سَوَاءٌ قَصَدَ مَسْحَهُمَا أَوْ الْأَسْفَلَ فَقَطُّ أَوْ الْأَعْلَى فَقَطُّ . وَيُسَنُّ مَسْحُ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلِهِ وَعَقْبِهِ خُطُوطاً بِلَا اسْتِيعَابٍ وَلَا تَكَرُّارٍ فَيَضَعُ يَدَهُ الْيُسْرَى تَحْتَ عَقْبِهِ وَيَمْنَاهُ عِنْدَ أَصَابِعِهِ ، وَيَمُرُّ الْيَمْنَى إِلَى السَّاقِ وَالْيُسْرَى إِلَى الْأَصَابِعِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ أَقْلٍ جُزءٍ مِنْ ظَاهِرِ أَعْلَاهُ مُحَاضِياً لِحُلِّ الْفَرْضِ كَفَى ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَسْفَلِ أَوْ الْعَقْبِ أَوْ الْحَرْفِ أَوْ الْبَاطِنِ مِمَّا يَلِي الْبَشْرَةَ فَلَا ، وَمَتَى ظَهَرَتِ الرَّجُلُ بَنَزَعٍ أَوْ بَخْرَقٍ وَهُوَ بِوَضْعِهِ الْمَسْحَ كَفَاهُ غَسْلُ الْقَدَمَيْنِ فَقَطُّ .

بَابُ أَسْبَابِ الْحَدَثِ

وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا الْخَارِجُ مِنْ قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ أَوْ ثُقْبَةٍ تَحْتَ السَّرَّةِ مَعَ انْسِدَادِ الْخُرْجِ الْمُتَعَادِ عَيْنًا أَوْ رِيحًا مُتَعَادًا أَوْ نَادِرًا كُدُودٍ وَحَصَاةٍ إِلَّا الْمَتْنَى فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْغُسْلَ ، وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ . وَصُورَةٌ ذَلِكَ أَنْ يَنَامَ مُحْكِنًا مَقْعَدَهُ فَيَحْتَلِمُ أَوْ يَنْظُرُ بِشَهْوَةٍ فَيَنْزِلُ وَإِلَّا فَتَرَجَمَ أَوْ نَامَ مُضْطَجِعًا فَأَنْزَلَ انْتَقَضَ بِاللَّبْسِ أَوْ بِالنُّومِ

(سواء قصد مسحهما أو الأسفل فقط أو أطلق) بأن لم يقصد واحداً بعينه (لا إن قصد الأعلى فقط) فإنه لا يكفي (ويسن مسح أعلى الخف) وهو ما فوق ظهر الرجل (وأسفله) ملاقى القدم (وعقبه) ملاقى المؤخر (خطوطاً) هو سنة مستقلة (بلا استيعاب) لأنه خلاف الأولى (ولا تكرار) لأنه مكروه (يضع يده اليسرى تحت عقبه ويمناه عند أصابعه ويمر اليمنى إلى الساق واليسرى إلى الأصابع) وهذه أسهل الكيفيات هذا إن أراد السكال (فإن اقتصر على مسح أقل جزء من ظاهر أعلاه) أى شرط الجزء الذى يكفي في المسح أن يكون من أعلاه الظاهر حال كون ذلك الجزء (محاضياً لحل الفرض كفى) جواب إن (وإن اقتصر على الأسفل أو العقب أو الحرف) عتزز شرط الأعلى (أو الباطن مما يلي البشرة) عتزز الظاهر (فلا) يكفي المسح على ذلك (ومتى ظهرت الرجل بنزع أو بخرق) مما يفسد اللبس (وهو بوضوء المسح كفاه غسل القدمين فقط) ولا ينتقض وضوءه .

(بَابُ أَسْبَابِ الْحَدَثِ)

هو لذة التي. الحادث ، وشرعاً يطلق على الأمر الاعتبارى الذى يقوم بالأعضاء فيمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج وعلى الأسباب التى ينتهى بها الطهور ، وعلى النعم المترتب على ذلك والمراد هنا الثانى (وهى أربعة) والنقض بها تعبدى فلا يقاس عليها غيرها (أحدها الخارج من قبل أو دبر) ريح أو غيره (أو ثقبه تحت السرة مع انسداد المخرج المعتاد) وهو القبل والدبر فإذا عرض لهما انسداد وخروج الخارج من منفث تحت السرة قض وأما لو خلق وهما منسدان فينقض الخارج من أى محل يتباد الخروج منه ولا نقض بدم حجامه أو فسادة (عينا أو ريحاً معتاداً أو نادراً كدود وحصاة) فينقض الوضوء إذا خرج محاذ ذكر (إلا المتنى) إذا خرج من القبل (فإنه يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء) لأنه أوجب أعظم الأمرين فلا يوجب أدونها (وصورة ذلك) أى عدم نقض المتنى (أن ينام محكناً مقعده فيحتلم أو ينظر بشهوة فينزله) فهذان تمحض فيهما نزول المتنى عن نوم أو ملامسة فيقال إن الطهر الأصغر باق والطهر العام زال (وإلا فلو جامع أو نام مضطجعا فأنزله انتقض باللبس) بالنسبة للأول (أو النوم) بالنسبة للثانى .

(الثانى)

(الثاني) زوال عقله إلا النوم قاعداً ممكناً مقعده من الأرض سواء الراكب والمستند ولو شيء لو أزيل ل سقط وغيرهما، فلو نام ممكناً فزالت ألياته قبل انتباهه انتقض أو بعده أو معه أو شك أو سقطت يده على الأرض وهو نائم ممكناً مقعده أو نعس وهو غير ممكناً وهو يسلم ولا يفهم، أو شك هل نام أو نعس، أو هل نام ممكناً أو غير ممكناً فلا ينتقض (الثالث) التقاء شيء وإن قل من بشرق رجل وامرأة أجنبيين ولو بغير شهوة وقصد حتى اللسان والأشـل والزائد إلا سناً وظفراً وشعراً وعضواً مقطوعاً ينتقض هرم وميت لأحرم وطفل لا يشتهي في العادة، فلو شك هل لمس امرأة أم رجلاً أو شعراً أم بشرة أو أجنبية أم محرماً لم ينتقض (الرابع) مس فرج آدمي يابطن الكف والأصابع خاصة ولو سهواً أو بلا شهوة قبلاً أو دبراً ذكراً أو أنثى من نفسه أو غيره، ولو من ميت وطفل وعمل جب، وإن اكتسب جلدًا أو أشـل.

(الثاني) من الأربعة (زوال عقله) أي تميزه بأي سبب من جنون أو نوم (إلا النوم قاعداً ممكناً مقعده من الأرض) أي مستقره لأمنه حينئذ خروج شيء من دبره (سواء الراكب والمستند ولو شيء لو أزيل ل سقط) فلا ينتقض وضوؤه (وغيرها) ممن هو ثابت على الأرض (فلو نام ممكناً فزالت ألياته قبل انتباهه) أي تيقظه (انتقض) لأنه مضى عليه زمن وهو نائم غير ممكن (أو بعده) أي زالت ألياته بعد انتباهه (أو معه أو شك) هل زالتا بعده أو معه (أو سقطت يده على الأرض وهو نائم ممكناً مقعده أو نعس) بفتح العين (وهو غير ممكن؛ و) حد الناس (هو) الذي (يسلم ولا يفهم) معنى الكلام (أو شك هل نام أو نفس أو هل نام ممكناً أو غير ممكناً فلا ينتقض) النوم في هذه الصور لأنه متوضيء ييقن فلا ينتقض بالشك (الثالث) من النواقض (التقاء شيء وإن قل من بشرق رجل وامرأة) وقد بلغ كل منهما حد يشتهي، فالمراد بالرجل الذكر وبالمرأة الأنثى وبالتقاء التماس ويشترط في النقض أن يكونا (أجنبيين) أي ليس بينهما محرمة ففرج الرجل والمرأتان والخثيان فلا نقض بلمس أحدهما الآخر بل الخثني لا نقض بلمسه لأحد (ولو) كان (بغير شهوة وقصد) فيحصل النقض (حق اللسان) بالجر بطفلاً على بشرة فيحصل النقض بلمس اللسان (والأشـل) أي العضو الذي بطل عمله (الزائد) كالإصبع الزائدة (الأسنا وظفراً وشعراً وعضواً مقطوعاً) فليس بلمس أحدها نقض (وينقض هرم) أي لمسه وهو كبير السن (وميت) أي ينتقض وضوءه حتى يلمسه لا وضوؤه هو (لا محرماً) فلا ينتقض وضوء رجل وامرأة بينهما محرمة بأن حرم نكاحهما على التأيد بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وطفل لا يشتهي في العادة) فالمعتبر بلوغ الشهوة عادة وعرفاً (فلو شك هل لمس امرأة أم رجلاً أو شعراً أم بشرة أو أجنبية أم محرماً لم ينتقض) لأن الوضوء اليقيني لا ينتقض بالاحتمال (الرابع) من النواقض (مس فرج آدمي يابطن الكف والأصابع خاصة) فلا نقض بلمس الفرج بغير ما ذكر من سائر البدن وينقض بذلك (ولو سهواً أو بلا شهوة قبلاً أو دبراً ذكراً أو أنثى من نفسه أو) من (غيره ولو من ميت وطفل) فينقض اللس في جميع ما ذكر بخلاف اللس في بعض ذلك كما يعلم ذلك من التأمل في ضابط الموضمين، وينقض اللس (و) لو كان المبسوس (عمل جب) أي قطع للذكر (وإن اكتسب جلدًا) فينقض مس الجلد المذكور لأن عمله مثله (أو أشـل) أي ينتقض

وَلَوْ مَقْطُوعًا وَيَدٌ شَلَاءٌ لَا فَرْجَ بِهِمَةَ وَلَا بَرُّوسَ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا وَحَرْفُ الْكَفِّ وَلَا يَنْقُصُ قِيٌّ وَفَضْدٌ
وَرُعَافٌ وَفَهْقَةٌ مُصَلٍّ وَأَكْلُ لَحْمٍ جُزُورٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَمَنْ تَيَقَّنَ حَدَثًا وَشَكَّ فِي أَرْتِفَاعِهِ فَهُوَ مُحَدِّثٌ ،
وَمَنْ تَيَقَّنَ طَهْرًا وَشَكَّ فِي أَرْتِفَاعِهِ فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ ، وَإِنْ تَيَقَّنَهُمَا وَشَكَّ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَا كَانَ
قَبْلَهُمَا أَوْ عَرَفَهُ وَكَانَ طَهْرًا وَكَانَ عَادَتُهُ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَادَتُهُ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ
أَوْ كَانَ حَدَثًا فَهُوَ الْآنَ مُتَطَهِّرٌ ، وَمَنْ أَحْدَثَ حَرَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، وَسَجُودُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَالطَّوَافِ
وَحَمْلُ الْمُصْحَفِ وَلَوْ بِمَلَاقَتِهِ أَوْ فِي صَنْدُوقِهِ وَمِثْلُ سَوَاءِ الْمَكْتُوبِ بَيْنَ الْأَسْطُرِ وَالْحَوَاشِي وَجِلْدِهِ وَعِلَاقَتِهِ
وَخَرِيْطَتِهِ وَصَنْدُوقِهِ وَهُوَ فِيهِمَا وَكَذَا يَحْرَمُ مَنْ وَحَلَ مَا كُتِبَ لِدِرَاسَةٍ وَلَوْ آيَةً كَاللُّوحِ وَغَيْرِهِ ، وَيَحْلُ
حَمْلُ مُصْحَفٍ فِي أَمْنَةٍ ، وَحَلَّ حَمْلُ دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ وَخَاتَمٍ وَثَوْبٍ كُتِبَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ، وَكُتِبَ فِيهِ
وَحَدِيثٌ وَتَفْسِيرٌ فِيهَا قُرْآنٌ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ الْقُرْآنِ أَكْثَرَ ،

مس الفرج المشاؤل (و) كذا (لو) كان الفرج (مقطوعا) منه شيء (و) لوهوس (يد شلاء) لخير « من مس فرجه
فليتوضأ » (لا فرج بهيمة) محترز فرج آدمي (ولا برروس الأصابع وما بينها و) (بحرف الكف) محترز بياطن الكف
الغ (ولا ينقص قِيٌّ) لما انحصر النقض في الأسباب الأربعة خرج ما عداها ولو فيه مشابهة لها والتي ، مخرج من المدة
(وفصد ورعاف) هو الدم الخارج من الأنف (وفهقهة مصل) جلافا لأبي حنيفة رضي الله عنه (وأكل لحم جزور)
وإن ورد به حديث لأنه منسوخ (وغير ذلك) كالبلوغ بالسن وإس الأمرد الجليل (ومن تيقن حدثا وشك في ارتفاعه)
بأن شك في وجود طهارة (فهو محدث) لأن التيقن لا يرفع بالشك (ومن تيقن طهرا وشك في ارتفاعه فهو متطهر)
لأنه عكس للتقدم ومثل الشك الظن (وان تيقنهما) أي الطهر والحديث كأن وجداه منه بعد الفجر (وشك في السابق
منها) حتى يكون الذي بعده رافعه (فإن لم يعرف ما كان قبلها) بأن لم يعرف حاله قبل الفجر (أو عرفه وكان طهرا
وكان عادة تجديد الوضوء لزمه الوضوء) في العورتين في حال ما إذا جهل أمره قبل الفجر لأنه في هذه الحالة متردد
في الحدث والطهر على السواء ولا يمكن أن يقدم على الصلاة وهو متردد وفي حال ما إذا علم أن أمره الطهر قبل الفجر
وقد حدث منه بعد طهر وحدث لكن عادة تجديد الطهر فتبين عاده وتوقع أنه لم يهر على الطهر وتوقع الحدث بعده
فلذلك لزمه الوضوء (فإن لم يكن عادته تجديد الوضوء أو كان) محذرا من حدثا فهو يتطهر في كل مرة يأتى بها
لأنه إذا كان قبل الفجر متطهرا فعادة أن يقع الحدث بعد الطهر ثم يعقبه الطهر وإذا كان محذرا فعادة أن يقع الطهر
أخيرا (ومن أحدث حرم عليه الصلاة) ومنها صلاة الجائزة (وسجود التلاوة والشكر) إذ هما في معنى الصلاة (والطواف)
ولو قفلا (وحمل المصحف) إلا إن خاف غرقا أو كافترا (ولو بملاقته) هي بكسر العين (أو في صندوقه ومسه) أي
لمسه (سواء للمكتوب بين الأسطر والحواشي) لأنه من مسحى المصحف (وجلده وعلاقته وخريطته وصندوقه وهو
فيها) لأنه كالجزء منها (وكذا يحرم من وحمل ما كتب لدراسة ولو آية كاللوح وغيره) لشبه ذلك بالمصحف ، أما
للمكتوب للتبرك كالتأتم والنقد فيحل حملها ومسها من غير طهارة (ويحل حمل مصحف في أمانة) تبعها لما لا مقصودا
(وحل حمل دراهم ودنانير وخاتم وثوب كتب عليهن القرآن) لأنها لا تشبه المصحف (و) حل حمل ومس (كتب نفقة
وحديث وتفسير فيها قرآن بشرط أن يكون غير القرآن أكثر) فلا تساويا أو كان القرآن أكثر حرم
ويمكن

وَيُمْكِنُ الصِّيُّ الْمَحْدُثُ مِنْ حَمْلِهِ وَمَسَّهُ ، وَلَوْ كُتِبَ مُحْدَثٌ أَوْ جُنِبَ قُرْآنًا وَلَمْ يَمَسَّهُ وَلَمْ يَحْمَلْهُ جَارٌ ، وَلَوْ خَافَ عَلَى الْمُصْحَفِ مِنْ حَرِّقٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ بَدِّ كَافِرٍ أَوْ نَجَاسَةٍ وَجَبَ أَخْذُهُ مَعَ الْحَدِّثِ وَالْجَنَابَةِ إِنْ لَمْ يَحْدِثْ مُسْتَوْدَعًا لَهُ لَكِنْ يَتَيَمَّمُ إِنْ قَدَرَ ، وَيَحْرُمُ تَوَسُّدُهُ وَغَيْرُهُ مِنْ كُتُبِ الْعِلْمِ .

بَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ

يُنْدَبُ لِمُرِيدِ الْخَلَاءِ أَنْ يَتَّعَلَ إِلَّا لِعُذْرٍ ، وَيَسْتَرُ رَأْسَهُ ، وَيَنْحِي مَا فِيهِ ذَكَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَكُلَّ أَسْمٍ مَعْظُمٍ ، فَإِنْ دَخَلَ بِالْخَاتَمِ ضَمَّ كَفَّهُ عَلَيْهِ . وَيَهْيِي أَحْجَارَ الْأَسْتَنْجَاءِ ، وَيَقُولُ عِنْدَ الدُّخُولِ : بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ . وَعِنْدَ الْخُرُوجِ غُفْرَانَكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي ، وَيَقْدُمُ دَاخِلًا يَسَارُهُ وَخَارِجًا يَمِينَهُ ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَكَرَ الدُّخُولِ لِلْخَلَاءِ وَالْخُرُوجِ ، وَتَقْدِيمِ الْيَسْرَى وَالْيَمْنَى ، وَتَنْجِيَةِ ذَكَرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ بِالْبَيَانِ بَلْ يُشْرِعُ بِالصَّحْرَاءِ أَيْضًا ، وَلَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ وَيُرْخِيهِ قَبْلَ انْتِصَابِهِ وَيَعْتَمِدَ فِي الْجُلُوسِ عَلَى يَسَارِهِ ، وَلَا يُطِيلُ وَلَا يَتَكَلَّمُ ؛

وحل قلب وزقه يعود (ويمكن الهي) أي اللميز (من حمليه ومسه) إذا كان لدراسة ، وأما غير المميز فلا يمكن منه (ولو كتب محدث أو جنب قرآنًا ولم يمسه ولم يحمله جاز) لحاؤه عن المس والحمل المحرمين (ولو خاف على المصحف من حرق أو غرق أو بد كافر أو نجاسة وجب أخذه مع الحدث والجَنَابَةِ) لأن حمليه مع ذلك أخف من جرقه وما بعده ويحمليه بالحدث (إن لم يجد مستودعًا له) مسدًا (لكن يتيمم) وجوبًا (إن قدر) تخفيفًا لحدثه (ويحرم توسده) أي المصحف وكذلك ما فيه إخلال بتعظيمه (و) يحرم توسد (غيره من كتب العلم) إلا إن خاف من سرقة فيجوز .

بَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ

من بول وغيره (يندب لمريد الخلاء) وهو المعد لقضاء الحاجة (أن يتنفل) أي يلبس النعل ومثله كل ما يقي الزجل من القذارة (إلا لعذر) بجرادة برجله (ويستر رأسه) ولو بكفه لأنه ورد من فعله ﷺ لبس النعال ، ويستر الرأس (وينحى ما فيه ذكر الله ورسوله وكل اسم معظم) كأسماء الأنبياء والملائكة فيندب له إبعاد ذلك عنه تعظيمًا لما فيه تلك الأسماء (فإن دخل بالخاتم) الذي عليه اسم من تلك الأسماء (ضم كفه عليه) يستره أكراما له (ويهيي أحجار الاستنجاء) قبل الشروع (ويقول عند الدخول) للخلاء (بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث) بضم الخاء والباء جمع خبث ذكور الشياطين (والخبائث) جمع خبيثة إناث الشياطين (وعند الخروج : غفرانك) أي أسألك غفرانك (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) ، ويقدم داخلا يساره وخارجا يمينه ؛ ولا يختص ذكر الدخول للخلاء والخروج وتقديم اليسرى واليمنى وتنجية ذكر الله تعالى ورسوله بالبيان (متعلق ييختص) بل يشرع بالصحراء (أي الأرض الحالية) (أيضا) كما يشرع بالبيان لأن الصحراء وإن لم تكن مأوى للشياطين تعير مأوى بنية قضاء الحاجة فيشرع فيها ما يشرع في غيرها (ولا يرفع ثوبه) عند قضاء الحاجة (حتى يدنو من الأرض) محافظة على السترة (و) يندب له أن (يرخيه قبل انتصابه) أي قيامه (و) يندب له أن (يعتمد في الجلوس على يساره) ناصبا يمينه لأنه أسهل لخروج الخارج (ولا يطيل ولا يتكلم) لأن الإطالة

فَإِذَا انْقَطَعَ الْبُولُ مَسَحَ بَيْسَارَهُ مِنْ دُبُرِهِ إِلَى رَأْسِ ذَكَرِهِ وَيَنْثَرُ بِلُطْفٍ ثَلَاثًا ، وَلَا يَبُولُ قَائِمًا وَلَا عَاذِرَ وَلَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ خَافَ تَرَشُّشًا ، وَلَا يَنْتَقِلُ فِي الْمَرَاحِضِ وَيَعْدُ فِي الصَّحَرَاءِ وَيَسْتَتِرُ ، وَلَا يَبُولُ فِي جُحْرٍ وَمَوْضِعٍ صَلَبٍ وَمَهَبِّ رِيحٍ وَمَوْرَدٍ وَمَتَحَدِّثٍ لِلنَّاسِ وَطَرِيقٍ وَتَحْتِ شَجَرَةٍ مُشْمَرَةٍ وَعِنْدَ قَبْرِ وَفِي الْمَاءِ الرَّكَدِ وَقَلِيلِ جَارٍ ، وَلَا مُسْتَقْبَلَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَبَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَهَيْدَرِهِ ، وَيَحْرُمُ الْبُولُ عَلَى مَطْعُومٍ وَعَظْمٍ وَمَعْظَمٍ وَقَبْرِ وَفِي مَسْجِدٍ وَلَوْ فِي إِيَّاهُ ، وَيَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا بِبُولٍ أَوْ غَائِطٍ فِي الصَّحَرَاءِ بِلَا حَائِلٍ وَيَبَاحُ إِنْ الْبُنْيَانُ إِذَا قَرُبَ مِنَ السَّارِ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ ، وَيَكْفِي مُرْتَفِعٌ ثَلَاثَ ذِرَاعٍ مِنْ جِدَارٍ وَوَهْدَةٍ وَدَابَّةٍ وَذَيْلِ الْمُرْخِي قِبَالَ الْقِبْلَةِ ، وَالْإِعْتِبَارُ فِي الصَّحَرَاءِ وَالْبُنْيَانِ بِالشُّرَةِ خَيْثُ قَرُبَ مِنْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَهِيَ ثَلَاثُ ذِرَاعٍ جَازَ فِيهِمَا وَإِلَّا فَلَا إِلَّا فِي الْمَرَاحِضِ فَيَجُوزُ مَعَ كَرَاهَةٍ ، وَإِنْ بَعْدَ جِدَارُهَا أَوْ قَصْرٌ ، وَيَجِبُ الاسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ عَيْنٍ مُلَوَّتَةٍ خَارِجَةٍ مِنَ السَّبِيلَيْنِ

تضر بالسكبد والكلام يؤذى الملائكة (فإذا انقطع البول مسح بيساره من دبره) أى مبتدئا من ذلك (إلى رأس ذكره وينثر) أى يستبرئ من البول (بلطف ثلاثا) قيل بوجوبه وقيل بندبه والمدار على غلبة ظنه باقطاع الخارج (ولا يبول قائما) لأنه مكروه (بلاعذر) أما مع العذر فلا يكره (ولا يستنجى بالماء في موضعه ان خاف ترششا) بل ينتقل لما يأمن فيه من ذلك وهذا في غير المعد ولذلك قال (ولا ينتقل في المراحض) للأمن فيها من الرشاش وكذلك المستنجى بالأحجار (و) يندب أن (يبعد في الصحراء ويستتر) بمرتفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل (ولا يبول في جحر) وكالبول الدائط (وموضع صلب ومهب ريح) لئلا يصيبه بعض الخارج (ومورد) هو طريق الماء (ومتحدث للناس) موضع الظل (وطريق) لأن ذلك يضر بالناس (وتحت شجرة مشمرة) خوفا من التلويث بالنجاسة (وعند قبر) لأن الميت يتأذى (وفي الماء الراكد) قال النووي : وينبغي أن يحرم البول في الماء القليل جاريا أو راكدا ، وفي الكثير الأولى اجتنابه (ولا مستقبل الشمس والقمر وبيت المقدس و) لا (مستدبره) أى ما ذكر من الشمس إلى آخره (ويحرم البول على مطعوم وعظم ومعظم) كاسم الله واسم نبي أو ملك (وقبر) فيحرم البول عليه ويكره عنده (وفي مسجد ولو في إياه) صيانة المسجد عن النجاسة (ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط في الصحراء بلا حائل) في غير معد أما المعد ولو في الصحراء فلا يحرم ولا يكره فيه ذلك (ويباحان في البنيان إذا قرب من السار نحو ثلاثة أذرع) قيد البنيان لاداعى اليه فالمدار على القرب من السار (ويكفي مرتفع ثلثي ذراع) فيشترط في السار القرب منه وأن يكون مرتفعاً ثلثي ذراع فأكثر والسار يكون (من جدار ووهدة) أى حفرة (ودابة وذيله المرخى قبالة القبلة) أى جهتها (والاعتبار) في التحريم (في الصحراء والبنيان بالشرة) فالمدار عليها (خيث قرب منها) وهى (على ثلاثة أذرع) هذا بيان للقرب (وهى ثلثا ذراع جاز فيهما) أى في الصحراء والبناء (وإلا فلا) يجوز (إلا في المراحض) أى يوت الأخلية للمدة (فيجوز) الاستقبال والاستدبار (مع كراهة وإن بعد جدارها أو قصر) لعل العراء في إن زائدة بدليل قوله ويباحان في البنيان الخ (ويجب الاستنجاء من كل عين ملوثة خارجة من السبيلين) نجسة فلا تصح للصلاة من غير استنجاء

لأربع ودودة وحصة وبيرة بلارطوبة ، وتكنفي الأحجار ولو في نادر كدم ، وتعقبها بالماء أفضل ، وينفي عن الحجر كل جامد طاهر قانع للنجاسة غير محترم ومطعوم كجلد المذكي قبل الدباغ ، فلو استعمل مائماً غير الماء أو نجساً أو طرات نجاسة أجنبية أو انتقل ماخرج منه عن موضعه أو جف أو انتشر حال خروجه وجاوز الآلية أو الحشفة تعين الماء ، فإن لم يجاوزهما كفى الحجر ، ويجب إزالة العين واستيفاء ثلاث مسحات إما بثلاثة أحجار أو بحجر له ثلاثة أحرف وإن أنق بدونها ، فإن لم تنق الثلاثة وجب الإبقاء ، ونذب إيتار ، وينذب أن يبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويمره إلى موضع ابتدائه ثم يعكس بالثاني ثم الثالث على الصفحتين والمسربة ، ويجب وضعه أولاً بموضع طاهر ثم يمره ، ويكره الاستنجاء يمينه فلأخذ الحجر يمينه والذكر بشماله وبحركها ، والأفضل تقديم الاستنجاء على الوضوء . فإن أخره عنه صح أو عن التيمم فلا .

بَابُ الْغُسْلِ

(لأربع ودودة وحصة وبيرة بلارطوبة) لأنه لاتلوث فيها (وتكنفي الأحجار) في الاستنجاء (ولو في نادر كدم) لأن البيرة بالخارج (وتعقبها بالماء أفضل) من الاقتصار على الأحجار (وينفي عن الحجر كل جامد طاهر قانع للنجاسة غير محترم ومطعوم) فهذه قيود خمسة لصحة الاستنجاء بالحجر وذلك (بجلد المذكي قبل الدباغ) ولا يقال إنه مطعوم لأنه ملحق بالثياب (فلو استعمل مائماً غير الماء) هو محترم جامد (أو نجساً) محترم طاهر (أو طرات نجاسة أجنبية) هذا وما بعده إشارة إلى شروط الخارج وهي أن لا يطرأ عليه أجنبي من جنسه أو غيره وأن لا ينتقل وأن لا يجف وأن لا يجاوز صفحة وحشفة فأشار لذلك بقوله (أو انتقل ماخرج منه عن موضعه أو جف أو انتشر حال خروجه وجاوز الآلية أو الحشفة تعين الماء) لاختلال شرط الحجر (فإن لم يجاوزهما كفى الحجر . ويجب إزالة العين) النجسة (واستيفاء ثلاث مسحات إما بثلاثة أحجار أو بحجر) واحد (له ثلاثة أحرف وإن أنق بدونها) أي الأحجار (فإن لم تنق الثلاثة وجب الإبقاء ونذب إيتار) إذا نقي المحل بشفع (وينذب أن يبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويمره) قليلاً قليلاً إلى أن يصل (إلى موضع ابتدائه ثم يعكس) الحجر (الثاني ثم) يمر (الثالث على الصفحتين والمسربة) هي بفتح الميم وضم الراء مجرى العائط والواجب أن يعم المحل بكل مسحة (ويجب وضعه) أي الحجر (أولاً بموضع طاهر ثم يمره) أي الحجر ولا يضعه على نفس النجاسة (ويكره الاستنجاء يمينه) فقد تهى عنه في الحديث فإن احتاج إلى الاستعانة يمينه (فلأخذ الحجر يمينه والذكر بشماله وبحركها) أي شماله ليكون مستنجياً بها (والأفضل تقديم الاستنجاء على الوضوء) ليأمن انتقاض طهره (فإن أخره عنه صح) لأنه لا يشترط في الوضوء إزالة النجاسة (أو عن التيمم فلا) يصح لأنه يستباح به الصلاة ولا استباحة مع النجاسة .

(بَابُ الْغُسْلِ)

أي في بيان ما يوجب وفي كيفيته .

يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ وَمِنْ إِيْلَاجِ الْحَشْفَةِ فِي أَيِّ فَرْجٍ كَانَ قَبْلًا أَوْ دُبْرًا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى
وَلَوْ بِهَيْمَةٍ أَوْ صَغِيرَةٍ فِي صَغِيرَةٍ. وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ خُرُوجِ مَنِهَا، وَمِنْ أَيِّ ذَكَرٍ دَخَلَ فِي قُبْلِهَا أَوْ
دُبْرِهَا، وَلَوْ أَشَلَّ، أَوْ مِنْ مَسِيٍّ أَوْ بِهَيْمَةٍ، وَمِنْ الْخَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَخُرُوجِ الْوَلَدِ جَافًا، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِتَغْيِيبِ
جَمِيعِ الْحَشْفَةِ، وَلَوْ رَأَى مَنِيًّا فِي ثَوْبٍ أَوْ فِرَاشٍ يَنَامُ فِيهِ مَعَ مَنْ يُمْكِنُ كَوْنُهُ مِنْهُ نَدَبٌ لِحُمَا النَّسْلِ،
وَلَا يَجِبُ، وَلَا يَقْتَدِي أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، فَإِنْ لَمْ يَنْمِ فِيهِ غَيْرُهُ لَزِمَهُ النَّسْلُ، وَيَجِبُ إِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ لَا يَحْتَمِلُ
حُدُوثَ الْمَنِيِّ بَعْدَهَا، لَكِنْ يَنْدُبُ إِعَادَةُ مَا أُمْكِنَ كَوْنُهَا بَعْدَهُ، وَلَوْ جُمِعَتْ فِي قُبْلِهَا فَاعْتَسَلَتْ، ثُمَّ خَرَجَ
مِنْهُ مَنِيًّا لَزِمَهَا غُسْلُ آخَرٍ بِشَرْطَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ ذَاتَ شَهْوَةٍ لَا صَغِيرَةٍ، الثَّانِي أَنْ تَكُونَ قَضَتْ
شَهْوَتَهَا لَا نَائِمَةً وَمُكْرَهَةً، وَيَعْرِفُ الْمَنِيَّ بِتَدَفُّقٍ، أَوْ تَلَدُّذٍ، أَوْ رِيحٍ طَلَعٍ، أَوْ عَجِينٍ، إِذَا كَانَ رَطْبًا، أَوْ بَيَاضٍ
يَبِضُّ إِذَا كَانَ جَافًا، فَتَمَيَّزَ وَجِدَ وَاحِدٌ مِنْهَا كَانَ مَنِيًّا مُوجِبًا لِلنَّسْلِ. وَمَتَى فَقَدَتْ كُلُّهَا لَمْ يَكُنْ مَنِيًّا.

(يجب على الرجل من خروج المني) أي من نفسه وإن قل ولو بغير شهوة وكان على لون الدم (ومن إيلاج) أي إدخال
(الحشفة) وهي رأس الذكر (في أي فرج كان قبلًا أو دبرًا ذكرًا أو أنثى) صاحب الفرج المولج فيه (ولو بهيمة)
ولا شيء على البهيمة (أو صغيرًا في صغيرة) فيجنبان معًا (ويجب) النسْل (على المرأة من خروج منها) أي نزوله إلى موضع
يجب غسله (ومن أي ذكر) ولو ذكر بهيمة (دخل في قبلها أو دبرها) ولو حشفته فقط (ولو أشل أو من صبي أو) من
(بهيمة) تنجنب بذلك فكل من خروج المني ومن إيلاج الحشفة بعم الرجل والمرأة، ثم أشار إلى ما يخص به المرأة بقوله
(ومن الخيض والنفاس وخروج الولد جافًا) بلا بلل في الأصح وأما مع البلل فيجب النسْل: أي (وإنما يتعلق) النسْل
ويجب فيها مرة (بتغيب جميع الحشفة) لا بالذكر جميعه فلو قدم ذلك عند قوله ومن أي ذكر لكان أولى (ولو رأى
منياً في ثوب أو فراش ينام فيه مع من) أي شخص (يمكن كونه) أي ذلك المني المرئي (منه) أي الشخص كما مر أنه مثلاً
(ندب لها) هو ومن ينام معه (النسْل ولا يجب) على واحد منهما (ولا يقتدي أحدهما بالآخر) لاعتقاد كل بطلان صلاة
الآخر (فإن لم ينام فيه غيره لزمه النسْل) لأنه تم بقاء أن هذا المني منه (ويجب إعادة كل صلاة لا يحتمل حدوث المني بعدئذ)
كان رأى آخر النهار منياً في ثوبه ولم ينام نهاراً فصلاة هذا النهار لا يحتمل حدوث المني بعدها وأما ما قبل هذا النهار من
الأيام التي حدثت بعد لبس الثوب فمحتملة فيجب إعادة صلاة هذا النهار بعد النسْل (لكن يندب إعادة ما أمكن) كونها
بعده (كهنه الأيام) ولو جُمِعَتْ في قبلها فاعْتَسَلَتْ ثم خرج منه منها لزمها غسل آخر (غير غسل الجماع لكن) بشرطين:
أحدهما أن تكون ذات شهوة لا صغيرة. الثاني أن تكون قضت شهوتها لانائمة ومكرهة) فهذه إذا خرج منها المني بعد
النسْل يجب إعادته لاختلاط منها بمنى الجماع فإذا خرج منها مني يجب النسْل لخروج بعض منها لا لخروج منه (ويعرف
المني بتدفق أو تلذذ أو ريح طلع أو عجين إذا كان رطباً أو بياض يبض إذا كان جافاً فتميز وجد واحد منها) أي الذكورات
(كان منياً موجباً للنسْل ومتى فقدت كلها لم يكن منياً) بل يكون نجساً ينسل منه الثوب وما يصاب من البدن

وَلَا يَشْتَرِطُ الْبَيَاضُ وَالشَّعَانَةُ فِي مَنَى الرَّجُلِ ، وَلَا الصَّفَرَةُ وَالرَّقَّةُ فِي مَنَى الْمَرْأَةِ ، وَلَا غُسْلُ فِي مَذْيٍ ، وَهُوَ
 مَاءٌ أَيْضٌ رَفِيقٌ لِرَجٍّ يَخْرُجُ بِلَا شَهْوَةٍ عِنْدَ الْمَلَاعَةِ ، وَلَا فِي وَدْيٍ ، وَهُوَ مَاءٌ أَيْضٌ كَدْرٌ تُخَيِّنُ يَخْرُجُ عَقِبَ
 الْبَوْلِ ، فَإِنْ شَاكَ هَلِ الْخَارِجُ مَنَى أَوْ مَذْيٌ تَخَيَّرَ إِنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَنًى وَاغْتَسَلَ فَقَطْ ، وَإِنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَذْيًا
 وَغَسَلَ مَا أَصَابَ بِهِ ، وَتَوَبَّهُ مِنْهُ وَتَوَضَّأَ وَلَا يَغْتَسِلُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَفْعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ ، وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ
 مَا حَرَّمَ بِالْحَدَثِ وَكَذَا اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ ، وَيَبَاحُ أَذْكَارُهُ لَا يَقْصِدُ الْقُرْآنَ ،
 فَإِنْ قَصَدَ الْقُرْآنَ عَصَى أَوْ الذِّكْرَ أَوْ لَأْشَيْءَ جَازَ ، وَلَهُ الْمُرُورُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَكْرَهُ لَنْزِيلُ حَاجَةٍ .
 (فَمَنْ) يَبْدَأُ الْمُغْتَسِلُ بِالتَّسْمِيَةِ ، ثُمَّ يَزَالُهُ قَدَرٌ ، ثُمَّ وُضُوهُ الْوُضُوءِ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى
 رَأْسِهِ ثَلَاثًا نَاقِبًا رَفَعَ الْجَنَابَةَ ، أَوْ الْخِيْضَ ، أَوْ اسْتَبَاحَةَ الصَّلَاةِ وَيَحْلُلُ شَعْرَهُ ، ثُمَّ عَلَى شِقِّهِ الْاَيْمَنِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ
 الْاَيْسَرَ ثَلَاثًا ، وَيَتَعَهَّدُ مَعَاطِفَهُ وَيَدْلِكُ جَسَدَهُ ، وَفِي الْخِيْضِ تَتَّبِعُ أَثَرَ الدَّمِ فُرْصَةً مَسْكَ ،

(ولا يشترط البياض والشعانة في منى الرجل ولا الصفرة والرقعة في منى المرأة) فالمدار على العلامات التي ذكرت (ولا غسل في مذي وهو ماء أبيض رقيق لرج) أي يعلق باليد (يخرج بلا شهوة عند الملاعبة، ولا في ودى وهو ماء أبيض كدري يخرج عقب البول) حيث استمسكت الطبيعة (فإن شك هل الخارج) هو (مذي، أو مذي) حيث لم توجد فيه صفة من الصفات السابقة (غير إن شاء جعله منياً وابتغسل فقط) بنية الجنابة ولا يجب عليه غسل ما أصابه (وإن شاء جعله منياً وابتغسل ما أصاب بدنه وتوبه منه وتوضأ) وجوباً للصلاة (ولا يغتسل) أي لا يجب عليه الغسل (والأفضل أن يفعل جميع ذلك) الوضوء، الغسل، وغسل ما أصابه (ويحرم بالجنابة ما حرم بالحدث) أي الأصغر من الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله (وكذا لا يحرم زيادة على ذلك) (اللث في المسجد) أي المسك في (وقراءة القرآن ولو) كانت (بعض آية) ولو حرفاً (ويباح أذكاره) وإنما غيرها من الأحكام والقسم (لا يقصد القرآن) بل يقصد ذكر أو غيره، وكذا يجوز للجنب النظر في المصحف، وبإزاء القرآن في سره والهمس به من غير أن يسمع نفسه ولا يسمع البصير الجنب والكافر من قراءته. (فإن قصد القرآن عصى أو الذكر أو لأشياء) بأن أطلق (جاء، وله المرور في المسجد) من غير تردد ومكث (ويكره) المرور بالجنب (لنيز حاجة) .

(فصل) في كيفية الغسل : (يبدأ للمغتسل بالتسمية) مقرونة بنية من الغسل (ثم يزالة قدر) طاهر كفى أو نجس كذبي (ثم وضوء، كوضوء الصلاة) وإن تجردت جنبته عن الحدث الأصغر كأن نام ممكناً فأجنب وينوي بهذا الوضوء سنة الغسل إن تجردت الجنابة عن الحدث الأصغر وإن نوى رفع الحدث (ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً ناقباً ورفع الجنابة) إن كان جنباً (أو الخيض) إن كانت حائضاً وكذلك النساء (أو استباحة الصلاة) وهذه تصلح للجميع ومثلها فرض الغسل أو أدائه (ويحلل شعره) ندباً (ثم يفيض الماء على شقه الأيمن ثلاثاً ثم الأيسر ثلاثاً) وهذا الترتيب أقرب لوصول الماء وأبعد عن الإسراف (ويتعهد معاطفه) أي اللبوى من جسده كالإبط (ويدلك جسده) بأن يمر يده على جسده بقدر ما يصل (و) ندب (في الخيض) أن تتبع أثر الدم فرصة مسك أي قطعة منه بأن تحملها على قطعة وتمسحها بعد الغسل فرجها

فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطَيِّبًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطَيِّبًا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ كَفَى الْمَاءُ . وَالْوَاجِبُ مِنْهُ شَيْئَانِ : النِّيةُ عِنْدَ أَوَّلِ
غُسْلِ مَفْرُوضٍ ، وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ بِالْمَاءِ حَتَّى مَاتَحَتْ قُلْفَةُ غَيْرِ الْمُخْتُونِ . وَمَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ الثَّيْبِ إِذَا
قَعَدَتْ لِحَاجَتُهَا ، وَلَوْ أَحْدَثَ فِي أَثْنَانِهِ تَمَمَهُ ، وَلَوْ تَلَبَّدَ شَعْرُهُ وَجَبَ نَقْضُهُ إِنْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِهِ ، وَهَلْ
عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ بَغْسِلَها ثُمَّ يَغْتَسِلُ ، وَيَكْفِي لَهَا غَسَلَةٌ فِي الْأَصْنَحِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهَا غُسْلُ جَنَابَةٍ وَغُسْلُ حَيْضٍ
فَاغْتَسَلَتْ لِأَحَدِهِمَا كَفَى عَنْهُمَا ، وَمَنْ اغْتَسَلَ مَرَّةً وَاحِدَةً بِنِيَّةِ جَنَابَةٍ وَجَمْعَةٍ حَصَلَ أَوْ نِيَّةً أَحَدَهُمَا حَصَلَ
دُونَ الْآخَرِ .

(فَصْلٌ) يُسَنُّ غُسْلُ الْجُمُعَةِ ، وَالْعِيدَيْنِ ، وَالْكُسُوفَيْنِ ، وَالْإِسْتِسْقَاءِ ، وَمَنْ غُسِلَ الْمَيِّتُ ، وَالْمَجْنُونُ ،
وَالْمُنْعَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا ، وَلِلْأَحْرَامِ ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ ، وَلِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، وَلِلطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ،
وَلِدُخُولِ مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، وَثَلَاثَةَ لَرْمِي الْجَارِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ .

بَابُ التَّيَمُّمِ

وَشُرُوطُ التَّيَمُّمِ ثَلَاثَةٌ (أَحَدُهَا) أَنْ يَقَعَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ إِنْ كَانَ لِفَرَضٍ أَوْ لِنَفْلِ مُوَقَّتٍ

(فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ) أَيْ الْمَسْكُ (فَطَيِّبًا غَيْرَهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطَيِّبًا فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ كَفَى الْمَاءُ) وَالْحَرَمَةُ وَالْحَدَّةُ لَا تَسْتَعْمَلُ الطَّيْبُ
(وَالْوَاجِبُ مِنْهُ) أَيْ مِمَّا ذَكَرَ (شَيْئَانِ النِّيةُ عِنْدَ أَوَّلِ غُسْلِ مَفْرُوضٍ) فَلَوْ غَسَلَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ أَعَادَهُ . (وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ
وَبَشَرِهِ بِالْمَاءِ حَتَّى مَاتَحَتْ قُلْفَةُ غَيْرِ الْمُخْتُونِ وَمَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ الثَّيْبِ إِذَا قَعَدَتْ لِحَاجَتُهَا وَلَوْ) شَيْءٌ فِي الْغُسْلِ ثُمَّ (أَحْدَثَ
فِي أَثْنَانِهِ) حَدَثًا أَضَرَّ (تَمَمَهُ وَلَوْ تَلَبَّدَ شَعْرُهُ وَجَبَ نَقْضُهُ إِنْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِهِ) إِلَّا بِالنَّقْضِ فَإِنْ وَصَلَ بِمَا نَقَضَ
فَلَا وَجُوبَ (وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ) وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَهَا (إِنْ لَمْ تَزَلْ أَوْصَافُهَا بِنِجَاسَةٍ) ثُمَّ يَنْتَسِلُ وَيَكْفِي لَهَا غَسَلَةٌ فِي الْأَصْنَحِ
بِأَنْ كَانَتْ حَكِيَّةً أَوْ زَالَتْ أَوْصَافُهَا بِنِجَاسَةٍ (وَلَوْ كَانَ عَلَيْهَا غُسْلُ جَنَابَةٍ وَغُسْلُ حَيْضٍ فَاغْتَسَلَتْ لِأَحَدِهِمَا كَفَى عَنْهُمَا) وَإِنْ
لَمْ يَنْوُرِفِ الْآخَرُ (وَمَنْ اغْتَسَلَ مَرَّةً وَاحِدَةً بِنِيَّةِ جَنَابَةٍ وَجَمْعَةٍ حَصَلَ أَوْ نِيَّةً أَحَدَهُمَا حَصَلَ) الْمُنَوَّى وَلَا يَنْدَرِجُ النَفْلُ
فِي الْفَرَضِ لِأَنَّهُ مَقْضُودٌ (دُونَ الْآخَرِ) الَّذِي لَمْ يَنْوُرِفِ .

(فَصْلٌ) فِي بَيَانِ جَمْعَةِ مِنَ الْأَغْسَالِ الْمُسَوَّنَةِ : (يُسَنُّ غُسْلُ الْجُمُعَةِ) لِمَنْ يَرِيدُ حَتْمُورَهَا وَيَدْخُلُ وَقْتُهِ مِنَ الْفَجْرِ
(وَغُسْلُ الْعِيدَيْنِ) الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَيَدْخُلُ وَقْتُهِ بِنِصْفِ اللَّيْلِ (وَغُسْلُ الْكُسُوفَيْنِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ) أَيْ طَلَبُ إِزَالِ
الطَّعْنِ (وَمَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ) فَمَنْ غَسَلَ نَدْبَ لَهُ الْغُسْلُ (وَالْمَجْنُونِ وَالْمُنْعَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا) لِإِرَادَةِ (لِلْأَحْرَامِ) وَلِدُخُولِ مَكَّةَ
لِلْمُشْرِفَةِ وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَلِلطَّوَافِ وَالسَّعْيِ (التَّابِعِ لِلطَّوَافِ فَلَيْسَ لَهُ غُسْلٌ مُسْتَقِلٌّ) وَلِدُخُولِ مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَبِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ (أَيْ الْوُقُوفِ بِهِ) (وَغُسْلُ الْأَغْسَالِ ثَلَاثَةٌ لَرْمِي الْجَارِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ) .

(بَابُ التَّيَمُّمِ)

هُوَ لَفْظُ الْقَعْدِ ، وَشَرْعًا يُبَالِغُ التُّرَابِ الطَّهَوْرَ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِشُرُوطٍ مَخْصُوصَةٍ (وَشُرُوطُ التَّيَمُّمِ ثَلَاثَةٌ : أَحَدُهَا أَنْ
يَقَعَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ إِنْ كَانَ لِفَرَضٍ أَوْ لِنَفْلِ مُوَقَّتٍ) كَالضَّحَى وَأَمَّا النَفْلُ الْمَطْلُوقُ فَلَيْسَ لَهُ وَقْتُ .

فَيَجُوزُ

بَلْ يَجِبُ اخْتِذُ التُّرَابِ فِي الْوَقْتِ : فَلَوْ تَيَمَّمَ شَاكًا فِي الْوَقْتِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ صَادَفَهُ ، وَلَوْ تَيَمَّمَ لِفَائِتَةٍ ضَحْوَةٍ فَلَمْ يَصَلِّهَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ فَلَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا بِهِ أَوْ فَائِتَةٍ أُخْرَى .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِتُرَابٍ طَاهِرٍ خَالِصٍ مُطْلَقٍ لَهُ غُبَارٌ وَلَوْ بِغُبَارِ رَمَلٍ ، لَا رَمْلَ مُتَحَمِّضٍ وَلَا بِتُرَابٍ مُخْتَلَطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ وَلَا بِحَصٍّ وَسُحَاقَةٍ خَزَفٍ وَمُسْتَعْمَلٍ وَهُوَ مَا عَلَى الْعُضْوِ أَوْ مَا تَنَازَرَتْ عَنْهُ .

الثَّلَاثُ : الْعَجْزُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِيهِ فَيَتَيَمَّمُ الْعَاجِزُ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ وَيَكُونُ عَنِ الْأَحْدَاثِ كُلِّهَا وَيَسْتَتِيحُ بِهِ الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ مَا يَسْتَتِيحَانِ بِالْفُغْلِ : فَإِنْ أَحْدَثَا بَعْدَهُ حَرَمٌ عَلَيْهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ . وَلِلْعَجْزِ أَسْبَابٌ : أَحَدُهَا : فَقْدُ الْمَاءِ ، فَإِنْ تَيَقَّنَ عَدَمَهُ تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ ، وَإِنْ تَوَهَّمَ وَجُودَهُ وَجَبَ طَلَبُهُ مِنْ رَحْلِهِ وَرَفَقَتِهِ حَتَّى يَسْتَوْعِبَهُمْ أَوْ لَا يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ ، وَلَا يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بَعِيْنَهُ بَلْ يَنَادِي مَنْ مَعَهُ مَاءً وَلَوْ بِالثَّمَنِ ، ثُمَّ يَنْظُرُ حَوَالِيَهُ إِنْ كَانَ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ ، وَإِلَّا تَرَدَّدَ إِلَى حَدِّ الْغَوْتِ وَهُوَ بِحَيْثُ لَوِ اسْتَعَاثَ بِرَفَقَتِهِ مَعَ اسْتِغْنَائِهِمْ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ لِأَغَاوَتِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ صَعَدَ جَبَلًا صَغِيرًا قَرِيبًا : وَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ الطَّلَبُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، فَإِنْ طَلَبَ

وَيَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ عِنْدَ إِرَادَةِ فَعَلِهِ (بَلْ يَجِبُ اخْتِذُ التُّرَابِ) أَيْ قَلَهُ (فِي الْوَقْتِ) فَكَمَا يَشْتَرِطُ لِلتَّيَمُّمِ الْوَقْتُ ، كَذَلِكَ يَشْتَرِطُ لِنَقْلِ التُّرَابِ (فَلَوْ تَيَمَّمَ شَاكًا فِي الْوَقْتِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ صَادَفَهُ) لَفَقْدِ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ دُخُولُ الْوَقْتِ ظَنًّا أَوْ يَقِينًا (وَلَوْ تَيَمَّمَ لِفَائِتَةٍ ضَحْوَةٍ فَلَمْ يَصَلِّهَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ فَلَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا بِهِ أَوْ فَائِتَةٍ أُخْرَى) فَالشَّرْطُ دُخُولُ الْوَقْتِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ لِلرَّادَةِ ، فَإِذَا لَمْ تَفْعَلْ فَقَدْ صَحَّ التَّيَمُّمُ وَلَهُ صَلَاةٌ أُخْرَى مَكَانَهَا . (الثَّانِي) مِنْ شُرُوطِ التَّيَمُّمِ (أَنْ يَكُونَ بِتُرَابٍ طَاهِرٍ خَالِصٍ) خَرَجَ التَّجَسُّسُ كَثَرَابَ الْقَبْرِ الْمَنْبُوشَةِ (مُطْلَقٍ) أَيْ طَهُورٍ (لَهُ غُبَارٌ وَلَوْ بِغُبَارِ رَمَلٍ) أَيْ وَلَوْ كَانَ التَّيَمُّمُ بِغُبَارِ رَمَلٍ لَصَحَّ (لَا رَمْلَ مُتَحَمِّضٍ وَلَا بِتُرَابٍ مُخْتَلَطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَالِصٍ (وَلَا بِحَصٍّ) أَيْ جَبْسٍ (وَسُحَاقَةٍ خَزَفٍ وَ) لَا (مُسْتَعْمَلٍ وَهُوَ مَا عَلَى الْعُضْوِ أَوْ مَا تَنَازَرَتْ عَنْهُ) فَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ (الثَّلَاثُ الْعَجْزُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِيهِ فَيَتَيَمَّمُ الْعَاجِزُ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ) وَالْعَجْزُ إِذَا حَسَى أَوْ شَرَعَى (وَيَكُونُ عَنِ الْأَحْدَاثِ كُلِّهَا) الْأَصْغَرُ وَالْأَوْسَطُ وَالْأَكْبَرُ (وَيَسْتَتِيحُ بِهِ الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ مَا يَسْتَتِيحَانِ بِالْفُغْلِ) كَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مَا يَبَاحُ بِالْفُغْلِ (فَإِنْ أَحْدَثَا) أَيْ الْحَائِضُ وَالْجَنْبُ (بَعْدَهُ) أَيْ التَّيَمُّمُ (حَرَمٌ عَلَيْهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ) أَيْ الْأَصْغَرُ كَالصَّلَاةِ وَالطَّوَّافِ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْمَكْتُوفِ فِي الْمَسْجِدِ (وَلِلْعَجْزِ أَسْبَابٌ : أَحَدُهَا فَقْدُ الْمَاءِ ، فَإِنْ تَيَقَّنَ عَدَمَهُ تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ) إِذَا لَفَائِتَةٍ فِي الطَّلَبِ مَعَ تَيَقُّنِ الْعَدَمِ (وَإِنْ تَوَهَّمَ وَجُودَهُ وَجَبَ طَلَبُهُ) بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ (مِنْ رَحْلِهِ) أَيْ مَسْكَنِهِ (وَرَفَقَتِهِ حَتَّى يَسْتَوْعِبَهُمْ أَوْ لَا يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ) فَإِذَا خَافَ خُرُوجَ بَعْضِ الصَّلَاةِ تَيَمَّمَ وَصَلَّى (وَلَا يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بَعِيْنَهُ بَلْ يَنَادِي مَنْ مَعَهُ مَاءً وَلَوْ بِالثَّمَنِ ثُمَّ) بَعْدَ الطَّلَبِ (يَنْظُرُ حَوَالِيَهُ) أَيْ فِي جِهَاتِهِ الْأَرْبَعِ وَحَوَالِيهِ جَمْعٌ فِي صُورَةِ الْمُتَنَبِّهِ (إِنْ كَانَ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ) بِحَيْثُ يَبْلُغُ نَظَرُهُ حِدَّ الْغَوْتِ (وَإِلَّا تَرَدَّدَ إِلَى حَدِّ الْغَوْتِ وَهُوَ) مَعُورٌ (بِحَيْثُ لَوِ اسْتَعَاثَ بِرَفَقَتِهِ مَعَ اسْتِغْنَائِهِمْ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ لِأَغَاوَتِهِ) وَشَرْطُ هَذَا الزَّرَدُّ (إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ) لَهُ أَوْ لِنَفْسِهِ (أَوْ صَعَدَ جَبَلًا صَغِيرًا قَرِيبًا) وَنَظَرُ إِلَى حَدِّ الْغَوْتِ (وَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ الطَّلَبُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، فَإِنْ طَلَبَ

فلم يجده وتيمم ومكث موضعه وأراد فرضاً آخر ، فإن لم يحدث ما يؤمّ ماءً وكان يتيقن العدم بالطلب الأول تيمم بلا طلب ، وإن لم يتيقنه أو وجد ما يؤمّهم كسحاب وركب وجب الطلب الآن إلا من راحله ولم يتيقن وجود الماء على مسافة يتردد إليها المسافر الاحتطاب والاحتشاش وهي فوق حد النوى أو على أنه يصله بحفر قريب وجب قصده إن لم يخف ضرراً ، وإن كان فوق ذلك فله التيمم ، ولكن إن يتيقن أن لو صبر إلى آخر الوقت لوجده فانتظاره أفضل ، وإن ظن غير ذلك فالأفضل التيمم أول الوقت ، ولو وهبه إنسان ماء أو أقرضه إياه أو أعاره دلوا لزمه القبول ، وإن وهبه أو أقرضه ممنهما فلا ، وإن وجد الماء أو الدلو يباعان بشئ مثله وهو ممنه في ذلك الموضع وذلك الوقت لزمه شراؤه إن وجد ممنه فاضلاً عن دين ولو مؤجلاً ومؤنة سفره ذهاباً ورجوعاً ، فإن امتنع من بيعه وهو مستغن عنه لم يأخذه غصباً إلا لمطش ، ولو وجد بعض ماء لا يكفي طهارته لزمه استعماله ثم تيمم للباقي ، فالمحدث يطهر وجهه ثم يديه على الترتيب ، والجنب يبدأ بما شاء ؛ ويندب تقديم أعلى بدنه .

السبب الثاني : خوف عطش نفسه ورقته وحيوان محترم معه ولو في المستقبل ، ويحرم الوضوء حينئذ

فلم يجده وتيمم ومكث موضعه وأراد أن يعلى (فرضاً آخر ، فإن لم يحدث ما يؤمّ ماءً) كنزول قنالة (وكان يتيقن العدم بالطلب الأول تيمم بلا طلب) ثان لأنه مع يتيقن العدم عبث (وإن لم يتيقنه أو وجد ما يؤمّهم كسحاب وركب وجب الطلب الآن) على حسب ما مر (إلا من راحله) فلا يطلب منه (وإن يتيقن وجود الماء على مسافة يتردد إليها المسافر للاحتطاب) أى أخذ الحطب (والاحتشاش) أى رعى البهائم (وهي فوق حد النوى) ويسمى حد القرب ، وما بعده حد البعد . قال الرافعي : حد القرب قريب من فرسخ (أو علم أنه يصله بحفر قريب وجب قصده إن لم يخف ضرراً) نفس أو عضو أو مال أو انقطاع عن رقعة ، ويشترط الأمن على الوقت (وإن كان فوق ذلك) وهو حد البعد (فله التيمم ولكن إن يتيقن أنه لو صبر إلى آخر الوقت لوجده فانتظاره أفضل) لتكون الصلاة بالوضوء (وإن ظن غير ذلك فالأفضل التيمم أول الوقت) بخلاف براءة للذمة (ولو وهبه إنسان ماء أو أقرضه إياه أو أعاره دلوا لزمه القبول) قلة المنة (وإن وهبه أو أقرضه ممنهما فلا) لنظم المنة (وإن وجد الماء أو الدلو يباعان بشئ مثله وهو ممنه في ذلك الموضع وذلك الوقت لزمه شراؤه إن وجد ممنه فاضلاً عن دين ولو مؤجلاً ومؤنة سفره ذهاباً ورجوعاً) لأن الدين والمؤنة ليس لهما بدل بخلاف الماء ويقدم ستره الصلاة على شراء الماء وتيمم (فإن امتنع) مالك الماء (من بيعه وهو مستغن عنه لم يأخذه غصباً إلا لمطش) لنفسه أو آدمى محترم تلزمه مؤنته (ولو وجد بعض ماء لا يكفي طهارته لزمه استعماله ثم تيمم للباقي) فإن كانت الطهارة عن الحدث الأصغر (فالمحدث يطهر وجهه ثم يديه على الترتيب ، والجنب يبدأ بما شاء) لأنه لا ترتيب عليه (ويندب) له (تقديم أعلى بدنه . السبب الثاني) من أسباب العجز (خوف عطش نفسه ورقته وحيوان محترم معه) وغير المحترم هو الجربى والمرتب والزانى المحسن والخنزير والكلب المقور والنواسق (ولو في المستقبل ، ويحرم الوضوء حينئذ) صونا للروح أو غيرها عن التلف وهو مكبرة لأن في بذله إهلاكاً من الهلاك وتركه فيه تسبب لإهلاك من علم احتياجه إليه

فَيَتَزَوَّدُ لِرُقَّتِهِ وَيَتِيمُ بِلا إِعَادَةٍ . الثَّالِثُ مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ تَلَفَ النَّفْسِ أَوْ عُضْوٍ أَوْ فَوَاتَ مَنْقَعَةُ
عُضْوٍ أَوْ حَدُوثُ مَرَضٍ مَخُوفٍ أَوْ زِيَادَةُ مَرَضٍ أَوْ تَأْخِيرُ الْبُرءِ أَوْ شِدَّةُ أَلَمٍ أَوْ شَيْنٌ فَاحِشٌ فِي عُضْوٍ
ظَاهِرٍ ، وَيَتَعَمَّدُ فِيهِ مَعْرِفَتَهُ أَوْ طَبِيباً يَقْبَلُ فِيهِ خَبْرَهُ ، فَإِنْ خَافَ مِنْ جُرْحٍ وَلَا سَاتَرَ عَلَيْهِ غَسَلَ الصَّحِيحَ
بِأَفْضَلِ الْمُمْكِنِ فَلَا يَتْرُكُ إِلَّا مَا لَوْ غَسَلَهُ تَعَدَّى إِلَى الْجُرْحِ ، وَيَتِيمُ لِلْجُرْحِ فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي وَقْتِ جَوَازِ
غَسْلِ اللَّيْلِ ؛ فَالْجُنُبُ يَتِيمُ مَتَى شَاءَ ؛ وَالْمُحْدِثُ لَا يَنْتَقِلُ عَنْ عُضْوٍ حَتَّى يَكُلَّ غَسلاً وَيَتِيمًا مُقَدِّمًا مَا شَاءَ ،
فَإِنْ جُرِحَ عُضْوَاهُ فَيَتِيمَانِ ؛ وَلَا يَجُوزُ مَسْحُ الْجُرْحِ بِالْمَاءِ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، فَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ عَلَى عُضْوِ التَّيْمِ
وَجَبَّ مَسْحُهُ بِالتُّرَابِ ، فَإِنْ أَحْتَاجَ لِعَصَابَةٍ أَوْ لَصُوقٍ أَوْ جَبيرةٍ وَجَبَّ وَضْعُهَا عَلَى طَهْرٍ وَلَا يَسْتُرُ إِلَّا مَا لَا يَدُّ
مِنْهُ ، فَإِنْ خَافَ مِنْ نَزْعِهَا ضَرَرًا وَجَبَّ الْمَسْحُ عَلَيْهَا كُلِّهَا بِالْمَاءِ مَعَ غَسْلِ الصَّحِيحِ وَالتَّيْمِ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ
كَانَتْ فِي غَيْرِ عُضْوِ التَّيْمِ لَمْ يَجِبْ مَسْحُهَا بِتُّرَابٍ . فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَصَلِّيَ فَرَضًا آخَرَ لَمْ يَبْدِ الْجُنُبُ غَسلاً
وَكَذَا الْمُحْدِثُ :

(فيتزود) الماء (لرقته ويتيم بلا إعادة) للصلاة وغيرها . (الثالث) من أسباب العجز (مرض يخاف معه) من استعمال
الماء (تلف النفس أو عضو أو فوات منقعة عضو أو حدوث مرض مخوف أو زيادة مرض أو تأخير البرء) كما لو كان
به جرح ولو استعمل الماء تأخر شفاؤه (أو شدة ألم أو شين) أي أثرا مستكرها (فاحشاً) أي شديداً (في عضو
ظاهر) كما لو كان الماء يؤثر في مثل وجهه سواداً أو بيباً أو جلدة تزيد فانه ينتقل إلى التيمم (ويعتمد فيه) أي في
الحرف (معرفته) إن كان عالماً بالطب ولو بالتجربة (أو طبيباً يقبل فيه خبره) بأن يكون عدل رواية فلا يشترط
فيه ذكورة ولا حرية (فان خاف من جرح ولا سائر عليه غسل الصحيح بأفصى الممكن فلا يترك إلا ما لو غسله تعدى
إلى الجرح) فلا يجب غسل هذا الجزء (وتيمم للجرح) أي لأجله (في الوجه واليدين) كالتيمم في التيمم ، وإنما قيد
بذلك رداً على الوجه الذي يوجب على إمساح العضو المجرع بالترباب (في وقت جواز غسل العليل) مراعاة للترتيب
في الوضوء ، فان كان الجرح في يده مثلاً فلا يتيمم حتى يغسل وجهه ويأتى جواز غسل اليدين وهكذا (فالجنب يتيمم
متى شاء) لأنه لا ترتيب في بدنه (والمحدث) حدثاً أصغر (لا ينتقل عن عضو حتى يكمل غسلاً وتيمماً مقدماً ماشاء)
والأولى أن يتيمم ثم يغسل الصحيح (فان جرح عضواه فتييمان ، ولا يجوز مسح الجرح بالماء وان لم يضره) بل يتلطف
بغسل الصحيح ، فان تعذر غسل الصحيح إلا بالسيلان إلى العليل مس الصحيح بالماء ولا يغسله (فان كان الجرح على
عضو) من أعضاء التيمم وهو الوجه واليدين (ويجب مسحها بالترباب) بدلا عن الغسل لأنه غير مستور (فان احتاج
لعصاة أو لصوق أو جبيرة وجب وضعها على طهر) كالخف (و) وجب أن (لا يستر إلا ما لا بد منه) للاستمسك
(فان خاف من نزعها ضرراً وجب المسح عليها كلها بالماء) ولو كان عليها دم لأنه يعني عن ماء الطهارة (مع غسل
الصحيح والتيمم كما تقدم) ووجوب مسحها بالماء لما أخذته من الصحيح للاستمسك (فان كانت) الجراحة (في غير
عضو التيمم لم يجب مسحها بترباب) بخلاف ما إذا كانت في أعضاء التيمم ولا سائر فانه يجب مسحها بالترباب (فان أراد
أن يصلّى فرضاً آخر لم يعد الجنب غسلاً) لبقاء طهره (وكذا المحدث) حدثاً أصغر لا يعيد غسلاً ولا مسحاً لأن الفرض
لأنه لم يحدث

وَقِيلَ يَغْسِلُ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ وُضِعَ بِلَا طَهْرٍ وَجَبَ النَّزْعُ ، فَإِنْ خَافَ فَعَلَ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ أَتَمُّ وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ ، وَلَا يُعِيدُ إِنْ وُضِعَ عَلَى طَهْرٍ وَلَمْ يَكُنْ فِي أَعْضَاءِ التَّيَمُّمِ وَلَا مِنْ تَيَمُّمٍ لِمَرَضٍ أَوْ جُرْحٍ بِلَا سَاتِرٍ إِلَّا مَنْ يَجْرَحُهُ دَمٌ كَثِيرٌ يَخَافُ مِنْ غَسْلِهِ فَيُعِيدُ ، وَلَوْ خَافَ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ مَرَضًا مَّا تَقَدَّمَ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَسْخِينِ الْمَاءِ وَتَدْفِئَةِ عَضْوِ تَيَمُّمٍ وَأَعَادَ ، وَمَنْ فَقَدَ مَاءَ وَتَرَابًا وَجَبَ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ وَحْدَهُ ، وَيُعِيدُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ أَوِ التَّرَابَ حَيْثُ يَسْقُطُ التَّيَمُّمُ الْإِعَادَةَ ، فَلَا يُعِيدُ إِذَا وَجَدَ تَرَابًا فِي الْحَضَرِ . وَوَأَجَابَهُ سَبْعَةٌ : النِّبْيَةُ فَيَنْوِي اسْتِبَاحَةَ فَرَضِ الصَّلَاةِ أَوْ اسْتِبَاحَةَ مُفْتَقِرٍ إِلَى الطَّهَارَةِ ، وَلَا يَكُنِّي نِيَّةَ رَفْعِ الْحَدَثِ وَلَا فَرَضِ التَّيَمُّمِ ، فَإِنْ تَيَمَّمَ لِفَرَضٍ وَجَبَ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ لَا تَعْيِينَهُ مِنْ ظَهْرٍ أَوْ عَصْرٍ ، بَلْ لَوْ نَوَى فَرَضَ الظَّهْرِ اسْتَبَاحَ بِهِ الْمَصْرَ ، وَلَوْ نَوَى فَرَضًا وَنَفَلًا أَيْحَا أَوْ نَفَلًا أَوْ جَنَازَةً أَوْ الصَّلَاةَ لَمْ يَسْتَبِحِ الْفَرَضَ أَوْ فَرَضًا فَلَهُ النَّفْلُ مُنْفَرِدًا ، وَكَذَا النَّفْلُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ . وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالنَّفْلِ وَاسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ . الثَّانِي وَالثَّلَاثُ : قَصْدُ التَّرَابِ وَنَقْلُهُ .

(وقيل يغسل ما بعد عليه) فإذا كان الجرح في يديه وتيمم ثم أراد أن يصلي فرضاً آخر فالصحيح أنه لا يعيد غير التيمم ؛ والقول الثاني يعيد التيمم ثم يعيد مسح رأسه ورجليه (وإن وضع) الساتر (بلا طهر) وخالف الواجب (وجب النزع ، فإن خاف) من نزعه محذور تيمم (فعل ما تقدم) من غسل الصحيح الخ (وهو أتم ويعيد الصلاة ولا يعيد إن وضع على طهر ولم يكن في أعضاء التيمم) فحق كانت الجيرة في أعضاء التيمم أعاد سواء وضعها على طهر أم لا ، ومضى وضعها على غير طهر أتم وعاد مطلقاً (ولا) يعيد (من تيمم لمرض أو جرح بلا ساتر) سواء كان مقيماً أم مسافراً (إلا) من يجرحه دم كثير يخاف من غسله فيعيد (لأنه من الأعذار النادرة) (ولو خاف من شدة البرد مرضاً مما تقدم) كبطء برء (ولم يقدر على تسخين الماء) لعدم ما يسخن به (وتدفئة عضو) لعل الواو بمعنى أو فإن البرد يدفع إما بالتسخين أو بتدفئة العضو بعد الاستعمال (تيمم وأعاد) لندور ذلك (ومن فقد ماء وتراباً) ويقال له فاقد الطهورين (وجب أن يصلي الفرض وحده) من غير نقل (ويعيد إذا وجد الماء أو التراب حيث يسقط التيمم الإعادة) تفيد للإعادة بالتراب (فلا يعيد) الصلاة (إذا وجد تراباً في الحضر) المراد بالحضر ما يلب فيه وجود الماء (وواجباته) أي أركانه (سبعة : النية فينوي استباحة فرض الصلاة أو استباحة) أمر (منقتر إلى الطهارة) كالطواف (ولا يكتفي نية رفع الحدث) لأن التيمم لا يرفع الحدث (ولا فرض التيمم ، فإن تيمم لفرض وجب نية الفرضية) بأن ينوي استباحة فرض الصلاة مثلاً (لا تعينه) أي الفرض (من ظهر أو عصر بل لو نوى فرض الظهر استباح به العصر) كما أنه عند الإطلاق يستبيح أي فرض (ولو نوى فرضاً ونَفَلًا أَيْحَا أَوْ نَفَلًا أَوْ جَنَازَةً أَوْ الصَّلَاةَ لَمْ يَسْتَبِحِ الْفَرَضَ أَوْ فَرَضًا فَلَهُ النَّفْلُ مُنْفَرِدًا) وكذا النفل قبله وبعده في الوقت وبعده (فعند نية فرض الصلاة يستبيح به فرض الصلاة وما عداه من الجنائز وفرض الطواف والنفل) (ويجب قرنها) أي نية التيمم (بالنفل) للتراب (و) يجب (استدামتها) أي النية (إلى مسح شيء من الوجه) لأن النفل وإن كان ركناً فهو مقصود لغيره (الثاني والثالث قصد التراب ونقله) لما صرح

قَالُوا كَانَ عَلَى وَجْهِهِ تُرَابٌ فَسَحَّ بِهِ أَوْ أَلْقَتْهُ الرِّيحُ عَلَيْهِ فَسَحَّ بِهِ لَمْ يَكْفِ ، وَلَوْ أَمَرَ غَيْرُهُ حَتَّى يَمْسَهُ جَارٌ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْأَظْهَرِ . الرَّابِعُ وَالْحَامِسُ : مَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ مَعَ مِرْقِيهِ . السَّادِسُ : التَّرْتِيبُ . السَّابِعُ : كَوْنُهُ بِضْرَتَيْنِ : ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ ، وَضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ ، وَقِيلَ إِنْ أَمَكْنَ بِضْرَةٌ كَفَى تَحْرَقَةً وَنَحْوَهَا . وَلَا يَجِبُ إِصَالُهُ بَاطِنَ شَعْرَ خَفِيفٍ . وَسَلَنَهُ التَّسْمِيَةَ وَتَقْدِيمَ يَمِينِهِ وَأَعْلَى وَجْهِهِ ، وَفِي الْيَدِ يَضَعُ أَصَابِعَ الْيُسْرَى سِوَى الْإِبْهَامِ عَلَى ظُهُورِ أَصَابِعِ الْيُمْنَى سِوَى الْإِبْهَامِ وَيَمْرُهَا إِلَى الْكُوعِ ثُمَّ يَضُمُّ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ إِلَى حَرْفِ الذَّرَاعِ وَيَمْرُهَا إِلَى الْمِرْفَقِ ثُمَّ يَدِيرُ بَطْنَ كَفِّهِ إِلَى بَطْنِ الذَّرَاعِ وَيَمْرُهَا وَإِبْهَامَهُ مَرْفُوعَةً ، فَإِذَا بَلَغَ الْكُوعَ مَسَحَ بِيْطْنِ إِبْهَامِ الْيُسْرَى ظَهْرَ إِبْهَامِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَمْسَحُ الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى كَذَلِكَ ثُمَّ يَخْلُلُ أَصَابِعَهُ وَيَمْسَحُ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ بِالْأُخْرَى وَيَخَفِّفُ الْغُبَارَ وَيُفَرِّقُ أَصَابِعَهُ عِنْدَ الضَّرْبِ عَلَى التُّرَابِ فِيهِمَا وَيَجِبُ نَزْعُ الْحَاتَمِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَلَوْ أَحْدَثَ بَيْنَ النَّقْلِ وَمَسْحِ الْوَجْهِ بَطْلٌ وَوَجِبَ اخْتِذَانُ . وَيَبْطُلُ التَّيْمُمُ عَنِ الْوُضُوءِ بِنَوَاقِضِ الْوُضُوءِ ، وَبِتَوْهْمِ قُدْرَتِهِ عَلَى مَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ كَرُؤِيَةِ سَرَابٍ أَوْ رَكْبٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ فِيهَا وَكَانَتْ مِمَّا تَعَادُ كَتِيمَتُهُمْ حَاضِرٍ

القرآن بوجوب قصد التراب بقوله - فتيمموا صعيداً - جعلوه من الأركان ، ولما كان القصد منه النقل جعلوه أيضاً من الأركان وفرعوا على ذلك ما ذكره الشافعي بقوله (فلو كان على وجهه تراب فمسح به أو ألقته الريح عليه فمسح به لم يكف) لأنه في الأول لم يقصد التراب ، وفي الثاني لم ينقل (ولو أمر غيره حتى يمسحه جاز وإن كان قادراً على الأظهر) إجابة لنقل ما دونه مقام فعله (الرابع والخامس مسح وجهه ويديه مع مرققيه) فيجب استيعاب هذين الموضعين بالمسح (السادس الترتيب) ولو كان عن حدث أكبر (السابع كونه) أي التيمم (بضرتين ضربة للوجه وضربة لليدين ، وقيل إن أمكن بضربة كفي تحرقه ونحوها) وهو ما رجحه الرافعي (ولا يجب إصاله) أي التراب (باطن شعر خفيف) ثبت عليها (وسننه التسمية وتقديم يمينه وأعلى وجهه وفي اليد) أي وسننه في مسح اليد فهذه الكيفية الآتية من السنن ، وقيل ليست من السنن (يضع أصابع اليسرى سوي الإبهام على ظهور أصابع اليمين سوي الإبهام ويمرهما إلى الكوع ثم يضم أطراف أصابعه) أي أصابع يده اليسرى (إلى حرف الذراع) من اليد اليمنى (ويمرهما إلى المرفق ثم يدور بطن كفه إلى بطن الذراع) من اليد اليمنى (ويمرهما وإبهامه مرفوعة فإذا بلغ الكوع منحن يبطن إبهام اليسرى ظهر إبهام اليمين ثم يمسح اليسرى باليمين كذلك ثم يخلل أصابعه ويمسح إحدى الراحتين بالأخرى ويخفف الغبار ويفرق أصابعه عند الضرب على التراب فيها) أي الضرتين (ويجب نزع الحاتم في الثانية) ليصل التراب إلى موضعه ولا يكتفى بتحريكه (ولو أحدث بين النقل ومسح الوجه بطل) هذا النقل لوجوب قرن النية به واستصحابها إلى الوجه والحدث ينال ذلك (ووجب أخذ ثلث) لبطان الأول بالحدث (ويبطل التيمم عن الوضوء بنواقض الوضوء ويتوهم قدرته على ماء يجب استعماله) وبالأولى الظن واليتين (كرؤية سراب أو ركب) يتوهم معها وجود ماء (قبل الصلاة) مطلقاً (أو فيها وكانت مما تعاد كتيمة حاضر) أي من هو في محل الطلب فيه وجود الماء صفته أنه

لَفَقْدِ الْمَاءِ ، فَإِنْ لَمْ تَعْدِ كَتَيْمَ مَسَافِرٍ فَلَا وَبَيْتَهَا وَتَجْزِيهِ ، لَكِنْ يَنْدَبُ قَطْعُهَا لَيْسَ أَنْفَافُ بَوْضُوهِ . وَإِنْ رَأَتْ فِي نَقْلِ وَتَوَيَّ عَدَدًا أَمَّهُ وَإِلَا فَرَكْتَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْتُهُمْ أَكْثَرُ مِنْ قَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ مَكْتُوبَةٍ أَوْ مَذْذُورَةٍ . وَمَا شَاءَ مِنَ النَّوَافِلِ وَالْجَنَازِ .

بَابُ الْحَيْضِ

أَقَلُّ سَنٍ تَحِيضُ فِيهِ الْمَرْأَةُ اسْتِكْمَالُ تِسْعِ سِنِينَ قَرِيبًا ، فَلَوْ رَأَتْهُ قَبْلَ تِسْعِ سِنِينَ لَزِمَ لَا يَسَعُ طَهْرًا وَحَيْضًا فَهُوَ حَيْضٌ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا أَحَدٌ لِآخِرِهِ فَيُمْكِنُ إِلَى الْمَوْتِ . وَأَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا . وَأَقَلُّ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَلَا أَحَدٌ لِأَكْثَرِهِ . فَتَى رَأَتْ دَمًا فِي سَنِ الْحَيْضِ وَلَوْ حَامِلًا وَجَبَ تَرْكُ مَا تَرَكَ الْحَائِضُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِدُونِ أَقَلِّهِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ حَيْضٍ فَتَقْضَى الصَّلَاةُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقَلِّهِ أَوْ أَكْثَرِهِ أَوْ مَا بَيْنَهُمَا فَهُوَ حَيْضٌ وَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ فَهُوَ مُسْتَحَاضَةٌ وَلَهَا أَحْكَامُ طَوِيلَةٍ مَذْكُورَةٍ فِي كِتَابِ الْفَقْهِ .

(لَفَقْدِ الْمَاءِ) فإذا تَوَهَّم وجود الماء وهو في الصلاة بطلت تيممه وفسدت صلاته هذا ظاهر المصنف ، ولكن المنقول أنه متى دخل في الصلاة لا يقطعها إلا إذا تيقن للماء وكانت مما لا تنقطع بالتيمم (فإن لم تعد كتيمة مسافرا) طويلا . قد علمت أن للدار على أن المحل مما يعلب فيه عدم الماء فإذا كان كذلك (فلا) يقطعها (ويتمها وتجزئته) ولكن يندب قطعها ليستأنفها بوضوء ، وإن رآه في نقل) وقد (نوى عددا أتمه) لأنه صار كالقرض (وإلا فركتين) فقط (ولا يجوز بَيْتُهُمْ أَكْثَرُ مِنْ قَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ مَكْتُوبَةٍ أَوْ مَذْذُورَةٍ وَمِلْشَاءَ مِنَ النَّوَافِلِ وَالْجَنَازِ) .

بَابُ الْحَيْضِ

أَيُّ وَالْفَاسِ وَالِاسْتِحَاضَةِ . وَالْحَيْضُ لَمَّةُ السَّيْلَانِ . وَشَرْعًا دَمٌ يَخْرُجُ مِنْ أَفْجَى رَحِمِ الْمَرْأَةِ فِي أَوَّلِ مَحْضُومَةٍ . وَالنَّعَاسُ لَمَّةُ الْوَلَادَةِ . وَشَرْعًا دَمٌ يَخْرُجُ عَقِبَ الْوَلَادَةِ . وَالِاسْتِحَاضَةُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ (أَقَلُّ سَنٍ تَحِيضُ فِيهِ لِلْمَرْأَةِ اسْتِكْمَالُ تِسْعِ سِنِينَ قَرِيبًا ، فَلَوْ رَأَتْهُ قَبْلَ تِسْعِ سِنِينَ لَزِمَ لَا يَسَعُ طَهْرًا وَحَيْضًا) بَأَنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ سِتِّ عَشَرَ يَوْمًا (فَهُوَ) أَيُّ الرُّبِّيِّ (حَيْضٌ وَإِلَّا) بَأَنْ رَأَتْهُ لَتِسْعِ سِنِينَ نَاقِصَةً سِتِّ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرُ (فَلَا) يَكُونُ الرُّبِّيِّ حَيْضًا (وَلَا أَحَدٌ لِآخِرِهِ فَيُمْكِنُ) أَنْ لَا تَحِيضَ (إِلَى الْمَوْتِ) ؛ وَأَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فَلَوْ رَأَتْ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ بَأَنْ لَوْ وَضَعَتْ قَطْلَةً لَا تَلْتَوِثُ فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ (وَالْغَالِبُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَأَقَلُّ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا) وَلَمَّا لَطَفَ بَيْنَ حَيْضٍ وَفَاسٍ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ (وَلَا أَحَدٌ لِأَكْثَرِهِ) وَغَالِبُهُ بَقِيَّةُ الشَّهْرِ بَعْدَ غَالِبِ الْحَيْضِ (فَتَى رَأَتْ دَمًا فِي سَنِ الْحَيْضِ وَلَوْ حَامِلًا وَجَبَ تَرْكُ مَا تَرَكَ الْحَائِضُ) مِنْ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ وَسَائِرِ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا نَهْلُهُ (فَإِنْ انْقَطَعَ لِدُونِ أَقَلِّهِ) وَهُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ (تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ حَيْضٍ فَتَقْضَى الصَّلَاةُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقَلِّهِ أَوْ أَكْثَرِهِ أَوْ مَا بَيْنَهُمَا) وَهُوَ غَالِبُهُ (فَهُوَ) حَيْضٌ ، وَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ) بَأَنْ عَبْرَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا (فَعِنَى مُسْتَحَاضَةٌ وَلَهَا أَحْكَامُ طَوِيلَةٍ مَذْكُورَةٍ فِي كِتَابِ الْفَقْهِ) لِلطَّوَلَةِ . وَالْمَقْرَةِ .

وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ حَيْضٌ ، وَإِنْ رَأَتْ وَقْتًا دَمًا وَوَقْتًا نَفَاءً وَوَقْتًا دَمًا وَهَكَذَا وَلَمْ يَجَاوِزِ الْحِنَةَ عَشْرَ وَلَمْ يَنْقُصْ بِمَجْمُوعِ الدَّمَاءِ عَنْ يَوْمٍ وَابْتِلَاءٍ فَالدَّمَاءُ وَالنَّفَاءُ الْمُتَخَلِّلُ كُلُّهَا حَيْضٌ ؛ وَأَقْلُ النَّفَاسِ لَحْظَةٌ ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْمًا فَإِنْ جَاوَزَهُ فَسُتَحَاضَةٌ . وَبِحَرَمِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ وَكَذَا الصَّوْمُ ؛ وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ دُونَ الصَّلَاةِ ؛ وَيَحْرُمُ عُبُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيثَهُ ، وَالْوُطْءُ ، وَالِاسْتِمْتَاعُ فِيهَا بَيْنَ الدَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَالطَّلَاقُ ، وَالطَّهَارَةُ بِنِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدَّثَ ، فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ ارْتَفَعَ تَحْرِيمُ الصَّوْمِ وَالطَّلَاقُ وَالطَّهَارَةُ وَعُبُورُ الْمَسْجِدِ وَيَبْقَى الْبَاقِي حَتَّى تَنْتَسِلَ ، وَلَوْ أَدْعَتْ الْحَيْضَ وَلَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِهِ صَدَقُهَا حَلٌّ لَهُ وَطَوُّهَا ؛ وَتَغْسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ فَرْجَهَا وَتَشُدُّهُ وَتَعَصِيهِ ثُمَّ تَتَوَضَّأُ وَلَا تُؤَخِّرُهُ بَعْدَ الطَّهَارَةِ إِلَّا لِلِاسْتِمْتَالِ بِأَسْبَابِ الصَّلَاةِ كَسَرِ عَوْرَةٍ وَأَذَانٍ وَانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ ، فَإِنْ أَخَّرَتْ لِغَيْرِ ذَلِكَ اسْتَأْنَفَتْ الطَّهَارَةَ ؛ وَيَجِبُ غَسْلُ الْفَرْجِ وَتَعَصِيهِ وَالْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ ، وَمَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ كَالْمُسْتَحَاضَةِ فَيَأْتِيَهُ قَدَّمَ .

بَابُ النَّجَاسَاتِ

(والصفرة والكدرية) وهو على غير لون الدم (حيض) ، وإن رأت وقتاً دماً ووقتاً نفاءً ووقتاً دماً وهكذا ولم يجاوز الحنة عشر ولم ينقص مجموع الدماء عن يوم ويلة فالدماء والنقاء المتخلل كلها حيض) فموجب حكم الدم على النقاء ونجعل الجميع حياء (وأقل النفاس لحظة) فلا يتقدر بزمان (وغالبه أربعون يوماً ، وأكثره ستون يوماً ، فإن جاوزه) أى إذا كثر (فستحاضة) وقد أعرض عن ذكر أحكامها (ويحرم بالحيض والناس ما يحرم بالجَنَابَةِ وكذا الصوم ، ويجب قضاؤه دون الصلاة) تخفيفاً عليها (ويحرم عبور المسجد إن خافت تلويثه) أى إصابته بالدم ، فإن لم تخف فيجوز لها العبور كالجنب (والاستمتاع) أى التلذذ (فيما بين الدرة والركبة) ولو بغير وطء (والطلاق) فيحرم طلاقها وهي حائض (والطهارة) فيحرم عليها أن تنتسل (بنية رفع الحدث ، فإن انقطع الدم ارتفع تحريم الصوم والطهارة وعبور المسجد) لاستثناء علة التحريم فيرتفع تحريمها بالانقطاع من غير غسل (ويبقى الباقي) على تحريمه من الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله وقراءة القرآن والاستمتاع ، ويستمر (حتى تنتسل ، ولو أدعت الحيض ولم يقع في قلبه صدقها حل له وطؤها) لأن الأصل الحل فيستصحب حتى يأتى يقين المنع (وتغسل المستحاضة فرجها وتشده) بعد حشوه بطن (وتعصبه) هو تفسير للشد إن احتاجت في منع خروج ذلك ولم تأذ به ولم تسكن ساعة (ثم تتوضأ) أو تقيم نوراً (ولا تؤخره) أى فرض الصلاة (بعد الطهارة إلا للاشتغال بأسباب الصلاة كسر عورة وأذان وانتظار جماعة) لأن التأخير لذلك لا يندب فيه مقصورة فاختفر (فإن أخرت لغير ذلك) وما في معناه (استأنفت الطهارة) لتقصها بالتأخير (ويجب غسل الفرج وتعصيه والوضوء لكل فريضة) وإن لم تزل العصابة عن محلها ولم يظهر دم (ومن به سلس البول كالمستحاضة فيما تقدم) من وجوب غسل النجاسة والحشو والعصب والوضوء لكل فريضة والمبادرة بالفريضة لتقليل الحدث . ومثل سلس البول سلس المني لكن يروى أنه يسبغ لكل فريضة .

بَابُ النَّجَاسَاتِ

هي لنة ما يستقذر . وشرعا كل مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج ، وقد بينها بعد أفرادها فقال :

وَالنَّجَاسَةُ هِيَ : الْبَوْلُ وَالْعَائِطُ ، وَالْدَّمُ وَالْفَيْحُ وَالْقَى ، وَالْخُرُّوَالْتَيْذُ وَكُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٍ ، وَالْكَلْبُ وَالْخَنْزِيرُ وَفَرَعُ أَحَدِهِمَا ، وَالْوَدَى وَالْمَذَى ، وَمَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ إِذَا ذُبِحَ ، وَالْمَيْتَةُ إِلَّا السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَالْآدَمِيُّ ، وَلَبَنٌ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ غَيْرَ الْآدَمِيِّ ، وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ ، وَشَعْرُ غَيْرِ الْمَاءِ كَوْلٍ إِذَا انفصلَ فِي حَيَاتِهِ إِلَّا الْآدَمِيُّ ، وَمَنَى الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ ؛ وَالْأَنْفَعَةُ طَاهِرَةٌ إِنْ أُخِذَتْ مِنْ سَخْلَةٍ مُذَكَّاةٍ لَمْ تَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ ؛ وَمَا يَسِيلُ مِنْ فَمِ النَّائِمِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَسَدَةِ بَأَنْ كَانَ لَا يَنْقَطِعُ إِذَا طَالَ نَوْمُهُ نَجَسٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ اللَّهَوَاتِ بَأَنْ كَانَ يَنْقَطِعُ فَطَاهَرُ ، وَالْعَضْوُ الْمُنْفَصِلُ مِنَ الْحَيِّ حُكْمُهُ حُكْمُ مَيْتَةِ ذَلِكَ الْحَيَّوَانِ إِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً كَالسَّمَكِ فَطَاهَرُ وَإِلَّا كَالْحِمَارِ فَنَجَسٌ ، وَالْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ وَرُطُوبَةُ فَرْجِ الْمَرْأَةِ وَيَبْضُ الْمَاءِ كَوْلٍ وَغَيْرُهُ وَلَبَنُهُ وَشَعْرُهُ وَصُوفُهُ وَوَبْرُهُ وَرَيْشُهُ إِذَا انفصلَ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ ذِكَاةٍ ، وَعَرَقُ الْحَيَّوَانِ الطَّاهِرِ طَاهَرٌ حَتَّى الْفَأْرَةُ ، وَرَيْقُهُ وَدَمْعُهُ وَلَبَنُ الْآدَمِيِّ وَمَنِيهِ غَيْرُ نَجَسٍ ، وَكَذَامَنِي غَيْرُهُ غَيْرُ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ ؛ وَقِيلَ نَجَسٌ وَلَا يَطْهَرُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا

(والنجاسة هي البول والغائط) وهو ماخرج من دبر الآدمي وقد أحواله الطيبة بخلاف ماخرج ولم تحله (والدم والقيح) وهو دم استحالة لفساد (والقيء) وإن لم يتغير (والخمر) هي ماء العنب الذي أُرغى وأزبد وصار فيه شدة (والتيذ وكل مسكر مائع والكلب والخنزير وفرع أحدهما) أي التولد من أحدهما ولو مع حيوان طاهر (والودى والمذى وما لا يؤكل لحمه إذا ذبح) كالحمار مثلاً (وللئمة) هي كل ما زالت حياته بنير ذكاة شرعية ، ثم استثنى من اللئمة فقال (إلا السمك والجراد والآدمي) فإن ميتينهم طاهرة (ولبن ما لا يؤكل لحمه) فإنه نجس كالبن الحمار (غير الآدمي) فإن لبنه طاهر (وشعر اللئمة وشعر غير الماء كول إذا انفصل في حياته إلا الآدمي) أما إذا لم ينفصل فهو طاهر (ومنى الكلب والخنزير) نجس تبعاً لأصلهما (والأنفحة) وهي اللبن الذي يؤخذ من كرش الشاة الصغيرة التي لم تأكل غير اللبن ويوضع في الألبان فيصيرها جنباً (طاهرة من سخله مذكاة لم تأكل غير اللبن) وإذا فقد شرط من ذلك تكون نجسة (وما يسيل من فم النائم إن كان من اللعدة) ويعرف بأن كان مصغراً منتناً أو (بأن كان لا ينقطع إذا طال نومه نجس وإن كان من اللهوات) وهي سقف الأسنان ويعرف (بأن كان ينقطع فطاهر ، والعضو المنفصل من الحي حكمة حكم ميته ذلك الحيوان إن كانت طاهرة كالسمك فطاهر وإلا كالحمار فنجس ، والعلقة) وهي دم غليظ استحالة عن المني وهي مبتدأ وسبأ في الإخبار عنها وعماعطف عليها بأنها طاهرة (والمضغة) وهي قطعة لحم صغيرة استحالت عن العلقه (ورطوبة فرج المرأة) وكذا رطوبة فرج كل حيوان طاهر لكن إن أتت تلك الرطوبة من محل لا يجب غسله كأن أتت من الرحم فهي نجسة (ويبض الماء كول) كالدهاج (و) يبض (غيره) كالحدأة وهو مع كونه طاهراً يجوز أكله (وشعره) أي الحيوان الماء كول (وصوفه ووبره وريشه إذا انفصل في حياته أو بعد ذكاته) وأما إذا انفصل بعد موته فهو نجس (وعرق الحيوان الطاهر طاهر) خبر عما تقدم كله (حتى الفأرة) غاية في الحيوان (وريقه) أي الحيوان (ودمعه ، ولبن الآدمي ومنه غير نجس) خبر عما ذكر (وكذا منى غيره) أي الآدمي (غير الكلب والخنزير ، وقيل) منى غير الآدمي غير الكلب والخنزير (نجس) لاستحالة في الباطن (ولا يظهر شيء من النجاسات إلا

الْحَرُّ إِذَا تَحَالَ وَ لِحْمُهُ إِذَا دُبِغَ وَنَجَسًا يَصِيرُ حَيَوَانًا ، وَإِذَا تَحَلَّتْ الْحَرُّ بِغَيْرِ إِقَاءِ شَيْءٍ فِيهَا إِمَّا بِنَفْسِهَا أَوْ بِنَقْلِهَا
 مِنَ الشَّمْسِ إِلَى الظِّلِّ وَنَجَسًا أَوْ بِنَقْلِ رَأْسِهَا طَهَّرَتْ مَعَ أَجْزَاءِ الدَّنِّ الْمَلَاقِيَةِ لَهَا وَمَا فَوْقَهَا مِمَّا أَصَابَتْ جَنْدَ
 الْقَمْلِيَّانِ ، وَأَنَّ أَلْفِي فِيهَا شَيْءٌ فَلَا ، وَالْدَّبِغُ هُوَ نَوْعُ الْفَضَلَاتِ بِكُلِّ حَرِيفٍ وَلَوْ نَجَسًا ، وَلَا يَكْفِي مِلْحٌ وَتُرَابٌ
 وَشَمْسٌ ، وَلَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُ مَاءٍ فِي أَثْنَانِهِ لَكِنَّهُ بَعْدَ الدَّبِغِ كَثُوبٌ مُتَنَجِّسٌ فَيَجِبُ غَسْلُهُ بِمَاءٍ طَهُورٍ ،
 وَلَا يَطْهَرُ بِهِ جِلْدُ كَلْبٍ وَخَنْزِيرٍ وَلَوْ كَانَ عَلَى الْجِلْدِ شَعْرٌ لَمْ يَطْهَرِ الشَّعْرُ بِالدَّبِغِ وَيَعْنَى عَنْ قَلِيلِهِ ، وَمَا تَنَجَّسَ
 بِإِلَاقَةِ شَيْءٍ مِنَ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ لَمْ يَطْهَرِ إِلَّا بِغَسْلِهِ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِتُرَابٍ طَاهِرٍ يَسْتَوْعِبُ الْحُلَّ ، وَيَجِبُ
 مَزْجُهُ بِمَاءٍ طَهُورٍ ، وَيَنْدَبُ جِلْدُهُ فِي غَيْرِ الْأَخْيَرَةِ ، وَلَا يَقُومُ غَيْرُ التُّرَابِ مَقَامَهُ كَصَابُونٍ وَأَشْنَانٍ ، وَلَوْ رَأَى
 هَرَّةٌ تَأْكُلُ نَجَاسَةً ثُمَّ شَرِبَتْ مِنْ مَاءٍ دُونَ قَلْتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَغِيْبَ عَنْهُ نَجَسُهُ ، وَإِنْ غَابَتْ زَمَانًا يُمْكِنُ فِيهِ
 وَلَوْغُهَا فِي قَلْتَيْنِ ثُمَّ شَرِبَتْ مِنَ الْقَلِيلِ لَمْ تَنْجَسْهُ ، وَدُخَانُ النَّجَاسَةِ نَجَسٌ وَيَعْنَى عَنْ يَسِيرِهِ ، فَإِنْ مَسَحَ كَثِيرَهُ
 عَنْ ثَوْبٍ بِمُحَرَقَةٍ يَابِسَةٍ فَرَأَى طَهْرًا أَوْ رَطْبَةً فَلَا ، فَإِنْ خَبِرَ عَلَيْهِ

الحمر) وكذا كل مسكر مائع (إذا تخلل) أي صار خلا (و) الا (الجلد إذا دبغ و) إلا (نجسا يصير حيوانا) كالودود
 اللبوك من النجاسة (وإذا تحللت الحمر بغير إلقاء شيء فيها إما بنفسها أو بنقلها من الشمس إلى الظل وعكسه أو بفتح
 رأسها طهرت مع أجزاء الدن الملاقية لها و) طهر (ما نوقها مما أصابته عند القليان) أي عند فورانها إذا خلت
 (وإن ألقى فيها شيء) كخضرة (فلا) تطهر (والدبغ هو نزع الفضلات بكل حرّيف ولو نجسا) كذرق طير (ولا يكفي
 ملح وزراب وشمس ، ولا يجب استعمال ماء في أثْنَانِهِ أي الدبغ (لكنه) أي للدبوغ (بعد الدبغ كثوب متنجس فيجب
 غسله بماء طهور) حتى يصير طاهرا (ولا يطهر به) أي الدبغ (جلد كلب وخنزير) لأن الحياة لم تندمها الطهارة
 فلم يندمها الدبغ بعد الموت (ولو كان على الجلد شعر لم يطهر الشعر بالدبغ) لأنه لا يؤثر في الشعر فيبقى نجسا (ويعنى
 عن قليله) أي الشعر الذي هو على الجلد للدبوغ (وما تنجس بملاقة شيء من الكلب والخنزير لم يطهر إلا بغسله
 سبعا إحداهن بتراب طاهر) أي طهور ولا يكفي ذرّ التراب على الحل من غير أن يتبعه بالماء ويمزجه ولا التراب
 المستعمل أو النجس ؛ والواجب من التراب ما يكدر الماء و (يستوعب الحل ، ويجب مزجه بماء طهور ، ويندب جله
 في غير الأخيرة) وفي الأولى أولى حتى لا يحتاج إلى تريب ما يسييه من الرشاش لأنه إذا أصابه من النجاسة شيء لم
 يصحبه تراب وجب أن يترب وأن يغسله بقدر ما بقي من النسلات (ولا يقوم غير التراب مقامه كصابون وأشنان)
 وقيل يكفي (ولو رأى هرة تأكل نجاسة ثم شربت من ماء دون قلتين قبل أن تغيب عنه) أي عن الرائي (نجسته ،
 وإن غابت زمنا يمكن فيه ولوغها في) ماء (قلتين ثم شربت من القليل لم تنجسه) لاحتمال زوال نجاسة فيها فلا تنجس
 بالثلك ، وإن كان فيها نجسا لو حملها معدن لا تصح صلاته (ودخان النجاسة) كالبر ، وكذا دخان الحطب المتنجس
 (نجس ويعنى عن يسيره) وأما البخار وهو المتعاقد من غير واسطة غار فطاهر (فإن مسح كثيره) أي الدخان
 (عن تنور) هو نوع من الأفرات (بمحرقة يابسة فزال طهر أو) بمحرقة (رطبة) كما يفعل في الأفران بمصر (فلا)
 يظهر (فإن خبر عليه) أي التنور بعد مسحه بمحرقة مبلولة ،

فَطَاهِرٌ، وَأَسْفَلَ الرَّغِيفِ نَجِسٌ . وَيَكْفِي فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ الرَّشَّ مَعَ غَلْبَةِ الْمَاءِ .
وَلَا يُشْتَرَطُ سِيلَانُهُ ، وَبَوْلُ الصَّبِيِّ وَكَذَا اخْتِنَى يَغْسَلُ كَالْكَبِيرَةِ ، وَمَا سَوَى ذَلِكَ مِنَ النِّجَاسَاتِ إِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ عَيْنٌ كَفَى جَرَى الْمَاءِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ عَيْنٌ وَجَبَ إِزَالَةُ طَعْمٍ وَإِنْ عَسِرَ وَلَوْ نَوَّحَ أَنْ سَهْلًا ، فَإِنْ
عَسِرَ إِزَالَةُ الرِّيحِ وَحَدَهُ أَوِ اللَّوْنِ وَحَدَهُ لَمْ يَضُرَّ بَقَاؤُهُ ، وَإِنْ اجْتَمَعَا صَرًا ، وَيَشْتَرَطُ وَرُودُ الْمَاءِ عَلَى الْمَحَلِّ
لَا الْعَصْرُ ، وَيُنْدَبُ بَعْدَ طَهَارَتِهِ غَسْلُهُ ثَانِيَةً وَثَلَاثَةً ، وَيَكْفِي فِي أَرْضٍ نُجِسَتْ بِذَاتِبِ الْمُسْكَرَةِ بِالْمَاءِ .
وَلَا يُشْتَرَطُ نَضُوبُهُ وَلَوْ ذَهَبَ أَثَرُ نَجَاسَةِ الْأَرْضِ بِشَمْسٍ أَوْ نَارٍ أَوْ رِيحٍ لَمْ تَطْهَرْ حَتَّى تُغْسَلَ ، وَكُلُّ مَانِعٍ غَيْرِ
الْمَاءِ مَكْلٌ وَلَبِنٌ إِذَا تَنَجَّسَ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ ، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا كَالسَّمَنِ الْجَامِدِ أَلَى النِّجَاسَةِ وَمَا حَوْلَهَا وَالْبَاقِي
طَاهِرٌ ، وَمَا غَسَلَ بِهِ النِّجَاسَةُ إِنْ تَغَيَّرَ أَوْ زَادَ وَزَنَهُ فَجَحِسَ وَإِلَّا فَلَا ، فَإِنْ بَلَغَ قَلَتَيْنِ فَطَاهِرٌ وَإِلَّا فَحُكْمُهُ حُكْمُ
الْمَحَلِّ بَعْدَ الْغَسْلِ بِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ حُكِمَ بِطَهَارَتِهِ فَطَاهِرٌ وَإِلَّا فَجَحِسَ .

(قطاير) أى ظاهر ما خبز طاهر (وأسفل الرغيف نجس) ويعنى عن أكله ولو في مائع وحمله ولو في الصلاة (ويكفى في بول الصبي الذي لم يأكل غير اللبن الرش مع غلبة الماء) عليه وإزالة عينه وأوصافه (ولا يشترط سيلانه) أى الماء وهذا هو النجاسة الخفيفة (وبول الصبية وكذا اختنى يغسل كالكبيرة) وكذا الصبي الذي أكل غير اللبن (وما سوى ذلك من النجاسات) أى ما عدا بول الصبي ومصابب الكباب والخنزير (إن لم يكن له عين كفى جرى الماء عليه) ولو مرة واحدة (وإن كان له عين وجب) في الغسل (إزالة طعم وإن عسر) لأنه دليل على بقاء عين النجاسة (ولو نوى ريح إن سهلاً، فإن عسر إزالة الريح وحده أو اللون وحده لم يضر بقاءه) أى المذكور منهما (وإن اجتمع) أى اللون والريح (صراً) لدالتهما على بقاء العين فيشترط زوالهما ونحو مع العسر (ويشترط ورود الماء على المحل) إذا كان قدلاً فإن ورد الثوب للتجسس على الماء القليل نجسه و (لا) يشترط (العصر) لأن العسالة إذا زالت العين ولم تتغير ولم يزد وزنها طاهرة (ويندب بعد طهارته غسله ثانياً وثالثاً) للحصول على الآثار المندوب (ويكفى في أرض نجست بذائب) كالحجر (المسكرة بالماء) بأن يمسحها (ولا يشترط نضوبه) أى بقاءه (وبه ذهب أثر نجاسة الأرض بشمس أو ريح أو ريح لم تطهر حتى تغسل) ويحرمها الماء يغسل (وكلى مانع غير ذلك) كمن زلت إذا تجسس لا يمكن تطهيره (بما فيه مافيه دهنه كالزيت أم لا كالحل على السمك) (فإن كان جامداً كالسمن الجامد ألقى النجاسة بغيره) (والجامد هو الذى إذا أخذ منه قطعة لا يتراد منه ما يملأ محلها من قرب مثل العجين اليابس والسمن الجامد) (وإن لم يزد النجاسة الذى (غسل به النجاسة إن تغير) أحد أوصافه بالنجاسة التى يراد إزالتها (أو زاد وزنه) بعد ما تبارك ما يتجرى به للقبول منه أو لم يفصل عن السؤل مع عدم طهره بأن يبق فيه شئ من أوصاف النجاسة (فد) يوجب في جميع تلك الأحوال (نجس والا) بأن لم يتغير ولم يزد وزنه وانفصل وقد طهر المحل (فلا) يتنجس ثم يغسل فيه ويقال (فإن بلغ) ماء الفسالة (فقتين فطاهر) لأنه غير مستعمل (والا) بأن لم يبلغ قلتين (فحكه حكم المحل بعد الغسل) به ، وإن كان قد حكم بطهارته فطاهر (غير مطهر لاستماله) (وإذا تجسس) يعنى إن لم يحكم بطهارته المحل قبل النجاسة نجس ولا محل لهذا التردد في كلام المصنف بعد كون المقسم أنه لم ينجس وليكنه قصد التوسيع فكبر .

كتاب الصلاة

أَمَّا تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بِالْبَالِغِ عَاقِلِ طَاهِرٍ . فَلَا قَضَاءَ عَلَى مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِجُنُونٍ أَوْ مَرَضٍ وَكَافِرٍ أَصْلِيٍّ ، وَيَقْضَى الْمَرْتَدُّ ، وَيُؤْمَرُ الصَّبِيُّ الْمُبِينُ بِهَا لَسِيحٍ ، وَيَضْرِبُ لَعْنَةً ، وَمَنْ نَشَأَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَجَعَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ أَوْ الزَّكَاةِ أَوْ الْصَّوْمِ أَوْ الْحَجِّ أَوْ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ أَوْ الزِّنَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أُجْمِعَ عَلَى وَجْهِهِ أَوْ تَحْرِيمِهِ وَكَانَ مَعْلُومًا مِنْ أَهْلِ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كَفَرَ وَقُتِلَ بِكُفْرِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ تَهَاوُنًا مَعَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهَا حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا ، ضَاقَ وَقْتُ ضَرُورَتِهَا لَمْ يَكْفُرْ ، بَلْ يَضْرِبُ عُنْفُهُ وَيَغْسِلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ وَيُدفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يُبَدَّرُ أَسَدٌ فِي التَّأْخِيرِ إِلَّا تَاهًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ مِنْ آخِرِ لَأَجْلِ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ .

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

(كتاب الصلاة)

هي أئنة الدعاء ، وشرعاً آتوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم . والفروض منها في كل يوم وليلة خمس (إنما دُعي على كل مسلم بالغ عاقل طاهر) وتجب وجوباً موسماً بدخول الوقت ، ويشيق إذا بقي من الوقت ما يسع الصلاة بفروضها ، ثم شرع يأخذ بغير هذه القيود على سبيل اللطف غير المرتب فذكر عترة عاقل بقوله (فلا قضاء على من زال عقله مجنون أو مريض) كنعى عليه ومثله السكران غير المتعدي وذكر محترز مسلم بقوله (و) لا قضاء على (كافر أصلي ويقضى للرتد) لأن المراد بالمسلم ولو فيما مضى فيقضى ما فات من الزمة حتى زمن الجنون فيها بخلاف زمن الجنون والنفس وذكر عترة بالغ بقوله (ويؤمر بالصبي المميز بها لسبح) والأمر له وليه من أب وأم ويجب عليهم الأمر وجوب كفاية ، والمميز هو الذي يقضى حوائجه بنفسه من أكل وشرب واستنجاء (ويضرب عليها لعنة) ولم يترخص لمحرز طاهر وعمو الدائم والنساء فلا تجب عليهما (ومن نشأ بين المسلمين) وقد بلغت الدعوة (وجحد وجوب الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج أو تحريم الخمر أو الزنا أو غير ذلك مما أجمع على وجوبه أو تحريمه) مع كل أمول الناس بالباطل (وكان معلوماً من الدين بالضرورة) أي كان اشتباهه في الدين مثل الأمر الضروري فمن أنكر ذلك (كفر وقتل بكفره) ان لم يرجع ، ولا يصل عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين (ومن ترك الصلاة تهاوؤاً) أي تساهلاً ولم ينكر وجوبها بل (مع اعتقاد وجوبها حتى خرج وقتها) أي ما ينسب لها من الأوقات (وضاق وقت ضرورتها) إن كان لها وقت ضرورة بأن كانت تجمع مع ما بعدها ، فالصبح يقتل بها إذا أخرها حتى طلعت الشمس والظهر لا يقتل بها إلا إذا غابت الشمس لأن وقت العصر وقت ضرورة لها تجمع معها فيه وكذا القرب لا يقتل إلا إذا طلع القمر ، فمن أخر الصلاة هذا التأخير (لم يكفر بل يضرب عنقه ويغسل ويصل عليه ويدفن في مقابر المسلمين ، ولا يبدر أحد في التأخير) للصلاة عن وقتها (إلا تاهاً أو ناسياً) فمن غلبه النوم أو تاه قبل دخول الوقت أو نسي أنه لم يصل (أو من أسر لأجل الجمع في السفر) عذر .

(باب المواقيت)

الْمَكْتُوباتُ خَمْسٌ : (الظُّهْرُ) وَأَوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ سِوَى
ظِلِّ الزَّيَالِ (وَالْعَصْرُ) وَأَوَّلُهُ آخِرُ الظُّهْرِ ، وَآخِرُهُ الْغُرُوبُ ، لَكِنْ إِذَا حَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ خَرَجَ
وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ (وَالْمَغْرِبُ) وَأَوَّلُهُ تَكَامُلُ الْغُرُوبِ ثُمَّ يَمْتَدُّ بِقَدَرِ ضَوْءِ وَسْتَرِ عَوْرَةِ وَأَذَانِ
وَأَقَامَةٍ وَخَمْسَ رَكَعَاتٍ مُتَوَسِّطَاتٍ ، فَإِنْ أَخَّرَ الدُّخُولَ فِيهَا عَنْ هَذَا الْقَدْرِ عَصَى وَحَى قَضَاءً ، وَإِنْ دَخَلَ فِيهِ
فَلَهُ اسْتِدَامَتُهَا إِلَى غَيْبِ الشَّفَقِ الْأَخْصَرِ .

هي جمع ميقات ، وهو زمان العبادة (المكتوبات) جمع مكتوبة وهي الفروضة (خمس : الظهر . أول وقتها إذا
زالت الشمس) أي مالت عن وسط السماء ويعرف ذلك بحدوث الظل إن لم يكن وبوثونه إن كان ، وذلك أن الشمس
إذا أشرقت جعلت للأشباح ظلاً ممتداً جهة الغرب وكلما ارتفعت أخذ هذا الظل في النقصان حتى يأتي وقت الاستواء
فيقف الظل عن النقصان وفي بعض الأماكن لا يبق للأشباح ظل فإذا زالت عن الاستواء إلى جهة المغرب تحول
الظل إن كان أو وجد إلى جهة المشرق ، وعند الزوال يدخل وقت الظهر (وآخره مصير ظل كل شيء مثله) أي ينتهي
هذا الشيء (سوى ظل الزوال) يعني ينتهي وقت الظهر إذا صار ظل الشيء بمقدار طوله زيادة عن ظله وقت الزوال
إن كان له ظل ، فالإضافة في ظل الزوال لأدنى ملابسة ، ولها ستة أوقات : وقت فضيلة أول الوقت ، ووقت اختيار ، ووقته
جواز بلا كراهة من أول الوقت إلى أن يبقى منه ما يسعها ، ووقت حرمة وهو أن لا يبقى من الوقت ما يسعها ، ووقت
عذر وقت العصر لمن يجمع ، ووقت ضرورة وهو آخر وقت العصر إذا زالت الموانع والباقي قدر تسكيرة الاحرام
فتجب صاحبة الوقت وما قبلها (والعصر ، وأوله آخر الظهر) أي عقب آخر الظهر فلا يشتركان في الوقت (وآخره
الغروب) أي تمام الغروب . ولها سبعة أوقات : وقت فضيلة ، ووقت اختيار ، ووقت جواز بلا كراهة ، ويدخل أول الوقت
وينقضي وقت الفضيلة بمقدار ما يستعد للصلاة ويفعلها ويبقى وقت الاختيار والجواز (لكن إذا صار مثل كل شيء
مثله خرج وقت الاختيار وبقي الجواز) بلا كراهة إلى الاصفرار فيدخل وقت الجواز بكرامة ، ووقت تحريم وهو إذا
بقي من الوقت ما لا يسعها ، ووقت عذر وقت الظهر لمن يجمعها تقديم (والمغرب . وأوله تكامل الغروب) وليس له
على القول الجديد الذي مشى عليه المصنف إلا وقت واحد أشار له بقوله (ثم يمتد بقدر وضوء وستر عورة وأذان
وأقامة و) صلاة (خمس ركعات متوسطات) ليس فيهن ما يربى بل بحسب الوسط المعتدل لئلا يلب الناس أوله لعل
(فإن أخر الدخول فيها عن هذا القدر عصى وهي قضاء) على هذا القول ، واندرج في وقتها يمتد إلى مغيب الشمس
الأحر ، ولا تكون قضاء إلا إذا خرج هذا الوقت والأول قول الشافعي الجديد ، والثاني قوله القديم ، واعتمد
حديث مسلم فيه . ولها على هذا القول سبعة أوقات : وقت فضيلة ، ووقت اختيار ، ووقت جواز بلا كراهة ، وهو ركنها
على القول الجديد فتجد الثلاثة فيه ، ثم يدخل وقت جواز بكرامة فيكره تأخير المغرب عن هذا الوقت ، ووقت
حرمة ، وهو تأخيرها إلى أن لا يبقى من الوقت ما يسعها ، ووقت عذر ، ووقت ضرورة ، وهو وقت النساء لمن يجمع
تأخيراً (وإن دخل فيه) أي في المغرب ، وذكر الضمير باعتبار أنها فعل ولا بد أن يكون في الوقت ما يسعها
(فله) حيث (استدانتها) أي المغرب والاستدانة بمعنى المد والاطالة (إلى غيبوبة الشفق الأحمر) وليس ذلك خاصاً
بالمغرب على هذا القول بل كل صلاة شرع فيها وفي الوقت ما يسع فرائضها فله الاثنان يستنها والمد فيها ولو خرج
الوقت ولم يدرك منها ركعة في الوقت وإن كانت حينئذ تسمى قضاء ليس فيه عقوبة ، وإن شرع فيها وليس في الوقت
ما يسع فرائضها فعليه أن يقتصر على الواجبات .

(والمشاء)

(وَالْعِشَاءُ) وَأَوَّلُهُ غَيْبُوبَةُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ، وَآخِرُهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ ، لَكِنْ إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ خَرَجَ وَقْتُ
الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ (وَالصَّبْحُ) وَأَوَّلُهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ ، وَآخِرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ ، لَكِنْ إِذَا أَصْفَرَتْ خَرَجَ وَقْتُ
الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ . وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَيَحْصُلُ بِأَنْ يَشْتَمِلَ أَوَّلَ دُخُولِهِ بِالْأَسْبَابِ
كَطَهَارَةٍ وَسِتْرِ عَوْرَةٍ وَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ يُصَلِّيَ ، وَيَسْتَتِنِي الظُّهْرُ فَيَسُنُّ الْإِبْرَادُ بِهَا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ بِلَدِّ حَارٍ لِمَنْ
يَمْضِي إِلَى جَمَاعَةٍ بَعِيدَةٍ ، وَلَيْسَ فِي طَرِيقِهِ كَنْ يَنْظُرُهُ فَيُؤَخِّرُ حَتَّى يَصِيرَ لِلْحَيْطَانِ ظِلٌّ يَظِلُّهُ ، فَإِنْ قُدِّرَ شَرَطُ
مَنْ ذَلِكَ نَدَبُ التَّجِيلِ ، وَارْوَقَ فِي الرِّقَّةِ دُونَ رَكْعَةٍ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَسَكَّطَهَا قَضَاءً أَوْ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ وَالْبَاقِي
خَارِجَهُ فَتَلَّهَا أَدَاءً ، لَكِنْ يَحْرُمُ تَعَمُّدُ التَّأْخِيرِ عَنِ الرِّقَّةِ حَتَّى يَقَعَ بِمَضَاهَا خَارِجَ الْوَقْتِ ، وَمَنْ جَهِلَ دُخُولَ
الرِّقَّةِ فَأَخْبِرَهُ تَقَةً عَنْ مَشَاهِدَةٍ وَجَبَ قَبُولُهُ

(وَالْعِشَاءُ ، وَأَوَّلُهُ غَيْبُوبَةُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ) وَإِنْ سَنَّ تَأْخِيرَهَا لِرُؤَالِ الْأَصْرِ وَنَحْوِهِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ (وَآخِرُهُ الْفَجْرُ
الصَّادِقُ) وَلَهَا سَبْعَةُ أَوْقَاتٍ : وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَقْتُ جَوَازٍ بِإِكْرَاهَةٍ وَقْتُ إِخْتِيَارٍ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى
قَضَاءِ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ بِقَوْلِهِ (لَكِنْ إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ خَرَجَ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ) بِإِكْرَاهَةٍ إِلَى الْفَجْرِ
السَّكَاطِ ؛ وَيَدْخُلُ وَقْتُ الْجَوَازِ بِإِكْرَاهَةٍ بِالنَّجْرِ السَّكَاطِ ، وَقْتُ حَرَمَةٍ إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا لَا يَسْمَعُهَا ، وَقْتُ عُدْرَةِ
الْمَغْرِبِ لِمَنْ يَجْمَعُ شِدْعًا ، وَقْتُ ضَرُورَةِ آخِرِ الْوَقْتِ (وَالصَّبْحُ وَأَوَّلُهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ) وَهُوَ لِمَنْ تَشْتَرِ ضَوْؤُهُ مَتَرَضًا فِي نَوَاحِي
السَّمَاءِ ، تَفْرُجُ السَّكَاطِ وَدُخُولُ الصَّادِقِ يَخْرُجُ مَبْتَدِئًا ثُمَّ تَقْبَعُ ظِلْمَةٌ ، وَلَهُ أَوْقَاتٌ أَرْبَعَةٌ : وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ (وَآخِرُهُ)
أَوَّلُ وَقْتُ الصَّبْحِ (إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ) وَلَهُ وَقْتُ جَوَازٍ ، وَقْتُ إِخْتِيَارٍ ، وَأَشَارَ لَهُمَا الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ (لَكِنْ إِذَا أَصْفَرَتْ خَرَجَ وَقْتُ
الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ) إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلَهُ وَقْتُ حَرَمَةٍ إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسْمَعُهَا (وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ)
الْمَحَلَّاتِ كُلِّهَا فِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ وَهُوَ (أَوَّلُ الْوَقْتِ وَيَحْصُلُ بِأَنْ يَشْتَمِلَ أَوَّلَ دُخُولِهِ بِالْأَسْبَابِ كَطَهَارَةٍ وَسِتْرِ عَوْرَةٍ
وَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ يُصَلِّيَ) وَإِذَا مَضَى قَدْرُ ذَلِكَ وَلَمْ يَصِلْ فَاتِ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَالْعِشَاءِ وَالصَّبْحِ كَعِزِّهِمَا (وَيَسْتَتِنِي الظُّهْرُ)
فَيَلْهُو بِوَقْتِ فَضِيلَتِهِ بِذَلِكَ (فَيَسُنُّ الْإِبْرَادُ بِهَا) أَيْ تَأْخِيرُهَا عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا لَكِنْ بِشُرُوطِ ذِكْرِهَا فِي قَوْلِهِ (فِي
شِدَّةِ الْحَرِّ بِلَدِّ حَارٍ لِمَنْ يَمْضِي إِلَى جَمَاعَةٍ بَعِيدَةٍ وَلَيْسَ فِي طَرِيقِهِ كَنْ يَنْظُرُهُ) فَأَذَا وَجَدْتَ هَذِهِ الشَّرُوطَ (فَيُؤَخِّرُ)
الشَّخْصَ (حَتَّى يَنْصِيرَ لِلْحَيْطَانِ ظِلٌّ يَظِلُّهُ ، فَإِنْ قُدِّرَ شَرَطُ مَنْ ذَلِكَ نَدَبُ التَّجِيلِ) وَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ ظِلُّ سِنِّ الْإِبْرَادِ إِلَى أَنْ
تُسْكِرَ حِدَّةَ الشَّمْسِ وَلَا يَبْلُغَ بِهِ نِصْفَ الْوَقْتِ (وَلَوْ رَقَعَ فِي الْوَقْتِ دُونَ رَكْعَةٍ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَسَكَّطَهَا قَضَاءً أَوْ رَكْعَةً)
بِأَنْ سَجَدَ السَّجْدَتَيْنِ وَشَرَعَ فِي الْقِيَامِ (فَأَكْثَرَ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَسَكَّطَهَا أَدَاءً) تَبَّأً لِمَا وَقَعَ فِيهِ ، إِذَا بَقِيَ الرُّكْعَاتُ
كَالتَّكْرِيرِ ثَلَاثَ رَكْعَةٍ (لَكِنْ يَحْرُمُ تَعَمُّدُ التَّأْخِيرِ عَنِ الْوَقْتِ حَتَّى يَقَعَ بِمَضَاهَا خَارِجَ الْوَقْتِ) وَإِنْ كَانَتْ تَسْمَى أَدَاءً ، فَتُشَرِّعُ
فِي الصَّلَاةِ وَالْبَاقِي مِنَ الْوَقْتِ لَا يَسَعُ جَمِيعَ فَرَائِضِهَا حَرَمٌ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ لِذَلِكَ وَإِنْ أَوْقَعَ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ فِي الْوَقْتِ وَسَمِعَتْ
أَدَاءً وَإِنْ شَرَعَ نِيهَاً وَالْبَاقِي مِنَ الْوَقْتِ يَسَعُهَا وَطَوَّلَ فِيهَا وَمَدَّ حَتَّى لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ سَمِعَتْ قَضَاءً لَكِنْ لَا لِمَنْ فِيهِ
طِيٌّ لِلتَّعَمُّدِ (وَمَنْ جَهِلَ دُخُولَ الْوَقْتِ) بِسَبَبِ غَيْمٍ أَوْ حَبْسٍ جَازٍ لَهُ أَنْ يَحْتَمِدَ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ بِالْمَلَامَاتِ الَّتِي سَأَلَتْ
إِنَّ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ عِلْمٌ ؛ وَمِثْلُ الْعِلْمِ بِنَفْسِهِ مَا إِذَا عَلِمَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ وَأَعَارَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ (فَأَخْبِرَهُ تَقَةً عَنْ مَشَاهِدَةٍ وَجَبَ
قَبُولُهُ) وَامْتَنَعَ عَلَيْهِ الاجْتِهَادُ لِهَوِيَّةِ الْعِلْمِ بِنَفْسِهِ وَمِثْلُهَا إِخْبَارُ التَّقَةِ عَنْ عِلْمِ وَأَذَانِ الْمُؤَذِّنِ الْعَارِفِ فِي الصَّحْرِ إِذَا حَاصِلَتْ

أَوْ عَنْ اجْتِهَادٍ فَلَا ، فَلَا عَمَى أَوْ الْبَصِيرُ الْعَاجِزُ عَنِ الْاجْتِهَادِ تَقْلِيدُهُ لَا الْقَادِرُ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ اعْتِمَادُ مُؤَدَّنِ ثِقَةٍ عَارِفٍ وَدَيْكَ مُجَرَّبٍ ، فَإِنْ فَقَدَ الْأَعْمَى أَوْ الْبَصِيرُ خَيْرًا اجْتَهَدَ بَوْرَدَ وَنَحْوَهُ ، وَإِنْ أَمَكَّهُمَا الْيَقِينُ بِالْبَصِيرِ ، فَإِنْ تَخَيَّرَا صَبْرًا سَمِيَّ يَخْشَى ، فَإِنْ صَلِيَا بِلَا اجْتِهَادٍ أَعَادَا وَإِنْ أَصَابَا ، وَإِنْ مَضَى مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ مَا يُمْسِكُنْ فِيهِ الصَّلَاةُ بَلْغًا أَوْ حَاضَتْ وَجِبَ الْقَضَاءُ ، وَمَتَى قَانَتْ الْمَكْتُوبَةُ بِمُذَرِّ نَدْبِ النَّوْرِ فِي الْقَضَاءِ ، وَلَوْ قَانَتْ بِغَيْرِ عُذْرٍ وَجِبَ النَّوْرُ ، وَالصَّوْمُ كَالصَّلَاةِ ، وَيَحْرُمُ تَرَاحِيهِ لِمَضَانِ الْقَابِلِ ، وَيَنْدُبُ تَرْتِيبُ النَّوَاسِطِ وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَاضِرَةِ إِلَّا أَنْ يَنْقُضِيَ قَوَاتِ الْحَاضِرَةِ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا ، وَإِنْ شَرَعَ فِي ثَلَاثَةٍ فَثَانَا سَعَةَ الْوَقْتِ فَإِنْ ضَيَّعَتْ وَجِبَ قَطْعُهَا وَقَوْلُ الْحَاضِرَةِ ، وَمَنْ عَلَيْهِ قَائِمَةٌ فَوَجَدَ جَمَاعَةً الْحَاضِرَةِ قَائِمَةً نَدْبُ تَقْدِيمِ الْقَائِمَةِ مُنْفَرِدًا ثُمَّ الْحَاضِرَةِ ، وَمَنْ لَيْسَ صَلَاةً فَكَثُرَ مِنَ الْخُسِّ وَلَمْ يَسْرِفْ عَلَيْهَا لَزِمَهُ الْخُسُّ وَيَنْبُو بِكُلِّ وَاحِدَةٍ الْقَائِمَةِ .

تمنع الاجتهاد وتقليد المجتهد ولذا قال (أو عن اجتهد) أي أخبره ثقة عن اجتهد (فلا) يصح تقليده لأن تقليد المجتهد لا يسوغ لمن يقدر على الاجتهاد فضلا عن حمل عهده علم أو ما هو بمنزلة ، فإن عجز عن الاجتهاد سأل له تقليد المجتهد ، ومثل الساجز الأعشى وقد أشار لذلك بقوله (فلا عَمَى أَوْ الْبَصِيرُ الْعَاجِزُ عَنِ الْاجْتِهَادِ تَقْلِيدُهُ) أي المجتهد (لا القادر عليه) أي الاجتهاد ، ثم ذكر شيئا من أدلة الاجتهاد بنو له (ويجوز اعتماد مؤدَّن ثقة عارف) أي في يوم غيم (وديك مجرب) فإن ذلك من أدلة الاجتهاد فينظر هل أذن للمؤدَّن أو صاح الديك في وقته المضاد أو قبل وقته حتى يذهب على ظنه دخول الوقت (فإن فقد الأعشى أو البصير خيرا اجتهد بورد ونحوه) ولا يجوز لهما تقليد المجتهد ويعتمدان (وإن أمكنهما الإتيان بالبصير) أو بالنظر في الشمس فيجوز لهما الاجتهاد (فإن تخيَّرَا صبرا حتى يظنَّا) دخول الوقت (فإن صليا بلا اجتهد) عند القدرة عليه ولا تقليد مجتهد عند الخيرة ولا صبر حتى يظنَّا (أعادا وإن أصابا) الوقت (وإن مضى من أول الوقت ما يمكنه) (فيه الصلاة) بأخف يمكن ، ويعتبر قدر زنه إن كان لا يمكن تقديمها كالتيمم ، فالمدار على أنه في الوقت خلا من الموانع زمنا يمكنه فيه تأدية الصلاة بأخف يمكن فلم يزد (فلهذا ما منع بأن) (جن أو حاضت) واستغرق ذلك المانع بقية الوقت (وجب القضاء) لهذه الصلاة (ومتن فأنشد المكتوبة بعدد) بأن نام عنها أو نسيها (تدب النور في القضاء) وإن نالت بغير عذر وجب النور (في القضاء) فيصير تأخير القضاء زيادة عن العيان بتوحيها ، فمن عليه نوات كثيرة ضياعها بغير عذر يجب أن يعرف جميع رُمته في قضائها إلا زمن نوم أو اشتغال في جلب رزق ضروري (والصوم كالصلاة) في التفصيل المار إلا أن الصوم له حالة يشاور فيه الصلاة أعار لها بقوله (ويحرم تراخيه لرمضان القابل) وإن نالت بعدد فإن أخره لرمضان وجب مع القضاء القدية وأنم بالتأخير (ويندب ترتيب النوات وتقديمها على الحاضرة إلا أن ينقض قوات الحاضرة) بخروج وقتها فيقدمها لئلا تسع ثلثة (وإن شرع في ثلثة ظاء سعة الوقت فإن ضياعه وجب قطعها وقيل الحاضرة) صاحبة الوقت (ومن عليه قائمة فوجد جماعة الحاضرة قائمة ندب تقديم الثالثة منفردا) تعميلا لبراءة التمة (ثم) يبرع في (الحاضرة) وصن لئس صلاة فأكثر من الخس ولم يعرف غيرها (أم ظهر أم غيرها) (لزمه) أن يحل (الخس) لأنها لزمته ففته ولم يرد منها يقين (وينبوي بكل واحدة الثالثة) حتى يقرأ أذنته يقين ، والله أعلم .

بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

كَمَا لَتَانِ فِي الْمَكْتُوباتِ حَتَّى لِمَنْفَرِدٍ وَجَمَاعَةٍ ثَانِيَةً يَحِثُّ بِظَهْرِ الشَّعَارِ : وَالْأَذَانُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِقَامَةِ .
وَقِيلَ عَكْسُهُ ، فَإِنَّ أَذْنَ الْمَنْفَرِدِ فِي مَسْجِدٍ صَلَّيْتُ فِيهِ جَمَاعَةً لَمْ تَرْفَعْ صَوْتَهُ وَالْأَذَانُ رَفَعَ وَكَفَّ الْجَمَاعَةُ الثَّانِيَةَ
لَا يَرْتَفِعُونَ صَوْتَهُمْ . وَإِنْ جَمَاعَةُ النِّسَاءِ الْإِقَامَةُ دُونَ الْأَذَانِ ، وَلَا يُؤْذَنُ لِلثَّانِيَةِ فِي الْجَدِيدِ ، وَيُؤْذَنُ لَهَا
فِي الْقَدِيمِ الْأَقْدَمِ ، بَإِنْ قَاتَتْ صَلَاتُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهَا بَعْدَ الْأُولَى ، وَفِي الْأَوَّلِ الْخِلَافُ ، وَيُقِيمُ لِكُلِّ رَاحِدَةٍ
وَالنَّاطِ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ مَعْرُوفَةٌ وَيَحِبُّ تَرْتِيبُهُمَا ، فَإِنْ سَكَتَ أَوْ تَكَلَّمَ فِي أَثْنَانِهِ طَوِيلًا بَطَلَ أَذَانُهُ فَيَسْتَأْنِفُهُ
وَإِنْ قَصُرَ فَلَا ، وَأَقْلُ مَا يَجِبُ أَنْ يُسَمِعَ نَفْسَهُ أَنْ أَذِنَ وَأَقَامَ لِنَفْسِهِ ، فَإِنْ أَذِنَ وَأَقَامَ لَجَمَاعَةٍ وَجَبَ إِسْمَاعُ وَاحِدٍ
جَمِيعُهُمَا ، وَلَا يَصِحُّ الْأَذَانُ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَّا الصُّبْحُ فَإِنَّهُ يَحْجُوزُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَيَنْدُبُ الطَّهَارَةَ ،
وَالْقِيَامَ ، وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ .

(بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ)

وهما من سنن الكفاية ، وأقل ما يحصل به السنة في الأذان بالنسبة لأهل البلد أن ينتشر في جميعها حتى إذا كانت
كيرة أذن في كل جانب واحد ، فإن أذن واحد في جانب فقط لم تحصل السنة إلا لأهل ذلك الجانب ، فإن تركه الكل
حاربهم الإمام لأنه من شعار الدين ، (والمستأن في المكتوبات حتى لمنفرد وجماعة ثانية) تمام بعد الأولى ، إنما لا يرفع
بالأذان موته في مسجد أقيمت فيه جماعة ، والسنة لا تأدى إلا (بحيث يظهر الشعار) على حسب ما يلبق بالبلدة من
صغر وكبر (والأذان أفضل من الإقامة) والإقامة أفضل من الإقامة (وقيل عكسه) أى أن الإقامة أفضل من
الإقامة (فإن أذن المنفرد في مسجد صليت فيه جماعة لم يرفع صوته) بالأذان لئلا يشتهوا (والأ) بأن لم يصل في
المسجد أو صلى فيه وحده ، فيه جماعة ولو صلى منفردا (رفع وكذا الجماعة الثانية) إذا صلوا في مسجد صلى فيه جماعة
أولى (لا يرتفعون صوته) . ويسن لجماعة النساء الإقامة دون الأذان (إذا شرط المؤذن الذكورة أثل جماعة من المنفردة
والخنفى ، ثم أذنت الأنثى أو الخنفى من غير رفع صوت لم يكره . وكان ذكرا ، وأما مع رفع الصوت فيكره إن لم
تخف نية ، ويحرم إن خيف) (ولا يؤذن للفسانة في الجديد ويؤذن لها في القديم) وهو (الأظهر) لا بيان السنة به
(فإن قاتته صلوات) ووالها (لم يؤذن لها بعد الأولى ، وفي الأولى الخلاف) المبني على أن الأذان حق للوقت أو الصلاة ؛
ولاعتمد أنه حق للصلاة ، ولكن لم يؤذن لغير الأولى ذمة لها والها فكانها صلاة واحدة (والنفاذ الأذان والإقامة
معروفة ويجب) أى لحصول السنة (ترتيبهما) وكذا موالاتهما (فإن سكت) في اثنتاهما سكتا طويلا يقطع المواصلة
(أو تكلم) كذلك (في اثنتاه) أى الأذان ومثله الإقامة (طويلا بطل أذانه ويستأنفه) والأولى تنبيه الضمير
بمراعاة الفرج عليه الذى هو ترتيبهما (وإن قصر) الفصل (فلا) يضر (وأقل ما يجب) في حصول السنة (أن يسمع
نفسه إن أذن وأقام لنفسه ، فإن أذن وأقام لجماعة وجب إسماع واحد منهما أى الأذان والإقامة فيشترط لحصول أصل
السنة إسماع واحد ، بأقل لا بالثلاثة . ولكل السنة رفع صوته طائفة) (ولا يصح الأذان قبل الوقت إلا الصبح فإنه يجوز
أن يؤذن لها بعد نصف الليل) فقد علم ما يشترط ، ويذكر ما يندب فقال (ويندب) للأذان والإقامة (الطهارة والقِيَامُ
وإستقبال القبلة

وَالْأَلْفَاتُ فِي الْحَيْعَتَيْنِ فِي الْأُولَى يَمِينًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ شِمَالًا فَيَلْوِي عَنْقَهُ ، وَلَا يَسْوُلُ صَدْرَهُ وَقَدْسِيهِ ، وَيُكْرَهُ
لِلْمَحْدَثِ ، وَكَرَاهَةُ الْجَنْبِ أَشَدُّ ، وَفِي الْإِقَامَةِ ائْتَنَظْ ، وَأَنْ يُؤْذَنَ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ وَيُقْرَبَ الْمَسْجِدَ ، وَيَجْمَلُ
أَصْبَعِيهِ فِي صِخَاخِيهِ ، وَيُرْتَلِ الْأَذَانُ ، وَيُدْرَجُ الْإِقَامَةُ . وَيَشْتَرُطُ كَوْنُ الْمُؤَذِّنِ مُسْلِمًا عَاقِلًا مُبِيزًا ذَكَرًا أَنْ
لِذُنِ الرِّجَالِ ، وَتَنْدُبُ كَوْنُهُ حُرًّا عَدَلًا ضَيِّقًا حَسَنَ الصَّوْتِ مِنْ أَقَارِبِ مُؤَذِّنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
وَيُكْرَهُ لِلْأَعْمَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ بَصِيرٌ ، وَيَنْدُبُ لِسَامِعِهِ وَلَوْ جُنُبًا وَحَائِضًا أَوْ فِي قِرَاءَةِ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ
قَوْلِهِ عَقِبَ كُلِّ كَلِمَةٍ ، وَفِي الْحَيْعَتَيْنِ لِأَحْوَلٍ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَفِي الصَّلَاةِ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ صَدَقَتْ وَرَبَرَتْ ،
وَفِي كَلِمَتِي الْإِقَامَةِ أَفَاهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا ، فَإِنْ كَانَ جَمَاعًا
أَوْ عَلَى الْخَلَاءِ أَوْ مُصَلِّيًا أَجَابَ بَعْدَ قِرَآئَتِهِ ، وَيَنْدُبُ الْمُؤَذِّنُ وَسَامِعَهُ بَعْدَ قِرَآئَتِهِ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الثَّامَةِ وَالصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ آتِ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ،
وَالدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ .

وَالْأَلْفَاتُ فِي الْحَيْعَتَيْنِ فِي الْأُولَى يَمِينًا وَفِي الثَّانِيَةِ شِمَالًا فَيَلْوِي عَنْقَهُ (فِيهِمَا) وَلَا يَحْوِلُ صَدْرَهُ (عَنْ الْقِبْلَةِ) (وَقَدْسِيهِ)
عَنْ مَكَانِهَا (وَيُكْرَهُ) الْأَذَانُ (لِلْمَحْدَثِ ، وَكَرَاهَةُ الْجَنْبِ أَشَدُّ ، وَفِي الْإِقَامَةِ) الْكَرَاهَةُ (ائْتَنَظْ) مِنْهَا فِي الْأَذَانِ
قُرْبَهَا مِنَ الصَّلَاةِ (وَ) يَنْدُبُ (أَنْ يُؤْذَنَ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ وَيُقْرَبَ الْمَسْجِدَ) (أَنْ) (يَجْمَلُ أَصْبَعِيهِ فِي صِخَاخِيهِ وَ)
أَنْ (يُرْتَلِ الْأَذَانُ) بَأَنْ يَأْتِيَ فِيهِ وَيُفْرَدُ كُلُّ كَلِمَةٍ مِنْ كَلِمَاتِهِ بِصَوْتٍ إِلَّا التَّكْبِيرَ فَيَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ بِصَوْتٍ (وَ)
أَنْ (يُدْرَجُ الْإِقَامَةُ) بَأَنْ يَسْرِعَ فِيهَا وَيَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ مِنْهَا فِي صَوْتٍ إِلَّا الْكَلِمَةَ الْآخِرَةَ فَيُفْرِدُهَا بِصَوْتٍ (وَيَشْتَرُطُ
كَوْنُ الْمُؤَذِّنِ مُسْلِمًا عَاقِلًا) (وَ) (مُبِيزًا) (وَ) (ذَكَرًا) (إِنْ أَذُنُ الرِّجَالِ) وَكَذَا الْإِقَامَةُ يَشْتَرُطُ فِيهَا ذَلِكَ ، فَلَا أَذُنَ أَوْ أَقَامَ
لِنِسَاءٍ فَلَا يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا لَكِنْ يَشْرُطُ أَنْ لَا يَسْمَعَ الْمَرْأَةُ أَحَدًا مِنَ الْأَجَانِبِ وَبِقَدْرِ مَا يَسْمَعُ وَيَكُونُ ذَكَرًا لِلَّهِ
كَأَجْدَمٍ (وَيَنْدُبُ كَوْنُهُ حُرًّا عَدَلًا ضَيِّقًا) عَلَى الصَّوْتِ (وَ) حَسَنَ الصَّوْتِ مِنْ أَقَارِبِ مُؤَذِّنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَيُكْرَهُ (الْأَذَانُ) لِلْأَعْمَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ بَصِيرٌ) يُخْبِرُهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ (وَيَنْدُبُ لِسَامِعِهِ) أَيْ الْمُؤَذِّنَ وَمِثْلَهُ الْمُقِيمَ
(وَلَوْ جُنُبًا وَحَائِضًا أَوْ) مُشْتَبَلًا (فِي قِرَاءَةِ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ قَوْلِهِ عَقِبَ كُلِّ كَلِمَةٍ) مِنْ كَلِمَاتِهَا (وَ) يَقُولُ (فِي الْحَيْعَتَيْنِ
لِأَحْوَلٍ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) (وَ) إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ) قَالَ السَّامِعُ (صَدَقَتْ وَرَبَرَتْ)
بِكسر الراءِ أَيْ ضَرَبَتْ ذَائِرَ وَخَيْرٌ (وَ) يَقُولُ السَّامِعُ لِلْإِقَامَةِ (فِي كَلِمَتِي الْإِقَامَةِ) أَيْ عِنْدَ قَوْلِهِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ بِحَيْثُ
يَقُولُ (أَفَاهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا) أَيْ مِنْ أَهْلِهَا الصَّالِحِينَ فَهُوَ مِنْ
إِضَافَةِ الْمُنَّةِ لِلْمَوْصُوفِ وَحَذَوَاتِ التَّوْنِ لِلْإِضَافَةِ (فَإِنْ كَانَ) السَّامِعُ (جَمَاعًا أَوْ) دَاخِلًا (عَلَى) بَيْتٍ (الْخَلَاءِ أَوْ
مُصَلِّيًا) وَكُلُّ هَؤُلَاءِ لَا يَلِيقُ بِهِمُ السَّلَامُ (أَجَابَ) كُلُّ مِنْهُمْ (بِحَدِّ قِرَآئَتِهِ ، وَيَنْدُبُ الْمُؤَذِّنُ) وَالْمُقِيمُ (وَسَامِعَهُ بَعْدَ قِرَآئَتِهِ) (ذَكَرَ
الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَقُولُ) كُلُّ مِنْهُمْ بِحَدِّ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ (اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الثَّامَةِ وَالصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ
آتِ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ) وَالدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ (الَّذِي يَدُلُّ
عَلَيْهِ ، وَالْوَسِيلَةَ مَنْزِلَةً فِي الْجَنَّةِ ، وَالْمَقَامَ الْمَحْمُودَ شَفَاعَتَهُ فِي فِعْلِ الْقَضَاءِ .

باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة

وطهارة البدن والملبوس وإن لم يتحرك بحركته وما يمسها وموضع الصلاة شرط لصحة الصلاة
فلو قبض طرف جبل أو ربطه معه وطرفه الآخر متصل بنجس لم تصح صلاته ولو تجسس بعض بساط
فصل على موضع طاهر منه وتحرك الباقي بحركته أو على سرير قوائمه على نجس ويتحرك بحركته صحت
صلاته والنجاسة غير الدم إن لم يدر كها طرف يعني عنها، وإن أدر كها لم يفسد عنها إلا عن دم براغيث
وقل وغيرهما لا نفس له سائلة فيعني عن قليله وكثيره وإن انتشر بمرق. وأما الدم والقيح، فإن كان
من أجنبي عني عن يسيره، وإن كان من المصلي عني عن قليله وكثيره سواء خرج من بثرة عصرها أو من
دمل أو قرح أو قصد أو حجمة أو غيرها، وأما ماء الفروج والنفطات إن كان له رائحة كريهة فهو نجس
والأفلا، ولو صلى بنجاسة جهلها أو نسيها ثم رآها بعد فراغه أعادها أو فيها بطلت، ولو أصابه طين
الشوارع، فإن لم يتحقق نجاسته فهو طاهر، وإن تحققها عني عن قليله عرفا وهو ما يتعدد الاحتراز منه
ويختلف بالوقت كأن كان أيام الأمطار ويموضعه من البدن والثوب،

(باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة)

وهو شرط من شروطها وذكر بقية الشروط في أبواب متفرقة (وطهارة البدن والملبوس وإن لم يتحرك) الملبوس
(بحركته) أي الملبس (وما) أي للسكان الذي (يمسها) أي البدن والملبوس (و) طهارة (موضع الصلاة) أي
موضع الوقوف (شرط لصحة الصلاة) أي طهارة جميع ما ذكر مشروطة لصحة الصلاة. ثم فرع على ما ذكر بقوله
(فلو قبض طرف جبل أو ربطه معه وطرفه الآخر متصل بنجس لم تصح صلاته) لأنه حامل لمصل بنجس (فلو تجسس
بعض بساط فصل على موضع طاهر منه وتحرك الباقي) وهو موضع النجاسة (أو على سرير قوائمه على نجس و) هو
(يتحرك بحركته صحت صلاته) وبالأولى إذا لم يتحرك بحركته (والنجاسة غير الدم إن لم يدر كها طرف) بأن خفيت
على الناظر (يعني عنها) وإن قلنا (إلا عن دم براغيث و) عن دم (قل وغيرهما) أي
دم غيرها (مما لا نفس له سائلة فيعني عن قليله وكثيره وإن انتشر بمرق) فدم البراغيث يعني عن كثيره في الثوب
الملبوس، وأما في الثوب المفروش أو المحمول فلا يفي إلا عن قليله (وأما الدم والقيح، فإن كان من أجنبي عني عن يسيره،
وإن كان من المصلي عني عن قليله وكثيره سواء خرج من بثرة) بفتح الباء وسكون الراء: خراج صير (عصرها أو
من دمل أو قرح أو قصد أو حجمة أو) من (غيرها وأما ماء الفروج) أي الجروح (والنفطات) أي الباقين (إن
كان له رائحة كريهة فهو نجس) ولكنه يعني عنه (والأفلا) فهو طاهر (ولو صلى بنجاسة جهلها أو نسيها ثم رآها
بعد فراغه) من الصلاة (أعادها أو) وهو (فيها بطلت) الصلاة إن كانت النجاسة مما لا يفي عنها (ولو أصابه طين الشوارع
فإن لم يتحقق نجاسته فهو طاهر وإن تحققها) أي النجاسة (عني عن قليله) أي الطين (عرفا وهو) أي القليل (ما يتعدد
الاحتراز منه ويختلف بالوقت كأن كان أيام الأمطار ويموضعه من البدن والثوب) فيصلي في زمن الشتاء مما لا يفي عنه

وَلَا يَتَنَجَّسُ عَنْ كَثِيرِهِ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ يَدَّهْهُ أَوْ حُبَسَ فِي مَوْضِعٍ نَجَسَ صَلَّى وَأَعَادَ وَيَتَحَنَّنُ لِحُجُودِهِ بِحَيْثُ لَوْ زَادَ أَصَابَهَا ، وَيَحْرُمُ وَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ عَجَزَ عَنْ تَطْهِيرِ ثَوْبِهِ صَلَّى عَرِيَانًا بِلَا إِعَادَةٍ وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْآخِرَ صَلَاةً فِيهِ ، وَإِنْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي ثَوْبٍ وَجَبَ غَسْلُهُ كُلُّهُ وَلَا يَجْتَنِدُ . فَإِنْ أَخْبَرَهُ ثَقَّةٌ بِمَوْضِعِهَا اعْتَمَدَهُ ، وَإِنْ أَشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِمَنْجَسٍ اجْتَنَدَ وَإِنْ أَمَكَنَ طَاهِرٌ بَيِّقِينَ أَوْ غَسَلَ أَحَدَهُمَا ، فَإِنْ تَحِيرَ صَلَّى عَرِيَانًا وَأَعَادَ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ غَسْلُ ثَوْبِهِ . فَإِنْ أَمَكَنَ وَجَبَ ، وَإِذَا غَسَلَ مَا ظَنَّهُ نَجَسًا صَلَّى فِيهِمَا مَعًا أَوْ فِي كُلِّ مُنْفَرَدًا ، وَلَوْ صَلَّى بِلَا اجْتِهَادٍ فِي كُلِّ ثَوْبٍ مَرَّةً لَمْ تَصَحَّ ، وَلَوْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي فَلَاةٍ صَلَّى حَيْثُ شَاءَ بِلَا اجْتِهَادٍ أَوْ فِي أَرْضٍ صَغِيرَةٍ أَوْ فِي بَيْتٍ وَجَبَ غَسْلُ الْكُلِّ ، وَلَوْ أَشْتَبَهَ بَيْتَانِ اجْتَنَدَ ، وَلَا تَصَحُّ فِي مَقْبَرَةٍ عِلْمَ نَبَشِهَا وَاخْتِلَاطِهَا بِصَدِيدِ الْمَوْتِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ نَبَشَهَا كُرِهَتْ وَصَحَّ ، وَتُكْرَهُ فِي حَمَامٍ وَمَسَاخٍ وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَمَزْبَلَةٍ وَمَجْزَرَةٍ وَكَنِيسَةٍ وَمَوْضِعٍ مَكْسٍ وَخَيْرٌ وَظَهَرَ الْكُفَّةُ وَالْيَاقَتُ مَتَوَجِّهًا إِلَيْهِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلَ لَا مَرَاجٍ غَنَمٌ ، وَتَحْرُمُ فِي ثَوْبٍ وَأَرْضٍ مَقْصُوبِينَ وَتَصَحُّ بِلَا ثَوَابٍ ،

فِي الضَّيْفِ وَفِي أَهْلِ الثَّوْبِ مَا لَا يَتَنَجَّسُ عَنْهُ فِي أَعْلَامِهِ (وَلَا يَتَنَجَّسُ عَنْ كَثِيرِهِ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ يَدَّهْهُ أَوْ حُبَسَ فِي مَوْضِعٍ نَجَسَ صَلَّى وَأَعَادَ) تِلْكَ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلاَهَا (وَيَتَحَنَّنُ لِحُجُودِهِ بِحَيْثُ لَوْ زَادَ أَصَابَهَا) وَلَا يَمَسُّ النَّجَاسَةَ (وَيَحْرُمُ وَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَيْهَا) تَقْلِيلًا لِلنَّجَاسَةِ (وَلَوْ عَجَزَ عَنْ تَطْهِيرِ ثَوْبِهِ صَلَّى عَرِيَانًا بِإِعَادَةٍ) لِأَنَّهُ قَدْ سَتَرَهُ لَيْسَ بِنَادِرٍ وَهُوَ فَائِدَةٌ لِلْإِسْتِرَاءِ الشَّرْعِيِّ (وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْآخِرَ صَلَاةً فِيهِ) وَلَا حَرَمَةٌ عَلَيْهِ فِي لِبْسِهِ (وَإِنْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي ثَوْبٍ) بِأَنَّهُ تَجَنَّبَ بَعْضَهُ وَأَشْتَبَهَ (وَجَبَ غَسْلُهُ كُلُّهُ وَلَا يَجْتَنِدُ) إِذَا شَرَطَ الْاجْتِهَادَ التَّدَدُّ (فَإِنْ أَخْبَرَهُ ثَقَّةٌ بِمَوْضِعِهَا اعْتَمَدَهُ) وَعَمِلَ بِمَا أَخْبَرَهُ مِنْ غَسْلِ الْمَوْضِعِ الَّذِي عَلَيْهِ (وَإِنْ أَشْتَبَهَ طَاهِرٌ) مِنَ الثِّيَابِ (بِمَنْجَسٍ اجْتَنَدَ) لِتَعَدُّ الثَّوْبِ (وَإِنْ أَمَكَنَ طَاهِرٌ بَيِّقِينَ أَوْ غَسَلَ أَحَدَهُمَا) فَيَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ مَعَ تَيَسُّرِ الْبَيِّقِينَ بِالنَّسْلِ أَوْ وَجُودِ طَاهِرٍ غَيْرِهِمَا (فَإِنْ تَحِيرَ صَلَّى عَرِيَانًا وَأَعَادَ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ غَسْلُ ثَوْبِهِ ، فَإِنْ أَمَكَنَ وَجَبَ) غَسْلُهُ وَلَا يَصِلُ عَارِيًا (وَإِذَا غَسَلَ مَا ظَنَّهُ نَجَسًا صَلَّى فِيهِمَا مَعًا أَوْ فِي كُلِّ مُنْفَرَدًا) لِأَنَّهُمَا طَاهِرَانِ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِ (وَلَوْ صَلَّى بِلَا اجْتِهَادٍ فِي كُلِّ ثَوْبٍ مَرَّةً لَمْ تَصَحَّ) لِأَقْبَالِ وَجُودِ النَّجَاسَةِ مَعَ كُلِّ (وَلَوْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي فَلَاةٍ صَلَّى حَيْثُ شَاءَ) لِاتِّسَاعِهَا وَاتِّسَاعِ الْفَضِيقِ بِالْعَرَفِ فَلَهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى النَّسْعِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مَوْضِعُ قَدْرِ الْإِهْلَاسَةِ (أَوْ فِي أَرْضٍ صَغِيرَةٍ) عَرَفًا (أَوْ فِي بَيْتٍ) ضَيْقَ عَرَفًا (وَجَبَ غَسْلُ الْكُلِّ) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ بَقَاءُ النَّجَاسَةِ (وَلَوْ أَشْتَبَهَ بَيْتَانِ) مَضِيقَانِ (اجْتَنَدَ) وَلَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ (فِي مَقْبَرَةٍ عِلْمَ نَبَشِهَا وَاخْتِلَاطِهَا بِصَدِيدِ الْمَوْتِ) مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ (فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ نَبَشَهَا كُرِهَتْ وَصَحَّ) فَلَهَا لَتَنَهِىَ عَنْ الصَّلَاةِ فِي الْقَابِرِ (وَتُكْرَهُ فِي حَمَامٍ) أَى فِي عَمَلِ النَّسْلِ مِنْهُ (وَمَسَاخٍ) أَى السَّكَنِ الَّذِي تَلْقَى فِيهِ الْخِيَابَ (وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ) وَسَطُهُ (وَ) فِي (مَزْبَلَةٍ وَمَجْزَرَةٍ) أَى عَمَلِ الْقَاءِ الزَّيْلِ (وَ) فِي (كَنِيسَةٍ) وَهِيَ مَعْبِدُ النَّصَارَى ، وَكَذَلِكَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي هُوَ مَعْبِدُ الْيَهُودِ (وَ) فِي (مَوْضِعٍ مَكْسٍ) وَهُوَ عَمَلٌ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْيَاظِلِ (وَخَرَّ) أَى مَوْضِعٍ شَرِبَهُ (وَ) عَلَى (ظَهْرِ الْكُفَّةِ) وَلَا تَصَحُّ إِذَا صَلَّى عَلَى ظَهْرِهَا وَلَيْسَ ثُمَّ شَاخِصٌ ثَلَاثًا ذِرَاعًا فَأَسْفَلَ (وَإِلَى قَبْرِ مَتَوَجِّهًا إِلَيْهِ) بِأَنَّهُ يَسْتَحِبُّ قَدْ فِي الْجَمْعِ وَتَوَقُّفٌ يَحْرُمُ لَمْ يَكُنْ بَيْدًا (وَ) فِي (أَعْطَانِ الْإِبِلِ) وَهُوَ مَا وَاعَاهَا (لَا) فِي (مَرَاغٍ) غَنَمٍ وَضَمَّ الْبَيْتَ مَا وَاعَاهَا بِلَا (وَتَحْرُمُ) الصَّلَاةُ (فِي ثَوْبٍ وَأَرْضٍ مَقْصُوبِينَ وَتَصَحُّ) مَعَ الْحَرَمَةِ (بِإِثْرِهِ) عَلَيْهَا لَكِنَّا نَسْقُطُ الْقُرْآنَ عَنْهُ .

بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ

هُوَ وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ حَتَّى فِي الْخُلُوتِ الْإِلْحَاجَةِ ، وَهَرِ شَرَطُ لَصَحَّةِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ خَرَقًا ، فَكَرُوِيَةِ النِّجَاسَةِ ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالْأَمَةُ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ ، وَعَوْرَةُ الْحُرَّةِ كُلُّ بَدْنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ ؛ وَشَرَطُ السَّاتِرِ أَنْ يَمْنَعَ لَوْنُ الْبَشَرَةِ فَلَا يَكُنِي زُجَاجٌ وَمَاءٌ صَافٍ ، وَيَكْفِي التَّطْيِينَ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الثُّوبِ وَيَجِبُ عِنْدَ فَقْدِهِ أَنْ يَشْمَلَ الْمُسْتَوْرَ لِبَاسًا ، فَلَوْ صَلَّى فِي خِيَمَةٍ ضَيِّقَةٍ عَرِيَانًا لَمْ تَصِحْ ، وَيَشْتَرِطُ السَّاتِرُ الْأَعْلَى وَالْجَوَانِبَ لَا الْأَسْفَلَ فَلَوْ صَلَّى مَرْتَفِعًا بَحِثَ تَرَى عَوْرَتَهُ مِنْ أَسْفَلٍ أَوْ كَانَ فِي سِتْرِهِ خَرَقٌ فَسُتِرَهُ يَدُهُ جَارٍ وَيَنْدُبُ لَامْرَأَةً خَمَارٌ وَقَبِيضٌ وَمَلْحَفَةٌ غَلِيظَةٌ وَتُجَافِيهَا ، وَلِرَجُلٍ أَحْسَنُ ثِيَابِهِ وَيَتَقَمِّصُ وَيَتَعَمَّمُ فَإِنْ أَقْتَصَرَ ثَوْبَانِ قَبِيضٌ مِمَّه رِءَاءٌ أَوْ إِزَارٌ أَوْ سَرَاوِيلٌ ، فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ جَازٌ ، لَكِنْ يَنْدُبُ لَهُ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى عَاتِقِهِ وَنَوَّ حِلَافًا فَإِنَّ فَقْدَ ثَوْبٍ وَأَمَكَنَ سِتْرُ بَعْضِ الْعَوْرَةِ وَجَبَ وَيَسْتُرُ السُّوءَ ثِيَابًا ، فَإِنْ أَمَكَنَ أَحَدُهُمَا فَقَطَّ تَعَيَّنَ الْقَبِيلُ : فَإِنْ فَتَدْنَا

(بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ)

قد تقدم أن المصنف فرق شروط الصلاة في أبواب ، فلما أراد أن يبين أن من شروط الصلاة ستر العورة استطرده ذكر الأحكام التي تتعلق بستر العورة في الصلاة وغيرها فقال (هو واجب بالإجماع حتى في الخلو) ولكن العورة التي يجب سترها في الخلو السوءتان من الرجل وما بين الركبة والسرة من غيره (الإلحاج) فيجوز التبري في الخلو لا يكتفى بالاستحجام وغير ذلك من الخواص ولو غير ضرورية (وهو) أي ستر العورة على التخصيص الآتي (شرط لصحة الصلاة ، فإن رأى في ثوبه بعد الصلاة خرقاً) تبدو منه العورة (فكرُوِيَةِ النِّجَاسَةِ) وقد تقدم أنه يجب الصلاة في الوقت وبعده (وعورة الرجل والأمة) ولو مبعضة (ما بين السرة والركبة ، وعورة الحرة كل بدنها إلا الوجه والكتفين) ظهرنا إلى الكوعين (وشرط الساتر أن يمنع لون البشرة) يجرمه (فلا يكتفى) بالصنع ولا يكتفى (زجاج وماء صافٍ ، ويكتفى بالتطيين ولو مع وجود الثوب) ومثله الماء السكر (ويجب) أي التطيين ونحوه (عند فقده) أي الثوب (و) شرط الثوب أيضاً (أن يشمل المستور لباساً) بأن يحيط بعورته على وجه اللباس (فلو صلى في خيمة ضيقة عريانياً لم تصح) لأنها لا تعد لباساً (ويشترط الستر من الأعلى والجوانب) فلو رأى عورته من كفه أو من أعلى ثوبه بطلت صلاته (لا الأسفل ، فلو صلى مرتفعاً بحيث ترى عورته من أسفل أو كان في ستره خرق فسُتِرَ يده جاز) ولا يبطل الصلاة وعند السجود هل يراعى الستر فلا يضع يده في الأرض أو يضمها ويتفرغ عدم الستر اعتماد الأخير إلى قول ابن حجر وغيره (ويندب لامرأة خمار) ثوب تغطي به المرأة رأسها (وقبض) ما تلتصق في بدنها (وملحفة) بكسر اللام وتفتح الحاء ملامة (غليظة) لاريمية (وتُجَافِيهَا) أي لا تلتصقها يدها (و) يندب (لرجل أحسن ثيابه ويتعصم) أي يلبس القميص (ويتعمم ، فإن اقتصر ثوبان قبيض مِمَّه رداء أو إزار أو سراويل ، فإن اقتصر على ستر العورة جاز) وكان تاركاً منه كل (زكس يندب له وضع شيء على عاتقه ولو حلاً ، فإن فقد ثوباً) يستر عورته (وأمكنه) (ستر بعض العورة وجب) لأن المسور لا يسقط بالمسور (ويست) حيث (السوءتين) القبيل والذبر (حناً ، فإن أمكن أحدهما فقط تعين القبيل) لأنه أحسن (فإن قصها) أي السرة

بِالْكَلْبَةِ عَلَى عُرْيَانًا بِلَا إِعَادَةٍ ، فَإِنْ وَجَدَ السُّتْرَةَ فِي الصَّلَاةِ وَهِيَ بَقَرِيَّةٌ ، وَبَيَّنَّ أَنْ لَمْ يَتَّعِلْ عَنِ الْقِبْلَةِ أَوْ
بَعِيدَةً سَتْرًا وَاسْتَأْنَفَ . وَتَنْدُبُ الْجَمَاعَةُ لِلتُّرَاةِ وَيَقِفُ إِمَامُهُمْ وَسَطُهُمْ ، وَإِنْ أُخِيرَ تَرْبَا لَزَمَهُ الْقَبُولُ ، فَإِنْ لَمْ
يَقْبَلْ وَصَلَّى عُرْيَانًا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ وَهَبَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَبُولُ ، وَسَبَقَ فِي التَّيْمِيمِ مَسَائِلُ فَيَعُدُّ مِثْلَهَا هَذَا

بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

وَهُوَ شَرْطٌ لَصَحَّةِ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ وَتَقِلُّ الْخَفَرُ : فَلِلْمَسَافِرِ التَّنْفُلُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا وَإِنْ تَقَصَّرَ
سُتْرُهُ ، فَإِنْ كَانَ رَاكِبًا وَامْكَنَ اسْتِقْبَالَهُ وَإِعَامَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فِي تَحْمِلِ أَوْ مَقْبِلَةٍ لَزَمَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ
لَزَمَهُ الْاسْتِقْبَالُ عِنْدَ التَّحَرُّمِ فَقَطُّ إِنْ سَهَلَ بَانَ كَانَتْ وَاقِفَةً وَامْكَنَ انْحِرَافُهُ أَوْ تَحْرِيفُهَا أَوْ سَائِرَةُ سَهْلَةٍ
وَزَمَانِيهَا يَدُهُ ، وَإِنْ شَقَّ بَانَ كَانَتْ عَسِرَةً أَوْ مَقْطُورَةً فَلَا ، وَيُؤَيُّ إِلَى تَقْصُرِهِ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ
وَيَجِبُ كَوْنُهُ اخْفَضَ وَلَا يَجِبُ ثَابِتٌ وَسِعِهِ ، وَلَا وَضْعُ الْجِهَةِ عَلَى الدَّائِمَةِ : فَلَوْ تَكَلَّفَهُ جَازَ ، وَالْمَاشِيُ يَرْكَعُ
وَيَسْجُدُ عَلَى الْأَرْضِ .

(بِالْكَلْبَةِ عَلَى عُرْيَانًا بِلَا إِعَادَةٍ ، فَإِنْ وَجَدَ السُّتْرَةَ فِي الصَّلَاةِ وَهِيَ بَقَرِيَّةٌ) لَا يَخْرُجُ فَا تَدْعَاهُ إِلَى أَعْمَالٍ تَبْطُلُ بِهَا
(سَتْرُهُ) عَلَى مَا صَلَاةٌ بِلَا إِعَادَةٍ (إِنْ لَمْ يَتَّعِلْ) فِي حَالِ اخْتِلَافِهَا (عَنِ الْقِبْلَةِ) فَإِنْ عَدَلَ فِي حَالِ اخْتِلَافِهَا عَنْ الْقِبْلَةِ
بَلَّغَ الْخَوْفِ (أَوْ) كَانَتْ (بَعِيدَةً) لَا يَصِلُهَا إِلَّا بِأَعْمَالٍ تَبْطُلُ بِهَا الصَّلَاةُ (وَاسْتَأْنَفَ) الصَّلَاةُ (وَتَنْدُبُ الْجَمَاعَةُ لِلتُّرَاةِ)
دَلُّو بَصَرًا (وَضَعُ إِمَامُهُمْ وَسَطُهُمْ) فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُمْ الْوُقُوفُ إِلَّا صُفُوفًا وَقَفُوا وَعَصَرُوا أَبْصَارَهُمْ وَجُوهًا (وَإِنْ أُخِيرَ تَرْبَا)
لَزَمَهُ الْقَبُولُ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ وَصَلَّى عُرْيَانًا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ (تَقَاتُهَا قَادِرٌ عَلَى السُّتْرَةِ) (وَإِنْ وَهَبَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَبُولُ) (لَزَمَهُ)
(وَسَبَقَ فِي) (التَّيْمِيمِ مَسَائِلُ) مِثْلَ مَاذَا وَجَدَ اللَّاهُ بَيَاضَ بَشَرٍ مِثْلَهُ أَوْ أَزِيدَ (فَيَعُدُّ مِثْلَهَا هَذَا)

(بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ)

وَالْقِبْلَةُ عَنِ السَّكَنِ (وَهِيَ) أَيْ الْاسْتِقْبَالُ (شَرْطٌ لَصَحَّةِ الصَّلَاةِ) رَوَاهُ مُتَّفِقُونَ (إِلَّا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ)
مِنْ قَتَالٍ أَوْ مَعْجُومٍ سَيْلٍ أَوْ نَارٍ أَوْ أَخَذَ سَارِقٌ مِثْلَهُ تَصَحُّحُ الصَّلَاةِ بِلَا اسْتِقْبَالٍ سَوَاءٌ كَانَتْ فَرَسًا أَوْ سَلًا وَلَا إِعَادَةُ (وَ)
إِلَّا فِي (قَتَلِ الْمَسْافِرِ التَّنْفُلُ) وَلَوْ هَذَا خَاطِبٌ عَلَى كَوْنِ الْمَسَافِرِ (رَاكِبًا وَمَاشِيًا) (إِنْ تَقَصَّرَ سَتْرُهُ) فَإِنْ
لَا تَخْصُ بِالْمَسَافِرِ الطَّوِيلِ كَالْقَصْرِ (فَإِنْ كَانَ رَاكِبًا وَامْكَنَ اسْتِقْبَالَهُ وَإِعَامَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ) كَالْمَسَافِرِ (فِي عَمَلٍ أَوْ)
مَقْبِلَةٍ لَزَمَهُ (لَزَمَهُ) الْاسْتِقْبَالُ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ وَإِعَامَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ (وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ) مَا ذَكَرَ جَمِيعَهُ بَانَ لَمْ يُمْكِنْهُ شَيْءٌ ، سَهْلٌ
أَوْ امْكَنَهُ بَعْدَهُ (لَزَمَهُ) الْاسْتِقْبَالُ عِنْدَ التَّحَرُّمِ إِنْ سَهَلَ بَانَ كَانَتْ وَاقِفَةً (إِلَى غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ) (وَامْكَنَ انْحِرَافُهُ) (إِلَى الْقِبْلَةِ)
(أَوْ) امْكَنَ (تَحْرِيفُهَا أَوْ سَائِرَةُ سَهْلَةٍ وَزَمَانِيهَا يَدُهُ) (قِبَالَهُ) فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ الْاسْتِقْبَالُ عِنْدَ التَّحَرُّمِ (وَإِنْ شَقَّ بَانَ كَانَتْ)
(عَسِرَةً أَوْ مَقْطُورَةً فَلَا) يَلْزَمُهُ الْاسْتِقْبَالُ (وَيُؤَيُّ إِلَى تَقْصُرِهِ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ) (أَوْ السُّجُودِ) (اخْفَضَ)
عَنِ الرُّكُوعِ (وَلَا يَجِبُ ثَابِتٌ وَسِعِهِ) أَيْ طَائِقُهُ (وَلَا وَضْعُ الْجِهَةِ عَلَى الدَّائِمَةِ) فَلَوْ تَكَلَّفَهُ جَازَ (هَذَا حَكْمُ الرَّائِي) ثُمَّ يَنْتَهِ
حَكْمُ لَهَا قَتَالِ (وَالْمَاشِيُ يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ عَلَى الْأَرْضِ) إِنْ سَهَلَ عَلَيْهِ ، فَلَوْ مَشَى فِي مَاءٍ أَوْ وَجَلَ تَكْفَاهُ الْإِيمَانُ بِهَا
وَيَنْتَهِ

ويشترط في الباقي ، ويشترط الاستقبال في الإحرام والرُّكُوع والسُّجود ، ويشترط دوام سفره ولو يوم حجة مقصده إلا إلى مكة ، فإن بلغ في أثناءها منزلاً أو مقصداً أو بلدًا ونوى الإقامة به وجب أتمامها بركوع وسجود واستقبال على الأرض أو دابة واقفة ، ومن حصر الكعبة لزمه استقبال حينها ، ولو استقبل الحضر أو خرج بعض بلدتها لم يصح إلا أن يتم صف بعيد في آخر المسجد الحرام ، ولو قربوا فخرج بعضهم ثلثة أذراع لم يجز . ومن سأل داخل الكعبة واستقبل جدارها أو بابها المردود أو المفتوح وعقبته ثلثة أذراع ثم ركبها فلا وإن كان بين يديه وبين الكعبة حائل خلقي أو طاري فله الاجتهاد ، وإن وسع ثم ركبها صلى إليها أبداً . ومن غاب عنها فأخبره ثقة بها مقبول الرواية عن شاذلة وجب قبوله . وكذا يجب اعتماد مخراب ببلد أو قرية يكثر طائفها ، وكل مكان سأل إليه النبي صلى الله عليه وسلم وحديثه موثقاً صحيحاً . ولا يجتهد فيه إلا بتيامن ولا بتياسر ويجتهد بيهما

(ويثبت في الباقي) وهو التيمم والشهادة والجلوس بين المصليين والاعتدال وإن استظهر بعضهم عدم التيمم بين المصليين .) ويشترط الاستقبال في تسخير الإحرام وفي الركوع والجمود وفي السلام ، فيشترط في أربع واستقبال في أربع (ويشترط دوام سفره) أي إدامة السير في السفر ، فلو نزل في أثناء سفره لزمه إتمامها للقبلة ، ولو شرع فيها للقبلة وهو نازل ثم أراد السير فليتها قبل أن يسير نحو سائر أمتائها بطلت (و) يشترط (لزوم جهة متسمة) في حال عدم استقباله (فإن بلغ في أثناءها منزلاً أو مقصداً أو بلدًا ونوى الإقامة به وجب أتمامها بركوع وسجود واستقبال على الأرض) لاقتطاع سفره فيلزمه سائرهم للقيم وهو لا يصح منه إلا الصلاة على الأرض (أو) على (دابة واقفة) مستقبل (ومن حصر الكعبة) بأن سأل عنها (لزمه استقبال حينها) بسجود (فلو استقبل الحضر) هو يكسر أثناءه ويكون أجمع (أو خرج بعض بلدتها) بأخبار بعض مدرسه عن عذاتها (لم تصح) لأنه نوات الشرط (إلا أن يتم سفره) أي في آخر المسير الإحرام ، ولو قربوا خرج بعضهم (عن عذاتها) فإنه يصح للسك (لأنه كلما بعد الشخص عنها أصبح طاق بينتها ، ولو نزع السفر الذي هو بعيد عنها ما بين الشرق والغرب لم يضره إلا استقبال الجهة التي هي فيها) ومن سأل داخل الكعبة واستقبل جدارها أو بابها المردود أو بابها (المفتوح وعقبته ثلثة أذراع) بأذراع الأدمى (ثم ركبها) فله فالداعى ، أن يلقه قبل شيطان أجزائها يبلغ ثلثة أذراع (وإلا) بأن لم يستقبل بأكثر (فلا) تصح صلاته (وإن كان بمسكة) وكذا بغيرها من باب أولى (وبينه وبين الكعبة حائل خلقي) كقبيل (أو) حائل (طاري) فله الاجتهاد (إن لم يفرقه عنه عن علم ولا قدم غيره وجهه كان له الاجتهاد وسواء دور على العائنة لمن يركب أولى إدامه يمكنه المساية بأن كان بعيداً عن مكة (وإن وضع مخرابه على العيان) بكسر العين وهو المشاهدة (صلى إليه أبداً) ولا يبعد العائنة ولا الاجتهاد (ومن غاب عنها فأخبره ثقة بها) حال كونه (مقبول الرواية) وهو بالغ عاقل عدل لا مقبول الشهادة فتقبل المرأة والرقيق (عن مشاهدته) لأعن اجتهاد (وجب) عليه (قبوله ، وكذا يجب اعتماد مخراب ببلد أو قرية يكثر طائفها) فهو بمنزلة الأخبار عن علم فيمنع الاجتهاد لكن سيأتي أنه لا في المأرب الاجتهاد يسرة ومنه لأهمية (وكل مكان سأل إليه النبي صلى الله عليه وسلم وحديثه موثقاً صحيحاً) فهو بمنزلة العائنة فلا بد (ولا يجتهد فيه إلا بتيامن ولا بتياسر ويجتهد بيهما) أي بتيامن وبتياسر .

في غيره من المحاريب ، وأن لم يجد من يخبره عن مشاهدة اجتهد بالدلائل ، فإن لم يعرفها أو كان أعمى ، فله
 وأن يتقن الخطأ بعد الصلاة بالاجتهاد أعاد ، ويندب للمصل أن يكون بين يديه سترة ثلثا ذراع ، أو
 يسقط مصل ، فإن عجز خطا على ثلاثة أذرع ، فيحرم المرور حيثئذ ، ويندب دفع المار بالأسهل ، ويريد
 قدر الحاجة كالمائل ، فإن مات فهدر ، فإن لم يكن سترة أو تباعد عنها كره المرور ، وليس له الدفع ولو
 وجد في صف فرجة ، فله المرور ليسترها .

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

يندب أن يقوم لها بعد فراغ الإقامة ، ويندب التمسك الأول وتسوية الصفوف وللإمام أكد وأتمام
 الصف الأول فالأول وجهة يمين الإمام أفضل ثم ينوي بقلبه .

(في غيره من المحاريب) التي في البلدان والقرى (وإن لم يجد من يخبره عن مشاهدة) ومعاينة وكذلك فقد المحاريب
 (اجتهد بالدلائل) الموصلة إلى معرفتها وأتوا بها القطب فمن عرفه جعله في المرات خلف أذنه التي وفي مصر خلف أذنه
 اليسرى في اثنين قبالة مما يلي جانبه الأيسر وفي الشام وراءه مما يلي جانبه الأيسر أيضا (فإن لم يعرفها) أي الدلائل
 (أو كان أعمى فله) بصيرتها ثقة (وإن تيقن الخطأ بعد الصلاة بالاجتهاد) منه أو عن قلده (أعاد) تلك الصلاة التي
 أخطأ فيها . (ويندب للمصل أن يكون بين يديه سترة) تستر عن يمين أمامه ويسن أن يجعلها إلى جهة يمينه أو يساره
 ولا يجعلها قبالة وجهه ، ولا تحصل الستة إلا بستره طولها (ثلثا ذراع) فأكثر لكن يقدم الجدار والسارية ثم بعده
 العسا المروزة ثم بعدها المصلي وأشار إلى ذلك بقوله (أو يسقط مصل) مثل سجادة طولها من غقبه إلى آخرها ثلاثة
 أذرع فأقل ، فأوفيه للتريب (فإن تميز) ومنه العجز العبر (خط خطا) بالطون ، ويحصل أهل الستة بالخط عرضا
 (على ثلاثة أذرع) تقيد الستة ، أي لا تؤدي بالسيرة إلا إذا كان بينه وبينها ثلاثة أذرع فاق (فيحرم المرور حيثئذ)
 أي حين إذ كانت الستة بهذه الشروط يحرم عنى كل أحد أن يمر بين المصلي وبين سترته (ويندب) للمصلي وغيره
 (دفع المار بالأسهل ، ويريد قدر الحاجة كالمائل ، فإن مات) المار بالدفع (هدر) لا قصاص فيه ولادية (فإن لم يكن
 له سترة أو تباعد عنها) أو قصر بأن وقف في قارعة الطريق أو بشارع (كره) له (المرور) وليس له الدفع) لتقديره (ولو
 وجد في صف فرجة) تسع من يدي فيها (فله المرور) بين يدي المصلي ولو مع وجود سترة (ليسترها) بوقوفه فيها .

(بَابُ صِفَةِ) أَي كَيْفِيَّةُ (الصَّلَاةِ)

الشملة على واجب وينقسم لداخل في ماهيتها ويسمى ركنا وخارج يسمى شرطا وقد سبق ، وعلى مندوب
 وينقسم لما يجبر بالسجود ويسمى بعدا وما لا يجبر ويسمى هيئة (ينندب أن يقوم لها) أي الصلاة (بعد فراغ الإقامة)
 لا في أثنائها (ويندب الصف الأول) أي الحضور فيه (و) تندب (تسوية الصفوف) لكل منسل (وللإمام أكد) ، و
 غيره (و) ينندب للمأمومين (أتمام الصف الأول فالأول) فلا يشرعون في صف ثان حتى يتم الأول وهكذا . (وجهة
 يمين الإمام) للمأموم (أفضل) من جهة يساره (ثم) شرع في بيان الأركان وبدأ بالنية فقال (ينوي بقلبه) للمصلي
 وتخطت النية بحسب النوى

فَإِنْ كَانَتْ فَرِيضَةً وَجِبَ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَكَيْفَ نِيَّتِهَا مَرْضَاً وَتَعْيِينَهَا ظَهراً أَوْ غَضَراً أَوْ جُمُعَةً . وَجِبَ قَرْنُ ذَلِكَ
بِالتَّكْبِيرِ فَيَحْضُرُهُ فِي ذَهْنِهِ حَتَّى وَيَتَلَفَّظَ بِهِ نَدْباً وَيَقْصِدُ مَقَارِنَا لِأَوَّلِ التَّكْبِيرِ وَيَسْتَضِجُّهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ
وَلَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِمَدَدِ الرُّكْعَاتِ ، وَلَا الْأَضَاقَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا الْأَدَاءُ أَوْ الْقَضَاءُ بَلْ يَنْدُبُ ذَلِكَ وَأَنْ
كَانَتْ نَافِلَةً مُؤَيَّنَةً وَجِبَ التَّعْيِينُ كَعِيدٍ وَكُسُوفٍ وَأَحْرَامٍ وَسُنَّةِ الظَّهْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَأَنْ كَانَتْ نَافِلَةً مُطْلَقَةً
أَجْزَاءُ نِيَّةِ الصَّلَاةِ : وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ التَّكْبِيرِ فِي النِّيَّةِ أَوْ فِي شَرْطِهَا فَيَسْكُ فَإِنْ ذَكَرَهَا قَبْلَ فِعْلِ رُكْنٍ وَتَقَرَّرَ
الْفَصْلُ لَمْ يَبْطُلْ وَإِنْ طَالَ . أَوْ بَدَأَ رُكْنَ قَوْلِي أَوْ فَعَلِي بَطَلَتْ : وَلَوْ قَطَعَ النِّيَّةَ أَوْ عَزَمَ عَلَى قَطْعِهَا أَوْ شَكَّ
هَلْ قَطَعَهَا أَوْ نَوَى فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى قَطْعَهَا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ عُلِقَ الْخُرُوجُ بِمَا يُوجَدُ فِي الصَّلَاةِ يَقِيناً أَوْ تَوْهُماً
كَدُخُولِ زَيْدٍ بَطَلَتْ فِي الْحَالِ ، وَلَوْ أَحْرَمَ بِالظَّهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ عَالِماً لَمْ تَتَعَدَّ أَوْ جَاهِلاً لَانْتَعَدَّتْ نَفْلاً : وَلَنْظَرُ
التَّكْبِيرِ مَتَمِّينَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ أَوْ اللَّهُ الْأَكْبَرُ ، وَلَوْ أَسْقَطَ حَرْفًا مِنْهُ أَوْ سَكَتَ بَيْنَ كَلِمَتَيْهِ أَوْ رَادَّ
بَيْنَهُمَا وَأَوَّأَ أَوْ بَيْنَ الْبَاءِ وَالرَّاءِ أَلْفَا لَمْ تَتَعَدَّ غَانِ عَجَزَ

(فان كانت) الصلاة (فريضة وجب) في نيتها ثلاثة أشياء (نية فعل الصلاة) المبر عنها بأصلي (وكونها) أي الصلاة
(فرضا) في الأصح (وتعيينها ظهراً أو غَضَراً أو جُمُعَةً) ويكفي في الصبح صلاة العداة وصلاة الفجر (ويجب قرن ذلك)
المنوي (بالتكبير) أي جميعه (فيحضره في ذهنه) أي ما ذكر من الأمور الثلاثة وهو تصوير للقرن (حتماً) لأن النية
بالقلب (ويتلفظ به ندباً) ليساعد اللسان القلب وتتأكد عنده النية (ويقصده) أي يجعل قصد المنوي الذي هو النية
(مقدراً) لأول التكبير ويستضجبه حتى يفرغ منه (أي التكبير ومعنى استضجبه أن يكرر القصد مرة بعد أخرى أو
يستمر على القصد الأول بأن يسند يديه إلى انتهاء التكبير وهذا هو المقارنة الحقيقية . والمقارنة العرفية هي اقتران
النية بأي جزء من أجزاء التكبير أو الأول فقط (ولا يجب التعرض لعدد الركعات) ولا الاستقبال (ولا) يجب
(الأضاقَةُ إلى الله تعالى ولا الأداء أو القضاء بل يندب) كل (ذلك وان كانت) الصلاة (نافلة مؤتنة) أي صاحبة وقت
(وجب) فيها شيان أحدهما قصد الفعل والثاني (التعيين) ومثل للمؤتنة بحملة أمثلة فقال (كعيد وكسوف وأحرام
وسنة الظاهر وغير ذلك) محالة . سبب أو وقت فلا بد فيه من القصد والتعيين (وان كانت نافلة مطلقة) أي ليست
صاحبة سبب ولا وقت (أجزاء) في نيتها (نية الصلاة ولو شك بعد التكبير في النية) بأن شك هل نوى أم لا (أو في
شرطها) أي النية بأن شك هل نوى الفريضة أم لا (يسك) عن الخروج من الصلاة وينصل ويقال (فان ذكرها
قبل فعل ركن و) قد (قصر الفصل لم تبطل وان طال أو) تذكر (بعد) فعل (ركن قولي أو فعلی بطلت ولو قطع
النية) بأن نوى قطع الصلاة (أو عزم على قطعها أو شك هل قطعها أو نوى في الركعة الأولى قطعها في الثانية أو
علق الخروج بما يوجد في الصلاة يقيناً أو تَوْهُماً كدخول زيد بطلت في الحال) في جميع هذه الصور لحصول التردد
الثاني لشرط النية من الجزم (ولو أحرم بالظهر قبل الزوال عالماً) أنه قبل الزوال (لم تتعد أو جاهلاً انتعدت نفلاً)
مطلقاً . ثم أضاف إلى الركن الثاني بقوله (ولفظ التكبير متمين بالعربية) فلو كبر بغير العربية من بحسبها لم تصح
صلاته (وهو الله أكبر والله الأكبر، ولو أسقط حرفاً منه أو سكت بين كلمتيه أوزاد بينهما وأو بين الباء) من أكبر
(والراء ألفا لم تتعد) صلاته (فان عجز) عن النطق بالتكبير .

لغيره ونحوه وجب تحريك لسانه وشفتيه طائفة ، فإن لم يعرف العربية تكرر بأي لغة شاء وعليه أن يعلم إذا
 أمكنه ، فإن حصل مع القدرة وساق الوقت ترجم وأعاد الصلاة . وأقل التكبير القراءة وسائر الأذكار أن يسمع
 نفسه إذا كان صحيح السمع بلا عارض ، ويجوز الإمام بالتكبيرات كلها ، ويشترط أن يكبر قائما في الفرض ،
 فإن وقع منه حرف في غير القيام لم تنفذ فرضا وتنقض نذرا لجسائل التحريم دون علمه ، ويندب رفع
 يديه حذو منكبيه مفرقة الأصابع مع التكبير ، فإن تركه عمدا أو سهواً أتى به في أثناء التكبير لا بعده وتكون
 كفاه إلى القبلة مكشوفتين ويحيط بهما بعد التكبير إلى تحت صدره وفوق سريره ويقبض كوعه الأيسر بكنهه
 الأيمن وينظر إلى موضع سجوده ثم يقرأ دعاء الاستفتاح ، وهو : وجهي إلى آخره ، ويندب ذلك
 لكل مصل مفرض ومتنفل وقاعد وصبي وامرأة ومسافر لافي جنازة ، ولو تركه عمدا أو سهواً وشرع
 في التمؤد لم يعد إليه ولو أحرم فأمن الإمام عقبيه أمن

(لغيره ونحوه وجب تحريك لسانه وشفتيه طائفة) وهذا كما يأتي في التكبير يأتي في الفاتحة والشهد (فإن لم يعرف
 العربية) في التكبير (كبر بأي لغة شاء) من فارسية وغيرها ولا يعمل إلى ذكر غيره (وعليه أن يتعلمها) أي العربية
 (إن أمكنه) ولو بالسفر (فإن أملاه) (مع القدرة) عليه (وساق الوقت) عن التعم (ترجم) التكبير (وأعاد
 الصلاة) المترجم تكبيرها (وأقل التكبير) أي أقل ما يتحقق به هو : والقراءة وسائر الأذكار (المطلوبة كاللشهادتين
 والتسبيحات) (أن يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع بلا عارض) من لفظ وغيره ، فلو لم يسمع نفسه وهو جهل
 الكيفية لم يؤد الواجب ولا المندوب (ويجوز الإمام بالتكبيرات كلها) تكبيرة الاحرام وغيرها من تكبيرات
 الاعتقالات ليعلم للأمرمون بهمه (ويشترط أن يكبر قائما في الفرض ، فإن وقع منه حرف في غير القيام لم تنفذ) حيث
 فرضا وتنقض نذرا لجسائل التحريم (أي تحريم وقوع التخصيف في الفرض في غير القيام) دون علمه (أي التخصيم
 فلا تنفذ له أصلا) (ويندب رفع يديه حذو) أي متساو (منكبيه) بأن تحاذي أطراف أصابعه أعني أذنيه
 وبإتمامه شحقي أذنيه وراحتيه منكبيه (مفرقة الأصابع) وتكون منشورة لا مقبوضة ويكون ذلك كله (مع التكبير
 فإن تركه) أي ما ذكر من رفع يديه الخ (عمدا أو سهواً أتى به في أثناء التكبير) وتحصل به السنة (لا) يأتي به
 (بعده) (يسمن أن) (تكون لسانه إلى القبلة) في حال التكبير (مكشوفتين) والمرأة كالرجل في صف ذلك
 (ويحيط بهما بعد التكبير إلى تحت صدره وفوق سريره) ولا يرسلهما ثم يستأنف دفعهما (ويقبض كوعه الأيسر بكنهه
 الأيمن) (سمن أن) (ينظر إلى موضع سجوده) لأن ذلك يعين على الخشوع (ثم يقرأ دعاء الاستفتاح) (أفضله) (ملو :
 وجهي ووجهي إلى آخره) وتامة والذي فطر السموات والأرض خبير بما أسألتهم من المؤمنين ، إن صلاتي ونسكي
 ومحياي ومماتي لله رب العالمين . لا شريك له ، ربك لا رب لك أمرت وأنا من المسلمين ، وفي رواية وأنا أول المسلمين ، ولو أتى يذكر
 غير هذا سارا أو سري (ويندب عات) أي الاستفتاح الذكور (لكل مصل مفرض ومتنفل وقاعد وصبي
 وامرأة ومسافر لافي جنازة) فلا يؤتى به فيها لبنائها على التخصيف (ولو تركه) أي دعاء الاستفتاح (عمدا أو سهواً
 وشرع في التمؤد لم يعد إليه) بعد شروعه في التمؤد (ولو أحرم فأمن الإمام عقبيه) أي بعد تحريمه (أمن) هو ،

مَعَهُ ثُمَّ اسْتَفْتَحَ ، وَلَوْ أَحْرَمَ فَلَمْ يَلَمْزِ الْإِمَامَ قَبْلَ قُعُودِهِ اسْتَفْتَحَ ، وَإِنْ قَعَدَ فَلَمْ يَقَامَ فَلَا . وَلَوْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ قَائِمًا وَعَلِمَ إِمَّاكَهُ مَعَ التَّعَوُّذِ وَالْفَاتِحَةِ أَتَى بِهِ ، فَإِنْ شَكَّ لَمْ يَسْتَفْتَحْ وَلَمْ يَتَعَوَّذْ بَلْ يَشْرَعْ فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنْ رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَحْتَمِلَ رُكُوعَهُ أَنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَفْتَحَ وَلَا تَعَوَّذَ وَالْأَقْرَأُ بِقَدْرِ مَا اشْتَغَلَ بِهِ ، فَإِنْ رَكَعَ وَلَمْ يَقْرَأْ بِقَدْرِ ثَلَاثِ صَلَاتِهِ ، وَإِنْ قَرَأَ حَيْثُ قَلْنَا يَرُكِعُ فَتَخَلَّفَ بِلَا عُدْرٍ ، فَإِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ رُكُوعِهِ فَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ . وَيَنْدُبُ بَعْدَهُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَيَتَعَوَّذُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ ، وَفِي الْأُولَى آكِدُ سِوَاهُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ وَالْمُقَرَّبِ وَالْمُتَنَفِّلِ حَتَّى الْجَنَازَةِ ، وَيُسْرُهُ فِي السَّرِيَّةِ وَالْجَهْرِ ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ سِوَاهُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ ، وَالْبَسْمَلَةَ آيَةً مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ بَرَاءَةٍ . وَيَجِبُ تَرْتِيبُهَا وَتَوَالِيهَا ، فَإِنْ سَكَتَ فِيهَا عَمْدًا وَطَالَ أَوْ قَصُرَ وَقَسَدَ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ أَوْ خَلَّلَهَا بِذِكْرِ أَوْ قِرَاءَةٍ مِنْ غَيْرِهَا عَمَّا لَيْسَ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ انْقَطَعَتْ قِرَاءَتُهُ وَيَسْتَأْنِفُهَا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَتَأْمِينِهِ لِتَأْمِينِ إِمَامِهِ

(معه ثم استفتح) المأموم بعد تأمينه (ولو أحرم) (فلم الإمام قبل قعوده استفتح) المأموم (وإن قعد فلم يقام) المأموم (فلا) يستفتح (ولو أدرك) المأموم (الإمام قائما وعلم إيمانه) أي الاستفتاح لو أتى به (مع التعوذ والفاتحة أتى به) ندبا (فإن شك) فيما ذكر ، بأن خاف لو أتى به لم يدرك مع الإمام بعض الفاتحة (لم يستفتح ولم يتعوذ بل يشرع في الفاتحة) لأنها ركن وهما مندوبان (فإن ركع الإمام قبل أن يتمها) أي الفاتحة (ركع معه) وترك باقي الفاتحة (إن لم يكن استفتح ولا تعوذ) بل بمجرد التكبير شرع في الفاتحة ولم يكن بطيئا (والا) بأن استفتح أو تعوذ أو كان بطيئا (قرأ بقدر ما اشتغل به) من الاستفتاح أو التعوذ أو أخذه البطء من الزمن (فإن ركع ولم يقرأ بقدره بطلت صلاته) لركعه بعض الفاتحة (وإن قرأ) شيئا من الفاتحة (حيث قلنا يركع) مع الإمام وهو ما إذا لم يستفتح ولم يتعوذ بل شرع في الفاتحة بمجرد التكبير فنأمره حينئذ بالركوع مع الإمام ولو قبل تمام الفاتحة فإذا تأخر عن الركوع ليم الفاتحة (فتخلف بلا عذر) والتخلف بلا عذر فيه تفصيل (فإن رفع الإمام) رأسه (قبل ركوعه) أي المأموم (فاتته) هذه (الركعة) ولا تبطل صلاته ولكن لا يركع بل يتابع الإمام في هويته للوجود (ويندب بعده) أي الاستفتاح التوذكير وهو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ، ويتعوذ في كل ركعة (لأنه مشروع للقراءة وهي في كل ركعة) (وفي الأولى آكد سواء الإمام والمأموم) إلا للسبوق الذي يخاف فوت بعض الفاتحة مع الإمام لو تعوذ فلا يسن له (والمنفرد والمقرب والمتنفل حتى الجنائز) لما فيها من القراءة (ويسره في السرية والجهرية) كالاستفتاح . (ثم) يأتي بالركن الثالث وهو أن (يقرأ الفاتحة في كل ركعة سواء الإمام والمأموم والمنفرد والبسملة آية منها) وهي الآية السابعة من الفاتحة (وآية) (من كل سورة غير براءة) وأما هي فتسكروا في أولها وتستحب في أثنائها عند الرمي وتحرم في أولها وتكره في أثنائها عند ابن حجر (ويجب) في الفاتحة (ترتيبها) بأن يأتي بها على النظم المعروف (وتواليها) بأن يأتي بكلماتها على الولا من غير سكوت (فإن سكت فيها عمدا وطال أو قصر) السكوت (وقصد) به (قطع القراءة أو خللها) أي أتى في خلال الفاتحة (بذكر أو قراءة من غيرها) حال كون الذكر والقراءة (محالين من مصلحة الصلاة انقطعت قراءته) لأنه أتى بأجنبي في أثنائها (ويستأنفها، وإن كان) ما ذكر من الذكر والقراءة (من مصلحة الصلاة كتأمينه لتأمين إمامه) مثال للذكر

أَوْ قَعَهُ عَلَيْهِ إِذَا غَلَطَ أَوْ سُجُودَهُ لَتَلَاوَتِهِ وَنَحْوَهَا أَوْ سَكَتَ أَوْ ذَكَرَ نَاسِيًا لَمْ تَنْقَطِعْ ، وَلَوْ تَرَكَ مِنْهَا حَرْفًا أَوْ تَشْدِيدًا أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ لَمْ تَصِحْ ، وَإِذَا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ سِرًّا فِي السَّرِّيَّةِ وَجَهْرًا فِي الْجَهْرِيَّةِ ، وَيُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ جَهْرًا مُقَارِنًا لِتَأْمِينِ إِمَامِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ ، وَيُؤْمِنُ ثَانِيًا لِفَرَاغِ فَاتِحَتِهِ : ثُمَّ يَنْدُبُ لِإِمَامٍ وَمَنْفَرِدٍ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَقَطْ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قِرَاءَةَ سُورَةٍ كَامِلَةٍ : وَيَنْدُبُ لَصَبِيحٍ وَظَهَرَ طَوَالُ الْمُقَصِّلِ ، وَتَنْصَرِفُ وَهْشًا أَوْ سَاطَهُ ، وَمَنْزَبُ قِصَارِهِ أَنْ رَضِيَ بِطَوَالِهِ وَأَوْسَاطُهُ مَأْمُومُونَ مَحْضُورُونَ وَالْأَخْفَفُ ، وَالصَّبِيحُ الْجَمْعَةُ : أَلَمْ تَنْزِيلُ وَهَلْ آتَى ، وَلِسْنَةُ الْمَغْرِبِ وَلِسْنَةُ الصُّبْحِ ، وَرُكْعَتِي الطَّوَافِ وَالْاسْتِغَاةَ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ . وَيَنْدُبُ التَّرْتِيلُ وَالتَّدْبِيرُ وَتَذَكُّرُ السُّورَةِ لِلْمَأْمُومِ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ ، فَإِنْ كَانَتْ سَرِيَّةً أَوْ جَهْرِيَّةً وَلَمْ يَسْمَعْ لِبَعْدِ أَوْ صَمَّمَ نَذِبَتْ لَهُ أَيْضًا ، وَكَذَا لَوْ كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَقُمْ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَطُولُ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ ، وَلَوْ فَاتَ الْمُسْبِقُ رُكْعَتَانِ فَتَدَارَكُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ نَذِبَتْ السُّورَةُ نِيهَاً سِرًّا ، وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ وَالْمَنْفَرِدُ

(أَوْ قَعَهُ عَلَيْهِ إِذَا غَلَطَ) أَيْ تَلْفِظَهُ مَا تَرَدَّدَ فِيهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَهُوَ مِثَالُ الْقُرْآنِ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ (أَوْ سُجُودَهُ لَتَلَاوَتِهِ وَنَحْوَهَا) أَيْ الذِّكْرَاتِ كَسُؤَالِ الرَّحْمَةِ وَالِاسْتِجَارَةِ مِنَ الْعَذَابِ عِنْدَ سَمَاعِ آيَاتِهَا (أَوْ سَكَتَ أَوْ ذَكَرَ) أَيْ آتَى بِالذِّكْرِ (نَاسِيًا لَمْ تَنْقَطِعْ) الْقِرَاءَةُ ، وَالْإِعْيَاءُ كَالنِّسْيَانِ (وَلَوْ تَرَكَ مِنْهَا) أَيْ الْفَاتِحَةَ (حَرْفًا أَوْ تَشْدِيدًا أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ) كَأَبْدَالِ ذَالِ الْقَدِيرِ دَالًا أَوْ زَايَا (لَمْ تَصِحْ) قِرَاءَتُهُ لِهَذِهِ السَّكْمَةِ فَيَجِبُ إِعَادَةُ قِرَاءَةِ تِلْكَ السَّكْمَةِ فَقَطْ عَلَى الدَّوَابِ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِلَّا أَنْ غَيَّرَ اللَّعْنُ وَتَتَمَدَّدَ (وَإِذَا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ) فَيُؤْمِنُ قِرَاءَتَهُ (سِرًّا فِي السَّرِّيَّةِ وَجَهْرًا فِي الْجَهْرِيَّةِ) وَيُؤْمِنُ لِلْمَأْمُومِ جَهْرًا مُقَارِنًا لِتَأْمِينِ إِمَامِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ وَيُؤْمِنُ ثَانِيًا لِفَرَاغِ فَاتِحَتِهِ (فَتَأْمِينُهُ أَوَّلًا تَتَّبِعُ لِإِمَامِهِ وَثَانِيًا لِقِرَاءَتِهِ) ثُمَّ يَنْدُبُ لِإِمَامٍ وَمَنْفَرِدٍ (وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَالسُّنَّةُ فِي حَقِّهِ اسْتِمَاعُ قِرَاءَةِ إِمَامِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ نَذِبَتْ لَهُ السُّورَةُ أَيْضًا) (فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَقَطْ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ كَامِلَةٍ) وَيَجْعَلُ أَصْلَ السُّنَّةِ بِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ لَكِنَّ السُّورَةَ بِشَمَائِلِهَا أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ سُورَةٍ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ أَطْوَلَ (وَيَنْدُبُ لَصَبِيحٍ وَظَهَرَ طَوَالُ الْمُقَصِّلِ) وَهُوَ مِنَ الْجَهْرَاتِ وَطَوَالُهُ إِلَى عَمٍّ (وَعَصْرٌ وَعِشَاءٌ أَوْ سَاطَهُ) وَالْأَوْسَاطُ مِنْ عَمٍّ إِلَى الصُّبْحِ (وَمَنْزَبُ قِصَارِهِ أَنْ رَضِيَ بِطَوَالِهِ وَأَوْسَاطِهِ) مَأْمُومُونَ مَحْضُورُونَ وَلَا خَفَفَ (بِأَنْ يَقْرَأَ سُورَةً مِنَ الْقِصَارِ) (وَ) سُنَّ (لَصَبِيحٍ) يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَلَمْ تَنْزِيلُ وَهَلْ آتَى (بِأَكْثَرِهَا) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَأْمُومِ مَحْضُورِينَ (وَ) سُنَّ (لِسُنَّةِ الْمَغْرِبِ وَلِسُنَّةِ الصُّبْحِ) وَرُكْعَتِي الطَّوَافِ وَالِاسْتِغَاةَ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ (فِي الثَّانِيَةِ) وَيَنْدُبُ التَّرْتِيلُ (وَهُوَ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي نَزَلَ بِالنَّحْوِ وَاللَّدِّ) (وَالتَّدْبِيرُ) أَيْ التَّأَمُّلُ فِي مَعْنَاهُ (وَتَذَكُّرُ السُّورَةِ لِلْمَأْمُومِ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ فَإِنْ كَانَتْ) (سَرِيَّةً أَوْ جَهْرِيَّةً وَلَمْ يَسْمَعْ) الْمَأْمُومُونَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ (لِبَعْدِ) عَنْهُ (أَوْ صَمَّمَ نَذِبَتْ) السُّورَةُ (لَهُ أَيْضًا . وَكَذَا) تَنْدُبُ لَهُ السُّورَةُ (لَوْ كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَفْهَمْ) مَعْنَاهَا (عَلَى الْأَصَحِّ) وَيَطُولُ (الْفَتْحُ) نَذْبًا بِقِرَاءَةِ الرُّكْعَةِ (الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ) وَلَوْ فَاتَ الْمُسْبِقُ رُكْعَتَانِ (مَعَ الْإِمَامِ) فَتَدَارَكُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ (مِنْ الْأَحْمَامِ) (نَذِبَتْ السُّورَةُ فِيهِمَا سِرًّا) إِنْ لَمْ يَكُنْ آتَى بِهَا فِيهِمَا مَعَ الْإِمَامِ وَيَسْرُ بِهَا وَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ جَهْرِيَّةً (وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ وَالْمَنْفَرِدُ) بِالْقِرَاءَةِ

في: الصبح والجمعة واليدين والاستسقاء وخسوف القمر والتراويح والأوليين من المغرب والعشاء، ويسر في الباقي، فإن قضى فاتتة الليل والنهار ليلاً جهراً، أو فاتتة النهار والليل انهاراً أسر إلا الصبح فإنه يجهر بقضائها مطلقاً: ومن لا يحسن الفاتحة لزمه تعلمها وإلا فقراءتها من مصحف: فإن عجز لادم ذلك أو لم يجد معلماً أو ضاق الوقت حرمت بالعجمية، فإن أحسن غيرها لزمه سبع آيات لا ينقص حروفها عن حروف الفاتحة، فإن لم يحسن قرأنا لزمه سبعة أذكار بعدد حروفها، فإن أحسن بعض الفاتحة قرأه وأتى بدله من قرآن أو ذكر، فإن حفظ الأول قرأه ثم أتى بالبدل، أو الآخر أتى بالبدل ثم قرأه، فإن لم يحسن شيئاً وقف بقدر الفاتحة ولا إعادة عليه، والقيام ركن في المفروضة، وشرطه أن ينصب فقار ظهره، فإن مال بحيث خرج عن القيام أو انحى وصار إلى الركوع أقرب لم يجز، ولو تقوس ظهره لكبر أو غيره حتى صار كراكع وقف كذلك ثم زاد انحناء للركوع أن قدر. ويكره أن يقوم على رجل واحدة وأن يلمس قدميه وأن يقدم أحدهما على الأخرى؛ وتطويل القيام أفضل من تطويل السجود والركوع، ويباح النفل قاعداً ومضطجعا مع القدرة على القيام ثم يركع، وأقله أن ينحني

(في الصبح والجمعة واليدين والاستسقاء وخسوف القمر والتراويح والأوليين من المغرب والعشاء) هذه الصلوات هي عمل الجهر بالقراءة (ويسر في الباقي) هذا كله في الأداء، وأشار إلى القضاء بقوله (فإن قضى فاتتة الليل والنهار ليلاً جهراً أو قضى فاتتة النهار والليل انهاراً أسر إلا الصبح فإنه يجهر بقضائها مطلقاً) هذا مستثنى من الإسرار في القضاء إذا صلى نهاراً فاستثنى الصبح فإنه يجهر بقضائها أي بالقضاء الذي يكون في وقتها فإن العبرة في القضية بوقت القضاء لا بالفضي والصبح لو دعى منها ركعة في وقتها فإنه يجهر ثم لو طلعت الشمس في الثانية فإنه يسر فهذا هو الداعي لتأويل كلام المصنف (ومن لا يحسن الفاتحة لزمه تعلمها) أي حفظها (وإلا فقراءتها من مصحف، فإن عجز لادم ذلك أو لم يجد معلماً أو ضاق الوقت حرمت بالعجمية) فلا يترجمها (فإن أحسن غيرها) من القرآن (لزمه سبع آيات لا ينقص حروفها عن حروف الفاتحة) بأن يساوي أو يزيد (فإن لم يحسن قرأنا لزمه سبعة أذكار بعدد حروفها، فإن أحسن بعض الفاتحة قرأه) أي ذلك البعض (وأتى بدله) أي المعجوز عنه (من قرآن أو ذكر) إن لم يحسن القرآن (فإن حفظ) النصف (الأول) من الفاتحة (قرأه) أو لا (ثم أتى بالبدل، أو الآخر) من الفاتحة (أتى بالبدل ثم قرأه) أي ما حفظه من الفاتحة ثانياً (فإن لم يحسن شيئاً وقف بقدر الفاتحة ولا إعادة عليه) ثم ذكر الركن الرابع بقوله (والقيام ركن في المفروضة) لا النافلة (وشرطه أن ينصب فقار ظهره) ولو مستنداً إلى شيء (فإن مال بحيث خرج عن القيام أو انحى وصار إلى الركوع أقرب لم يجز) أي لم يكف عن القيام (ولو تقوس ظهره لكبر أو غيره حتى صار كراكع وقف كذلك) أي على حالته وهيئة (ثم زاد انحناء للركوع إن قدر) على الزيادة (ويكره أن يقوم على رجل واحدة وأن يلمس قدميه وأن يقدم أحدهما على الأخرى) تطويل القيام أفضل من تطويل السجود والركوع (لأن ذكره القراءة وهي أفضل من ذكر الركوع والسجود) (ويباح النفل قاعداً ومضطجعا مع) وجود (القدرة على القيام) ولكن القيام أفضل، والقعود أفضل من الاضطجاع؛ ثم ذكر ظمناً الأركان بقوله (ثم يركع، وأقله أن ينحني

بِحَيْثُ لَوْ أَرَادَ وَضَعَ رَاحَتَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مَعَ اعْتِدَالِ الْخُلُقَةِ لَقَدَّرَ : وَتَجِبَ الطَّمَأْنِينَةُ ، وَأَقْلَهَا سَكُونٌ بَعْدَ حَرَكَةٍ ، وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِ غَيْرَ الرُّكُوعِ ؛ وَأَكْمَلَ الرُّكُوعَ أَنْ يَكْبُرَ رَافِعاً يَدَيْهِ ، فَيَبْتَدِئُ الرُّفْعَ مَعَ التَّكْبِيرِ فَإِذَا حَازَى كِفَاهَهُ مَنَكِيَهُ انْحَنَى ، وَبَعْدَ تَكْبِيرَاتِ الْإِتْقَالَاتِ ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مُفَرِّقَةً الْأَصَابِعَ . وَبَعْدَ ظَهْرِهِ وَعُنُقِهِ وَيَنْصَبُ سَاقِيَهُ وَيَجَافِي مَرْفِقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ . وَتَضُمُّ الْمِرَاةُ ، وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ ثَلَاثًا ؛ وَهُوَ أَذَى الْكَمَالِ ؛ وَيَزِيدُ الْمُنْفَرِدُ وَكَذَا الْإِمَامُ إِنْ رَضِيَ الْمُأْمُومُونَ وَهُمْ مُحْضَرُونَ خَامِسَةً وَسَابِعَةً وَتَاسِعَةً وَحَادِي عَشَرَ ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسَلْتُ ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَعَظْمِي وَعَظْمِي وَعَصْبِي وَمَا اسْتَقَلْتُ بِهِ قَدَمِي ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، وَأَقْلَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَيَطْمَئِنُّ ، وَتَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ غَيْرَ الْإِعْتِدَالِ ، فَلَوْ رَفَعَ فِرْعَاوْنَ حِيَةً وَنَحَوَهَا لَمْ يَحْزَنْهُ ، وَأَكْلَهُ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ حَالَ أَرْتِفَاعِهِ قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ سِوَاهُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ ، فَإِذَا انْتَصَبَ قَائِمًا قَالَ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ

بحيث لو أراد وضع راحتيه على ركبتيه مع اعتدال الخلقه لقدّر : وتجب الطمأنينة ، وأقلها سكون بعد حركة ، وذلك انحنى بقدر إمكانه (وتجب الطمأنينة) وهي ركن أو هيئة وعلى كل لابد منها (وأقلها سكون بعد حركة ، و) يجب (أن لا يقصد بهو به غير الركوع) فلا يجب قصده إنما الضار صرف الهوى عنه كأن يهوى لسجود تلاوة فلما وصل لحد الركوع صرفه إليه فلا يكنى ، ولو انحنى فسقط قبل أقل الركوع لزمه العود لما سقط منه ، ولوركن واطمأن ثم سقط لزمه أن يعتدل قائما (وأكمل الركوع أن يكبر رافعا يديه فيبتدئ الرفع مع التكبير فإذا حاذى كفاه منكمية انحنى) إلى الركوع (و) يندب أن (بعد تكبيرات الانتقالات) حتى يصل إلى الركن للتنقل إليه فيبتدئ مثلاً عند قيامه من السجود التكبير ويطلبه حتى يستغرق جلسة الاستراحة وينصب قائماً ، فلو قطعه لم يأت بتكبير ثان بل يذكر آخر (و) يندب أن يضع يديه) وهو رافع (على ركبتيه مفرقة الأصابع وبعد ظهره وعنقه) حتى يعبر كالصفحة (وينصب ساقيه ويجافي أي يبعد مرفقيه عن جنبه ، وتضم المرأة) بعضها إلى بعض مبالغة في الستر (و) يندب أن يقول) وهو رافع (سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وهو أدنى الكمال) ويعمل أصل السنة بواحدة (ويزيد المنفرد وكذا الإمام إن رضى للمأموم وهم محضرون خامسة) أي تسبيحة خامسة بعد رابعة وهكذا قوله (وسابعة وتاسعة وحادي عشر) فنهاية الكمال إحدى عشرة تسبيحة (ثم) بعد التسبيح (يقول : اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت ، خشع لك سمعي وبصري وعظمي وعصبي) وبصري وعظمي (وما استقلت به قدمي) هو كناية عن جميع ذاته ؛ ثم أشار إلى الركن السادس بقوله (ثم يرفع رأسه وأقله أن يعود إلى ما كان عليه) من قيام أو قعود أو اضطجاع ؛ ثم أشار إلى الركن السابع بقوله (ويطمئن) ويجب أن لا يقصد غير الاعتدال ، فلو رفع) من اعتداله حال كونه (فرعاً من حية ونحوها لم يحزنه) ذلك الرفع للصارف ويلزمه أن يعود إلى الركوع ويرفع منه (وأكله أن يرفع يديه حال ارتفاعه) بأن يكون رفع اليدين مقارناً لرفع رأسه (ثلاثاً) مع الرفع (سمع الله لمن حمده سواء الإمام والمأموم والمنفرد فإذا انتصب قائماً قل ربنا لك الحمد) يجهر الإمام بالتسبيح ويسر بما بعده ويسر غيره بالكل

مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَمِلَّةَ الْأَرْضِ وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ ، وَزَيْدٌ مَنْ قُلْنَا زَيْدٌ فِي الرُّكُوعِ : أَهْلُ الثَّنَاءِ
وَالْمَجْدِ أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ
مِنْكَ الْجَدُّ ثُمَّ يَسْجُدُ . وَشُرُوطُ اجْزَائِهِ أَنْ يُبَاشِرَ مَصَلَاهُ بِجَبْهَتِهِ أَوْ بَعْضَهَا مَكْشُوفًا وَيَطْمئنَّ ، وَأَنْ يَنَالَ
مَصَلَاهُ قُلَّ رَأْسَهُ ، وَأَنْ تَكُونَ عَجِيزَتُهُ أَعْلَى مِنْ رَأْسِهِ ، وَأَنْ لَا يَسْجُدَ عَلَى مُتَصِلٍ بِهِ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ كَكُمِّ
وَعِمَامَةٍ ، وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِوَيْهِ غَيْرَ السُّجُودِ وَأَنْ يَضَعَ جِزَاءَ مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَيُطَوِّنَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ وَكَفَيْهِ عَلَى
الْأَرْضِ ، وَلَوْ تَعَذَّرَ التَّنْكِيسُ لَمْ يَجِبْ وَضْعُ وَسَادَةٍ لِيَضَعَ الْجَبْهَةَ عَلَيْهَا بَلْ يَخْفِضُ الْقَدْرَ الْمُسَكَّنَ ، وَلَوْ عَصَبَ
جَبْهَتَهُ لَجَرَأَ حَتَّى عَمَتْهَا وَشَقَّ أَزَالَهَا سَجْدَ عَلَيْهَا بِلاَ إِعَادَةٍ ، هَذَا أَقَلُّهُ ؛ وَأَكْثَلُهُ أَنْ يُكَبِّرَ وَيَضَعَ رُكْبَتَيْهِ

(ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) أى تثنى عليك ثناء لوجسم كان ملء ذلك (وزيد من قلنا
زيد في الركوع) من منفرد وإمام محصورين (أهل الثناء) بالنصب على النداء وبالرفع خبر مبتدأ محذوف : أى أنت أهل
للمدح (والمجد) أى الرتبة. (أحق ما قال العبد وكنا لك عبد : لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك
الجد) أحق مبتدأ مضاف لما بعده وجملة وكنا لك حالية وجملة لا مانع إلى آخرها خبر للمبتدأ . وكان هذا أسحق قول لأن
فيه اعترافاً بألوهيته وحكمته وإضافته . والجد بالفتح التثني أو الحظ والكسر الاجتهاد ؛ ثم أشار إلى الركن الثامن بقوله
(ثم يسجد وشروط اجزائه أن يبشر مصلاه بجبهته أو بعضها مكشوفاً) ولا يجب عليه أن يبشر بكل الجبهة إنما وضع
بعضها مكروه وتزبيها ولا يصح وضع غير الجبهة من جبين وخد وغيرهما لاعلى الجبهة وهى مستورة ، فلو سجد على غصاية لم
يصح السجود إلا أن يكون السجود لمرض يشق معه إزالة الحائل مشقة شديدة فيصح السجود حيثئذ بالضرورة ؛ ثم أشار
إلى الركن التاسع بقوله (ويطمئن وأن ينال مصلاه قُلَّ رَأْسَهُ) يعنى لا بد أن يكون السجود يتحامل بحيث لو فرض أنه
سجد على قطن أو نحوه لاندك ولا يكتفى بارخاء رأسه ولا يجب التحامل في غير الجبهة من سائر الأعضاء (وأن تسكون
عجيزته أعلى من رأسه) فلو تساوى لم يجره (وأن لا يسجد على متصل به يتحرك بحركته ككم وعمامة) فلو كان متعللاً به
لسكن لا يتحرك بحركته صح عليه السجود ، وإذا سجد على ما يتحرك بحركته حامداً بطلت صلاته وإن سجد ساهياً أو غير
عالم بالتحريم وجب إعادة السجود (و) يشترط (أن لا يقصد بهوياً غير السجود) فلو سقط على وجهه من الاعتدال وجب
العود إليه ويستجد (و) يشترط أيضاً (أن يضع جزءاً من ركبتيه ويطوئن أصابع رجليه وكفيه على الأرض) ولا يجب السجود
على الأنف ، فإذا أجل بشيء من ذلك حامداً علماً بطلت صلاته (ولو تعذر التنكيس) بأن لم يأت منه (لم يجب وضع
وسادة ليضع الجبهة عليها) إكمالاً للسجود لأنه لا يحصل به التنكيس ؛ وأما لو حصل التنكيس بوضع الوسادة فيجب ، ولو لم
يمكنه السجود إلا مكبواً على وجهه من غير تنكيس صلى ولا إعادة عليه ؛ وأما لو كان في سفينة ولا يمكنه السجود إلا مع
عدم التنكيس فإنه يضىل ويعيد ، وإذا تعذر السجود على الحبل صلت من غير وضع وسادة (بل بخفض) المصلى غير التقادر
(القدر الممكن ، ولو عصب جبهته لجراحة عمتها وشق إزالها) مشقة لا تخشى عادة ولو لم تبع التيمم (سجد عليها بلا إعادة
هذا أقله ، وأكثره أن يكبر ويضع ركبتيه) على الأرض

ثم يديه ثم جبهته وأنته دفعة ، ويضع يديه حذو منكبيه منشورة الأصابع نحو القبلة مضومة مكشوفة ويفرق ركبتيه وقدميه قدر شبر ، ويرفع الرجل بطنه عن نخذه وذراعيه عن جنبه ، وتضم المرأة ، ويقول : سبحان ربى الأعلى ثلاثاً ، ويزيد في السجود من قلنا يزيد في الركوع تسبيحاً كما سبق في الركوع ، ثم : اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين ، وإن دعا لحسن ثم يرفع رأسه : ويجب الجلوس مطمئناً ، وإن لا يقصد برفعه غيره : وأكمله أن يكبر ويجلس مفترشاً يفرش يسهاء ، ويجلس عليها وينصب بمناء ويضع يديه على نخذه بقرب ركبتيه منشورة الأصابع . ويقول : اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واجبرني وأهدني وارزقني . والاقاء ضربان : أحدهما أن يضع اليدين على عقبيه وركبتيه وأطراف أصابعه بالأرض وهو مندوب بين السجدين ، لكن الافراش أفضل . الثاني أن يضع اليدين وبنيه بالأرض ويتصب ساقيه وهذا مكروه في كل صلاة ثم يسجد سجدة أخرى مثل الأولى ، ثم يرفع رأسه مكبراً ، ويسن أن يجلس مفترشاً جلسة لطيفة للاستراحة غريب

(ثم يديه ثم) يضع (جبهته وأنته دفعة) بلا ترتيب (ويضع يديه حذو) أي مقابل (منكبيه منشورة الأصابع) لا مقبوضة (نحو القبلة مضومة مكشوفة ، و) يسن أن (يفرق ركبتيه وقدميه قدر شبر) موجهاً أصابع رجليه نحو القبلة (ويرفع الرجل بطنه عن نخذه و) يرفع (ذراعيه عن جنبه وتضم المرأة) ومثلها الخنثى (ويقول : سبحان ربى الأعلى) وبمحمد (ثلاثاً ويزيد في السجود من قلنا يزيد في الركوع) وهو المنفرد وإمام محدورين (تسبيحاً كما سبق في الركوع) من خمسة إلى إحدى عشرة (ثم) يقول بعد تمام أكثر التسبيح (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين ، وإن دعا) الساجد زيادة على ذلك (حسن) لأنه محل استجابة (ثم يرفع رأسه) من السجود (ويجب الجلوس) بين السجدين وهو الركن التاسع (مطمئناً) فلا يصح الجلوس من غير اطمئنان (و) يجب (أن لا يقصد برفعه غيره) أي الجلوس بأن يطلق أو يشرك أو يقعد الرفع ، فلا يرفع ذراعه من عقرب مثلاً لم يجزه بل يجب أن يعود إلى السجود من غير طمأنينة ثم يرغم (وأكمله أن يكبر) متوارناً لرفع رأسه (ويجلس مفترشاً) بأن (يفرش يسهاء) أي ربه اليسرى (ويجلس عليها وينصب بمناء) ويضع يديه على نخذه بقرب ركبتيه منشورة (أصابعها لا مقبوضة) لا مفارقة (الأصابع و) يسن أن (يقول اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واجبرني وأهدني وارزقني) وتعامه وعافني واعف عني ، رب هب لي قلوباً تقياً هباً من الشرك برياً لا كافراً ولا شقياً (والاقاء) في الصلاة (ضربان أحدهما أن يضع اليدين على عقبيه وركبتيه وأطراف أصابعه بالأرض ، وهو) أي هذا النوع (مندوب بين السجدين لكن الافراش) للتقدم (أفضل ، الثاني) من نوعي الاقاء (أن يضع اليدين وبنيه بالأرض ويتصب ساقيه) كهيئة جلوس الكلب (وهذا مكروه في كل صلاة) للنهي عنه (ثم يسجد سجدة أخرى مثل الأولى ثم يرفع رأسه) منها (مكبراً) مع ابتداء الرفع (ويسن أن يجلس مفترشاً جلسة لطيفة للاستراحة) بقدر الجلوس بين السجدين ؛ وتسبب تلك الجلسة (غريب

كُلُّ رُكْعَةٍ لَا يَتَّبِعُهَا تَشَهُّدٌ ثُمَّ يَنْهَضُ مُتَمَدِّدًا عَلَى يَدَيْهِ وَيَمْدُدُ التَّكْبِيرَ إِلَى أَنْ يَقُومَ ، وَإِنْ تَرَكَهَا الْإِمَامُ جَلَسَهَا الْمَأْمُومُ ، وَلَا تُشْرَعُ لِرَفْعِ مَنْ سَجَدَ التَّلَاوَةَ ، ثُمَّ يَصَلِّي الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى إِلَّا فِي النِّتَةِ وَالْإِحْرَامِ وَالْإِسْتِفْتَاحِ . فَإِنْ زَادَتْ صَلَاتُهُ عَلَى رُكْعَتَيْنِ جَلَسَ بَعْدَهُمَا دُفْتَرًا وَتَشَهُّدَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحْدَهُ دُونَ آلِهِ ، ثُمَّ يَقُومُ مُكَبِّرًا مُتَمَدِّدًا عَلَى يَدَيْهِ فَإِذَا قَامَ رَفَعَهُمَا حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ ، وَيُصَلِّي سَابِقَ كَلَامِيَّةٍ إِلَّا فِي الْجَهْرِ وَالسُّورَةِ وَبِجَانِبِ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ لِلتَّشَهُّدِ مُتَوَرِّكًا يَفْرُشُ يَسْرَاهُ وَيَنْهَضُ بِمَنَاهُ وَيُخْرِجُهَا مِنْ تَحْتِهِ وَيُقْضَى بَوْرُكُهُ إِلَى الْأَرْضِ ، وَكَيْفَ قَعْدَ هُنَا وَفِيهَا تَقْدَمُ بِجَازٍ : وَهَيْئَةُ الْإِفْتِرَاشِ وَالتَّوَرُّكِ سُنَّةٌ ، وَيَفْرُشُ الْمَسْبُوقُ فِي آخِرِ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَيَتَوَرَّكُ آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسًا ، وَكَذَا يَفْرُشُ هُنَا مَنْ عَلَيْهِ سَجُودٌ سَهْوًا ، وَإِذَا سَجَدَ تَوَرَّكُ وَسَلَّمَ ، وَيَضَعُ فِي التَّشَهُّدِ يَسْرَاهُ عَلَى عُنُقِهِ عِنْدَ طَرَفِ رُكْبَتِهِ مَبْسُوطَةً مَضْمُومَةً وَيَقْبِضُ بِمَنَاهُ وَيُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةَ وَيَضَعُ إِيَّاهُ عَلَى حَرْفِهَا ، وَيَرْفَعُ الْمُسَبِّحَةَ مُشِيرًا بِهَا عِنْدَ قَوْلِهِ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَحْرُكُهَا عِنْدَ رَفْعِهَا : وَأَقْلُ التَّشَهُّدِ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، سَلَامٌ

كل ركة لا يعقبها تشهد ثم ينهض متمددا على يديه (أي بطنهما مبسوطتين) (و) حال كونه (يمد التكبير إلى أن يقوم) أي يصل إلى القيام (وإن تركها الإمام جلسها المأموم) ولا يضر تخلفه عن الإمام لأنه يسير بل يسن له فعلها (ولا تشرع) جلسة الاستراحة (لرفع من سجد التلاوة ثم يصدى الركة الثانية كالأولى) فيما يطلب فيها (إلا في النية و) تكبيرة (الإحرام والاستفتاح) فلا يأتي بهم في الثانية (فإن زادت صلاته على ركعتين) كالمغرب وكذا النافلة إن نوى عددا كالأربعة (جلس بعدها دفترا) بأن يجلس على كعب يسراه وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعها للأرض (وتشهد) أي قرأ التحيات (وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وحده دون آل) لأنه مبنى على التخصيف فتكره فيه الصلاة على الأول (ثم يقوم مكبرا متمددا على يديه) بأن يضعهما على الأرض (فإذا قام رفعهما حذو منكبيه) كما فعل عند الركوع والرفع منه (ويصلي ما بقى كالثانية إلا في الجهر والسورة) لكن لو قرأ السورة في كل لا تكره لأنها ذكر وإن كانت غير مطلوبة (ويجلس في آخر صلاته للتشهد متوركا) وقد صوره بقوله (يفرش يسراه وينصب يمينه ويخرجها) أي يسراه (من تحته) أي تحت يمينه (ويقضى بوركته إلى الأرض) أي يلدق وركه بالأرض في القعود الأخير الذي يعقبه السلام وهو التورك وفي غيره الافتراش (وكيف قعد هنا وفيما تقدم) من قعود التشهد الأول وجلسة الاستراحة (بجاز) بلا كراهة إلا في الإقضاء (وهئية الافتراش) في محله (والتورك) في محله (سنة ، ويفترش المسبوق في آخر صلاة الإمام ويتورك) في (آخر صلاة نفسه وكذا يفرش هنا) أي في الجلوس الأخير (من عليه سجد سهوا) ولم يرد عذمه (وإذا سجد) للسهو (تورك وسلم) ويضع (التشهد) في التشهد ين يسراه على عنقه (عند طرف ركبته مبسوطة) الأصابع (مضمومة) غير مفرقة (ويقبض يمينه ويرسل المسبحة) التي في جانب الإبهام (ويضع إبهامه على حرفها ويرفع المسبحة مشيرا بها عند قوله إلا الله) ويقصد بذلك أن المبدؤ واحد (ولا يحركها عند رفعها) لأن حركتها كره ، وقيل ندب (وأقل التشهد : التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام

عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ؛ وَأَكْمَلُهُ : التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ
 الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ اللَّهُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ .
 أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَالْفَاطَةُ مُتَعِينَةٌ ؛ وَيَشْتَرِطُ تَرْتِيبَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَحْسَنَهُ وَجِبَ
 التَّعْلِيمُ فَإِنْ عَجَزَ تَرْجَمَ ، ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ وَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَأَكْمَلُهُ : اللَّهُمَّ
 صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ
 مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ . وَيَنْدُبُ بَعْدَهُ الدُّعَاءُ بِمَا يَجُوزُ
 مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا : وَمَنْ أَفْضَلُهُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ
 وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمَقْدِمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ؛ وَيَنْدُبُ كَوْنَهُ أَقْلٌ مِنْ
 التَّشْهِيدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَسْلُمُ ؛ وَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَيَشْتَرِطُ وَقُوعَهُ فِي حَالِ الْقُعُودِ :

عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ) وَهُمْ الْقَائِمُونَ بِمَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقُوقِ (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) أَوْ وَأَنَّ
 مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ ؛ فَلَوْ أَخْلَتْ بِكَلِمَةٍ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ تَشْهيدُهُ (وَأَكْمَلُهُ التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ اللَّهُ) وَحَرْفُ
 الْعَطْفِ مُقَدَّرٌ فِي ذَلِكَ (السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ؛ وَالْفَاطَةُ) بِاعْتِبَارِ أَقْلِهِ (مُتَعِينَةٌ) فَلَا يَصِحُّ الْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا (وَيَشْتَرِطُ تَرْتِيبَهَا) أَيْ
 الْفَاطَةُ ، فَإِنْ أَخْلَتْ بِالترْتِيبِ فَإِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى لَمْ يَحْسَبْ مَا آتَى بِهِ بَلْ إِنْ تَعَمَّدَ أَبْطَلَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْبِذِ الْمَعْنَى أَجْزَأُ (فَإِنْ لَمْ يَحْسَنَهُ)
 أَيْ التَّشْهِيدَ (وَجِبَ التَّعْلِيمُ ، فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ التَّعْلِيمِ (تَرْجَمَ) عَنْهُ بِأَيِّ لُغَةٍ (ثُمَّ) بَعْدَ فِرَاقِهِ مِنَ التَّشْهِيدِ (يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ وَقَالَ) أَيْ الْوَاجِبُ فِي الصَّلَاةِ (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَأَكْمَلُهُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى
 إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ) وَالتَّشْبِيهُ رَاجِعٌ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ : أَيْ اِرْحَمِ آلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَحْمَةً مِثْلَ رَحْمَتِكَ
 الْأَنْبِيَاءِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَآلِهِ (وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ)
 أَيْ مُحَمَّدٌ (مَجِيدٌ) أَيْ مَا جَدَّ كَامِلٌ (وَيَنْدُبُ بَعْدَهُ الدُّعَاءُ بِمَا يَجُوزُ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا) أَمَا التَّشْهِيدُ الْأَوَّلُ فَلَا يَدْعُو بَعْدَهُ
 (وَمَنْ أَفْضَلُهُ) أَيْ الدُّعَاءُ (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي
 أَنْتَ الْمَقْدِمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ؛ وَيَنْدُبُ كَوْنَهُ أَقْلٌ مِنَ التَّشْهِيدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هَذَا بِالنَّسْبَةِ
 لِلْإِمَامِ ، وَأَمَا الْمُنْفَرِدُ فَيُطِيلُ مَا شَاءَ مَا لَمْ يَخَفِ الْوُتُوعُ فِي سَهْوٍ (ثُمَّ يَسْلُمُ) وَهُوَ الرُّكْنُ الْأَخِيرُ لِجُمْلَةِ الْأَرْكَانِ ثَلَاثَةٌ عَشْرَ بَعْدَ
 الطَّمَأْنِينَةِ تَابِعَةٍ . وَهِيَ النِّيَّةُ وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَالْقِيَامُ لَهَا فِي الْفَرَضِ وَالرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ وَالسُّجُودِ
 وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ وَالتَّشْهِيدُ الْأَخِيرُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَهُ وَالسَّلَامُ وَالْجُلُوسُ لَهَا وَالتَّرتِيبُ : مِنْهَا خَمْسَةُ أَقْوَالٍ
 وَهِيَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَالتَّشْهِيدُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَالسَّلَامُ . وَالبَاقِي وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَفْعَالٍ (وَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ
 وَيَشْتَرِطُ وَقُوعَهُ) أَيْ السَّلَامُ (فِي حَالِ الْقُعُودِ) وَشُرُوطُ صِحَّتِهِ أَحَدُ عَشَرَ أَحَدُهَا مَا ذَكَرَهُ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ .
 وَالثَّلَاثُ أَنْ يَأْتِيَ بِكَافِ الْخُطَابِ . وَالرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ بِعِمِّ الْجَمْعِ . وَالْخَامِسُ أَنْ يَسْمَعَ نَفْسَهُ . وَالسَّادِسُ تَوَالِي كَلِمَتِهِ . وَالسَّابِعُ
 أَنْ لَا يَقْصِدَ لَهُ غَيْرَهُ . وَالثَّمَانِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةِ . وَالتَّاسِعُ كَوْنُهُ بِالرِّيَّةِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ . وَالْعَاشِرُ أَنْ لَا يَزِيدَ
 فِيهِ زُهْدَةٌ تَنْبِيهِ الْمَعْنَى خِلَافَ الزِّيَادَةِ الَّتِي لَا تَنْبِيهِ . وَالْحَادِي عَشَرَ أَنْ لَا يَنْقُصَ .

وَأَكْمَلَهُ : السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ مُلْتَفَتًا عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يَرَى جُذْءَ الْيَمَنِ يَتَوَى بِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ ،
وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَمُسْلَى لِنَاسٍ وَجَنٍّ ، ثُمَّ أُخْرَى عَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ حَتَّى يَرَى خُذَهُ
الْأَيْمَنُ يَتَوَى بِهَا السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَسَارِهِ مِنْهُمْ ، وَالْمَأْمُومُ يَتَوَى الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ بِالْأَوَّلَى إِنْ كَانَ عَنْ
يَسَارِهِ ، وَبِالثَّانِيَةِ إِنْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَتَسَرَّرُ إِنْ كَانَ خَلْفَهُ ؛ وَيَنْدَبُ أَنْ لَا يَقُومَ الْمَسْبُوقُ إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيمَتِي
إِمَامِهِ ، فَإِنْ قَامَ الْمَسْبُوقُ بَعْدَ التَّسْلِيمَةِ الْأَوَّلَى جَازَ أَوْ قَبْلَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَتَوَ الْفَارِقَةَ ، وَلَوْ مَكَتَ
الْمَسْبُوقُ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ وَأَطَالَ جَازَ إِنْ كَانَ مَوْضِعَ تَشَهُدِهِ لَكِنْ يُكْرَهُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ إِنْ تَعَمَّدَ ، وَلَغَيْرِ
الْمَسْبُوقِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ إِطَالَةَ الْجُلُوسِ لِلدُّعَاءِ ثُمَّ يُسَلِّمُ مَتَى شَاءَ ؛ وَلَوْ اقْتَصَرَ الْإِمَامُ عَلَى تَسْلِيمَةِ سَلَامِ
الْمَأْمُومِ اثْنَتَيْنِ ، وَيَنْدَبُ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَالِدُّعَاءِ سِرًّا عَقِيبَ الصَّلَاةِ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ، وَيَلْتَفِتُ الْإِمَامُ لِلذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ إِلَيْهِمْ وَيَسَارَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيَفَارِقُ الْإِمَامَ مُصَلًّا
غَيْبَ فَرَاغِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ نَسَاءً ، وَيَمْكُثُ الْمَأْمُومُ حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ ، وَمَنْ أَرَادَ نَقْلًا يَبْدَأُ فَرَضَهُ يُدْبِ
الْفَضْلُ بِكَلَامٍ أَوْ اتَّقَالَ وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَفِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ ،

منه ما يغير للنبي (وأكمل السلام عليكم ورحمة الله ملتفتاً عن يمينه حتى يرى خذله الأيمن يتوى به الخروج من الصلاة)
ولا بد أن تكون تلك النية عند النطق بالسلام لا قبله وإلا بطلت الصلاة (و) يتوى بالسلام أيضاً (السلام على من
عن يمينه من ملائكة ومسلمي إنس وجن ثم) يسلم تسليمة (أخرى عن يساره كذلك) أي ملتفتاً (حتى يرى خذله
الأيمن يتوى بها السلام على من عن يساره منهم) أي من ملائكة ومؤمني إنس وجن (والمأموم يتوى الرد على الإمام
بالأولى إن كان عن يساره ، وبالثانية إن كان عن يمينه ويتخير إن كان خلفه) أي خلف الإمام (ويندب أن لا يقوم
للمسبوق إلا بعد تسليمي إمامه ، فإن قام المسبوق) المذكور (بعد التسليمة الأولى جاز) ولم يحز الفضيلة (أو) قام
(قبلها) أي التسليمة الأولى (بطلت صلاته) لأنه خالف الإمام (إن لم يتو الفارقة) ويجب عليه العود إلى الإمام
إن كان ناسياً أو جاهلاً (ولو مكث المسبوق بعد سلام إمامه وأطال جاز إن كان موضع تشهده) لأنه محسوب من
صلاته (لكن يكره) له إطالة ذلك (وإلا) أي إن لم يكن موضع تشهده (بطلت إن تعمد) الجلوس بعد سلام
إمامه ، وإن كان ساهياً لم تبطل ويسجد للسجود (ولغير المسبوق) وهو الموافق (بعد سلام الإمام إطالة الجلوس
للدعاء) وبالأولى لتكثير التشهد (ثم يسلم متى شاء) لأن بسلام الإمام انقطعت القدوة (ولو اقتصر الإمام على
تسليمة سلم المأموم اثنتين) إحرازاً لفضيلة الثانية (ويندب ذكر الله تعالى والدعاء) وقد استوعب ما أتى في السنة
من الذكر والدعاء عقب الصلوات الإمام النووي في الأذكار (سرّاً) إلا أن يريد الإمام التعليم فيرفع (عقيب الصلاة
ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم أوله وآخره) أي الدعاء (ويلتفت الإمام للذكر والدعاء) فلا يفعلهما وهو
مستقبل بل يلتفت (فيجعل يمينه إليهم ويساره إلى القبلة ويفارق الإمام مصلاً غيب فراغه) من الذكر والدعاء
(إن لم يكن ثم نساء) أو ختاني فإن كان ثم ذلك فالنية التأخير حتى ينصرفن (ويمكث المأموم حتى يقوم الإمام ،
ومن أراد نقلاً بعد فرضه نذوب الفصل بكلام أو اتقال وهو أفضل ، و) فضل النفل (في بيته أفضل) من نقله في
المسجد إلا أنه الجملة القليلة وركعتي الطواف وركعتي الإحرام ففعلها في المسجد أولى ،

فَإِنْ كَانَ فِي الصُّبْحِ قَالَسَةٌ أَنْ يَقُتَّ فِي اعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيَقُولَ : اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَاقِبِي فِيمَنْ عَاقَيْتَ ، وَتَوَلَّيْنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لِي فِيهَا أَعْطَيْتَ ، وَقَيَّ شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ، وَلَوْ زَادَ . وَلَا يَمُزُّهُ مَنْ عَادَيْتَ فَحَسَنٌ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامًا آتَى بِلَفْظِ الْجَمْعِ اللَّهُمَّ اهْدِنَا إِلَى آخِرِهِ ، وَلَا تَعَيِّنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ فَيَحْصُلُ بِكُلِّ دُعَاءٍ ، وَبِأَيَّةٍ فِيهَا دُعَاءٌ كَأَخْرِ الْبَقَرَةِ ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ أَفْضَلُ ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَنْدُبُ رَفْعَ يَدَيْهِ دُونَ مَسْحِ وَجْهِهِ أَوْ صَدْرِهِ وَيَجْهَرُ بِهِ الْإِمَامُ فَيُؤْمِنُ مَأْمُومٌ بِسَمْعِهِ لِلدُّعَاءِ وَيُشَارِكُ فِي الثَّنَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَسَمَتْ ، وَالْمُتَفَرِّدُ يُسِرُّ بِهِ ، وَإِنْ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ قَتَرُوا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ .

بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يُكْرَهُ فِيهَا وَمَا يَجِبُ

مَتَى نَطَقَ بِلَا عُدْرَ بِحَرْفَيْنِ أَوْ بِحَرْفٍ مُفْهِمٍ مِثْلَ قِ مِنَ الْوَقَايَةِ وَلِ مِنَ الْوَلَايَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . وَالضُّحُكُ ، وَالْبُكَاءُ ، وَالْأَلْنِينُ ، وَالتَّنَحُّجُ ، وَالتَّفْنُجُ ، وَالتَّأَوُّهُ وَنَحْوَهَا يَبْطِلُ الصَّلَاةَ إِنْ بَانَ حَرْفَانِ ، فَإِنْ كَانَ عُدْرَ

(فَإِنْ كَانَ) لِلصَّلَاةِ (فِي الصُّبْحِ) فَالَسَةُ أَنْ يَقُتَّ فِي اعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيَقُولَ : اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَاقِبِي فِيمَنْ عَاقَيْتَ وَتَوَلَّيْنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لِي فِيهَا أَعْطَيْتَ وَقَيَّ شَرَّ مَا قَضَيْتَ (أَيُّ شَرِّ الَّذِي قَضَيْتَ) وَشَرُّهُ هُوَ عَدَمُ الرِّضَا بِهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُقْضِيًا بِأَنْ تَجْعَلَ عَبْدًا لَكَ أَرْضَى بِمَا قَضَيْتَ (فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ) وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ (فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ) (وَلَوْ زَادَ) وَلَا يَمُزُّهُ مَنْ عَادَيْتَ فَحَسَنٌ (فَإِنْ كَانَ) الْقَائِلُ (إِمَامًا آتَى) بِلَفْظِ الْجَمْعِ (اللَّهُمَّ اهْدِنَا إِلَى آخِرِهِ ، وَلَا تَعَيِّنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ) أَيُّ قَوْلِهِ اللَّهُمَّ اهْدِنَا إِلَى آخِرِهِ (فَيَحْصُلُ) الْقَنُوتُ (بِكُلِّ دُعَاءٍ) وَثَنَاءٍ كَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يَا غَفُورَ (وَبِأَيَّةٍ فِيهَا دُعَاءٍ) وَثَنَاءٍ (كَأَخْرِ) سُورَةِ (الْبَقَرَةِ) وَلَكِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ (الْأَفْضَلُ) لَوُرُودُهَا (ثُمَّ يُصَلِّي) الْقَائِلُ (عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثُمَّ عَلَى آلِهِ وَالْأَصْحَابِ (وَيَنْدُبُ) رَفْعَ يَدَيْهِ ، دُونَ مَسْحِ وَجْهِهِ أَوْ صَدْرِهِ وَيَجْهَرُ بِهِ الْإِمَامُ فَيُؤْمِنُ مَأْمُومٌ بِسَمْعِهِ لِلدُّعَاءِ وَيُشَارِكُهُ فِي الثَّنَاءِ (وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ مِنَ الدُّعَاءِ فَيُؤْمِنُ فِيهَا) (وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ) الْمَأْمُومُ لِبَعْدِ أَوْصَامِ (قَسَمَتْ) وَالْمُتَفَرِّدُ يُسِرُّ بِهِ ، وَإِنْ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ (كَقَطْعِ وَبَاءٍ) قَتَرُوا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ (الْحَسَنُ) يُسَمَّى قَنُوتُ النَّازِلَةِ ، وَلَا يُسْجَدُ لِمَسْئُورَتِهِ .

(بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ) (أَيُّ يَبْطِلُهَا بَعْدَ انْعِقَادِهَا) (وَمَا يُكْرَهُ فِيهَا وَمَا يَجِبُ)

مِنْ شُرُوطِ أَرْكَانٍ وَإِنْ تَقَدَّمَ لَهُ الْإِلْمَاعُ بِشُرُوطِهَا وَأَرْكَانِهَا لَكِنَّهُ هُنَا يَنْصَحُ عَلَى الْمَسَدِّ (مَتَى نَطَقَ) بِلَا عُدْرَ (مِنْ نَحْوِ نِيَانِ صَلَاةٍ أَوْ غَلِيَّةٍ سَعَالٍ أَوْ جَهْلٍ تَحْرِيمِ) (بِحَرْفَيْنِ أَوْ بِحَرْفٍ مُفْهِمٍ مِثْلَ قِ مِنَ الْوَقَايَةِ وَلِ مِنَ الْوَلَايَةِ) بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (لَوْجُودِ الْكَلَامِ الْخَرَجِي الْمَحْرَمِ فِي الصَّلَاةِ) (وَالضُّحُكُ وَالْبُكَاءُ وَالْأَلْنِينُ وَالتَّنَحُّجُ وَالتَّفْنُجُ وَالتَّأَوُّهُ وَنَحْوَهَا) كَلَامُ الْعَطَاسِ (يَبْطِلُ الصَّلَاةَ إِنْ بَانَ حَرْفَانِ) وَلَمْ يَعُدْرَ (فَإِنْ كَانَ عُدْرَ)

بأن سبق لسانه أو غلبه ضحك أو سعال أو تكلم ناسياً أو جاهلاً بتحريمه لقرب عهده بالإسلام وكثر عرفاً أبطل ، وإن قل فلا ، ولو علم التحريم وجهل كونه مبطلاً أو قال من خوف النار آه بطلت ، ولو تعدت الفاتحة إلا بالتنحيع تنحيع لها وإن بان حرفان ، وإن تعدد الجهر بها إلا به تركه وأسر بها ولا بتنحيع له ، ولو رأى أعمى يقع في البئر ونحوه وجب إنذاره بالنطق إن لم يمكن بغيره . ولا تبطل بالذكر ، وتبطل بالدعاء خطاباً كرحمك الله وعليك السلام لا غيبة كرحم الله زيداً ، ولو بأشياء في الصلاة سبغ الرجل وصفت المرأة يبطن كف على ظهر أخرى لا بطناً لبطن ، ولو تسلم بنظم القرآن : كياحي خذ الكتاب وقصد إعلامه فقط أو أطلق بطلت ، أو تلاوة فقط أو تلاوة وإعلاماً فلا ، وتبطل بوصول عين وإن قأت إلى جوفه عمداً ، وكذا سهواً أو جهلاً بالتحريم إن كثرت عرفاً لا إن قلت ، وتبطل بزيادة ركن فعلي كركوع عمداً لا سهواً لا بقولي عمداً كتكرار الفاتحة أو التشهد أو قراءتهما في غير محلها ، وتبطل بزيادة فعل ولو سهواً من غير جنس الصلاة إن كثر متوالياً كثلاث

بأن سبق لسانه أو غلبه ضحك أو سعال أو تكلم ناسياً أو جاهلاً بتحريمه لقرب عهده بالإسلام وكثر عرفاً (عرفاً) بأن بلغ ست كلمات (أبطل) الصلاة (وإن قل) عن الست (فلا) يبطل (ولو علم التحريم وجهل كونه مبطلاً أو قال من خوف النار آه) وهو ثلاثة أحرف (بطلت) لعدم عذره (ولو تعدت) عليه (الفاتحة إلا بتنحيع تنحيع لأجلها وإن بان حرفان) لأنه معذور لتوقف الركن عليه (وإن تعدد الجهر بها) في موضعه (إلا به) أي بالتنحيع (تركه) أي الجهر (وأسر بها ولا بتنحيع) لأن الجهر سنة فلا يرتكب لأجله ما يبطل (ولو رأى أعمى يقع في بئر ونحوه) ومثله صغير يقع في نار ونائم تقصده حينة (وجب إنذاره بالنطق إن لم يمكن بغيره) وتبطل صلاته إن نطق بحرفين أو بحرف مفهم لأن الصلاة وقتها موسع وحفظ الروح واجب مضيق (ولا تبطل بالذكر) إلا إن اشتمل على خطاب غير الله (وتبطل بالدعاء) إن كان (خطاباً كرحمك الله وعليك السلام لا) إن كان الدعاء (غيبة كرحم الله زيداً ، ولو نابه) أي عرض للمصلي (شيء في الصلاة) كإذنه لداخل أو تنبيه الإمامة على سهو (سبغ الرجل) فيقول سبحان الله بقصد الذكر (وصفت المرأة يبطن كف على ظهر أخرى لا بطناً لبطن) وكل ذلك على وجه السنية ، فلو سبغت المرأة وصفت الرجل قانت السنة وصحت الصلاة (ولو تسلم بنظم القرآن كياحي خذ الكتاب وقصد إعلامه فقط) أي لم يصحبه قصد ذكر (أو أطلق) فلم يقصد شيئاً (بطلت) الصلاة (أو) قصد (تلاوة فقط أو تلاوة وإعلاماً فلا) تبطل (وتبطل بوصول عين وإن قلت إلى جوفه عمداً ، وكذا) تبطل بوصول عين (سهواً أو جهلاً بالتحريم إن كثرت عرفاً لا إن قلت) بخلاف اليوم فلا يبطل بالنسيان وإن كثر (وتبطل) الصلاة (بزيادة ركن فعلي كركوع عمداً لا سهواً لا بقولي عمداً كتكرار الفاتحة أو التشهد أو قراءتهما في غير محلها) وإن اقتضى ذلك سجود السهو (وتبطل بزيادة فعل ولو سهواً من غير جنس الصلاة إن كثر متوالياً) وأما إن كان من جنس الصلاة فيبطل عمده لا سهوه ، وأما إن قل أو كثر لم يكن متوالياً فلا يبطل عمده ولا سهوه وذلك الذي يبطل (كثلاث)

يَخْلَوَات ، أَوْ ضَرَبَاتٌ مُتَوَالِيَات ، لَا إِنْ قَلَّ كَخَطَوَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَتَفَرَّقَ بَحِثٌ يَمُدُّ الثَّانِي مُنْقَطِعًا
عَنِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ خَشِيَ كَوْنُهُ بَطَلَتْ ، وَلَا تُضَرُّ حَرَكَاتٌ خَفِيفَةٌ كَحَكِّ بِأَصَابِعِهِ وَإِدَارَةِ سُبْحَةٍ .
وَلَا سَكُوتٌ طَوِيلٌ وَإِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ مِنْ أُخْرَسٍ ؛ وَتُسَكَّرُهُ وَهُوَ يَدْفَعُ الْأَخْبِثِينَ وَبَعْضُ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ
يَتَوَقَّؤُ إِلَى : إِلَّا إِنْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ ؛ وَيَكْرَهُ تَشْيِيكُ أَصَابِعِهِ ، وَالْاِلْتِفَاتُ لغيرِ حَاجَةٍ ، وَرَفْعُ
بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَالنَّظَرُ إِلَى مَا يُلْهِمُهُ ، وَكَفُّ ثَوْبِهِ وَشَعْرِهِ ، وَوَضْعُهُ تَحْتَ عِمَامَتِهِ ، وَمَسْحُ الثُّبَارِ
عَنْ جَبْهَتِهِ ، وَالتَّائِبُ ؛ فَإِنْ غَلَبَهُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى قَهْ ، وَالْمُبَالِغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي الرُّكُوعِ ، وَوَضْعُ
يَدِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ ، وَالْبِضَاقُ قَبْلَ وَجْهِهِ وَيَمِينِهِ ، بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ فِي ثَوْبِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ .

(وَلِلصَّلَاةِ شُرُوطٌ وَأَرْكَانٌ وَأَبْعَاضٌ وَسُنَنٌ) — (فَشُرُوطُهَا ثَمَانِيَةٌ) طَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ ،
وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَاسْتِيقْبَالُ الْقِبْلَةِ ، وَاجْتِنَابُ الْمُنَاهِي الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ الْكَلَامُ وَالْأَكْلُ وَالْفِعْلُ الْكَثِيرُ ،
وَمَعْرِفَةُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَوْ ظَنًّا ، وَالْعِلْمُ بِفَرْضِيَّةِ الصَّلَاةِ وَبِكَيْفِيَّتِهَا ، فَتَمَّ أَخْلَ بِشَرْطِ مَنْهَا بَطَلَتِ الصَّلَاةُ مِثْلُ
أَنْ يَسْبِقَهُ الْحَدَثُ فِيهَا وَلَوْ سَهْوًا أَوْ تُصِيبَهُ نَجَاسَةٌ رَطْبَةٌ وَلَمْ يَلُقِ الثَّوْبَ أَوْ يَابِسَةٌ فَيَلْقِيَهَا بِيَدِهِ أَوْ كَتَمَهُ

خطوات) جمع خطوة وهي قل القدم ، فإن قل الأخرى عدت حركة ثانية (أوضربات) ثلاث (متواليات) بحيث
بعد المتأخر منسوباً إلى المتقدم عرفنا (لا إن قل كخطوتين أو أكثر وتفرق بحيث يعد الثاني منقطعاً عن الأول ،
فإن خَشِيَ كَوْنُهُ بَطَلَتْ) إلا إذا قصد بالثقل القليل اللب فإنه يبطل (ولا تضره حركات خفيفة كحك بأصابعه
وإدارة سبحة) في يده بأصابعه ولم تحرك كفه (ولا) يضُر (سكوت طويل و) لا (إشارة مفهومة من أخرس)
وإن انقعد بها يبعه ونكاحه (وتسكروه) الصلاة (وهو يدافع الأخبثين) وهما البول والغائط (وبَعْضُ طَعَامٍ
أَوْ شَرَابٍ يَتَوَقَّؤُ إِلَى) أي يشتاقه المصلي (إلا إن خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ ؛ وَيَكْرَهُ) في الصلاة (تشييك أصابعه
والاِلْتِفَاتُ) بوجهه ؛ وأما بصدره فيبطل (لغير حاجة ورفع بصره إلى السماء والنظر إلى ما يُلْهِمُهُ) من ثوب وشعره
(وكف ثوبه وشعره) هو أن يجمعه فلا يسجد منه ومن ذلك أن يشمر أكمامه ، وهذا الرجل وأما المرأة فلا تؤمر
بتفض الثمار (ووضع) أي الشعر (تحت عمامته ومنع الثياب عن جبهته والتأوب) وهو فتح النعم (فإن غلبه)
التأوب (وضع يده على قَهْ و) تسكروه (المبالغة في خفض الرأس في الركوع ووضع يده على خاصرته والبضاق
قبل وجهه ويمينه) وهذا كما يكره في الصلاة يكره خارجها (بل) ييسق (عن يساره أو في ثوبه أو تحت قدمه)
اليسرى ، لكن في غير المسجد أما فيه فيحرم .

(وَلِلصَّلَاةِ شُرُوطٌ وَأَرْكَانٌ وَأَبْعَاضٌ وَسُنَنٌ) (فَشُرُوطُهَا ثَمَانِيَةٌ : طَهَارَةُ) الأَعْضَاءِ مِنْ (الْحَدَثِ) الْأَصْغَرِ
وَالْأَكْبَرِ (وَ) الطَهَارَةُ مِنْ (النَّجَسِ) فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ وَالْمَكَانِ (وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ) عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ (وَاسْتِيقْبَالُ
الْقِبْلَةِ وَاجْتِنَابُ الْمُنَاهِي الْمَذْكُورَةِ) التي تبطل الصلاة (وهِيَ الْكَلَامُ وَالْأَكْلُ) بضم الهمزة بمعنى المأكول (وَالْفِعْلُ
الْكَثِيرُ) وتقدم ضابط الكثرة (وَمَعْرِفَةُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَوْ ظَنًّا وَالْعِلْمُ بِفَرْضِيَّةِ الصَّلَاةِ وَبِكَيْفِيَّتِهَا فَتَمَّ أَخْلَ بِشَرْطِ
مَنْهَا بَطَلَتِ الصَّلَاةُ مِثْلُ أَنْ يَسْبِقَهُ الْحَدَثُ) وهو (فيها ولو سهواً) فإنه أخل بطهارة الحدث (أو تصيبه نجاسة
رطبه ولم يلق الثوب) حالا (أو يابساً فيلقها بيده أو كتمه) لأنه أخل بالطهارة عن النجس

أَوْ تَكْشِفُ الرِّيحُ عَوْرَتَهُ وَتَبْعِدُ السَّتْرَةَ أَوْ يَتَعَدَّى بَعْضُ أَفْعَالِهَا فَرْضًا وَبَعْضُهَا سُنَّةً وَلَمْ يَمِيزْهُمَا ، فَلَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ جَمِيعَهَا فَرْضٌ أَوْ بَادَرَ بِإِلْقَاءِ الثَّوبِ النَّجَسِ وَبِنَفْضِ الْيَابَسَةِ وَسَرِّ الْعَوْرَةِ لَمْ تَبْطُلْ (وَأَرْكَانُهَا) سَبْعَةٌ عَشْرَ : النِّيَّةُ ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ، وَالْقِيَامُ ، وَالْقَائِمَةُ ، وَالرُّكُوعُ ، وَالطُّمَأْنِينَةُ ، وَالْإِعْتِدَالُ ، وَالطُّمَأْنِينَةُ ، وَالسُّجُودُ ، وَالطُّمَأْنِينَةُ ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَالطُّمَأْنِينَةُ ، وَالتَّشَهُدُ الْآخِرُ ، وَجُلُوسُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ ، وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى ، وَتَرْتِيبُهَا هَكَذَا (وَأَبْعَاضُهَا) سِتَّةٌ : التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ وَجُلُوسُهُ ، وَمُصَلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ وَآلِهِ فِي الْآخِرِ ، وَالْقَنُوتُ وَقِيَامُهُ ، وَمَاعِدَا ذَلِكَ سَنًا .

بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ الصَّلَاةُ ، وَنَفْلُهَا أَفْضَلُ النَّفْلِ ، وَمَا شَرَعَ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ : الْعِيدَانِ ،

(أَوْ تَكْشِفُ الرِّيحُ عَوْرَتَهُ وَتَبْعِدُ السَّتْرَةَ) فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ أَخْلَى بَسْتَرِ الْعَوْرَةِ (أَوْ يَتَعَدَّى بَعْضُ أَفْعَالِهَا فَرْضًا وَبَعْضُهَا سُنَّةً وَلَمْ يَمِيزْهُمَا) فَإِنَّهُ أَخْلَى بِالْعِلْمِ بِفَرْضِيَةِ الصَّلَاةِ (فَلَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ جَمِيعَهَا فَرْضٌ أَوْ بَادَرَ بِإِلْقَاءِ الثَّوبِ النَّجَسِ وَبِنَفْضِ الْيَابَسَةِ وَسَرِّ الْعَوْرَةِ لَمْ تَبْطُلْ) الصَّلَاةُ فِي الْجَمِيعِ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ ، وَاعْتِقَادِ السَّنَةِ فَرْضًا لَا يَضُرُّ (وَأَرْكَانُهَا سَبْعَةٌ عَشْرَةٌ) بَعْثُ الطُّمَأْنِينَةِ رُكْنًا فِي كُلِّ مَجْلٍ (النِّيَّةُ وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَالْقِيَامُ وَ) قِرَاءَةُ (الْقَائِمَةِ) وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيَةُ مِنْهَا وَهِيَ آيَةُ السَّابِعَةِ (وَالرُّكُوعُ وَالطُّمَأْنِينَةُ وَالْإِعْتِدَالُ وَالطُّمَأْنِينَةُ وَالسُّجُودُ وَالطُّمَأْنِينَةُ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَالطُّمَأْنِينَةُ وَالتَّشَهُدُ الْآخِرُ وَجُلُوسُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى وَتَرْتِيبُهَا هَكَذَا) وَيَسْتَقْبَلُ الْحَرَمَ مَعَ النِّيَّةِ وَالتَّحَرُّمِ وَقِرَاءَةَ الْقَائِمَةِ مَعَ الْقِيَامِ وَالتَّشَهُدِ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ وَالسَّلَامَ مَعَ الْقَعْدَةِ فَإِنَّهُ لَا تَرْتِيبَ فِيهِمْ (وَأَبْعَاضُهَا) جَمْعُ بَعْضٍ ؛ وَهُوَ فِي اصطلاحهم مَا يَجِبُ تَرْكُهُ بِسُجُودٍ لِسُجُودِهِ (سُنَّةٌ) بِحَسَبِ مَا ذَكَرَهُ وَإِلَّا فَفِي تَبْلُغِ الْعُسْرَيْنِ (التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ) فَمَنْ تَرَكَهُ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ سَنَ لَهُ سُجُودَ السُّهُو (وَجُلُوسُهُ) ، وَيَتَصَوَّرُ سُجُودَ السُّهُو لَتَرْكِ الْإِبِلَاوِسِ وَحْدَهُ بِأَنْ كَانَ لَا يَحْسُنُ التَّشَهُدَ فَيُؤْمَرُ بِالْجُلُوسِ بِقَدَرِهِ فَإِذَا تَرَكَهُ سَنَ لَهُ السُّجُودَ لِلْجُلُوسِ (وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ) أَى فِي جُلُوسِ التَّشَهُدِ ، فَإِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ سَنَ لَهُ سُجُودَ السُّهُو وَحَسْبُهَا لَوْ تَرَكَهَا إِمَامُهُ الْحَنَفِيُّ وَعَلِمَ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا يُؤْمَرُ بِالسُّجُودِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ إِمَامِهِ كَرَاهَةُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ لِاحْتِمَالِ أَنْ الْإِمَامَ آتَى بِهَا سَهْوًا أَوْ قَلْدَ غَيْرِ إِمَامٍ (وَ) كَذَا مِنَ الْأَبْعَاضِ الصَّلَاةُ عَلَى (آلِهِ) فِي (التَّشَهُدِ) الْآخِرِ (وَيَتَصَوَّرُ السُّجُودَ لِتَرْكِهَا فِي الْآخِرِ بِأَنْ يَتَرَكَهَا إِمَامُهُ وَيَطْلُقُ بِتَرْكِهَا قَبْلَ سَلَامِهِ فَيَسْجُدُ لِلْسُّهُو (وَالْقَنُوتُ) فِي الصَّبْحِ وَفِي وَتَرِ النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ (وَقِيَامُهُ) وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ فِي الْقَنُوتِ وَالسَّلَامَ وَكَذَا الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى آلِهِ وَأَحْبَابِهِ فِيهِ وَالْقِيَامَ لَهَا (وَمَاعِدَا ذَلِكَ) مِمَّا يَطْلُبُ (سَنًا) لَا يَجِبُ تَرْكُهَا بِالسُّجُودِ .

(بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ)

وِيرَادُهُ النَّفْلُ (أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ الصَّلَاةُ) الْمَكْتُوبَةُ . وَأَمَّا الْعِبَادَاتُ الْمُتَمَلِّقَةُ بِالْقَلْبِ فَهِيَ أَفْضَلُ كَالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحَبِّهِ (وَنَفْلُهَا أَفْضَلُ النَّفْلِ) مِنْ غَيْرِهَا كَالصَّوْمِ (وَمَا شَرَعَ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ الْعِيدَانِ) الْقَطَرُ وَالْأَضْحَى

وَالْكَسْرُ فَإِنَّ الْأَسْتِسْقَاءَ أَفْضَلُ مِمَّا لَا يُشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ مَا سِوَى ذَلِكَ ، لَكِنْ الرُّوَاتِبُ مَعَ النَّرَائِضِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرَاوِجِ . وَالسَّنَةُ أَنْ يُوَاطَّبَ عَلَى رَوَاتِبِ الْفَرَائِضِ : وَأَكْمَلُهَا رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ (وَالْمُؤَكَّدُ) مِنْ ذَلِكَ عَشْرُ رَكَاتٍ : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ وَبَعْدَهَا وَبَعْدَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ . وَيُنْدَبُ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرَبِ ، وَالْجُمُعَةُ كَالظُّهْرِ ، وَمَا قَبْلَ الْفَرِيضَةِ وَقْتُهُ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ وَتَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا أَدَبٌ ، وَهُوَ بَعْدَهَا إِذَا دُخِلَ وَقْتُهَا بِفَعْلِهَا وَيَخْرُجُ بِخُرُوجِ وَقْتِهَا ، وَأَقْلُ الْوُتْرِ رَكْعَةٌ وَأَكْمَلُهَا إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَأَدْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثٌ بِسَلَامَيْنِ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى : سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى . وَفِي الثَّانِيَةِ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . وَفِي الثَّالِثَةِ : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ . وَلَهُ رَسُلٌ الثَّلَاثُ وَالْإِحْدَى عَشْرَةَ بِتَسْلِيمَةٍ ، وَيَجُوزُ بِتَشْهَدٍ وَبِتَشْهَدَيْنِ فِي الْأَخِيرَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا وَبِتَشْهَدَيْنِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى تَشْهَدَيْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ :

(وَالْكَسْرُ فَإِنَّ) مَكْسُوفِ النَّسَبِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ (وَالْأَسْتِسْقَاءُ أَفْضَلُ مِمَّا لَا يُشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ مَا سِوَى ذَلِكَ) الَّذِي كُورٌ وَمَعْنَى تَشْرِيعِ الْجَمَاعَةِ طَلِبُهَا عَلَى وَجْهِ السَّنَةِ فَلَا يَنَاقِي أَنَّهَا جَائِزَةٌ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ (لَكِنْ الرُّوَاتِبُ) مُطْلَقًا سِوَا مَا كَانَتْ مُؤَكَّدَةً أَوْ غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ (مَعَ الْفَرَائِضِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرَاوِجِ) وَإِنْ تَمَرَّعَتْ فِيهَا الْجَمَاعَةُ (وَالسَّنَةُ أَنْ يُوَاطَّبَ عَلَى رَوَاتِبِ الْفَرَائِضِ) وَأَكْمَلُهَا : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ (لَقَدْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا) (وَلِلْمُؤَكَّدِ مِنْ ذَلِكَ) الَّذِي اسْتَمَرَ عَلَى تَعْلِيلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عَشْرُ رَكَاتٍ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ وَ) قَبْلَ (الظُّهْرِ وَبَعْدَهَا وَبَعْدَ الْمَغْرَبِ وَ) بَعْدَ (الْعِشَاءِ) وَيُنْدَبُ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرَبِ (وَإِنَّمَا أَفْرَدَهُمَا عَنِ الرُّوَاتِبِ لِلخِلَافِ فِي اسْتِحْبَابِهَا وَإِذَا لَمْ يَسْطِطِعْ قَبْلَ الْمَغْرَبِ مِنْ لَهْفَةٍ مَا بَعْدَهَا وَاسْتِحْبَابِهَا قَبْلَ الْخُرُوجِ فِي الْإِذَامَةِ ، فَإِنْ شَرَعَ فِيهَا كَرِهَ فَعَلُّهَا (وَالْجُمُعَةُ كَالظُّهْرِ) فَيَسْبِقُ قَبْلَهَا أَرْبَعٌ وَبَعْدَهَا أَرْبَعٌ إِنْ أَغْنَتْ عَنِ الظُّهْرِ وَإِلَّا صَلَّى بَعْدَهَا سَنَةَ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ (وَمَا قَبْلَ الْفَرِيضَةِ) مِنَ السَّنَةِ (وَقْتُهُ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ) فَيَدْخُلُ وَقْتُهِ بِدُخُولِ وَقْتِهَا (وَتَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا أَدَبٌ) أَيْ مُسْتَحَبٌّ (وَهُوَ) أَيْ الرُّوَاتِبُ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ (بَعْدَهَا) أَيْ قَطْعُهَا بَعْدَ الْفَرِيضَةِ (إِذَا) لِقَاءُ وَيَضَحُّ أَنْ يَجْمَعَ السَّنَةُ الْقَبْلِيَّةُ مَعَ الْبَعْدِيَّةِ فِي إِحْدَاهُمَا (وَمَا بَعْدَهَا) أَيْ الْفَرِيضَةُ مِنَ الرُّوَاتِبِ (بِفَعْلِهَا) أَيْ الْفَرِيضَةُ (وَيَخْرُجُ بِخُرُوجِ وَقْتِهَا) وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَفْعَلُ قَضَاءَ إِلَّا بِدَفْعِهَا قَضَاءَ (وَأَقْلُ الْوُتْرِ رَكْعَةٌ) وَإِنْ لَمْ يَتَقَدِّمَهُ مَنَةُ الْعِشَاءِ (وَأَكْمَلُهَا إِحْدَى عَشْرَةَ وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) فَيَنْوِي رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْوُتْرِ (وَأَدْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثٌ بِسَلَامَيْنِ) وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَصْلِ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ (يَقْرَأُ فِي الْأُولَى) بَعْدَ الْفَاتِحَةِ (سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي الثَّالِثَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ وَلَهُ وَصَلُ الثَّلَاثُ وَالْإِحْدَى عَشْرَةَ) وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْخَمْسِ وَالسَّبْعِ وَالتَّسْعِ (بِتَسْلِيمَةٍ) أَحَدَةً وَيَنْوِي بِالْجَمِيعِ الْوُتْرَ ؟ وَأَمَّا إِذَا فَضَلَ كُلَّ رَكْعَتَيْنِ فَيَنْوِي رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْوُتْرِ (وَيَجُوزُ) لَهُ إِذَا وَصَلَ أَنْ يَأْتِيَ (بِتَشْهَدٍ وَبِتَشْهَدَيْنِ فِي الْأَخِيرَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا وَ) الْوَصْلُ (بِتَشْهَدَيْنِ أَفْضَلُ) مِنَ الْوَصْلِ بِتَشْهَدٍ (فَإِنْ زَادَ) فِي الْوَصْلِ (عَلَى تَشْهَدَيْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) وَكَذَا لَوْ تَشْهَدَ فِي غَيْرِ الْأَخِيرَتَيْنِ بِأَنْ تَشْهَدَ فِي الثَّامِنَةِ وَالْأَخِيرَةِ

وَالْأَفْضَلُ تَقْدِيمُهُ عَقِيبَ سُنَّةِ الْعِشَاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ تَهْجِدٌ فَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ لِيُوتِرَ بِهِ ، وَلَوْ أَوْتَرَ ثُمَّ ارْتَدَّ
 تَهْجِداً صَليَ مَثْنَى مَثْنَى وَلَا يُعِيدُهُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نَقْضِهِ بِرُكْعَةٍ قَبْلَ التَّهْجِدِ . وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ بَعْدَهُ صَلَاةً ؛
 وَيَنْدُبُ التَّرَاوِيعَ وَهِيَ كُلُّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ عَشْرُونَ رُكْعَةً فِي الْجَمَاعَةِ وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رُكْعَتَيْنِ وَيُوتِرُ بَعْدَهَا
 بِجَمَاعَةٍ إِلَّا لِمَنْ يَتَهَجَّدُ فَيُؤَخِّرُهُ ، وَيَقْنَتُ فِي الْآخِرَةِ فِي النِّصْفِ الْآخِرِ بِقُنُوتِ الشُّبْحِ ، ثُمَّ يَزِيدُ : اللَّهُمَّ إِنَّا
 نَسْتَغْنِيكَ إِلَى آخِرِهِ ؛ وَوَقْتُ الْوُتْرِ وَالتَّرَاوِيعِ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَطُلُوعِ النَّهْرِ (وَيُصَلِّي الضُّحَى)
 وَأَقْلَبُ رُكْعَتَانِ ، وَأَكْمَلُهَا ثَمَانِ ، وَأَكْثَرُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رُكْعَتَيْنِ ؛ وَرُكْعَتَاهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى
 الزَّوَالِ (وَكُلُّ نَفْلٍ مُؤَقَّتٌ) كَالْعِيدِ وَالضُّحَى وَالْوُتْرِ وَرَوَاتِبِ الْفَرَائِضِ إِذَا قَاتَتْ نَدْبَ قَضَائِهِ أَبَدًا ، وَإِنْ
 فُضِّلَ لِعَارِضٍ كَالْكُسُوفِ وَالْأَسْتِسْقَاءِ وَالتَّحِيَّةِ وَالْأَسْتِخَارَةِ لَمْ يُقْضَ ، وَالنَّفْلُ فِي اللَّيْلِ مَتَا كَدَّ وَإِنْ قَلَّ ،
 وَالنَّفْلُ الْمَطْلُوقُ فِي اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَطْلُوقِ فِي النَّهَارِ وَأَفْضَلُ السُّدُسِ الرَّابِعِ وَالْخَامِسُ إِنْ قَسَمَهُ أَسَدَانًا ، فَإِنْ
 قَسَمَهُ نَفْسَيْنِ فَأَفْضَلُهُ الْآخِرُ

(وَالْأَفْضَلُ تَقْدِيمُهُ عَقِيبَ سُنَّةِ الْعِشَاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ تَهْجِدٌ فَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ لِيُوتِرَ بِهِ) إِنْ وَثِقَ بِاسْتِيقَاطِ نَفْسِهِ
 (وَلَوْ أَوْتَرَ ثُمَّ ارْتَدَّ تَهْجِداً) أَوْ صَلَاةٍ نَفَلَ آخِرَ (صَليَ مَثْنَى مَثْنَى) أَيْ رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ رُكْعَتَيْنِ (وَلَا يُعِيدُهُ) أَيْ الْوُتْرَ
 بَعْدَ مَا صَلَّاهُ لَنَفْسِهِ عَنْهُ (وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نَقْضِهِ) أَيْ الْوُتْرَ (بِرُكْعَةٍ قَبْلَ التَّهْجِدِ) مَفْرَدَةً تَطْلُعُهُ فَيُخْرِجُ عَنْ كَوْنِهِ
 وَتَرَاوِيعَ فَيُوتِرُ ثَانِيًا كَمَا فَعَلَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ لِلنَّعْيِ عَنْ وَتَرَيْنِ فِي لَيْلَةٍ (وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ بَعْدَهُ صَلَاةً) فَإِنْ فَعَلَ جَازَ
 مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ لِأَنَّهُ وَرَدَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْوُتْرِ رُكْعَتَيْنِ مِنْ قَمُوءِ (وَيَنْدُبُ التَّرَاوِيعَ وَهِيَ كُلُّ
 لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ عَشْرُونَ رُكْعَةً) وَيَنْدُبُ أَنْ تَكُونَ (فِي الْجَمَاعَةِ وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رُكْعَتَيْنِ) فَلَوْ صَلَّى أَوْجَعًا لَمْ تَصِحْ
 (وَيُوتِرُ بَعْدَهَا جَمَاعَةً) أَيْ يَنْدُبُ لَهُ ذَلِكَ (إِلَّا لِمَنْ يَتَهَجَّدُ فَيُؤَخِّرُهُ) أَيْ الْوُتْرَ بَعْدَ التَّهْجِدِ (وَيَقْنَتُ) نَدْبًا فِي الْوُتْرِ
 (فِي) الرُّكْعَةِ (الْآخِرَةِ) . وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا (فِي النِّصْفِ الْآخِرِ) مِنْ رَمَضَانَ وَيَقْنَتُ (بِقُنُوتِ الصُّبْحِ ثُمَّ يَزِيدُ)
 عَلَيْهِ الْقُنُوتَ الْمُرَوِّعَ عَنْ سَيِّدِنَا عَمْرٍ ، وَهُوَ : (اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْنِيكَ إِلَى آخِرِهِ) وَتَعَالَى : وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَغْنِيكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ
 وَنُتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَتَتَّقِنِ عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ وَنُخَلِّعُكَ وَنُتْرِكَ مِنْ يَفْجُرُكَ . اللَّهُمَّ يَا كَافِرَ الْعَالَمِينَ يَا مُنْجِي
 الْوَالِدِ نَسْعَى وَنُخَفِّدُ رُجُوعَ رَحْمَتِكَ وَنُخَشِّي عَذَابَكَ إِنْ عَذَابَكَ الْجَدُّ بِالْكَفَارِ مَلْحَقٌ بِكَسْرِ الْحَاءِ ، أَيْ لَا سَقَى وَنُفْتَحِيهَا
 أَفْهَ أَلْفَ اللَّهِ بِهِمْ (وَوَقْتُ) صَلَاةِ (الْوُتْرِ وَالتَّرَاوِيعِ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَ) يَنْدُبُ أَنْ . (يُصَلِّيَ
 الضُّحَى ، وَأَقْلَبُ رُكْعَتَانِ ، وَأَكْمَلُهَا) ثَمَانِ ، وَأَكْثَرُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رُكْعَتَيْنِ) نَدْبًا (وَوَقْتُهَا مِنْ
 ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ) وَقِيلَ مِنَ الطُّلُوعِ إِلَى الْاِسْتِوَاءِ (وَكُلُّ نَفْلٍ مُؤَقَّتٌ) أَيْ لَهُ وَقْتُ مَحْدُودٌ (كَالْعِيدِ وَالضُّحَى
 وَالْوُتْرِ وَرَوَاتِبِ الْفَرَائِضِ إِذَا قَاتَتْ) بِقَوَاتِ وَقْتِ الْمَحْدُودِ (نَدْبَ قَضَائِهِ أَبَدًا) لَا يَتَقَيَّدُ بِيَوْمِهِ أَوْ لَيْلَتِهِ كَمَا قِيلَ (وَإِنْ
 فُضِّلَ) النَّفْلُ ، وَنَدْبُ (لِيَأْمُرَ) عَارِضٍ كَالْكُسُوفِ وَالْاِسْتِسْقَاءِ وَالتَّحِيَّةِ وَالْاِسْتِخَارَةِ) فَإِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَمْ تَصْرَحْ
 فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ بَلْ عِنْدَ دَوَائِعِهَا ، إِذَا قَاتَتْ هَذَا النَّفْلَ (لَمْ يَقْنَتِ ، وَالنَّفْلُ فِي اللَّيْلِ مَتَا كَدَّ وَإِنْ قَلَّ) كَرُكْعَةٍ (وَالنَّفْلُ
 الْمَطْلُوقُ) الَّذِي لَمْ يَتَقَيَّدْ بِوَقْتٍ وَلَا سَبَبٍ (فِي اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَطْلُوقِ فِي النَّهَارِ وَأَفْضَلُهُ) أَيْ النَّفْلُ بِاللَّيْلِ قَبْلَ (السُّدُسِ
 الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ إِنْ قَسَمَهُ أَسَدَانًا ، فَإِنْ قَسَمَهُ نَفْسَيْنِ فَأَفْضَلُهُ الْآخِرُ) أَيْ النِّصْفِ الْآخِرِ

أَوْ أَثْلَانَا فَالْأَوْسَطُ (وَيُكْرَهُ) قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا . وَيَنْدُبُ اقْتِنَاحُ التَّهَجُّدِ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ وَيَنْوِي
التَّهَجُّدَ عِنْدَ نَوْمِهِ وَلَا يَعْتَادُ مِنْهُ إِلَّا مَا يُمْكِنُهُ الدَّوَامُ عَلَيْهِ بِلَا ضَرَرٍ ، وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، فَإِنْ جَمَعَ
رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ لَوْ قَطَعَتْ بِرَكْعَةٍ جَازَ ، وَلَهُ التَّشَهُدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَإِنْ كَثُرَتْ
التَّشَهُدَاتُ ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى تَشَهُدٍ وَاحِدٍ فِي الْأَخِيرَةِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَإِذَا نَوَى عَدَدًا فَلَهُ الزِّيَادَةُ
وَالنَّقْصُ بِشَرِطٍ أَنْ يُغَيِّرَ النِّيَّةَ قَبْلَهُمَا ، فَلَوْ نَوَى أَرْبَعًا فَسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ بِنِيَّةِ النَّقْصِ جَازَ أَوْ بِلَا نِيَّةٍ عَمْدًا
بَطَلَتْ أَوْ سَهْوًا أَوْ أَرْبَعًا وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ . وَيَنْدُبُ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ نَحْبَتَهُ كُلَّاهُ دَخَلَ وَإِنْ
كَثُرَ دُخُولُهُ فِي سَاعَةٍ ، وَتَفَوَّتْ بِالْقُعُودِ ، وَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ مُطْلَقًا أَوْ مَنْدُورَةً أَوْ رَاتِبَةً أَوْ فَرِيضَةً فَقَطَّ
أَوْ الْفَرَضَ وَالتَّحِيَّةَ حَصَلًا ، وَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ فِي الْمَكْتُوبَةِ ، أَوْ شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ كَرِهَ انْتِنَاحُ كُلِّ
فَعْلٍ التَّحِيَّةِ وَالرَّائِبِ وَغَيْرَهُمَا ، وَالنَّفْلُ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَيُكْرَهُ تَخْصِيسُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ .
وَصَلَاةُ الرَّغَائِبِ فِي رَجَبٍ وَصَلَاةُ نَصْفِ شَعْبَانَ بِدَعَتَانِ مُكْرُوهُتَانِ .

(أَوْ) نَفْسُهُ (أَثْلَانَا فَالْأَوْسَطُ . وَيُكْرَهُ قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا . وَيَنْدُبُ اقْتِنَاحُ التَّهَجُّدِ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) وَلَوْ رَكْعَتَيْنِ
الْوَضُوءِ (وَيَنْوِي التَّهَجُّدَ عِنْدَ نَوْمِهِ) لِيَحْصِلَ لَهُ ثَوَابُ الصَّلَاةِ إِنْ أَخَذَهُ النَّوْمُ (وَلَا يَعْتَادُ مِنْهُ) أَيْ التَّهَجُّدَ (إِلَّا مَا يُمْكِنُهُ
الدَّوَامُ عَلَيْهِ) أَيْ لِلْوَاضِعِ (يَلِيقُهُ) وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ (نَدْبًا) فَإِنْ جَمَعَ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ تَطَوُّعٍ
بِرَكْعَةٍ جَازَ (فَالْفِعْلُ الْمَطْلُوقُ لَا يَتَقَيَّدُ بِعَدَدٍ) وَلَهُ (إِنْ جَمَعَ رَكَعَاتٍ) التَّشَهُدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ (أَوْ سَتِ
) (وَإِنْ كَثُرَتْ التَّشَهُدَاتُ ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى تَشَهُدٍ وَاحِدٍ فِي الْأَخِيرَةِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) مِنْ غَيْرِ سَلَامٍ (وَإِذَا نَوَى
عَدَدًا فَلَهُ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ بِشَرِطٍ أَنْ يُغَيِّرَ النِّيَّةَ) بِمَا يَرِيدُ أَنْ يَفْعَلَهُ (قَبْلَهُمَا ، فَلَوْ نَوَى أَرْبَعًا فَسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ بِنِيَّةِ النَّقْصِ)
قَبْلَ السَّلَامِ (جَازَ أَوْ) سَلَّمَ (بِلَا نِيَّةٍ عَمْدًا بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ لِحَاثَتِهِ مَا نَوَى (أَوْ) سَلَّمَ (سَهْوًا) ثُمَّ تَذَكَّرَ قَبْلَ طَوْلِ
الْفَصْلِ (أَوْ أَرْبَعًا وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ) جَبْرًا لِمَا وَقَعَ مِنْهُ مِنَ السَّلَامِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ (وَيَنْدُبُ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يُصَلِّيَ
رَكْعَتَيْنِ نَحْبَتَهُ) أَيْ لِلْمَسْجِدِ ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْحَرَمِ الشَّكِّ : أَمَّا وَفَتْحَتِهِ الطَّوَّافُ لِمَنْ أَرَادَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَرُدَّهُ فَتَحْبَتُهُ الصَّلَاةُ ، وَتُسَنُّ
التَّحِيَّةُ (كَمَا دَخَلَ وَإِنْ كَثُرَ دُخُولُهُ فِي سَاعَةٍ ، وَتَفَوَّتْ) التَّحِيَّةُ (بِالْقُعُودِ) عَمْدًا مَعَ طَوْلِ الْفَصْلِ (وَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ
مُطْلَقًا) لَمْ يَقْضَ بِهِمَا تَحِيَّةً وَلَا غَيْرَهَا (أَوْ مَنْدُورَةً أَوْ رَاتِبَةً أَوْ فَرِيضَةً فَقَطَّ) أَيْ لَمْ يَنْوِ مَعَ ذَلِكَ التَّحِيَّةَ (أَوْ الْفَرَضَ
وَالْتَّحِيَّةَ حَصَلًا) . وَلَا يَضُرُّ الْاِشْتِرَاكُ فِي النِّيَّةِ لِأَنَّ التَّحِيَّةَ تَحْصُلُ بِغَيْرِ تَقْصِدِهَا لِأَنَّ التَّرَضُّ شَذْلُ الْبَقْعَةِ بِصَلَاةٍ وَلَكِنْ
لَا تُؤَدَّى بِصَلَاةٍ جَنَازَةً وَلَا بِرَكْعَةٍ وَلَا بِسَجْدَةٍ ثَلَاثَةٍ وَعَشْرٍ (وَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ فِي الْمَكْتُوبَةِ أَوْ شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ
كُرِهَ) (لِلدَّخْلِ وَالْحَاضِرِ) (انْتِنَاحُ كُلِّ فَعْلٍ التَّحِيَّةِ وَالرَّائِبِ وَغَيْرَهُمَا) مِنَ النَّوَافِلِ لَا الْفَرَائِضِ ، فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ فَاةٌ
سَنِيَّةٌ تَحْدِثُهَا (وَالنَّفْلُ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ) فَعْلِهِ فِي (الْمَسْجِدِ ؛ وَيُكْرَهُ تَخْصِيسُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ وَصَلَاةِ الرَّغَائِبِ) وَهِيَ
اِثْنَا عَشْرَةَ رَكْعَةً فَضَّلَ فِي أَوَّلِ جُمُعَةٍ (فِي) شَهْرِ (رَجَبٍ وَصَلَاةُ نَصْفِ شَعْبَانَ) وَهِيَ مِائَةُ رَكْعَةٍ تَعْلَى لَيْلَتَهَا (بِدَعَتَانِ
مُكْرُوهُتَانِ) وَلَا يَخْتَرُ بِذِكْرِهَا فِي قُوَّةِ الْقُلُوبِ وَالْإِحْيَاءِ وَكَذَا صَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ فِي نَصْفِ شَعْبَانَ بَعْدَ قِرَاءَةِ بَيِّنَةٍ .

باب سجود السهو

له سببان : ترك مأمور به ، وارتكاب منهي عنه ، فإن ترك ركنا واشتغل بما بعده ، ثم ذكر تداركه وأتى بما بعده وسجد للسهو ، ولو ترك بعضا ولو عمدا سجد ، ولو ترك غيرهما لم يسجد ، وإن ارتكب منهيًا ، فإن لم يبطل عمده الصلاة لم يسجد ، وإن أبطل سجد لسهو إن لم يبطل سهوه أيضًا ، ويستثنى مما لا يبطل عمده ما إذا قرأ الفاتحة أو التشهد أو بعضهما في غير موضعه فإنه يسجد لسهوه ، ولا يبطل عمده ، والاعتدال من الركوع ، والجلوس بين السجدين ركنان قصيران تبطل الصلاة بإطالتهما عمدًا ، فإن طولهما سهواً سجد ، ولو نسي التشهد الأول فذكره بعد انتصابه حرم العود إليه ، فإن عاد عمداً بطلت ، أو سهواً أو جاهلاً سجد ، ويلزمه القيام إذا ذكره ، وإن عاد قبله لم يسجد .

باب سجود السهو

أى في ذكر أسباب سجوده ، و (له سببان) كليان تحتها أفراد كثيرة أحدهما (ترك مأمور به) في الصلاة ولو عمداً (و) ثانيهما (ارتكاب منهي عنه) أى عن فعله فيها كزيادة ركعة سهواً ثم فصل في ترك المأمور به ، فقال (فإن ترك ركنا) كالركوع (واشتغل بما بعده) كالسجود (ثم ذكر) المتروك (تداركه) أى أتى به فوراً إن لم يكن مأموماً ، وأما هو فيتداركه بعد سلام إمامه بركعة ، وكذلك من استمر سهوه حتى أتى بمثل ما تركه فإنه يأتي بركعة (وأتى بما بعده وسجد للسهو) إن حصلت زيادة وأما لو سها عن السلام . ثم تذكره ولو بعد طول الفصل من غير إتيان فإنه يأتي به ولا يسجد (ولو ترك بعضاً) من أبعاض الصلاة كالتشهد الأول (ولو) كان الترك (عمداً) لأن السجود كما يحبر نقص السهر يحبر نقص العمد (سجد) لجبر النقص (ولو ترك غيرهما) أى الركن كالتسبيحات والسورة (لم يسجد) فإن سجد بطلت الصلاة (وإن ارتكب منهيًا) عنه في الصلاة (فإن لم يبطل عمده الصلاة) كالثلاث (لم يسجد) لعنده ولا لسهوه (وإن أبطل) عمده كقليل كلام وزيادة ركعة (سجد لسهوه إن لم يبطل سهوه أيضاً) فإن أبطل سهوه كالحديث والكلام الكثير لم يسجد لأنه ليس في صلاة (ويستثنى مما لا يبطل عمده) الصلاة أى من عدم سن السجود له بمبائل عمدتها لا يبطل ويسجد للسهو إذا وقعت منها : (ما إذا قرأ الفاتحة أو التشهد أو بعضهما في غير موضعه) كأن قرأ الفاتحة في الركوع أو جلوس تشهد أول أو آخر ، ومثل ذلك إذا قرأ السورة المندوبة في غير محلها (فإنه يسجد لسهوه ، ولا يبطل عمده . والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين ركنان قصيران ، تبطل الصلاة بإطالتهما عمدًا فإن طولهما سهواً سجد) عملاً بالقاعدة وهي ما يبطل عمده ، ولا يبطل سهوه يسجد لسهوه (ولو نسي التشهد الأول فذكره بعد انتصابه) وهو إمام أو منفرد (حرم العود إليه) أما المأموم إذا تركه والإمام بفعله ، فإن كان سهواً وجب العود ولا يبطل وإن كان عمداً تغير (فإن عاد) بهن ذكر (عمداً بطلت) صلاته (أو سهواً) أنه في الصلاة (أو جاهلاً) بالتجريم (سجد) للسهو (ويلزمه القيام) وقطع التشهد (إذا ذكره) وزال عنه النهي أو علم التحريم (وإن عاد) إلى التشهد (قبله) أى الانتصاب إلى محل تجزئ فيه القراءة (لم يسجد) إن لم يكن إلى القيام أقرب لأنه قبل خفيف وإلا بأن كان إلى القيام أقرب فيسجد لأنه فعل عملاً تبطل الصلاة بعده . هذا إذا كان ساهياً فإن كان عابداً فذكره بقوله .

وَلَوْ نَهَضَ عَمِدًا ، ثُمَّ عَادَ بَعْدَ مَا صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ بَطَلَتْ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْقَنُوتُ كَالْتَّشَهُدِ ، وَوَضَعَ
 الْجَنِبَةَ بِالْأَرْضِ كَالْإِتِّصَابِ ؛ وَلَوْ نَهَضَ الْإِمَامُ لَمْ يَجْزِ لِلْمَأْمُومِ الْقُعُودُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مُفَارَقَتَهُ ، فَلَوْ
 اتَّصَبَ مَعَ الْإِمَامِ فَعَادَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ حَرُمَتْ مُوَافَقَتُهُ بَلْ يَفَارِقُهُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ قَائِمًا ؛ فَإِنْ وَافَقَهُ عَمِدًا بَطَلَتْ ،
 وَلَوْ قَعَدَ الْإِمَامُ وَقَامَ الْمَأْمُومُ سَهْوًا لَزِمَهُ الْعُودُ لِمُوَافَقَةِ إِمَامِهِ ، وَلَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أَوْ هَلْ زَادَ رُكْنًا أَوْ هَلْ
 ارْتَكَبَ مِنْهَا لَمْ يَسْجُدْ أَوْ هَلْ تَرَكَ بَعْضًا مَعِينًا أَوْ هَلْ سَجَدَ لِلسَّهْوِ أَوْ هَلْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا بَنَى عَلَى أَنَّهُ
 لَمْ يَفْعَلْهُ وَيَسْجُدْ ، لَكِنْ إِنْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدْ أَيْضًا لِمَا صَلَّاهُ مُتَرَدِّدًا وَاحْتِمَلُ أَنَّهُ زَائِدٌ ،
 وَإِنْ وَجِبَ فَعَلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَمْ يَسْجُدْ ؛ مِثَالُهُ شَكٌّ فِي الثَّالِثَةِ أَمْ ثَالِثَةٌ أَمْ رَابِعَةٌ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ
 أَوْ بَعْدَ قِيَامِهِ لِلرَّابِعَةِ سَجَدَ ، وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَسْبَابُهُ سَجْدَتَانِ ، وَلَوْ سَجَدَ الْمُسَبِّقُ مَعَ إِمَامِهِ
 أَعَادَهُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ ، وَإِنْ سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ لَمْ يَسْجُدْ ، فَإِنْ سَهَا قَبْلَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ أَوْ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ
 سَجَدَ ، وَلَوْ سَهَا الْإِمَامُ وَلَوْ قَبْلَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَجِبَتْ مُتَابَعَتُهُ فِي السُّجُودِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَابَعَ

(وَلَوْ نَهَضَ عَمِدًا ثُمَّ عَادَ بَعْدَ مَا صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ بَطَلَتْ) لِأَنَّهُ فَعَلَ يَبْطُلُ عَمْدُهُ (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْمَحَلِّ
 الْمَذْكُورِ (فَلَا) تَبْطُلُ لِأَنَّهُ فَعَلَ خَفِيفٌ (وَالْقَنُوتُ كَالْتَّشَهُدِ) فِي التَّفْصِيلِ (وَوَضَعَ الْجَنِبَةَ بِالْأَرْضِ) بِالنِّسْبَةِ لِلْقَنُوتِ
 (كَالْإِتِّصَابِ) بِالنِّسْبَةِ لترك التشهد (وَلَوْ نَهَضَ الْإِمَامُ) وَتَرَكَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ (لَمْ يَجْزِ لِلْمَأْمُومِ الْقُعُودُ لَهُ) لِفَتْحِ
 الْمُخَالَفَةِ (إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مُفَارَقَتَهُ) فَيَكُونُ مُسْتَقِلًّا (فَلَوْ اتَّصَبَ) الْمَأْمُومُ (مَعَ الْإِمَامِ) وَتَرَكَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ (فَعَادَ
 الْإِمَامُ إِلَيْهِ) بَعْدَ الْإِتِّصَابِ (حَرُمَتْ مُوَافَقَتُهُ) لِأَنَّهُ إِمَامًا مَعْطًى أَوْ صَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ (بَلْ يَفَارِقُهُ) بِالنِّسْبَةِ (أَوْ يَنْتَظِرُهُ
 قَائِمًا) لِاحْتِمَالِ سَهْوِهِ (فَإِنْ وَافَقَهُ عَمِدًا بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ (وَلَوْ قَعَدَ الْإِمَامُ) لِلتَّشَهُدِ (وَقَامَ الْمَأْمُومُ سَهْوًا لَزِمَهُ الْعُودُ لِمُوَافَقَةِ
 إِمَامِهِ) لِأَنَّهُ فَعَلَ لَاغٍ وَهُوَ سَاهٍ فَإِنْ لَمْ يَعُدْ بَطَلَتْ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَمِدًا فَيُسْنَى لَهُ الْعُودُ فَالتَّشَهُدُ نَجِبٌ فِيهِ الْمُوَافَقَةُ تَرَكَهَا
 مُطْلَقًا وَفَعَلَ إِذَا كَانَ سَاهِيًا وَالْقَنُوتُ لَا يَجِبُ الْمُوَافَقَةُ فِيهِ لِأَفْعَالٍ وَلَا تَرَكَهَا (وَلَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أَوْ هَلْ زَادَ رُكْنًا أَوْ هَلْ
 ارْتَكَبَ مِنْهَا لَمْ يَسْجُدْ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ذَلِكَ (أَوْ) شَكٌّ (هَلْ تَرَكَ بَعْضًا مَعِينًا) كَالْقَنُوتِ أَوَّلًا (أَوْ هَلْ سَجَدَ لِلسَّهْوِ)
 عِنْدَ فَعْلِهِ مُقْتَضِيهِ (أَوْ) شَكٌّ (هَلْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا بَنَى عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْفَعْلِ (وَيَسْجُدُ) لِلسَّهْوِ عَمْدًا
 إِذَا اسْتَمْرَرَ شَكُّهُ (لَكِنْ) إِذَا زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدْ أَيْضًا لِمَا صَلَّاهُ مُتَرَدِّدًا وَاحْتِمَلُ أَنَّهُ زَائِدٌ وَإِنْ وَجِبَ فَعَلُهُ عَلَى
 كُلِّ حَالٍ لَمْ يَسْجُدْ) لِلسَّهْوِ (مِثَالُهُ شَكٌّ فِي الثَّالِثَةِ أَمْ ثَالِثَةٌ أَمْ رَابِعَةٌ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ) لِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَفْعُولَةٌ (أَوْ)
 تَذَكَّرَ (بَعْدَ قِيَامِهِ لِلرَّابِعَةِ سَجَدَ) لِأَنَّ مَفْعُولَهُ قَبْلَ التَّذَكُّرِ كَانَ عَمَلًا لِلزِّيَادَةِ (وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَسْبَابُهُ سَجْدَتَانِ)
 كَسُجُودِ الصَّلَاةِ فِي وَاجِبَاتِهِ وَمُتَدَوِّبَاتِهِ (وَلَوْ سَجَدَ الْمُسَبِّقُ مَعَ إِمَامِهِ أَعَادَهُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ) لِأَنَّهُ عَمَلُ السُّجُودِ وَسُجُودُهُ
 مَعَ الْإِمَامِ لِلتَّابِعَةِ (وَإِنْ سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ لَمْ يَسْجُدْ) لِتَحْصِيلِ الْإِمَامِ لِلسَّهْوِ إِذَا كَانَ مُتَطَهِّرًا (فَإِنْ سَهَا قَبْلَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ
 أَوْ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَجَدَ) لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَتَجَبَّلُ (وَلَوْ سَهَا الْإِمَامُ وَلَوْ قَبْلَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَجِبَتْ مُتَابَعَتُهُ فِي السُّجُودِ) لِأَنَّ
 سَهْوَهُ يُلْحِقُ الْمَأْمُومَ (فَإِنْ لَمْ يَتَابَعَ) بِهِ فِي السُّجُودِ

بطلت صلاته ، فإن ترك الإمام سجدة المأموم ، ولو نسي السجود فسلم مع الإمام ثم ذكر تدارك وسجد
للسهو ؛ وسجود السهو سنة ، وعمله قبل السلام ، سواء سها بزيادة أو نقص ، فإن سلم قبله عمدا مطلقا
أو سهوا وطال الفصل فات ، وإن قصر وأراد السجود سجد وكان عائدا إلى الصلاة فيعيد السلام .

(فصل) سجود التلاوة سنة للقاري والمستمع والسايع ، ويسجد المصلي المنفرد والإمام لقراءة نفسه ،
فإن سجدا لقراءة غيرهما بطلت صلاتهما ، ويسجد المأموم لقراءة إمامه معه ، فلو سجدا لقراءة نفسه أو غير إمامه
أو سجدة دونه أو تخلف عنه بطلت ، وهو أربع عشرة سجدة : منها ثلثان في الحج ، وليس منها سجدة من
بل هي سجدة شكر تفعل خارج الصلاة ويبطل تعمدها للصلاة ، وإذا سجد في الصلاة كبر للسجود والرفع
ندبا ، ويجب أن يلتصق قائما ، ويندب أن يقرأ شيئا ثم يركع ، وفي غير الصلاة يجب تكبيرة الإحرام ،

(بطلت صلاته ، فإن ترك الإمام) سجود السهو بعد فعل مقتضيه (سجد المأموم) قبل سلامه سواء كان مسبوقا أو
موافقا (ولو نسي السجود فسلم مع الإمام ثم تذكر) ما عليه (تدارك) ما عليه (وسجد) في آخر صلاته (السهو)
لأن سلامه وقع بعد قطع القدوة (وسجود السهو سنة) فلو تركه لا تبطل صلاته (وعمله قبل السلام سواء سها بزيادة)
كان زاد ركعة سهوا (أو نقص) كأن ترك التشهد أو القنوت (فإن سلم قبله) أي قبل سجود السهو (عمدا مطلقا)
أي طال الفصل أم لا (أو) سلم (سهوا) عن السجود (وطال الفصل) بين السلام وبين إرادة فعله (فات) السجود
(وإن قصر) الفصل (وأراد السجود) إثباتا بالسنة (سجد) وكان (أي صار) عائدا إلى الصلاة (فلو أجدت حينئذ
بطلت صلاته لأنه بالسجود تبين أنه في الصلاة) فيعيد السلام (لأن سلامه الأول لنسي

(فصل) في بيان حقيقة (سجود التلاوة) والشكر وبيان حكمهما ، سجود التلاوة (سنة للقاري والمستمع)
القاصد لسماع القراءة (والنامع) الذي حصل له السمع من غير قصد وهذا في غير الصلاة ، وأما فيما بين حكمه بقوله
(ويسجد المصلي المنفرد والإمام لقراءة نفسه فإن سجدا) أي كل منهما (لقراءة غيرهما بطلت صلاتهما) لزيادة سجودا
لا يطلب وكذا تبطل الصلاة يسجودها لقراءة أنفسهما إذا قرأ آية السجدة بقصد السجود في غير صبح يوم الجمعة
أما في صبحها فلا تبطل ولو بشر الم تنزيل ، (ويسجد المأموم لقراءة إمامه) فقط إماما يسجد (معه فلو سجد) للمأموم
(لقراءة نفسه أو غير إمامه) يحترز قوله لقراءة إمامه (أو سجد) للمأموم (دونه) أي الإمام (أو تخلف) للمأموم (فله)
أي الإمام وهذا يحترز قوله معه (بطلت) صلاته للحجش المخالفة (وهو) أي سجود التلاوة (أربع عشرة سجدة
منها ثلثان في الحج) الأولى عند قوله - إن الله يفعل ما يشاء - والثانية عند قوله لعلكم تفهون - (وليس منها) أي
سجدة التلاوة (سجدة من بل هي سجدة شكر تفعل خارج الصلاة) شكر الله على قبول توبة داود عليه السلام (ويبطل
تقصدها الصلاة وإذا سجد) للتلاوة (في الصلاة كبر) فلو يسجد التلاوة (بالسجود بالرفع ندبا ويجب أن يلتصق قائما)
إذا سجد وهو قائم وإذا سجد وهو جالس وجب أن يجلس بعده (ويندب أن يقرأ شيئا) بعد الاستطاب (ثم يركع)
هذا في الصلاة (وفي غير الصلاة يجب تكبيرة الإحرام) يمنع تارة السجود للتلاوة والسلام .

وَتَنْدُبُ تَكْبِيرَهُ لِلسُّجُودِ وَالرَّفْعَ لَا التَّشَهُدَ ، وَإِنْ أَخَّرَ السُّجُودَ وَقَصَرَ الْفَصْلُ سَجْدًا ، وَإِلَّا لَمْ يَقْضِ ؛ وَلَوْ كَرَّرَ آيَةَ فِي مَجْلِسٍ أَوْ رُكْعَةٍ وَلَمْ يَسْجُدْ لِلأُولَى كَفَتُهُ سَجْدَةً ؛ وَيَنْدُبُ لِمَنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا آيَةَ رَحْمَةٍ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ الرَّحْمَةَ ، أَوْ آيَةَ عَذَابٍ أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنْهُ ، وَلَنْ يَجِدَ لَهُ نِعْمَةً ظَاهِرَةً ، أَوْ أُنْذِفَتْ عَنْهُ نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ ، وَمِنْهُ رُؤْيَا مُبْتَلًى بِمَعْصِيَةٍ أَوْ مَرَضٍ أَنْ يَسْجُدَ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَيُخَفِّضُهَا إِلَّا لِفَاسِقٍ فَيُظْهِرُهَا لِيَرْتَدَّعَ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ، وَهِيَ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَتَبْطُلُ بِفِعْلِهَا الصَّلَاةُ ، وَلَوْ خَضَعَ فَتَقَرَّبَ لِلَّهِ بِسَجْدَةٍ مُنْفَرَدَةٍ بِلَا سَبَبٍ حَرَمَ ، وَحُكْمُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ حُكْمُ صَلَاةِ النَّفْلِ فِي الْقِبْلَةِ وَالطَّهَارَةِ وَالسَّارَةِ .

بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

هِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ فِي حَقِّ الرِّجَالِ الْمُقِيمِينَ فِي الْمَكْتُوبَاتِ الْخَمْسِ الْمُؤَدِّيَاتِ بَحِثُ يَظْهَرُ الشَّعَارُ ، وَتُسَنُّ لِلنِّسَاءِ وَاللِّسَافِرِينَ وَلِلْمَقْضِيَةِ خَلْفَ مِثْلِهَا لَا خَلْفَ مُؤَدَاةٍ وَمَقْضِيَةٍ غَيْرِهَا ، وَهِيَ

(وَتَنْدُبُ تَكْبِيرَهُ لِلسُّجُودِ) غَيْرُ تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ (وَ) تَكْبِيرُهُ لَ (لِرَفْعِ لَا التَّشَهُدِ) فَلَا يَنْدُبُ (وَإِنْ أَخَّرَ السُّجُودَ) عَنْ وَقْتِ قِرَاءَةِ الْآيَةِ (وَقَصَرَ الْفَصْلُ) بَيْنَ الْقِرَافِ وَيَنْدُبُ إِرَادَةَ السُّجُودِ (سَجْدًا وَإِلَّا لَمْ يَقْضِ) لِأَنَّهُ فَاتَ مَحَلَّهُ (وَلَوْ كَرَّرَ آيَةَ فِي مَجْلِسٍ أَوْ) فِي (رُكْعَةٍ وَلَمْ يَسْجُدْ لِلأُولَى كَفَتُهُ سَجْدَةً) فَلَوْ سَجَدَ لِلأُولَى كَرَّرَهَا (وَيَنْدُبُ لِمَنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا آيَةَ رَحْمَةٍ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ الرَّحْمَةَ ، أَوْ آيَةَ عَذَابٍ أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنْهُ) إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُنْفَرَدًا (وَلَنْ يَجِدَ لَهُ نِعْمَةً ظَاهِرَةً) كَحَدُوثِ مَوْلُودٍ وَمَالٍ وَجَاهٍ (أَوْ أُنْذِفَتْ عَنْهُ نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ) كَشَفَاءٍ مَرِيضٍ (وَمِنْهُ) أَيْ أُنْذِفَتْ عَنْهُ النِّعْمَةُ (رُؤْيَا مُبْتَلًى بِمَعْصِيَةٍ أَوْ مَرَضٍ أَنْ يَسْجُدَ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى) أَيْ يَسْأَلُ لِمَنْ ذَكَرَ أَنْ يَسْجُدَ (وَيُخَفِّضُهَا) أَيْ هَذِهِ السَّجْدَةُ (إِلَّا لِفَاسِقٍ فَيُظْهِرُهَا لِيَرْتَدَّعَ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا وَهِيَ) أَيْ سَجْدَةُ الشُّكْرِ فِي الْأَرْكَانِ وَالْأَشْرُوطِ (كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ) فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَخَفَ ضَرَرًا وَيَسْلَمُ ، هَذِهِ هِيَ الْأَرْكَانُ وَالسُّنَنُ مِثْلُ مَا تَقْدِمُ (وَتَبْطُلُ بِفِعْلِهَا الصَّلَاةُ) كَالْتَّلَاوَةِ إِذَا قَصَدَ بِالْقِرَاءَةِ السُّجُودَ فِي غَيْرِ صَبْحِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ (وَلَوْ خَضَعَ) أَيْ ذَلَّ وَتَمَسَّكَ (فَتَقَرَّبَ لِلَّهِ بِسَجْدَةٍ مُنْفَرَدَةٍ بِلَا سَبَبٍ حَرَمَ) كَمَا لَوْ رَكِعَ قَاصِدًا ذَلِكَ (وَحُكْمُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ) وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ (حُكْمُ صَلَاةِ النَّفْلِ فِي الْقِبْلَةِ) فَيَجِبُ اسْتِقْبَالُهَا فِي غَيْرِ الْبَغْرِ (وَالطَّهَارَةِ) فَلَوْ كَانَ مَتِيمًا فَلَهُ لَعَلَّهَا مَرَارًا (وَالسَّارَةِ) فَيَجِبُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فِيهَا عَلَى حَسَبِ مَا مَرَّ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْمَرَأَةِ وَالرَّجُلِ .

(بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ)

وهي الارتباط بين الإمام والمأموم . (هي فرض كفاية في حق الرجال المقيمين) لا للسافرين (في المكتوبات الخمس) لا في الندوبات مثل العيدين فليست فيها فرض كفاية بل سنة (المؤديات) وأما القضية فسيأتي حكمها . وتجب الجماعة (بحيث يظهر الشعار) في محل إقامتها فلا يسكن في البلدة الكبيرة إقامتها في محل واحد مثلاً (وتسن للنساء والسافرين وللمقضية) إذا كانت (خلف مثلها) من جنبها كظهور خلف ظهر مقضيتين (لاخلف مؤداة ومقضية غيرها) كظهور خلف عصر فلا تسن في ذلك الجماعة (وهي :

في الجمعة فرض عين : وآكد الجماعات الصبح ، ثم العشاء ، ثم العصر ، وأقلها إمام ومأموم ، وهي للرجال في المساجد أفضل ، وأكثرها جماعة أفضل : فإن كان بجواره مسجد قليل الجمع فالبعيد الكثير الجمع أولى ، إلا أن يكون إمامه مبتدعاً ، أو فاسقاً ، أو لا يعتد به بعض الأركان ، أو يتعطل بذهابه إلى البعيد جماعة مسجد الجوار فمسجد الجوار أولى ، وللنساء في بيوتهن أفضل : ويكره حضور المسجد لمشاهدة أو شابة لا غيرها عند أمن الفتنة ؛ وتسقط الجماعة بالمدر : كعطر ، أو ثلج يبل الثوب ، أو وحل ، أو ريح بالليل ، أو جر ، أو برد شديد ، أو حضور طعام ، أو شراب يتوق إليه ، أو مدافعة حدث ، أو خوف على نفس ، أو مال ، أو مرض ، أو تريض من يخاف ضياعه أو كان يأنس به ، أو حضور موت قريب أو صديق ، أو فوت رقيقة ترحل ، أو أكل ذي رائحة كريهة ، أو ملازمة غريمه وهو مفسر ، (وشروط الجماعة) أن ينوي المأموم الاقتداء ، فإن أهمله انعقدت فرادى ، فإن تابع بلا نية بطلت صلاته إن انتظر

في الجمعة فرض عين) لأنها لا تصح بغير جماعة في ركعة منها (وآكد الجماعات) في الصلوات (الصبح ثم العشاء ثم العصر ؛ وأقلها) أي أقل ما يتحقق به الجماعة (إمام ومأموم) فتحصل لها فضيلة الجماعة (وهي للرجال في المساجد أفضل) منها في البيوت ، ولغير الرجال في البيوت أفضل (وأكثرها جماعة أفضل) من قليل الجماعة (فإن كان بجواره) أي المسجد قليل الجمع فالبعيد الكثير الجمع أولى (من المسجد القليل الجمع) (إلا أن يكون إمامه) أي المسجد الكثير الجمع (مبتدعاً) ببدعة لا يكفر بها كمتزلي (أو فاسقاً) كشارب خمر (أو لا يعتد به بعض الأركان) كما لا يرى البسلة من الناحية (أو يتعطل بذهابه إلى البعيد جماعة مسجد الجوار فمسجد الجوار أولى) وكذا قليل الجماعة مع السلامة بما ذكر أولى ، وإن كانت الصلاة خلف من ذكر يحصل بها فضيلة الجماعة (وللنساء في بيوتهن أفضل) منها في غيرهن بأن يؤمن رجل أو امرأة (ويكره حضور المسجد لمشاهدة أو شابة لا غيرها) من عبور حرمة (عند أمن الفتنة ؛ وتسقط الجماعة) أي طلبها (بالمدر) وذلك (كعطر أو ثلج يبل الثوب أو وحل أو ريح بالليل أو جر أو برد شديد) سواء كانا بليل أو نهار (أو حضور طعام أو شراب يتوق إليه) أي تشاق إليه نفسه (أو مدافعة حدث أو خوف على نفس أو مال) ومنه أن يخاف من احتراق طعامه الذي على النار لو قصد الجماعة أو ضياع أجرته عند من أجره (أو) يخاف من (مرض) يلحقه (أو) يخاف فوت (تريض من يخاف ضياعه) لو ذهب إلى الجماعة بأن يتضرر المريض عند ذهابه (أو كان) المريض لا يضيع بأن كان عنده من يخدمه (لكن يأنس به) فيترك الجماعة ولا يفوت عليه أنه (أو) كان المدر (حضور موت قريب أو صديق) فيترك الجماعة لحضوره (أو) كان المدر (فوت رقيقة ترحل) أي تذهب وتتركه لو ذهب إلى الجماعة (أو أكل ذي رائحة كريهة) كما كل بصل ونوم فيه (أو ملازمة غريمه وهو مفسر) أي عاجز عن الدفع فبأي عذر من هذه الأعذار تسقط الجماعة (وشروط) صحة (الجماعة أن ينوي المأموم الاقتداء) أو الالتزام أو الجماعة مع التحريم أو بعده في غير الجمعة ، أما في فلابد من نية الجماعة في تحررها (فإن أهمله) أي ترك هذا الشرط وهو نية الاقتداء في التحريم (انعقدت) الصلاة (فرادى ، فإن تابع بلا نية) حيث (بطلت صلاته إن انتظر) أي للمأموم

أفعاله انتظاراً طويلاً ، فإن قلَّ أو اتفق فلا ، ولو اقتدى بمأموم حال اقتدائه بطلت صلاته وليتو الإمام
الإمامة ، فإن أهمله انعقدت غرادى وصح الاقتداء به وفات الإمام ثواب الجماعة ، ويشترط نية الإمامة في
الجمعة ؛ ويندب لقاصد الجماعة المشى بسكينة ، ويحافظ على أدراك فضيلة تكبيرة الأحرام ، وتحصل بأن
يستغل بالتحريم عقب تحريم الإمام ، ولو دخل في نفل فأقيمت الجماعة أتمه إن لم يحش فوات الجماعة وإلا
قطعه ، ولو دخل في الفرض منفرداً فأقيمت الجماعة ندب قلبه نقلاً ركعتين ثم يقتدى ، فإن لم يفعل ونوى
الاقتداء في أثناء الصلاة صح وكراهة ولزمه المتابعة ، فإن تمت صلاة المقتدى أولاً انتظر في التشهد أو سلم ،
ولو أحرم مع الإمام ثم أخرج نفسه من الجماعة وأتم منفرداً جاز ، لكن يكره بلا عذر ، ولو وجد الإمام
راكعاً أحرم منتصباً ثم كبر للركوع ، فإن وقع بعض تكبيرة الأحرام في غير القيام لم تنعقد ، فإن وصل
إلى حد الركوع الجزى وأطمأن قبل رفع الإمام عن حد الركوع الجزى حصلت له الركعة ، فإن شك
هل رفع الإمام عن الحد الجزى .

(أنسأله) أى الإمام (انتظاراً طويلاً) عرفاً لأنه ربط صلاته بصلاة غيره من غير نية (فإن قلَّ) الانتظار (أو اتفق)
فعله مع نفسه (فلا) تبطل صلاته (ولو اقتدى بمأموم حال اقتدائه بطلت صلاته) بخلاف ما إذا اقتدى به بعد مفارقتها للإمام
فلا تبطل (وليتو الإمام الإمامة) حوزاً للفضيلة (فإن أهمله) أى النوى وهو نية الجماعة (انعقدت) صلاة الإمام (فرادى
وصح الاقتداء به وفات الإمام ثواب الجماعة) ويصح له نية الجماعة أثناء الصلاة (ويشترط) فى حق الإمام (نية الإمامة فى
الجمعة) ولو زائداً على الأربعين (ويندب لقاصد الجماعة المشى بسكينة) أى وقار ولو فاتته الركعة مع الإمام (و) يندب
له أن (يحافظ على إدراك فضيلة تكبيرة الأحرام) مع الإمام (وتحصل) تلك الفضيلة (بأن يستغل بالتحريم عقب تحريم
الإمام) فنوت تلك الفضيلة الغائب عند تحريم الإمام والتراخي عنه غير وسوسة خفيفة (ولو دخل) القاصد لصلاة الجماعة
(فى نفل فأقيمت الجماعة أتمه إن لم يحش فوات الجماعة) بأن لم يدرك تكبيرة التحريم مع الإمام قبل سلامه (وإلا) بأن
خشي ذلك (قطعه) أى قطع ما صلاه من النفل وأدرك الجماعة (ولو دخل فى الفرض منفرداً فأقيمت الجماعة ندب قلبه) أى
الفرض (نقلاً) ركعتين ثم يقتدى (بعد تسليمه) (فإن لم يفعل) القلب (ونوى الاقتداء فى أثناء الصلاة) بقلبه
(صح وكراهة) ولا يجوز فضيلة الجماعة (ولزمه المتابعة فإن تمت صلاة المقتدى) الذى نوى الجماعة فى الأثناء (أولاً) قبل
الإمام (انتظر) (فى التشهد) ليس معه (أو سلم) بعد نية المفارقة (ولو أحرم مع الإمام ثم أخرج نفسه من الجماعة)
بنية المفارقة (وأتم منفرداً جاز لكن يكره) له ذلك (بلا عذر) وأما بطر كتطويل الإمام وموضع لحقه وترك الإمام
سنة مقصودة كفتوت فلا تكره له نية المفارقة (ولو وجد الإمام راكعاً أحرم منتصباً ثم كبر) ثانياً (للركوع) ولو
حضر تكبيرة واحدة ونوى بها تكبيرة الأحرام وهو منتصب أجزأته وإلا فلا تنعقد صلاته (فإن وقع بعض تكبيرة
الأحرام فى غير القيام لم تنعقد) لا فرضاً ولا نفلاً ثم فرغ على قوله ثم كبر ثانياً قوله (فإن وصل إلى حد الركوع الجزى
وأطمأن قبل رفع الإمام عن حد الركوع الجزى حصلت له الركعة) ونحوه عنه الإمام قراءة الفاتحة (فإن شك هل
رفع الإمام عن الحد الجزى) للأحكام

قَبْلَ وُضُوئِهِ إِلَى الْحَدِّ الْمَجْزِي. أَوْ بَعْدَهُ أَوْ كَانَ الرُّكُوعُ غَيْرَ مَحْسُوبٍ لِلْإِمَامِ كَمُحْدَثٍ ، وَكَذَا مَنْ بِهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ أَوْ رُكُوعٌ خَامِسَةٌ لَمْ يَدْرِكْ ؛ وَمَتَى أَدْرَكَ الْأَعْتِدَالَ قَبْلَ بَعْدِهِ انْتَقَلَ مَعَهُ مُكَبَّرًا وَيُسَبِّحُ وَيَتَشَهَّدُ مَعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَلَوْ أَدْرَكَ سَاجِدًا أَوْ مُتَشَدِّدًا سَجَدَ ، أَوْ جَلَسَ بِلَا تَكْبِيرٍ ، وَلَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَهُوَ مَوْضِعُ جُلُوسِ الْمُسَبِّقِ قَامَ مُكَبَّرًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعُهُ فَلَا تَكْبِيرَ . وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ أَدْرَكَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ ، وَمَا أَدْرَكَهُ فَهُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ وَمَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ فَيُعِيدُ فِيهِ الْقُنُوتَ ، وَيَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَلَيْكُنْ ابْتِدَاءُ فَعْلِهِ مُتَأَخِّرًا عَنْ ابْتِدَائِهِ وَمَتَقَدِّمًا عَلَى فِرَاقِهِ ، وَيَتَابَعُهُ فِي الْأَقْوَالِ أَيْضًا إِلَّا التَّأْمِينَ فَيُقَارَنُ فِيهِ ؛ وَلَوْ قَارَنَهُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، أَوْ شَكَّ هَلْ قَارَنَهُ لَمْ تَنْعَقِدْ أَوْ فِي غَيْرِهِ كَرِهَ . وَفَاتَتْهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ، وَإِنْ سَبَقَهُ إِلَى رُكْنٍ بَانَ رُكْعٌ قَبْلَهُ كَرِهَ ، وَنَذِبَ الْعَوْدُ إِلَى مُتَابَعَتِهِ ، وَإِنْ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ بَانَ رُكْعٌ وَرَفَعَ ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ حَرَّمَ وَلَمْ تَبْطُلْ أَوْ بِرُكْنَيْنِ عَمَدًا

(قَبْلَ وُضُوئِهِ إِلَى الْحَدِّ الْمَجْزِي أَوْ بَعْدَهُ) أَوْ هَلْ اطْمَأَنَّ مَعَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ أَمْ رَفَعَ قَبْلَ أَنْ يَطْمَأَنَّ (أَوْ كَانَ الرُّكُوعُ غَيْرَ مَحْسُوبٍ لِلْإِمَامِ كَمُحْدَثٍ ، وَكَذَا مَنْ بِهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ أَوْ رُكُوعٌ خَامِسَةٌ لَمْ يَدْرِكْ) الزَّكَاةُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ (وَمَتَى أَدْرَكَ) الْإِمَامُ فِي (الْأَعْتِدَالِ) أَوْ (قَبْلَ بَعْدِهِ) مِنْ الْهَوَىِّ لِلْسُّجُودِ (انْتَقَلَ مَعَهُ مُكَبَّرًا) مُوَاقِفَةً لِلْإِمَامِ (وَيُسَبِّحُ وَيَتَشَهَّدُ مَعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ) أَيْ التَّشَهُّدَ لِلْمَأْمُومِ (وَلَوْ أَدْرَكَ سَاجِدًا أَوْ مُتَشَدِّدًا سَجَدَ) مَعَهُ (أَوْ جَلَسَ بِلَا تَكْبِيرٍ) لِأَنَّ هَذَا الْهَوَىِّ لَيْسَ مَحَلًّا لِلتَّكْبِيرِ (وَلَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَهُوَ مَوْضِعُ جُلُوسِ الْمُسَبِّقِ) بَانَ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَتَيْنِ (قَامَ مُكَبَّرًا) لِإِدْرَاكِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) الْجُلُوسُ مَعَ الْإِمَامِ (مَوْضِعُهُ) أَيْ مَوْضِعُ جُلُوسِ الْمَأْمُومِ كَأَن أَدْرَكَ مَعَهُ رُكْعَةً أَوْ ثَلَاثًا (فَلَا تَكْبِيرَ) يَطْلُبُ مِنْهُ حَالُ قِيَامِهِ (وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ) أَيْ قَبْلَ خَمَامَةِ (أَدْرَكَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ) لِإِدْرَاكِهِ مَعَهُ النِّسَةَ وَتَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ (وَمَا أَدْرَكَهُ) الْمَأْمُومُ مَعَ الْإِمَامِ (فَهُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ) قِيَامِي فِيهِ بِالِاسْتِفْتَاخِ (وَمَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ فَيُعِيدُ فِيهِ الْقُنُوتَ) وَلَوْ قَفَّتْ مَعَ الْإِمَامِ (وَيَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي الْأَفْعَالِ وَلَيْكُنْ اجْتِدَاءُ فَعْلِهِ) أَيْ لِلْمَأْمُومِ (مُتَأَخِّرًا عَنْ ابْتِدَائِهِ) أَيْ ابْتِدَاءُ فَعْلِ الْإِمَامِ حَتَّى يَحُوزَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ (وَمَتَقَدِّمًا عَلَى فِرَاقِهِ) فَعْلُ رُكُوعِهِ مَثَلًا مُتَأَخِّرًا عَنْ ابْتِدَاءِ الْإِمَامِ بِرُكُوعِهِ وَقَبْلَ رَفْعِهِ لِلْأَعْتِدَالِ فَإِنْ قَارَنَهُ فِي أَعْمَالِهِ فَاتَتْهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ (وَيَتَابَعُهُ فِي الْأَقْوَالِ أَيْضًا) فَلَا يُقَارَنُ فِيهَا سِوَاهُ كَانَتْ وَاجِبَةً كَقِرَاءَةِ الْقَائِمَةِ أَوْ مَتَدَوِيَةٍ كَالتَّكْبِيرَاتِ (إِلَّا التَّأْمِينَ فَإِنَّهُ يُقَارَنُ فِيهِ ، وَلَوْ قَارَنَهُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ أَوْ شَكَّ هَلْ قَارَنَهُ) فِيهَا (لَمْ تَنْعَقِدْ) صَلَاتُهُ (أَوْ فِي غَيْرِهِ) أَيْ التَّحَرُّمِ (كَرِهَ) وَصَحَّتِ الْقُدُورَةُ (وَفَاتَتْهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ) لَكِنْ رَفَعَ فِي الْأَقْوَالِ خِلَافَ الْقَارِنَةِ (وَإِنْ سَبَقَهُ إِلَى رُكْنٍ بَانَ رُكْعٌ قَبْلَهُ) وَهَذَا هُوَ السَّبْقُ بِيَعْنِ الرُّكْنَ (كَرِهَ) وَقَبْلَ حَرَمٍ وَاعْتَمَدَهُ التَّوَدُّي (وَنَذِبَ الْعَوْدُ إِلَى مُتَابَعَتِهِ) لِإِدْرَاكِهِ فَضِيلَةَ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ فِي هَذَا الرُّكْنِ (وَإِنْ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ) وَذَلِكَ مَسْهُورٌ (بَانَ رُكْعٌ وَرَفَعَ ثُمَّ مَكَثَ) فِي الْأَعْتِدَالِ (حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ حَرَّمَ) وَهَذَا هُوَ السَّبْقُ بِرُكْنٍ (وَلَمْ يَطْلُبْ) صَلَاةَ الْمَأْمُومِ (أَوْ) سَبَقَهُ (بِرُكْنَيْنِ عَمَدًا) وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا غَرُوحُهُ فِي الثَّلَاثِ كَأَن رُكْعًا وَاعْتَدَلَ وَشَمِعَ هَذَا الْهَوَىِّ السُّجُودَ وَالْإِمَامَ قَامًا فِي الْقِرَاءَةِ

بطلت، أو سهوا فلا، ولا يعتد بهذه الركعة، وإن تخلف بركن بلا عذر كره أو بركنين بطلت فإن ركع واعتدل والمأموم بعد قائم لم تبطل، فإن هوى ليسجد وهو بعد قائم بطلت وإن لم يبلغ السجود لأنه ككل الركنين، وإن تخلف بعد ركعة كبطه قراءته لعجز لا لوسوسة حتى ركع الإمام لزمه إتمام الفاتحة ويسمى خلفه ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان، فإن زاد وافقه فيها هو فيه، ثم يتدارك ما فاتته بعد سلامه، وإذا أحس الإمام بداخل وهو رافع أو في التشهد الأخير نذب انتظاره بشرط أن يكون قد دخل المسجد وأن لا يفحش الطول وأن يقصد الطاعة لا تمييزه وإكرامه بأن ينتظر الشريف دون الحقير؛ ويكره في غير الركوع والتشهد؛ ولو كان لمسجد إمام راتب، ولم يكن مطروقا كره لغيره إقامة الجماعة فيه بغير إذنه، وإن كان مطروقا أو لا إمام له لم يكره، ومن صلى منفردا أو في جماعة ثم وجد جماعة تصلي نذب أن يعيد معهم بنية الفريضة وتقع نفلا؛ ويندب للإمام التخفيف، فإن علم رضا محصورين بالتطويل نذب حينئذ؛

(بطلت أو) سبقه بالركنين (سهوا فلا) تبطل (ولا يعتد بهذه الركعة) فيأتي بعد سلام إمام بركعة (وإن تخلف بركن بلا عذر كره أو بركنين بطلت) صلاته لا تغرم المتابعة (فإن ركع) الإمام (واعتدل والمأموم بعد قائم لم تبطل) لأنه لم يسبقه بركنين إلا إذا شرع في الثالث (فإن هوى) الإمام (ليسجد) بأن صار إلى محل لا تجزى فيه الفاتحة (وهو بعد قائم بطلت وإن لم يبلغ السجود لأنه ككل الركنين) بانقضائه عن القيام (وإن تخلف) للمأموم (بعد) وذلك العذر (كبطه قراءته لعجز) خلق (لا لوسوسة) ظاهرة (حتى ركع الإمام لزمه إتمام الفاتحة ويسمى خلفه ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان) طويلا فليس منها الاعتدال والجلوس بين السجدين (فإن زاد) على الثلاثة (واقفه) أي وافق المأموم الإمام (فما هو فيه) كأن استمر في قراءة الفاتحة حتى سجد الإمام السجود الثاني ورفع منه فيواقفه حينئذ في الجلوس للتشهد أو في القيام للفاتحة وفاتته الركعة (ثم يتدارك ما فاتته بعد سلامه) أي سلام إمامه (وإذا أحس الإمام بداخل) يريد الاقتداء به (وهو رافع أو في التشهد الأخير) نذب له (انتظاره) فله تعالى إغانة على إدراك الركعة أو الجماعة (بشرط أن يكون) هذا الشخص (قد دخل المسجد) أي محل الصلاة (وأن لا يفحش الطول) فيتضرر الحاضرون (وأن يقصد الطاعة) لله تعالى (لا تمييزه وإكرامه) بأن ينتظر الشريف دون الحقير (أو ينتظر بعضهم لصدانة ويخشى على من يفعل ذلك الشرك، ومثل الإمام المنفرد إذا أحس عن يقتدى به) ويكره (الانتظار) في غير الركوع والتشهد (لأنه لا فائدة فيه) ولو كان لمسجد إمام راتب ولم يكن مطروقا (أي محلا لطروق الناس بأن يدخله جماعة بعد أخرى مثل مساجد العشائر) كره لغيره (أي الراتب) إقامة الجماعة فيه بغير إذنه وإن كان مطروقا أو لا إمام له لم يكره (ما ذكر من إقامة الجماعة أو تعددها فيه) (ومن صلى منفردا أو) صلى (في جماعة ثم وجد جماعة تصلي نذب أن يعيد معهم) صلاته (بنية الفريضة) ويشترط أيضا أن تقع الثانية جماعة من أولها إلى آخرها وأن تقع في الوقت وأن تعاد مرة واحدة (ويندب للإمام التخفيف) بأن يخفف القراءة والأذكار ولا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكل (فإن علم رضا محصورين بالتطويل نذب حينئذ) التطويل فيستوفي الأكل ولو كانوا يؤثرون التطويل

وَيَنْدُبُ تَلْقِينَ إِمَامَهُ إِنْ وَقَفَتْ قِرَاءَتُهُ، وَإِنْ نَسِيَ ذِكْرَ أَجْزَائِهِ بِهَذَا الْمَأْمُومِ لِيَسْمَعَهُ أَوْ فَعَلًا سَبَّحَ، فَإِنْ تَذَكَّرَهُ
 الْإِمَامُ عَمَلًا بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْهُ لَمْ يَجَزِ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْمَأْمُومِينَ وَلَا غَيْرِهِمْ وَإِنْ كَثُرُوا، وَإِنْ تَرَكَ فَرَضًا وَجَبَ
 فِرَاقُهُ، أَوْ سَنَةٌ لَا تَفْعَلُ إِلَّا بِتَخَلُّفٍ فَاحِشٍ كَتَشَهُدٍ حَرَمَ فَعْلَاهَا، فَإِنْ فَعَلَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَهُ فِرَاقُهُ لِفَعْلِهَا، فَإِنْ
 أَمَكَنْتُ قَرِيبًا كَجَلْسَةِ الْأَسْتِرَاحَةِ فَعْلَاهَا، وَمَتَى قَطَعَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَهُ اسْتِخْلَافٌ مَنْ يَتِمُّهَا
 بِشَرْطِ صَلَاحِيَّتِهِ لِإِمَامَةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ فَعَلُوا رُكْنَا قَبْلَ الْاسْتِخْلَافِ أُمْتَنَعَ الْاسْتِخْلَافُ، فَإِنْ كَانَ الْخَلِيفَةُ
 مَأْمُومًا جَازَ اسْتِخْلَافُهُ مُطْلَقًا، وَيُرَاعَى الْمَسْبُوقُ نَظْمَ الْإِمَامِ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهُ قَامَ وَأَشَارَ لِفَارْقِهِ أَوْ يَنْتَظِرُوهُ،
 وَهُوَ أَفْضَلُ، وَإِنْ جَهَلَ نَظْمَ الْإِمَامِ رَاقِبَهُمْ، فَإِنْ هُمُومُوا بِالْقِيَامِ وَالْإِلَّا قَعَدَ، وَإِنْ كَانَ الْخَلِيفَةُ غَيْرَ مَأْمُومٍ جَازَ
 فِي الْأَوَّلَى وَفِي الثَّالِثَةِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ لَا فِي الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ.

ولكن المجد مطروق لا يطول (ويندب تلقين إمامه إن وقعت قراءته) بأن تردد فيها وسكت ولا يلقنه مادام مترددا
 (وان نسي) الإمام (ذكرا) كالتسبيح (جهر به المأموم) ليسمعه (الإمام فيأتي به) (أو فعلا) من أفعال الصلاة
 واجبا كان أو مندوبا (سبح) للمأموم (فإن تذكره الإمام عمل به) أي بما تذكره (وإن لم يتذكره لم يجز العمل
 بقول المأمومين ولا غيرهم) ولا يفعلهم أيضا (وان كثروا) لكن إن بلغوا حد التواتر جاز العمل بقولهم وكذا
 بفعلهم (وان ترك فرضا) كأن قعد في موضع القيام (وجب) على المأموم (فراقة) بأن لا يتابعه في ذلك بل يعضي
 على الصواب (أو) ترك (سنة لا تفعل إلا بتخلف فاحش) من المأموم (كتشهد) أول تركه الإمام (حرم فعلها)
 أي تلك السنة فلا يفعل التشهد إذا تركه الإمام بل يقوم معه (فإن فعلها بطلت صلاته وله فراقة) بأن ينوي بقلبه
 فراقه (ليفعلها) أي تلك السنة (فإن أمكنت) تلك السنة (قريبا) أي من غير تخلف فاحش (كجلبة الاستراحة)
 فإنه يمكن فعلها إذا تركها الإمام من غير تخلف فاحش (فعلها) من غير نية مفارقة ومثل جلبة الاستراحة القنوت
 فإذا تركه الإمام ندب للمأموم فعله إذا لحقه في السجدة الأولى وجزا إذا لحقه في الثانية (ومتى قطع الإمام صلاته
 بحديث أو غيره) كطرو نجاسة (فله) أي للإمام (استخلاف من يتمها) أي يقيم خليفة ليكمل الصلاة للمأمومين
 منهم أو من غيرهم (بشرط صلاحية لإمامة هذه الصلاة) بأن لا يكون امرأة وهم رجال مثلا وأشار لشرط من شروط
 الاستخلاف بقوله (فإن فعلوا ركننا قبل الاستخلاف امتنع الاستخلاف) بشرطه الفورية بأن لا يفعل المأمومون بعد قطع
 الإمام الصلاة ركننا وهم منفردون فلو فعلوا لم يصح الاستخلاف (فإن كان الخليفة مأموما) مسبوقا أو موافقا (جاز
 استخلافه مطلقا) أي في سائر ركعات الصلاة من أولى وغيرها (ويراعى المسبوق نظم) صلاة (الإمام) فيقعد عند
 قعوده ويقف عند قنوته، فلو استخلفه في الصبح في ثانيته وهي أولى له قنت فيها وقعد للتشهد (فإذا فرغ منه) أي من
 نظم صلاة الإمام (قام وأشار ليفارقوه) أي ينووا المفارقة ويسلموا لأنفسهم (أو ينتظروه) حتى يكمل ما عليه من
 الركعة ويسلموا معه (وهو) أي الانتظار (أفضل) من المفارقة (وإن جهل) المسبوق (نظم) صلاة (الإمام
 راقبهم) فإن هموا بالقيام قام (وإلا قعد) ولو أخبره الإمام بما عليه جاز اعتاده (وان كان الخليفة غير مأموم جاز)
 استخلافه (في الأولى وفي الثالثة من الرباعية لافي الثانية و) لافي (الرابعة) لأنه غير ملتزم لترتيب الإمام وهم ملتزمون
 فيجوز الخلاف بينه وبينهم هذا إذا لم يجدوا نية الاعتداء به، وإلا جاز.

وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْاِقْتِدَاءِ بِالْخَلِيفَةِ بَلْ لَهُمْ أَنْ يَتَمَوْا فَرَادَى ، وَلَوْ قَدَّمَ الْإِمَامُ وَاحِدًا وَالْقَوْمُ آخَرَ فَقَدِمَهُمْ أَوَّلَى .
(فصل : أولى الناس بالإمامة : الأئمة ثم الأقرأ ، ثم الأورع ، ثم الأقدم هجرة وولده ، ثم الأسن في الإسلام ، ثم النسب ، ثم الإحسن سيرة ، ثم الأحسن ذكرا ، ثم الأنظف بدنا وثوبا ، ثم الأحسن صوتا ، ثم الأحسن صورة ، فتي وجد واحد من هؤلاء قدم ، وإن اجتمعوا كلهم أو بعضهم رتبوا هكذا ، فإن استويا وتشاحا أقرع ، وإمام المسجد وساكن البيت ولو بإجارة مقدمان على الأئمة وما بعده ، ولهما تقديم من أرادا ، والسلطان والأعلى فالأعلى من القضاة والولاة يقدمون على الساكن وإمام المسجد وغيرهما ، ويقدم حاضر وحر وعدل وبائع على مسافر وعبد وفاسق وصبي ، وإن كانوا أئمة ، والبصير والأعشى سواء . ويكره أن يؤم قوما يكرهه أكثرهم بسبب شرعي ، ولا يجوز الاقتداء بكافر ، ولا مجنون ، ولا محدث ، ولا ذي نجاسة ، ولا رجل وخشي بامرأة ، ولا من يحفظ الفاحشة بمن يحل بحرف منها .

(ولا تجب نية الاقتداء) على للمؤمنين (بالخليفة) فتكفيهم نيتهم القدوة بالإمام الأول عن تجديدها (بل لهم أن يتبعوا فرادى) من غير استخلاف في غير الجمعة وفيها إذا حصلوا مع الأول ركعة (ولو قدم الإمام واحدا والقوم آخر فقدمهم أولى) من مقدم الإمام .

(فصل : أولى الناس بالإمامة الأئمة) أى الذى له زيادة معرفة بفقه باب الصلاة (ثم الأقرأ) أى الأكثر قرآنا بالحفظ (ثم الأورع) والورع هو العفة وحسن السيرة (ثم الأقدم هجرة) إلى النبي صلى الله عليه وسلم (وولده) يقدم بعده (ثم الأسن في الإسلام) فيقدم شاب أسلم أسلم على شيخ أسلم اليوم (ثم النسب) أى من له نسب أشرف من نسب غيره على حسب ما في الكفاءة كما سيأتى (ثم الأحسن سيرة ثم الأحسن ذكرا) حسن السيرة هو حسن الذكر فالظاهر أنهما بمعنى واحد (ثم الأنظف بدنا وثوبا ثم الأحسن صوتا ثم الأحسن صورة ، فتي وجد واحد من هؤلاء) أى لم يوجد إلا هو فقط (قدم ، وإن اجتمعوا كلهم) أى أصحاب تلك الصفات (أو بعضهم رتبوا هكذا) على حسب ما ذكره (فإن استويا) أى شخصان وجد في كل منهما ما في الآخر (وتشاحا) أى كل منهما أراد التقديم (أقرع) بينهما (وإمام المسجد وساكن البيت ولو بإجارة مقدمان على الأئمة وما بعده) من ذوى الصفات (ولهما تقديم من أرادا) ممن يصلح للإمامة وإن كان غيره أصح منه بخلاف ذوى الصفات فليس لتقديم غيره (والسلطان) الأعظم (والأعلى فالأعلى من القضاة والولاة يقدمون على الساكن و) على (إمام المسجد وغيرهما) من ذوى الصفات ، وتقدم القضاة والولاة مشروط بكون ولايتهم عامة وفي محل ولايتهم (ويقدم حاضر وحر وعدل وبائع على مسافر وعبد وفاسق وصبي وإن كانوا أئمة) أى أكثر قبحا لأنهم جفوا من الصفات في باب الإمامة ما يفوق زيادة الفقه (والبصير والأعشى سواء) لا يفضل أحدهما الآخر (ويكره أن يؤم قوما يكرهه أكثرهم بسبب شرعي) كظلم أو قاطل مبيشة مذمومة (ولا يجوز الاقتداء بكافر) ولو عتقا كزندق (ولا مجنون ولا محدث ولا ذي نجاسة) ظاهرة وهى التى لو تأملها المتقدي رأها (ولا رجل وخشي بامرأة ولا من يحفظ الفاحشة بمن يحل بحرف منها) كتحفيف للشدة .

أَوْ بَاخِرَسَ ، أَوْ أَرَّتَ ، أَوْ أَلْتَحَ ، فَإِنْ ظَهَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّ إِمَامَهُ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ . لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ ، أَوْ كَانَ مُحَدَّثًا فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ فِيهَا وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الْأَرْبَعِينَ ، فَإِنْ كَمَلَتْ بِهِ الْأَرْبَعُونَ وَجَبَتْهُ الْإِعَادَةُ ، وَيَصِحُّ فَرَضُ خَلْفِ نَفْلٍ ، وَصَبْحُ خَلْفِ ظَهْرٍ ، وَقَائِمُ خَلْفِ قَاعِدٍ ، وَأَدَاءُ خَلْفِ قَضَاءٍ وَبِالْعَكْسِ ، وَلَوْ اقْتَدَى بِغَيْرِ شَافِيٍّ صَحَّ إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ أَخْلَى بِوَجِبٍ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْإِعْتِبَارُ بِإِعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ . وَتُكْرَهُ وَرَاءُ فَاسِقٍ وَقَافَاءٍ وَتَمْتَامٍ وَلَا حِنْ .

(فَصْلٌ) السُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الذَّكَرَانِ فَصَاعِدًا خَلْفَ الْإِمَامِ وَالذَّكَرُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَإِنْ جَاءَ آخِرُ أَحْرَمٍ عَنْ يَسَارِهِ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرَانِ إِنْ أَمَكَنَ وَإِلَّا تَقَدَّمَ الْإِمَامُ ؛ وَإِنْ حَضَرَ رَجُلَانِ وَنِسَاءٌ تَقَدَّمَ الرِّجَالُ ، ثُمَّ النَّسَاءُ ، ثُمَّ النَّسَاءُ ، وَتَقَفَ إِمَامَةُ النِّسَاءِ وَسَطُهُنَّ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَرْتَفِعَ مَوْقِفُ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِ وَعَكْسُهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِمَامُ تَعْلِيمَهُمْ أَعْمَالَ الصَّلَاةِ .

(أَوْ بَاخِرَسَ) وَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةً (أَوْ) : (أَرَّتَ) وَهُوَ مَنْ يَدْعُو فِي غَيْرِ حُلِّ الْإِدْقَامِ (أَوْ) : (أَلْتَحَ) وَهُوَ مَنْ يَبْدِلُ حُرُوفًا بِحُرُوفٍ (فَإِنْ ظَهَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّ إِمَامَهُ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ) التَّسْعُ (لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ إِلَّا إِذَا كَانَ) الْإِمَامُ (عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ أَوْ كَانَ مُحَدَّثًا) حَدَّثًا أَكْبَرُ أَوْ أَصْفَرُ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَحَتَّى صَلَاتُهُ لَكِنْ يَشْرُطُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ الْمُحَدَّثُ (فِي غَيْرِ) يَوْمِ (الْجُمُعَةِ أَوْ فِيهَا وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الْأَرْبَعِينَ) لِأَنَّ صَلَاتَهُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ فَلَا يَحْسِبُ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ (فَإِنْ كَمَلَتْ بِهِ الْأَرْبَعُونَ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ) لِأَنَّ اكْتِمَالَ شَرْطٍ فِي الْأَرْبَعِينَ وَقَدْ فَاتَ بِحَدَّثِ الْإِمَامِ (وَيَصِحُّ فَرَضُ خَلْفِ نَفْلٍ) أَيُّ يَصِحُّ لِمَنْ يَصَلِّي فَرَضًا أَنْ يَقْتَدِيَ بِمَنْ يَصَلِّي نَفْلًا (وَصَبْحُ خَلْفِ ظَهْرٍ وَقَائِمُ خَلْفِ قَاعِدٍ ، وَ) لِمَنْ يَصَلِّي (أَدَاءُ خَلْفِ قَضَاءٍ وَبِالْعَكْسِ) فِي كُلِّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ وَيَصِحُّ فَرَضُ الْخ (وَلَوْ اقْتَدَى) شَافِيٍّ (بِغَيْرِ شَافِيٍّ) تَحْفِظِي (وَصَحَّ) وَحَازَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ (إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ) أَيُّ الْإِمَامِ قَدْ (أَخْلَى بِوَجِبٍ) كَمَا تَرَكَهُ الْبَسْمَلَةَ مِنَ الْعَلَاةِ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ أَمْرًا تَتَقَضَّى الْوُسُوءُ أَوْ نَسَ فَرْجَهُ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (وَإِلَّا) بِأَنْ يَتَيَقَّنَ ذَلِكَ مِنَ الْإِمَامِ (فَلَا) يَصِحُّ الْإِعْتِدَاءُ (وَالْإِعْتِبَارُ) فِي الْوُجُوبِ (بِإِعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ) فَإِذَا فَعَلَ الْإِمَامُ شَيْئًا يَعْتَقِدُ الْمَأْمُومُ أَنَّهُ يَبْطُلُ الصَّلَاةُ وَالْإِمَامُ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ فَالْمِثَرُ بِإِعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ (وَتُكْرَهُ) الصَّلَاةُ (وَرَاءَ فَاسِقٍ) بِأَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً كَثْرَتِ سَخَرٍ أَوْ تَعَالَى رُبَا أَوْ أَصْرَ عَلَى سَفِيهِةٍ كَنَظَرٍ إِلَى غَيْرِ مُحَرَّمٍ وَلَمْ تَنْتَلِ طَاعَاتُهُ عَلَى مَعَاسِيهِ (وَقَافَاءً) مِنْ يَكْرُرُ الْفَاءَ (وَتَمْتَامًا) مِنْ يَكْرُرُ التَّاءَ (وَلَا حِنْ) بِمَا لَا يَنْبَغِي الْمَعْنَى .

(فَصْلٌ) فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِمَوْقِفِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ (السُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الذَّكَرَانِ فَصَاعِدًا خَلْفَ الْإِمَامِ) أَيُّ وَرَاءَهُ لَا يَمِينًا وَلَا شِمَالًا (وَالذَّكَرُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ فَإِنْ جَاءَ آخِرُ أَحْرَمٍ عَنْ يَسَارِهِ ثُمَّ يَتَأَخَّرَانِ) حَتَّى يَكُونَا وَرَاءَ الْإِمَامِ لِإِمَامَا بِأَعْمَالٍ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ وَذَلِكَ لَا يَتَأْتَى إِلَّا فِي الْقِيَامِ أَوِ الزَّكُوعِ (إِنْ أَمَكَنَ) الْآخِرُ (وَلَا يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ ، وَإِنْ حَضَرَ رَجُلَانِ وَنِسَاءٌ تَقَدَّمَ الرِّجَالُ) فِي الْبَصْرِ (ثُمَّ النَّسَاءُ) بَعْدَ الرِّجَالِ فِي صَفٍّ آخِرٍ إِنْ كَانُوا رَجُلًا صَفِّهِمْ وَإِلَّا كَانُوا صَفِّهِمْ مِنَ النَّسَاءِ هَذَا إِنْ حَضَرُوا مَعًا ، فَإِنْ حَضَرَ النَّسَاءُ أَوَّلًا وَاسْطَفَوْا ثُمَّ حَضَرَ الرِّجَالُ فَلَا يُؤْخَرُونَ لِأَجْلِهِمْ (ثُمَّ النَّسَاءُ وَتَقَفَ إِمَامَةُ النِّسَاءِ وَسَطُهُنَّ) وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِنَّ (وَيُكْرَهُ أَنْ يَرْتَفِعَ مَوْقِفُ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِ وَعَكْسُهُ) وَهُوَ أَنْ يَقِفَ الْمَأْمُومُ مِنْ خَلْفِ الْإِمَامِ (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِمَامُ تَعْلِيمَهُمْ أَعْمَالَ الصَّلَاةِ) فَيَرْتَفِعُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ

أَوْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ مُبَلِّغًا عَنِ الْإِمَامِ فَيَنْدُبُ ، لَكِنْ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ وَجِبَ أَنْ يُحَازِيَ الْأَسْفَلَ الْأَعْلَى
بِغَضِّ يَدَيْهِ بِشَرَطِ اعْتِدَالِ الْخُلُقَةِ ، وَمَنْ لَمْ يَحْزِدْ فِي الصَّفِّ فَرَجَةً أَحْرَمَ ثُمَّ يَجْذِبُ لِنَفْسِهِ وَاحِدًا مِنْ
الصَّفِّ لِيَقِفَ مَعَهُ ، وَيَنْدُبُ لِذَلِكَ مُسَاعِدَتُهُ ، وَلَوْ تَقَدَّمَ عَقِبُ الْمَأْمُومِ عَلَى عَقِبِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ،
وَمَتَى اجْتَمَعَ الْمَأْمُومُ وَالْإِمَامُ فِي مَسْجِدٍ صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ مُطْلَقًا ، وَإِنْ تَبَاعَدَا أَوْ اخْتَلَفَ الْبِنَاءُ مِثْلُ أَنْ يَقِفَ
أَحَدُهُمَا فِي السَّطْحِ وَالْآخَرُ فِي بَيْتٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَإِنْ أَغْلَقَ بَابُ السَّطْحِ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِاتِّعَالَاتِ الْإِمَامِ
أَمَّا بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ سَمَاعٍ مُبْلَغٍ : وَالْمَسَاجِدُ الْمُتَلَصِّقَةُ الْمُتَنَافِذَةُ كَمَسْجِدٍ وَاحِدٍ ، وَلَوْ كَانَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ فِي فِصَاءٍ
كَصَحْرَاءٍ أَوْ بَيْتٍ وَاسِعٍ صَحَّ اقْتِدَاءُ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَزِدْ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيبًا وَلَا فَلَاحًا ،
وَلَوْ صَلَّى خَلْفَهُ صُفُوفٌ أُعْتَبِرَتِ الْأُذُرُعُ بَيْنَ كُلِّ صَفٍّ وَالصَّفِّ الَّذِي قُدَّامَهُ ، وَإِنْ بَلَغَ مَا بَيْنَ الْأَخِيرِ
وَالْإِمَامِ أَمِيالًا سِوَاهُ حَالٍ بَيْنَهُمَا نَارٌ أَوْ مَحْرٌ يُخَوِّجُ إِلَى سَبَاحَةٍ أَوْ شَارِعٍ مَطْرُوقٍ أَمْ لَا ، وَلَوْ وَقَفَ كُلُّ مَنِهَا
فِي بِنَاءٍ كَبَيْتَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا فِي صَحْنٍ وَالْآخَرُ فِي صُفَّةٍ مِنْ دَارٍ أَوْ خَانٍ أَوْ مَدْرَسَةٍ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْفِصَاءِ .

(أَوْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ مُبَلِّغًا عَنِ الْإِمَامِ) تكبير الإحرام أو غيره (فيندب) ارتضاعهما لذلك (لَكِنْ إِنْ كَانَ) أي
الامام والمأموم (في غير مسجد وجب أن يحاذي الأسفل الأعلى ببعض يديه بشرط اعتدال الحلقة) وهو أن يكون
الأسفل بحيث لو مشى إلى جهة الأعلى أصابت رأسه قدميه وهذه طريقة والمتمد عدم اشتراط هذا الشرط (ومن
لم يحذ في الصف فرجة) أي سعة (أحرم) منفردا عن الصف (ثم يجذب لنفسه واحداً من الصف ليقف معه)
صفاً خروجا من خلاف من أبطل الصلاة منفرداً (ويندب لذلك) الجبرور (مساعدته) على الخير إنما لا يجزى إلا
بعد إحرامه (ولو تقدم عقب المأموم على عقب الإمام لم تصح صلاته) لأن التقدم على الإمام في الموقف كالتقدم
عليه في الإحرام (ومتى اجتمع المأموم والإمام في مسجد صح الاقتداء مطلقا وإن تباعدا أو اختلف البناء مثل أن
يقف أحدهما في السطح والآخر في بئر في المسجد وإن أغلق باب السطح) الم يسمر (لكن يشترط العلم باتتقالات
الامام إما بمشاهدة أو سماع مبلغ ، والمساجد المتلاصقة المتنافذة) التي تفتح أبواب بعضها إلى بعض (كمسجد واحد)
ورجبة المسجد لها حكمه (ولو كانا في غير مسجد) هو غام يشمل البناء والفضاء لكن قيده بأن أبطل منه قوله
(في فضاء) لأنه سيذكر حكم البناء ثم ذكر مثاله بقوله (كصحراء أو بيت واسع صح اقتداء المأموم بالإمام إن
لم يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريبا) فلا تضر زيادة ثلاثة أذرع (وإلا) بأن زاد ما بينهما على ذلك (فلا) تصح
القدوة (ولو صلى خلفه) أي الإمام (صُفُوفٌ أُعْتَبِرَتِ الْأُذُرُعُ) الثلاثمائة (بين كل صف والصف الذي قدامه ، وإن
بلغ ما بين) الصف (الأخير والإمام أميالا سِوَاهُ حَالٍ بَيْنَهُمَا) أي بين الإمام والصف (نار أو محر يخرج إلى
سباحة أو شارع مطروق أم لا) فالمدار على عدم بعد المسافة عن الثلاثمائة (ولو وقف كل منهما) أي الإمام والمأموم
(في بناء كبيتين أو أحدهما في صحن والآخر في صفة من دار أو خان أو مدرسة فحكمه حكم الفضاء) بأن لا يزيد
ما بينهما على ثلاثمائة ذراع ويزاد ما ذكره بقوله :

بشرط أن لا يحول ما يمنع الاستطراق كُشْبَاك ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَأْمُومِ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ شِمَالِهِ وَجَبَ الْإِتِّصَالُ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى مَا يَسَعُ وَاقِفًا ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهُ وَجَبَ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ ، وَلَوْ وَقَفَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَأْمُومُ فِي فِضَاءٍ مُتَّصِلٍ بِهِ صَحَّ أَنْ لَمْ يَزِدْ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ الْمَسْجِدِ عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ وَلَمْ يَحُلْ حَائِلٌ مِثْلُ أَنْ يَقِفَ قِبَالَةَ الْبَابِ وَهُوَ مُفْتَوِّحٌ فَإِذَا صَحَّتْ لِهَذَا صَحَّتْ مَنْ خَلْفَهُ أَوْ اتَّصَلَ بِهِ ، وَإِنْ خَرَجُوا عَنْ قِبَالَةِ الْبَابِ ، فَإِنْ عُدَلَ عَنْ قِبَالَةِ الْبَابِ أَوْ حَالَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ أَوْ شِبَاكُهُ أَوْ بَابُهُ الْمَرْدُودُ وَإِنْ لَمْ يَقْفُلْ لَمْ يَصِحَّ .

(بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا)

تَحْرِمُ الصَّلَاةُ وَلَا تَتَعَمَّدُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ قَدْرَ رُخٍّ ، وَعِنْدَ الْأَسْتَوَاءِ حَتَّى تَزُولَ ، وَعِنْدَ الْأَصْفَرَارِ حَتَّى تَغْرُبَ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، وَلَا يَحْرُمُ فِيهَا دَالُهُ سَبَبٌ كَجَنَازَةٍ . وَنَحْيَةٌ فَسَجْدٌ ، وَسُنَّةٌ وَضَوْءٌ وَقَاتِنَةٌ لَا رُكْعَتَيْنِ أَحْرَامٍ ، وَلَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي حَرَمِ مَكَّةَ مُطْلَقًا ، وَلَا عِنْدَ الْأَسْتَوَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

(بشرط أن لا يحول) بين الإمام والمأْمُومِ (ما يمنع الاستطراق) أى الوصول إلى الإمام (كُشْبَاك) ولولم يمنع الرؤية وبالأولى ما يمنعها كباب مردود فالشرط على هذه الطريقة في البناءين مطلقا عدم البعد وعدم ما يمنع الاستطراق والطريق التي تفصل في البناءين ذكرها بقوله (وقيل إن كان بناء المأْمُومِ عن يمينه) أى الإمام (أو شماله) وجب الاتصال (أى اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) بحيث لا يبقى ما يسع واقفاً ، وإن كان خلفه وجب أن لا يزيد على ثلاثة أذرع (والطريقة الأولى هي المعتمدة) ولو وقف الإمام في المسجد والمأْمُومُ في فضاء متصل به (أى المسجد) (صح أن لم يزد ما بينه وبين آخر المسجد على ثلاثمائة ذراع ولم يحل حائل) يمنع الاستطراق (مثل أن يقف قِبَالَةَ الْبَابِ وهو مفتوح) فإنه لم يكن هناك باب أورد لم تصح القدوة (وإذا صحت) القدوة (لهذا) الواقف قِبَالَةَ الْبَابِ وهو مفتوح (صحت لمن خلفه أو) لمن (اتصل به) أى بمن خلفه يميناً أو شمالاً (وإن خرجوا) أى من اتصال بمن خلفه (عن قِبَالَةِ الْبَابِ) لأن الرابطة لهم بالإمام هي في مقابلة فاكثرت به (فإن عدل) الشخص الذي صلى خارج المسجد (عن قِبَالَةِ الْبَابِ أو خال جدار المسجد أو شباكاً أو بابه المردود ، وإن لم يقفل لم يصح) اقتداؤه ولا اقتداء من خلفه وهذا الرابطة في حق من خلفه كالإمام فيشترط أن يكون بمن يصح الاقتداء به .

(بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا)

وهي خمسة أوقات (تحرم الصلاة ولا تتعمد عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رُخٍّ) في رأى العين (وعند الاستواء) للشمس (حتى تزول) أى تميل (وعند الاصفرار حتى تغرب) الشمس (وبعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر) أداء (ولا يحرم فيها) أى هذه الأوقات (ماله سبب) متقدم (ك) صلاة (جنازة ونحية مسجد وسنة وضوء وقاتنة) من فرض أو نفل يشترط قضاؤه كالرواتب فتصح هذه كلها في هذه الأوقات (لا رُكْعَتَيْنِ أَحْرَامٍ) لأن سببها وهو الإحرام متأخر (ولا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي حَرَمِ مَكَّةَ مُطْلَقًا) في هذه الأوقات سواء كان لها سبب أم لا (ولا) تُكْرَهُ أيضاً في سائر البقاع (عند الاستواء يوم الجمعة) فيصلى النفل المطلق يوم الجمعة عند الاستواء .

قَامَ ، فَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ وَجَبَ الْإِسْكَاءُ لِيَقْرَأَ قَائِمًا ، فَإِنْ قَرَأَ فِي نَهْوِضَةٍ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ ، وَإِنْ خَفَّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قَامَ لِيَرْكَعَ مِنْهُ أَوْ فِي الرُّكُوعِ قَبْلَ الطَّمَأْنِينَةِ ارْتَفَعَ رَاكِعًا ، فَإِنْ انْتَصَبَ بَطَلَتْ أَوْ بَعْدَهَا اِعْتَدَلَ قَائِمًا ثُمَّ يَسْجُدُ أَوْ فِي اِعْتِدَالِهِ قَبْلَ الطَّمَأْنِينَةِ قَامَ لِيَعْتَدَلَ ، أَوْ بَعْدَهَا سَجَدَ وَلَا يَقُومُ .

بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ

إِذَا سَافَرَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ سَفَرًا يَبْلُغُ مَسِيرَتَهُ ذَهَابًا ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ مِيلًا بِالْمَاشِيِّ ، وَهُوَ يَوْمَانِ بِلِيَالِهِمَا بِسِيرِ الْأَثْقَالِ فَلَهُ أَنْ يَصَلِيَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ إِذَا كَانَتْ مُؤَدِّيَاتٍ ، أَوْ فَاتَتَهُ فِي السَّفَرِ فَقَضَاهَا فِي السَّفَرِ ، فَإِنْ فَاتَتَهُ فِي الْحَضَرِ فَقَضَاهَا فِي السَّفَرِ أَوْ عَكْسَهُ أَتَمَّ ، وَفِي الْبَحْرِ تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْمَسَافَةُ كَمَا فِي الْبَرِّ ، فَلَوْ قَطَعَهَا فِي لَحْظَةٍ قَصَرَ ، وَلَوْ قَصَدَ بِلَدٍّ لَهُ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَسَلَّكَ الْأَبْعَدَ لِقَرَضٍ كَأَمِنْ وَسَهْوَةٍ وَزُهْمَةٍ قَصَرَ ، وَإِنْ قَصَدَ بِمَجَرَّدِ الْقَصْرِ أَتَمَّ ، وَلَا يَدَّ مِنْ مَقْصِدٍ مَعْلُومٍ ؛

(قام ، فإن كان في أثناء الفاتحة) بأن زال عنه المرض وهو يقرأ الفاتحة قاعدا (وجب) عليه (الإمساك) عن القراءة (ليقرا قائما فإن قرأ في نهوضه لم يعتد به وإن خف بعد الفاتحة قام ليركع منه) أي القيام (أو) خف (في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع راكم) ليطمئن وهو قائم (فإن انتصب) ثم ركع أولم يركع بل هوى للسجود (بطلت أو) خف (بعدها) أي الطمأنينة (اعتدل قائما) ويجوز أن يعتدل راكما (ثم) بعد الاعتدال (يسجد أو) خف (في اعتداله قبل الطمأنينة قام ليعتدل) أي ليطمئن قائما (أو) خف (بعدها) أي الطمأنينة في الاعتدال (سجد ولا يقوم) لأن اعتداله قد تم وهو عاجز ، فلو قام بطلت ؛ نعم إن سن له القنوت وأراده فيقوم لأجابه .

(بَابُ) كَيْفِيَّةِ (صَلَاةِ الْمَسَافِرِ) مِنْ الْقَصْرِ وَالْجَمْعِ

(إذا سافر في غير معصية) من مباح كسفر تجارة أو سنة كسفر زيارة صالح أو واجب كسفر حج وشمل السفر الطويل وغيره فقبحه بأن يكون (سفرا تبلغ مسيرته ذهابا ثمانية وأربعين ميلا بالمشي وهو يومان بلياليهما بسير الأثقال) وهما مرحلتان بسير الأثقال ستة عشر فرسخا فإذا استوفى السفر هذه الشروط (فله أن يصل الظهر والعصر والعشاء رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ إِذَا كَانَتْ مُؤَدِّيَاتٍ) في أوقاتها (أو فاتته في السفر) الذي يجوز القصر (قضاها في السفر) الذي فيه الرخصة (فإن فاتته في الحضر قضاها في السفر أو عكسه أتم) ولا يقصر (وفي البحر تعتبر هذه المسافة كما في البر ، فلو قطعها في لحظة قصر) لأن علة القصر هو السفر الطويل وهو مظنة المشقة فلا يطرأ خلوة بعض الأفراد عنها فيقصر الصلاة من سافر في وابلور وقطع هذه المسافة في زمن يسير (ولو قصد بلدا) لغرض صحيح كتجارة (له طريقان أحدهما دون مسافة القصر فسلك الأبعد لغرض) آخر غير الغرض الذي له أصل السفر (كأمن وسهولة وزهمة قصر) وإن كانت الزهمة لينت من الأغراض الدخيلة لأصل السفر (وإن قصد مجرد القصر أتم ، ولا يد من مقصد معلوم) فيه قطع للساعة وإن لم يقصد مكانا معينا كجهة كذا .

فَلَوْ طَلَبَ آتِياً لَا يَعْرِفُ مَوْضِعَهُ أَوْ سَافِرٌ عَبْدٌ وَأَمْرَأَةٌ وَجُنْدَىٌّ مَعَ سَيِّدٍ وَزَوْجٌ وَأَمِيرٌ وَلَمْ يَسْرِفُوا الْمَقْصِدَ
لَمْ يَقْصُرُوا ، وَأَنْ عَرَفُوهُ قَصَرُوا بِشَرْطِهِ ، وَالْعَاصِي بِسَفَرِهِ كَأَبَقٍ وَنَاشِزَةٍ يَتَمُّ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لِلْبَلَدِ سُورٌ قَصَرَ
بِمَجْرَدِ مَجَازَتِهِ سِوَاهُ كَانَ خَارِجَهُ عِمَارَةً أَمْ لَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سُورٌ فَبِمَجَاوِزَةِ الْعِمْرَانِ كُلِّهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ
مَجَاوِزَةُ الْمَزَارِعِ وَالْبَسَاتِينِ وَالْمَقَابِرِ ، وَالْمَقِيمُ فِي الصَّحَرَاءِ يَقْصُرُ بِمَفَارِقَةِ خِيَامِ قَوْمِهِ ، ثُمَّ إِذَا أَتَى السَّفَرَ أَتَمَّ ،
وَيَنْتَهِي بِوُصُولِهِ إِلَى وَطَنِهِ أَوْ بَلَدِهِ إِقَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ غَيْرِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ أَوْ بِنَفْسِ الْإِقَامَةِ وَإِنْ لَمْ
يَنْوِهَا ، فَتَمَّ أَقَامَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ غَيْرِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ أَتَمَّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ لِحَاجَةٍ يَتَوَقَّعُ إِنْجَازَهَا ، وَيَنْوِي
الْإِرْتِحَالَ إِذَا انْقَضَتْ فَانَّهُ يَقْصُرُ إِلَى ثَمَانِيَةِ عَشْرِ يَوْماً ، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ عَنْهَا أَتَمَّ وَسِوَاهُ الْجِهَادِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ وَصَلَ
مَقْصِدَهُ ، فَإِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ الْمُؤَثَّرَةَ أَتَمَّ وَإِلَّا قَصَرَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَوْ ثَمَانِيَةِ عَشْرِ إِنْ تَوَقَّعَ حَاجَتَهُ كُلَّ وَقْتٍ
(وَشُرُوطُ الْقَصْرِ) وَقُوعُ الصَّلَاةِ كُلِّهَا فِي السَّفَرِ وَنِيَّةُ الْقَصْرِ فِي الْأَحْرَامِ ، وَأَنْ لَا يَقْتَدِيَ بِتَمِّ فِي جُزْءٍ
مِنَ الصَّلَاةِ ، فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ فِي الصَّلَاةِ .

(فلو طلب آتياً أي هارباً (لا يعرف موضعه) ومثله الهائم الذي لا يدري أين يتوجه كالذي فر من الجيش (أو
سافر عبد وامرأة وجندى مع سيد وزوج وأمير ولم يعرفوا المقصد لم يقصروا وإن عرفوه قصرُوا بشرطه) وهو
أن يكون السفر ستة عشر فرسخاً (والعاصي بسفره) بأن كان نفس السفر معصية كأن قصد قطع الطريق أو الإيقاع
من سيده ويقال له غاص بالسفر ، أما الذي عصى في سفره كأن ترك الصلاة أو أخرها فيقال له غاص في السفر وهذا يستبيح
وخص السفر . والعاصي بسفره (كآبق وناشزة) من زوجها (يتم) ولا يستبيح وخص السفر (ثم إن كان
للبلد سور قصر بمجرد مجاوزته) أي السور (سواء كان خارجه عِمارة أم لا وإن لم يكن له سور) أو له سور
لكن ليس في مقصده (فبمجاوِزَةِ الْعِمْرَانِ كُلِّهِ) وإن تخلله خراب (ولا يشترط مجاوزة المزارع والبساتين والمقابر)
وإن حوط عليهم وسكنهم بعض الناس في بعض الأيام (والمقيم في الصحراء يقصر بمفارقة خيام قومه) التي تنسب
إليه ولو تفرقت ومنها مطرح الرماد وملعب الصبيان ومعاطن الابل (ثم إذا انتهى السفر أتم وينتهي بوصوله إلى
وطنه) وإن لم ينو إقامة ولا تقيلاً والمراد بالوطن ما اشترط مفارقه في السفر (أو بنية إقامة أربعة أيام غير يومي
الدخول والخروج أو بنفس الإقامة وإن لم ينوها ، فتَمَّ أقام أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج أتم) فعند الإقامة
ينتهي السفر بآخر اليوم الرابع ، وعند النية ينتهي بنفس النية ولو مقارنة لأول مكته (اللهم إلا أن يقيم لحاجة يتوقع
إنجازها وينوي الارتحال إذا انقضت فانه يقصر إلى ثمانية عشر يوماً) صحاحاً (فإن تأخرت) حاجته (عنها أتم)
ولا يزيد على الثمانية عشر (وسواء الجهاد وغيره) فلا تقتيد الحاجة بأمر دون غيره (ولو وصل مقصده فإن نوى
الإقامة المؤثرة) وهي أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج (أتم وإلا قصر إلى أربعة أيام) إن لم تكن له حاجة
منتظرة (أو ثمانية عشر) يوماً (إن توقع حاجته كل وقت . وشروط القصر وقوع الصلاة كلها في السفر ونية القصر
في الإحرام) مع نية الصلاة (وأن لا يقتدى بتم في جزء من الصلاة) وإن قل . ثم فرع على شرط وجود السفر في
الصلاة قوله (فلو نوى الإقامة في الصلاة) نية تقطع السفر .

أَوْشَكَ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَمْ لَا أُنْمِ ذَكَرَ قَرِيبًا أَنَّهُ نَوَاهُ أَوْ تَرَدَّدَ هَلْ يَنْمِ أَمْ لَا ؟ أَوْ هَلْ إِمَامُهُ مُقِيمٌ أَمْ لَا ؟ أُنْمِ وَلَوْ جَهْلَ نِيَّةِ إِمَامِهِ فَتَوَى إِنْ قَصَرَ قَصَرَتْ وَإِنْ أُنْمِ أَتَمَّتْ صَحَّ ، فَإِنْ قَصَرَ قَصَرَ ، وَإِنْ أُنْمِ أُنْمِ . وَيَحُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ كَذَلِكَ فِي كُلِّ سَفَرٍ تُقَصِّرُ الصَّلَاةَ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ نَازِلًا فِي وَقْتِ الْأَوَّلِ فَالتَّحْدِيدُ أَفْضَلُ ، وَإِنْ كَانَ سَائِرًا فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ ، وَإِذَا جَمَعَ تَقْدِيمًا فَشَرْطُهُ : دَوَامُ السَّفَرِ ، وَتَقْدِيمُ الْأَوَّلِ ، وَنِيَّةُ الْجَمْعِ قَبْلَ فَرَاغِ الْأَوَّلِ ، إِمَّا فِي الْإِحْرَامِ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا ، وَأَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ فَرَّقَ يَسِيرًا لَمْ يَضُرَّ ، فَيُخْتَفَرُ لِلتَّيَمُّمِ طَلَبُ خَفِيفٍ ، فَإِنْ قَدَّمَ الثَّانِيَةَ قَبَاطِلَةً ، وَإِنْ أَقَامَ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الثَّانِيَةِ ، أَوْ لَمْ يَنْوِ الْجَمْعَ فِي الْأَوَّلِ ، أَوْ فَرَّقَ كَثِيرًا وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا ، وَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ فَرَاغِهَا مَضْتًا عَلَى الصَّحَةِ ، وَإِذَا جَمَعَ تَأْخِيرًا لَمْ يَلْزَمُهُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأَوَّلِ بِقَدَرٍ مَا يَسَعُ فَعَلَهَا أَنَّهُ يُوْخِرُ لِيَجْمَعَ . فَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ أُنْمِ وَكَانَتْ قَضَاءً ، وَيَنْدُبُ التَّرْتِيبُ وَالْمُوَالَاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ فِي الْأَوَّلِ ، وَيَحُوزُ لِلتَّيَمُّمِ الْجَمْعُ تَقْدِيمًا لِمَطْرِبِيلِ الثُّوبِ بِشَرْطِ أَنْ يَقْصِدَ جَمَاعَةً

(أَوْشَكَ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَمْ لَا أُنْمِ ذَكَرَ قَرِيبًا أَنَّهُ نَوَاهُ أَوْ تَرَدَّدَ هَلْ يَنْمِ أَمْ لَا) ولم يحزم بالنية (أَوْ هَلْ إِمَامُهُ مُقِيمٌ أَمْ لَا أُنْمِ) في جميع ذلك لأن القصر رخصة فلا يصر إليها إلا يتيقن استكمالها للشرط (ولو جهل نية إمامه) الذي يحوز له القصر (فتوى إن قصر قصرت وإن أتم أتممت صح) ما نواه (فإن قصر قصر وإن أتم أتم) هو ولا يضره التعليق في النية لأن الظاهر من حال الإمام التصر بقربة السفر (ويحوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت إحداها) تقديمًا وتأخيرًا (وبين المغرب والعشاء كذلك في كل سفر تقصر الصلاة فيه) فلا يحوز الجمع إلا في السفر الطويل (فإن كان نازلًا في وقت الأولى فالتقديم أفضل) من جمع التأخير (وإن كان سائرًا) في الأولى (فالتأخير أفضل) وإن كان ترك الجمع أفضل خروجًا من الخلاف فيه إلا للحجاج بعرفة ومزدلفة (وإذا جمع تقديمًا فشرطه دوام السفر وتقديم الأولى ونية الجمع قبل فراغ) من (الأولى) فيمتد وقت النية للجمع من ابتداء الأولى إلى قبيل السلام منها فإذا نوى في أي جزء من هذا الزمن صح له الجمع (إما في الإحرام أو في أثنائها وأن لا يفرق بينهما) أي بين الصلاتين تفريقًا كثيرًا عرفًا (فإن فرق يسيرًا لم يضر فيختفر للتيمم طلب خفيف) الباء (فإن قدم الثانية قباطلة) لأنه أدخل بالترتيب فإن أراد الجمع أعادها بعد فعل الأولى ونية الجمع فيها (وإن أقام) بأن انقطع سفره (قبل شروعه في الثانية أو لم ينو الجمع في الأولى أو فرق) بينهما (كثيرًا وجب تأخير الثانية إلى وقتها) فنوت شرط الجمع وصحة الأولى (وإن أقام بعد فراغها مضت على الصحة ، وإذا جمع تأخيرًا لم يلزمه إلا أن ينوي قبل خروج وقت الأولى بقدر ما يسع فعلها أنه يؤخر ليجمع) أداء حقيقيا وذلك مقدار ما يسع جميعها أو أكثرها (فلو لم ينو) أي جمع التأخير (أتم وكانت قضاء) لإخراجها عن وقتها (ويندب للترتيب) بأن يبدأ بالظهر ثم العصر (و) يندب في جمع التأخير أيضا (الموالاتة) بأن لا يفصل بينهما يصر في جميع التقديم (و) يندب (نية الجمع في الأولى) بأن يقول أصلي فريضة الظهر مجموعته مع العصر (ويحوز للتيمم الجمع تقدمًا لمطر بيل الثوب بشرط أن يقصد جماعة) فلو قصد أن يصلي منفردا فليس له الجمع بالمطر

فِي مَسْجِدٍ بَعِيدٍ، وَإِنْ يَوْجَدَ الْمَطَرُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الْأُولَى وَالْفَرَاعِ مِنْهَا وَافْتِتَاحِ الثَّانِيَةِ، وَيَشْتَرِطُ مَعَ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي جَمْعِ السَّفَرِ تَقْدِيمًا، فَإِنْ انْقَطَعَ بَعْدَهُمَا أَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ مَضًى عَلَى الصَّحَّةِ، وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَأْخِيرًا.

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

إِذَا كَانَ الْقِتَالُ مُبَاحًا، وَالْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، فَرَّقَ الْإِمَامُ النَّاسَ فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةً فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ، وَيُصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً، فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ نَوَّاهُ مَفَارِقَتَهُ وَأَتَمَّوْا مَنفَرَدِينَ، وَذَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ. وَجَاءَ أُولَئِكَ إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ يَقْرَأُ فَيُحْرِمُونَ، وَيَمْكُثُ لَهُمْ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ وَسُورَةِ قَصِيرَةٍ، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ قَامُوا وَأَتَمَّوْا لِأَنْفُسِهِمْ، وَيُطِيلُ هُوَ التَّشَهُدَ ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ مَغْرِبًا، صَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً، أَوْ رُبَاعِيَةً صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ، فَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَ فِرَقٍ، وَصَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّ، وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ يُشَاهِدُونَ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ صَفِّينَ فَأَكْثَرُ، وَأَحْرَمَ وَرَكَعَ وَرَفَعَ بِالسَّكَلِ، فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الَّذِي

(فِي مَسْجِدٍ بَعِيدٍ) عَنْ دَارِهِ فَلَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ وَلَوْ جَمَاعَةً أَوْ فِي مَسْجِدٍ قَرِيبٍ مِنْ دَارِهِ فَلَيْسَ لَهُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ (و) بِشَرِطِ (أَنْ يَوْجَدَ الْمَطَرُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الْأُولَى وَ) عِنْدَ (الْفَرَاعِ مِنْهَا وَافْتِتَاحِ الثَّانِيَةِ وَيَشْتَرِطُ مَعَ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي جَمْعِ السَّفَرِ تَقْدِيمًا) مِنْ نِيَّةِ الْجَمْعِ فِي الْأُولَى وَتَقْدِيمِهَا وَعَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا دَوَامُ السَّفَرِ فَيَأْتِي مَكَانَهُ هُنَا الْمَطَرُ عَلَى حَسَبِ مَا شَرِطَ فِيهِ (فَإِنْ انْقَطَعَ) الْمَطَرُ (بَعْدَهُمَا) أَيْ الصَّلَاتَيْنِ (أَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ مَضًى عَلَى الصَّحَّةِ) وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَجْمَعَ بِالْمُسْلِمِينَ وَإِنْ لَمْ يَتَأَذَّ بِالْمَطَرِ (وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَأْخِيرًا) لِأَنَّ الْمَطَرُ قَدْ يَنْقَطِعُ.

(بَابُ) كَيْفِيَّةِ (صَلَاةِ الْخَوْفِ)

وَيَبَيَّنُ مَا يَحْتَمِلُ فِيهَا مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ فِي غَيْرِهَا (إِذَا كَانَ الْقِتَالُ مُبَاحًا) يَعْنِي مَا ذُكِرَ فِيهِ فَيَشْمَلُ الْوَاجِبَ كَقِتَالِ الْكُفَّارِ وَالْبَاحِ كَقِتَالِ مَنْ قَصَدَ مَالَ إِنْسَانٍ (وَالْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَرَّقَ الْإِمَامُ النَّاسَ فِرْقَتَيْنِ فِرْقَةً) تَقِفُ (فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ) وَيُصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً (فِي الثَّانِيَةِ) فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ نَوَّاهُ مَفَارِقَتَهُ وَأَتَمَّوْا (صَلَاتَهُمْ) مَنفَرَدِينَ وَذَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَجَاءَ أُولَئِكَ إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ يَقْرَأُ (فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ) (فَيُحْرِمُونَ) وَيَمْكُثُ (فِي وَقُوفِهِ) لَهُمْ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ وَسُورَةِ قَصِيرَةٍ فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ قَامُوا وَأَتَمَّوْا لِأَنْفُسِهِمْ (وَتَنْتَفِرُ لَهُمْ هَذِهِ الْخَالْفَةُ لِلْخَوْفِ) (وَيُطِيلُ هُوَ التَّشَهُدَ ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهِمْ) لِيَجُوزَ لَهُ مَعَ فَضِيلَةِ السَّلَامِ كَمَا حَازَتْ الْفِرْقَةُ الْأُولَى فَضِيلَةَ التَّحْرِيمِ (فَإِنْ كَانَتْ مَغْرِبًا صَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ وَ) صَلَّى (بِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً، أَوْ رُبَاعِيَةً صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ فَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَ فِرَقٍ وَصَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّ) وَتَفَارَقَ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى الْإِمَامُ وَتَمَّ لِنَفْسِهِمَا وَهُوَ مُنْتَظَرُ فَرَاعِهَا وَجِيءَ الْآخَرَى وَهَذِهِ صَلَاةُ ذَاتِ الرُّقَاعِ (وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ يُشَاهِدُونَ) أَيْ يَرَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ لَيْسَ بَيْنَهُمْ حَائِلٌ (وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ) بِحَيْثُ يَقَاوِمُ كُلَّ صَفٍّ مِنْهُمْ الْعَدُوُّ (صَفِّينَ) فَأَكْثَرُ وَأَحْرَمَ وَرَكَعَ وَرَفَعَ بِالسَّكَلِ فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الَّذِي

يليه واستمر الصف الآخر قائماً، فإذا رفعوا رؤوسهم سجد الصف الآخر، ثم يركع ويرفع بالكل، فإذا سجد سجد معه الصف الذي حرس أولاً وحرس الصف الآخر، فإذا رفعوا سجد الصف الآخر؛ ويندب حمل السلاح في صلاة الخوف؛ وإذا اشتد الخوف والتحم القتال صلوا رجالاً وركباً إلى القبلة وغيرها جماعة وفردى، ويومنون بالركوع والسجود إن تجزوا، والسجود أخفض، وإن اضطروا إلى الضرب المتتابع ضربوا ولا إعادة عليهم، ولا يجوز الصياح،

باب ما يحرم لبسه

يحرم على الرجل لبس الحرير وسائر وجوه استعماله ولو بطانة، ويجوز حشو جبة وعقدة وفرش به. ويجوز للنساء استعماله، وقيل يحرم عليهن اقتراشه؛ ويجوز للولي إلباسه للصبي ما لم يبلغ، والمركب من حرير وغيره إن زاد وزن الحرير حرم، وإن استويا جاز، ويجوز مطرزه لا يجاوز أربع أصابع، ومطرف وجيب معتاد، وله أن يبسط على فرش الحرير منديلاً ونحوه ويجلس فوقه، ويجوز لبسه لحر وبرد مهلكين، وستر عورة ومفاجأة حرب إذا فقد غيره ولجأه.

يليه واستمر الصف الآخر قائماً فإذا رفعوا رؤوسهم سجد الصف الآخر ثم يركع ويرفع بالكل فإذا سجد سجد معه الصف الذي حرس أولاً وحرس الصف الآخر (سجد الصف الآخر) ويفعلون ذلك وهم في أماكنهم أو يتقدمون ويتأخرون وهذه صلاة عسافان (ويندب حمل السلاح في صلاة الخوف) خوفاً من هجوم العدو ما لم يكن نجساً أو يؤذ أحداً أو يمنع من أركان الصلاة (وإذا اشتد الخوف والتحم القتال صلوا رجالاً وركباً إلى القبلة وغيرها جماعة وفردى ويومنون بالركوع والسجود إن تجزوا) عنهما (و) يكون (السجود أخفض) والأفدال الكثيرة إن تعلقت بمصلحة القتال وكانت ضرورية له فلا تضر وإلا أبطلت (وإن اضطروا إلى الضرب المتتابع ضربوا ولا إعادة عليهم ولا يجوز الصياح) ولا غيره من الكلام.

(باب ما يحرم لبسه)

(يحرم على الرجل) المراد به هنا المكلف لأن الصبي محل لولي إلباسه الحرير (لبس الحرير وسائر وجوه استعماله) كقطعة ناموسية أو وسادة يتكى عليها من غير حائل (ولو بطانة) للمبوس (ويجوز حشو جبة وعقدة وفرش به) أي الحرير للعائل (ويجوز للنساء استعماله) بسائر وجوهه (وقيل يحرم عليهن اقتراشه ويجوز للولي إلباسه للصبي ما لم يبلغ) ومثله المجنون (والركب من حرير وغيره إن زاد وزن الحرير حرم وإن استويا جاز ويجوز مطرزه) أي ركب فيه الحرير الخالص بعد نسجه وجعل طرازاً كالرقعة لكن بشرط أن (لا يجاوز أربع أصابع) عرضاً وإن زاد طولاً (ومطرف) وهو ما جعل مثل السجاف لكن بشرط أن يكون على عادة أمثاله (وجيب معتاد) هو المطوق (وله أن يبسط على فرش الحرير منديلاً ونحوه ويجلس فوقه) لأنه حينئذ لم يخالط الحرير (ويجوز لبسه لحر وبرد مهلكين) بل وعند الحاجة أيضاً (وستر عورة) به (و) لـ (مفاجأة حرب) أي وقوعه بفتنة (إذا فقد غيره) للضرورة (ولجأه) كجواب

وَدَفَعَ قُلٌّ : وَيَجُوزُ دِيْبَاجٌ نَحْنُ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي الْحَرْبِ ، وَيَجُوزُ لُبْسُ ثَوْبٍ نَجَسَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَيَحْرَمُ جِلْدُ مَيْتَةٍ إِلَّا لَظَرُورَةٍ كَفَاجَأَةٍ حَرْبٍ وَنَحْوِهِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَلْبَسَ دَابَّتَهُ الْجِلْدُ النَّجَسَ سِوَى جِلْدِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ ، وَيَحْرَمُ عَلَى الرِّجَالِ حُلِيُّ الذَّهَبِ ، حَتَّى سَنُّ الْخَاتَمِ وَالْمِطْلَى بِهِ فَلَوْ صَدَى بِحَيْثُ لَا يَبِينُ جَاذٌ ، وَيَبَاحُ شِدَّةُ سَنٍّ وَأَثْمَلَةٌ بِذَهَبٍ وَأَتَّخَاذُ أَنْفٍ وَأَثْمَلَةٌ مِنْهُ لَا أَصْبَحَ : وَيَجُوزُ دَرَعٌ نُسِجَتْ بِذَهَبٍ وَخُوْدَةٌ طُلِيَتْ بِهِ لِمَفَاجَأَةٍ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا ، وَيَجُوزُ خَاتَمُ الْفِضَّةِ وَتَحْلِيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ بِهَا كَسِيفٍ وَرِمَحٍ وَطَبَرٍ وَسَهْمٍ وَدَرَعٍ وَجَوْشَنِ وَخُوْدَةٍ وَخُفٍّ ، لَا سَرَجٍ وَأَلْجَامَ وَرِكَابَ وَقِلَادَةَ وَطَرْفَ سَيُورٍ وَدَوَاةَ وَمَقْلَةً وَسَكِينَ دَوَاةَ وَمِهْنَةً وَتَعْلِيقَ قَنْدِيلٍ وَلَوْ بِمَسْجِدٍ ، وَغَيْرُ الْخَاتَمِ مِنَ الْحُلِيِّ كَطُوقٍ وَدُمْلَجٍ وَسَوَارٍ وَتَاجٍ ، وَفِي سَقْفِ الْبَيْتِ وَالْمَسْجِدِ وَجُدْرَانِهِمَا ؛ فَلَوْ اسْتَهْلَكَ بِحَيْثُ لَا يَجْتَمِعُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالسَّبَكِ جَازَتْ الِاسْتِدَامَةُ وَإِلَّا فَلَا ؛ وَيَجُوزُ تَحْلِيَةُ الْمُصْحَفِ وَالسَّكْتِ

(ودفع قل) لأن الحرير لا يقبل (ويجوز ديباج) وهو نوع من الحرير (نحن لا يقوم غيره مقامه في الحرب) لدفع السلاح (ويجوز لبس ثوب نجس في غير الصلاة) بشرط أن لا يتضمخ بنجاسته كأن كان رطباً (ويحرم) لبس (جلد ميته إلا لضرورة كفاجأة حرب ونحوه) هذا كالتقييد لحل لبس الثوب النجس بأن لا يكون جلد ميته فإن كان فلا بد من الضرورة (ويجوز أن يلبس دابته الجلد النجس سوى جلد الكلب والخنزير) فلا يجوز لبس الدابة جلدها إلا إذا كانت الدابة أحدهما فيجوز (ويحرم على الرجال حلي الذهب حتى سن الخاتم) أي الشعبة التي يوضع عليها القبس (والمطلوب به) أي الذهب لكن بشرط حصول شيء من الطلاء عند عرضه على النار وإلا فيكون لونا فلا يحرم استعمال المطلب به (فلو صدق) الذهب (بحيث لا يبين) ويظهر أنه ذهب (جاز) استعماله (ويباح شد) أي ربط (سن) به (و) يباح شد (أثملة بذهب و) يباح (اتخاذ أنف وأثملة منه لا أصبع) ويجوز درع نسجت بذهب وخودة) وهي الطاسة التي توضع على الرأس في الحرب (طليت به لمفاجأة حرب ولم يجد غيرها) ويجوز خاتم الفضة (لا للتختم به) (و) يجوز (تحلية آلة الحرب بها) أي بالفضة بأن يعمل منها قطعاً على محال من الآلة وتلك الآلة (كسيف ورمح وطبر) أي بلطة (وسهم) هي النبل يرمى به في القوس (ودرع وجوشن) هو درع قصير (وخودة) وهي الطاسة تجعل على الرأس (وخفة) يلبس في الرجلين (لا سرج ولا لجام وركاب) لأن ذلك للفرس لا للحرب (و) لا (قِلَادَة) للفرس (وطرف سيور) للسرج (ودواة ومقلة) وهي آلة لبراية القلم (وسكين دواة) ما توضع في الدواة لبراية الأقلام (و) سكين (مهنة) أي خدمة كتقطيع لحم ومغرفة كملقة ومهنة تجلب الهواء كمروحة فلا يجوز تحلية شيء من ذلك لا بالفضة ولا بالذهب من باب أولى (و) لا يجوز (تعليق قنديل ولو) على بالفضة (بمسجد) ولا جعل علاقته كذلك من فضة (و) لا يجوز اتخاذ (غير الخاتم من الحلي كطوق) ما يعمل في العنق (ودملج وسوار) كل منهما حلي يعمل في اليد (و) لبس (تاج) ما يوضع على الرأس فلا يجوز لبسه لا للرجل ولا للمرأة من حيث تشبهها بالرجال (و) لا التحلية (في سقف البيت والمسجد وجدرانها) فلو استهلك بحيث لا يجتمع منه شيء بالسبك جازت الاستدامة (والاستبرار وإن حرم الفعل (وإلا) بأن كان يحصل منه شيء بالعرض على النار (فلا) تحل الاستدامة (ويجوز تحلية المصحف والسكتب) يسكون التاء بمعنى الكتابة .

بِالْفِضَّةِ لِلرَّأَةِ وَالرَّجُلِ ، وَيَجُوزُ تَحْلِيَةُ الْمُصَحَفِ بِالذَّهَبِ لِلرَّأَةِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ، وَيَجُوزُ لِلرَّأَةِ حُلِيُّ الذَّهَبِ كُلُّهُ حَتَّى النِّعْلُ وَالْمَنَسُوجُ بِهِ ، بِشَرَطِ عَدَمِ الْإِسْرَافِ ، فَإِنْ أَسْرَفَتْ تَحْلِيلُ مِائَتَا دِينَارٍ حَرَمٌ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِنَّ تَحْلِيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ وَلَوْ بِفِضَّةٍ

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

مَنْ لَزِمَهُ الظُّهْرُ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ إِلَّا الْعَبْدَ وَالرَّأَةَ ، وَالْمُسَافِرَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَلَوْ سَفَرًا قَصِيرًا وَكُلُّ مَا اسْقَطَ الْجَمَاعَةُ أَسْقَطَهَا كَالْمَرَضِ وَالتَّمَرِضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَالْمَقِيمُ بِقَرْيَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ نَادَى رَجُلٌ عَلَى الصَّوْتِ بِطَرَفِ بَلَدِ الْجُمُعَةِ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْقَرْيَةِ وَالْأَصْوَاتُ وَالرِّيَّاحُ سَاكِنَةٌ لَسَمِعَهُ مُصَنِّعُ صَحِيحِ السَّمْعِ وَاقِفٌ بِطَرَفِ الْقَرْيَةِ الَّذِي مِنْ جِهَةِ بَلَدِ الْجُمُعَةِ لَزِمَتْ الْجُمُعَةُ كُلُّ أَهْلِ الْقَرْيَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ فَلَا تَلْزِمُهُمْ ، وَمَنْ لَا تَلْزِمُهُمْ فَإِذَا حَضَرَ الْجَامِعَ فَلَهُ الْإِنْصِرَافُ إِلَّا الْمَرِيضَ الَّذِي لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ الْإِنْتِظَارُ ، وَجَاءَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ،

(بالفضة للمرأة والرجل، ويجوز تحلية المصحف بالذهب للمرأة ويحرم على الرجل) ويجوز كتابة المصحف للرجل بالذهب ولا زكاة عليه لو بلغ نصابا (ويجوز للمرأة حلي الذهب كله) وكذا الفضة بالأولى (حتى النعل) فيجوز أن يكون ذهباً (و) يجوز لها (المنسوج به) أي الذهب (بشرط عدم الإسراف) في الحلي (فإن أسرفت تكالخال مائتا دينار حرم) لأن تجوز التحلي لها لأجل الزينة وإذا خالفت العادة لم تحصل الزينة (ويحرم عليهن تحلية آلة الحرب ولو بفضة) لأن تحلية آلة الحرب للإرهاب ، وليس ذلك من شأن النساء .

(بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ)

وبيان الشروط التي تزيد فيها عن باقي الصلوات وبيان من تلزمه ومن لا تلزمه (من لزمه الظهر لزمته الجمعة إلا العبد) فإنه تلزمه الظهر ولا تجب عليه الجمعة والراد به من فيه رق ولو جزاء يسيراً (والمرأة والمسافر في غير معصية ولو سفراً قصيراً) أما العاصي بالسفر فلا يترخص بترك الجمعة (وكل ما أسقط الجماعة) من الأعذار (أسقطها) وذلك (كالمرض) الذي يشق معه الحضور (والتبريض) أي القيام بمصالح المريض (والمقيم بقرية) هو مبتدأ خبره التفصيل الآتي (ليس فيها أربعون كاملاً) صفة لقرية وكلهم بأن يكونوا أحراراً مستوطنين ليس لهم عذر في تركها (فإن كان) المقيم متلبساً بحالة هي (بحيث لو نادى رجل على الصوت) أي أذن (بطرف بلد الجمعة الذي من جهة القرية والأصوات والرياح ساكنة) جملة حالية من فاعل نادى (لسمعه مصنع) أي مستمع صفته أنه (صحيح السمع واقف بطرف القرية الذي من جهة بلد الجمعة لزمته الجمعة كل أهل القرية) لا المصنف فقط ولا بد أن يكون الأذان على الأرض لا على عال إلا إذا حالت أشجار مثلاً فيختبر العلو على ما يساوى ذلك الحائل (وإن لم يسمع فلا تلزمهم) أي أهل القرية ولا تصح منهم ، ولو كان في البلد أربعون من أهل الكمال لزمهم الجمعة ، ولو اتسعت البلد فراسخ ولم يسمع من في أولها النداء في آخرها (و) أما (من لا تلزمه) الجمعة لعذر من الأعذار (فإذا حضر الجامع) أي مكان الجمعة (فله الانصراف) ولا تلزمه الضاربة حتى تقام (إلا المريض الذي لا يشق عليه الانتظار) فإن عذره كان لمشقة الحضور وقد تكلفت وحضر (و) قد جاء بعد دخول الوقت) أما إذا جاء قبل دخول الوقت فلا يلزمه الانتظار

وَالْأَعْمَى وَمَنْ فِي طَرِيقِهِ وَحَلَّ قَتْلُ مَعَهُمُ الْجُمُعَةُ وَمَنْ لَا تَلْزِمُهُ مَخِيرٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الظُّهْرِ وَيَخْفُونَ الْجَمَاعَةَ فِي الظُّهْرِ
 إِنْ خَفِيَ عَذْرُهُمْ ؛ وَيَنْدَبُ لِمَنْ يَرْجُو زَوَالَ عَذْرِهِ كَرِيضٍ وَعَبْدٌ تَأْخِيرُ الظُّهْرِ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ لَمْ
 يَرْجُ زَوَالَهُ كَالْمَرْأَةِ فَيَنْدَبُ تَعَجِيلُهُ ، وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ لَمْ يَصِحَّ ظَهْرُهُ قَبْلَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ ، وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ السَّفَرُ
 مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِهِ مَوْضِعُ جُمُعَةٍ ، أَوْ تَرْحَلُ رَفَقَتُهُ ، وَيَتَضَرَّرُ بِالتَّخَلُّفِ (وَشُرُوطُ صِحَّةِ
 الْجُمُعَةِ بَعْدَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ) أَنْ تُقَامَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ جَمَاعَةٌ بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ فِي خُطَّةٍ أَبْنِيَةِ مَجْتَمَعَةٍ بِأَرْبَعِينَ
 رَجُلًا أَحْرَارًا بِالْعَيْنِ عُقْلَاءَ مُسْتَوْتَيْنِ حَيْثُ تُقَامُ الْجُمُعَةُ لَا يَطْعَنُونَ عَنْهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَأَنْ لَا تَسْبِقَهَا
 وَلَا تُقَارَنَهَا جُمُعَةٌ أُخْرَى حَيْثُ لَا يَشُقُّ الْاجْتِمَاعُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَالْإِمَامُ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعِينَ ، فَلَوْ نَقَصُوا
 فِي الصَّلَاةِ عَنِ الْأَرْبَعِينَ أَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ فِي أَثْنَائِهَا أَمْوَاهَا ظَهْرًا ، وَلَوْ شَكُّوا قَبْلَ افْتِتَاحِهَا فِي بِنَاءِ الْوَقْتِ
 صَلَّوْا ظَهْرًا ، وَإِنْ شَقَّ الْاجْتِمَاعُ بِمَوْضِعٍ كَمَضٍ وَبَعْدَادٍ جَازَتْ زِيَادَةُ الْجَمْعِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ ،

(و) (إِلَّا) (الْأَعْمَى) (و) (إِلَّا) (مَنْ فِي طَرِيقِهِ وَحَلَّ) إِذَا حَضَرُوا (قَتْلُ مَعَهُمُ الْجُمُعَةُ) وَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الْإِنْصِرَافُ قَبْلَ ضَلَا
 وَأَمَّا بَاقِي الْمَدُورِينَ كَالْمَرْأَةِ فَيَجُوزُ لَهُمُ الْإِنْصِرَافُ إِلَّا إِذَا دَخَلُوا فِي الصَّلَاةِ وَكَانَتْ تَكْفِيهِمْ عَنْ ظَهْرِهِمْ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ قَطْعُهَا
 (وَمَنْ لَا تَلْزِمُهُ) الْجُمُعَةُ لِعَذْرِ مِنَ الْأَعْدَارِ (مَخِيرٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الظُّهْرِ) إِنْ شَاءَ تَكَلَّفَ وَحَضَرَهَا وَإِنْ شَاءَ صَلَّى الظُّهْرَ
 (وَيَخْفُونَ الْجَمَاعَةَ فِي الظُّهْرِ إِنْ خَفِيَ عَذْرُهُمْ) وَأَرَادُوا صَلَاتَهَا جَمَاعَةً (وَيَنْدَبُ لِمَنْ يَرْجُو زَوَالَ عَذْرِهِ كَرِيضٍ وَعَبْدٌ
 تَأْخِيرُ الظُّهْرِ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ) وَيَحْصِلُ الْيَأْسُ بِرَفْعِ الْإِمَامِ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ (و) (إِنْ) (لَمْ يَرْجُ زَوَالَهُ) أَيْ
 عَذْرُهُ (كَالْمَرْأَةِ فَيَنْدَبُ تَعَجِيلُهُ) أَيْ الظُّهْرَ (وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ) مِنَ الْكَامِلِينَ (لَمْ يَصِحَّ ظَهْرُهُ قَبْلَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ) فَلَوْ
 صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ مِنْهَا لَمْ تَتِمَّ (وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ) أَيْ مِنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ (السَّفَرُ) وَلَا طَاعَةَ (مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِهِ مَوْضِعُ جُمُعَةٍ) وَغَابَ عَلَى ظَنِّهِ إِدْرَاكُهَا فِيهِ (أَوْ تَرْحَلُ رَفَقَتُهُ وَيَتَضَرَّرُ) هُوَ (بِالتَّخَلُّفِ) عَنْهُمْ فَيَجُوزُ
 لَهُ السَّفَرُ مَعَهُمْ وَيَتْرَكُ الْجُمُعَةَ (وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ) أَحَدُهَا (أَنْ تُقَامَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ) وَثَانِي
 الشَّرْطُ أَنْ تُقَامَ (جَمَاعَةً) فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى . وَثَالِثُهَا . كَوْنُهَا (بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ) فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ شَكَّ فِي بَقَائِهِ وَجِبَ الظُّهْرُ .
 وَرَابِعُهَا أَنْ تُقَامَ (فِي خُطَّةِ أَبْنِيَةِ مَجْتَمَعَةٍ) أَيْ وَسْطِهَا وَلَوْ بِفَضَاءٍ وَلَوْ قَرِيبَةٍ صَغِيرَةٍ وَلَوْ كَانَتْ الْأَبْنِيَةُ مُتَفَرِّقَةً لَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ
 وَكَذَا فِي الْحِيَامِ . وَخَامِسُهَا أَنْ تُقَامَ (بِأَرْبَعِينَ رَجُلًا أَحْرَارًا بِالْعَيْنِ عُقْلَاءَ مُسْتَوْتَيْنِ حَيْثُ تُقَامُ الْجُمُعَةُ لَا يَطْعَنُونَ عَنْهُ)
 أَيْ لَا يَنْتَقِلُونَ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) فَلَا تَصِحُّ بِنِسَاءٍ وَلَا بِأَرْقَاءٍ وَلَا بِضَيَّانٍ وَلَا بِمُجَانِنٍ وَلَا بِغَيْرِ مُسْتَوْتَيْنِ (و) (سَادِسُهَا) (أَنْ)
 لَا تَسْبِقَهَا وَلَا تُقَارَنَهَا (فِي التَّحْرِمِ) (جُمُعَةٌ أُخْرَى حَيْثُ لَا يَشُقُّ الْاجْتِمَاعُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ) وَلَوْ غَيْرَ مَسْجِدٍ وَالْعَبْرَةُ فِي
 مَشَقَّةِ الْاجْتِمَاعِ بِمَنْ تَلْزِمُهُ الْجُمُعَةُ أَوْ تَصِحُّ مِنْهُ أَوْ يَفْعَلُهَا غَالِبًا كُلُّ (وَالْإِمَامُ وَاحِدٌ مِنَ الْأَرْبَعِينَ فَلَوْ نَقَصُوا فِي الصَّلَاةِ عَنِ
 الْأَرْبَعِينَ أَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ فِي أَثْنَائِهَا أَمْوَاهَا ظَهْرًا) . بِلَا نِيَّةٍ لَهُ (وَلَوْ شَكُّوا قَبْلَ افْتِتَاحِهَا فِي بَقَاءِ الْوَقْتِ صَلَّوْا ظَهْرًا) بِنِيَّتِهِ
 (وَإِنْ شَقَّ الْاجْتِمَاعُ بِمَوْضِعٍ) وَلَوْ غَيْرَ مَسْجِدٍ (كَمَضٍ وَبَعْدَادٍ) فَإِنَّهُمَا لِكَبْرِهِمَا يَشُقُّ اجْتِمَاعُ أَهْلِهِمَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ (جَازَتْ
 زِيَادَةُ الْجَمْعِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ) فَالْتِمَادُ بِمَنْوَطٍ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، فَلَوْ اتَّفَقَ الْعَرَبُ بِشَرِّ مَسَاجِدَ لَا يَجُوزُ أَحَدُ عَشَرَ .

وَأَنَّ لَمْ يَشَقَّ كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ فَأَقِيمَتَا جُمُعَتَانِ فَالْجُمُعَةُ هِيَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ اسْتُؤْنِفَتِ جُمُعَةٌ (وَأَرْكَانُ الْخُطْبَةِ خَمْسَةٌ) الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ بِحَبِّ ذَلِكَ فِي كُلِّ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ وَبِتَعْيْنِ لَفْظِ الْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْوَصِيَّةِ ، فَيَكْفِي أَطِيعُوا اللَّهَ . وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا . وَالْخَامِسُ الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ . وَشَرْطُهُمَا الطَّهَارَةُ وَالسَّتَارَةُ وَوُقُوعُهُمَا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَالْقِيَامُ فِيهِمَا ، وَالْقُعُودُ بَيْنَهُمَا ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ ، بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ أَرْبَعُونَ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ (وَسُنَنُهُمَا) مَنْبَرٌ أَوْ مَوْضِعٌ عَالٍ ، وَأَنْ يُسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ ، وَإِذَا صَعَدَ ، وَيَجْلِسَ حَتَّى يُوْذَنَ ، وَيَعْتَمِدَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ ، أَوْ عَصَا ، وَيُقْبَلَ عَلَيْهِمْ فِي جَمِيعِهِمَا . وَالْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَاقِقُونَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ وَأَطْمَأَنَّ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَهُ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ فَيَنْوِي الْجُمُعَةَ خَلْفَهُ ،

(وَأَنَّ لَمْ يَشَقَّ كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ فَأَقِيمَتَا جُمُعَتَانِ فَالْجُمُعَةُ (هِيَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ اسْتُؤْنِفَتِ جُمُعَةٌ) فَإِنْ يَشُقُّ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ كَالْحَاصِلِ الْآنَ وَجِبَ الظُّهْرُ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ لِحَاجَةِ سَبَبِ الظُّهْرِ (وَأَرْكَانُ الْخُطْبَةِ خَمْسَةٌ) إِجْمَالًا ثَمَانِيَةً تَفْصِيلًا (الْحَمْدُ لِلَّهِ) أَيْ هَذِهِ الْمَادَّةُ وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ الْفِعْلِ كَأَحْمَدَ اللَّهُ (وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَتَعْيِينُ مَادَّةِ الصَّلَاةِ كَالْحَمْدِ وَلَفْظِ الْجَلَالَةِ وَلَا يَتَعَيَّنُ اسْمُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ يَصِحُّ بِلَفْظِ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَسْمَائِهِ (وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ) وَ (يَجِبُ ذَلِكَ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ (فِي كُلِّ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ) فَتَكُونُ سِتَّةً (وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْحَمْدِ لِلَّهِ وَ) لَفْظُ (الصَّلَاةِ) أَيْ بِمَادَّتَيْهَا (وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْوَصِيَّةِ فَيَكْفِي أَطِيعُوا اللَّهَ) وَنَحْوَهُ وَلَا يَجِبُ تَرْتِيبُهَا بَلْ يَسُنُّ (وَ) سَابِعُ الْأَرْكَانِ (قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا) أَيْ الْخُطْبَتَيْنِ (وَ) ثَامِنُهَا (الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ) وَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ بِأَخْرَوِي وَلَوْ خَصَّ بِهِ الْحَاضِرُونَ كَفَى وَلَا يَخْصُ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ وَلَوْ السُّلْطَانُ (وَشَرْطُهُمَا) أَيْ الْخُطْبَتَيْنِ (الطَّهَارَةُ) عَنِ الْحَدِيثَيْنِ (وَالسَّتَارَةُ) أَيْ سِتْرُ الْعُورَةِ فِي وَقْتِ الْخُطْبَتَيْنِ (وَوُقُوعُهُمَا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ) وَ (قَبْلَ الصَّلَاةِ وَالْقِيَامِ فِيهِمَا) لِلْقَادِرِ (وَالْقُعُودُ بَيْنَهُمَا) إِنْ خُطِبَ قَائِمًا (وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ أَرْبَعُونَ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ) وَهَذَا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ زَائِدٌ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَأَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ مِنْهُمْ فَالْشَّرْطُ سَمَاعُ تِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ لِلْأَرْكَانِ بِالْقُوَّةِ بِحَيْثُ لَوْ أُنْفِصُوا لَسَمِعُوا ، وَبَشَرْتُهُمْ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْخُطْبَتَانِ عَرَبِيَّتَيْنِ وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَرْكَانِهِمَا وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ (وَسُنَنُهُمَا مَنْبَرٌ) أَيْ كَوْنُهُمَا عَلَى مَنْبَرٍ (أَوْ مَوْضِعٌ عَالٍ وَأَنْ يُسَلَّمَ) الْخُطْبَتَيْنِ عَلَى النَّاسِ (إِذَا دَخَلَ) الْمَسْجِدَ (وَإِذَا صَعَدَ) الْمَنْبَرِ وَوَصَلَ إِلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي يَجْلِسُ عَلَيْهَا وَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الرَّدُّ (وَ) سُنُّ أَنْ (يَجْلِسَ حَتَّى يُوْذَنَ) وَيُفْرَغَ مِنْ أَذَانِهِ (وَ) سُنُّ أَنْ (يَعْتَمِدَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصَا) وَيَجْعَلَهَا فِي يَدِهِ الْبَيْسَرَى وَيُغْفِلُ إِلَيْهَا بِعَرْفِ الْمَنْبَرِ (وَ) سُنُّ أَنْ (يَقْبَلَ عَلَيْهِمْ) بِوَجْهِهِ وَلَا يُولِيهِمْ ظَهْرَهُ أَوْ جَنْبَهُ (فِي جَمِيعِهِمَا) ثَمْنِي الْخُطْبَتَيْنِ (وَالْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ) مُسْتَقْلِلَتَانِ لَيْسَا بِدَلَاْعَتِ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ (يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَاقِقُونَ) جَهْرًا أَوْ سِرًّا اسْمُ رَبِّكَ وَالْفَاشِيَةُ (وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ وَأَطْمَأَنَّ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَهُ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ فَيَنْوِي الْجُمُعَةَ خَلْفَهُ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ نَسِيَ رَكْعَتًا فَيَتَدَارَكُ رَكْعَةً فَتَكُونُ جُمُعَةً ،

فَإِذَا سَلَّمَ أَمَّ الظُّهْرَ (وَيَنْدُبُ) لِمُرِيدِهَا أَنْ يَغْتَسِلَ عِنْدَ الذَّهَابِ، وَيَجُوزُ مِنَ الْفَجْرِ، فَإِنْ عَجَزَ تَعَمَّمَ، وَأَنْ يَتَنَظَّفَ بِسَوَاكٍ، وَأَخَذَ ظُفْرَ وَشَعْرٍ، وَقَطَعَ رَاحَتَهُ كَرِيمَةً وَيَتَطَيَّبُ وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَأَفْضَلَهَا الْبَيْضُ وَالْإِمَامُ يَزِيدُ عَلَيْهِمْ فِي الزَّيْنَةِ؛ وَيُكْرَهُ لِلرَّأَةِ إِذَا حَضَرَتِ الطُّبُ وَفَآخِرُ الثِّيَابِ، وَيُكْرَهُ، وَأَفْضَلُهُ مِنَ الْفَجْرِ، وَيَمْشِي بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ، وَلَا يَرْكَبُ إِلَّا لَعْدَرٍ، وَيَدْنُو مِنَ الْإِمَامِ، وَيَشْتَغِلُ بِالذِّكْرِ وَالتَّلَاوَةِ وَالصَّلَاةِ، وَلَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِالتَّخَطِّي لَمْ يُكْرَهُ؛ وَيَحْرُمُ أَنْ يَقِيمَ رَجُلًا وَيَجْلِسَ مَكَانَهُ. فَإِنْ قَامَ بِاخْتِيَارِهِ جَازَ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُوَثِّرَ غَيْرَهُ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ، أَوْ بِالْقُرْبِ مِنَ الْإِمَامِ وَبِكُلِّ قُرْبَةٍ وَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ مَنْ يَأْخُذُ لَهُ مَوْضِعًا يَبْسُطُ شَيْئًا فِيهِ، لَكِنْ لَغَيْرِهِ إِزَالَتُهُ وَالْجُلُوسُ مَكَانَهُ؛ وَيُكْرَهُ السَّكْلَامُ وَالصَّلَاةُ حَالِ الْخُطْبَةِ وَلَا يَحْرُمَانِ، فَإِنْ دَخَلَ صَلَّى التَّحِيَّةَ فَقَطَّ وَيُخَفِّفُهَا،

المأموم (فإذا سلم) الإمام ولم يدرك معه ركعة (أتم) المأموم (الظهر) ويندب لمريدها أن يغتسل عند الذهاب (إليه) (ويجوز من الفجر) فينوي سنة غسل الجمعة (فإن عجز) عن الغسل (تيمم) بدلا عنه لأن في غسلها عبادة ونظافة فإذا فاتته النظافة أتى بالعبادة (و) سن له (أن يتنظف بسواك وأخذ ظفر وشعر) يطلب تنحيته كعانة وإبط (و) (ب) قطع راحته كريمة (كثوم وبصل) (و) سن له أن يتطيب ويلبس أحسن ثيابه وأفضلها البيض والإمام يزيد عليهم في الزينة (لكثرة النظر إليه) (ويكره للرأفة إذا حضرت) الجمعة (الطيب وفاخر الثياب) لأن ذلك من دواعي الفتنة بها (و) يندب أن (يبكر) أي يذهب إلى المسجد للجمعة في بكرة النهار وأوله (وأفضله) أي التبرير (من الفجر) لأنه أول اليوم لكن هذا لئير الإمام أما هو فيستحب في حقه أن يخرج في الوقت الذي تقام فيه الجمعة (و) يندب أن (يمشي) مریدا الجمعة إلى المسجد (بسكينة ووقار) لا بشدة سعي وخفة (ولا يركب) في ذهابه (إلا لعذر) كضعف أو بعد دار (و) يندب أن (يدنو) أي يقرب (من الإمام) ليسمع الخطبة (ويشتغل بالذكر) في طريقه وقبل الصلاة (والتلاوة) للقرآن (والصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم (ولا يتخطى) الداخل (وقاب الناس) فيكره التخطي لئير الإمام إذا كان لئير حاجة فإن كان لها لم يكره ولذلك قال المصنف (فإذا وجد فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي لم يكره) وقيد بعضهم بفرجة قريبة بينه وبينها صف أو صفان (فإن زاد فالكره باقية) ويحرم أن يقيم رجلا جالسا في مكان منه أي المسجد (ويجلس) هو فيه لأنه غاصب (فإن قام باختياره جاز) لئيره الجلوس فيه (ويكره أن يؤثر غيره بالصف الأول أو بالقرب من الإمام وبكل قربة) فلا يقدم غيره على نفسه في الطاعات، وأما فيما يرجع إلى النفس مثل الطعام وغيره فإيثار الغير بذلك فضيلة. قال تعالى: ويؤثرون على أنفسهم. (ويجوز أن يبعث من يأخذ له مَوْضِعًا يَبْسُطُ شَيْئًا فِيهِ) كسجادة، ولا يجوز لئيره استعماله هذا الشيء (لكن لئيره إزالته والجلوس مكانه) بخلاف ما إذا حضر هو وفرش سجاده فليس لئيره إزالتها (ويكره السكلام والصلاة حال الخطبة ولا يحرمان) كراهة السكلام لا تكون إلا بعد البدء في الخطبة، وأما الصلاة فالمتعمد حرمة إنشائها من حين جلوس الإمام للخطبة للقاعد في المسجد (فإن دخل) الإمام جالس للخطبة أو يخطب (صلى التحية فقط ويخففها) يعني ركعتين تتأدى بهما التحية فلو كان في غير مسجد لايه إلى

وَيُنْدَبُ الْكَهْفُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَهَا، وَيَكْثُرُ فِي يَوْمِهَا الدُّعَاءُ رَجَاءَ سَاعَةِ
الْإِجَابَةِ، وَهِيَ مَا بَيْنَ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ إِلَى فَرَغِ الصَّلَاةِ.

باب صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَيُنْدَبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ، وَوَقْتُهَا مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَيُنْدَبُ مِنْ ارْتِفَاعِهَا قَدْرَ رُوحِ إِلَى
الزُّوَالِ، وَفَعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ إِنْ اتَّسَعَ؛ فَإِنْ ضَاقَ فَالصَّحْرَاءُ أَفْضَلُ، وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَأْكُلَ فِي الْأَضْحَى
حَتَّى يُصَلِّيَ، وَيَأْكُلَ فِي الْفَطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ تَمَرَاتٍ وَتَرًا وَيَتَغَسَّلَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ، وَيَحْجُوزُ مِنْ نِصْفِ
الَّيْلِ، وَيَتَطَيَّبُ وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَيُنْدَبُ حُضُورُ الصَّبِيَّانِ بِرِيَّتِهِمْ، وَمَنْ لَا تُشْتَهَى مِنَ النِّسَاءِ بغيرِ
طِيبٍ وَلَا زِينَةٍ، وَيُكْرَهُ لِمُشْتَهَاءٍ وَيُكْرَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ مَا شَاءَ، وَيَرْجِعُ فِي غَيْرِ طَرِيقِهِ، وَيَتَأَخَّرُ الْإِمَامُ إِلَى
وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَيُنَادِي لَهَا وَلِلْكَسُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ، يُكْبَرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ
الْإِسْتِفْتَاكِحِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ التَّعَوُّذِ خَمْسًا غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ، يَرْفَعُ فِيهَا
الْيَدَيْنِ، وَيَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَنِّهِ وَيَضَعُ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَلَوْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ أَوْ زَادَ فِيهِ لَمْ يَسْجُدْ لِلسُّهُوِّ،

(وَيُنْدَبُ الْكَهْفُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَهَا، وَيَكْثُرُ فِي يَوْمِهَا الدُّعَاءُ رَجَاءَ سَاعَةِ الْإِجَابَةِ)
لأنه ورد أن يوم الجمعة فيه ساعة لا يوافقها عبد يسأل الله شيئا إلا أعطاه (وهي) أي ساعة الإجابة (ما بين جلوس
الإمام على المنبر إلى فراغ الصلاة) يعني هي منحصرة في ذلك لا تخرج عنه وإلا فهي قليلة.

باب صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ:

الْفَطْرِ وَالْأَضْحَى وَ (هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَيُنْدَبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ) الْإِلْحَاجُ بِمَعْنَى فَيُصَلِّيَهَا فَرَادَى (وَوَقْتُهَا مِنْ طُلُوعِ
الشَّمْسِ، وَيُنْدَبُ مِنْ ارْتِفَاعِهَا قَدْرَ رُوحِ إِلَى الزُّوَالِ وَفَعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ) مِنْ سَلَا فِي غَيْرِهِ (إِنْ اتَّسَعَ؛ فَإِنْ ضَاقَ
فَالصَّحْرَاءُ أَفْضَلُ، وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَأْكُلَ فِي الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ وَ) أَنْ (يَأْكُلَ فِي الْفَطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ تَمَرَاتٍ وَتَرًا
وَيَتَغَسَّلَ بَعْدَ الْفَجْرِ) لِازِيَةِ (وَأَنْ لَمْ يُصَلِّ، وَيَحْجُوزُ) الْفَسْلُ (مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ وَ) يَنْدَبُ أَنْ (يَتَطَيَّبَ) إِنْ
لَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا وَلَا مُحْدَةً (وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَيْضًا لِأَنَّهُ يَوْمُ زِينَةٍ (وَيُنْدَبُ حُضُورُ الصَّبِيَّانِ بِرِيَّتِهِمْ)
لِيَتَعَوَّدُوا الْخَيْرَ (وَ) حُضُورُ (مَنْ لَا تُشْتَهَى مِنَ النِّسَاءِ) لِكِبَرٍ أَوْ دِمَامَةٍ لَكِنْ تَحْضُرُ (بغيرِ طِيبٍ وَلَا زِينَةٍ)
مِنْ ثِيَابٍ وَغَيْرِهَا (وَيُكْرَهُ لِمُشْتَهَاءٍ) مُطْلَقًا بِزِينَةٍ وَغَيْرِهَا (وَيُكْرَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ مَا شَاءَ) لَا رَاكِبًا (وَيَرْجِعُ فِي غَيْرِ
طَرِيقِهِ) الَّذِي أَتَى مِنْهُ (وَيَتَأَخَّرُ الْإِمَامُ) عَنْ الْحُضُورِ (إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ وَ) يَسُنُّ أَنْ (يُنَادِيَ لَهَا وَلِلْكَسُوفِ
وَ) ل (لِالْإِسْتِسْقَاءِ) فَيَقَالُ (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ يُكْبَرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْإِسْتِفْتَاكِحِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ)
غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ (وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ التَّعَوُّذِ خَمْسًا غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ يَرْفَعُ فِيهَا) أَيْ تِلْكَ التَّكْبِيرَاتِ (الْيَدَيْنِ)
وَيَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَنِّهِ (بأن يقول: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَيْنِ) وَيَضَعُ
الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى (يُثْبِتُ) (وَلَوْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ أَوْ زَادَ فِيهِ لَمْ يَسْجُدْ لِلسُّهُوِّ) وَلَكِنْ يَحْجُوزُ مَنْ وَفَّعَ يَدَيْهِ
مَشْغُورًا فَانَّهُ يَطْلُقُ الصَّلَاةَ.

وَلَوْ نَسِيَهُ وَشَرَعَ فِي التَّعَوُّذَاتِ ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى قَ وَفِي الثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ ، وَإِنْ شَاءَ قَرَأَ بِسْمِ رَبِّكَ
الْأَعْلَى وَالْفَاشِيَةِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ كَالْجُمُعَةِ ، وَيَفْتَحُ الْأُولَى نَدْبًا بِتَسْعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ ؛
وَلَوْ خَطَبَ قَاعِدًا جَازَ ، وَالتَّكْبِيرُ مُرْسَلٌ وَمَقِيدٌ ، فَالْمُرْسَلُ وَهُوَ مَا لَا يَتَقَيَّدُ بِمَحَالٍ ، بَلْ فِي الْمَسَاجِدِ
وَالْمَنَازِلِ وَالطَّرِيقِ ، يُسَنُّ فِي الْعِيدَيْنِ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِيَلْقَى الْعِيدَيْنِ إِلَى أَنْ يَحْرِمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ
الْعِيدِ ، وَالْمَقِيدُ هُوَ مَا يُؤْتَى بِهِ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ يُسَنُّ فِي النَّحْرِ فَقَطْ مِنْ صَلَاةِ ظَهْرِ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ صَبِيحِ
آخِرِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ رَابِعُ الْعِيدِ ، يُكَبِّرُ خَلْفَ الْفَرَائِضِ الْمُؤَدَّاةِ ، وَالْمَقْضِيَةِ مِنَ الْمُدَّةِ وَقَبْلَهَا وَالْمَنْذُورَةِ
وَالْجَنَازَةِ وَالنَّوَافِلِ ، وَلَوْ قَضَى فَوَائِدَ الْمُدَّةِ بَعْدَهَا لَمْ يَكَبِّرْ ، وَصِيغَتُهُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ؛
فَإِنْ زَادَ مَا اعْتَادَهُ النَّاسُ حَسَنٌ ، وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا إِلَى آخِرِهِ ، وَلَوْ رَأَى فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ شَيْئًا
مِنْ الْأَنْعَامِ فَلْيُكَبِّرْ .

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَيَنْدُبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ فِي الْجَامِعِ ، وَيَحْضُرُهَا مَنْ لَا هَيْئَةَ لَهَا مِنَ النِّسَاءِ ،

(ولو نسيه وشرع في التعوذات) وكذا لو تعمد (ويقرأ في الأولى قَ وفي الثانية اقتربت ، وإن شاء قرأ) بـ (بسم ربك الأعلى و) هل أتاك حديث (الفاشية) جهرا في الجميع (ثم يخطب بعدها) أي الصلاة (خطبتين كالجمعة)
في الأركان لا في الشروط (ويفتح الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع) وهذه التكبيرات مقدمات للخطبة
لا منها (ولو خطب قاعدا جاز) لأنها نقل وهو يجوز قاعدا (والتكبير) السنون في العيدين قهبا (مرسل ومقيد ؛
فالمرسل وهو ما لا يتقيد بمحال) لا بعد الصلاة ولا غيرها (بل) يسن (في المساجد والمنازل والطرق) و (يسن
في العيدين من غروب الشمس ليلقى العيدين إلى أن يحرم الإمام بصلاة العيد) ويسن رفع الصوت به لإظهارها لشعار
العيد (والمقيد هو ما يؤتى به عقيب الصلوات) الفرائض وغيرها (يسن في النحر فقط من صلاة ظهر النحر إلى
صلاة صبح آخر التشريق وهو رابع العيد يكبر خلف الفرائض المؤداة والمقضية من المدة) المذكورة التي هي من صلاة
ظهر النحر (وقبلها) من الأيام (والمنذورة والجنابة والنوافل) وهذا الذي ذكره أنها من ظهر النحر إلى صلاة صبح
آخر التشريق هو في الحاج ؛ وأما غيره فالمتعمد أنه يكبر من صبح عرفة إلى عصر آخر يوم من التشريق (ولو قضى فوائد
المدة بعدها لم يكبر) لأن التكبير من شعار الأيام (وصيغته الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، فإن زاد ما اعتاده الناس
حسن وهو الله أكبر كبيرا إلى آخره) وهي والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده ،
لا إله إلا الله والله أكبر (ولو رأى في عشر ذي الحجة شيئا من الأنعام) كابل وبقرة (فليكبر) الله بقوله الله أكبر .

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

(هي سنة مؤكدة) لكسوف الشمس وكسوف القمر (ويندب لها الجماعة في الجامع) مسجد أو غيره
(ويحضرها من لا هيئة لها من النساء) كهرة ، وأما ذوات الهيئات فيقطعنها في بيوتهن

وَهِيَ رَكْعَتَانِ ، وَأَقْلَاهَا أَنْ يُحْرِمَ فَيَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ فَيُطْمِئِنُّ ثُمَّ يَسْجُدُ
سَجْدَتَيْنِ ، فَهَذِهِ رَكْعَةٌ فِيهَا قِيَامَانِ وَقَرَاءَتَانِ وَرُكُوعَانِ ، ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ ؛ وَلَا يَحُوزُ زِيَادَةُ قِيَامٍ
وَرُكُوعٍ لِمَتَادَى السُّبُوفِ ، وَلَا يَحُوزُ النِّقْصُ لِنَجَلِيَّةٍ ، وَأَكْلَاهَا أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الْإِفْتِتَاحِ وَالْتَعَوُذِ وَالْفَاتِحَةِ ،
الْبَقْرَةَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، وَآلَ عِمْرَانَ فِي الثَّانِي ، وَالنِّسَاءَ فِي الثَّلَاثِ ، وَالْمَائِدَةَ فِي الرَّابِعِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ،
وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ بِقَدْرِ مِائَةِ آيَةٍ مِنَ الْبَقْرَةِ وَفِي الثَّانِي بِقَدْرِ ثَمَانِينَ ، وَفِي الثَّلَاثِ بِقَدْرِ سَبْعِينَ ،
وَفِي الرَّابِعِ بِقَدْرِ خَمْسِينَ ، وَبَاقِيهَا كَغَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ كَالْجُمُعَةِ ، فَإِنْ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى
تَجَلَّى الْجَمِيعُ أَوْ غَابَتْ كَاسِفَةٌ أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ لَمْ يُصَلِّ ، وَلَوْ أَحْرَمَ فَتَجَلَّتْ أَوْ غَابَتْ
كَاسِفَةٌ أَمَّهَا .

بَابُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ

هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَيَنْدُبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ ، فَإِذَا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ أَوْ انْقَطَعَتِ الْمِيَاهُ أَوْ قَلَّتْ وَعَظَّ الْإِمَامُ
النَّاسَ ، وَأَمَرَهُمْ بِالتَّوْبَةِ ،

(وهي ركعتان وأقلها) أى أقل صلاتها (أن يحرم) بهما (فيقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يرفع فيقرأ الفاتحة ثم يركع) ثم
يرفع (فيطمئن ثم يسجد سجدتين فهذه ركعة فيها قِيَامَانِ وَقَرَاءَتَانِ وَرُكُوعَانِ ثُمَّ يَصَلِّي الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ) وهذه الصفة
أقل الكمال فلا ينافي أن الأقل أن تصلى ركعتين كسنة الظاهر (ولا يحوز زيادة قيام وركوع لتبادى السكوف ،
ولا يحوز النقص) عن هذه الكيفية بعد نيتها (لنجلية) أى انجلاء (وأكلها أن يقرأ بعد الافتتاح والتعوذ والفاتحة
البقرة في الأيام الأول وآل عمران في الثاني والنساء في الثالث والمائدة في الرابع أو) يقرأ (نحو ذلك) من القرآن
مراعى هذا المقدار في الركعات (ويسبح في الركوع الأول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين وفي
الثالث بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين وبقاها) أى باقى هذه الصلاة من التشهد وغيره (كغيرها من
الصلوات) فلا يطيله (ثم يخطب خطبتين كالجمعة) أى كخطبة الجمعة فى أركانها وشروطها وإن كانت خطبة الجمعة
مقدمة وهذه مؤخرة (فإن لم يصل) صلاة السكوف (حتى تجلى الجميع) أى انجلي جميع قرص الشمس وجميع
قرص القمر (أو غابت) الشمس (كاسفة أو حتى طلعت الشمس) فى خسوف القمر (و) الحال أن (القمر خاسف
لم يصل) فى جميع ذلك ، فلو انجلي بعض القرص أوسترهما سحاب أو طلع الفجر والقمر غسوف لم تفت الصلاة (ولو
أحرم) صلاة السكوف (فتجأت) الشمس : أى انجلي جميع قرصها (أو غابت كاسفة أمَّها) لأنه أحرم بها صحبة .

بَابُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ

هِيَ لِمَنْ طَلَبَ السَّقْيَا أَشْمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ مِنَ اللَّهِ أَوْ مِنْ عِبَادِهِ ، وَشَرَعًا سَقْيَا الْعِبَادِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ حَاجَتِهِمْ (هِيَ)
أَى صَلَاةُ الْأَسْتِسْقَاءِ (سنة مؤكدة ، ويندب لها الجماعة ، فإذا أجْدَبَتِ الْأَرْضُ) أى لم يخرج نباتها لعدم المياه
(أو انقطعت المياه) فطمئن الناس (أو قلت) فلم تكف الحاجة أو ملحت (وعظ الإمام الناس وأمرهم بالتوبة)
وتأكد التوبة بأمره وإن كانت واجبة فى نفسها .

وَالصَّدَقَةَ ، وَمُصَالَحَةَ الْأَعْدَاءِ ، وَصَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ فِي الرَّابِعِ إِلَى الصَّحَرَاءِ صِيَامًا فِي نِيَابِ بَذْلَةٍ ، وَيُخْرِجُونَ غَيْرَ ذَوَاتِ الْهَيْئَةِ مِنَ النَّسَاءِ وَالْبَهَائِمِ وَالشُّيُوخِ وَالْعَجَائِزِ وَالْأَطْفَالِ وَالصَّغَارِ وَالصُّلَحَاءِ وَأَقَارِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَسْتَسْقُونَ بِهِمْ وَيَذْكُرُ كُلٌّ فِي نَفْسِهِ صَالِحَ عَمَلِهِ وَيَسْتَشْفَعُ بِهِ ، وَإِنْ خَرَجَ أَهْلُ الدِّمَةِ لَمْ يَمْنَعُوا لَكِنْ لَا يَخْتَلِطُونَ بِنَا ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ كَالْعِيدِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ كَالْعِيدِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَفْتَحُهُمَا بِالْأَسْتِغْفَارِ بِدَلِّ التَّكْبِيرِ ، وَيَكْثُرُ فِيهِمَا مِنَ الْأَسْتِغْفَارِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَدْعَى ، وَمَنْ : أَسْتَفْغَرُوا رَبَّهُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا آيَةً ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ وَيَحْمُولُ رِءَاةَهُ وَيَفْعَلُ النَّاسُ كَذَلِكَ وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ سِرًّا وَجَهْرًا ؛ فَإِنْ صَلَّوْا وَلَمْ يَسْقُوا أَعَادُوهَا ، وَإِنْ تَأَهَّبُوا فَسَقُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ ، صَلَّوْا شُكْرًا وَسَلَّوْا الزِّيَادَةَ ، وَيَنْدُبُ لِأَهْلِ الْخَصْبِ أَنْ يَدْعُوا لِأَهْلِ الْجَدْبِ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَكْشِفَ بَعْضَ بَدَنِهِ لِيُصِيبَهُ أَوَّلُ مَطَرٍ يَقَعُ فِي السَّنَةِ ، وَيَسْبِحُ لِلرَّعْدِ وَالْبَرْقِ ، وَإِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ وَخَشِيَ ضَرَرَهُ دَعَا بِرَفْعِهِ بِمَا وَرَدَ فِي السَّنَةِ : اللَّهُمَّ حَوَالِنَا وَلَا عَلَيْنَا إِلَى آخِرِهِ ،

(و) أمرهم بـ (الصدقة) فنصير واجبة بأمره على للتقدير فإذا أمر بمطلق الصدقة وجب أقل ما يتمول (و) بـ (مصالحة الأعداء) إذا كانت العداوة لغير الله (و) : (صوم ثلاثة أيام ثم يخرجون في الرابع إلى الصحراء صياما) فتكون مدة الصوم أربعة ويجب التابع وتبنيته النية (و) في ثياب بذلة (أي ما تلبس في الخدمة والمهنة) ويخرج غير ذوات الهيئة من النساء (و) غير الشواب ، فالشواب من النساء لا يخرجن كن ذوات هيئة أم لا وغيرهن يخرجن إن كن متبيلات (والبهائم والشيوخ والعجائز) غير ذوات الهيئة وهو مكرر (و) معهم (الأطفال) الرضع (والصغار) غير الأطفال (والصلحاء وأقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستسقون بهم) أي يستشفون بأقارب النبي صلى الله عليه وسلم كما فعل عمر رضي الله عنه بالعباس (ويذكر كل في نفسه صالح عمله ويستشفع به) أي يستشفع كل أحد من القوم بعمله الصالح كما فعل أهل النار حين انطبق عليهم (وإن خرج أهل الدمة لم يمنعوا لئلا يختلطون بنا) في مصلحتنا (وهي ركعتان كالعید) في التكبير والجهر (ثم يخطب خطبتين كالعید إلا أنه يفتتحهما بالاستغفار بدل التكبير ويكثر فيهما من الاستغفار و) يكثر من (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ومن) قراءة قوله تعالى (استغفروا ربكم إنه كان غفارا الآية ويستقبل القبلة في أثناء الخطبة الثانية) من نحو ثلثها (ويحمله) الإمام (رداءه ويفعل الناس كذلك) بأن يحمل اليمين يسارا وبالعكس ، ويسن التمسك بأن يجعل أعلاه أسفله (ويبالغ في الدعاء سرا وجهرا) ويرفع الحاضرون أيديهم في الدعاء (فإن صلوا ولم يسقوا أعادوها وإن تأهبوا فسقوا قبل الصلاة صلوا) صلاة الاستسقاء وخطب لهم (شكرا) لله (وسألوا الزيادة) إن احتاجوا إليها (ويندب لأهل الخصب) أي الخير (أن يدعوا لأهل الجذب) والقحط (خلف الصلوات) وهذا تحصل به سنة الاستسقاء كما تحصل بالدعاء مطلقا ، وأكمل الاستسقاء ما هو بالصلاة والخطبة ثم يليه الدعاء خلف الصلوات (ويندب أن يكشف بعض بدنه) غير عورته (ليصيبه أول مطر يقع في السنة و) يسن أن (يسبح للرعْد والبرق) فيقول عند الرعد : سبحان من يسبح الرعد بحمده . وعند البرق : سبحان من يريك البرق خوفا وطمعا (وإذا كثر المطر وخشى ضرره دعا برفعه) بأي دعاء ، والأولى أن يكون (بما ورد في السنة) وهو (اللهم حوالينا ولا علينا إلى آخره) وهو اللهم على الظراب والآكام وبطون الأودية ومطبات الشجر .

كتاب الجنائز

يَنْدُبُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُكْتَرَّ ذِكْرُ الْمَوْتِ، وَالْمَرِيضِ أَكْثَرُ، وَيَسْتَعْدَلُهُ بِالتَّوْبَةِ، وَيَعُودُ الْمَرِيضَ وَلَوْ مِنْ رَمَدٍ، وَيَعْمُ بِهَا الْعَدُوَّ وَالصَّدِيقَ، فَإِنْ كَانَ ذَمِيًّا قَانَ اقْتَرَنَ بِهِ قَرَابَةً أَوْ جَوَارَ نَدَبَتْ عِيَادَتُهُ وَإِلَّا أُيْحِتْ. وَيُكْرَهُ إطالة القعود عنده، وتندب غيًّا إِلَّا لِقَارِبِهِ وَخَوْفِهِ مِنْ يَأْسٍ أَوْ يَتَبَرَّكُ بِهِ فَكُلَّ وَقْتٍ مَا لَمْ يَنْهَ، فَإِنْ تَمَعَّ فِي حَيَاتِهِ دَعَا لَهُ وَأَنْصَرَفَ، وَإِلَّا رَغِبَ فِي التَّوْبَةِ وَالْوَصِيَّةِ، وَإِنْ رَأَاهُ مَرْزُولًا بِهِ أَطْلَعَهُ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ وَوَجَّهَهُ إِلَى الْقَبْلَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلِأَيْسَرٍ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَقَفَاهُ، وَلَقْنَهُ قَوْلَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لِيَسْمَعَهَا فَيَقُولَهَا بِلَا إِنْجَاحٍ وَلَا يَقُلْ قُلْ، فَإِذَا قَالَهَا تَرَكَ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِغَيْرِهَا، وَأَنْتَ يَكُونُ الْمُلقِّنُ غَيْرَ مُتَمِّمٍ بَارِثٍ وَعَدَاوَةٍ، فَإِذَا مَاتَ نَدَبَ لَأَرْفُقَ عَمَارِهِ تَغْمِيزُهُ، وَشَدَّ لِحْيَتَهُ، وَتَلَيَّنَ مَفَاضِلَهُ، وَنَزَعَ ثِيَابَهُ ثُمَّ يَسْتَرْ بَثُوبٍ خَفِيفٍ وَيَجْعَلُ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءً ثَقِيلًا وَيَبَادِرُ إِلَى قَضَاءِ دِينِهِ أَوْ إِبْرَاقِهِ مِنْهُ،

كتاب الجنائز

(يندب لكل أحد أن يكثر ذكر الموت والمريض أكثر ويستعدله (بالتوبة) فوراً (و) يسر أن يعود المريض ولو من رمد) أي وجع عين (ويعم بها) أي بالعبادة (العدو والصديق ، فإن كان) للمريض (ذمياً ، فإن اقترن به قرابة أو جوار) أي مجاورة في السكن (نذبت عيادته وإلا أويحت) أي لاثواب فيها (ويكره إطالة القعود عنده) أي المريض فينبغي تخفيف المكث عنده (وتندب) الزيارة (غيًّا) أي وقتاً بعد وقت (إلا لقاربه وخوفه من يأس) بهم من الأصدقاء (أو يتبرك به) من أهل الصلاح (فـ) أي (كل وقت) تندب الزيارة (ما لم ينه) المريض عن الزيارة كل وقت أو تعلم كراهته (فإن طمع) الزائر (في حياته) أي المريض (دعا له وأنصرف وإلا) أي إن لم يطمع بأن رأى فيه عيال الموت (رغبه في التوبة و) في (الوصية) بأن يقول له عليك بالتوبة فإنها سبب للشفاء وعليك بالوصية فإنها تطيل العمر (وإن رآه مَرْزُولًا بِهِ) أي حل به الموت (أطلعته في رحمة الله) أي ذكر له من سعة كرمه ما يطمعه في رحمته (ووجهه إلى القبلة على جنبه الأيمن ، فإن تعذر فالأيسر ، فإن تعذر فـ) على (قفاه) ووجهه وأخضاه إلى القبلة (ولقنه) أي ذكر عنده (قول لا إله إلا الله ليسمعها فيقولها بلا إِنْجَاحٍ وَلَا يَقُلْ قُلْ) بل يكتفي بذكرها عنده (فإذا قالها ترك حتى يتكلم بغيرها) فتبادر حتى يقولها ليسكون آخر كلامه لا إله إلا الله (و) يندب (أن يكون الملقِّن له غير متهم بآث وعداوة) لئلا يتأذى المريض من تلقينه (فإذا مات ندب لأرفق عماره تغميزه وشده لحيته) بصابة لئلا يبق فيه مفتوحاً (و) ندب له (تليين مفاصله) برفق بأن يرد ساعده إلى عضده وساقه إلى فخذه وفخذيه إلى بطنه تسهيلاً لفصله وتكفينه (و) ندب (نزع ثيابه) التي مات فيها (ثم يستر بثوب خفيف و) أن (يجعل على بطنه شيء ثَقِيلَ) من أنواع الحديد (و) أن (يبادر إلى قضاء دينه) إن تيسر (أو إِبْرَاقِهِ مِنْهُ) إن لم تيسر بأن يطلب من صاحبه الإبراء .

وَتَنْفِذُ وَصِيَّتِهِ وَتَجْهِيزُهُ ، فَإِذَا مَاتَ بَقَاةً تَرَكَ لِيَتَقَنَّ مَوْتَهُ ، وَغُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَحَمْلُهُ وَدَفْنُهُ فَرُوضٌ كَفَايَةٌ .

(فَصْلٌ) ثُمَّ يُغْسَلُ فَإِذَا كَانَ رَجُلًا فَلِأُولَى بِغُسْلِهِ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ ، ثُمَّ الْإِبْنُ ، ثُمَّ الْأَخُ ، ثُمَّ النِّسْبُ ، ثُمَّ ابْنَةُ عَلَى تَرْتِيبِ النِّسْبَاتِ ، ثُمَّ الرِّجَالُ الْأَقْرَبُ ، ثُمَّ الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ الزَّوْجَةُ ، ثُمَّ النِّسَاءُ الْحَرَامُ ، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً غَسَلَهَا النِّسَاءُ الْأَقْرَبُ ، ثُمَّ الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ الزَّوْجُ ، ثُمَّ الرِّجَالُ الْحَرَامُ ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَأَقَارِبُهُ الْكَفَّارُ أَحَقُّ ، وَيَنْدُبُ كَوْنُ الْغَاسِلِ أُمِينًا وَيُسْتَرُّ الْمَيِّتُ فِي الْغُسْلِ ، وَلَا يَحْضُرُ سِوَى الْغَاسِلِ وَمَعِينِهِ . وَيَبْخَرُ مِنْ أَوَّلِ غُسْلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، وَالْأُولَى تَحْتَ سَقْفٍ وَمَاءٍ بَارِدٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ ؛ وَيَحْرَمُ نَظَرُ عَوْرَتِهِ وَمَسَاهَا إِلَّا بِخُرْقَةٍ ؛ وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى غَيْرِهَا وَلَا يَمْسُهَا إِلَّا بِخُرْقَةٍ وَيَخْرُجُ مَا فِي بَطْنِهِ مِنَ الْقَضَلَاتِ وَيُسْتَنْجِيهِ وَيُوضِئُهُ وَيَنْوِي غُسْلَهُ ، وَيَنْسِلُ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ وَجَسَدَهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ثَلَاثًا يَتَعَمَّدُ كُلَّ مَرَّةٍ لِإِمْرَارِ الْيَدِ عَلَى الْبَطْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْظُفْ زَادَ وَتَرَا ، وَيَحْمَلُ فِي الْمَاءِ قَلِيلَ كَافُورٍ ، وَفِي الْأَخِيرَةِ آسَكُنْدُ ؛ وَوَاجِبُ تَعْمِيمِ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ ؛ ثُمَّ يُلْشَفُ بِثَوْبٍ ؛ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْغُسْلِ كَفَاهُ غُسْلُ الْحَمَلِ .

(و) يَنْدُبُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى (تَنْفِذِ وَصِيَّتِهِ وَ) الْمُبَادَرَةُ إِلَى (تَجْهِيزِهِ ، فَإِنْ مَاتَ بَقَاةً تَرَكَ لِيَتَقَنَّ مَوْتَهُ) بِتَغْيِيرِ رَأْيِهِ وَنُحُوها (وَغُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَحَمْلُهُ وَدَفْنُهُ فَرُوضٌ كَفَايَةٌ) أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ فَرِضٌ كَفَايَةٌ .

(فَصْلٌ : ثُمَّ يُغْسَلُ) بِمَعْنَى مَوْتِهِ (فَإِذَا كَانَ) الْمَيِّتُ (رَجُلًا فَلِأُولَى بِغُسْلِهِ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ الْإِبْنُ ثُمَّ الْأَخُ) الشَّقِيقُ أَوْ لِأَبِ ثُمَّ ابْنَةُ أَيْ الْأَخُ (ثُمَّ النِّسْبُ) الشَّقِيقُ أَوْ لِأَبِ (ثُمَّ ابْنَةُ عَلَى تَرْتِيبِ النِّسْبَاتِ) فِي بَابِ الْإِثْرِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَسِيَّةٌ مِنَ النِّسْبِ قَدِمَ الْمَعْتَقُ (ثُمَّ الرِّجَالُ الْأَقْرَبُ) مِنْ نَوَى الْأَرْسَامِ (ثُمَّ الْأَجَانِبُ ثُمَّ الزَّوْجَةُ ثُمَّ النِّسَاءُ الْحَرَامُ) فَتَقْدِمُ الزَّوْجَةُ عَلَى الْأُمِّ مِثْلًا (وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً غَسَلَهَا النِّسَاءُ الْأَقْرَبُ) مِنَ حَرَامِهَا . فَإِنْ اجْتَمَعَ امْرَأَتَانِ كُلُّهُمَا ذَاتُ مَحْرَمٍ فَأُولَاهُنِ مِنْ هِيَ فِي مَحَلِّ الْعَدُوَّةِ (ثُمَّ) النِّسَاءُ (الْأَجَانِبُ ثُمَّ الزَّوْجُ ثُمَّ الرِّجَالُ الْحَرَامُ) وَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَأَقَارِبُهُ الْكَفَّارُ أَحَقُّ بِغُسْلِهِ (وَيَنْدُبُ كَوْنُ الْغَاسِلِ أُمِينًا) فَإِنْ رَأَى خَيْرًا مِنْ ذِكْرِهِ وَإِنْ رَأَى غَيْرَهُ كَفَّ عَنْ ذِكْرِهِ (وَيُسْتَرُّ الْمَيِّتُ فِي الْغُسْلِ) فَيَجِبُ سِتْرُ عَوْرَتِهِ (وَلَا يَحْضُرُ سِوَى الْغَاسِلِ وَمَعِينِهِ) وَيَدْخُلُ الْوَلِيُّ مَعَهُمَا (وَيَبْخَرُ مِنْ أَوَّلِ غُسْلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَالْأُولَى) كَوْنُ الْغُسْلِ (تَحْتَ سَقْفٍ) وَبِاسْتِحْبَابِ أَنْ يُغْسَلَ فِي قَيْصٍ وَيَدْخُلَ الْغَاسِلُ يَدَهُ مِنْ كَتِفِهِ (وَ) الْأُولَى كَوْنُ الْغُسْلِ (بِمَاءٍ بَارِدٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ) كِبَرُ شَدِيدٍ وَوَسْخٌ لَا يَزُولُ إِلَّا بِالْمَسْحِ (وَيَحْرَمُ نَظَرُ عَوْرَتِهِ وَمَسَاهَا إِلَّا بِخُرْقَةٍ) وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى غَيْرِهَا (أَيْ الْعَوْرَةِ) وَلَا يَمْسُهَا (أَيْ الْغَيْرَ) إِلَّا بِخُرْقَةٍ (وَيَنْدُبُ أَنْ) يَخْرُجَ (الْغَاسِلُ) مَا فِي بَطْنِهِ مِنَ الْقَضَلَاتِ (بِأَنْ يَتَكَيَّأَ عَلَى بَطْنِهِ قَلِيلًا لِيَخْرُجَ مَا فِيهِ) (وَيُسْتَنْجِيهِ وَيُوضِئُهُ) كَوَضِئِهِ الْحَيِّ وَيَمِيلُ رَأْسَهُ عِنْدَ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ (وَ) يَنْدُبُ أَنْ (يَنْوِي) الْغَاسِلُ (غُسْلَهُ وَيَنْسِلَ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ وَجَسَدَهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ثَلَاثًا يَتَعَمَّدُ كُلَّ مَرَّةٍ لِإِمْرَارِ الْيَدِ عَلَى الْبَطْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْظُفْ) بِالثَّلَاثِ (زَادَ وَتَرَا) وَلَوْ حَصَلَتِ النِّظَافَةُ بِالشَّفْعِ مِنَ الْوَرِّ (وَ) مِنْ أَنَّ (يَحْمَلُ) فِي الْمَاءِ قَلِيلَ كَافُورٍ وَفِي الْأَخِيرَةِ (كَدُّ) وَالْقَلِيلُ مَا لَا يَسْلُبُ الْمَاءَ الطَّهَوْرِيَّةَ (وَوَاجِبُ تَعْمِيمِ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ) إِنْ لَمْ تَكُنْ نَجَاسَةً عِلِّيَّةً ، فَإِنْ كَانَتْ وَجِبَ زَوَالُهَا (ثُمَّ) يَسْتَمْتَبُ أَنْ (يُلْشَفَ) بِثَوْبٍ ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْغُسْلِ كَفَاهُ غُسْلُ الْحَمَلِ (الَّذِي اتَّصَلَتْ بِهِ النِّجَاسَةُ .) (نَصْلٌ)

(فصل) ثم يكفن فإن كان رجلاً ندب له ثلاث لفائف بيض مضمومة كل واحدة تستر كل البدن لا قبض فيها ولا عمامة، فإن زاد عليها قبضاً وعمامة جاز، ويحرم الحرير، والمرأة إزار وخمار وقبض ولفافتان سابقتان، ويكره لها حرير ومزعفر ومعصر، والواجب في الرجل والمرأة ما يستر العورة، ويبخر الكفن ويذر عليه الخنوط والكافور، ويجعل قطناً يحنوط على منافذه ومواضع السجود، ولو طيب جميع بدنه لحسن، فإن مات محرماً حرم الطيب والمخيط وتغطية رأس الرجل ووجه المرأة، ولا يندب أن يعد لنفسه كفناً، إلا أن يقطع بحله أو من أثر أهل الخير.

(فصل) ثم يصلى عليه، ويسقط الفرض بذكر واحد دون النساء إن حضرهن رجل، فإن لم يوجد غيرهن لزمهن، ويسقط الفرض بهن، وتندب فيها الجماعة وتكره في المقبرة، وأولى الناس بالصلاة أولاهم بالنسل من أقاربه إلا النساء فلا حق لهن، ويقدم الولي على السلطان، والأسن على الأئمة وغيره، فإن استؤوا في السن رتبوا كبقا الصلاة.

(فصل) في بيان الكفن (ثم يكفن، فإن كان رجلاً ندب له ثلاث لفائف بيض مضمومة كل واحدة تستر كل البدن لا قبض فيها ولا عمامة، فإن زاد عليها قبضاً وعمامة جاز، ويحرم الحرير) على الرجل (و) يندب (للمرأة إزار) هو كالمعصية (وخمار) هو ما ينطى الرأس (وقبض) هو ما فتح أعلاه وأدخل في الرأس (ولفافتان سابقتان) يكره لها حرير (لأنه وإن حاز لها لبسه حية فيه تنال وهو مكروه) (و) ثوب (مزعفر) مصبوغ بالزعفران (ومعصر) مصبوغ بالمعصر (والواجب في الرجل والمرأة ما يستر العورة) فيختلف بالكورة والأنثوة بالرق والحرية فيجب في المرأة ما يستر بدنها إلا وجهها وكفها حرة كانت أو أمية، وفي الرجل ما يستر ما بين سترته وركبته، والعمدة أن أقله ثوب يستر البشرة في جميع البدن إلا الرأس المحرم ووجه المحرمة وفاء بحق الميت فلا يكتفى طين وحناء (ويبخر الكفن ويذر عليه الخنوط) وهو طيب مركب (والكافور ويجعل) النازل (قطناً يحنوط على منافذه) كعنيه وأذنيه (و) على (مواضع السجود) وهو الجبهة والأنف وباطن اليدين والركبتين والتدسين (ولو طيب جميع بدنه لحسن فإن مات محرماً حرم) وضع (الطيب والمخيط وتغطية رأس الرجل ووجه المرأة ولا يندب أن يعد لنفسه كفناً إلا أن يقطع بحله أو يكون) (من أثر أهل الخير) فلا بأس أن يعده للتبرك.

(فصل) في الصلاة على الميت (ثم يصلى عليه ويسقط الفرض بذكر واحد دون النساء إن حضرهن رجل) ولو سبياً عيماً ويجب عليهن أمره (فإن لم يوجد غيرهن لزمهن ويسقط الفرض بهن، وتندب فيها الجماعة، وتكره في المقبرة) أي محل الدفن وتستحب في السجدة (وأولى الناس بالصلاة أولاهم بالنسل من أقاربه) وهم الرجال المصابت (إلا النساء فلا حق لهن ويقدم الولي على السلطان) وعلى إمام السجدة الأولى بخلاف جماعة الرائية (و) يقدم هنا (الأسن على الأئمة وغيره) كالأقرباء (فإن استؤوا في السن رتبوا كبقا الصلاة) فيقدم الأئمة ثم الأقرباء ثم الأورع.

وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ قَدَّمَ الْوَلِيَّ عَلَيْهِ ، وَيَقِفُ الْإِمَامُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجِيزَةُ الْمَرْأَةِ ، فَإِنْ اجْتَمَعَ جَنَازُ ، فَلَا فُضْلَ لِإِفْرَادٍ كُلِّ وَاحِدٍ بِصَلَاةٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَيَضَعُهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ بَعْضُهُمْ خَلْفَ بَعْضٍ هَكَذَا ، وَيَلِيهِ الرَّجُلُ ثُمَّ الصَّبِيُّ ثُمَّ الْمَرْأَةُ ثُمَّ الْأَفْضَلُ فَلَا فُضْلَ ، وَلَا اِعْتِبَارَ بِالرَّقِّ وَالْحَرِيَّةِ ، وَلَوْ جَاءَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ ، قُدِّمَ إِلَى الْإِمَامِ الْأَسْبَقُ وَلَوْ مَقْضُولًا أَوْ ضَيًّا إِلَّا الْمَرْأَةُ فَتَوَخَّرَ لِلذِّكْرِ الْمُتَأَخَّرِ جِئْتُهُ ثُمَّ يَنْوِي ، وَيَجِبُ التَّعَرُّضُ لِلْفَرِيضَةِ دُونَ قَرْضِ الْكُفَايَةِ ، وَلَوْ صَلَّى عَلَى غَائِبٍ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي عَلَى حَاضِرٍ صَحَّ وَيَكْبَرُ أَرْبَعًا رَافِعًا يَدَيْهِ ، وَيَضَعُ يَمَانَهُ عَلَى يَسَارِهِ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ ، فَإِنْ كَبَّرَ خَمْسًا وَلَوْ عَمَدًا لَمْ تَبْطُلْ ، لَكِنْ لَا يَتَابِعُهُ الْمُأْمُومُ فِي الْخَامِسَةِ بَلْ يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ بَعْدَ الْأُولَى ، وَيَنْدُبُ التَّعَوُّذَ وَالتَّأْمِينَ دُونَ الْأُسْتِفْتَاكِحِ وَالسُّورَةِ ، وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ ، ثُمَّ يَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ يَدْعُو لِلْبَيْتِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ ، وَأَبْنُ عَبْدِكَ ، خَرَجَ مِنْ رَوْحِ الدُّنْيَا وَسَعَمَهَا وَمَحَبُّوهُ وَأَحِبَّاءُوهَ فِيهَا .

(ولو أوصى أن يصلي عليه أجنبي قدم الولي عليه) لأنها حقه فلا تنفذ وصيته باسقاطها (ويقف الإمام عند رأس الرجل) ويحمل رأس الميت لجهة يسار الإمام ويكون غالبه لجهة يمينه (و) يقف عند (عجيبة المرأة) وكذا الخنثى ويكون رأسهما عن يمين الإمام (فإن اجتمع جناز فالأفضل لإفراذ كل واحد بصلاة ويجوز أن يصلي عليهم دفعة واحدة ويضعهم بين يديه بعضهم خلف بعض) مصطفىين (هكذا) إلى القبلة (ويليه) أي الإمام (الرجل ثم الصبي ثم المرأة ثم الأفضل فالأفضل ، ولا اعتبار بالرق والحرية) يعني إذا أتى إلى الإمام جمع من الرجال أو النساء يقدم إليه الأفضل فالأفضل بالزهد والورع وباقي الصفات لا بالرق والحرية فإنه لارق بعد الموت (ولو جاء واحد بعد واحد قدم إلى الإمام الأسبق ولو مفضولا أو ضيًّا إلا للمرأة فتؤخر للذكر المتأخر جئته) عنها ولو صبيا (ثم ينوي) وجوب الصلاة على الميت (ويجب التعرض للفريضة دون مرض الكفاية) فلا يجب التعرض له فيقول أصلي أربع تكبيرات على هذا الميت فرضا (ولو صلى على غائب خلف من يصلي على حاضر صح) وكذا العكس (ويكبر) وجوبا (أربعا) أي أربع تكبيرات (رافعا) على وجه الندب (يديه ويضع) ندبا (يمينه على يساره بين كل تكبيرتين فإن كبر خمسا ولو عمدا لم تبطل) صلاته (لكن لا يتابعه المأموم في الخامسة بل ينتظره ليسلم معه) وهو الأفضل أو يسلم (و) يجب عليه : أي مصلي الجنائزة أن (يقرأ الفاتحة بعد الأولى) من التكريات والمعتمد أن قراءة الفاتحة لا تتمين بعد الأولى بل الركن قراءتها بعد أي تكبيرة (ويندب التعوذ والتأمين دون الاستفتاح والدورة) فلا يندبان في الجنائزة (ويصلي) وجوبا (على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) التكبيرة (الثانية ثم يدعو للمؤمنين) والمؤمنات على وجه الاستحباب بعد الصلاة على النبي كما يصلي على آل محمد أيضا ويحمد الله قبلها بأي صيغة فيقول مثلا بعد التكبيرة الثانية الحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد واغفر للمؤمنين والمؤمنات (ثم يدعو للميت) بخصوصه وجوبا (بعد الثالثة فيقول اللهم هذا عبدك) ويؤنث إن كانت أنثى فيقول هذه أمتك (وابن عبدك) على التثنية (خرج من روح الدنيا) بفتح الراء أي نسيمها (وسعها) بفتح السين أي اتساعها ومحبوته وأحباؤه فيها (يجوز فيهما الرفع على الجالية والجر بالعطف .

إِلَى ظُلَّةِ الْقَبْرِ ، رَمَاهُ لَا قِيَّةَ ، كَانَ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ، وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ ، وَأَنْتَ غَفِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ ، وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شَفَعَاءَ لَهُ ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ ، وَقَدْ فَتَنَّا الْقَبْرَ وَعَذَابَهُ ، وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَجَافَ الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتِهِ ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنُ مِنْ عَذَابِكَ ، حَتَّى تَبْعَثَهُ آمِنًا إِلَى جَنَّاتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ، وَحَسَنُ أَنْ يُقَدَّمَ بِحَبْسِهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرْنَا وَنَاسَا ، اللَّهُمَّ مِنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأُحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمِنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَيَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الطُّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرَطًا لِأُيُوبَ ، وَسَلَفًا وَذُخْرًا ، وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا وَشَفِيعًا ، وَثَقُلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا . وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَيَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ ، ثُمَّ يَسْلُمُ تَسْلِيمَتَيْنِ ﴿ وَوَأَجَابَتَهَا سَبْعَةٌ ﴾ النِّبْيَةِ وَالْقِيَامِ وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ وَالْفَاتِحَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَدْنَى الدُّعَاءِ الْبَيْتَ وَهُوَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِهَذَا أَلَمِيَّتٍ ، وَالتَّسْلِيمَةَ الْأُولَى وَشَرْطُهَا كَغَيْرِهَا ، وَيَزِيدُ تَقْدِيمَ الْغُسْلِ ، وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَتُكْرَهُ قَبْلَ الْكَفَنِ .

(إِلَى ظُلَّةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لَا قِيَّةَ) مِنْ جِزَاءِ أَعْمَالِهِ (كَانَ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ) أَيْ : صَارَ ضَيْفَكَ (وَأَنْتَ خَيْرُ) كَرِيمِ (مَنْزُولٍ بِهِ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْوُصُوفِ الْمَذْهُوبِ ، فَإِنْ قُدْرَتُهُ مَفْرُودًا جَعَلْتَ الضَّمِيرَ مَفْرُودًا ، وَإِنْ قُدْرَتُهُ جَمْعًا بَأَنْ قُلْتَ خَيْرُ كَرَمَاءَ قُلْتَ مَنْزُولٍ بِهِمْ (وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَفِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شَفَعَاءَ لَهُ ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ وَقَدْ فَتَنَّا الْقَبْرَ وَعَذَابَهُ وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَجَافَ) أَيْ بَاعَدَ (الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتِهِ وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنُ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ آمِنًا إِلَى جَنَّاتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ، وَحَسَنُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى هَذَا الدُّعَاءِ (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرْنَا وَنَاسَا ، اللَّهُمَّ مِنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأُحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمِنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَيَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الطُّفْلِ) وَمِنْ لَمْ يَبْلُغْ (مَعَ هَذَا الثَّانِي : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ) أَيْ الطُّفْلَ (فَرَطًا لِأُيُوبَ) أَيْ مَهِيئًا لِمَصَالِحِهِمَا (وَسَلَفًا) أَيْ سَابِقًا (وَذُخْرًا) أَيْ مَذْخَرًا (وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا) يَتَّبِرَانِ بِهِ فَيَحْمِلُهُمَا عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ (وَشَفِيعًا) يَشْفَعُ لِحَمَاهُ عِنْدَكَ (وَثَقُلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَيَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ (الرَّابِعَةِ : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ) وَهَذَا عَلَى وَجْهِ الِاسْتِجَابِ (ثُمَّ يَسْلُمُ تَسْلِيمَتَيْنِ) الْأُولَى رُكْنٌ وَالثَّانِيَّةُ سُنَّةٌ ﴿ وَوَأَجَابَتَهَا ﴾ أَيْ أَرْكَانُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ (سَبْعَةٌ : النِّبْيَةِ وَالْقِيَامِ) مَعَ الْقُدْرَةِ (وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ وَالفَاتِحَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَدْنَى الدُّعَاءِ الْبَيْتَ وَهُوَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِهَذَا أَلَمِيَّتٍ وَالتَّسْلِيمَةَ الْأُولَى ، وَشَرْطُهَا) أَيْ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ (كَغَيْرِهَا) مِنْ بَاقِي الصَّلَوَاتِ مِنْ طَهَارَةٍ وَاسْتِجَابِ وَسُورَةٍ (وَيَزِيدُ) الصَّرْطُهَا (تَقْدِيمَ الْغُسْلِ) لَنْتَ فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ قَبْلَ غُسْلِهِ (وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَتُكْرَهُ قَبْلَ الْكَفَنِ) وَلَكِنْ تَصِحُّ

فَإِنْ مَاتَ فِي بَيْتٍ أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغُسْلُهُ لَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ ، وَمَنْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِبَعْضِ التَّكْبِيرَاتِ أَحْرَمَ وَقَرَأَ وَرَاعَى فِي الذِّكْرِ تَرْتِيبَ نَفْسِهِ ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ كَبَّرَ مَا بَقِيَ وَيَأْتِي بِذِكْرِهِ ثُمَّ يَسْلَمُ ، وَيُنْدَبُ أَنْ لَا تُرْفَعَ الْجَنَازَةُ حَتَّى يُتِمَّ الْمَسْبُوقَ صَلَاتَهُ ، فَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ عَقِيبَ تَكْبِيرَتِهِ الْأُولَى كَبَّرَ مَعَهُ وَحَصَلَتْ وَسَقَطَ عَنْهُ الْقِرَاءَةُ . وَلَوْ كَبَّرَ وَهُوَ فِي الْقَاعَةِ قَطْعَهَا وَتَابَعَ ، وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ تَكْبِيرَةً فَلَمْ يُكَبِّرْهَا الْمَأْمُومُ حَتَّى كَبَّرَ الْإِمَامُ بَعْدَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَمَنْ صَلَّى يُنْدَبُ لَهُ أَنْ لَا يُعِيدَ ، وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاتُهُ عَلَى الْقَبْرِ إِنْ كَانَ يَوْمَ مَوْتِهِ بِالْعَاقِلِ وَالْإِنْفِلِ . وَيَجُوزُ عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ وَإِنْ قَرُبَتْ مَسَافَتُهُ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَائِبٍ فِي الْبَلَدِ ، وَلَوْ وَجَدَ بَعْضُ مَنْ تَيَقَّنَ مَوْتَهُ غُسْلَ وَكُفْنَ وَصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيَحْرُمُ غُسْلُ الشَّهِيدِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مِنْ مَاتَ فِي مَعْرَكَةِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِ قِتَالِهِمْ فَتَنَزَّعَ عَنْهُ ثِيَابُ الْحَرْبِ ، ثُمَّ الْأَفْضَلُ أَنْ يُدْفَنَ بِبَقِيَّةِ ثِيَابِهِ الْمُلَطَّخَةِ بِالْدَمِ ، وَلَلَّوْىَ نَزْعُهَا وَتَكْفِينُهُ (وَالسَّقْطُ) إِنْ بَكَى أَوْ اخْتَلَجَ فَحُكَّهُ حُكْمُ الْكَبِيرِ ، وَإِلَّا فَإِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسْلٌ ،

(فإن مات في بيت أو تحت هدم وتعذر إخراجه وغسله لم يصل عليه) لفقد الشرط (ومن سبقه الإمام ببعض التكبيرات أحرم وقرأ وراعى في الذكر ترتيب نفسه ، فإذا سلم الإمام كبر ما بقي ويأتي بذكره ثم يسلم) فإن أدرك مع الإمام رابته أي بالتكبير الثانية وصلى على النبي ﷺ وأتى بما بعدها (ويندب أن لا ترفع الجنابة) عن الأرض (حتى يتم المسبوق صلاته) ولا يضر رفعها قبله ولا تبطل به الصلاة (فلو كبر الإمام عقيب تكبيرته الأولى كبر) أي المسبوق (معه وحصلت) أي التكبيرتان الأولى التي لم يقرأ فيها شيئا والثانية (وسقط عنه القراءة ، ولو كبر) الإمام (وهو) أي المأموم (في القاعة قطعها وتابع) إذا لم يشتغل غيرها (ولو كبر الإمام تكبيرة فلم يكبرها المأموم حتى كبر الإمام بعدها) تكبيرة أخرى (بطلت صلاته) لأن التخلف هنا يشبه التخلف بركعة ، هذا إن لم يكن بعذر كنسيان وأما التخلف بتكبيرتين فيضر مطلقا (ومن صلى) الجنابة (يندب له أن لا يعيد) صلاته فإن أعادها وقعت نفلا (ومن فاتته) الصلاة على الميت (صلى على القبر) إن لم يكن قبر نبى وإلا فلا يجوز (إن كان) من يرد الصلاة على القبر (يوم موته بالعاقلا وإلا) بأن كان يوم الموت سبيبا أو مجنوننا (فلا) يجوز أن يصل على القبر (ويجوز) أن يصل (على الغائب من البلد وإن قربت مسافته) بأن كان دون مسافة القصر (ولا يجوز على غائب في البلد) وإن السعت أرجاؤه ، ويشترط في المصل على غائب ما اشترط في المصل على القبر (ولو وجد بعض من تيقن موته) كئيد ورجل من تيقن أنه مات (غسل) هذا البعض ولو ظفرا أو شعرا (وكفن وصلّى عليه) وجوبا (ويحرم غسل الشهيد والصلاة عليه وهو) أي الشهيد (من مات في معركة الكفار بسبب قتالهم) ولو امرأة ولو أصابه سلاح نفسه إنما بشرط ألا تنقض المعركة وفيه حياة مستقرة (فتنزع عنه ثياب الحرب) تبدأ وذلك كدروع وطاسة (ثم الأفضل أن يدفن ببقية ثيابه المملوطة بالدم وللولى نزعهما وتكفينه) من ماله (والسقط) وهو من ولد قبل تمام أشهره (إن بكى أو اختلج) أي تحرك ، والمندب على ظهور علامة الحياة (فحكه حكم التكبير) من وجوب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه (وإلا) بأن لم يظهر فيه الحياة ففيه تفصيل (فإن بلغ أربعة أشهر غسل) أي وكفن ودفن

وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ . وَإِلَّا وَجَبَ دَفْنُهُ قَطَطَ (وَلِيَّادِرُ بِالْدَفْنِ) بَعْدَ الصَّلَاةِ وَلَا يَنْتَظَرُ إِلَّا لَوْلَى إِنْ قَرُبَ وَلَمْ يَخْشَ تَغْيِيرَ الْمَيِّتِ . وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَحْمَلَ الْجَنَازَةَ تَارَةً أَرْبَعَةً مِنْ قَوَائِمِهَا وَتَارَةً خَمْسَةً وَالْخَامِسُ يَكُونُ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ ، وَيُنْدَبُ الْإِسْرَاعُ فَوْقَ الْعَادَةِ دُونَ الْحَبَبِ ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ الْمَيِّتَ ، وَإِنْ خِيفَ انْفِجَارُهُ زِيدَ عَلَى الْإِسْرَاعِ . وَيُنْدَبُ لِلرِّجَالِ اتِّبَاعُهَا إِلَى الدَّفْنِ بِقَرِيبٍ بِحَيْثُ يَنْسَبُ إِلَيْهَا : وَيَكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِنَارٍ وَالْبُخُورِ فِي الْحَجْمَةِ وَكَذَا عِنْدَ الدَّفْنِ .

(فَصْلٌ) ثُمَّ يَدْفَنُ وَفِي الْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ ، وَلَا يَدْفَنُ مَيِّتٌ عَلَى مَيِّتٍ إِلَّا أَنْ يَبْلَى الْأَوَّلُ كُلَّهُ ، وَلَا مَيِّتَانِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ إِلَّا لَظَرُورَةٍ كَكَثْرَةِ الْقَتْلِ وَالْفَنَاءِ ، وَيُجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ مِنْ تُرَابٍ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ آكَدٌ سِوَا الْأَجْنَبِيِّينَ ، وَلَوْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْنُهُ فِي الْبَرِّ ، جُعِلَ بَيْنَ لَوْحَيْنِ وَالَّتِي فِي الْبَحْرِ ، وَأَقْلُ الْقَبْرِ مَا يَكْتُمُ الرَّائِحَةَ وَيَمْنَعُ السَّبَاعَ .

(وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ) لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَضْيَقُ بَابًا مِنْ غَيْرِهَا (وَإِلَّا) بَأَن لَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ (وَجِبَ دَفْنُهُ قَطَطَ) إِنْ ظَهَرَ فِيهِ خَلْقٌ آدَمِيٌّ وَكَذَا غَسَلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ لَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ بَلْ سُنُّ مَوَارَاتِهِ وَدَفْنُهُ هَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْ شَرَاكِ الرَّمْلِ خِلَ الْمُنْهَاجِ ، وَعِبَارَتُهُ : وَأَعْلَمُ أَنَّ السَّقَطَ أَحْوَالًا حَاصِلَهَا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ خَلْقٌ آدَمِيٌّ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ نَعْمَ يَسْنُ سِتْرُهُ بِمُحَرَقَةٍ وَدَفْنُهُ وَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ خَلْقُهُ وَلَمْ تَظْهَرْ فِيهِ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ وَجِبَ فِيهِ مَا سَوَى الصَّلَاةِ أَمَا هِيَ مُعْتَمَدَةٌ كَمَا مَرَّ فَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ فَكَالْكَبِيرِ أَهْ وَبِهَا تَعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قَطَطَ (وَلِيَّادِرُ بِالْدَفْنِ بَعْدَ الصَّلَاةِ) إِسْرَاعًا بِالْوَاجِبِ (وَلَا يَنْتَظَرُ) الدَّفْنُ بَأَن يُؤْخَرُ (إِلَّا لَوْلَى إِنْ قَرُبَ) حُضُورُهُ (وَلَمْ يَخْشَ تَغْيِيرَ الْمَيِّتِ) خَشْيَتُهُ يُؤْخَرُ (وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَحْمَلَ الْجَنَازَةَ تَارَةً أَرْبَعَةً مِنْ قَوَائِمِهَا وَتَارَةً خَمْسَةً وَالْخَامِسُ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ) وَهَنَافِثُ كَيْفِيَّةٍ ثَالِثَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْمَقْدَمِ وَاثْنَانِ فِي الْوُخْرَى (وَيُنْدَبُ الْإِسْرَاعُ فَوْقَ) مَعْنَى (الْعَادَةِ دُونَ الْحَبَبِ) وَهُوَ الْإِسْرَاعُ الشَّدِيدُ (إِنْ لَمْ يَضُرَّ الْمَيِّتَ) وَأَنْ خِيفَ انْفِجَارُهُ زِيدَ عَلَى الْإِسْرَاعِ . وَيُنْدَبُ لِلرِّجَالِ اتِّبَاعُهَا (وَيَسْتَمِرُّونَ) إِلَى الدَّفْنِ (بِخِلَافِ النِّسَاءِ) فَلَا يَسْنُ لِهِنَّ اتِّبَاعُهَا وَيَمْنَعُ الرِّبَالُ (بِقَرِيبٍ) يَنْسَبُ إِلَيْهَا (فَإِنْ لَمْ يَنْسَبْ لَهَا) بَأَن بَعْدَ عَمَلِهَا لَمْ تَحْصِلْ سُنَّةُ تَسْبِيحِ الْجَنَازَةِ (وَيَكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِنَارٍ) كَذَا يَكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِ (الْبُخُورِ فِي الْحَجْمَةِ) أَوْ غَيْرِهَا (وَكَذَا) يَكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِمَا ذَكَرَ (عِنْدَ الدَّفْنِ) .

(فَصْلٌ) فِي الدَّفْنِ (ثُمَّ يَدْفَنُ) أَلْيَتُ وَجُوبًا (وَفِي الْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ) مِنْهُ فِي غَيْرِهَا (وَلَا يَدْفَنُ مَيِّتٌ عَلَى مَيِّتٍ) وَلَوْ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ مَعَ الْمُحَرَّمَةِ (إِلَّا أَنْ يَبْلَى الْأَوَّلُ كُلَّهُ) وَلَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ (وَلَا) يَدْفَنُ (مَيِّتَانِ) مَعًا (فِي قَبْرِ وَاحِدٍ) إِلَّا لَظَرُورَةٍ كَكَثْرَةِ الْقَتْلِ وَالْفَنَاءِ (أَيْ الْوَبَاءِ) (وَإِذَا دَفِنَ اثْنَانِ لِهَذَا السَّبَبِ) (يَجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ مِنْ تُرَابٍ) بَأَن يَجْمَعُ التُّرَابَ حَتَّى يَصِيرَ حَاجِزًا (وَ) جُعِلَ ذَلِكَ (بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ) آكَدٌ لِأَسْمَاءِ الْأَجْنَبِيِّينَ (فِي مَاتَهُ اثْنَانِ حَرَّمَ دَفْنُهُمَا) وَلَوْ مَعَ الْمُحَرَّمَةِ وَكَالْشَيْخِ الْإِسْلَامِ بِالسَّكَرَاةِ (وَلَوْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْنُهُ فِي الْبَرِّ) جُعِلَ بَيْنَ لَوْحَيْنِ وَالَّتِي فِي الْبَحْرِ (لِيُصَلَّ إِلَى الْبَرِّ فَيَدْفَنُهُ مِنْ وَجْهِهِ) وَلَوْ أُلْقِيَ وَتَقَلَّ بِحَجَرَيْنِ فَلَا لَهْمَ (وَأَقْلُ الْقَبْرِ مَا يَكْتُمُ الرَّائِحَةَ وَيَمْنَعُ السَّبَاعَ) فَلَا يَدْفَنُ فِيهَا طَوَّافٌ مَنَعٌ إِلَّا كَالْفَسَاقِ وَلَمْ يَمْنَعِ الرَّائِحَةَ أَوْ مَنَعِ السَّبَاعَ كَالْقَبْرِ الَّذِي يَطْمُونُهَا حَرَّمَ وَكَذَا لَا يَكْفَى وَضْعُهُ عَلَى الْأَرْضِ وَالْبِنَاءُ فَوْقَهُ

وَيَنْدُبُ تَوْسِيعَهُ وَتَعْمِيقَهُ قَامَةً وَبَسْطَةً ، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ رَخْوَةً فَيَنْدُبُ الشَّقَّ وَيُكْرَهُ فِي تَابُوتٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ رَخْوَةً أَوْ نَدِيَةً وَيَتَوَلَّاهُ الرِّجَالُ وَلَوْ لَأَمْرَأَةً ، وَأَوَّلَاهُمُ الزَّوْجُ إِنْ صَلَحَ لِلدَّفْنِ ثُمَّ أَوَّلَاهُمُ بِالصَّلَاةِ ، لَكِنْ الْأَفْقَةُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَسَنِ عَكْسُ الصَّلَاةِ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَكُونُوا وَتَرًا ، وَيَنْطَلِقُ بِثُوبٍ عِنْدَ الدَّفْنِ ، وَيُوضَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ ، وَيُسَلُّ مِنْ جِهَةِ رَأْسِهِ ، وَيَقُولُ الدَّافِنُ : بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَدْعُو لَهُ وَيُوسِدُهُ لَبَنَةً ، وَيَقْضِي بَحْثَهُ إِلَى الْأَرْضِ ، وَيُوضَعُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنُ نَدْبًا مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ حَتْمًا ، وَيَنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّبَنُ ، وَيَحْثُو مِنْ دُنَا ثَلَاثَ حَشَيَاتٍ ، ثُمَّ يَهَالُ بِالمَسَاحِي ، وَيَمُكِّثُ سَاعَةً بَعْدَ الدَّفْنِ يَلْقَنَهُ وَيَدْعُو لَهُ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ وَيَرْفَعُ الْقَبْرَ شِبْرًا إِلَّا فِي بِلَادِ الْحَرْبِ وَتَسْطِيعُهُ أَفْضَلُ ، وَلَا يَزَادُ فِيهِ عَلَى تَرَابِهِ ، وَيُرَشُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَيُوضَعُ عَلَيْهِ حَصَا ، وَيُكْرَهُ تَجْمِيعُصُ وَبِنَاءُ وَخُلُوقُ وَمَاءُ وَرَدٍ وَكِتَابَةٌ وَمِخْدَةٌ وَمِضْرِبَةٌ تَحْتَهُ وَيَنْدُبُ لِلرِّجَالِ زِيَارَةَ الْقُبُورِ ، وَلَا بَأْسَ بِمَشْيِهِ فِي النَّمْلِ .

(ويندب توسيعه وتعقيقه) أى زيادته فى الوسع وصح النزول إلى أسفل بمقدار يكون (قامة وبسطة) أى قدر قامة رجل معتدل يقف باسطا يديه إلى أعلى (و) دفنه فى (اللحد أفضل من الشق) واللحد هو أن يحفر فى أسفل جانب القبر القبلى قدر ما يسع الميت . والشق هو أن يحفر فى وسط القبر مثال التهر وتبنى حافته ويوضع الميت بينهما (إلا أن تكون الأرض رخوة) لا صلابة فيها (فيندب الشق) حينئذ (ويكره) الدفن (فى تابوت) أى صندوق (إلا أن تكون الأرض رخوة أو ندية) فيها رطوبة (ويتولاه) أى الدفن (الرجال ولو لأمرأة) متى وجدوا (وأولاهم الزوج إن صلح للدفن) بأن يكون عاقلا بالنسبة له معرفة بأحكامه وقدرته عليه (ثم) بعد الزوج (أولاهم بالصلاة) عليه وقد تقدم أنه الأب ثم الجد الخ (لكن الأفقة) هنا أى فى الدفن (مقدم على الأسن عكس الصلاة) حيث قدم فيها الأسن على الأفقة (ويندب أن يكونوا) أى الدافنون (وترا) بقدر الحاجة (وينطى بثوب عند الدفن ويوضع رأسه) أى الميت (عند رجل القبر) أى الذى سيصير عند أسفله رجل الميت (ويسل من جهة رأسه) أى يندب أن يخرج الميت من النعش من جهة رأسه (ويقول الدافن : بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ ويدعو له ويوسده) أى يجعل تحت رأسه (لبنة ويقضى بحده إلى الأرض) بعد كشف الكفن عنه (ويوضع على جنبه الأيمن ندبا مستقبلا القبلة حتما) ويحثوا (وينصب عليه اللبن) أى يوضع على باب القبر اللبن ونحوه (ويحثو) أى يهيل (من دنا) أى قرب (ثلاث حشيات ثم يهال) عليه التراب (بالمساحى) أى القفوس (و) يسن أن (يمكث) الدافن (ساعة بعد الدفن يلقنه ويدعوله) بالتشييت (ويستغفر له) يسن أن (يرفع القبر شبرا) إلا فى بلاد الحرب (فيحفر) (وتسطيعه أفضل) من تسليمه أى جعله كسنام البعير (ولا يزداد فيه) أى القبر (على ترابه ويرش عليه الماء) القراح (ويوضع عليه حصا ، ويكره تجميعص) القبر : أى تبييضه بجبس (وبناء) كقبة وبيت (وخلق) نوع من الطيب (وماء ورد وكتابة) على القبر أو على لوح عند القبر (و) كره أيضا وضع (مخدة) تحت رأسه (و) وضع (مضربة) تفرش تحتها كطراحة (ويندب للرجال زيارة القبور ولا بأس بمشيهم أى الرجال عند الزيارة (فى النمل) فى التمل) كراهة فيه

يَدْنُو مِنْهُ كَحَيَاتِهِ ، وَيَقُولُ إِذَا زَارَ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ ، وَيَقْرَأُ
يَدْعُو لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ .

(فَصْلٌ) يَنْدُبُ تَعْزِيَةً كُلَّ أَقَارِبِ الْمَيِّتِ ، إِلَّا الشَّابَّةَ الْأَجْنَبِيَّةَ مِنَ الْمَوْتِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تَقْرِيبًا بَعْدَ
الدفن ، وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا ، فَلَوْ كَانَ غَائِبًا فَقَدِمَ بَعْدَ مَدَّةٍ عَزَاهُ ، وَيَقُولُ فِي تَعْزِيَةِ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ : أَعْظَمَ اللَّهُ
أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ . وَفِي الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ، وَفِي
الْكَافِرِ بِالْمُسْلِمِ : أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاكَ ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ . وَفِي الْكَافِرِ بِالْكَافِرِ : أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلَا تَقْصِرْ
عَدْدَكَ ، وَيَنْوِي بِهِ تَكْثِيرَ الْجَزِيَّةِ ، وَالْبُكَاءُ قَبْلَ الْمَوْتِ جَائِزٌ ، وَبَعْدَهُ خِلَافٌ الْأَوَّلَى ، وَيَحْرُمُ النَّدْبُ وَالنِّيَاحَةُ
وَاللَّطْمُ وَشِقُّ الثُّوبِ وَنَشْرُ الشَّعْرِ . وَيَنْدُبُ لِأَقَارِبِ الْمَيِّتِ الْبُعْدَاءِ وَجِيرَانِهِ أَنْ يَصْلَحُوا طَعَامًا لِأَهْلِ
الْمَيِّتِ الْأَقْرَبِينَ يَكْفِيهِمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ وَيُلْحِ عَلَيْهِمْ لِيَأْكُلُوا ، وَمَا يَفْعَلُهُ أَهْلُ الْمَيِّتِ مِنْ إِصْلَاحِ طَعَامٍ وَجَمْعِ
النَّاسِ عَلَيْهِ بِدَعَا غَيْرِ حَسَنَةٍ .

(ويدنو) الزائر (منه) أي الميت (كحياته) فإذا كان للميت في حياته منزلة تقضى بالبعد عنه عمل مع ذلك في الزيارة -
(ويقول إذا زار : سلام عليكم دار) أي يأهل دار (قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) ويقرأ ويأهلهم بالمغفرة
وتكره (الزيارة) للنساء (لكن في غير قبره) وغيره وقبر من يتبرك به من السالحين . . .

(فَصْلٌ : يَنْدُبُ تَعْزِيَةً كُلَّ أَقَارِبِ الْمَيِّتِ إِلَّا الشَّابَّةَ الْأَجْنَبِيَّةَ) من العزى فهي لا يعزى لها إلا محارمها . والتعزية
عبارة عن الأمر بالصبر والتحذر من الجزع للفوت للأجر والدعاء للميت بالرحمة والوصاب بخير المصيبة ، وتندب التعزية
(من) وقت (الموت) إلى ثلاثة أيام تقريباً (وكونها) بعد الدفن (أولى) (ويكره الجلوس لها) بأن يجتمع أهل الميت
ليأتهم الناس للتعزية (فلو كان) المعزى أو المصاب (غائبا فقدم بعد مدة) التعزية الثلاثة الأيام (عزاء) ويقول في تعزية
المسلم للمسلم : أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك ، وفي تعزية (المسلم بالكافر أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك ،
وفي تعزية (الكافر بالمسلم أحسن الله عزاءك وغفر لميتك وفي) تعزية (الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا تقص
عدداك وينوي) المعزى (به) أي القول المذكور (تكثير الجزية) لأن إخلاف الله عليه بتكثير الميت فيه دماء بالتكثار
الكافرين فيقصد لازمه وهو نعتا بجزيتهم (والبكاء) عليه أي المختصر (قبل الموت جائز وبعده) أي الموت (خلاف
الأولى) لأنه شبه الأسف على ما فات (ويحرم الندب) وهو عدا محاسنه كأن يقول وأكفاه (والنياحة) وهي رفع
الصوت بالندب (واللطم) وهو ضرب الحدة (وعق الثوب ونشر الشعر) وهو فكه (ويندب لأقارب الميت البُعْدَاءِ
وجيرانه أن يصلحوا طعاما لأهل الميت الأقربين يكفيهم يومهم وليلتهم ويلح عليهم ليأكلوا) واللح الإكثار من طلب
الشيء (وما يفعله أهل الميت من إصلاح الطعام وجمع الناس عليه بدعة غير حسنة) بل تحرم إن كان في الورثة قاصر
وعمل ذلك من التركة وكذلك الجمع والونهة والسفارة .

كتاب الزكاة

تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ تَمْرَ مِلْكُهُ عَلَى نَصَابٍ حَوْلًا ، فَلَا تَلْزَمُ الْمَكَاتِبَ ، وَلَا الْكَافِرَ . وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَزِمَهُ مَا مَضَى ، وَإِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا فَلَا ، وَيَلْزَمُ الْوَلَى إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ عَصَى . وَيَلْزَمُ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونُ إِذَا صَارَا مُكَلَّفَيْنِ إِخْرَاجَ مَا أَهْمَلَهُ الْوَلَى ؛ وَلَوْ غَضِبَ مَالُهُ أَوْ سُرِقَ أَوْ ضَاعَ أَوْ وَقَعَ فِي الْبَحْرِ أَوْ كَانَ لَهُ دِينَ عَلَى مَاطِلٍ ، فَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ لَزِمَهُ زَكَاةُ مَا مَضَى . وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ أَجَرَ دَارًا سَنَتَيْنِ بَارِبَيْنِ دِينَارًا وَقَبْضًا ، وَبَقِيََتْ فِي مِلْكِهِ إِلَى آخِرِ السَّنَتَيْنِ ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ الْأَوَّلُ زَكِيَ عَشْرِينَ فَقَطْ ، وَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ الثَّانِي زَكِيَ الْعَشْرِينَ الَّتِي زَكَّاهَا لِسَنَةِ ، وَزَكِيَ الْعَشْرِينَ الَّتِي لَمْ يَزَكَّهَا لِسَنَتَيْنِ ، وَلَوْ مَلَكَ نَصَابًا غَقَطَ وَعَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ مِثْلُهُ لَزِمَهُ زَكَاةُ مَا بِيَدِهِ ، وَالَّذِينَ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ . وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْمَوَاشِيِّ وَالنَّسَائِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ ، وَمَا يُوجَدُ مِنَ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ .

كتاب الزكاة

وهي لثة التطهير والبركة والدخ ، وشعرها اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص ، (تجب الزكاة على كل حر مسلم) ولو صغيرا (تم ملكه على نصاب حولاً ، فلا تلزم المكاتب) لفقد الحرية (ولا) تلزم (الكافر) الأصلي لفقد الإسلام (وأما المرتد فإن رجع إلى الإسلام لزمه) إخراج الزكاة (لما مضى وإن مات مرتدا فلا) تلزم فيه زكاة لأنه تبين أن المال له لأن ما له في المسلمين (ويلزم الولي إخراجها من مال الصبي والمجنون فإن لم يخرج عصى) وقيم الله تم راجعه ويعمل بقوله وهى العبرة بمقيدة الصبي أو الولي بأن كان أحدهما شافيا يرى الوجوب والآخر حنفيا لا يرى الوجوب وقد يقال العبرة في الزوم وعدمه بمقيدة الصبي (ويلزم الصبي والمجنون إذا صارا مكاتبين إخراج ما أهمله الولي) من الزكاة في المدة الماضية (ولو غصب ماله أو سرق أو ضاع أو وقع في البحر أو كان له دين على ماطل) لا يؤذى الحق بسهولة (فإن قدر عليه) أى على المال بأن صار تحت يده (بعد ذلك لزمه زكاة ما مضى) بين السنتين (وإذا) بأن لم يقدر عليه (فلا) تلزمه الزكاة (ولو أجر دارا) له (سنتين بأربعين دينارا وقبضها) أى الدنانير (وبقيت في ملكه إلى آخر السنتين) لم يتصرف فيها وقد تساوت أجرة السنتين (فإذا حال الحول الأول زكى عشرين فقط) ويشتر الحول من وقت قبضها لاستقرار ملكه عليها من حينئذ . وأما قبل ذلك فملكه لها ضعيف يشبه ملك المكاتب لجواز هلاك العين المؤجرة فتتسخ الإجارة فتد المال كها (وإذا حال الحول الثاني) أى تم (زكى العشرين التي زكاهما لسنة) أى يخرج عنها زكاة سنة (وزكى العشرين التي لم يزكها لسنتين) أى يخرج عنها زكاة سنتين تبين أنه استقر ملكه عليها من منذ سنتين (ولو ملك نصابا فقط وعليه من الدين مثله لزمه زكاة ما بيده والدين لا يمنع الوجوب) أى وجوب الزكاة فيما بيده (ولا تجب الزكاة إلا في المواشي والإبل والبقر والتم) (و) ما يقتات من (الثياب والذهب والفضة وعروض التجارة وما يوجد من المعدن والرَكَاز) الذى هو دفين الجاهلية .

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ ، لَسَكَنَ لَوْ أُخْرِجَ مِنْ غَيْرِهِ جَازٌ ، فَبِمَجْرَدِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ بِمِلْكِ الْفُقَرَاءِ مِنَ الْمَالِ قَدَرِ الْفَرَضِ حَقٌّ أَوْ مِلْكُ مَائَتِي دِرْهَمٍ فَقَطْ وَلَمْ يَزْكُهَا أَحَرَالًا لَزِمَهُ الزَّكَاةُ لِلْسَّنَةِ الْأُولَى فَقَطْ ، وَلَوْ تَلَفَ مَالُهُ كُلَّهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّسْكُنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ بِحَيْثُ نَقَصَ عَنِ النَّصَابِ لَزِمَهُ بِقِسْطِ الْبَاقِي وَاسْتَبْرَأَ بِتَسْطِ الثَّلَاثِ ، وَإِنْ تَلَفَ مَالُهُ كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَالتَّسْكُنِ لَزِمَهُ زَكَاةُ الْبَاقِي وَالثَّلَاثِ ، وَإِنْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ وَلَوْ لِحَظَةٍ ثُمَّ عَادَ إِلَى مِلْكِهِ فِي الْحَوْلِ أَوْ لَمْ يَبْدَأْ أَوْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَيَبْتَدِئُ الْمُشْتَرِي وَالْوَارِثُ الْحَوْلَ مِنْ حِينَ مِلْكِ الْمَالِ ، لَسَكَنَ لَوْ أَزَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ فَرَادًا مِنَ الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ يَكْرَهُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ حَرَامٌ وَيَصِحُّ الْبَيْعُ ، وَلَوْ بَاعَ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِخْرَاجِ بَطَلَ فِي قَدَرِ الزَّكَاةِ وَصَحَّ فِي الْبَاقِي .

بَابُ صَدَقَةِ الْمَوَاشِي

لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، فَتَمْلِكُ مِنْهَا نَصَابًا حَوْلًا كَامِلًا وَأَسَامَةً كُلَّ الْحَوْلِ

(وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ) إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ وَهُوَ مَاعِدُ التَّجَارَةِ (لَسَكَنَ لَوْ أُخْرِجَ) لِلْمَالِكِ الزَّكَاةُ (مِنْ غَيْرِهِ) أَيْ مِنْ غَيْرِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ (جَازٌ) كَأَنْ أُخْرِجَ شَاةٌ عَنْ أَرْبَعِينَ عِزًّا تَسَاوَى قِيَمَةُ الْعِزِّ (فَبِمَجْرَدِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ بِمِلْكِ الْفُقَرَاءِ مِنَ الْمَالِ قَدَرِ الْفَرَضِ) وَيَصِيرُونَ شُرَكَاءَ مَعَ الْمَالِكِ فَيَنْقُصُ مِلْكُهُ (حَتَّى لَوْ مَلَكَ مَائَتِي دِرْهَمٍ فَقَطْ وَلَمْ يَزْكُهَا أَحَرَالًا لَزِمَهُ الزَّكَاةُ لِلْسَّنَةِ الْأُولَى فَقَطْ) لِنَقْصِ مِلْكِهِ بِمَقْدَارِ مَا مَلَكَ الْفُقَرَاءُ فَنَقَصَ النَّصَابَ (وَلَوْ تَلَفَ مَالُهُ كُلَّهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّسْكُنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ) لَوْجُودِ التَّلَفِ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ (وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ بِحَيْثُ نَقَصَ عَنِ النَّصَابِ لَزِمَهُ) أَنْ يُخْرِجَ (بِقِسْطِ الْبَاقِي) بِقِسْطِ الثَّلَاثِ . كَأَنْ كَانَ مَالُهُ مَائَتَيْنِ فَتَلَفَ مِائَةً بَعْدَ الْحَوْلِ لَزِمَهُ زَكَاةُ الْبَاقِي وَهُوَ وَاحِدٌ وَنُصْفٌ (وَإِنْ تَلَفَ مَالُهُ كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَالتَّسْكُنِ لَزِمَهُ زَكَاةُ الْبَاقِي وَالثَّلَاثِ) فَيَلْزِمُهُ فِي الْمَثَالِ التَّقَدُّمُ اثْنَانِ وَنُصْفٌ (وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ وَلَوْ لِحَظَةٍ) كَأَنْ وَهَبَ مَا يَمْتَلِكُهُ (ثُمَّ عَادَ إِلَى مِلْكِهِ فِي الْحَوْلِ أَوْ لَمْ يَبْدَأْ أَوْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ) فِي تِلْكَ الصُّورِ (وَيَبْتَدِئُ الْمُشْتَرِي وَالْوَارِثُ الْحَوْلَ مِنْ حِينَ مِلْكِ الْمَالِ) بِالتَّسَرُّدِ وَالْوَرَاثَةِ (لَسَكَنَ لَوْ أَزَالَ) الشَّخْصُ (مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ فَرَادًا مِنَ الزَّكَاةِ) وَحِيلَةَ لِدَفْعِهَا عَنْهُ (فَإِنَّهُ يَكْرَهُ) تَفْرِيزُهَا (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ حَرَامٌ) لِأَنَّ حِكْمَةَ الشَّارِعِ فِي الزَّكَاةِ نَفْعُ الْمُسْتَحِقِّ وَتَطْهِيرُ الدَّافِعِ مِنْ الْبُخْلِ وَقَدْ فَاتَ ذَلِكَ بِمَا فَعَلَهُ . فُحْرَمَ (وَ) مَعَ الْحَرَمَةِ (بِصَحِّ الْبَيْعِ) وَكُلُّ عَقْدٍ يَزِيلُ الْمَالَ (وَلَوْ بَاعَ) الشَّيْءَ الَّذِي تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ (بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِخْرَاجِ بَطَلَ) الْبَيْعُ (فِي قَدَرِ الزَّكَاةِ) لِلْمَالِكِ الْمُسْتَحْقِّ لَهُ (وَصَحَّ فِي الْبَاقِي) وَهُوَ مَا يَنْقُصُ الْمَالَكِ .

بَابُ صَدَقَةِ الْمَوَاشِي

(لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ) فَلَا تَجِبُ فِي الْخَيْلِ مَثَلًا (فَتَمْلِكُ مِنْهَا) أَيْ الْإِبِلَ وَمَا بَعْدَهَا (نَصَابًا) بِمِلْكِ الْفُقَرَاءِ مِنَ الْمَالِ قَدَرِ الْفَرَضِ (حَوْلًا كَامِلًا) شَرْطُ ثَانٍ (وَأَسَامَةً) شَرْطُ ثَالِثٍ (كُلُّ الْحَوْلِ) شَرْطُ رَابِعٍ

لِوَمْتِهِ الزَّكَاةُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَاشِيَتُهُ عَامِلَةً مِثْلَ أَنْ تَكُونَ مُعَدَّةً لِلْحَرَاةِ أَوْ الْحُلِّ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ، وَالْمُرَادُ
 بِالْإِسَامَةِ أَنْ تَرعى مِنَ الْكَلَالِ الْمُبَاحِ ، فَلَوْ عُلِقَ بِهَا زَمَانًا لَا تَعْيِشُ دُونَهُ لَوْ تَرَكْتَ الْأَكْلَ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ
 كَانَ أَقْلٌ فَلَا يُؤْثَرُ . وَأَوَّلُ نَصَابِ الْإِبِلِ خَمْسٌ فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ مِنْ غَنَمِ الْبَلَدِ ، وَهِيَ جَذَعَةٌ مِنَ الْفُضَانِ ،
 وَهِيَ مَا لَهَا سَنَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْعَمْرِ ، وَهِيَ مَا لَهَا سَلْتَانٌ وَيُجْزَى الذَّكْرُ وَلَوْ كَانَتْ الْإِبِلُ إِمَاتًا ؛ وَفِي عَشْرِ
 شَاتَانِ ، وَفِي خَمْسَةِ عَشَرَ ثَلَاثُ شِيَاهُ ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهُ ؛ فَإِنْ أَخْرَجَ عَنِ الْعَشْرِينَ قَسًا دُونَهَا بَعِيرًا
 يُجْزَى عَنْ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ قَبْلَ مِنْهُ ، وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ .
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي إِبِلِهِ بَنْتُ مَخَاضٍ ؛ أَوْ كَانَتْ وَهِيَ مَعِيَّةٌ قَبْلَ مِنْهُ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا أَوْ خُنْثَى وَهُوَ مَا لَهُ سَلْتَانٌ
 وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ وَلَوْ مَلَكَ بَنْتُ مَخَاضٍ كَرِيمَةً لَمْ يُكَلَّفْ إِخْرَاجُهَا لَكِنْ لَيْسَ لَهُ الْعُدُولُ إِلَى ابْنِ لَبُونٍ فَيَلْزِمُهُ
 تَحْصِيلُ بَنْتِ مَخَاضٍ أَوْ يَسْمَحُ بِالْكَرِيمَةِ إِنْ شَاءَ . وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ؛ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ
 وَهِيَ الَّتِي لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الرَّابِعَةِ ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ وَهِيَ الَّتِي لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي
 الْخَامِسَةِ ، وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ . وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتٍ
 لَبُونٍ ؛ فَإِنْ زَادَتْ إِبِلُهُ عَلَى ذَلِكَ ،

(لَوَمْتُهُ الزَّكَاةُ) فلا تجب الزكاة في المواشي إلا بهذه الشروط (إلا أن تكون ماشيته عاملة مثل أن تكون معدة للحرارة
 أو الحُلِّ) عليها أو للنضح أى إخراج الماء من البئر مثلا (فلا زكاة فيها ، والمراد بالإسامة أن ترعى من الكلال) أى
 الحشيش (المباح فلَوْ عُلِقَ بِهَا زَمَانًا) طويلا (لا تعيش) المعافاة (دونه) أى دون العلف فى . . . الزمان (لو تركت
 الأكل سقطت الزكاة) لأنها خرجت بذلك عن كونها سائمة كل الحول (وإن كان) الزمان الذى علفت فيه (أقل)
 بأن علفت زَمَانًا لو تركت الأكل فيه تعيش بلا ضرر ولم يقصد به قطع النوم (فلا يؤثر) ذلك العلف فى وجوب
 الزكاة (وأول نصاب الإبل خمس فتجب فيها شاة من غنم البلد وهى جذعة من الضأن وهى ما لها سنة أو ثنية من المز
 وهى ما لها سنتان ، ويجزى الذكر) من جذع الضأن أو ثنى المز (ولو كانت الإبل إِمَاتًا . وفى عشر شاتان وفى خمسة
 عشر ثلاث شياه وفى عشرين أربع شياه فإن أخرج عن العشرين فمادونها بعيرا يجزى عن خمس وعشرين) وهى بنت
 مخاض (قبل منه) ووقع جميعه فرضا (و) يجب (فى خمس وعشرين) من الإبل (بنت مخاض وهى التى لها سنة ودخلت
 فى الثانية فإن لم يكن فى إبله بنت مخاض أو كانت) موجودة (و) لكن (هى معية قبل منه ابن لبون ذكر أو خنثى)
 عن بنت المخاض (وهو) أى ابن اللبون (ماله سنتان ودخل فى الثالثة ولو ملك بنت مخاض كريمة) بأن كانت معية
 (لم يكلف إخراجها) عن إبله المهازيل (لكن ليس له العدول إلى ابن لبون فيلزمه تحصيل بنت مخاض مهزولة) أو يسمح
 بالكريمة إن شاء (و) يجب (فى ست وثلاثين بنت لبون وفى ست وأربعين حقة وهى التى لها ثلاث سنين ودخلت فى
 الرابعة ، وفى إحدى وستين جذعة وهى التى لها أربع سنين ودخلت فى الخامسة ، وفى ست وسبعين بنتا لبون ، وفى إحدى
 وتسعين حقتان ، وفى مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ، فإن زادت إبله على ذلك) تسعا بعد الواحدة ثم عشرة

وَجِبَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً فِي مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ حَقَّةً وَبَنْتُ لَبُونٍ، وَفِي مِائَةٍ وَارْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ وَحَقَّتَانِ، وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حَقَاقٍ وَفِي مِائَتَيْنِ أَرْبَعُ حَقَاقٍ خَمْسِينَ أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ أَرْبَعِينَ، فَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ وَأَرْبَعُ حَقَاقٍ لَزِمَهُ الْأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ، فَإِنْ فَقَدَهُمَا حَصَلَ مَا شَاءَ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ أَحَدُ الصَّنْفَيْنِ دُونَ الْآخَرِ دَفَعَهُ، وَمَنْ لَزِمَهُ سَنٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ صَعْدُ دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ وَأَخَذَ شَاتَيْنِ تُجْزِيَانِ فِي عَشْرٍ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ نَزَلَ دَرَجَةً وَدَفَعَ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْزِلَ أَوْ يَصْعَدَ دَرَجَتَيْنِ بِجِزَائِنِ، فَإِنْ فَقَدَ أَيْضًا الدَّرَجَةَ الْقُرْبَى جَازَ، وَإِنْ وَجَدَهَا فَلَا، وَالْإِخْتِيَارُ فِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلزَّكِيِّ، وَفِي الْغَنَمِ وَالْدِّرَاهِمِ لِمَنْ أَعْطَاهُ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَبْرَانُ فِي الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ * وَأَوَّلُ نَصَابِ الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ فَتَجِبُ فِيهَا تَبِيعٌ وَهُوَ مَالُهُ سَنَةً وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسْنَةً وَهِيَ مَالُهَا سَلْتَانٌ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ، وَعَلَى هَذَا أَبَدًا فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسْنَةً * وَأَوَّلُ نَصَابِ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ ضَانٌّ أَوْ ثَلَاثَةٌ مَعَزٍ، وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ،

فلا يتغير الحساب إلا بذلك (وجب في كل أربعين بنت لبون و) يجب (في كل خمسين حقة في مائة وثلثين حقة و) بنتا لبون، وفي مائة وأربعين بنت لبون وحققتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقاقي وفي مائتين أربع حقاقي باعتبار حسابها (خمسينات أو خمس بنات لبون) باعتبار حسابها (أربعينات فإن كان في ملكه خمس بنات لبون وأربع حقاقي لزمه الأغبط للفقراء) (أى لاحظ بأن كان أحدهما أعلى قيمة من الآخر (فإن فقدهما حصل ما شاء منهما) ولا يتقيد بالأحظ (وإن كان في ملكه أحد الصنفين دون الآخر دفعه) ولا يلزمه تحصيل الصنف الآخر وإن كان أنفع (ومن لزمه سن) كبت مخاض (وليس عنده صعد درجة واحدة) بأن يصعد لبنت لبون (وأخذ شاتين) من الإبل (تجزيان في عشر من الإبل) بأن تكون الشاة جذعة (أو عشرين درهما) ويقال لما أخذ جبران والدافع له هنا الساعى (أو نزل درجة) بأن لزمه حقة ولم تكن عنده فنزل إلى بنت لبون (ودفع شاتين أو عشرين درهما) والدافع هنا للزكي (ولو أراد أن ينزل أو يصعد درجتين) بأن لزمه حقة ولم تكن عنده فأراد أن ينزل إلى بنت مخاض أو لزمه بنت لبون ولم يعدها فأراد أن يصعد إلى جذعة ويكون ذلك (بجزائين فإن فقد أيضا الدرجة القرى) بأن فقد في بنت المخاض بنت اللبون وفي الجذعة الحقة (جاز، وإن وجدها فلا، والاختيار في الصعود والنزول للزكي وفي الغنم والدرهم لمن أعطاه) ساعيا أو مزكيا (ولا يدخل الجبران) بالرفع أو النزول (في الغنم والبقر * وأول نصاب البقر ثلاثون) بقرة ذكرا أو أنثى (فيجب فيها تبيع وهو ما مضى) له سنة ودخل في الثانية، وفي أربعين مسنة وهي مالها ستان ودخلت في الثالثة وفي ستين تبيعان وعلى هذا (ففس) أبدا في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة (فإذا بلغت مائة وعشرين فهي كبلوغ الإبل مائتين فيلزمه هنا ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة فإن كانوا في ملكه جميعا لزمه الأغبط للفقراء وإن كان في ملكه أحد الصنفين دفعه ولا يلزمه الآخر وإن كان أحظ للفقراء * (وأول نصاب الغنم أربعون فتجب فيها شاة جذعة ضان أو ثلثة معز وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان .

وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ، وفي أربع مائة أربع شياه ، ثم هكذا أبداً في كل مائة شاة وهذه الأوقاص التي بين النصب عفو لاشيء فيها ، وما ينتج من النصاب في أثناء الحول يزكى لحول أصله ، وإن لم يمض عليه حول سواء بقيت الأمهات أو ماتت كلها ، فلو ملك أربعين شاة فولدت قبل تمام الحول بشهر أربعين وماتت الأمهات لزمه شاة للتباج ، فإن كانت ماشيته مراضاً أخذ منها مريضة متوسطة أو صحاحاً أخذ منها صحيحة أو بعضها صحاحاً وبعضها مراضاً أخذ صحيحة بالقسط ، فإذا ملك أربعين نصفها صحاح ، قلنا لو كانت كلها صحاحاً كم تساوى واحدة منها ، فإذا قيل أربعة دراهم مثلاً ، قلنا ولو كانت كلها مراضاً كم تساوى واحدة منها ، فإذا قيل درهمين مثلاً ، قلنا له حصل لنا شاة صحيحة بثلاثة دراهم ، ولو كانت الصحاح ثلاثين ، لزمه شاة تساوى ثلاثة دراهم ونصفاً ، ومتى قوم الجملة وأخرج صحيحة تساوى ربع عشر كفى نعم لو كان الصحاح فيها دون الواجب أجره صحيحة ومريضة ، وإن كانت إناثاً ، أو ذكوراً وإناثاً لم يؤخذ في فرضها إلا أنثى ، إلا ما تقدم في خمس وعشرين عند فقد بنت مخاض ، وفي ثلاثين بقرة ، وفي خمس من الإبل فإنه يجزئ ابن لبون ،

وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم هكذا أبداً في كل مائة شاة (فلو ملك أربعين شاة أجزأت ماعزته وبالعكس لأن الجنس واحد) وهذه الأوقاص (جمع وقص وهو ما بين المرضين من الأعداد كما بين أربعين ومائة وأحدى وعشرين فهذه الأعداد وأمثالها) التي بين النصب عفو لاشيء فيها وما ينتج من النصاب (كأن كان عنده أربعون شاة فولدت (في أثناء الحول) ما بلغت به مائة وإحدى وعشرين فإن هذا الزائد (يزكى لحول أصله) بأن يجعل حول أصله حولاً له (وإن لم يمض عليه حول سواء بقيت الأمهات أو ماتت كلها فلو ملك أربعين شاة فولدت قبل تمام الحول بشهر أربعين) سحلة (وماتت الأمهات لزمه شاة للتباج) لا للأمهات (فإن كانت ماشيته مراضاً أخذ منها مريضة متوسطة) لو كانت غنمه متوسطة المرض (أو) كانت ماشيته (صحاحاً أخذ منها صحيحة أو بعضها صحاحاً وبعضها مراضاً أخذ منها) صحيحة بالقسط (أي برعاية القيمة (فإذا ملك أربعين) شاة (نصفها صحاح قلنا لو كانت كلها صحاحاً كم تساوى واحدة منها ؟ فإذا قيل أربعة دراهم مثلاً ، قلنا لو كانت كلها مراضاً كم تساوى واحدة منها ؟ فإذا قيل درهمين مثلاً ، قلنا له حصل لنا شاة صحيحة بثلاثة دراهم) باعتبار القيمة وقوله لو كانت كلها صحاحاً وكذا مقابله حشو لافائدة فيه فالمدار على كون الصحيحة تساوى كذا وكذا للريضة (ولو كانت الصحاح ثلاثين ، لزمه شاة تساوى ثلاثة دراهم ونصفاً) باعتبار ثلاثة أرباع الصحيحة وزرع المريضة (ومتى قوم الجملة) أي مجموع الصحاح والمرضى (وأخرج صحيحة تساوى ربع عشر) الجملة (كفى) كأن كان عنده أربعون شاة صحاحاً ومراضاً وقيمة جميعها ألف درهم فأخرج صحيحة منها تساوى خمسة وعشرين كفته (نعم لو كان الصحاح فيها دون الواجب) كأن وجب شاتان في ماشية ليس فيها إلا صحيحة (أجزأه صحيحة) بالقسط (ومريضة وإن كانت إناثاً أو ذكوراً وإناثاً لم يؤخذ في فرضها إلا أنثى إلا ما تقدم في خمس وعشرين عند فقد بنت مخاض ، وفي ثلاثين بقرة ، وفي خمس من الإبل فإنه يجزئ ابن لبون) عند فقد بنت المخاض

وَتَبِيعَ وَجَدَعَ ضَانٌ أَوْ ثَنَى مَعَزٌ ، وَأَنْ تَمَحَّضَتْ ذُكُورًا أَجْزَاءَهُ الذَّكَرُ مُطْلَقًا ، لَكِنْ يُؤْخَذُ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ
أَبْنُ لَبُونٍ أَكْثَرُ قِيَمَةٍ مِنْ ابْنِ لَبُونٍ يُؤْخَذُ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بِالتَّقْوِيمِ وَالنَّسَبِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا صَغَارًا دُونَ
سَنِّ الْفَرَضِ أَخَذَ مِنْهَا صَغِيرَةً ، وَيَجْتَمِدُ بِحَيْثُ لَا يَسُوَّى بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ ، فَفَصِّلُ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ يَكُونُ
خَيْرًا مِنْ فَصِّلِ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ ، وَإِنْ كَانَتْ كِبَارًا وَصَغَارًا لَزِمَهُ كَبِيرَةٌ ، وَهُوَ سَنُّ الْفَرَضِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَإِنْ
كَانَتْ مَعِيَّةً أَخَذَ الْأَوْسَطَ فِي الْعَيْبِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَنْوَاعًا كَضَانٌ وَمَعَزٌ أَخَذَ مِنْ أَى نَوْعٍ شَاءَ بِالْقِسْطِ ، فَيُقَالُ
لَوْ كَانَتْ كُلُّهَا ضَانًا كَمْ تُسَاوَى وَاحِدَةً مِنْهَا إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ ، وَلَا تُؤْخَذُ الْحَامِلُ وَلَا الَّتِي وَلَدَتْ وَلَا الْفَحْلُ وَلَا
الْحَيَارُ وَلَا الْمُسَمَّنَةُ لِلْأَكْلِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْمَالِكُ ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَ نَفْسَيْنِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ نَصَابٌ مُشْتَرَكٌ مِنْ
الْمَاشِيَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِثْلَ أَنْ وَرَثَاهُ ، أَوْ غَيْرُ مُشْتَرَكٍ بَلْ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَشْرُونَ شَاةً مِثْلًا مُمَيِّزَةً إِلَّا أَنَّهُمَا اشْتَرَكَا
فِي الْمَرَاكِحِ وَالْمَرْعَى وَالْمَشْرَبِ ، وَمَوْضِعِ الْحَلَبِ وَالْفَحْلِ وَالرَّاعِي وَفِي غَيْرِهَا مِنَ النَّاطُورِ وَالْجَرِينِ
وَالدَّكَانِ وَمَكَانِ الْحِفْظِ زَكَاةَ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ .

(وتبيع) ذكر في ثلاثين بقرة (وجدع ضان أو ثنى معز) في خمس من الإبل (وان تمحضت) ماشيته (ذكورا
أجزاء الذكر مطلقا) أحد نوع الماشية أو اختلف (لكن يؤخذ في ست و ثلاثين) من الإبل الذكور (ابن لبون
أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين) عند فقد بنت الخاض (بالتقويم والنسبة وان كانت كلها صغارا
دون سن الفرض أخذ منها صغيرة) ويتأتى وجوب الزكاة في الصغار إذا ماتت الأمهات قبل الحول بزمن يسير (ويجتهد
الساعي عند أخذ الصغار (بحيث لا يسوَّى بين القليل والكثير ففصل ست و ثلاثين) من الإبل إذا كانت كلها صغارا
لا بد) وان (يـكـوـن خيرا من فصل خمس وعشرين ، وإن كانت كبارا وصغارا لزومه كبيرة وهو سن الفرض المتقدم)
باعتبار القيمة (وان كانت معيبة أخذ الأوسط في العيب) والمراد بالعيب ما يثبت به الرد في البيع (وان كانت أنواعا
كضأن ومعز أخذ من أى نوع شاء بالقسط) يعنى باعتبار القيمة (فيقال لو كانت كلها ضأنًا كم تساوى واحدة منها إلى
آخر ما تقدم) أى فيما إذا كانت الماشية بعضها صحاح وبعضها مراض (ولا تؤخذ الحامل ولا التى ولدت) رفقا بالمزكى
(ولا الفحل) الذى أعد للضراب (ولا الحيار) وهذا يعنى ما تقدم وغيره (ولا المسمنة للأكل إلا أن يرضى المالك)
في ذلك كله (ولو كان بين نفسين) أى شخصين (من أهل الزكاة) بأن يكونا مسلمين حرين وبينهما شركة في
(نصاب مشترك من الماشية أو غيرها) كالنقد وعرض التجارة والشركة تستوجب عدم التميز بشيء (مثل أن ورثاه أو)
كان النصاب (غير مشترك بل لكل منهما عشرون شاة مثلا متميزة إلا أنها اشتركا في المراح) . بأن يكون مراح واحد
لمساخيتهما وهو المحل الذى تأوى اليه ليلا (و) في (المـسـرـح) هو الموضع الذى تجتمع فيه الماشية ثم تساق إلى المرعى
(و) في (المرعى) أى مكان الكلأ (و) في (المـشـرـب) (و) في (موضع الحلب) هو المكان الذى تحلب فيه الماشية (و)
في (الفحل) هو الذكر الذى يزود على الاناث (والرعى) (و) اشتركا (في غيرها) أى للذكورات (من الناطور)
هو حافظ الشجر والزرع (والجـرـين) موضع تجفيف الثمر وتقليص الحب (والدكان) المحل الذى توضع فيه الأمتعة للبيع
(ومكان الحفظ) أى مكان تحفظ فيه الأمتعة كالخزن وهذه شروط لواجتمع في شخصين (زكيا زكاة الرجل الواحد) فيبيع

بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ

لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الزُّرُوعِ إِلَّا فِيمَا يُقْتَاتُ مِنْ جِنْسِ مَا يَسْتَنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ وَيَبْسُ وَيَدْخِرُ كَحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَذُرَّةٍ وَأُرْزٍ وَعَدَسٍ وَحَمَصٍ وَبَاقِلًا وَجُلْبَانَ وَعَلَسٍ ، وَلَا تَجِبُ فِي الثَّمَارِ إِلَّا فِي الرُّطْبِ وَالْعَنْبِ ، وَلَا تَجِبُ فِي الْخَضِرَاءَاتِ وَلَا الْأَبَازِيرِ مِثْلَ الْكُنُونِ وَالْكُزْبَرَةِ ، فَمَنْ ائْتَمَدَّ فِي مِلْكِهِ نَصَابَ حَبٍّ أَوْ بَدَأَ صَلَاحَ نَصَابِ رُطْبٍ أَوْ عَنْبٍ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ وَإِلَّا فَلَا ، وَالنَّصَابُ أَنْ يَبْلُغَ جَافًا خَالِصًا مِنَ الْقَشْرِ وَالتَّنِينَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَهُوَ أَلْفٌ وَسِتَّمِائَةٌ رَطْلٍ بَغْدَادِيَّةٍ إِلَّا الْأُرْزَ وَالْعَلَسَ ، وَهُوَ صَنْفٌ مِنَ الْحِنْطَةِ يَدْخَرُ مَعَ قَشْرِهِ ، فَنَصَابُهُمَا عَشْرَةُ أَوْسُقٍ بِقَشْرِهِمَا ، وَلَا يُخْرَجُ الزَّكَاةُ فِي الْحَبِّ إِلَّا بَعْدَ التَّصْفِيَةِ وَلَا فِي الثَّمَرَةِ إِلَّا بَعْدَ الْجَفَافِ وَتُضَمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ حَتَّى لَوْ أَطْلَعَ الْبَعْضُ بَعْدَ جَذَاذِ الْبَعْضِ لِاخْتِلَافِ نَوْعِهِ أَوْ بِلَدِهِ ، وَالْعَامُ وَاحِدٌ ، وَالْجِنْسُ وَاحِدٌ ضَمُّهُ إِلَيْهِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، وَيُضَمُّ أَنْوَاعُ الزَّرْعِ بَعْضُهُ إِلَى الْبَعْضِ فِي النَّصَابِ إِنْ اتَّفَقَ حَصَادُهُمَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ ،

ما لها كال رجل واحد فقد تستوجب الشركة تقلا كما لو كان عند كل واحد عشرون شاة فإذا اشتركا وجب على كل نصف شاة بخلاف ما لو افترقا فلا يجب عليهما شيء وقد تفيد تخفيفا كما لو كان عند كل واحد أربعون فلو اشتركا وجب على كل نصف شاة بخلاف ما لو افترقا فيجب على كل شاة .

(بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ)

(لا تجب الزكاة في الزروع إلا فيما يقتات) به (من جنس ما يستنبته آدميون ويابس ويدخر) فلا تجب الزكاة فيما لا يقتات من الزروع كحب القطن ولا فيما يؤكل تدافيا كالسكرارويا والكنون ولا فيما يؤكل تنعما كالبطيخ والكثري ولا فيما يؤكل تأدما كالزيتون فالمدار على الاقتيات اختيارا ويلزم ذلك كونه مما يستنبته آدميون وكونه يابس ويدخر وذلك (كحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَذُرَّةٍ وَأُرْزٍ وَعَدَسٍ وَحَمَصٍ وَبَاقِلًا) وهو القول (وجلبان) بضم الجيم نوع من النبات ويسمى بالكثري (وعلس) هو نوع من الحنطة (ولا تجب) الزكاة (في الثمار) أى ثمار الأشجار (إلا في الرطب والعنب) ولا تجب في الخضراوات (كالبامية والبطيخ) ولا (في) (الأباير) مثل الكون والكزبرة فمن ائتمد في ملكه نصاب حب أو بدا (أى ظهر) صلاح نصاب رطب أو عنب لزمته الزكاة ، وإلا (بأن) لم يئتمد أو ائتمد في ملك غيره أو لم يبدأ صلاح الرطب والعنب (فلا) تلزمه الزكاة (والنصاب) أن يبلغ (للزكاة) حالة كونه (جافا خالصا من القشر والتنين خمسة أوسق) جمع وسق وهو ستون صاعا (وهو) أى النصاب بالوزن (ألف وستمائة رطل بغدادية) والرطل البغدادي مائة ومائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وذلك في سائر الأصناف (إلا الأرز والعلس) وهو صنف من الحنطة يدخر مع قشره فنصابهما عشرة أوسق بقشرهما ولا يخرج الزكاة في الحب إلا بعد التصفية (من التبن) (ولا في الثمرة إلا بعد الجفاف) وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في تكميل النصاب (لأن الثمار لا يخرج مرة واحدة بل متسلقة) حتى لو أطلع البعض بعد جذاذ البعض لاختلاف نوعه أو ببلده والعام واحد والجنس واحد ضمه إليه في تكميل النصاب ويضم أنواع الزرع بعضها إلى البعض في النصاب إن اتفق حصادها في عام واحد (

وَلَا تُضْمُ ثَمَرَةٌ عَامٍ أَوْ زَرْعُهُ إِلَى ثَمَرَةٍ عَامٍ آخَرَ أَوْ زَرْعِهِ ، وَلَا عَنَبٌ لِرُطْبٍ ، وَلَا بُرٌّ لَشَعِيرٍ ؛ ثُمَّ الْوَاجِبُ الْعُشْرُ إِنْ سَقَى بِلَامْثُونَةٍ كَالْمَطَرِ وَنَحْوِهِ وَنِصْفُ الْعُشْرِ إِنْ سَقَى بِمُؤْنَةٍ كَسَاقِيَةٍ وَنَحْوِهَا وَالْقِسْطُ إِنْ سَقَى بِهِمَا ثُمَّ لَأَشَى فِيهِ ، وَإِنْ دَامَ فِي مِلْكِهِ سَنَيْنَ . وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا مِنَ الثَّمَرَةِ أَوْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِبَيْعٍ وَغَيْرِهِ قَبْلَ الْحَرْصِ فَإِنْ فَعَلَ ضَمَنَهُ ، وَيَنْدَبُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبْعَثَ خَارِصًا عَدْلًا يَحْرُسُ الثَّمَارَ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَدُورُ حَوْلَ النَّخْلَةِ فَيَقُولُ فِيهَا مِنَ الرُّطْبِ كَذَا وَيَأْتِي مِنْهُ مِنَ الثَّمَرِ كَذَا ، وَيُضْمِنُ الْمَالِكُ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ بِحِسَابِهِ فِي ذِمَّتِهِ ، وَيَقْبَلُ الْمَالِكُ ذَلِكَ فَيَنْتَقِلُ حَقُّ الْفُقَرَاءِ مِنْهُ إِلَى ذِمَّتِهِ ، وَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ ، فَإِنْ تَلَفَ بِآفَةٍ سَمَاقِيَةٍ بَعْدَ ذَلِكَ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ .

بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

مَنْ مَلَكَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ نَصَابًا حَوْلًا لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ وَنَصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا ،

فَمَنْ دَارَ فِي الثَّمَرِ عَلَى الْإِطْلَاعِ فِي عَامٍ وَفِي الزَّرْعِ عَلَى الْحَصَادِ فَثَلِ الدَّرَّةُ تَزْرَعُ فِي الْحَرِيفِ وَالصَّيْفِ فَإِذَا كَانَ بَيْنَ حَصَادِي الزَّرْعَيْنِ سَنَةً فَأَقْلَ ضَمًا فِي النَّصَابِ بَأَن كَانَ أَحَدُ الزَّرْعَيْنِ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ لَكِنْ بِانْتِظَامِ الزَّرْعِ الثَّانِي تَمَّ الْحَسَاةُ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ بَيْنَ حَصَادِيهِمَا مَازَكَرٌ وَإِلَّا فَلَا (وَلَا تُضْمُ ثَمَرَةُ عَامٍ أَوْ زَرْعُهُ إِلَى ثَمَرَةٍ عَامٍ آخَرَ أَوْ زَرْعِهِ وَلَا عَنَبٌ لِرُطْبٍ) فِي إِكَالِ النَّصَابِ لِاخْتِلَافِ جِنْسِهِمَا (وَلَا بُرٌّ لَشَعِيرٍ) كَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ (ثُمَّ الْوَاجِبُ) فِي زَكَاةِ النَّبَاتِ (الْعُشْرُ إِنْ سَقَى بِلَامْثُونَةٍ كَالْمَطَرِ وَنَحْوِهِ) كَالسَّيْلِ أَوْ كَوْنِ الزَّرْعِ مِمَّا يَشْرَبُ بِنَفْسِهِ بِلَا وَاسِطَةٍ (وَنِصْفُ الْعُشْرِ إِنْ سَقَى بِمُؤْنَةٍ كَسَاقِيَةٍ وَنَحْوِهَا) كَدُولَابٍ وَوَابُورٍ (وَالْقِسْطُ إِنْ سَقَى بِهِمَا) أَيْ بِمُؤْنَةٍ وَبِغَيْرِ مُؤْنَةٍ وَيَعْتَبَرُ الْقِسْطُ بِعَيْشِ الزَّرْعِ وَالثَّمَرِ وَنَمَاتِهِمَا فَلَوْ كَانَ يُمْكِنُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَسَقَى بِالْمَطَرِ مَا يُمْكِنُ بِهِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَبِالدُّوَلَابِ مَا يُمْكِنُ بِهِ ثَلَاثَةٌ وَجِبَ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعُ الْعُشْرِ (ثُمَّ) بَعْدَ إِخْرَاجِ زَكَاةِ النَّبَاتِ أَوَّلَ خُرُوجِهِ (لَأَشَى فِيهِ) مِنَ الزَّكَاةِ وَإِنْ مَكَثَ سَنَيْنَ (وَإِنْ دَامَ فِي مِلْكِهِ سَنَيْنَ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا مِنَ الثَّمَرَةِ) وَمِثْلُهَا الزَّرْعُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَ الْعَنَبَ وَالْبَلَحَ وَالْفَرِيكَ وَالْقَوْلَ الْأَخْضَرَ (أَوْ يَتَصَرَّفَ فِيهِمَا بِبَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَهَبَةِ (قَبْلَ الْحَرْصِ) أَيْ الْحَزْرِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّضْمِينِ لِلدَّالِكِ فِي ذِمَّتِهِ (فَإِنْ فَعَلَ) شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ (ضَمَنَهُ) أَيْ مَا أَتْلَفَهُ (وَيَنْدَبُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبْعَثَ خَارِصًا عَدْلًا يَحْرُسُ الثَّمَارَ) فَالْحَرْصُ لَا يَتَأْتِي فِي الزَّرْعِ فَثَلِ الْقَوْلُ الْأَخْضَرَ وَالْفَرِيكَ لَا يَتَأْتِي فِيهِمَا خَرْصٌ إِلَّا إِذَا كَانَ زَرْعُهُمَا لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ لِنَقْصِهِ عَنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ (وَمَعْنَاهُ) أَيْ الْحَرْصُ (أَنَّهُ يَدُورُ حَوْلَ النَّخْلَةِ) أَوْ الْعِنَبَةِ (فَيَقُولُ فِيهَا مِنَ الرُّطْبِ كَذَا وَيَأْتِي مِنْهُ مِنَ الثَّمَرِ كَذَا) وَيُضْمِنُ (الْإِمَامُ أَوْ السَّامِعُ) (الْمَالِكُ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ بِحِسَابِهِ) أَيْ الْحَارِصُ (فِي ذِمَّتِهِ) أَيْ يَجْعَلُ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ فِي ذِمَّتِهِ لَا فِي الْعَيْنِ الْمَحْرُوصَةِ (وَيَقْبَلُ الْمَالِكُ ذَلِكَ) التَّضْمِينُ (فَيَنْتَقِلُ حَقُّ الْفُقَرَاءِ مِنْهُ) أَيْ الرُّطْبُ (إِلَى ذِمَّتِهِ وَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ) التَّضْمِينُ (التَّصَرُّفُ) بِأَكْلِ وَبَيْعٍ وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ (فَإِنْ تَلَفَ) الرُّطْبُ (بِآفَةٍ سَمَاقِيَةٍ بَعْدَ ذَلِكَ) التَّضْمِينُ (سَقَطَتِ الزَّكَاةُ) لِأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ ، فَإِنْ قَصُرَ بَانَ وَضَعُهَا فِي غَيْرِ حَرْزٍ مِثْلُهَا ضَمَنَ .

(بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ)

والتعبير بذلك أولى من التعمد لقصوره على المضروب (من ملك من الذهب والفضة) الواو بمعنى أو (نصابا حولًا) أي عامًا (لزمت الزكاة) في ذلك المملوك * (ونصاب الذهب عِشْرُونَ مِثْقَالًا) وهو درهم وثلاثة أسباع درهم

وَزَكَاتُهُ نَصْفُ مِثْقَالٍ ۖ وَنَصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتًا دِرْهَمًا خَالِصَةً ، وَزَكَاتُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ خَالِصَةً ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ ، وَتَجِبُ فِيهَا زَادٌ عَلَى النَّصَابِ بِحِسَابِهِ سِوَاهُ فِي ذَلِكَ الْمَضْرُوبِ وَالسَّبَائِكِ ، وَالْحِلْيَةِ الْمَعْدَّةِ لِاسْتِعْمَالٍ مُحَرَّمٍ ، أَوْ مَكْرُوهٍ ، أَوْ لِلْقَنِيِّ ؛ فَإِنْ كَانَ الْحِلْيَةُ مُعَدَّةً لِاسْتِعْمَالٍ مُبَاحٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ .

بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

إِذَا مَلَكَ عَرْضًا حَوْلًا وَكَانَ قِيَمَتُهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ نَصَابًا لَزِمَتْهُ زَكَاتُهُ ، وَهِيَ رُبْعُ الْعُشْرِ بِشَرْطَيْنِ أَنْ يَتَمَلَّكَهُ بِمَعَاوِضَةٍ ، وَأَنْ يَتَوَيَّ حَالَ التَّمَلُّكِ التَّجَارَةَ ، فَلَوْ مَلَكَهُ بَارِثٌ أَوْ هَبَةٌ أَوْ بَيْعٌ وَلَمْ يَتَوَيَّ التَّجَارَةَ فَلَا زَكَاةَ ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ بِنَصَابٍ كَامِلٍ مِنَ التَّقْدِيرِ بَنَى حَوْلَهُ عَلَى حَوْلِ النِّقْدِ ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ لِأَمَّا بِدُونِ نَصَابٍ ، أَوْ بِغَيْرِ نِقْدٍ لِحَوْلِهِ مِنَ الشَّرَاءِ ، وَيَقُومُ مَالُ التَّجَارَةِ آخِرَ الْحَوْلِ بِمَا اشْتَرَاهُ بِهِ ، إِنْ اشْتَرَاهُ بِنِقْدٍ وَلَوْ بِدُونِ النَّصَابِ ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ نِقْدٍ قَوْمَهُ بِنِقْدِ الْبَلَدِ فَإِذَا بَلَغَ نَصَابًا زَكَاهُ وَإِلَّا فَلَا زَكَاةَ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ حَوْلٌ آخَرُ فَيَقُومُ ثَانِيًا ،

(وزكاته نصف مثقال * ونصاب الفضة مائتا درهم خالصة) من النش (وزكاته خمسة دراهم خالصة ولا زكاة فيها دون ذلك) ولو حبة أو بعضها (وتجب) الزكاة (فيما زاد على النصاب بحسابه) أى الزائد فيجب فيه ربع العشر ، ولا وقص في النقد أصلا (سواء في ذلك المضروب) نقدا (والسبائك والحلى المعدة لاستعمال محرم) كآنية للأكل (أو مكروه) كضبة فضة صغيرة للزينة (أو للقنية) لئلا يستعمل فتجب الزكاة في ذلك كله (فإن كان الحلى معدة لاستعمال مباح) كسوار لامرأة (فلا زكاة فيه) بشرط خلوه عن السرف .

(بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ)

أى عروض التجارة (إذا ملك عرضا) من عروض التجارة وهى الأعيان التى يتجزأ فيها للربح واستمر ملكه (حولًا) كاملا (وكان قيمته في آخر الحول نصابا لزمته زكاته وهى ربع العشر) لأن العرض يقوم في آخر الحول بأحدهما فيزكى على حسبه لكن ذلك مشروط (بشرطين أن يتملكه) أى ذلك العرض (بمعاوضة) كشرائه (وأن يتوَيَّ حال التملك) للتجارة ، فلو ملكه بَارِثٌ أَوْ هَبَةٌ (فقد فقد فيه شرط العوض) أى ملكه به ببيع ولم يتوَيَّ التجارة (فقد فقد فيه شرط النية) فلا زكاة (فيه ثم إذا استوفى الشرطين يفصل في ابتداء حوله ويقال (فإن اشتراه بنصاب كامل من التقدير بنى حوله) أى عرض التجارة (على حول النقد) كأن وجد معه عشرون دينارا أول المحرم واشترى بها عرض تجارة أول رجب فيقوم عرض التجارة أول المحرم وتخرج زكاته (وإن اشتراه بغير ذلك) أى بغير نصاب كامل وذلك صادر بصورتين (إما بدون نصاب) ولم يكن عنده ما يكمله (أو بغير نقد البلد لحوله) بحسب (من الشراء ويقوم مَالُ التَّجَارَةِ آخِرَ الْحَوْلِ) فى العورتين (بما اشتراه به) أى بالنقد الذى دفعه فى ثمنه (إن اشتراه بنقد ولو بدون النصاب فإن اشتراه بغير نقد) كأن أخذته فى عوض خلع (قوماً بنقد البلد) فإن كان فى البلد فقداً ، فإن غلب أحدهما قوم به وإن تساوى فإذا بلغ بأحدهما دون الآخر قوم بما بلغ به ، وإن بلغ بكل تغير (فإذا بلغ نصاباً زكاه وإلا فلا زكاة حتى يحول عليه حول آخر فيقوم ثانياً) قوماً آخر

وهكذا

وهكذا، ولا يشترط كونه نصاباً إلا في آخر الحول فقط، ولو باع عرض التجارة في الحول بعرض تجارة لم ينقطع الحول، ولو باع الصيرفي النقود بعضها ببعض في الحول للتجارة انقطع، ولو باع في الحول بنقد وزبح وأمسكه إلى آخر الحول زكى الأصل بحوله والربح بحوله، وأول حول الربح من حين نضوضه لا من حين ظهوره.

باب زكاة المعدن والركاز

إذا استخرج من معدن في أرض مباحة أو مملوكة له نصاب ذهب، أو فضة في دفعة أو دفعات لم ينقطع فيها عن العمل بترك أو إهمال، ففيه في الحال ربع العشر، ولا يخرج إلا بعد التصفية، فإن ترك العمل بعد كسفر وإصلاح آلة ضم، وإن وجد في أرض الغير فهو لصاحبها، وإن وجد ركازاً من دفين الجاهلية وهو نصاب ذهب، أو فضة في أرض موات ففيه الخمس في الحال، وإن وجد في ملك فهو لصاحب الملك،

(وهكذا) أبداً في الأحوال المستقبلية (ولا يشترط كونه نصاباً إلا في آخر الحول فقط) لا في أوله ولا في وسطه ولا في جميع الحول (ولو باع عرض التجارة في الحول بعرض تجارة لم ينقطع الحول، ولو باع الصيرفي النقود بعضها ببعض في الحول للتجارة انقطع) فلا تجب عليه زكاة التجارة لا تقطع الحول ولا زكاة العين للبدالة الحاصلة بالصرف فذلك يدل عن ابن سريج: بشروا الصيارفة بأن لا زكاة عليهم (ولو باع) عرض التجارة (في الحول بنقد وزبح وأمسكه) أي كلاً منهما (إلى آخر الحول زكى الأصل) وهو النقد (بحوله والربح بحوله) كأن اشترى عرضاً بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة درهم وأمسكها إلى آخر الحول فيزكى المائتين وبعد ستة أشهر يزكى المائة. (وأول حول الربح من حين نضوضه) أي صيرورته، قدما يقوم به (لا من حين ظهوره) لأنه غير محقق.

(باب زكاة المعدن والركاز)

المعدن هو اسم للسكان الذي تخلق فيه الجواهر من الذهب والفضة، ويطلق على الجواهر نفسها؛ والركاز اسم لدفين الجاهلية (إذا استخرج من معدن) حاصل (في أرض مباحة) للاستخراج (أو مملوكة له) أي للاستخراج (نصاب ذهب أو فضة في دفعة أو دفعات) أي مرات (لم ينقطع) المستخرج (فيها) أي للرات (عن العمل) والانتفاع يكون (بترك) للعمل (أو إهمال) له (ففيه) أي النصاب للاستخراج (في الحال) لا بعد عام لأنه نماء في نفسه فلم يشترط فيه الحول (ربع العشر، ولا يخرج) الزكاة من المعدن (إلا بعد التصفية) من الأوساخ (فإن ترك العمل بعد كسفر وإصلاح آلة ضم) ما يخرج بعد ذلك لما خرج قبله في إكمال النصاب (وإن وجد) المعدن (في أرض الغير فهو) أي المستخرج بمملكته (لصاحبها) أي الأرض (وإن وجد ركازاً من دفين الجاهلية) يشترط أن لا يعلم أن دافنه بلغته الدعوة وإلا كان فيثاً وهو لا زكاة فيه بل يرد لبيت المال (وهو) أي ما وجدته (نصاب ذهب أو فضة في أرض موات) لا ملك عليها لأحد (ففيه) حيثئذ (الخص في الحال) لا بعد عام (وإن وجدته) أي دفين الجاهلية (في ملك فهو لصاحب الملك) إن ادعاه وإلا فلين فوقه وهكذا حتى ينتهي المحي فحوله، وإن لم يدعه

أَوْ فِي مَسْجِدٍ ، أَوْ فِي شَارِعٍ ، أَوْ كَانَ مِنْ دَفِينِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ لُقْطَةٌ .

بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

تَجِبُ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ إِذَا وَجَدَ مَا يُؤَدِّيهِ فِي الْفِطْرَةِ فَاضِلًا عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ وَكَسَوَتِهِمْ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ ، وَعَنْ دِينٍ وَمَسْكَنٍ وَعَبْدٍ يَحْتَاجُهُ ، فَلَوْ فَضَلَ بَعْضُ مَا يُؤَدِّيهِ لَزِمَهُ إِخْرَاجُهُ ، وَمَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَتْهُ فِطْرَةُ كُلِّ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَقَرِيبٍ وَمَمْلُوكٍ إِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ وَوَجَدَ مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ لَكِنْ لَا تَلَزَمُهُ فِطْرَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ الْمَعْسَرِ وَمُسْتَوْلَدَتِهِ وَإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُمَا ، وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَةُ وَوَجَدَ بَعْضَهَا بَدَأَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ زَوْجَتِهِ ثُمَّ ابْنَهُ الصَّغِيرَ ثُمَّ أُمِّهِ ثُمَّ أُمِّهِ ثُمَّ ابْنَهُ الْكَبِيرَ ، وَلَوْ تَزَوَّجَ مَعْسَرٌ بِمُوسِرَةٍ أَوْ بِأَمَةٍ لَزِمَتْ سَيِّدُ الْأَمَةِ فِطْرَةَ لَأَمَتِهِ ، وَلَا تَلَزِمُ الْحُرَّةُ فِطْرَةَ نَفْسِهَا وَقِيلَ تَلَزَمَهَا . وَسَبَبُ الْوُجُوبِ إِدْرَاكُ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ فَلَوْ وَلِدَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ تَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى قَبْلَ الْغُرُوبِ وَمَاتَ عَقِبَ الْغُرُوبِ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُمْ ،

(أَوْ) وَجَدَ (فِي مَسْجِدٍ أَوْ فِي شَارِعٍ أَوْ كَانَ مِنْ دَفِينِ الْإِسْلَامِ) بَأَن كَانَ عَلَيْهِ عِلَامَةُ إِسْلَامٍ . كَنَقَشِ الْقُرْآنِ أَوْ ذِكْرٍ وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَهْوٍ دَفِينٍ جَاهِلِيَّةٍ أَوْ إِسْلَامٍ (فَهُوَ لُقْطَةٌ) فَيَعْرِفُهُ سَنَةٌ وَيَتَمَلَّكُهُ .

(بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ)

وَأُضِيفَتْ لِلْفِطْرِ لِأَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ وَجُوبِهَا الْفِطْرُ (تَجِبُ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ إِذَا وَجَدَ مَا يُؤَدِّيهِ فِي الْفِطْرَةِ) فَلَا زَكَاةَ عَلَى رَقِيقٍ وَلَوْ بَعْضًا وَلَا عَلَى كَافِرٍ وَلَا عَلَى مَعْسَرٍ . وَأَشَارَ لِمَا بِهِ الْإِسْبَارُ بِقَوْلِهِ (فَاضِلًا عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ وَكَسَوَتِهِمْ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ) فَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ مَا يَخْرُجُهُ فَاضِلًا عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ هَذَا الزَّمَانُ (وَ) أَنَّ يَكُونَ فَاضِلًا (عَنْ دِينٍ) وَهَذَا مَا رَجَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَلَكِنْ لِلرَّجْعِ عِنْدَ التَّأَخُّرِ أَنَّ الدِّينَ لَا يَنْعَى وَجُوبُ زَكَاةِ الْفِطْرِ كَزَكَاةِ النَّقْدِ (وَ) كَذَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْ (مَسْكَنٍ وَعَبْدٍ يَحْتَاجُهُ) فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يَفْضُلُ عَنْ ذَلِكَ سَقَطَتْ عَنْهُ الزَّكَاةُ (فَلَوْ فَضَلَ بَعْضُ مَا يُؤَدِّيهِ لَزِمَهُ إِخْرَاجُهُ) أَيْ الْبَعْضُ كَانَ لَزِمَهُ صَاعٌ فَلَمْ يَحْدِ إِلَّا نِصْفُهُ لَزِمَهُ إِخْرَاجُ النِّصْفِ (وَمَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ) بَأَن تَحَقَّقَتْ فِيهِ الشَّرُوطُ الَّتِي ذَكَرْتُ (لَزِمَتْهُ فِطْرَةُ كُلِّ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَقَرِيبٍ وَمَمْلُوكٍ إِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ وَوَجَدَ مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ) فَالزَّوْجَةُ كَمَا يَلَزِمُهُ نَفَقَتُهَا يَلَزِمُهُ زَكَاةُهَا وَكَذَا قَرِيبُهُ مِنْ ابْنٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ لَا يُمْكِنُ الْكَسْبُ وَكَذَا الْأَبُ وَأُمُّ فَقْرَاءٍ وَمَمْلُوكٌ (لَكِنْ لَا تَلَزِمُهُ فِطْرَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ الْمَعْسَرِ وَمُسْتَوْلَدَتِهِ وَإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُمَا ، وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَةُ وَوَجَدَ بَعْضَهَا بَدَأَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ زَوْجَتِهِ ثُمَّ ابْنَهُ الصَّغِيرَ ثُمَّ أُمِّهِ ثُمَّ أُمِّهِ ثُمَّ ابْنَهُ الْكَبِيرَ) الَّذِي لَا كَسْبَ لَهُ وَهُوَ زَمَنٌ أَوْ مَجْنُونٌ (وَلَوْ تَزَوَّجَ مَعْسَرٌ) امْرَأَةً (مُوسِرَةً أَوْ بِأَمَةٍ لَزِمَتْ سَيِّدُ الْأَمَةِ فِطْرَةَ لَأَمَتِهِ) حَيْثُ كَانَ الزَّوْجُ مَعْسَرًا فَتَرْجِعُ فِطْرَتُهَا عَلَى سَيِّدِهَا (وَلَا تَلَزِمُ الْحُرَّةُ) الَّتِي زَوْجُهَا مَعْسَرٌ وَهِيَ مُوسِرَةٌ (فِطْرَةَ نَفْسِهَا) بَلْ تَسْقُطُ عَنْهَا كَمَا سَقَطَتْ عَنِ الزَّوْجِ (وَقِيلَ تَلَزَمَهَا) أَيْ تَلَزِمُ الزَّكَاةَ الْحُرَّةُ الْمَذْكُورَةُ . (وَسَبَبُ الْوُجُوبِ إِدْرَاكُ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ) وَلَا يَدُ مِنْ إِدْرَاكِ جُزْءٍ مِنْ شَوَالٍ مَعَ الْجُزْءِ الْمَذْكُورِ فَالسَّبَبُ الْأَوَّلُ هُوَ رَمَضَانُ كَلَّا أَوْ بَعْضًا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَحْزُزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ (فَلَوْ وَلِدَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ تَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى) عَبْدًا وَحَصَلَ كُلُّ ذَلِكَ لِلْمَذْكُورِ (قَبْلَ الْغُرُوبِ وَمَاتَ عَقِبَ الْغُرُوبِ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُمْ) لِإِدْرَاكِهَا سَبَبُ الْوُجُوبِ

وَأَن وَجَدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُمْ ، ثُمَّ الْوَاجِبُ صَاعٌ عَنْ كُلِّ شَخْصٍ ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ بَغْدَادِيَّةٍ ، وَبِالْمَصْرِيِّ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ وَرَبْعٌ وَسَبْعٌ أَوْقِيَّةٌ مِنَ الْأَقْوَاتِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ وَيُجْزَى الْأَقْطُ وَاللَّبَنُ لِمَنْ قُوتُهُمْ ذَلِكَ ، فَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ أَعْلَى قُوتِ بَلَدِهِ أَجْزَاءَهُ أَوْ دُونَهُ فَلَا ، وَيَجُوزُ الْإِخْرَاجُ فِي جَمِيعِ رَمَضَانَ ، وَالْأَفْضَلُ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهُ أَثَمَ وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ .

بَابُ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ

مَتَى حَالَ الْحَوْلِ وَقَدَّرَ عَلَى الْإِخْرَاجِ بَأَن وَجَدَ الْأَصْنَافَ وَمَالَهُ حَاضِرٌ حَرَمٌ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ إِلَّا أَنْ يَنْتَظِرَ فَقِيرًا أَحَقَّ مِنَ الْمَوْجُودِينَ كَقَرِيبٍ وَجَارٍ وَأَصْلَحٍ وَأَحْوَجٍ ، وَكُلُّ مَالٍ وَجِبَتْ زَكَاتُهُ بِحَوْلٍ وَنَصَابٍ جَازَ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ عَلَى الْحَوْلِ بَعْدَ مَلِكِ النَّصَابِ لِحَوْلٍ وَاحِدٍ ، وَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ وَالْقَابِضُ بِصِفَةِ الْأَسْتَحْقَاقِ ، وَالِدَّافِعُ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ وَالْمَالُ بِحَالِهِ وَقَعَ الْمُعْجَلُ عَنِ الزَّكَاةِ ، وَإِنْ مَاتَ الْفَقِيرُ أَوْ اسْتَغْنَى بغيرِ الزَّكَاةِ

(وإن وجدوا بعد الغروب لم تجب فطرتهم) لعدم إدراك سبب الوجوب (ثم الواجب صاع عن كل شخص) مما يقتات في بلد الوجوب من بر أو ذرة أو شير أو غير ذلك (وهو خمسة أرتال وثلاث بغدادية وبالمصري) وهو مائة وأربعة وأربعون درهما (أربعة) أرتال (ونصف ورابع) من الرطل (وسبع أوقية من الأقوات التي تجب فيها الزكاة من غالب قوت البلد) أي بلد المؤدى عنه الزكاة (ويجزى الأقط واللبن لمن قوتهم ذلك) والأقط بفتح المعجمة وكسر القاف لين يابس (فإن أخرج من أعلى قوت بلده أجزاءه) وأعلى الأقوات البر (أو) إن أخرج من (دونه) أي قوت بلده (فلا) يجزى كأن كانوا يقتاتون البر فأخرج ذرة (ويجوز الإخراج في جميع رمضان) لأنه بحوليه وجد أحد السببين فيه يدخل الجواز (والأنفل) إخراجها (يوم العيد قبل الصلاة ، ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر ، فإن أخر عنه أثم) لفوات الترض الشرعي وهو إغناء الفقراء ذلك اليوم (ولزمه القضاء) لأنها حق مالي فلا تفوت بفوات وقتها

(بَابُ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ) عَلَى مُسْتَحَقِّيهَا

(متى حال الحول) أي مضى (وقدر) المالك (على الإخراج بأن وجد الأصناف) الثمانية أو بعضهم (وماله حاضر) غير غائب مسافة قصر وهذه المذكورات تم القدرة على الإخراج ، وإذا حصلت القدرة (حرم عليه التأخير) عن صرفها (إلا أن ينتظر فقيرا أحق من الموجودين كقريب وجار وأصلح وأحوج) فلا يحرم التأخير لأجلهم إلا إذا اعتقد ضرر الحاضرين (وكل مال وجبت زكاته بحول ونصاب) كالنقد وعروض التجارة لا التجار والنبات (جاز تقديم الزكاة على الحول) أي تمامه ، ويجوز تقديمها (بعد ملك النصاب لحول واحد) فلا يجوز تقديمها لحولين فأكثر (و) إذا قدمها يفصل ويقال (إذا حال الحول) الذي قدمت على تمامه (والقابض بصفة الاستحقاق) لم يتغير حاله من الفقر إلى الثنى (والدافع له هو الزكي) بصفة الوجوب لم يتغير حاله من الثنى إلى الفقر (والمال بحاله) لم ينقص عن نصاب ولم يخرج عن ملكه (وقع المعجل عن الزكاة وإن مات الفقير أو استغنى بغير الزكاة) يمتثل قوله والقابض بصفة الاستحقاق ،

أَوْ مَاتَ الدَّافِعُ أَوْ نَقَصَ مَالُهُ عَنِ النَّصَابِ بِأَكْثَرِ مِنَ الْمُعْجَلِ وَلَوْ بَيْعَ لَمْ يَقَعِ الْمُعْجَلُ عَنِ الزَّكَاةِ وَيَسْتَرُدُّهُ إِنْ بَيَّنَّ أَنَّهُ مُعْجَلٌ ، فَإِنْ كَانَ بَاقِيَا رَدِّهِ بَرَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةَ كَالسَّحْنِ لَا الْمُتَفَصِّلَةَ كَالْوَلَدِ ، وَإِنْ تَلَفَ أَخَذَ بَدْلَهُ ثُمَّ يُخْرِجُ ثَانِيًا إِنْ كَانَ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ ، ثُمَّ الْمَخْرَجُ كَالْبَاقِي عَلَى مِثْلِهِ حَتَّى لَوْ عَجَّلَ شَاةً عَنْ مِائَةِ وَعِشْرِينَ ثُمَّ وَلَدَ لَهُ سَخْلَةٌ لَزِمَهُ شَاةٌ أُخْرَى ، وَيُجُوزُ أَنْ يُفَرَّقَ زَكَاتُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلِهِ ، وَيُجُوزُ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ أَفْضَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَارًا فَتَفْرِيقُهُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ ؛ وَيَنْدُبُ لِلْفَقِيرِ وَالسَّاعِي أَنْ يَدْعُوَ لِلْمُعْطَى ، فَيَقُولُ : أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا أُعْطَيْتَ ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا . وَمِنْ شُرُوطِ الْأَجْزَاءِ النِّيَّةُ ، فَيَنْوِي عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى الْفَقِيرِ أَوْ إِلَى الْوَكِيلِ أَنَّ هَذِهِ زَكَاةُ مَالِي ، فَإِذَا نَوَى الْمَالِكُ لَمْ تَحِبَّ نِيَّةُ الْوَكِيلِ عِنْدَ الدَّفْعِ ؛ وَيَنْدُبُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبْعَثَ عَامِلًا مُسْلِمًا حُرًّا عَدْلًا فَيَقِيهَا فِي الزَّكَاةِ غَيْرَ هَاشِمِيٍّ وَمُطَّلِيٍّ ، وَيَحِبُّ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ ، لِكُلِّ صَنْفٍ ثَمْنُ الزَّكَاةِ :

وَأَمَّا لَوَاسْتَنْفَى بِالزَّكَاةِ بَأَنْ أُعْطِيَ مِنْهَا مَاصِرٌ بِهِ غَيْرُ فَقِيرٍ فَلَا يُضِرُّ (أَوْ مَاتَ الدَّافِعُ) مُحْتَزَرُ قَوْلِهِ وَالدَّافِعُ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ (أَوْ نَقَصَ مَالُهُ عَنِ النَّصَابِ بِأَكْثَرِ مِنَ الْمُعْجَلِ) مُحْتَزَرُ قَوْلِهِ وَالْمَالُ بِحَالِهِ ، وَأَمَّا لَوْ نَقَصَ عَنِ النَّصَابِ بِالْمُعْجَلِ كَأَنْ كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً فَعَجَّلَ مِنْهَا شَاةً وَحَالَ الْحَوْلُ وَهِيَ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ فَلَا يُضِرُّ ، وَأَمَّا إِذَا زَادَ النِّقْصَ عَنْ ذَلِكَ وَنَمَّ الْحَوْلُ وَهِيَ بِتِلْكَ الصِّفَةِ فَلَا يَقَعُ الْمُعْجَلُ عَنِ الزَّكَاةِ بَلْ هِيَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ (وَلَوْ) كَانَ النِّقْصُ الْمَذْكُورُ (يَبِيعُ) كَأَنْ بَاعَ مِنَ التَّسْعَةِ وَالثَّلَاثِينَ وَاحِدَةً (لَمْ يَقَعِ الْمُعْجَلُ عَنِ الزَّكَاةِ) فِي تِلْكَ الْحَوَالِ (وَيَسْتَرُدُّهُ) مِنَ الْإِخْذِ (إِنْ بَيَّنَّ أَنَّهُ مُعْجَلٌ) عِنْدَ الدَّفْعِ كَأَنْ قَالَ زَكَاتِي الْمُسْجَلَةُ أَوْ عِلْمُ الْإِخْذِ ذَلِكَ (فَإِنْ كَانَ) الْمُعْجَلُ (بَاقِيَا رَدِّهِ بَرَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةَ) بِهِ (كَالسَّحْنِ لَا الْمُتَفَصِّلَةَ كَالْوَلَدِ وَإِنْ تَلَفَ) بِالْمُعْجَلِ وَ (أَخَذَ) الدَّافِعَ (بَدْلَهُ) مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةِ وَالْعَبْرَةُ بِقِيَمَتِهِ وَقَدْ قُبِضَ لَأَوَّلِ الْتَلَفِ (ثُمَّ) بَعْدَ قَبْضِهِ (يُخْرِجُ ثَانِيًا) الزَّكَاةَ (إِنْ كَانَ) الْمَرْكُ (بِصِفَةِ الْوُجُوبِ) مِنْ كَوْنِهِ مَالِكًا لِلنَّصَابِ (ثُمَّ الْمَخْرَجُ) الْمُعْجَلُ (كَالْبَاقِي عَلَى مِثْلِهِ حَتَّى لَوْ عَجَّلَ شَاةً عَنْ مِائَةِ وَعِشْرِينَ ثُمَّ وَلَدَ لَهُ سَخْلَةٌ) قَمَّ لَهُ بِهَا وَبِالْمُعْجَلَةِ مِائَةٌ وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ وَفِيهَا شَتَانَانِ أَخْرَجَ وَاحِدَةً (لَزِمَهُ شَاةٌ أُخْرَى ، وَيُجُوزُ) لِذَلِكَ (أَنْ يُفَرَّقَ زَكَاتُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلِهِ ، وَيُجُوزُ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ أَفْضَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الْإِمَامُ (جَارًا فَتَفْرِيقُهُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ) لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَالِ الْبَاطِنِ كَمَرْوُضِ التَّجَارَةِ وَالتَّقَدُّ وَالظَّاهِرِ كَالْأَنْعَامِ (وَيَنْدُبُ لِلْفَقِيرِ وَالسَّاعِي) الْإِخْذَ لِلزَّكَاةِ مِنْ طَرَفِ الْإِمَامِ (أَنْ يَدْعُوَ لِلْمُعْطَى فَيَقُولَ أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا أُعْطَيْتَ وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ وَجَعَلَهُ) أَيْ عَامِلِيَّتَهُ (لَكَ طَهُورًا) مِنَ الذُّنُوبِ وَدَاءِ الْبَخْلِ (وَمِنْ شُرُوطِ الْأَجْزَاءِ النِّيَّةُ) لِلزَّكَاةِ (فَيَنْوِي عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى الْفَقِيرِ أَوْ) الدَّفْعِ (إِلَى الْوَكِيلِ أَنْ هَذَا) الْمَخْرَجُ (زَكَاةُ مَالِي فَإِذَا نَوَى الْمَالِكُ لَمْ تَحِبَّ نِيَّةُ الْوَكِيلِ عِنْدَ الدَّفْعِ) إِلَى الْفَقِيرِ (وَ) إِنْ وَكَلَهُ بِالنِّيَّةِ وَالدَّفْعِ جَازٌ ، فَكَمَا تَجُوزُ الْوَكَاةُ فِي التَّفْرِيقِ تَجُوزُ فِي النِّيَّةِ * (وَيَنْدُبُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبْعَثَ عَامِلًا) عَلَى الزَّكَاةِ بِأَنْ يَأْخُذَهَا مِنْ وَجِبَتِ عَلَيْهِ مِنْ أَرْبَابِهَا لِيَحْضُرَهَا إِلَيْهِ وَلَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ (مُسْلِمًا حُرًّا عَدْلًا فَيَقِيهَا فِي الزَّكَاةِ غَيْرَ هَاشِمِيٍّ وَ) لَا (مُطَّلِيٍّ) لِأَنَّ الْعَامِلَ يَأْخُذُ قِسْطًا مِنَ الزَّكَاةِ وَهِيَ تَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ (وَيَحِبُّ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ لِكُلِّ صَنْفٍ ثَمْنُ الزَّكَاةِ) إِنْ قَسَمَ الْإِمَامُ الْمَالَ وَاجْتَنِبَ إِلَى الْعَامِلِ وَالْإِسْقَاطِ نَهْمَهُ لِيَقْسِمَ عَلَى سَبْعَةٍ :

أَحَدُهَا الْفُقَرَاءُ، وَالْفَقِيرُ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَعَجَزَ عَنْ كَسْبِ يَلِيقُ بِهِ، أَوْ شَغْلَهُ
الْكَسْبُ عَنِ الْأَشْتغالِ بِعِلْمٍ شَرْعِيٍّ، فَإِنْ شَغْلُهُ التَّعَبُّدُ فَلَيْسَ بِفَقِيرٍ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ
أَعْطِيَ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَغْنِيًا بِنَفَقَةٍ مِنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجٍ وَقَرِيبٍ فَلَا. الثَّانِي الْمَسَاكِينُ، وَالْمَسْكِينُ مَنْ
وَجَدَ مَا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ، مِثْلُ أَنْ يُرِيدَ خَمْسَةَ فِجْدٍ ثَلَاثَةً أَوْ أَرْبَعَةً وَيَأْتِي فِيهِ مَا قِيلَ فِي
الْفَقِيرِ، وَيُعْطَى الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ مَا يُزِيلُ حَاجَتَهُمَا مِنْ عِدَّةٍ يَكْتَسِبُ بِهَا أَوْ مَالٍ يَتَجَرُّ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ
بِهِ، فَيَتَفَاوَتُ بَيْنَ الْجَوْهَرِيِّ وَالْبَرَّازِ وَالْبَقَالِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَحْتَرَفْ أُعْطِيَ كِفَايَةُ الْعُمَرِ الْغَالِبِ لِمِثْلِهِ، وَقِيلَ
كِفَايَةُ سَنَةٍ فَقَطْ، وَهَذَا مَفْرُوضٌ مَعَ كَثْرَةِ الزَّكَاةِ، إِمَّا بَأَنَ فَرَّقَ الْإِمَامُ الزَّكَاةَ أَوْ رَبُّ الْمَالِ وَكَانَ الْمَالُ كَثِيرًا
وَلَا أَقْلَ صَنَّفَ الثَّمَنُ كَيْفَ كَانَ. الثَّلَاثُ الْعَامِلُونَ وَهُمْ الَّذِينَ يَبْعَثُهُمُ الْإِمَامُ كَمَا تَقَدَّمَ، فَهُمْ السَّاعِي وَالْكَاتِبُ
وَالْحَاشِرُ وَالْقَاسِمُ، فَيُجْعَلُ لِلْعَامِلِ الثَّمَنُ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرِهِ رَدَّ الْفَاضِلُ عَلَى الْبَاقِينَ، وَإِنْ كَانَ
أَقْلَ كُلِّهِ مِنَ الزَّكَاةِ، هَذَا إِذَا

(أحدها الفقراء، والفقير من لا يقدر على ما يقع موقعا من كفايته) أي لا يسد مسدا بأن لم يكن له مال أصلا أو له لكن لا يبلغ
النصف من حاجته (و) الحال أنه (عجز عن كسب يليق به أو) قدر عليه لكن (شغله الكسب عن الاشتغال بعلم شرعي)
بحاجته لتصحيح عبادة أو ليكون ذا قدرة على الفتوى، وهو من يرجى منه ذلك، فكل هؤلاء فقراء (فإن شغله)
عن (التعب) فقط (فليس بفقير) بل يكتسب ولا يأخذ من الزكاة (ولو كان له مال غائب بمسافة القصر أعطى) من
الزكاة لأن ماله كالمعدم (وإن كان مستغنيا بنفقة من تلزمه نفقته من زوج وقريب فلا) يعطى من الزكاة لغناه بالنفقة
(والثاني) من الأصناف (المساكين، والمسكين من وجد) له (ما يقع موقعا من كفايته) أي وجد عنده مال (ولا
يكفيه) لمؤنته ومؤنة من تلزمه نفقته ولكن يسد محلا من حاجته بأن يكفي نصفها أو أكثر (مثل أن يريد خمسة فيجد
ثلاثة أو أربعة ويأتي فيه ما قيل في الفقير) مثل إن عجز عن كسب يليق به لزمانة أو اشتغال بعلم (ويعطى الفقير والمسكين
ما يزِيل حاجتهما من عدة يكتسب بها أو مال يتجر به على حسب ما يليق به فيتفاوت بين الجوهرى والبراز) هو من
يبيع البر: أي القماش (والبقال) من يبيع الحبوب والزيت وهو خلاف البقل، وهو من يبيع البقل وهو خضراوات
الأرض (وغيرهم) من أرباب التجارة (فإن لم يحترف) أي لم يحسن تجارة ولا صناعة (أعطى كفاية العمر الطالب)
وهو ستون سنة (لمثله) من كفايته وكفاية يمونه على قدر أمثاله (وقيل) يعطى (كفاية سنة فقط) والأصل هو
الشهور في المذهب (وهذا) أي إعطاء كفاية العمر الغالب (مفروض مع كثرة الزكاة إما بأن فرق الإمام الزكاة أوروب
للال وكان المال كثيرا، وإلا) بأن كان الفرق رب المال وهو قليل (فكل صنف) من الأصناف (الثنى كيف كان)
من كفاية ما ذكر أم لا (الثالث) من الأصناف (العاملون وهم الذين يبعثهم الإمام كما تقدم) أول الباب (فمنهم)
أي العاملين (الساعي والكااتب) الأول من يحصلها والثاني من يكتب ما أعطاه أرباب الأموال (والحاشر) من يجمع
أرباب الأموال أو ذوي السهمان (والقاسم) من يقسمها على أربابها (فيجعل للعامل) الشامل لما ذكر (الثنى، فإن كان
الثنى أكثر من أجرته رَدَّ الفاضل على الباقين وإن كان أقل كله من الزكاة، هذا إذا

فَرَّقَ الْإِمَامُ ، فَإِنْ فَرَّقَ الْمَالُكَ قَسَمَ عَلَى سَبْعَةٍ وَسَقَطَ الْعَامِلُ . الرَّابِعُ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ، فَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا لَمْ يُعْطُوا وَإِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ أُعْطُوا ، وَالْمُؤَلَّفَةُ قَوْمٌ أَشْرَافٌ يَرْجَى حَسَنُ إِسْلَامِهِمْ ، أَوْ إِسْلَامُ نَظَرَاتِهِمْ ، أَوْ يَجِبُونَ الزَّكَاةَ مِنْ مَانِعِيهَا بِقُرْبِهِمْ ، أَوْ يُقَاتِلُونَ عَنَّا عَدُوًّا يُحْتَاجُ فِي دَفْعِهِ إِلَى مَوْتَةٍ ثَقِيلَةٍ . الْخَامِسُ الرِّقَابُ وَهُمْ الْمُكَاتِبُونَ فَيُعْطُونَ مَا يُؤَدُّونَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَا يُؤَدُّونَ . السَّادِسُ الْغَارِمُونَ ، فَإِنْ غَرِمَ لِإِصْلَاحٍ بَأَنِ اسْتَدَانَ دَيْنًا لِتَسْكِينِ فِتْنَةٍ دَمٍ أَوْ مَالٍ دُفِعَ إِلَيْهِ مَعَ الْغَنَى ، وَإِنْ اسْتَدَانَ لِنَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ دَفِعَ إِلَيْهِ مَعَ الْفَقْرِ دُونَ الْغَنَى ، وَإِنْ اسْتَدَانَ وَصَرَفَهُ فِي مَعْصِيَةٍ وَتَابَ دُفِعَ إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ . السَّابِعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُمْ الْغَزَاةُ الَّذِينَ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الدِّيَّانِ فَيُعْطُونَ مَعَ الْغَنَى مَا يَكْفِيهِمْ لِعَزْوِهِمْ مِنْ سِلَاحٍ وَفَرَسٍ وَكِسْوَةٍ وَنَفَقَةٍ . الثَّامِنُ ابْنُ السَّبِيلِ وَهُوَ الْمُسَافِرُ الْمُجْتَازُ بِنَاءٍ أَوْ الْمُنْشَى لِلسَّفَرِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ فَيُعْطَى نَفَقَةٌ وَمَرْكُوبًا مَعَ الْحَاجَةِ ، وَإِنْ كَانَ فِي بَلَدِهِ مَالٌ ، وَمَنْ فِيهِ سَبَبَانٌ لَمْ يُعْطَ إِلَّا بِأَحَدِهِمَا فَتَى وَجِدَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فِي بَلَدٍ الْمَالِ فَتَقُلُّ الزَّكَاةُ إِلَى غَيْرِهَا حَرَامٌ وَلَمْ يَجْزِ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ الْإِمَامُ فَلَهُ النِّقْلُ ،

فَرَّقَ الْإِمَامُ ، فَإِنْ فَرَّقَ الْمَالُكَ قَسَمَ عَلَى سَبْعَةٍ وَسَقَطَ الْعَامِلُ (فيقسمها على سبعة (الرابع) من الأصناف (المؤلفة قلوبهم ، فإن كانوا كفارًا لم يعطوا) من الزكاة شيئا (وإن كانوا مسلمين أعطوا) تأليفا لهم حتى يقوى يقينهم (والمؤلفة قلوبهم (قوم أشرف) أي ذوو سيادة (يرجى حسن إسلامهم) بقوة يقينهم (أو) يرجى (إسلام نظراتهم أو يحبون) أي يأخذون (الزكاة من مانعها) عنا حال كونهم مستقرين (بقرهم أو يقاتلون عنا عدوا يحتاج في دفعه إلى موة ثقيلة) ولا يحتاج إلى الصرف إذا قاتله الأشراف فيعطى هؤلاء الأشراف من الزكاة (الخامس) من الأصناف (الرقاب وهم المكاتبون فيعطون ما يؤدُّون إن لم يكن معهم ما يؤدُّون) لئلا يفتقروا (السادس الغارمون) وهم ثلاثة أقسام (فإن غرم لإصلاح بآن استدانه ديناً لتسكين فتنه دم) أي قتل (أو) تسكين فتنه (مال) بأن قامت فتنه وشر بين جماعتين بسبب قتل أو مال فاستدان رجل مالا ودفعه لتسكين الشر بينهم (دفع إليه) ولو (مع الغنى) فيعطى ما يؤدى به الدين إذا كان باقيا ، أما لو وفاه من عنده فلا يعطى (وإن استدانه لنفقته ونفقة عياله دفع إليه) من الزكاة (مع الفقر دون الغنى ، وإن استدانه) لما ذكر أو غيره من الباع (وصرفه في معصية وتاب دفع إليه في الأصح) ولا يعطى من الزكاة إلا إذا كان الدين حالا ، فإن كان مؤجلا لم يعط (السابع في سبيل الله وهم الغزاة) أي المجاهدون (الذين لا حق لهم في الديوان) بل هم متطوعون بالجهاد (فيعطون مع الغنى ما يكفيهم لعزومهم من سلاح ورس وكسوة ونفقة) له ولموته ذهابا وإيابا (الثامن ابن السبيل وهو المسافر المجتاز بنا) في بلد الزكاة (أو المنشى للسفر) من بلد الزكاة (في غير معصية) بأن كان واجبا كسفر الحج أو مندوبا كزيارة أو مباحا كتجارة (فيعطى) المسافر المذكور (نفقة وركوباً مع الحاجة) لامع الغنى الحالي (وإن كان) له (في بلده مال) فهو الآن فقير (ومن) كان (فيه سببان) كالفقر ونحوه (لم يعط إلا بأحدهما) فتى وجدت هذه الأصناف في بلد المال فتقل الزكاة إلى غيرها حرام ولم يجز نقلها ، وثبت

ولا أن يفرق الإمام فله النقل) لأنه أوسع نظرا

وَأِنْ كَانَ مَالُهُ بَيَادِيَةً أَوْ فَقَدَتِ الْأَصْنَافُ كُلُّهَا بَيْلَهُ نَقَلَ إِلَى أَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِ ، وَيَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ لِكُلِّ صَنْفٍ الثَّمَنُ إِلَّا الْعَامِلَ فَقَدَرُ أَجْرَتِهِ ، فَإِنْ فَقَدَ صَنْفٌ فِي بَلَدِهِ فَرَّقَ نَصِيْبَهُ عَلَى الْبَاقِيْنَ ، فَيُعْطَى لِجُلِّ صَنْفٍ السَّبْعُ أَوْ صَنْفَانِ فَلِكُلِّ صَنْفٍ السُّدُسُ وَهَكَذَا ، فَإِنْ قَسَمَ الْمَالُكَ وَأَحَادُ الصَّنْفِ مَحْصُورُونَ أَوْ قَسَمَ الْإِمَامُ ، مُطْلَقًا وَأَمَّا الْأَسْتِيعَابُ لِكَثْرَةِ الْمَالِ وَجِبَ ، وَإِنْ قَسَمَ الْمَالُكَ وَهُمْ غَيْرُ مَحْصُورِينَ ، فَأَقْلُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَنْ كُلِّ صَنْفٍ إِلَّا الْعَامِلَ فَيَجُوزُ وَاحِدٌ ، وَيَنْدُبُ الصَّرْفُ لِأَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا يُلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ ، وَأَنْ يَفْرُقَ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ ، فَيُعْطَى مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مِائَةٍ مَثَلًا قَدَرُ نِصْفٍ مَنْ يَحْتَاجُ مِائَتَيْنِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الْكَافِرَ وَلَا لِبْنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ ، وَلَا لِمَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ كَزَوْجَةٍ وَقَرِيبٍ ، وَلَوْ دَفَعَ لِفَقِيرٍ وَشَرَطَ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ أَوْ قَالَ جَعَلْتُ مَالِي فِي ذِمَّتِكَ زَكَاةً نُفَقِّدُهُ لَمْ يَجُزْ ، وَأَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ بَنِيَّةً أَنَّهُ يَقْضِيهِ مِنْهُ أَوْ قَالَ أَقْضَى مَالِي لِأَعْطَيْكَ زَكَاةً ، أَوْ قَالَ الْمُدْيُونُ أَعْطَانِي لِأَقْضِيكَ جَازَ ، وَلَا يُلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَزَكَاةُ الْفَطْرِ فِي جَمِيعٍ مَا ذَكَرْنَاهُ كَزَكَاةِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ فَرَقٍ ، فَلَوْ جَمَعَ جَمَاعَةُ فَطَرَتَهُمْ وَخَلَطُوا وَفَرَّقُوهَا أَوْ فَرَّقَهَا أَحَدُهُمْ بِإِذْنِ الْبَاقِيْنَ جَازَ ؛

(وَإِنْ كَانَ مَالُهُ بَيَادِيَةً أَوْ فَقَدَتِ الْأَصْنَافُ كُلُّهَا بَيْلَهُ نَقَلَ إِلَى أَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِ) أَيْ الْمَزْكَى (وَيَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ لِكُلِّ صَنْفٍ الثَّمَنُ إِلَّا الْعَامِلَ فَقَدَرُ أَجْرَتِهِ ، فَإِنْ فَقَدَ صَنْفٌ فِي بَلَدِهِ) أَيْ الْمَزْكَى (فَرَّقَ نَصِيْبَهُ عَلَى الْبَاقِيْنَ) وَكَذَا لَوْ زَادَ مِنْ حَاجَتِهِ (فَيُعْطَى لِكُلِّ صَنْفٍ السَّبْعُ أَوْ) فَقَدَرُ (صَنْفَانِ فَلِكُلِّ صَنْفٍ السُّدُسُ وَهَكَذَا ، فَإِنْ قَسَمَ الْمَالُكَ وَأَحَادُ الصَّنْفِ مَحْصُورُونَ أَوْ قَسَمَ الْإِمَامُ ، مُطْلَقًا) أَيْ وَأَحَادُ الصَّنْفِ مَحْصُورُونَ أَوَّلًا (وَأَمَّا الْأَسْتِيعَابُ) أَيْ إِعْطَا ، الْأَفْرَادَ جَمِيعَهَا (لِكَثْرَةِ الْمَالِ) فِي الصَّوْرَتَيْنِ (وَجِبَ) اسْتِيعَابُهُمْ (وَإِنْ قَسَمَ الْمَالُكَ وَهُمْ غَيْرُ مَحْصُورِينَ) أَوْ قَسَمَ الْإِمَامُ وَلِإِسْنِ فِي الْمَالِ كَثْرَةً (فَأَقْلُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَنْ كُلِّ صَنْفٍ إِلَّا الْعَامِلَ فَيَجُوزُ) أَنْ يَكُونَ (وَاحِدًا) بِقَدَرِ الْحَاجَةِ وَبِمَا قَدَرْنَاهُ مِنْ قَوْلِنَا أَوْ قَسَمَ الْإِمَامُ الْحَاجَةُ يَنْتَظِمُ الْأَسْتِيعَابَ حَيْثُ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ فِي تَقْسِيمِ الْمَالِ لَا يَجُوزُ عَامِلٌ فَلَا يَصِحُّ الْأَسْتِيعَابُ ، إِلَّا بِمُلاحَظَةِ ذَلِكَ الْمُقَدَّرِ (وَيَنْدُبُ الصَّرْفُ لِأَقَارِبِهِ) فَيُخَصَّمُ بِالصَّرْفِ إِذَا لَمْ يَجِبِ التَّعْمِيمُ لَكِنْ أَقَارِبُهُ (الَّذِينَ لَا يُلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ) وَأَمَّا مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ فَلَا يَصِحُّ الصَّرْفُ إِلَيْهِمْ (وَأَنْ يَفْرُقَ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ فَيُعْطَى مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مِائَةٍ مَثَلًا قَدَرُ نِصْفٍ مَنْ يَحْتَاجُ مِائَتَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ لِكَافِرٍ وَلَا لِبْنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ وَلَا لِمَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ كَزَوْجَةٍ وَقَرِيبٍ) فَالزَّوْجَةُ وَالْقَرِيبُ الْوَاجِبَةُ ثَقَّتُهُمَا غَنِيَانِ بِالنَّفَقَةِ فَلَا تَدْفَعُ الزَّكَاةَ لِأَحَدٍ مِنْهُمَا بِاسْمِ الْفُقَرَاءِ أَوِ الْمَسَاكِينِ وَيَجُوزُ دَفْعُهَا لَهُمَا بِاسْمِ الْغَنَاءِ مَثَلًا (وَلَوْ دَفَعَ لِفَقِيرٍ وَشَرَطَ أَنْ يَرُدَّ) أَيْ الْمُدْفُوعُ (عَلَيْهِ) أَيْ الدَّافِعُ (مِنْ دَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ أَوْ قَالَ) الْمَالُكَ (جَعَلْتُ مَالِي فِي ذِمَّتِكَ زَكَاةً نُفَقِّدُهُ) عَنْهَا لِنَفْسِكَ (لَمْ يَجُزْ) فِي الصَّوْرَتَيْنِ (وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ) أَيْ الْفَقِيرِ (بَنِيَّةً أَنَّهُ يَقْضِيهِ مِنْهُ) أَيْ يُؤَدِّيهِ لَهُ (أَوْ قَالَ أَقْضَى مَالِي لِأَعْطَيْكَ زَكَاةً أَوْ قَالَ الْمُدْيُونُ أَعْطَانِي لِأَقْضِيكَ جَازَ وَلَا يُلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ) بِالشَّرْطِ الْمَوْعُودِ بِهِ (وَزَكَاةُ الْفَطْرِ فِي جَمِيعٍ مَا ذَكَرْنَاهُ) مِنَ التَّعْمِيمِ أَوِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنْ كُلِّ صَنْفٍ (كَزَكَاةِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ فَرَقٍ ، فَلَوْ جَمَعَ جَمَاعَةُ فَطَرَتَهُمْ وَخَلَطُوا وَفَرَّقُوهَا أَوْ فَرَّقَهَا أَحَدُهُمْ بِإِذْنِ الْبَاقِيْنَ جَازَ) وَهَذِهِ حِيلَةٌ عَلَى التَّعْمِيمِ فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ ،

وَتَنْدِبُ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ كُلَّ وَقْتٍ وَفِي رَمَضَانَ وَأَمَامَ الْحَاجَّاتِ، وَكُلَّ وَقْتٍ وَمَكَانٍ شَرِيفٍ أَكْثَرُ، وَلِلصَّالِحَاءِ وَقَارِبِهِ وَعَدُوِّهِ مِنْهُمْ. وَيَأْطِيبُ مَالَهُ أَفْضَلُ، وَيَحْرُمُ التَّصَدُّقُ بِمَا يَنْفَعُهُ عَلَى عِيَالِهِ، أَوْ يَقْضِي بِهِ دَيْنَهُ الْحَالِ، وَيَنْدِبُ بِكُلِّ مَا فَضَّلَ إِنْ حَبَرَ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَيَكْرَهُ أَنْ يَسْأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ غَيْرَ الْجَنَّةِ، وَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ بِوَجْهِ اللَّهِ شَيْئًا كَرِهَ رَدَّهُ، وَالْمَنُّ بِالصَّدَقَةِ حَرَامٌ، وَيَبْطُلُ ثَوَابُهَا.

كتاب الصيام

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ قَادِرٍ عَلَى الصَّوْمِ مَعَ الْخُلُوعِ عَنْ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ، فَلَا يَخَاطَبُ بِهِ كَافِرٌ وَصَبِيٌّ وَجَنُونٌ، وَمَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يَرْجَى بَرْؤُهُ بِأَدَاءٍ وَلَا بِقَضَاءٍ، لَيْزَمَ مَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّ طَعَامًا، وَيَخَاطَبُ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ وَالْمُرْتَدُّ وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ بِالْقَضَاءِ دُونَ الْأَدَاءِ، فَإِنْ تَكَفَّفَ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ فَصَامَا صَحَّ دُونَ الْمُرْتَدِّ وَالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ، فَإِنْ أَسْلَمَ أَوْ أَتَقَّى أَوْ بَلَغَ مُفْطَرًا فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ نَدِبَ الْإِمْسَاكُ،

(وتندب صدقة التطوع) فيستحب أن يتصدق بما تيسر ولو قليلا (كل وقت وفي رمضان وأمام الحاجات وكل وقت ومكان شريف) كمشر ذى الحجة وأيام الأعياد (أكث) من غيرها، يعني أن طلبها في هذه الأزمان أشد من طلبها في غيرها (وللصلحاء وأقاربه وعدوه منهم) أي من أقاربه (وبأطيب ماله) في الحل (أفضل) من المشبوه ومثله الردي. (ويحرم التصديق بما ينفعه على عياله أو) بما (يقضى به دينه الحال) لأنها واجبان والصدقة مندوبة (ويندب بكل ما فضل إن صبر على الإضافة) وخلو يده (ويكره أن يسأل بوجه الله غير الجنة) يعني يكره للانسان أن يتوسل بذات الله فيقول أسألك بوجه الله أن تعطيني كذا غير الجنة فإنه لا يكره أن يتوسل بدائه تعالى في الجنة (وإذا سأل سائل بوجه الله شيئا) وتحمل الكراهة (كره) للسؤال (ردّه) سألها حيث توسل بذات الله (والمن بالصدقة حرام) بأن يذكر الصدقة التي أعطاهم لفلان (ويبطل ثوابها) حتى يصير كأنه لم يتصدق

(كتاب الصيام)

هو لغة مطلق الإمساك. وشرعا الإمساك عن المفطرات جميع النهار (يجب صوم رمضان على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الصوم مع الخلو عن حيض ونفاس فلا يخاطب به كافر) أصلي بمعنى أننا لا نطالبه ولا يصح منه (وصبي) غير مكلف وهو في حقه مندوب (وجنون) لأنه غير مكلف ولا يصح منه (و) لا يخاطب به (من أجهدته الصوم لسكبر أو مرض لا يرجى برؤه) لا (بأداء ولا بقضاء، لكن يلزم من أجهدته الصوم) بالسكبر أو المرض المار (لكل يوم مد طعام ويخاطب) لعدم انتظار زمن يقضى فيه، و (المريض) الذي يرجى برؤه (والمسافر والمتردد والحائض والنفساء) يخاطبون (بالقضاء دون الأداء) فلا يطالب منهم الصوم حال وجوبه لعدم (فإن تكلف المريض والمسافر فصاما صح) منها الصوم (دون المتردد) لعدم صحة النية منه (والحائض والنفساء) لمناقة عذرهما الصوم فلا يصح منهم (فإن أسلم) الكافر (أو أفاق) المجنون (أو بلغ) الصبي (مفطرا) كل منهم (في أثناء النهار ندب الإمساك) بقية

والقضاء

وَالْقَضَاءُ وَلَا يَجِبَانِ ، وَإِنْ بَلَغَ صَائِمًا لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ وَنُدِبَ الْقَضَاءُ ، وَلَوْ طَهَّرَتْ الْحَائِضُ أَمْسَكَتْ نَدْبًا وَقَضَتْ حَتْمًا ، أَوْ قَدَّمَ الْمَسَافِرُ ، أَوْ بَرَى الْمَرِيضُ وَهُمَا مُفْطِرَانِ أَمْسَكَ نَدْبًا وَقَضِيَ حَتْمًا ، أَوْ صَائِمَانِ أَمْسَكَ حَتْمًا ، وَلَوْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِرُؤْيَا يَوْمِ الشُّكِّ وَجَبَ إِمْسَاكُ بَقِيَّتِهِ وَقَضَاؤُهُ ، وَيُؤْمَرُ الصَّيُّ بِهِ لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ لِعَشْرِ ، وَيَبِيحُ الْفِطْرُ غَلْبَةُ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ بَحَيْثُ يَخْشَى الْهَلَكَ وَالْمَرَضَ ، وَلَوْ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ إِذَا شَقَّ الصَّوْمُ وَسَفَرُ الْقَصْرِ إِنْ فَارَقَ الْعُمَرَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَإِنْ نَوَاهُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَإِنْ سَافَرَ بَعْدَهُ فَلَا ، وَالْفِطْرُ لِلْمَسَافِرِ أَفْضَلُ إِنْ ضَرَّهُ الصَّوْمُ وَإِلَّا فَالصَّوْمُ أَفْضَلُ ، وَلَوْ خَافَتْ مَرْضَعٌ أَوْ حَامِلَةٌ عَلَى أَنْفُسِهِمَا ، أَوْ وَلَدَيْهِمَا أَفْطَرَتَا وَقَضَتَا لَكِنْ تَفْدِيَانِ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى الْوَلَدِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدًّا ، وَلَا يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ إِلَّا بِرُؤْيَا الْهَلَالِ ، فَإِنْ غُمَّ وَجَبَ اسْتِكْمَالُ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ يَصْرَمُونَ ، فَإِنْ رَوَى نَهَارًا فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، وَإِنْ رَوَى فِي بَلَدٍ دُونَ بَلَدٍ ، فَإِنْ تَقَارَبَا عَمَّ الْحُكْمُ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْبَعْدُ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ كَالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ ، وَقِيلَ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَيَقْبَلُ فِي رَمَضَانَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الصَّوْمِ عَدْلٌ وَاحِدٌ ذَكَرَ حَرْمُ مَكَلَّفٍ ،

النهار عن المفطرات (و) ندب (القضاء) لهذا اليوم (ولا يجبان وإن بلغ) الصبي (صائما) بأن تام فاحتلم (لزمه الإمساك) بقية النهار (وندب) له (القضاء) لهذا اليوم (ولو طهرت الحائض) في أثناء اليوم (أمسكت ندبا) احتراماً لليوم (وقضت) اليوم (حتما) لازماً (أوقدم للمسافر أو برى للمريض وهما مفطران أمسكا ندبا وقضيا حتما أو صائمان أمسكا حتما) لزوال عذرهما (ولو قامت البينة برؤية) الهلال وشهدت (يوم الشك وجب إمساك بقيته) احتراماً لرمضان (وقضاؤه) لأنه لم تثبت فيه النية (ويؤمر الصبي به) أي بصوم رمضان (لسبع) ويضرب لـ (تام) عشر (إن أطاقه) (ويبيح الفطر غلبة الجوع أو العطش بحيث يخشى الهلاك أو المرض) لو لم يفعل (ولو طرأ) ما ذكر (في أثناء اليوم) إذا شق الصوم (مشقة تبيح التيمم) (و) يبيح الفطر أيضا (سفر القصر إن فارق العمران) وخرج لحل تقصر فيه الصلاة (قبل الفجر) (و) الحال أنه (إن نواه) أي الصوم (من الليل) ومن باب أولى إذا لم ينوه (فإن سافر بعده) أي الفجر (فلا) يجوز له الفطر (والفطر للمسافر أفضل إما ضربه الصوم وإلا) بأن لم يضربه الصوم (فالصوم أفضل) لبراءة الذمة (ولو خافت مريض أو حامل على أنفسهما أو) مع (ولديهما أفطرتا وقضتا) في الصورتين (لكن تفديان) مع القضاء (عند الخوف على الولد لكل يوم مدا) تخرجانه بخلاف ما إذا خافتا على أنفسهما فقط أو مع الولد أو أفطرت لإتخاذ مال غير حيوان فلا فدية في ذلك (ولا يجب صوم رمضان إلا برؤية الهلال) فيجب في حق من رآه ولو فاسقا (فإن غم) الهلال أي استتر (وجب استكمال شعبان ثلاثين) يوم (ثم يصومون) ويكتفي في دخول رمضان شاهد واحد عدل شهادة ، فلا يقبل فيه عبد ولا امرأة (فإن روى نهاراً فهو لليلة المستقبل) لا للناحية فلا يشترط حكم هذا النهار (وإن روى في بلد دون بلد فإن تقاربا عمم الحكم) لهذا (وإلا) بأن لم يتقاربا (فلا) يعم الحكم لهما (والبعء باختلاف المطالع) بحيث لو روى في أحدهما لم يرقى الآخر غالباً (كالخجاز والعراق ومصر) وقيل (يحصل البعد بمسافة القصر) ويقبل في رمضان بالنسبة إلى الصوم (لا تثيره كتأجيل الديون وتخليق الطلاق) عدل واحد ذكر حرمة مكلف (بأن يلفظ الشهادة

وَلَا يَقْبَلُ فِي سَائِرِ الشُّهُورِ إِلَّا عَدْلَانِ ، وَلَوْ عَرَفَ رَجُلٌ بِالْحَسَابِ وَالنُّجُومِ أَنَّ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يَجِبِ الصَّوْمُ ، لَكِنْ يَجُوزُ لِلْحَاسِبِ وَالْمُنَجِّمِ فَقَطْ . وَإِنْ اُشْتَبَهَتْ الشُّهُورُ عَلَى أُسِيرٍ وَنَحْوِهِ اجْتَهَدَ وَجُوبًا وَصَامَ ، فَإِنْ اُسْتَمَرَّ الْأَشْكَالُ ، أَوْ وَافَقَ رَمَضَانَ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ صَحَّ ، وَإِنْ وَافَقَ مَا قَبْلَهُ لَمْ يَصِحَّ (وَشَرُطُ الصَّوْمِ) النَّيَّةُ وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ ، فَيَنْوِي لِكُلِّ يَوْمٍ ، فَإِنْ كَانَ فَرَضًا وَجِبَ تَعْيِينُهُ وَتَبْيِيحُهُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَكَلُهُ أَنْ يَنْوِي صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِالرُّؤْيَا لَيْلَةَ الشَّكِّ مَنْ يَشُقُّ بِهِ ، عَنْ لَا يَقْبَلُهُ الْحَاكِمُ مِنْ نِسْوَةٍ وَعَبِيدٍ وَصِبْيَانٍ فَنَوَى بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَكَانَ مِنْهُ صَحَّ ، وَإِنْ نَوَاهُ مِنْ غَيْرِ إِخْبَارٍ أَحَدٍ فَكَانَ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ سِوَاهُ جَزَمَ النَّيَّةُ أَوْ تَرَدَّدَ فَقَالَ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَأَنَا صَائِمٌ وَإِلَّا فَمُفْطَرٌ ، وَلَوْ قَالَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ غَدٌ مِنْ رَمَضَانَ فَأَنَا صَائِمٌ وَإِلَّا فَمُفْطَرٌ فَكَانَ مِنْ رَمَضَانَ صَحَّ وَيَصِحُّ النُّفْلُ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَإِنْ أَكَلَ ، أَوْ شَرِبَ ، أَوْ اسْتَعَطَّ ،

(ولا يقبل في سائر الشهور إلا عدلان ، ولو عرف رجل بالحساب) لاعتماده منازل القمر وتقدير سيره (والنجوم) كأن يعرف أول الشهر بحلول بعض النجوم في بعض المنازل ، فلا عرف بذلك (أن غدا من رمضان لم يجب الصوم) عليه ولا على الناس ، و (لكن يجوز للحاسب والمنجم فقط) لا لغيرهما العمل بحسابه (وإن اشتهت الشهور على أسير) هو الذي وقع في يد الكفار (ونحوه) كمن حبس في محل مظلم (اجتهد) في رمضان (وجوبا) بنحو حرٍّ وبرد وفواكه (وصام) على حسب اجتهاده (فإن استمر الإشكال) أي لم يظهر الحال أنه صام في رمضان أو قبله أو بعده (أو) ظهر الحال أنه (وافق رمضان) في صومه (أو) وافق (ما بعده) من شوال وغيره (صح) صومه في هذه الصور الثلاث (وإن وافق) صومه (ما قبله) أي رمضان (لم يصح) صومه عن رمضان ، ويتبع له فلا إن لم يكن عليه صوم فرض وإلا وقع عنه (وشروط الصوم) فرضا أو نفلا (النية والإمساك عن المفطرات فينوي لكل يوم ، فإن كان فرضا وجب تعيينه وتبتيته) أي تبين نيته (من الليل . وأكمله) أي التبييت (أن ينوي صوم غدا عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) بإضافة رمضان والفرض نية الصوم وكونه عن رمضان والباقي من الإشكال (ولو أخبره بالرؤية) للهِلال (ليلة الشك) التي هي الثلاثون من شعبان (من يشق به) أي يقع في قلبه جدقه ولكن هو (ممن لا يقبله الحاكم) في الشهادة على الهلال كأن كان (من نسوة وعبيد وصبيان) فإن هؤلاء لا تقبل شهادتهم (في حين أخبرهم بذلك) (نوى بناء على ذلك) الخبر (في تبين أن يوم الشك المذكور) كان منه (أي رمضان) (صح) الصوم عن رمضان (وإن نواه من غير إخبار أحد فكان منه لم يصح سواء جزم النية) بأن نوى من غير تعليق (أو تردد) بها (فقال إن كان غدا من رمضان فأنا صائم وإلا فمفطر) لأن الأصل بقاء شعبان ولم يستند إلى ما يفيد الظن (ولو قل ليلة الثلاثين من رمضان إن كان غدا من رمضان فأنا صائم وإلا فمفطر فكان من رمضان صح) لأن الأصل بقاء رمضان فاستند إلى ما يفيد الظن (ويصح النفل بنية مطلقة) عن التعيين ولا يجب فيها التبييت بل تصح (قبل الزوال) إذا لم يسبقها منافع للصوم (وإن أكل أو شرب أو استعط) أي أدخل السعوط كالنشوق أشفه مع جذبه إلى الخيشوم

أَوْ احْتَقَنَ ، أَوْ صَبَّ فِي أُذُنِهِ فَوَصَلَ دِمَاغَهُ ، أَوْ ادْخَلَ أُصْبُعًا ، أَوْ غَيْرَهُ فِي دُبُرِهِ ، أَوْ قَبَّلَهَا وَرَاءَ مَا يَبْدُو
عِنْدَ الْقَعْدَةِ ، أَوْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنْ طَعْنَةٍ ، أَوْ دَوَاءٍ ، أَوْ تَقْيَا ، أَوْ جَامِعٍ ، أَوْ بَاشَرَ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ
فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى فَأَنْزَلَ ، أَوْ بَالَعَ فِي الْمَضْمَنَةِ ، أَوْ اسْتَنْشَقَ فَنَزَلَ جَوْفَهُ ، أَوْ خَرَجَ رَيْقُهُ مِنْ فَمِهِ كَمَا إِذَا
جَرَّ الْخَيْطَ فِي فَمِهِ عِنْدَ قَتْلِهِ فَانْفَصَلَ عَلَيْهِ رَيْقٌ ، ثُمَّ رَدَّهُ وَبَلَغَ رَيْقُهُ ، أَوْ بَلَغَ رَيْقُهُ مُتَغَيِّرًا كَمَا إِذَا قَتَلَ خَيْطًا
فَتَغَيَّرَ بِصَبْغِهِ ، أَوْ كَانَ نَجَسًا كَمَا إِذَا دَمِيَ فَمُهُ فَبَصَقَ حَتَّى صَفَا رَيْقُهُ وَلَمْ يَنْسَلِهِ ، أَوْ ابْتَلَعَ نَحَامَةً مِنْ أَقْصَى الْقَمِ ،
إِنْ قَدَّرَ عَلَى قَطْعِهَا وَجْهًا ، فَتَرَكَهَا حَتَّى نَزَلَتْ ، أَوْ طَلَعَ الْفَجْرَ وَهُوَ مُجَامِعٌ فَاسْتَدَامَ وَلَوْ لَحْظَةً ، وَهُوَ فِي جَمِيعِ
ذَلِكَ ذَاكِرٌ لِلصَّوْمِ ، عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ ، بَطْلَ صَوْمِهِ ، وَعَلَيْهِ قَضَاءٌ وَإِمْسَاكُ بَقِيَةِ النَّهَارِ ، وَضَابِطُ الْمَفْطَرِ وَصَوْلُ
عَيْنٍ وَإِنْ قَلَّتْ مِنْ مَنْفَذٍ مَفْتُوحٍ إِلَى جَوْفٍ ، وَاجْتِمَاعُ وَالْإِنْزَالُ عَنْ مُبَاشَرَةٍ أَوْ اسْتِمْنَاءٍ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ
ذَاكِرًا لِلصَّوْمِ ،

(أَوْ احْتَقَنَ) والحقنة دواء يدخل في قبل المريض أو دبره بآلة (أَوْ صَبَّ) ماء (في أذنه فوصل) إلى (دماغه
أَوْ ادْخَلَ أُصْبُعًا أَوْ غَيْرَهُ) كعود (في دبره أَوْ) في (قبلها) أي المرأة ودخل ذلك (وراء ما يبدو) أي يظهر
(عند القعدة) أي القعود لقضاء الحاجة فما وراء ذلك يعد باطنًا (أَوْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنْ طَعْنَةٍ أَوْ دَوَاءٍ)
فانذار على الوصول إلى الجوف ولو من غير القبل والدبر (أَوْ تَقْيَا) أي تسبب في خروج القيء بخلاف ما إذا خرج
القيء بنفسه (أَوْ جَامِعٍ أَوْ بَاشَرَ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ) بسبب المباشرة بخلاف ما إذا أنزل بالاحتلام (أَوْ اسْتَمْنَى
فَأَنْزَلَ أَوْ بَالَعَ فِي الْمَضْمَنَةِ) في الوضوء (أَوْ) السَّلْ أَوْ (الاستنشاق فنزل جوفه) بسبب ذلك بخلاف ما إذا سبقه
ماء المضمضة أو الاستنشاق من غير مبالغة فلا يفطر (أَوْ خَرَجَ رَيْقُهُ مِنْ فَمِهِ كَمَا إِذَا جَرَّ الْخَيْطَ فِي فَمِهِ عِنْدَ قَتْلِهِ فَانْفَصَلَ
عَلَيْهِ رَيْقٌ ثُمَّ رَدَّهُ) إلى فَمِهِ ثَانِيًا (وَبَلَغَ رَيْقُهُ) الذي اختلط بما على الخيط (أَوْ بَلَغَ رَيْقُهُ مُتَغَيِّرًا كَمَا إِذَا قَتَلَ خَيْطًا
فَتَغَيَّرَ بِصَبْغِهِ أَوْ كَانَ) الرَيْقُ (نَجَسًا كَمَا إِذَا دَمِيَ فَمُهُ فَبَصَقَ حَتَّى صَفَا رَيْقُهُ وَلَمْ يَنْسَلِهِ) وبُله بعد ذلك فإنه يفطر لبقاء
نحاسة الرَيْقِ (أَوْ ابْتَلَعَ نَحَامَةً آتِيَةً) مِنْ أَقْصَى الْقَمِ أَنْ قَدَّرَ عَلَى قَطْعِهَا وَجْهًا (أَوْ رَمَاهَا) فَتَرَكَهَا حَتَّى نَزَلَتْ (إِلَى
حَدِّ الظَّاهِرِ وَهُوَ مَخْرُجُ الْحَاءِ ثُمَّ ابْتَلَعَهَا) أَوْ طَلَعَ الْفَجْرَ وَهُوَ مُجَامِعٌ فَاسْتَدَامَ وَلَوْ لَحْظَةً وَهُوَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (الْمَذْكُورِ
مِنَ الْمَسَائِلِ) ذَاكِرٌ لِلصَّوْمِ عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ بَطْلَ صَوْمِهِ وَعَلَيْهِ قَضَاءٌ (إِنْ كَانَ الصَّوْمُ فَرَضًا) وَإِمْسَاكُ بَقِيَةِ النَّهَارِ (إِنْ
كَانَ فِي رَمَضَانَ) وَضَابِطُ الْمَفْطَرِ وَصَوْلُ عَيْنٍ (مَخْرُجُ الرِّيحِ فَلَا يَفْطَرُ بِوَصُولِهِ) (وَإِنْ قَلَّتْ) الْعَيْنُ وَلَمْ تُؤْكَلْ كَعَبَةٍ
رَمَلٍ أَوْ تَرَابٍ (مِنْ مَنْفَذٍ مَفْتُوحٍ) خَرَجَ وَصُولُ الْعَيْنِ مِنَ الْمَسَامِ حَتَّى زَوَّلَهُ فِي مَاءٍ فَوَصَلَ مِنْ مَسَامِهِ إِلَى بَاطِنِهِ فَلَا
يَفْطَرُ (إِلَى جَوْفٍ) وَلَوْ لَمْ يَحِلَّ الْغَدَاءُ كِبَاطُنِ الْبَدَنِ وَالْإِحْلِيلِ وَأَمَّا مَا لَا يُسَمَّى جَوْفًا كَأَنْ جَرَعَ سَاقَهُ فَوَضَعَ عَلَيْهِ
دَوَاءً فَوَصَلَ إِلَى مَخِ السَّاقِ فَلَا يَفْطَرُ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَوْفٍ (وَ) كَذَلِكَ مِنَ الْمَفْطَرِ (الْجَمَاعُ وَالْإِنْزَالُ) الْبَنَى (عَنْ
مُبَاشَرَةٍ) أَيْ التَّقَاءِ بِشَرَّةٍ بِبَشَرَةٍ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِنْزَالُ عَنْ لِسِّ امْرَأَةٍ بِحَائِلٍ فَأَنْزَلَ فَلَا يَفْطَرُ وَمِثْلُ
الْلسِّ بِحَائِلٍ لِسِّ الْمَحْرَمِ وَالْأَمْرُ إِذَا كَانَ لَشَفَقَةٍ فَتَارَتْ شَهْوَتُهُ فَأَنْزَلَ فَلَا يَفْطَرُ (أَوْ) عَنْ (اسْتِمْنَاءٍ) أَيْ طَلَبِ
الخُرُوجِ إِلَى وَلَوْ يَبْدُو زَوْجَتَهُ وَلَا يَدْرِي أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ فِي هَذِهِ الْمَفْطَرَاتِ (عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ ذَاكِرًا لِلصَّوْمِ) وَمُخْتَارًا
لَوْ فَعَلَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَ وَهُوَ جَاهِلٌ بِأَنَّهُ حَرَامٌ أَوْ نَاسٌ لِلصَّوْمِ أَوْ مَكْرَهُ فَلَا يَفْطَرُ .

وَيَلْزَمُهُ لِإِفْسَادِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ مَعَ الْقَضَاءِ الْكَفَّارَةُ ، وَهِيَ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُضَرَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا ، فَإِنْ عَجَزَ ثَبَّتَ فِي ذِمَّتِهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤَطَّوَةِ كَفَّارَةُ ، فَإِنْ فَعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ غَلَبَهُ الْقِيَاءُ أَوْ أَنْزَلَ بِاحْتِلَامٍ أَوْ عَنْ فِكْرٍ أَوْ نَظَرٍ ، أَوْ نَزَلَ جَوْفُهُ بِمُضْمَضَةٍ وَاسْتَشْشَقَ بِلَا مُبَالِغَةٍ ، أَوْ جَرَى الرِّيقُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ فِي خِلَالِ أَسْنَانِهِ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ وَعَجَزَ عَنْ بَجِّهِ ، أَوْ جَمَعَ رِيْقَهُ فِي فَمِهِ وَابْتَلَعَهُ صَرَفًا ، أَوْ أَخْرَجَهُ عَلَى لِسَانِهِ ثُمَّ رَدَّهُ وَبَلَعَهُ ، أَوْ اقْتَلَعَ نَخَامَةً مِنْ بَاطِنِهِ وَلَفَّظَهَا ، أَوْ طَلَعَ الْفَجْرَ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ فَلَفَّظَهُ ، أَوْ كَانَ جُمَاعًا فَتَزَعَّ فِي الْحَالِ أَوْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِيهِ وَأَفَاقَ لَحْظَةً مِنْهُ لَمْ يَضُرَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَيَصِحُّ صَوْمُهُ ، وَإِذَا أَكَلَ مُسْتَقْدًا أَنَّهُ لَيْلٌ ، فَبَانَ أَنَّهُ نَهَارٌ أَوْ أَكَلَ ظَانًّا لِلْغُرُوبِ وَاسْتَمَرَ الْإِشْكَالَ وَجِبَ الْقَضَاءُ ، وَإِنْ ظَنَّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ فَأَكَلَ وَاسْتَمَرَ الْإِشْكَالَ فَلَا قَضَاءَ ، وَإِنْ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ جُنُونٌ وَلَوْ فِي لَحْظَةٍ مِنْهُ أَوْ اسْتَفْرَقَ نَهَارُهُ بِالْإِغْمَاءِ أَوْ طَرَأَ حَيْضٌ أَوْ نَفَاسٌ بَطَلَ الصَّوْمُ ،

(وَيَلْزَمُهُ لِإِفْسَادِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ مَعَ الْقَضَاءِ الْكَفَّارَةُ وَهِيَ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُضَرَّةِ)
 بِالنَّكْسَبِ فَلَا يَكْفِي عَتَقُ رَقَبَةٍ كَافِرَةٍ وَلَا عَتَقُ مَنْ اتَّصَفَ بِعَيْبٍ يَحُلُّ بِالْعَمَلِ (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) الْمَكْفَرِ الرَقَبَةَ (فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا) لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّ (فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْحَصَالِ الْمَذْكُورَةِ (ثَبَّتَ) الْكَفَّارَةَ (فِي ذِمَّتِهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤَطَّوَةِ كَفَّارَةُ) لِلْجَمَاعِ لِأَنَّهَا أَفْطَرَتْ بِدُخُولِ طَرَفِ الْحَشْفَةِ فَرَجَهَا فَلَمْ يَنْحَقِقِ الْجَمَاعُ إِلَّا وَهِيَ مَفْطَرَةٌ (فَإِنْ فَعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ شَرِبَ أَوْ أَكَلَ الْخَبْثَ (نَاسِيًا) لِلدَّوَاءِ (أَوْ جَاهِلًا) بِتَحْرِيمِ تَنَاوُلِ الْمَفْطَرَاتِ بِأَنَّهُ كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ (أَوْ مُكْرَهًا) عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ (أَوْ غَلَبَهُ الْقِيَاءُ أَوْ أَنْزَلَ بِاحْتِلَامٍ) فِي النَّوْمِ (أَوْ عَنْ فِكْرٍ) كَأَنَّهُ فَكَّرَ فِي حَسَنِ امْرَأَةٍ فَأَنْزَلَ (أَوْ نَظَرَ أَوْ نَزَلَ جَوْفُهُ) مَاءً (بِمُضْمَضَةٍ وَاسْتَشْشَقَ) بِمَا مَبَالِغَةٍ أَوْ جَرَى الرِّيقُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ فِي خِلَالِ أَسْنَانِهِ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ (الطَّعَامُ) (وَعَجَزَ عَنْ) تَمْيِيزِهِ (وَجِهَهُ) فَلَمَّا دَارَ عَلَى عَصْرِ تَمْيِيزِ الطَّعَامِ الْخَارِجِ مِنْ بَيْنِ الْأَسْنَانِ فِي حَالِ خَبَرِ الْرِيْقِ وَجِهَهُ ، فَلَوْ وَصَلَ لِلْبَاطِنِ بِهَذَا الْأَمْرِ لَا يَفْطَرُ ، وَإِمَّا التَّحْلِيلَ فَلَا يَجِبُ (أَوْ جَمَعَ رِيْقَهُ فِي فَمِهِ وَابْتَلَعَهُ صَرَفًا) خَالِصًا مِنْ غَالِطَةِ أَجْنَبِيٍّ (أَوْ أَخْرَجَهُ عَلَى لِسَانِهِ ثُمَّ رَدَّهُ) أَيْ لِسَانَهُ (وَبَلَعَهُ أَوْ اقْتَلَعَ نَخَامَةً) أَيْ أَخْرَجَهَا (مِنْ بَاطِنِهِ وَلَفَّظَهَا) أَيْ طَرَحَهَا (أَوْ طَلَعَ الْفَجْرَ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ فَلَفَّظَهُ) أَيْ طَرَحَهُ (أَوْ كَانَ) جُمَاعًا فَتَزَعَّ فِي الْحَالِ أَوْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِيهِ (أَيْ النَّهَارِ) (وَ) الْحَالُ أَنَّهُ قَدْ (أَفَاقَ لَحْظَةً مِنْهُ) أَيْ النَّهَارَ وَلَوْ زَمْنَا يَسِيرًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَفِقْ جَمِيعَ النَّهَارِ فَهُوَ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ (لَمْ يَضُرَّهُ) مَا فَعَلَهُ (فِي جَمِيعِ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ فَعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ نَاسِيًا الْخَبْثَ (وَيَصِحُّ صَوْمُهُ) وَإِذَا أَكَلَ مُسْتَقْدًا أَنَّهُ لَيْلٌ فَبَانَ أَنَّهُ نَهَارٌ أَوْ أَكَلَ ظَانًّا لِلْغُرُوبِ وَاسْتَمَرَ الْإِشْكَالَ (فِي الثَّانِيَةِ ، أَيْ لَمْ يَتَيَّنِ الْوَاقِعَ) (وَجِبَ الْقَضَاءُ) لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النَّهَارِ (وَإِنْ ظَنَّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ فَأَكَلَ وَاسْتَمَرَ الْإِشْكَالَ) أَيْ لَمْ يَظْهَرِ الْأَمْرُ (فَلَا قَضَاءَ) لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ (وَإِنْ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ جُنُونٌ وَلَوْ فِي لَحْظَةٍ مِنْهُ أَوْ اسْتَفْرَقَ نَهَارُهُ بِالْإِغْمَاءِ أَوْ طَرَأَ حَيْضٌ أَوْ نَفَاسٌ بَطَلَ الصَّوْمُ) فِي هَذِهِ الصُّورِ جَمِيعُهَا وَمَسْكَدُكَ لَوْ وُلِدَتْ وَلَدًا جَاهِلًا بَطَلَ صَوْمُهَا بِنَاءً عَلَى وَجُوبِ التَّسَلُّ عَلَيْهَا بِذَلِكَ

وَيَنْدُبُ السَّحُورَ وَإِنْ قَلَّ وَلَوْ بِمَاءٍ ، وَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَخَفِ الصُّبْحَ ، وَالْأَفْضَلُ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ إِذَا تَحَقَّقَ الْغُرُوبُ ، وَيُفْطَرُ عَلَى تَمَرَاتٍ وَتَرَا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلَمَاءٌ أَفْضَلُ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ لَكَ جُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ ، وَيَنْدُبُ كَثْرَةَ الْجُودِ ، وَصَلَةَ الرَّحِمِ ، وَكَثْرَةَ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ ، وَالْاعْتِكَافُ سَيِّئًا الْعَشْرُ الْآخِرُ ، وَإِنْ يُفْطَرُ الصَّوْمَ وَلَوْ بِمَاءٍ ، وَتَقْدِيمُ غَسْلِ الْجَنَابَةِ عَلَى الْفَجْرِ ، وَتَرْكُ الْغَيْبَةِ وَالْكَذِبِ وَالْفُحْشِ وَالشَّهَوَاتِ وَالْفَقْدِ وَالْحِجَامَةِ ، فَإِنْ شَوْتُمْ فَلْيَقِلْ إِنِّي صَائِمٌ ؛ وَتَحْرُمُ الْقِبْلَةُ لَنْ حَرَكْتَ شَهْوَتَهُ ، وَالْوَصَالُ بَأَنْ لَا يَتَنَاوَلَ فِي اللَّيْلِ شَيْئًا ، فَلَوْ شَرِبَ مَاءً وَلَوْ جُرْعَةً عِنْدَ السَّحُورِ فَلَا تَحْرِيمَ ، وَيُكْرَهُ ذَوْقُ الطَّعَامِ وَعَلَيْكَ وَسَوَاكَ بَعْدَ الزَّوَالِ ، لَا كُحْلٌ وَاسْتِحْجَامٌ ؛ وَيُكْرَهُ لِكُلِّ أَحَدٍ صَمْتُ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ ، وَمَنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْ رَمَضَانَ يَنْدُبُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَهُ مُتَتَابِعًا عَلَى الْفَوْرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْقَضَاءُ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ بغير عذرٍ ، فَإِنْ أَخَّرَ لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدُّ طَعَامٍ ،

(ويندب السحور) وهو الأكل ليلاً بعد النصف (وإن قل) لقصد إقامة البنية (ولو بماء) وينبغي إذا كان شعبان لا يجز (والأفضل تأخير) أي السحور (ما لم يخف الصبح) فإذا خاف أمسك عن السحور (والأفضل تعجيل الفطر إذا تحقق الغروب) أن (يفطر على تمرات) ويندب أن تكون (وترا ، فإن لم يجد) التمر (فالماء أفضل) فهو مقدم على غيره ، والرطب مقدم على التمر (و) يندب أن (يقول) إذا أفطر (اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت . ويندب كثرة الجود) أي فعل الصدقة (وصلة الرحم) أي مودة الأقارب (وكثرة تلاوة القرآن والاعتكاف) لا (سبأ العشر الأواخر ، وأن يفطر الصوام) أي يهيئ لهم ما يفطرون به (ولو بماء ، و) يندب (تقديم غسل الجنابة على الفجر) ليكون على طهر من أول النهار (و) يندب للصائم من حيث الصوم (ترك الغيبة والكذب) وإن كان تركهما واجبا لكن تأكد من حيث الصوم (و) يندب ترك (الفحش) وهو الكلام الرديء خصوصاً المتعلق بأمر النساء (والشهوات) من المبصرات والمسموعات والشم الرياحين والنظر إليها (و) يندب ترك (الفصد والحجامة) للصائم (فإن شوتم فليقل إلى صائم ؛ وتحرم القبلة لمن حركت شهوته) أي هيجتها حتى ضاف الإزال سواء كان شيخاً أو شاباً ، وأما من لم تحرك شهوته فلا أولى تركها ؛ ومثل القبلة الباشرة فإن شوتم الصائم فليقل إلى صائم ليكف نفسه وشاتمته (و) يحرم (الوصال) بين يومين فأكثر وذلك (بأن لا يتناول في الليل شيئاً) من المفطرات ولو الجماع (فلو شرب ماء ولو جرعة عند السحور فلا تحريم) لأنه انقطع به الوصال (ويكره) للصائم (ذوق الطعام) وغيره (وعلك) أي مضغ لبان وغيره (و) استعمال (سواك) بعد الزوال (لإبقاء لرائحة فيه من الصيام) لا كحل واستحمام (أي اغتسال) ويكره لكل أحد (صائم أو غيره) صمت يوم (أي سكوته عن الكلام فيه) إلى الليل (من غير حاجة بل الأولى شغل لسانه بذكر أو قرآن فلا يتعب بالسكوت) ومن لزمه قضاء شيء من رمضان يندب له أن يقضيه متتابعاً (أي متوالي) على الفور (بعد زوال عذره من غير تأخير) ولا يجوز أن يؤخر القضاء إلى رمضان آخر بغير عذر (أما إذا كان هناك عذر فكان استدام مرضه إلى أن جاء رمضان آخر فلا يحرم) (فإن أخر) بلا عذر (لزمه مع القضاء عن كل يوم مد طعام) يندبه للفقراء ولو لواحد ، وهو أي المؤخر المذكور أنهم ،

فَإِنْ أَخَّرَ رَمَضَانُ قَدَانِ ، وَهَكَذَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ، وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ وَمَكَانٌ مِنْ فَعْلِهِ أَطْعَمَ عَنْهُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً طَعَامًا .

(فصل) يَنْدُبُ صَوْمُ سِتَّةٍ مِنْ شَوَالٍ ، وَتَنْدُبُ مُتَابَعَةُ تَلَى الْعِيدِ ، فَإِنْ فَرَّقَهَا جَزَاءً ، وَتَأْسُوعَاءً وَعَاشُورَاءً . وَأَيَّامُ الْبَيْضِ فِي كُلِّ شَهْرِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ وَتَالِيَةِ ، وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ ، وَالْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وَالْحَرَمُ ، وَرَجَبُ ، وَأَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْحَرَمُ ، ثُمَّ رَجَبُ . ثُمَّ شَعْبَانُ وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَّا لِلْحَاجِّ بِعَرَفَةَ فَفِطْرُهُ أَفْضَلُ ، فَإِنْ صَامَ لَمْ يَكْرَهُ لَكِنَّهُ تَرَكَ الْأَوَّلَى ، وَيَكْرَهُ صَوْمَ الدَّهْرِ إِنْ ضَرَّهُ أَوْ فُوتَ حَقًّا وَإِلَّا لَمْ يَكْرَهُ وَيَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ أَصْلًا صَوْمُ الْعِيدَيْنِ ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ الْأَضْحَى ، وَيَوْمُ الشُّكِّ وَهُوَ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِالرُّؤْيَا ثَلَاثِينَ يَوْمًا شَعْبَانَ مِنْ لَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ مِنْ عِيدٍ وَفَسَقَةٍ وَنِسْوَةٍ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ يَوْمُ شُكِّ فَلَا يَصِحُّ صَوْمُهُ عَنْ رَمَضَانَ ، بَلْ عَنْ نَذْرِ وَقَضَاءٍ ، وَأَمَّا التَّطَوُّعُ بِهِ ، فَإِنْ وَافَقَ عَادَةً لَهُ ، أَوْ وَصَلَهُ بِمَا قَبْلَ نِصْفِ شَعْبَانَ صَحَّ ،

(فان آخر رمضان قَدَانِ) عن كل يوم (وهكذا يتكرر) المد (بتكرار السنين ، ومن مات وعليه صوم) واجب ولو نذرا (و) الحال أنه (تمكن من فعله) ولم يفعله (أطعم عنه عن كل يوم مد طعام) ولا يصام عنه على هذا القول وجزم النووي بجواز الصيام تبعا للقديم المؤيد بحديث الشيخين «من مات وعليه صوم صام عنه وليه» .

(فصل) في صوم التطوع . و (يندب صوم ستة) أيام (من شوال ، وتندب) تلك السنة (متابعة) لا مغفلة (تلى العيد) لافاصل بينها وبينه (فان فرقها جاز) وكذا إن أخر صومها عن العيد (و) يندب صوم (تأسوعاء) وهو اليوم التاسع من المحرم (وعاشوراء) وهو العاشر منه (و) يندب صوم (أيام البيض في كل شهر الثالث عشر وتاليه) الرابع عشر والخامس عشر (و) يندب صوم (الاثنين والخميس وعشر ذي الحجة) أي الغمانية منه بالنسبة للحاج والتسعة لغيره (و) يندب صوم (الأشهر الحرم وهي أربعة : ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب) فهي من سنتين ثلاثة سرد وواحد فرد (وأفضل الصوم بعد رمضان) صوم (المحرم ثم رجب ثم شعبان) و (يندب) (صوم يوم عرفة إلا للحاج) الواقف (بعرفة) وكذلك السافر (فقطره أفضل) من الصيام (فان صام) الحاج (لم يكره) لكنه ترك الأولى ، ويكره صوم الدهر إن ضرَّ أو فُوتَ حقا (بأن خاف منه ذلك أما لو تحققه أو ظنه ظنا مؤكدا فيحرم) (وإلا) بأن لم يخف منه ذلك (لم يكره . ويحرم ولا يصح أصلا صوم العيدين) الأصغر والأكبر (وأيام التشريق وهي ثلاثة بعد) عيد (الأضحى ، و) يحرم صوم (يوم الشك وهو أن يتحدث بالرؤية) للهِلال (يوم الثلاثاء من شعبان من لا يثبت بقوله) الشهر (من عييد وفسقة ونسوة) وكذلك صبيان (وإلا) بأن لم يتحدث برؤيته أحد أو تحدث برؤيته من يثبت بقوله (فليس يوم شك) بل إما من رمضان أو شعبان ، وإذا تقرر أنه يوم شك (فلا يصح صومه عن رمضان بل عن نذر وقضاء ، وأما التطوع به فان وافق عادة له) تكن له عادة بصوم يوم الاثنين فوافق ذلك يوم الشك (أو وصله بما قبل نصف شعبان) الأول (صح) منه تطوعا ،

وَالْأَحْرَامَ وَلَمْ يَصِحَّ ؛ وَيَحْرُمُ صَوْمُ مَا بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ إِنْ لَمْ يُوَافَقْ عَادَةً وَلَمْ يَصِلْ بِمَا قَبْلَهُ ، وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمٍ وَصَلَاةٍ فَرَضًا أَدَاءً كَانَ أَوْ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا حَرَّمَ قَطْعُهُمَا ، فَإِذَا كَانَ نَفْلًا جَازَ قَطْعُهُمَا .

(فصل) الاعتكاف سنة في كل وقت ، ورمضان أكد وعشره الأخير أكد لطلب ليلة القدر ، ويمكن أن تكون في جميع رمضان وفي العشر الأخير أرجى ، وفي أوتاره أرجى ، وفي الحادى والثالث والعشرين أرجى ويكثر في ليلة القدر : اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني ، وأقل الاعتكاف لبث ، وإن قل بشرط النية وزيادته على أقل الطمأنينة وكونه مسلماً عاقلاً صاحباً خالياً من الحدث الأكبر ، وفي المسجد ولو متردداً في جوانبه ، ولا يكفي مجرد المرور ، والأفضل كونه بصوم وفي الجامع ؛ وأن لا ينقص عن يوم ، ولو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام أو الأقصى أو مسجد المدينة تعين ، لكن يجزئ المسجد الحرام عنهما بخلاف العكس ،

(والا) بأن فقد منه ذلك (حرم ولم يصح) صومه (ويحرم صوم ما بعد نصف شعبان إن لم يوافق عادة) كأن تقدم في يوم الشك (ولم يصله بما قبله) أى لم يصل النصف الثانى في الصوم بالأول ، فإن وافق عادة له أو وصله صبح الصوم وانتفت الحرمة (ومن دخل في صوم أو) في (صلاة فرضاً أداها كان أو قضاء أو نذراً حرم قطعهما) ولو كان كل منهما غير فوري (فإذا كان) أى الصوم والصلاة (نفلاً) ولو مؤكداً (جائز قطعهما) أى لم يحرم وإن كره لغير عذر ، أمام العذر فلا حرمة ولا كراهة .
(فصل) في (الاعتكاف) * هو لغة لزوم الشيء ، وشرعاً اللبث بمسجد من شخص مخصوص بنية وهو (سنة في كل وقت و) في (رمضان آكد و) في (عشره الأخير) من رمضان (أكد لطلب ليلة القدر) وسأيت أنها في العشر الأواخر أرجى (ويمكن أن تكون في جميع رمضان) وإن كان للرجح عند الشافعى اختصاصها بالعشر الأواخر لأنه اجتهد لا ينافى الإمكان (وفي العشر الأخير أرجى وفي أوتاره) وحى أحد وعشرون وثلاث وخمس وسبع وتسع وعشرون (أرجى وفي الحادى والثالث والعشرين أرجى) من بقية الأوتار ، وظاهر كلامه أنها تنتقل ، ومذهب الشافعى أنها تلازم ليلة بعينها (ويكثر في ليلة القدر) إذا رآها أو ظنها من قوله (اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني ، وأقل الاعتكاف لبث) أى مكث واستمرار (وإن قل) زمنه (بشرط النية) لأنه عبادة فافتقر إلى النية (و) بشرط (زيادته) أى اللبث (على أقل الطمأنينة) حتى يصدق عليه أنه بعد النية مكث والنية لا تتأني إلا في زمن أقله الطمأنينة (و) بشرط (كونه) أى المعتكف (مسلياً) فلا يصح من كافر (عاقلاً) فلا يصح من مجنون (صاحباً) فلا يصح من منعمى عليه (خالياً من الحدث الأكبر) فلا يصح من حائض ونساء وجنب (و) بشرط كونه (في المسجد ولو متردداً) فيكفى التردد (في جوانبه) أى المسجد عن المكث (ولا يكفي مجرد المرور) في المسجد وإن طال وقد جرى المصنف على تسمية الركن شرطاً فانه متى النية شرطاً (والأفضل كونه) أى الاعتكاف (بصوم) أى معه (وفي) المسجد (الجامع) الذى تصلى فيه الجمعة (وأن لا ينقص عن يوم ، ولو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام أو) في المسجد (الأقصى) مسجد بيت المقدس (أو مسجد المدينة تعين لكن يجزئ المسجد الحرام عنهما) فإذا نذر الاعتكاف في مسجد المدينة أو الأقصى يوماً فاعتكف ذلك اليوم في المسجد الحرام كفى (بخلاف العكس) فإن نذر الاعتكاف في المسجد الحرام لا يكفي أن يعتكف في أحدهما .

وَيُجْزَى مُسْجِدُ الْمَدِينَةِ عَنِ الْأَقْصَى بِخِلَافِ الْعَكْسِ ، وَلَوْ عَيْنَ مَسْجِدًا غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَتَمَيَّنْ ، وَيَفْسُدُ الْأَعْتِكَافُ بِالْجَمَاعِ وَبِالْإِنْزَالِ عَنْ مُبَاشَرَةٍ ، وَإِنْ نَذَرَ مَدَّةً مُتَتَابِعَةً لَزِمَهُ ، فَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَا يَدُّ مِنْهُ كَأَكْلِ (وَإِنْ أَمَكَنَ فِي الْمَسْجِدِ وَشَرِبَ) إِنْ لَمْ يُمْكِنْ فِيهِ ، وَقَضَاءُ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ وَالْمَرَضِ وَالْحَيْضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَبْطُلْ . وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ لَزِيَارَةِ مَرِيضٍ ، أَوْ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ أَوْ صَلَاةٍ جُمُعَةٍ بَطَلَ أَعْتِكَافُهُ ، وَإِنْ خَرَجَ لِمَنَارَةِ الْمَسْجِدِ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْهُ لِيُؤْذَنَ جَازٍ إِنْ كَانَ هُوَ الْمُؤْذَنُ الرَّاتِبُ وَالْأَفَلَا ، وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَا يَدُّ مِنْهُ فَسَأَلَ عَنِ الْمَرِيضِ وَهُوَ مَارٌّ وَلَمْ يُعْرِجْ جَازَ ، وَإِنْ عَرَجَ لِأَجَلِهِ بَطَلَ ، وَتَحْرُمُ الْمُبَاشَرَةُ بِشَهْوَةٍ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْعَبْدِ وَالزَّوْجَةِ دُونَ إِذْنِ سَيِّدٍ وَزَوْجٍ .

كتاب الحج

الحجُّ والعمرةُ فَرَضَانِ ؛ وَلَا يَجْبَانِ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، إِلَّا أَنْ يُنْذَرَا ، وَإِنَّمَا يُلْزَمَانِ مُسْلِمًا بِالْعَقْلِ عَاقِلًا حُرًّا مُسْتَطِيعًا ، وَيَصِحُّ حَجُّ الْعَبْدِ .

(وَيُجْزَى مُسْجِدُ الْمَدِينَةِ عَنِ الْأَقْصَى بِخِلَافِ الْعَكْسِ ، وَلَوْ عَيْنَ مَسْجِدًا غَيْرَ ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ مِنَ الثَّلَاثَةِ (لَمْ يَتَمَيَّنْ) فَيَجُوزُ لَهُ الْأَعْتِكَافُ فِي غَيْرِهِ لِأَنَّ كُلَّ الْمَسَاجِدِ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ مُسْتَوِيَةٌ فِي الْفَضِيلَةِ الذَّاتِيَةِ (وَيَفْسُدُ الْأَعْتِكَافُ بِالْجَمَاعِ وَبِالْإِنْزَالِ) الْبَنَى (عَنْ مُبَاشَرَةٍ) بِشَهْوَةٍ سَوَاءٌ كَانَ كُلُّ مَنِهَا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ خَارِجَهُ (وَإِنْ نَذَرَ) كُلِّ (مَدَّةً مُتَتَابِعَةً) كَانَ نَذْرُهُ أَنْ يَعْتَكِفَ أَسْبُوعًا مُتَوَالِيًا - (لَزِمَهُ) الْأَعْتِكَافُ مَعَ التَّتَابُعِ (فَإِنْ خَرَجَ) فِي أَثْنَاءِ تِلْكَ الْمَدَّةِ (لِمَا لَا يَدُّ مِنْهُ) لِلْإِنْسَانِ (كَأَكْلِ) وَإِنْ أَمَكَنَ فِي الْمَسْجِدِ (لِأَنَّهُ يَسْتَحْيِي مِنْهُ فِيهِ) وَشَرِبَ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ فِيهِ (أَيْ الْمَسْجِدِ) وَقَضَاءُ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ (مِنْ بَوْلٍ وَغَائِطٍ) وَالْأَرْضِ (الَّذِي يَخْضِي مِنْهُ تَلَوِثُ الْمَسْجِدِ) وَالْحَيْضِ (الَّذِي لَا تَخْلُو عَنْهُ الْمَدَّةُ) كَانَ كَانَتْ شَهْرًا (وَنَحْوِ ذَلِكَ) كَأَدَاءِ شَهَادَةٍ تَعَيَّنَتْ وَقَضَاءُ عِدَّةٍ (لَمْ يَبْطُلْ) الْأَعْتِكَافُ لِلنَّذْرِ التَّتَابُعِ بِالْخُرُوجِ فِي هَذِهِ الصُّورِ (وَإِنْ خَرَجَ) لِلْعَتِكَافِ الْمَذْكُورِ (مِنَ الْمَسْجِدِ لَزِيَارَةِ مَرِيضٍ أَوْ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ أَوْ صَلَاةٍ جُمُعَةٍ بَطَلَ أَعْتِكَافُهُ) لِلنَّذْرِ تَتَابُعِهِ (وَإِنْ خَرَجَ لِمَنَارَةِ الْمَسْجِدِ) لِلْإِذْنِ عَلَيْهَا (وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْهُ) أَيْ الْمَسْجِدِ (لِيُؤْذَنَ جَازٍ إِنْ كَانَ هُوَ الْمُؤْذَنُ الرَّاتِبُ) إِلَّا (بَأَن لَمْ يَكُنْ هُوَ الرَّاتِبُ) بَلْ مُتَطَوِّعٌ (فَلَا) يَجُوزُ الْخُرُوجُ لِلْعَتِكَافِ الْمَذْكُورِ (وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَا يَدُّ مِنْهُ) كَأَكْلِ (فَسَأَلَ عَنِ الْمَرِيضِ وَهُوَ مَارٌّ وَلَمْ يُعْرِجْ) أَيْ لَمْ يَتَحَوَّلْ عَنْ طَرِيقِهِ (جَارٍ) لَهُ السُّؤَالُ (وَإِنْ عَرَجَ لِأَجَلِهِ) أَيْ السُّؤَالُ (بَطَلَ) أَعْتِكَافُهُ (وَتَحْرُمُ الْمُبَاشَرَةُ بِشَهْوَةٍ وَيَحْرُمُ) الْأَعْتِكَافُ (عَلَى الْعَبْدِ وَالزَّوْجَةِ دُونَ إِذْنِ سَيِّدٍ) فِي الْعَبْدِ (وَزَوْجٍ) فِي الْمَرْأَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(كتاب الحج)

أَيُّ وَالْعُمْرَةِ . وَهُوَ أَلْفَةُ الْقَصْدِ ، وَشَرْنَا قَصْدَ السَّكْبَةِ لِلنَّسْكِ الْآتِي بَيَانَهُ . وَالْعُمْرَةُ لَعَةُ الزِّيَارَةِ ، وَشَرْنَا قَصْدَ السَّكْبَةِ لِلْعِبَادَةِ الْمُخْصُوصَةِ (الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَرَضَانِ) مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسِ (وَلَا يَجْبَانِ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً) إِلَّا أَنْ يُنْذَرَا (أَيْ أَحَدُهُمَا فَيَجِبُ بِالنَّذْرِ) (وَإِنَّمَا يُلْزَمَانِ) عَلَى التَّرَاخِي (مُسْلِمًا) بِالْعَقْلِ عَاقِلًا حُرًّا مُسْتَطِيعًا (فَلَا يَجْبَانِ) إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَتْ تِلْكَ الشَّرُوطُ (وَيَصِحُّ حَجُّ الْعَبْدِ) وَلَا يَكْفِي عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فَيُزَامُهُ إِذَا عَتَقَ وَوُجِدَتْ فِيهِ الشَّرُوطُ أَنْ يَحْجَّ ثَانِيًا وَغَيْرِ

وغير المستطيع، ولا يصح من الكافر وغير المميز استقلالاً، فإن أحرم الصبي المميز بإذن الولي أو أحرم الولي عن المجنون أو الطفل الذي لا يميز جاز، ويكلفه الولي ما يقدر عليه، فينسله ويجرده عن الخيط ويلبسه ثياب الإحرام ويحجبه المحظور كالطيب ويحجوه ويحضره المشاهد، ويفعل عنه ما لا يمكن منه كالإحرام وركعتي الطواف والرعي. والمستطيع اثنان: مستطيع بنفسه، ومستطيع بغيره. أما الأول فهو أن يكون صحيحاً واجداً للزاد والماء بضمن مثله في المواضع التي جرت العادة بكونه فيها وراحلة تصلح لمثله إن كان من مكة على مسافة القصر وإن أطاق المشي، وكذا دونها إن لم يطقه وتحمل إن شق عليه ركوب القتب، وشريك يعادله، يشترط ذلك كله ذاهباً وراجعاً، وأن يكون ذلك فاضلاً عن نفقة عياله وكسوتهم ذهاباً وإياباً، وعن مسكن يناسبه، وخادم يليق به لمنصب أو يحجز وعن دين ولو مؤجلاً، وأن يجد طريقاً آمناً يأمن فيها على نفسه وماله من سبع وعدو ولو كافراً أو رصدياً،

(و) كذلك يصح حج (غير المستطيع) إذا تسكف المشقة وكفيه عن حج الإسلام (ولا يصح من الكافر) (و) لا من (غير المميز استقلالاً) بنفسه لأنه عبادة وشرطها التمييز (فإن أحرم الصبي المميز بإذن الولي) أبا كان أو جداً أو قبا (أو أحرم الولي عن المجنون أو الطفل الذي لا يميز جاز) ويجوز أيضاً أن يحرم الولي عن المميز، ولا فرق في الولي بين أن يكون محرماً عن نفسه أولاً (ويكلفه الولي ما يقدر عليه) من الأعمال كالطواف (فينسله ويجرده عن الخيط ويلبسه ثياب الإحرام) إن لم يقدر على فعلها بنفسه وإلا فيأمره بها (ويحجبه المحظور كالطيب ويحجوه) من إزالة الشعر وقلم الأظفار (ويحضره المشاهد) مثل عرفة ومنى والمزدلفة (يفعل عنه ما لا يمكن منه كالإحرام) فإن الصبي غير المميز لا يصح منه الإحرام فيحرم عنه الولي بأن يقول جعلته محرماً (وركعتي الطواف) فيعليهما الولي عن غير المميز (والرعي) لأجمار فيرميها الولي عن غير المميز، وأما المميز فيفعل هو بنفسه ما ذكر.

(والمستطيع اثنان) أي نوعان (مستطيع بنفسه، ومستطيع بغيره). أما الأول فهو أن يكون صحيحاً بأن يمكنه الثبوت على المركوب بلا ضرر شديد (واجداً للزاد) ولأوعيته ولأجرة حراسة (وللساء بضمن مثله) وهو القدر الذي يباع به زماناً ومكاناً وأن يكون موجوداً (في المواضع التي جرت العادة بكونه فيها) فلا حلت المواضع عنه كزمن الجذب أو انقطع الماء أو وجدت السكن بزيادة عن ثمن المثل فقدت الاستطاعة (و) شرطها أيضاً أن يكون واجداً (راحلة تصلح لمثله) إما بشراء أو اكتراء (أن كان من مكة على مسافة القصر وإن أطاق المشي، وكذا) تشترط الراحلة أن كان بينه وبين مكة (دونها) مسافة القصر (إن لم يطقه) أي المشي (و) أن يكون واجداً (محملاً) وهو خشب يجعل في جانب البعير لركوب فيه (إن شق عليه ركوب القتب) وهو ظهر الدابة (و) أن يجد (شريكاً) يعادله يشترط ذلك كله ذاهباً وراجعاً (و) يشترط (أن يكون ذلك فاضلاً عن نفقة عياله) أي مؤنتهم (وكسوتهم ذهاباً وإياباً وعن مسكن يناسبه) أي يليق به (و) عن (خادم يليق به لمنصب أو يحجز) عن خدمة نفسه لمرض أو كبر (وعن دين ولو مؤجلاً) فوفاء الدين مقدم على النسك (و) يشترط (أن يجد طريقاً آمناً يأمن فيها على نفسه و) على (ماله من سبع وعدو ولو كافراً) فلا تأمره بالجهاد لأجل الحج لما فيه من الخطر (أو) كان العدو (رصدياً) بفتح الصاد من يترقب المارين

يُرِيدُ مَالًا وَإِنْ قَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا إِلَّا فِي الْبَحْرِ لَزِمَهُ إِنْ غَلَبَتْ السَّلَامَةُ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْمَرْأَةُ فِي كُلِّ ذَلِكَ كَالرَّجُلِ ، وَتَزِيدُ بَأْنَ يَكُونُ مَعَهَا مَنْ تَأْمَنُ مَعَهُ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ زَوْجٍ أَوْ مُحَرَّمٍ أَوْ نِسْوَةٍ ثَقَاتٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ مُحَرَّمٌ قَتَى وَجَدَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ وَلَمْ يَدْرِكْ زَمَانًا يُمْكِنُهُ فِيهِ الْحَجُّ عَلَى الْعَادَةِ لَمْ يَلْزِمَهُ ، وَإِنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ لَزِمَهُ ، وَيَنْدُبُ الْمُبَادَرَةَ بِهِ ، وَلَهُ التَّأْخِيرُ ، لَكِنْ لَوْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ قَبْلَ فِعْلِهِ مَاتَ عَاصِيًا وَوَجَبَ قَضَاؤُهُ مِنْ تَرْكِهِ ؛ وَأَمَّا الْمُسْتَطِيعُ بغيره فهو مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لَزِمَانَةً أَوْ كِبَرًا وَلَهُ مَالٌ أَوْ مَنْ يُعْطِيهِ وَلَوْ أَجْنَبِيًّا فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ بِمَالِهِ ، أَوْ يَأْذَنَ لِلْمُسْتَطِيعِ فِي الْحَجِّ عَنْهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَحْجِيَ عَنْهُ تَطَوُّعًا أَيْضًا ، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ أَنْ يَحْجِيَ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا أَنْ يَتَنَفَّلَ ، وَلَا أَنْ يَحْجِيَ نَذْرًا وَلَا قَضَاءً فَيَحْجِيَ أَوَّلًا الْفَرَضَ ، وَبَعْدَهُ الْقَضَاءُ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ ، وَبَعْدَهُ النَّذْرُ إِنْ كَانَ وَبَعْدَهُ النَّفْلُ أَوْ النَّيَابَةُ ، فَإِنْ غَيَّرَ هَذَا التَّرْتِيبَ ، فَتَوَيَّ التَّطَوُّعَ أَوْ النَّذْرَ مَثَلًا ، وَعَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ ، لَفَتْ

(يريد) أن يأخذ (مالا وإن قل) فمن لم يأمن ذلك فلا يكون مستطيعا ويسقط عنه وجوب الحج (وإن لم يجد) من يريد الحج (طريقا إلا في البحر لزمه) سلوكه (إن غلبت السلامة) في ركوبه (وإلا) بأن غلب العصب أو استوى الأمران (فلا) يلزمه ويسقط الوجوب (والمرأة في كل ذلك) المذكور من شروط الوجوب والاستطاعة وغير ذلك (كالرجل) فيجب عليها النسك على التفصيل الذي ذكر في الرجل (وتزيد) على الرجل (بأن يكون معها من تأمن معه على نفسها) من الفاحشة (من زوج أو محرم أو نسوة ثقات وإن لم يكن مع إحداهن محرم) ويكفي في الجواز لفرضها امرأة واحدة بل يجوز سفرها وحدها إن أمنت (فمضى وجدت هذه الشروط ولم يدرك زمانا يمكنه فيه الحج على العادة لم يلزمه) فيزداد على الشروط المتقدمة في الاستطاعة أن يدرك زمانا يسع سيرا معه ودا . فهو حصلت الاستطاعة بعد ما خرجت قافلة بلده لم يلزمه الحج (وإن أدرك ذلك) الزمن الذي يسع السير على العادة (لزمه) الحج وشغلت به ذمته . (ويندب المبادرة به) أي الحج عند الاستطاعة (وله التأخير) من غير حرمة (لكن لو مات بعد التمكن) و (قبل فعله مات عاصيا) فنسقط جواز التأخير سلامة العاقبة ، فمن مات تبين عصيانه (ووجب قضاؤه من تركته) وتبين فساد أعماله التي تتوقف على العدالة كالشهادة لكن في السنة الأخيرة . (وأما المستطيع بغيره فهو من لا يقدر على الثبوت على الراحلة لزمانة) أي آفة منعه من الركوب والمشي (أو) ل (سكر أو مال أو) لا مال له ولكن له (من يعطيه) في تأدية النسك عنه (ولو أجنبيًّا فيلزمه أن يستأجر بماله) من يحج عنه ويعتمر (أو يأذن للمستطيع في الحج عنه) ويسمى المستطيع بغيره معذوبا ولا يجوز للحج بغير إذن (ويجوز أن يحج عنه) أي المعذوب (تطوعا أيضا) بأن سبق له الحج ثم عصب وأراد أن يتطوع بالحج فيستأجر من يحج عنه أو يأذن من يعطيه كحج الفرض (ولا يجوز لمن عليه فرض الإسلام) ومثله من عليه قضاء أو نذر (أن يحج عن غيره) لافرضا ولا نفلا (ولا أن يتنفل) هو به بأن ينوي بالحج النفل : فلو نوى النفل وقع عن حجة الإسلام (ولا أن يحج نذرا) بأن كان نذر الحج (ولا قضاء) بأن نوى الحج وهو رقيق ثم أنفسه بجمع فوجب قضاؤه فمعتق فلا يجوز له أن يقدم شيئا من ذلك على حجة الإسلام (فيحج أولا الفرض وبعده القضاء إن كان عليه وبعده النذر إن كان وبعده النفل أو النيابة ، فإن) نوى (غير هذا الترتيب : نوى التطوع أو النذر مثلا وعليه فرض الإسلام لفت نيته

نَيْتُهُ وَوَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَقَسَّ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِفْرَادًا وَتَمَتُّعًا وَقِرَانًا وَإِطْلَاقًا وَأَفْضَلُ ذَلِكَ الْإِفْرَادُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْقِرَانُ ثُمَّ الْإِطْلَاقُ ، فَلَا إِفْرَادَ أَنْ يَحُجَّ أَوَّلًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى الْحِلِّ فَيَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ، وَالتَّمَتُّعُ أَنْ يَعْتَمِرَ أَوَّلًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ مِنْ مَكَّةَ ، وَيَنْدَبُ أَنْ يَحْرِمَ الْمُتَمَتِّعُ إِنْ كَانَ وَاجِدًا لِلْهَدْيِ بِالْحَجِّ ثَامِنَ ذِي الْحِجَّةِ وَإِلَّا فَسَادَسَهُ فِي مَكَّةَ مِنْ بَابِ دَارِهِ ، فَيَأْتِي الْمَسْجِدَ مُحْرَمًا كَالْمُحْرِمِ ، وَالْقِرَانُ أَنْ يَحْرِمَ بِهِمَا مَعًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ ، وَيَقْتَصِرَ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ فَقَطَّ أَوْ يَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ أَوَّلًا ، ثُمَّ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي طَوَافِهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا الْحَجَّ فِي أَشْهُرِهِ ، وَيَلْزَمُ التَّمَتُّعُ وَالْقَارَنُ دَمًا ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْقَارَنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَلَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ إِلَّا أَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَإِنْ فَقَدَ الدَّمَ هُنَاكَ أَوْ تَمَنَّهُ أَوْ وَجَدَهُ يَبَاعُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ،

نَيْتُهُ وَوَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ (فمن عبر بعدم الجواز أراد به الصحة) (وقس عليه) ما إذا نوى من عليه قضاء ونذر النذر قبل القضاء فيقع عن القضاء وتلغو نيته وهكذا النذر مع التلف . (ويجوز الإحرام بالحج إفراداً أي منفرداً عن العمرة) (وتتمتعاً) بأن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم يحرم بالحج في سنته (وقِرَانًا) بأن يحرم بهما معاً (وإِطْلَاقًا) بأن يقول نويت النسك . (وأفضل ذلك) المذكور من السكيات (الأفراد ثم التمتع ثم القِرَانُ ثُمَّ الْإِطْلَاقُ . فالإفراد أن يحج) أي ينوي الإحرام بالحج (أَوَّلًا) قبل الإحرام بالعمرة (من مِيقَاتِ بَلَدِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ فَيَحْرِمُ) منه (بالعمرة) ولا يَتِمَّنِ محل لها مخصوص . (والتمتع أن يعتَمِرَ أَوَّلًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) التي هي شوال وذو القعدة وعشر ذِي الْحِجَّةِ (ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ) أي العام الذي أحرم فيه بالعمرة فيشترط للتمتع شَرْطَانِ الإِحْرَامِ بِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَكَوْنِ الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْ عَامِهِ (مِنْ مَكَّةَ) وهذا شرط للزوم الدم ، فلورجع إلى المِيقَاتِ وأحرم منه سقط عنه الدم لكن يسمى متمتعاً . (ويندب أن يحرم التمتع إِنْ كَانَ وَاجِدًا لِلْهَدْيِ بِالْحَجِّ ثَامِنَ ذِي الْحِجَّةِ وَإِلَّا) بأن لم يجد الهدى (ف) يحرم بالحج (سَادِسَهُ) ليقع الصوم في الحج فيصومه وتاليه ويحرم كل منهما (فِي مَكَّةَ مِنْ بَابِ دَارِهِ فَيَأْتِي لِلْمَسْجِدِ مُحْرَمًا كَالْمُحْرِمِ) أي الذي دَارُهُ مَكَّةَ فَانْه يَحْرِمُ مِنْ بَابِ دَارِهِ (وَالْقِرَانُ أَنْ يَحْرِمَ بِهِمَا مَعًا) أي بالحج والعمرة (مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ وَيَقْتَصِرُ) الْقَارَنُ (عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ فَقَطَّ) فلا يزيد طَوْافًا لِأَجْلِ الْعُمْرَةِ . وَلِلْقِرَانِ صُورَةٌ أُخْرَى أَغَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ (أَوْ يَحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ أَوَّلًا ثُمَّ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي طَوَافِهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا الْحَجَّ فِي أَشْهُرِهِ) وَلَوْ كَانَ مُحْرَمًا بِهَا قَبْلَ أَشْهُرِهِ . (وَيَلْزَمُ لِلتَّمَتُّعِ وَالْقَارَنِ دَمٌ) يَحْزِي فِي الْأَضْحِيَّةِ (وَلَا يَجِبُ) الدَّمُ (عَلَى الْقَارَنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ وَمَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ) فمن كان من أهل ذلك وقرن الحج بالعمرة لا يجب عليه دم (وَلَا) يجب الدم (عَلَى الْمُتَمَتِّعِ) إِلَّا أَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ (فَلَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ بَدَأَ اتِّبَاطَهَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ خَرَجَ لِلْمِيقَاتِ فَأَحْرَمَ مِنْهُ بِرِثْتِ ذِمَّتِهِ مِنَ الدَّمِ (وَ) يشترط أيضا لوجوب الدم على التمتع (أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ (فَإِنْ فَقَدَ) كُلُّ مَنْ الْقَارَنُ وَالتَّمَتُّعُ (الدَّمَ هُنَاكَ) فِي أَرْضِ الْحَرَمِ (أَوْ) فَقَدَ (تَمَنَّهُ أَوْ وَجَدَهُ يَبَاعُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ) فَهُوَ كَالْعَدَمِ ، وَمَنْ عَدَمَهُ

صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَيَنْدُبُ كَوْنَهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَتَقَوْتُ الثَّلَاثَةَ بِتَأْخِيرِهَا عَنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَيَجِبُ قَضَاؤُهَا قَبْلَ السَّبْعَةِ ، وَيَفْرُقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ بِمَا كَانَ يَفْرُقُ فِي الْأَدَاءِ وَهُوَ مَدَّةُ السَّيْرِ وَزِيَادَةُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، وَالْإِطْلَاقُ أَنْ يَنْوِيَ الدُّخُولَ فِي النَّسْكِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيِّنَ حَالَةَ الْإِحْرَامِ أَنَّهُ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ أَوْ قَرَانٌ ، ثُمَّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ صَرْفُهُ لِمَا شَاءَ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ وَهِيَ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرُ لَيْلٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِهَا انْعَقَدَ عُمْرَةٌ ، وَيَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا لِلْحَاجِّ الْمُقِيمِ لِلرَّمْيِ بِمَنَى .

(فَصْلٌ) مِيقَاتُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ : ذُو الْحُلَيْفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالْجُحْفَةُ لِلشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبَ ، وَيَلْمُ لِهَامَةَ الْبَيْنِ ، وَقَرْنٌ لِنَجْدِ الْبَيْنِ وَنَجْدُ الْحِجَازِ ، وَذَاتُ عَرْقٍ لِلْعِرَاقِ وَخُرَّاسَانٌ ، وَالْأَفْضَلُ لَهُ الْعَقِيقُ ، وَمَنْ فِي مَكَّةَ وَلَوْ مَرًّا مِيقَاتُ حَجِّهِ مَكَّةُ ، وَمِيقَاتُ عُمْرَتِهِ أَدْنَى الْجَلِّ ، وَالْأَفْضَلُ مِنْهُ الْجِعْرَانَةُ ، ثُمَّ التَّنْعِيمُ ، ثُمَّ الْحُدَيْبِيَّةُ ، وَمَنْ مَسَّكَهُ أَقْرَبُ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ : فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ ،

(صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ) بَعْدَ التَّلْبَسِ بِالْإِحْرَامِ بِهِ لَا قَبْلَهُ (وَيَنْدُبُ كَوْنَهَا) أَيِ الثَّلَاثَةِ (قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ) حَيْثُ اتَّسَعَ الْوَقْتُ ، وَأَمَّا إِذَا ضَاقَ فَيَجِبُ صَوْمُهُ فَالْوَاجِبُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ وَالْمُنْدُوبُ صَوْمُهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ (وَ) صَامَ (سَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) أَيِ وَطَنِهِ (وَتَقَوْتُ الثَّلَاثَةَ بِتَأْخِيرِهَا عَنْ يَوْمِ عَرَفَةَ) نَقَضْتُ (وَ) لَسَكُنَ (يَجِبُ قَضَاؤُهَا قَبْلَ السَّبْعَةِ وَيَفْرُقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ بِمَا كَانَ يَفْرُقُ فِي الْأَدَاءِ وَهُوَ مَدَّةُ السَّيْرِ) مِنْ مَكَّةَ إِلَى وَطَنِهِ (وَزِيَادَةُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ . وَالْإِطْلَاقُ أَنْ يَنْوِيَ الدُّخُولَ فِي النَّسْكِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيِّنَ حَالَةَ الْإِحْرَامِ أَنَّهُ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ أَوْ قَرَانٌ ثُمَّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ صَرْفُهُ لِمَا شَاءَ) مِنْ ذَلِكَ . (وَلَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ وَهِيَ : شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَيْلٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) وَالْأَيَّامُ التَّلَاثَةُ الَّتِي بَيْنَهَا ، فَمَنْ جَاءَ عَلَيْهِ لِحَجِّ الْعِيدِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَنْوِيَ الْحَجَّ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُطْلَقِ عَمَلُ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يُعَيِّنَ (فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِهَا انْعَقَدَ عُمْرَةٌ . وَيَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ كُلِّ وَقْتٍ) لِأَنَّ كُلَّ السَّنَةِ وَقْتُ لِلْعُمْرَةِ (إِلَّا لِلْحَاجِّ الْمُقِيمِ لِلرَّمْيِ بِمَنَى) أَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَلَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِهَا لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْإِتْيَانِ بِأَعْمَالِهَا حَتَّى يَبْقَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الرَّمْيِ وَكَذَلِكَ الْحَرَمُ بِالْحَجِّ لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ .

(فَصْلٌ : مِيقَاتُ الْحَجِّ وَالسَّيْرِ ذُو الْحُلَيْفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ) أَيِ مَنْ يَتَوَجَّهُ مِنْهَا سِوَاكَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ غَرِيبًا وَهُوَ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ أَمْيَالٍ وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشَرَ مَرَاثِلَ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِأَيَّارِ عَلَى (وَالْجُحْفَةُ) مِيقَاتُ (لِلشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ) أَيِ مَنْ أَتَى مِنْ هَذِهِ الْأَمَاكِنِ وَقَدْ أَبْدَتْ الْآنَ بِرَابِعٍ لِأَنَّهَا قَبْلُهَا يَبْسُرُ (وَيَلْمُ) مِيقَاتُ (لِهَامَةَ الْبَيْنِ) أَيِ مَنْ أَتَى مِنْهَا (وَقَرْنٌ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ مِيقَاتُ (لِنَجْدِ الْبَيْنِ وَنَجْدِ الْحِجَازِ) أَيِ مَنْ أَتَى مِنْهُمَا (وَذَاتُ عَرْقٍ) مِيقَاتُ (لِلْعِرَاقِ وَخُرَّاسَانَ) أَيِ مَنْ أَتَى مِنْهُمَا (وَالْأَفْضَلُ لَهُ الْعَقِيقُ ، وَمَنْ فِي مَكَّةَ وَلَوْ مَرًّا) بِهَا (مِيقَاتُ حَجِّهِ مَكَّةَ) أَيِ أَبْنِيَّتِهَا وَلَا يَقُومُ بَقِيَّةُ الْحَرَمِ مُقَابِلَهَا (وَمِيقَاتُ عُمْرَتِهِ) أَيِ مَنْ فِي مَكَّةَ (أَدْنَى) أَيِ أَقْرَبُ (الْجَلِّ) مِنْ أَيِّ جِهَةٍ (وَالْأَفْضَلُ مِنْهُ) أَيِ الْجَلِّ (الْجِعْرَانَةُ) ثُمَّ التَّنْعِيمُ ثُمَّ الْحُدَيْبِيَّةُ . وَمَنْ مَسَّكَهُ أَقْرَبُ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ : كَأَهْلِ عَسْفَانَ وَخَلِيسَ (فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ) الَّذِي هُوَ فِيهِ

وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لِمَيْقَاتٍ فِيهِ أَحْرَمٌ إِذَا سَاذَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ، وَمَنْ دَارَهُ أَبْعَدُ مِنَ الْمَيْقَاتِ إِلَى مَكَّةَ
فَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَحْرِمَ إِلَّا مِنَ الْمَيْقَاتِ ، وَقِيلَ مِنْ دَارِهِ ، وَمَنْ جَاوَزَ الْمَيْقَاتَ وَهُوَ يُرِيدُ النَّسِكَ وَأَحْرَمَ دُونَهُ
لَزِمَهُ دَمٌ ، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ مُحَرَّمًا قَبْلَ التَّلَبُّسِ بِنَسِكَ سَقَطَ الدَّمُ .

(فصل) إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ اغْتَسَلَ وَلَوْ حَائِضًا بِنِيَّةٍ غُسْلِ الْإِحْرَامِ ، فَإِنْ قَلَّ مَاءُهُ تَوَضَّأَ فَقَطَّ ، وَإِنْ
قَعْدَهُ بِالْكُلْيَةِ تَيْمَمَ ، وَيَتَنَفَّضُ بِحُلْقِ الْعَانَةِ ، وَتَنْفِ الْإِبْطِ ، وَاقْصَ الشَّارِبَ وَإِزَالَةَ الْوَسْخِ بِأَنْ يَغْسِلَ رَأْسَهُ
بَسْدَرٍ وَنَحْوِهِ ، ثُمَّ يَتَجَرَّدُ عَنِ الْحَيْطِ ، وَيَلْبَسُ إِزَارًا وَرَدَاءً أبيضين نظيفين ، وتعلين غير محيطين ، وَيَطْبِيبُ
بَدَنَهُ ، وَلَا يَطْبِيبُ ثِيَابَهُ ، وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ كَالرَّجُلِ ، إِلَّا فِي نَزْعِ الْحَيْطِ ، فَإِنَّهَا لَا تَنْزِعُهُ ، وَتَخْضِبُ كَفَّيْهَا كُلِّمَا
بِالْحَنَاءِ ، وَتَلَطِّخُ بِهَا وَجْهَهَا ، هَذَا كُلُّهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْكِرَاهَةِ ، يَنْوِي بِهِمَا
سُنَّةَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ يَنْهَضُ لِيُشْرَعَ فِي السَّيْرِ ، فَإِذَا شَرَعَ فِيهِ أَحْرَمَ حَيْثُذَ ، وَالْإِحْرَامُ هُوَ نِيَّةُ الدُّخُولِ
فِي النَّسِكَ ، فَيَنْوِي بِقَلْبِهِ الدُّخُولَ فِي الْحَجِّ لِلَّهِ تَعَالَى إِنْ كَانَ يُرِيدُ حَجًّا ، أَوِ الْعُمْرَةَ إِنْ كَانَ يُرِيدُهَا ، أَوِ الْحَجَّ
وَالْعُمْرَةَ إِنْ كَانَ يُرِيدُ الْقِرَانَ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَتَنَفَّضَ بِذَلِكَ ،

(ومن سلك طريقا لميقات في أحرم إذا ساذى) من جهة اليمن أو اليسار (أقرب المواقيت إليه) فيحرم من محل
المعاذاة وهذه المواقيت لكل من مر بها من أهلها وغيرهم (ومن داره أبعد من الميقات إلى مكة) كأهل المدينة
فإن دارهم أبعد إلى مكة من ذي الحليفة (فالأفضل) له (أن لا يحرم إلا من الميقات ، وقيل) الأفضل أن يحرم (من
داره ، ومن جاوز الميقات وهو يريد النسك) حجا أو عمرة جاوزه عمدا أو سهوا أو نسيانا (وأحرم دونه) أي
للميقات (لزمه دم) فإن لم يحرم ودخل مكة بلا إحرام أثم ولا دم عليه (فإن عاد إليه) أي الميقات (محرمًا قبل
التلبس بنسك) فرضا أو سنة كطواف القدوم (سقط الدم) عنه والائتم أيضا .

(فصل) إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ اغْتَسَلَ وَلَوْ (كان المحرم) حائِضًا بِنِيَّةِ غُسْلِ الْإِحْرَامِ ، فَإِنْ قَلَّ مَاءُهُ (عن الغسل
(وإذا قعد) من غير غسل شيء من بدنه (وان قعد) أي الماء (بالكلية تيمم) ندبا (ويتنطفل بحلق العانة
بشد الإبط وقص الشارب وإزالة الوسخ بأن يغسل رأسه بسدر ونحوه) كخطمي وأشتان (ثم يتجرد عن الحيط
اللبس إزارا ورداء أبيضين نظيفين وتعلين غير محيطين ويطيب بدنه ولا يطيب ثيابه . والمرأة في كل ذلك كالرجل)
من الاغتسال أو بدله من التنظف وإزالة الأوساخ وغير ذلك (إلا في نزع الحيط فإنها لا تنزعه وتخضب كفها كليهما
بالحناء وتلطخ بها وجهها) توصلا لستر لونه لأنها مأمورة بكشفه (هذا) ما طلب من الرجل والمرأة (كله قبل
الإحرام) ثم يصلي رَكَعَتَيْنِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْكِرَاهَةِ (لأن سببهما متأخر) ينوي بهما سنة الإحرام ثم ينهض (أي
يسرع القيام) (ليشرع في السير) إلى جهة مكة (فإذا شرع فيه) أي السير (أحرم حيثُذ) . والإحرام هُوَ نِيَّةُ
الدُّخُولِ فِي النَّسِكَ فَيَنْوِي بِقَلْبِهِ الدُّخُولَ فِي الْحَجِّ لِلَّهِ تَعَالَى (أي غملا) (إن كان يريد حجا أو العمرة) (إن كان يريد حجا أو العمرة
أو) (في) (الحج والعمرة) (إن كان يريد القِران) . ويندب أن يتنطفل بذلك) أي بما نواه

أَيْضًا بِلِسَانِهِ ، ثُمَّ يُبَيِّنُ رَافِعًا صَوْتَهُ ، وَالْمَرْأَةُ تَخْفِضُهُ ، فَيَقُولُ : لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ .
 إِنَّ التَّحَمُّدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ ، وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ ، ثُمَّ يَصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَوْتٍ أَوْ خَفِضَ
 مِنْ ذَلِكَ ، وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ ، وَيَسْتَعِذُّ بِهِ مِنَ النَّارِ ، وَيُكَثِّرُ التَّلِيَّةَ فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ قَائِمًا وَقَاعِدًا
 وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا وَمُضْطَجِعًا وَجُنُبًا وَحَائِضًا ، وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابَهَا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَمَاكِنِ
 كَصُغُودٍ وَهَبُوطٍ وَرُكُوبٍ وَنُزُولٍ وَاجْتِمَاعٍ وَفَرَاقٍ وَعِنْدَ السَّحَرِ وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَدْبَارِ الصَّلَاةِ وَفِي
 سَائِرِ الْمَسَاجِدِ ، وَلَا يُبَلِّغُ فِي طَوَائِفِهِ وَسَعْيِهِ ، وَلَا يَقْطَعُ التَّلِيَّةَ بِكَلَامٍ ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ رَدَّ عَلَيْهِ ، وَإِذَا
 رَأَى شَيْئًا أَعْجَبَهُ ، قَالَ لَيْتَكَ إِنْ الْعَيْشُ عَيْشُ الْآخِرَةِ ، وَإِذَا أَحْرَمَ حَرَّمَ عَلَيْهِ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ : أَحَدُهَا لِبْسُ
 الْخَيْطِ الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُفِّ وَالْقَبَاءِ وَكُلِّ خَيْطٍ وَمَا اسْتَدَارَتْهُ كَاسْتِدَارَةِ الْخَيْطِ بِالسَّجِّ وَتَلْبِيدٍ وَتَحْوِ
 ذَلِكَ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا سِتْرُ رَأْسِهِ بِخَيْطٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يُعَدُّ فِي الْعَادَةِ سَاتِرًا ، فَلَا يَضُرُّهُ الْاسْتِظْلَالُ بِالْحَمَلِ
 وَحُلِّ عَدْلٍ وَزَنْبِيلٍ وَتَحْوِ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ رِدَاءَهُ ، وَلَا أَنْ يَغْتَدِّقَهُ ، وَلَا أَنْ يَخْلَعَ بِخِلَالٍ وَلَا أَنْ
 يَرْبِطَ خَيْطًا فِي طَرَفِهِ ، ثُمَّ يَرْبِطَهُ بِالطَّرَفِ الْآخَرِ ، وَلَهُ عَقْدُ الْأَزَارِ ، وَشُدُّ خَيْطٍ عَلَيْهِ ،

(أَيْضًا بِلِسَانِهِ ثُمَّ يَبْلُغُ رَافِعًا صَوْتَهُ) بَحِثْ يَسْمَعُ نَفْسَهُ فِي اجْتِدَاءِ الْإِحْرَامِ ثُمَّ يَرْفَعُ حَتَّى يَسْمَعَ مِنْ بَقَرِهِ (وَالْمَرْأَةُ
 تَخْفِضُهُ) أَيْ صَوْتَهَا (فَيَقُولُ) فِي تَلْبِينِهِ (لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ) أَيْ إِجَابَةً لَكَ بَعْدَ إِجَابَةِ
 (إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ) ثَلَاثًا (ثُمَّ يَصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَوْتٍ أَوْ خَفِضَ مِنْ
 ذَلِكَ وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ وَيَسْتَعِذُّ بِهِ مِنَ النَّارِ وَيُكَثِّرُ التَّلِيَّةَ فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ قَائِمًا وَقَاعِدًا وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا وَمُضْطَجِعًا
 وَجُنُبًا وَحَائِضًا وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابَهَا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَمَاكِنِ كَصُغُودٍ وَهَبُوطٍ وَرُكُوبٍ وَنُزُولٍ وَاجْتِمَاعٍ
 وَفَرَاقٍ وَعِنْدَ السَّحَرِ وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَ) إِدْبَارِ (النَّهَارِ وَأَدْبَارِ الصَّلَاةِ وَفِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ وَلَا يُبَلِّغُ فِي طَوَائِفِهِ) سِوَاهُ كَانَ
 وَاجِبًا أَوْ مُنْدُوبًا (وَ) لَا فِي (سَعْيِهِ وَلَا يَقْطَعُ التَّلِيَّةَ بِكَلَامٍ) لِأَنَّهُ إِعْرَاضٌ عَنِ الْعِبَادَةِ (فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ) وَهُوَ
 يَبْلُغُ (رَدَّ عَلَيْهِ ، وَإِذَا رَأَى شَيْئًا أَعْجَبَهُ قُلْ لَيْتَكَ إِنْ الْعَيْشُ عَيْشُ الْآخِرَةِ) أَيْ إِنْ لِلْعَيْشَةِ الْإِهْنِثَةُ الدَّائِمَةُ مَعِيشَةُ الْآخِرَةِ
 (وَإِذَا أَحْرَمَ حَرَّمَ عَلَيْهِ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ : أَحَدُهَا لِبْسُ الْخَيْطِ) كَ (الْقَمِيصِ) بَشَرًا أَنْ يَكُونَ لِبْسَهُ عَلَى وَجْهِ
 الْإِسْحَاطَةِ ، فَإِنْ ارْتَدَّى بِهِ أَوْ أَرَزَ لَمْ يَحْرُمَ (وَ) كَذَلِكَ يَحْرُمُ لِبْسُ (السَّرَاوِيلِ) وَهُوَ الْأَلْبَسَةُ (وَالْخُفِّ وَالْقَبَاءِ وَكُلِّ
 خَيْطٍ وَمَا اسْتَدَارَتْهُ) بِالْبَاسِ (كَاسْتِدَارَةِ الْخَيْطِ بِالسَّجِّ وَتَلْبِيدٍ وَتَحْوِ ذَلِكَ) مِمَّا بَعْدَ لِبْسِ كَالدَّرْعِ وَالطَّرْبُوشِ
 (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ) أَيْ الرَّجُلُ (أَيْضًا سِتْرُ رَأْسِهِ بِخَيْطٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يُعَدُّ فِي الْعَادَةِ سَاتِرًا فَلَا يَضُرُّهُ الْاسْتِظْلَالُ بِالْحَمَلِ)
 لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ فِي الْعَادَةِ سَاتِرًا لِرَأْسِهِ (وَ) لَا يَضُرُّ (حَمْلَ عَدْلٍ) بِكِبَرِ الْعَيْنِ كَالنَّارِ ، فَلَوْ حَمَلَهَا عَلَى رَأْسِهِ وَسَتَرَتْ
 بِهَا لَا يَضُرُّ (وَ) كَذَلِكَ لَا يَضُرُّ حَمْلَ (زَنْبِيلٍ) وَهُوَ تَفْطَةُ السَّكْبَرَةِ (وَتَحْوِ ذَلِكَ) كَالِاتِّمَاسِ فِي الْمَاءِ (وَلَيْسَ لَهُ
 أَنْ يَرُدَّ رِدَاءَهُ) أَيْ يَدْخُلَ أَزْرَارُهُ فِي الْعِرَاءِ لِأَنَّهُ حَيْثُ فِي مَعْنَى الْخَيْطِ (وَلَا أَنْ يَغْتَدِّقَهُ) أَيْ الرِّدَاءُ بِأَنْ يَرْبِطَ طَرَفَهُ
 (وَلَا أَنْ يَخْلَعَ بِخِلَالٍ) بِأَنْ يَنْزِلَ خَيْطًا فِي طَرَفِهِ وَيَنْفِلَهُ مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ (وَلَا أَنْ يَرْبِطَ خَيْطًا فِي طَرَفِهِ ثُمَّ يَرْبِطَهُ
 بِالطَّرَفِ الْآخَرِ) لِأَنَّهُ حَيْثُ فِي مَعْنَى الْخَيْطِ (وَلَهُ عَقْدُ الْأَزَارِ) بِأَنْ يَرْبِطَ طَرَفَهُ بِطَرَفِهِ الْآخَرِ (وَشُدُّ خَيْطٍ عَلَيْهِ)
 سَتْرًا يَسْتَحْسِكُ وَأَنْ يَجْعَلَ لَهُ مِثْلَ حَبْزَةِ اللَّبَاسِ وَيَدْخُلُ فِيهَا التَّسْكُ .

وَالثَّانِي يَحْرُمُ بَعْدَ الْأَحْرَامِ الطَّيِّبُ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْفَرَّاشِ ، كَالْمَسْكِ وَالْكَافُورِ وَالزَّعْفَرَانِ ، وَشَمُّ الْوَرْدِ
وَالْبَنْفَسِجِ وَالنَّيْلُوفَرِ وَكُلِّ مَشْمُومٍ وَطَيِّبٍ ، وَيَحْرُمُ رَشُّ مَاءِ الْوَرْدِ وَمَاءِ الزَّهْرِ ، وَكَذَلِكَ الدَّهْنُ الْمُطَيَّبُ
يَحْرُمُ شَمُّهُ وَدَهْنُ جَمِيعِ بَدْنِهِ بِكَدْهِنِ الْوَرْدِ وَالْبَنْفَسِجِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُطَيَّبٍ كَزَيْتٍ وَشِيرَاجٍ
وَنَحْوِهِ حَرَمَ أَنْ يَدَّهْنَ بِهِ لِحْيَتَهُ وَرَأْسَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَصْلَحَ ، وَلَا يَحْرُمُ شَمُّهُ وَدَهْنُ جَمِيعِ بَدْنِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ
أَكْلُ طَعَامٍ فِيهِ طَيِّبٌ ظَاهِرٌ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ كَرَأْنِجَةٍ مَاءِ الْوَرْدِ وَلَوْنِ الزَّعْفَرَانِ وَطَعْمِهِ وَطَعْمُ الْعَنْبَرِ
فِي الْجَوَارِشِ وَنَحْوِهِ ، وَيَحْرُمُ دَوَاءُ الْعَرَقِ وَالْكُحْلُ الْمُطَيَّبِينَ ، وَالثَّالِثُ يَحْرُمُ حَلْقُ شَعْرِهِ وَتَقْلِيمُهُ وَلَوْ بَعْضَ ظَفَرٍ ،
شَعْرَةً تَقْصِيرًا مِنْ رَأْسِهِ ، أَوْ لِبَطْنِهِ ، أَوْ عَاتِيهِ ، أَوْ شَارِبِهِ ، وَسَائِرِ جَسَدِهِ ، وَتَقْلِيمُ أَظْفَارِهِ ، وَلَوْ بَعْضَ ظَفَرٍ ،
فَإِذَا تَطَيَّبَ ، أَوْ لَبَسَ ، أَوْ حَلَقَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ ، أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ ، أَوْ بَاشَرَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ ،
أَوْ دَهْنَ لَزِمَهُ شَاةٌ ، وَهُوَ غَيْرُ بَيْنَ ذُبْحِهَا ، وَبَيْنَ أَنْ يُطْعِمَ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ لِكُلِّ مُسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ ، وَبَيْنَ صَوْمٍ
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ،

(والثاني) من المحرمات (يحرم بعد الإحرام الطيب في الثوب والبدن) ولو بادخله في الطعام ومثل الثوب النعل
(و) في (الفرش) فيحرم وضع الطيب فيه وقد مثل المصنف الطيب بقوله (كالمسك والكافور والزعفران)
وكل ما المرض منه الطيب (رشم الورد والبنفسج والنيلوفر وكل مشموم و) كل (طيب) يكون قصد الطيب فيه
ظاهرا (ويحرم) على المحرم (رش ماء الورد وماء الزهر وكذلك الدهن المطيب) يحرم رشه عليه ، و (يحرم) عليه
أيضا (شمه و) يحرم (دهن جميع بدنه به) لما فيه من الطيب وذلك (كدهن الورد والبنفسج وما أشبه ذلك)
من الأدهان التي توضع الروائح فيها (وإن كان) الدهن (غير مطيب كزيت وشيرج ونحوه حرم أن يدَّهْنَ به لحيته
ورأسه إلا أن يكون أصلح) فلا يحرم دهن رأسه (ولا يحرم شمه و) لا (دهن جميع بدنه) ما عدا شعر رأسه
ولحيته (ويحرم عليه أكل طعام فيه طيب ظاهر) فيه (طعمه أو لونه أو ريحه كرائحة ماء الورد ولون الزعفران
وطعمه ، وطعم العنبر في الجوارش) أي الحلوا ، (ونحوه) أي الجوارش كالمهلبية من كل ما يوضع فيه الروائح وتظهر
فيحرم على المحرم أكله (ويحرم دواء العرق) أي استعمال الدواء الذي فيه طيب يزيل رائحة العرق (و) استعمال
(السكحل الطيبين) هو صفة لدواء وكحل على تقدير مضاف وهو استعمال (والثالث) من المحرمات (يحرم
حلق شعره) أي إزالته بأي كيفية بشرط كونه عامدا علما بالتحريم مختارا (و) يحرم (تنفقه ولو بعض شعرة
تقصيرا) أي ولو كان ذلك تقصيرا للشعر لا استئصالا (من رأسه أو لبطنه أو) من (عاتيه أو) من (شاربيه وسائر
جسده و) يحرم (تقليم أظفاره ولو بعض ظفر) وذلك إذا كان مقصودا بالازالة فلو قطع أصبا مع ظفره أو شعر
عليه فلا فدية عليه (فإذا تطيب أو لبس أو حلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار أو باشر فيما دون الفرج بشهوة
أو دهن) شعر رأسه ولحيته (لزمه شاة) عجزة في الأضحية (وهو غير بين ذبحها وبين أن يطعم ثلاثة أصع لكل
مسكين نصف صاع وبين صوم ثلاثة أيام) فالفدية في هذه المذكورات عجرة مقدرة ، وأما لو أزال شعرة أو شعرتين
أو ظفرا أو ظفريْن في الشعرة والظفر مد وفي الشعرين والظفرين مدان ،

فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ سَرَحَ لِحَيْتِهِ أَوْ خَلَّلَهَا انْتَتَفَ شَعْرُ حَرَمٍ ذَلِكَ ، فَلَوْ خَلَّلَ ، أَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ فَرَأَى فِي كَفِّهِ شَعْرًا وَعَلِمَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَتَفَهُ حِينَ غَسَلَ وَجْهَهُ ، أَوْ خَلَّلَ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ انْتَتَفَ بِنَفْسِهِ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ هَذَا وَلَا ذَلِكَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ اُحْتَاجَ إِلَى حَلْقِ الشَّعْرِ لِمَرَضٍ ، أَوْ حَرٍّ ، أَوْ كَثْرَةِ قُلٍّ ، أَوْ اُحْتَاجَ إِلَى لُبْسِ الْخُفِّ لِلْحَرِّ ، أَوْ الْبَرْدِ ، أَوْ إِلَى تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ فَلَهُ ذَلِكَ وَيَفْدَى ، وَالرَّابِعُ يَحْرُمُ الْجَمَاعُ فِي الْفَرَجِ وَالْمُبَاشَرَةِ فِيمَا دُونَ الْفَرَجِ بِشَهْوَةٍ كَالْقَبْلَةِ وَالْمُعَانَقَةِ وَاللَّسِّ بِشَهْوَةٍ ، فَإِنْ جَامَعَ عَمْدًا فِي الْعُمُرَةِ قَبْلَ فَرَاعِهَا ، أَوْ فِي الْحَجِّ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نُسْكُهُ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِتِمَامُهُ كَمَا كَانَ يُتِمُّهُ لَوْ لَمْ يَفْسُدْهُ وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ وَإِنْ كَانَ الْفَاسِدُ تَطَوُّعًا وَالْكَفَّارَةُ وَهِيَ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبَقْرَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعُ شِيَاءٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَ الْبَدَنَةِ دِرَاهِمَ مِائَةِ الدَّرَاهِمِ طَعَامًا وَيَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً ، وَيَجِبُ أَنْ يُحْرَمَ بِالْقَضَاءِ مِنْ جَيْثٍ أَحْرَمَ بِالْأَدَاءِ ، فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِهِ مِنْ دُونَ الْمَيْقَاتِ أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ مِنَ الْمَيْقَاتِ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَفَارِقَ الْمَوْطُوءَةَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي وَطَّئَهَا فِيهِ إِنْ قَضَى وَهِيَ مَعَهُ ، وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَفْسُدْ وَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَإِنْ جَامَعَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَزُوجَ أَوْ يُزَوَّجَ ،

(فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ سَرَحَ لِحَيْتِهِ أَوْ خَلَّلَهَا انْتَتَفَ شَعْرُ) مِنْهَا (حَرَمٍ ذَلِكَ فَلَوْ خَلَّلَ أَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ فَرَأَى فِي كَفِّهِ شَعْرًا وَعَلِمَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَتَفَهُ حِينَ غَسَلَ وَجْهَهُ أَوْ خَلَّلَ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ انْتَتَفَ بِنَفْسِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ هَذَا وَلَا ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ (وَإِنْ اُحْتَاجَ إِلَى حَلْقِ الشَّعْرِ لِمَرَضٍ أَوْ حَرٍّ أَوْ كَثْرَةِ قُلٍّ أَوْ اُحْتَاجَ إِلَى لُبْسِ الْخُفِّ لِلْحَرِّ أَوْ) دَفْعِ (الْبَرْدِ أَوْ إِلَى تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ فَلَهُ ذَلِكَ) وَتَنْتَفِي عَنْهُ الْحَرَمَةُ (وَ) لَسْكَنَهُ (يَفْدَى . وَالرَّابِعُ) مِنَ الْحَرَمَاتِ (يَحْرُمُ الْجَمَاعُ فِي الْفَرَجِ) قَبْلًا أَوْ دُبْرًا (وَالْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرَجِ بِشَهْوَةٍ) وَمِثْلُهَا الِاسْتِمْنَاءُ بِالْيَدِ وَالْمُبَاشَرَةُ (كَالْقَبْلَةِ وَالْمُعَانَقَةِ وَاللَّسِّ بِشَهْوَةٍ) وَاللَّسُّ بِنِيرِ شَهْوَةٍ وَلَوْ عَمْدًا لَا شَيْءَ فِيهِ (فَإِنْ جَامَعَ عَمْدًا فِي الْعُمُرَةِ قَبْلَ فَرَاعِهَا) وَتَنْتَهَى بِاتِّهَاءِ السَّيِّئِ وَالْحَلْقِ (أَوْ فِي الْحَجِّ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نُسْكُهُ) حُجَّتُهُ أَوْ عَمْرَتُهُ (وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِتِمَامُهُ كَمَا كَانَ يُتِمُّهُ لَوْ لَمْ يَفْسُدْهُ وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ وَإِنْ كَانَ الْفَاسِدُ تَطَوُّعًا) لِأَنَّ نَفْلَهُ يَجِبُ بِالشَّرْعِ فِيهِ (وَ) يَجِبُ أَيْضًا (الْكَفَّارَةُ وَهِيَ بَدَنَةٌ) أَيْ وَاحِدٌ مِنَ الْإِبِلِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى بِصِفَةِ الْأَضْحِيَّةِ (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبَقْرَةٌ) تَجْزِي فِي الْأَضْحِيَّةِ (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعُ شِيَاءٍ) بِصِفَةِ الْأَضْحِيَّةِ أَيْضًا (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَ الْبَدَنَةِ دِرَاهِمَ مِائَةِ الدَّرَاهِمِ طَعَامًا) أَيْ جَمْعُهَا مِمَّا لَطْعَامٌ يَجْزِي فِي الْفِطْرِ (وَيَتَصَدَّقُ بِهِ) أَيْ الطَّعَامُ (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً) وَتُسَمَّى الْفِدْيَةُ فِي ذَلِكَ حَرَمِيَّةً مُعَدَّلَةً (وَيَجِبُ أَنْتَ يَحْرُمُ بِالْإِثْنَاءِ مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَ بِالْأَدَاءِ) أَيْ مِنْ مَكَانٍ إِحْرَامُهُ بِالْأَدَاءِ (فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِهِ) أَيْ بِالْأَدَاءِ (مِنْ دُونَ الْمَيْقَاتِ أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ مِنَ الْمَيْقَاتِ وَيَنْدُبُ ، أَنْ يَفَارِقَ الْمَوْطُوءَةَ) فِي الْقَضَاءِ (فِي الْمَكَانِ الَّذِي وَطَّئَهَا فِيهِ إِنْ قَضَى وَهِيَ مَعَهُ وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَفْسُدْ) حُجَّتُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَصَادَفْ إِحْرَامًا تَامًا (وَعَلَيْهِ شَاةٌ وَإِنْ جَامَعَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَزُوجَ أَوْ يُزَوَّجَ) مَوْلِيَّتُهُ بِالْوِلَايَةِ الْخَاصَّةِ أَوِ الْعَامَّةِ أَوِ الْوَكَالَةِ .

فَإِنْ قَتَلَ فَالْعَمْدُ بَاطِلٌ ، وَيَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ امْرَأَةً ، وَأَنْ يَشْهَدَ عَلَى نِكَاحٍ . وَالْخَامِسُ يَحْرُمُ أَنْ يَصْطَادَ كُلَّ صَيْدٍ بَرِّىٍّ مَا كُؤِلَ أَوْ مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَا كُؤِلَ وَغَيْرَ مَا كُؤِلَ ، فَإِنْ مَاتَ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ أَوْ أَتْلَفَ جُزْءًا لَزِمَهُ الْجُزْءُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ مِنَ النِّعَمِ وَجَبَ ، مِثْلُهُ مِنَ النِّعَمِ يُغَيِّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَعَامِ بَقِيَّتِهِ ، وَبَيْنَ صَوْمٍ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ وَجَبَتْ الْقِيَمَةُ إِلَّا الْحَمَامُ ، وَمَا عَبَّ وَهَدَرَ فَشَاءَ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ يُخْرِجُ بِالْقِيَمَةِ طَعَامًا ، أَوْ يَصُومُ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، وَيَحْرُمُ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَّا فَعَلَ التَّجَرُّدَ مِنَ الْخَيْطِ وَكَشَفَ الرَّأْسَ فَيَخْتَصُّ وَجُوهَهُ بِالرَّجُلِ ، لَكِنْ يَلْزِمُ الْمَرْأَةَ كَشْفُ وَجْهَيْهَا ، فَإِنْ أَرَادَتِ السَّرَّ عَنْ النَّاسِ سَدَّتْ عَلَيْهِ شَيْئًا بِشَرِّطِ أَنْ لَا يَمَسَّ وَجْهَيْهَا ، فَإِنْ مَسَّهُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهَا لَمْ يَضُرَّ ، وَلِلْمَحْرَمِ حَكُّ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ بِأَظْفَارِهِ بِحَيْثُ لَا يَقْطَعُ شَعْرًا وَلَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ ، لَكِنْ يَكْرَهُ أَنْ يَفْلَى الْحَرَمُ رَأْسَهُ ، فَإِنْ قَتَلَ مِنْهَا قُلَّةً نَذِبَ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَلَوْ بِلَقْمَةٍ .

(فَصْلٌ) إِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ خَارِجَ مَكَّةَ بِنِيَّةِ دُخُولِ مَكَّةَ ، وَيَدْخُلُ بِالنَّهَارِ ،

(فَإِنْ فَعَلَ فَالْعَمْدُ بَاطِلٌ ، وَيَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ امْرَأَةً وَأَنْ يَشْهَدَ) هُوَ (عَلَى نِكَاحٍ) وَتَجُوزُ لَهُ الرُّجْعَةُ وَهُوَ مُحْرَمٌ (وَالْخَامِسُ) مِنَ الْمُحْرَمَاتِ (يَحْرُمُ) عَلَى الْمُحْرَمِ (أَنْ يَصْطَادَ كُلَّ صَيْدٍ بَرِّىٍّ مَا كُؤِلَ) بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ وَإِنْ كَانَ بَرِيًّا وَحَشِيًّا كَنَعْرِ وَصُقْرِ فَلَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ (أَوْ مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَا كُؤِلَ وَغَيْرِ مَا كُؤِلَ) كَمَتَوْلِدِ بَيْنِ ضَبْعٍ وَحِمَارِ إُنْسَى ، بِخِلَافِ الْمَتَوْلِدِ بَيْنِ حِمَارٍ وَفَرَسٍ أَهْلِيَيْنِ فَلَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا صَيْدٌ مَا كُؤِلَ (فَإِنْ مَاتَ) الصَّيْدُ (فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ أَوْ أَتْلَفَ جُزْءًا) مِنْهُ (لَزِمَهُ الْجُزْءُ) فَإِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لَزِمَهُ الْجُزْءُ لِحَقِّ اللَّهِ وَالْقِيَمَةُ لِلْسَّالِكِ (فَإِنْ كَانَ لَهُ) أَيْ لِلصَّيْدِ التَّالِفِ (مِثْلٌ مِنَ النِّعَمِ وَجَبَ مِثْلُهُ مِنَ النِّعَمِ) وَتَرَاعَى الْمِثَالَةُ فِي الصَّوْرَةِ لَا فِي التَّبَعَةِ فَيَنْبَغِي الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ وَالْمَسْبُوبُ وَالْمُزِيلُ بِمِثْلِهِ ، وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُ مَحَلِّ الْعَيْبِ كَأَعْوَرِ الدِّينِ الْغَنِيِّ بِالْعَيْنِ الْبَسْرِيِّ ، عَلَى النَّعَامَةِ بِدَنَةِ وَفِي بَقَرِ الْوَحْشِيِّ بِقَرَةِ (يُغَيِّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَعَامِ بَقِيَّتِهِ وَبَيْنَ صَوْمٍ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمٍ) فِي أَيْ مَكَانٍ شَاءَ ، (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) أَيْ لِلصَّيْدِ (مِثْلٌ) مِنَ النِّعَمِ (وَجَبَتْ الْقِيَمَةُ إِلَّا) فِي (الْحَمَامِ وَ) هُوَ (مَا عَبَّ) أَيْ شَرِبَ مِنْ غَيْرِ مَصٍّ (وَهَدَرَ) أَيْ صَوَّتَ حَكِيمًا وَقَرَى (وَ) يَجِبُ فِيهِ (شَاءَ) لِحُكْمِ الصَّحَابَةِ فِيهِ بِذَلِكَ (ثُمَّ) يُغَيِّرُ لِلصَّيْدِ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ الْقِيَمَةُ (إِنْ شَاءَ يُخْرِجُ بِالْقِيَمَةِ طَعَامًا) أَيْ يَنْتَرِي بِهَا مَا يَحْزِي فِي الْفِطْرَةِ (أَوْ يَصُومُ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا وَيَحْرُمُ ذَلِكَ كُلُّهُ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُحْرَمَاتِ الْخَمْسِ (عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَّا فَعَلَ التَّجَرُّدَ) الْإِضَافَةُ لِلْيَبَانِ (مِنَ الْخَيْطِ وَ) إِلَّا (كَشَفَ الرَّأْسَ فَيَخْتَصُّ وَجُوهَهُ بِالرَّجُلِ) فَلَا يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ تَغْلِيَةُ رَأْسِهَا وَلَا لِبَسَ الْخَيْطِ (لَكِنْ يَلْزِمُ الْمَرْأَةَ كَشْفَ وَجْهَيْهَا ، فَإِنْ أَرَادَتِ السَّرَّ عَنْ النَّاسِ سَدَّتْ) أَيْ أَرَحَتْ (عَلَيْهِ شَيْئًا بِشَرِّطِ أَنْ لَا يَمَسَّ وَجْهَيْهَا ، فَإِنْ مَسَّهُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهَا لَمْ يَضُرَّ ، وَلِلْمَحْرَمِ حَكُّ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ بِأَظْفَارِهِ بِحَيْثُ لَا يَقْطَعُ شَعْرًا وَلَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ لَكِنْ يَكْرَهُ أَنْ يَفْلَى الْحَرَمَ رَأْسَهُ ، فَإِنْ قَتَلَ مِنْهَا قُلَّةً نَذِبَ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَلَوْ بِلَقْمَةٍ) وَحَقِيقَةُ الْفَدْيَةِ لَيْسَتْ لِلْقَمَلِ بَلْ لِلتَّرَفَةِ .

(فَصْلٌ) فِيمَا يَسْتَحَبُّ لِدَاخِلِ مَكَّةَ (إِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ خَارِجَ مَكَّةَ بِنِيَّةِ دُخُولِ مَكَّةَ وَ) أَنَّ (يَدْخُلَهَا)

(بِالنَّهَارِ) وَأَنْ يَدْخُلَ

مَنْ بَابِ الْمَعْلَى مِنْ ثَلَاثَةِ كَدَاءٍ مَاشِيًا حَافِيًا إِنْ لَمْ يَخَفْ نَجَاسَةً ، وَلَا يُؤْذِي أَحَدًا بِمِرَاحَةٍ وَلِيَبْضَ نَحْوَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَصَرُهُ عَلَى الْبَيْتِ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَئِذٍ وَهُوَ يَرَاهُ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ مِنْ مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ رَأْسُ الرِّدْمِ ، فَهُنَاكَ يَقِفُ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً ، وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَعَظَمَتِهِ مِنْ حَجَّهِ وَاعْتَمَرِهِ أَشْرَافًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمَنْكَ السَّلَامُ ، لِحَيْنَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ قَبْلَ أَنْ يَشْتَفِلَ بِحِطِّ رَحْلِ ، وَكَرَاءِ مَنْزِلٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ بَلْ يَقِفُ بَعْضُ الرِّفْقَةِ عِنْدَ الْمَتَاعِ ، وَبَعْضُهُمْ يَأْتِي الْمَسْجِدَ بِالنُّوبَةِ ، وَيَقْصِدُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَدْنُو مِنْهُ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يُؤْذِيَ أَحَدًا بِمِرَاحَةٍ ، فَيَسْتَقْبِلُهُ ثُمَّ يَقْبَلُهُ بِلَا صَوْتٍ ، وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ، وَيَكْرُرُ التَّقْبِيلَ وَالسُّجُودَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمِنْ هُنَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ ، وَلَا يَلْبِي فِي طَوَافٍ وَلَا سَعْيٍ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُمَا ، ثُمَّ يَضْطَبِعُ فَيَجْعَلُ وَسْطَ رِدَائِهِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَطْرَحُ طَرَفِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، وَيَتْرَكُ مَنْكِبَهُ الْأَيْمَنَ مَكْشُوفًا ثُمَّ يَشْرَعُ فِي الطَّوَافِ فَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْبَيْتِ وَيَكُونُ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ ، وَالرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ مِنْ جِهَةِ شِمَالِهِ ، وَيَتَأَخَّرُ عَنِ الْحَجَرِ قَلِيلًا إِلَى جِهَةِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ فَيَنْوِي الطَّوَافَ لِلَّهِ تَعَالَى ،

(من باب المعلى من ثنية كداء) بالمد والفتح اسم للعقبة انضيقة بين الجبلين ، ويسن أن يدخل (ماشيا حافيا ان لم يخف نجاسة) لأن فيه تواضعا فيسن ولو لامرأة (ولا يؤذى أحدا بمراحة ولبض نحو المسجد الحرام) قبل كل شيء (فإذا وقع بصره على البيت رفع يديه حينئذ وهو يراه من خارج المسجد من موضع يقال له رأس الردم فهناك يقف ويرفع يديه ويقول : اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتكريماً وتعظيماً ومهابةً) أى توقيراً (وزد من شرفه وعظمته) وكرمه (بمن حجه) أ (واعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً) وهو الانساع في الإحسان (اللهم أنت السلام) أى ذو السلامة من القائنات (ومنك السلام حينا ربنا بالسلام) أى السلامة من الآفات (ويدعو بما أحب من أمر الدين والدنيا) لأنه موطن يستجاب فيه الدعاء (ثم يدخل المسجد من باب بنى شيبه قبل أن يشتغل بحط رحل وكراء منزل وغير ذلك) كاستراحة وأكل فيفعل ما ذكر قبله (بل يقف بعض الرفقة عند المتاع وبعضهم يأتى المسجد بالنوبة ويقصد) عند ابتداء الطواف (الحجر الأسود ويدنو منه بشرط أن لا يؤذى أحدا بمراحة) فيستقبله ثم يقبله بلا صوت ويسجد عليه ويكرر التقبيل والسجود عليه ثلاثا ، ومن هنا (أى من هذا المكان مع الاستلام وما معه) يقطع التلبية ولا يلبى (المحرم) فى طواف ولا سعى حتى يفرغ منهما ثم يضطبع (الذكر) فيجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن وي طرح طرفيه على عاتقه الأيسر ويترك منكبه الأيمن مكشوفاً) وهذا الاضطباع لا يكون إلا فى طواف فيه رمل فلا يسن فى طواف الوداع (ثم يشرع فى الطواف) بجميع أنواعه (فيقف مستقبل البيت ويكون الحجر الأسود من جهة يمينه والركن اليماني من جهة شماله ويتأخر عن الحجر قليلا إلى جهة الركن اليماني) بحيث يكون منكبه الأيمن عند طرف الحجر (فينوي الطواف لله تعالى) ان لم يكن داخلًا ضمن نسك بأن كان غفلا وطواف وداع أو نذر ولا فتحنى عنها نية النسك وان كانت تبين مرادة لمن يقول وجوبها وان كانت داخلة ضمن نسك

ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ يَقْبَلُهُ ، وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا كَمَا تَقْدُمُ ، وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَمْشِي إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ مَارًا عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُهُ ؛ فَإِذَا جَاوَزَهُ انْقَلَبَ وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَطُوفُ وَيَقُولُ عِنْدَ الْبَابِ : اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ بَيْتُكَ ، وَالْحَرَمَ حَرَمُكَ ، وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي عِنْدَ فَتْحَةِ الْحَجَرِ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّكِّ وَالشَّرِكِ وَالشَّقَاقِ وَالنَّفَاقِ وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ ، وَيَقُولُ قِبَالَةَ الْمِزَابِ : اللَّهُمَّ أَظْلَمَنِي فِي ظِلِّكَ ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ ، وَأَسْقِنِي بِكَأْسِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَشْرَبًا هَنِيئًا لَا أَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا ، وَيَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنِ الثَّالِثِ وَالْإِيْمَانِيِّ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَعَمَلًا مَقْبُولًا ، وَتِجَارَةً لَنْ تَبُورَ ، يَا عَزِيزُ يَا غَفُورُ ؛ فَإِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْإِيْمَانِي لَمْ يَقْبَلْهُ بَلْ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُ يَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَلَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، وَلَا يَسْتَلِمُ شَيْئًا إِلَّا الْإِيْمَانِي وَهُوَ الَّذِي قَبْلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ثُمَّ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَدْ كَمَلْتَ لَهُ طَوْفَهُ فَعَلْ ذَلِكَ سَبْعًا ، وَيَسْنُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ مِنْهَا الْأَسْرَاعَ ، وَيُسَمِّي الرَّمْلَ ، وَإِنَّمَا يُشْرَعُ هُوَ وَالْأُضْطَبَاعُ فِي طَوَافٍ يَعْقِبُهُ سَعْيٌ ،

(ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ يَقْبَلُهُ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا كَمَا تَقْدُمُ وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ) أَيْ أَفْعَلُ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْإِيْمَانِ بِكَ فَهُوَ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ وَكَذَا مَا بَعْدَهُ (وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ) بَعْدَ هَذَا الدَّعَاءِ (يَمْشِي إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ مَارًا عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُهُ) أَيْ الْبَيْتَ بِحَيْثُ لَا يَقْدُمُ جُزْءًا مِنْ بَدَنِهِ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْحَجَرِ فَلَا يَدُ فِي الْمَازَاةِ مِنْ مَرُورِهِ عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ (فَإِذَا جَاوَزَهُ انْقَلَبَ) أَيْ إِذَا جَاوَزَ الْحَجَرَ انْقَلَبَ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ (وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَطُوفُ وَيَقُولُ عِنْدَ الْبَابِ : اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ بَيْتُكَ وَالْحَرَمَ حَرَمُكَ وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي عِنْدَ فَتْحَةِ الْحَجَرِ) بِكسر الحاء موضع حَوْطٍ عَلَيْهِ مِحْدَارٌ قَصِيرٌ (قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّكِّ وَالشَّرِكِ وَالشَّقَاقِ وَالنَّفَاقِ وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ وَيَقُولُ) الطَّائِفُ (قِبَالَةَ الْمِزَابِ : اللَّهُمَّ أَظْلَمَنِي فِي ظِلِّكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ ، وَأَسْقِنِي بِكَأْسِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَشْرَبًا هَنِيئًا لَا أَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا ، وَيَقُولُ : بَيْنَ الرُّكْنِ الثَّالِثِ) وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالشَّامِيِّ (وَالْإِيْمَانِيِّ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا) أَيْ مُتَقَبَّلًا (وَسَعْيًا مَشْكُورًا) أَيْ مَقْبُولًا عِنْدَكَ (وَعَمَلًا مَقْبُولًا وَتِجَارَةً لَنْ تَبُورَ) أَيْ رَاحَةً غَيْرَ كَاسِدَةٍ (يَا عَزِيزُ يَا غَفُورُ ، فَإِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْإِيْمَانِي لَمْ يَقْبَلْهُ بَلْ يَسْتَلِمُهُ) وَيَقْبَلُ يَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَلَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَلَا يَسْتَلِمُ شَيْئًا) مِنَ الْبَيْتِ (إِلَّا الْإِيْمَانِي وَهُوَ الَّذِي قَبْلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، ثُمَّ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَدْ كَمَلْتَ لَهُ طَوْفَهُ) وَاحِدَةً (فَعَلْ ذَلِكَ سَبْعًا ، وَيَسْنُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ مِنْهَا الْأَسْرَاعَ) بِأَنْ تَكُونَ الْخَطَا مُتَقَارِبَةً مِنْ غَيْرِ عَدْوٍ (وَيُسَمِّي) ذَلِكَ الْأَسْرَاعَ (الرَّمْلَ) وَاسْتِعَابَهُ الرَّجُلَ (وَإِنَّمَا يُشْرَعُ هُوَ وَالْأُضْطَبَاعُ فِي طَوَافٍ يَعْقِبُهُ سَعْيٌ) بِأَنْ يَكُونَ طَوَافٌ قَدِيمٌ أَوْ إِفَاضَةٌ وَلَمْ يَكُنْ سَعْيٌ بِغَيْرِ الْقَدِيمِ .

فَإِنْ رَامَ السَّعْيَ عَقَبَ طَوَافَ الْقُدُومِ فَعَلَهُمَا ، وَإِنْ رَامَهُ عَقَبَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ آخِرُهُمَا إِلَيْهِ وَيَقُولُ فِي رَمْلِهِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَأَنْ يَمْشِيَ عَلَى مَهَلٍ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ وَيَقُولَ فِيهَا : رَبِّ اغْفِرْ وَأَرْحَمْ ، وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَهُوَ فِي الْأَوْتَارِ آكِدٌ ، وَيُقْبِلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ وَكَذَا يَسْتَلِمُ الْيَمَانِيَّ وَفِي الْأَوْتَارِ آكِدٌ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَقْيِيلِهِ لِرَحْمَةِ أَوْ خَافَ أَنْ يُؤْذِيَ النَّاسَ اسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ وَقَبَّلَهَا ، فَإِنْ عَجَزَ اسْتَلَمَهُ بَعْضًا وَقَبَّلَهَا ، فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ ؛ وَهَذَا دَقِيقَةٌ ، وَهُوَ أَنَّ بِجِدَارِ الْبَيْتِ شَاذِرَوَانًا كَالصِّفَةِ وَالزَّلَاقَةِ ، وَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَعِنْدَ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ يَكُونُ الرَّأْسُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرَوَانِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَثْبُتَ قَدَمُهُ إِلَى فَرَاغِهِ مِنَ التَّقْيِيلِ وَيَعْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَمُرُّ ، فَإِنْ انْتَقَلَتْ قَدَمَاهُ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ ، وَهُوَ مُتَطَاوِلٌ فِي التَّقْيِيلِ ، وَلَوْ قَدَّرَ أَصْبَحَ وَمَضَى كَمَا هُوَ لَمْ تَصِحَّ تِلْكَ الطَّوْفَةُ ، فَلَا حَتِيَاظُ إِذَا اعْتَدَلَ مِنَ التَّقْيِيلِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى جِهَةِ يَسَارِهِ وَهِيَ جِهَةُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ قَدَرًا يَتَحَقَّقُ بِهِ أَنَّهُ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّقْيِيلِ . وَوَاجِبَاتُ الطَّوَافِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ ، فَمَنْ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنْهَا وَلَوْ شَعْرَةً مِنْ شَعْرِ رَأْسِ الْمَرْأَةِ لَمْ تَصِحَّ ،

(فإن رام السعي عقب طواف القدوم فعلهما) أي الاضطباع والرمل (وإن رامه) أي السعي (عقب طواف الإفاضة آخرهما إليه و) أن (يقول في رملته : اللهم اجعله حجا مبرورا وسعيا مشكورا وذنبًا مغفورا ، وأن يمشي على مهله في الأربعة الأخيرة ويقول فيها : رب اغفر وارحم واعف عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ، ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، وهو في الأوتار آكد ويقبل الحجر الأسود في كل طوفة) وكذا يسن وضع الجبهة عليه (وكذا يستلم اليماني وفي الأوتار آكد ، فإن عجز عن تقيله لرحمة أو خاف أن يؤذي الناس) أو يتأذى هو منهم (استلمه يده وقبلها فإن عجز) عن الاستلام أيضا (استلمه بعضا وقبلها فإن عجز) عن ذلك كله (أشار إليه يده) وقبلها أيضا (وهنا) مسألة (دقيقة وهي أن يجدار البيت شاذروانا كالصفة) هي ما زاد على ما قصد من المكان (والزلاقة) هي المكان الأملس الذي تتحول الرجل عند وضعها عليه فقريش حين بنت البيت تركت من جداره مكانا بارزا وظاهر كلام الصنف أن الشاذروان يعم جهات البيت خلافا لمن حسه بغير جهة الحجر وإذا كان الشاذروان يعم كل جهة (وهو) جزء (من البيت) ويجب على الطائف أن يكون خارجا عن البيت بجميع أجزائه (فبعد تقْيِيلِ الحجر يكون الرأس في هواء الشاذروان) فهو حينئذ في البيت لا طائف به (فيجب) عليه (أن يثبت قدميه إلى فراغه من التقْيِيلِ ويعتدل قائما ثم بعد ذلك يمر) محافظة على أن لا يقطع شيئا من الطوفة ورأسه في البيت (فإن انتقلت قدماه إلى جهة الباب وهو متطامن في التقْيِيلِ ولو قدر أصبح ومضى كما هو لم تصح تلك الطوفة) فيلزمه أن يطوف طوفة أخرى (فلاحتياط إذا اعتدل من التقْيِيلِ أن يرجع إلى جهة يساره وهي جهة الركن اليماني قدرا يتحقق به أنه كما كان قبل التقْيِيلِ * وواجبات الطواف ستر العورة) وهي بالنسبة للرجل ما بين النقرة والركبة والمرأة جميع بدنها إلا الوجه والكفين (فمن ظهر شيء منها ولو شعرة من شعر رأس المرأة لم تصح) تلك الطوفة إن تعمد وأما أن حصل ذلك نسيانا واستدركه حالا فلا تبطل وإذا بطلت الطوفة واستدرك المقدس صح بناء ما بعدها على ما قبلها بخلاف الصلاة ،

وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ فِي الْبَدَنِ وَالتَّوْبِ وَمَوْضِعِ الطَّوَافِ ، وَأَنْ يَطُوفَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَأَنْ
يَسْتَكْمَلَ سَبْعَ طَوَافَاتٍ ، وَأَنْ يَبْتَدِيَ طَوَافَهُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَنْ يَمُرَّ عَلَيْهِ بِكُلِّ بَدَنِهِ ، فَإِنْ بَدَأَ
مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَعْتَدَ بِذَلِكَ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ ، فَتُهُ ابْتِدَاءُ طَوَافِهِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ ، وَيَمُرَّ إِلَى جِهَةِ
الْبَابِ ، وَأَنْ يَطُوفَ خَارِجَ الْحَجَرِ ، وَلَا يَدْخُلَ مِنْ إِحْدَى فَتَحَتَيْهِ ، وَيَخْرُجَ مِنَ الْأُخْرَى ، وَأَنْ يَكُونَ كُلُّهُ
خَارِجًا عَنْ كُلِّ الْبَيْتِ . فَإِذَا طَافَ لَا يَجْعَلُ يَدَهُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرُونَ ، فَيَكُونُ مَا خَرَجَ بِكُلِّهِ عَنْ كُلِّ الْبَيْتِ ،
وَمَا سِوَى ذَلِكَ سُنَنٌ كَالرَّمْلِ وَالِدُعَاءِ وَغَيْرَهُمَا مِمَّا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ إِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ سُنَّةَ
الطَّوَافِ خَلْفَ الْمَقَامِ وَبُزْبُلُ هَيْئَةِ الْأَضْطِبَاعِ فِيهِمَا ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ،
وَفِي الثَّانِيَةِ : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، ثُمَّ يَدْعُو خَلْفَ الْمَقَامِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ
الصَّفَا إِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْعَى الْآنَ وَلَهُ تَأْخِيرُهُ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ ، فَيَبْدَأُ بِالصَّفَا فَيَرُقِّي عَلَيْهَا الرَّجُلُ قَدْرَ قَامَةٍ
حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ ،

(و) ثَانِي الْوَاجِبَاتِ (طَهَارَةُ الْحَدَثِ) الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ (و) طَهَارَةُ (النَّجَسِ فِي الْبَدَنِ وَالتَّوْبِ وَمَوْضِعِ
الطَّوَافِ) فَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَنُ طَاهِرًا مِنْ كُلِّ نَجَسٍ لَا يَبْقَى عَنْهُ وَكَذَا التَّوْبُ وَمَوْضِعُ الطَّوَافِ وَقَدْ عَمِتِ الْبُلُو
بِزُرْقِ الطَّيْرِ فِي الْمَطَافِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَبْقَى عَمَّا يُشَقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ بِشَرْطِ عَدَمِ تَعَمُّدِ الشَّيْءِ عَلَيْهَا وَعَدَمِ الرُّطُوبَةِ
(و) ثَالِثُ الْوَاجِبَاتِ (أَنْ يَطُوفَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) وَإِنْ اتَّسَعَ وَلَوْ فَوْقَ سَطْحِهِ (و) رَابِعُهَا (أَنْ يَسْتَكْمَلَ
سَبْعَ طَوَافَاتٍ) وَلَوْ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَنْهُيَّةِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا (و) خَامِسُهَا (أَنْ يَبْتَدِيَ طَوَافَهُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ كَمَا تَقَدَّمَ
وَأَنْ يَمُرَّ عَلَيْهِ بِكُلِّ بَدَنِهِ) أَيْ بِكُلِّ شَقٍّ الْأَيْسَرِ (فَإِنْ بَدَأَ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَعْتَدَ بِذَلِكَ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ فَتُهُ ابْتِدَاءُ طَوَافِهِ)
وَيَنْبَغِي عَنْهُ إِنْ احتَاجَ طَوَافَهُ لِلنِّيَّةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْصِيلِ (و) سَادِسُ الْوَاجِبَاتِ (أَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ)
فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَجْعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَلَا تَلْقَاءَ وَجْهَهُ إِلَّا فِي ابْتِدَاءِ الطَّوَافِ أَوَّلَ مَرَّةٍ (و) أَنْ (يَمُرَّ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ
(و) سَابِعُهَا (أَنْ يَطُوفَ خَارِجَ الْحَجَرِ) بِكُسْرِ الْحَاءِ (وَلَا يَدْخُلُ مِنْ إِحْدَى فَتَحَتَيْهِ وَيَخْرُجُ مِنَ الْأُخْرَى) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ
يَكُونُ طَائِفًا فِي الْبَيْتِ لِأَنَّ الْحَجَرَ مِنَ الْبَيْتِ (و) ثَامِنُهَا (أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ خَارِجًا عَنْ كُلِّ الْبَيْتِ) فَإِذَا طَافَ لَا يَجْعَلُ
يَدَهُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرُونَ (فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ) (يَكُونُ مَا خَرَجَ بِكُلِّهِ عَنْ كُلِّ الْبَيْتِ) بَلْ يَدُهُ فِي الْبَيْتِ (وَمَا سِوَى
ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ (سُنَنٌ كَالرَّمْلِ وَالِدُعَاءِ وَغَيْرَهُمَا مِمَّا تَقَدَّمَ) غَيْرُ النِّيَّةِ فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي الطَّوَافِ الَّتِي
لَمْ يَشْمَلْهَا النَّسَكُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْصِيلِ (ثُمَّ إِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ سُنَّةَ الطَّوَافِ) يَنْبَغِي بِهِمَا سُنَّتُهُ
(و) خَلْفَ الْمَقَامِ (أَفْضَلُ) (وَيُزِيلُ هَيْئَةَ الْأَضْطِبَاعِ فِيهِمَا) أَيْ عِنْدَ إِرَادَةِ فَعْلِهِمَا لَا فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ (وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى
بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . ثُمَّ يَدْعُو خَلْفَ الْمَقَامِ) مَوْضِعُ صَلَاتِهِ فَإِنْ لَمْ يَصِلْ
خَلْفَ الْمَقَامِ فَأَلْفُضَلُ أَنْ يَدْعُو فِي الْحَجَرِ (ثُمَّ) بَعْدَ الصَّلَاةِ وَالِدُعَاءِ (يَرْجِعُ فَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ) وَيَقْبَلُهُ وَيَسْجُدُ
عَلَيْهِ وَيَأْتِي الْمَلْتَرَمَ وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ (ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّفَا إِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْعَى الْآنَ) عَقِبَ هَذَا الطَّوَافِ
(وَلَهُ تَأْخِيرُهُ) أَيْ السَّعْيِ (بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فَيَبْدَأُ) مِنْ أَرَادَ السَّعْيَ (بِالصَّفَا فَيَرُقِّي عَلَيْهَا الرَّجُلُ قَدْرَ قَامَةٍ حَتَّى
يَرَى الْبَيْتَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ) الَّذِي هُوَ بَابُ الصَّفَا ،

فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَهْلُ وَيَكْبِرُ وَيَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ
بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، أَتَجَزَّ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ
الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، ثُمَّ يَدْعُو
بِمَا أَحَبَّ ، ثُمَّ يَعِيدُ هَذَا الذِّكْرَ كُلَّهُ وَالْدُّعَاءَ ثَانِيًا وَثَالِثًا ، ثُمَّ يَنْزِلُ مِنَ الصَّفَا فَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمُعَلَّقِ بِرُكْنِ الْمَسْجِدِ عَلَى يَسَارِهِ قَدَرُ سِتَّةِ أَذْرُعٍ فَيُحْنِثُ يَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا حَتَّى يَتَوَسَّطَ
بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ وَالْآخَرُ مُتَّصِلٌ بِدَارِ الْعِبَاسِ فَيُحْنِثُ يَتْرُكُ السَّعْيَ
الشَّدِيدَ وَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ فَيَصْعَدُ عَلَيْهَا وَيَأْتِي بِالذِّكْرِ الَّذِي قِيلَ عَلَى الصَّفَا وَالْدُّعَاءَ فَهَذِهِ مَرَّةٌ ،
ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْيِهِ يَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا فَهَذِهِ مَرَّتَانِ فَيُعِيدُ الذِّكْرَ وَالْدُّعَاءَ ثُمَّ يَذْهَبُ
إِلَى الْمَرْوَةِ فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى تَكْمَلَ سَبْعًا يَنْتَحِمُ بِالْمَرْوَةِ . وَوَأَجَبَاتُ السَّعْيِ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا أَنْ يَبْدَأَ
بِالصَّفَا فَلَوْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا لَمْ تُحْسَبْ هَذِهِ الْمَرَّةُ ، وَحِينَئِذٍ ابْتَدَأَ السَّعْيَ . الثَّانِي قَطْعُ جَمِيعِ الْمَسَافَةِ ، فَلَوْ
تَرَكَ شِرْبًا أَوْ أَقْلَ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ فَيَجِبُ أَنْ يُلْصِقَ عَقْبَهُ بِجَانِبِ الصَّفَا ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى الْمَرْوَةِ أَلْصَقَ رُؤُوسَ
الْأَصَابِعِ بِجَانِبِ الْمَرْوَةِ ؛ ثُمَّ إِذَا ابْتَدَأَ الثَّانِيَةَ أَلْصَقَ عَقْبَهُ بِجَانِبِ الْمَرْوَةِ وَرُؤُوسَ أَصَابِعِهِ بِجَانِبِ الصَّفَا
وَهَكَذَا أَبَدًا ،

(فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَهْلُ وَيَكْبِرُ وَيَقُولُ) اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا أَيْ أَعْطَانَا (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)
اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ . لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، أَتَجَزَّ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، ثُمَّ) بعد الدعاء (يدعو بما أحب ، ثُمَّ يَعِيدُ هَذَا الذِّكْرَ)
وهو التَّهْلِيلُ وَالتَّكْبِيرُ (كُلَّهُ وَالْدُّعَاءَ ثَانِيًا وَثَالِثًا ، ثُمَّ يَنْزِلُ مِنَ الصَّفَا فَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ) أَيْ بِالثَّانِي (حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمُعَلَّقِ بِرُكْنِ الْمَسْجِدِ عَلَى يَسَارِهِ قَدَرُ سِتَّةِ أَذْرُعٍ فَيُحْنِثُ يَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا حَتَّى يَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْمِيلَيْنِ
الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ وَالْآخَرُ مُتَّصِلٌ بِدَارِ الْعِبَاسِ) عَلَى يَسَارِ الدَّاهِبِ إِلَى الْمَرْوَةِ (فَيُحْنِثُ يَتْرُكُ
السَّعْيَ الشَّدِيدَ وَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ فَيَصْعَدُ عَلَيْهَا وَيَأْتِي بِالذِّكْرِ الَّذِي قِيلَ عَلَى الصَّفَا وَالْدُّعَاءَ) ثُمَّ يَذْهَبُ
إِلَى الْمَرْوَةِ (فَهَذِهِ مَرَّةٌ ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْيِهِ يَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا فَهَذِهِ مَرَّتَانِ فَيُعِيدُ الذِّكْرَ وَالْدُّعَاءَ ، ثُمَّ
يَذْهَبُ إِلَى الْمَرْوَةِ فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى تَكْمَلَ سَبْعًا يَنْتَحِمُ بِالْمَرْوَةِ . وَوَأَجَبَاتُ السَّعْيِ أَرْبَعَةٌ) أَيْ شُرُوطُ مَحْتَمَةٍ (أَحَدُهَا
أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا فَلَوْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا لَمْ تُحْسَبْ هَذِهِ الْمَرَّةُ وَحِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ إِذَا بَلَغَ الصَّفَا (ابْتَدَأَ السَّعْيَ . الثَّانِي) مَنْ
الْوَأَجِبَاتِ (قَطْعُ جَمِيعِ الْمَسَافَةِ) الْمَحْدُودَةِ (فَلَوْ تَرَكَ شِرْبًا أَوْ أَقْلَ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ) أَيْ لَمْ يَعْتَدِ بِالسَّعْيِ (فَيَجِبُ أَنْ يُلْصِقَ
عَقْبَهُ بِجَانِبِ الصَّفَا) بِأَخْرِ الدَّرَجَةِ الظَّاهِرَةِ الْيَوْمَ (فَإِذَا انْتَهَى إِلَى الْمَرْوَةِ أَلْصَقَ رُؤُوسَ الْأَصَابِعِ بِجَانِبِ الْمَرْوَةِ) وَيَكْفِي
الْمَسْخُورُ تَحْتَ الْعَقْدِ لِلْوُجُودِ (ثُمَّ إِذَا ابْتَدَأَ الثَّانِيَةَ أَلْصَقَ عَقْبَهُ بِجَانِبِ الْمَرْوَةِ وَرُؤُوسَ أَصَابِعِهِ بِجَانِبِ الصَّفَا وَهَكَذَا أَبَدًا) ،

يُلْصِقُ

يَلْصِقُ عَقْبَهُ بِمَا يَذْهَبُ مِنْهُ ، وَرُءُوسَ أَصَابِعِهِ بِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ . الثَّالِثُ اسْتِكَالُ سَبْعِ مَرَّاتٍ يَحْسِبُ ذَهَابَهُ
 مِنَ الصَّافَا إِلَى الْمُرْوَةِ مَرَّةً ، وَمِنَ الْمُرْوَةِ إِلَى الصَّافَا مَرَّةً وَهَكَذَا كَمَا تَقَدَّمَ : فَلَوْ شَكَّ فِيهِ أَوْ فِي أَعْدَادِ الْبَلَوَّاتِ
 أَخَذَ بِالْأَقْلِّ وَكَمَلَ . الرَّابِعُ أَنْ يُسَمِّيَ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ أَوْ الْقُدُومِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا الْوُقُوفَ
 بِعَرَفَةَ . وَسُنَنُهُ مَا تَقَدَّمَ ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ وَسِتَارَةٍ وَيَقُولَ بَيْنَهُمَا : رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا
 تَعْلَمُ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً رِقْنَا عَذَابَ النَّارِ ،
 وَلَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَلَا يَنْدُبُ تَكَرُّارَ السَّعْيِ ، فَإِذَا كَانَ سَابِعُ ذِي الْحِجَّةِ نَدَبَ الْإِمَامَ أَنْ يَخْطُبَ
 خُطْبَةً وَاحِدَةً بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ يَمْلِكُهُمْ فِيهَا مَا بَيْنَ الْمَنَاسِكَ وَيَأْمُرُهُمْ بِالْخُرُوجِ إِلَى مَنَى مِنَ الْقَدَمِ ثُمَّ
 يَخْرُجُ يَوْمَ الثَّامِنِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى مَنَى ، فَيُصَلِّيُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِمَنَى ، وَيَبِيتُ بِهَا
 وَيُصَلِّيُ الصُّبْحَ ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى جَبَلِ بَمْنَى يُسَمَّى ثَبِيرًا سَارَ إِلَى الْمَوْقِفِ ، وَهَذَا الْمَيْتُ بِمَنَى وَالْإِقَامَةُ
 بِهَا إِلَى هَذَا الْوَقْتِ سُنَّةٌ قَدْ تَرَكَهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ الْمَوْقِفَ سَحَرًا بِالشَّمْعِ الْمُوقَدِ ، وَهَذَا
 الْإِقَادُ بِدَعَةِ قَيْحَةٍ ،

أَيُّ (يَلْصِقُ عَقْبَهُ بِمَا يَذْهَبُ مِنْهُ وَ) يَلْصِقُ (رُءُوسَ أَصَابِعِهِ بِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ . الثَّالِثُ) مِنَ الْوُجُوبَاتِ (اسْتِكَالُ سَبْعِ مَرَّاتٍ يَحْسِبُ
 ذَهَابَهُ مِنَ الصَّافَا إِلَى الْمُرْوَةِ مَرَّةً وَمِنَ الْمُرْوَةِ إِلَى الصَّافَا مَرَّةً وَهَكَذَا كَمَا تَقَدَّمَ ، فَلَوْ شَكَّ فِيهِ) أَيُّ فِي عَدَدِ مَرَّاتِ السَّبْعِ
 (أَوْ فِي أَعْدَادِ الطَّوَافَاتِ أَخَذَ بِالْأَقْلِّ وَكَمَلَ) كَأَنْ شَكَّ فِي السَّابِعِ أَوْ سَادِسٍ أَوْ سَابِعٍ عَمَلٌ بِأَنَّهُ سَادِسٌ (الرَّابِعُ) مِنَ
 الْوُجُوبَاتِ (أَنْ يُسَمِّيَ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ أَوْ) يُسَمِّيَ بَعْدَ طَوَافِ (الْقُدُومِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا) أَيُّ الْقُدُومِ وَالسَّعْيِ
 (الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ) فَلَا يَضُرُّ النِّصْلَ بَيْنَ طَوَافِ الْقُدُومِ وَالسَّعْيِ إِلَّا بِالْوُقُوفِ ، فَلَوْ طَافَ الْقُدُومَ وَمَضَى يَوْمَ أَوْ أَيَّامٍ وَأَرَادَ
 أَنْ يُسَمِّيَ مُسْتَعِدًّا لِلْقُدُومِ جَازٍ وَلَكِنْ إِنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُسَمِّيَ مُسْتَعِدًّا لَهُ لِأَنَّ وَقْتَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ دَخَلَ
 بِالْوُقُوفِ فَإِذَا أَرَادَ السَّعْيَ سَيَنْتَهِدُ طَافَ لِلْإِفَاضَةِ ثُمَّ سَعَى (وَسُنَنُهُ) تَقَدَّمَ مِنْ اللَّتَدَوِيَّاتِ (و) يَسْنُ (أَنْ يَكُونَ) فِي السَّعْيِ
 (عَلَى طَهَارَةٍ وَسِتَارَةٍ) لِلْعَوْرَةِ ، فَلَوْ سَمِيَ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ مِنَ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ كَالْحَائِضِ أَوْ بِغَيْرِ سِتَرٍ صَحَّ (وَأَنْ) يَقُولَ بَيْنَهُمَا
 أَيُّ الصَّافَا وَالْمُرْوَةِ (رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ
 حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَلَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَهُوَ أَفْضَلُ) مِنَ الذِّكْرِ غَيْرِ الْوَارِدِ (وَلَا يَنْدُبُ تَكَرُّارَ السَّعْيِ) هُوَ كَالْوُقُوفِ
 لَا يَشْرَعُ تَكَرُّرَهُ بِخِلَافِ الطَّوَافِ (فَإِذَا كَانَ سَابِعُ ذِي الْحِجَّةِ نَدَبَ الْإِمَامَ) أَيُّ السُّلْطَانِ أَوْ نَائِبِهِ (أَنْ يَخْطُبَ) خُطْبَةً
 وَاحِدَةً بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ يَمْلِكُهُمْ فِيهَا مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مِنَ الْمَنَاسِكَ) وَتَكُونُ الْخُطْبَةُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ يَجْعَلُ ظَهْرَهُ إِلَيْهَا
 (وَيَأْمُرُهُمْ) فِي الْخُطْبَةِ (بِالْخُرُوجِ إِلَى مَنَى مِنَ الْقَدَمِ ثُمَّ يَخْرُجُ) أَيُّ أَوَّلِ النَّهَارِ (يَوْمَ الثَّامِنِ) لِلْسَّعْيِ يَوْمَ التَّوْبَةِ (بَعْدَ صَلَاةِ
 الصُّبْحِ إِلَى مَنَى فَيُصَلِّيُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِمَنَى وَيَبِيتُ) أَيُّ الْإِمَامِ وَمَنْ مَعَهُ (بِهَا) أَيُّ مَنَى (وَيُصَلِّيُ الصُّبْحَ)
 يَوْمَ عَرَفَةَ (فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى جَبَلِ بَمْنَى يُسَمَّى ثَبِيرًا سَارَ إِلَى الْمَوْقِفِ) وَيَسْنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَرِيقِ ضَبٍّ وَعَتِيدٍ
 رُجُوعُهُمْ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ يَرْجِعُونَ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْمِينِ (وَهَذَا الْمَيْتُ بِمَنَى وَالْإِقَامَةُ بِهَا إِلَى هَذَا الْوَقْتِ سُنَّةٌ وَقَدْ تَرَكَهَا كَثِيرٌ
 مِنَ النَّاسِ فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ الْمَوْقِفَ سَحَرًا بِالشَّمْعِ الْمُوقَدِ وَهَذَا الْإِقَادُ بِدَعَةِ قَيْحَةٍ) فِيهِ تَشْبَهُ بِالْيَهُودِ وَمَنْ الْبَدْعُ مَا لَعَنَهُ
 مِنْ ذَهَابِهِمْ إِلَى الْمَوْقِفِ قَبْلَ يَوْمِ التَّاسِعِ أَوْ يَوْمَيْنِ .

وَيَقُولُ فِي مَسِيرِهِ : اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ ، وَلَوْجْهَكَ الْكَرِيمَ أَرَدْتُ ، فَأَجْعَلْ ذَنْبِي مَغْفُورًا ، وَحُجَّتِي مَبْرُورًا ، وَارْحَمْنِي وَلَا تُخَيِّبْنِي ، وَيُكَثِّرُ التَّلْبِيَةَ وَالذِّكْرَ وَالِدُعَاءَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى مَوْضِعٍ يُسَمَّى نَمْرَةَ قَبْلَ دُخُولِ عَرَفَةَ نَزَلُوا هُنَاكَ ، وَلَا يَدْخُلُونَ حِينَئِذٍ عَرَفَةَ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، فَالَسَنَةُ أَنَّ يُخْطَبَ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا ، وَهِيَ سَنَةٌ قَلَّ مَنْ يَفْعَلُهَا أَيْضًا ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ عَرَفَةَ بَعْدَ أَنْ يَغْتَسِلُوا لِلْوُقُوفِ مُلْبِينَ خَاضِعِينَ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَقِفَ بَارِزًا لِلشَّمْسِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَاضِرَ الْقَلْبِ قَارِعًا مِنَ الدُّنْيَا وَيُكَثِّرُ التَّلْبِيَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَسْتِغْفَارَ وَالِدُعَاءَ وَالْبُكَاءَ ، قَتَمَ تُسَكَّبُ الْعِبَرَاتُ ، وَتُقَالُ الْعَثَرَاتُ ؛ وَلَيْسَكُنْ أَكْثَرُ قَوْلِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَلِيدَعُ لِأَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَلِسَارِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ الْكِبَارِ الْمَفْرُوشَةِ أَسْفَلَ جَبَلِ الرَّحْمَةِ ، وَأَمَّا الصُّعُودُ إِلَى جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي فِي وَسْطِ عَرَفَةَ ، فَلَيْسَ فِي طُلُوعِهِ فَضِيلَةٌ زَائِدَةٌ ، فَالْوُقُوفُ صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ تِلْكَ الْأَرْضِ الْمُتَّسِعَةِ ، وَذَلِكَ الْجَبَلُ جُزْءٌ مِنْهَا هُوَ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ ، وَالْوُقُوفُ ،

(و) يَسْنُ أَنْ (يَقُولُ فِي مَسِيرِهِ : اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ وَلَوْجْهَكَ الْكَرِيمَ أَرَدْتُ فَأَجْعَلْ ذَنْبِي مَغْفُورًا وَحُجَّتِي مَبْرُورًا وَارْحَمْنِي وَلَا تُخَيِّبْنِي ، وَيُكَثِّرُ) فِي مَسِيرِهِ (التَّلْبِيَةَ وَالذِّكْرَ وَالِدُعَاءَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى مَوْضِعٍ يُسَمَّى نَمْرَةَ قَبْلَ دُخُولِ عَرَفَةَ نَزَلُوا هُنَاكَ) أَيْ فِي نَمْرَةَ (وَلَا يَدْخُلُونَ حِينَئِذٍ عَرَفَةَ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَالَسَنَةُ أَنَّ يُخْطَبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ) بِمَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ يَبِينُ لَهُمْ فِي الْأَوَّلَى كَيْفِيَّةَ الْوُقُوفِ وَأَدَابِهِ وَالْمَبِيتَ بِالْمَزْدَلِفَةِ وَيَحْرُضُهُمْ عَلَى إِكْتَارِ الدُّعَاءِ وَالتَّهْلِيلِ وَيُحْلِسُ بَعْدَ فَرَاغِهَا بِقَدْرِ سُورَةِ الْإِحْلَاصِ ثُمَّ يَشْرَعُ فِي الثَّانِيَةِ وَيَأْخُذُ الْمُؤَذِّنُ فِي الْأَذَانِ وَيُخَفِّفُهَا بِحَيْثُ يَفْرُغُ مِنْهَا مَعَ فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ (ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا) أَيْ جَمْعَ تَقْدِيمٍ وَهَذَا مَنْ كَانَ مَسَافِرًا بِأَنْ أَتَى مَكَّةَ وَلَمْ يَقَمْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ سِوَى يَوْمِي الدُّخُولِ وَالخُرُوجِ وَأَمَّا مَنْ كَانَ مَقِيمًا وَخَرَجَ لِعَرَفَةَ فَلَا يَجْمَعُ هَذَا الْجَمْعَ لِأَنَّهُ لِلنَّفَرِ لِلنَّسَكِ (وَهِيَ) أَيْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِنَ خُطْبَةِ الْإِمَامِ وَصَلَاةِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ (سَنَةٌ قَلَّ مَنْ يَفْعَلُهَا أَيْضًا ثُمَّ يَدْخُلُونَ عَرَفَةَ بَعْدَ أَنْ يَغْتَسِلُوا لِلْوُقُوفِ) وَتَحْصِلُ السَّنَةُ بِالنَّسَلِ فِي أَيْ وَقْتُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِعِ وَيَأْتِي مَكَانَ وَيَدْخُلُونَ عَرَفَةَ (مُلْبِينَ خَاضِعِينَ) أَيْ مُتَوَاضِعِينَ ، (وَيَنْدُبُ أَنْ يَقِفَ) الشَّخْصُ (بَارِزًا لِلشَّمْسِ) لَا يَسْتَظِلُّ تَحْتَ خِيَمَةٍ (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَاضِرَ الْقَلْبِ قَارِعًا مِنْ) عِلَاقِ (الدُّنْيَا وَيُكَثِّرُ التَّلْبِيَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَسْتِغْفَارَ وَالِدُعَاءَ وَالْبُكَاءَ قَتَمَ) أَيْ فِي هَذَا الْمَكَانِ (تُسَكَّبُ) أَيْ تُصَبُّ (الْعِبَرَاتُ) أَيْ الدَّمُوعُ جَمْعُ عِبَرَةٍ وَهِيَ الدَّمْعُ (وَتُقَالُ) بِمَعْنَى تَلْقَى وَتَزَالُ (الْعَثَرَاتُ) جَمْعُ عَثَرَةٍ وَهِيَ الزَّلَّةُ وَالْخَطِيئَةُ (وَلَيْسَكُنْ أَكْثَرُ قَوْلِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ) بِحَيْثُ وَبِعِيتَ وَهُوَ حَى لَا يَمُوتُ يَبْعَثُهُ الْخَيْرُ (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَلِيدَعُ لِأَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَلِسَارِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ الْكِبَارِ الْمَفْرُوشَةِ أَسْفَلَ جَبَلِ الرَّحْمَةِ) وَهُوَ جَبَلٌ بَوْسَطِ عَرَفَاتِ (وَأَمَّا الصُّعُودُ إِلَى جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي) هُوَ (فِي وَسْطِ عَرَفَةَ فَلَيْسَ فِي طُلُوعِهِ فَضِيلَةٌ زَائِدَةٌ فَالْوُقُوفُ صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ تِلْكَ الْأَرْضِ الْمُتَّسِعَةِ) الَّتِي هِيَ أَرْضُ عَرَفَةَ (وَذَلِكَ الْجَبَلُ جُزْءٌ مِنْهَا هُوَ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ ، وَالْوُقُوفُ

عند الصَّخَرَاتِ أَفْضَلُ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا مُفْطَرًا، وَالْأَفْضَلُ لِلرَّأَةِ الْجُلُوسُ فِي حَاشِيَةِ النَّاسِ .
وَوَاجِبَاتُ الْوُقُوفِ حُضُورُ جُزْءٍ مِنْ عَرَافَاتٍ عَاقِلًا، وَوَقْتُهُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ،
فَإِنْ حَضَرَ بَعْرَقَةٌ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ وَهُوَ عَاقِلٌ وَلَوْ مَرًّا فِي لَحْظَةٍ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ، وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ
أَوْ وَقَفَ مُغْنَى عَلَيْهِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ فَيَتَحَلَّلُ بِفِعْلِ عُمْرَةٍ، فَيَطُوفُ وَيَسْعَى وَيَحْلُقُ وَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَيَجِبُ
عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَدَمٌ لِلْفَوَاتِ مِثْلُ دَمِ التَّمَتُّعِ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَفَاضُوا إِلَى مُزْدَلِفَةَ ذَا كَرِينٍ مُلْبِنِينَ بِسَكِينَةٍ
وَرَقَارٍ بَغِيرِ مُزَاحِمَةٍ وَإِذَا هُزِبَ دَوَابٌّ، فَمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً أَسْرَعَ، وَيُؤْخِرُونَ الْمَغْرِبَ وَلِيَجْمَعُوهَا بِمُزْدَلِفَةَ
مَعَ الْعِشَاءِ فَإِذَا صَلَّوْهَا نَزَلُوا وَصَلُّوا وَبَاتُوا بِهَا وَصَلُّوا الصُّبْحَ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَيَأْخُذُونَ مِنْهَا حَصَى الْجِمَارِ سَبْعَ
حَصَيَاتٍ لِقَطَا لَا تَكْسِيرًا، وَالْأَفْضَلُ بِقَدْرِ الْبَاقِلَا، وَيَقْفُونَ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، وَهُوَ جَبَلٌ
صَغِيرٌ فِي آخِرِ الْمُزْدَلِفَةِ، وَيَنْدُبُ صُعُودَهُ إِنْ أَمَكَّنَ، وَهَنَكَ بِنَاءٌ مُحَدَّثٌ يَقُولُ الْعَوَامُ إِنَّهُ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ وَلَيْسَ
كَذَلِكَ، وَيَكْثُرُونَ التَّلْبِيَةَ وَالِدُعَاءَ وَالذِّكْرَ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ كَمَا أَوْفَقْتَنَا فِيهِ وَأَرَيْتَنَا إِيَّاهُ،
فَوْقَ قُنَا لَذِكْرِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا، وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ،

عند الصخرات أفضل والأفضل أن يكون راكبا مفطرا والأفضل للمرأة الجلوس في حاشية الناس (أي في أطرافهم
لأنه أستر . (وواجبات الوقوف) ثلاثة : الأول (حضور جزء من عرفات) لمن كان متلبسا بنسك ولا بد أن يكون (عاقلا)
فهو الواجب الثاني (ووقته من الزوال إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر) وهو الواجب الثالث (فمن حضر بعرقه
في شيء من هذا الوقت وهو عاقل ولو مَرًّا في لحظة فقد أدرك الحج ومن فاته ذلك أو وقف مغنى عليه) أو سكران
(فقد فاته الحج) وأما المجنون إذا وقف مجنونا فقد اقلب حجه نقلا ولا يفوته وإذا فاته الحج (فيتحلل بفعل عمره
فيطوف ويسعى ويحلق وقد حل من إحرامه) التحلل الثاني (ويجب عليه القضاء) في العام القابل (ودم للفوات مثل
دم التمتع) في الترتيب والتقدير فعليه شاة يذبحها في حجة القضاء فإن عجز صام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع (فإذا
غربت الشمس) من ناسع عرفة وهم وقوف (أفاضوا إلى مزدلفة) على طريق البأزمين (ذاكرين) الله تعالى (ملينين
يسكنة ووقار) أي بذل وانكسار (بغير مزاحمة وإذاء) لأحد (وضرب دواب فمن وجد فرجة أسرع) بتحريك دابته
(ويؤخرون) صلاة (المغرب وليجمعوها بمزدلفة مع العشاء) جمع تأخير إذا كان مسافرا سفرا طويلا وإلا فلا يجوز الجمع
(فإذا صلوا) أي مزدلفة (نزلوا) بها (وصلوا) للمغرب والعشاء (وباتوا بها وصلوا الصبح أول الوقت) وهذا هو
الأكل وإلا فالواجب يتأدى بالنزول فيها ولو لحظة في النصف الثاني (ويأخذون منها حصى الجمار) ليلا ولا يأخذون إلا
(سبع حصيات لقطا لا تكسيرا) للأحجار (والأفضل) أن يكون الحصى (بقدر الباقلا) وهي حبة الفول (ويقفون بعد
الصلاة) التي هي الصبح (على المشعر الحرام وهو جبل صغير في آخر المزدلفة ويندب صعوده إن أمكن) وهناك بناء حديث
يقول العوام إنه المشعر الحرام وليس كذلك (وتحصل السنة بالوقوف على هذا البناء (ويكثر) هناك (التلبية والدعاء
والذكر مستقبليين القبلة ويقولون : اللهم كما أوفقتنا فيه وأرَيْتَنَا إِيَّاهُ فَوْقَ قُنَا لَذِكْرِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ ،

وَقَوْلِكَ الْحَقُّ : فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ، إِلَى قَوْلِهِ : غَفُورٌ رَحِيمٌ . رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً
وَقَنَا عَذَابَ النَّارِ ، فَإِذَا أَفْزَجَدَا ، سَارُوا إِلَى مَنَى بِوَقَارٍ وَسَكِينَةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى وَادِي
مُحَسَّرٍ ، وَهُوَ بِقُرْبِ مَنَى أَسْرَعُوا قَدْرَ رَمِيَةِ حَجَرٍ ، ثُمَّ يَسْلُكُونَ الْوُسْطَى الَّتِي تَرْمِيهِمْ عَلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، فَكَمَا
يَأْتُونَهَا وَهُمْ رُكْبَانٌ يَرْمُونَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِتِلْكَ الْحَصِيَّاتِ السَّبْعِ الْمُلْتَقِطَةِ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ ، وَمِنْ أَيِّ مَكَانٍ التَّقْطُطِ
الْحَصَى جَازَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ وَغَيْرِهَا ، لَكِنْ يُكْرَهُ أَخْذُهَا مِنَ الْمَرْمَى وَالْحَشِّ وَالْمَسْجِدِ ، وَكَلَّمَا يَشْرَعُ فِي الرَّمْيِ
يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ وَلَا يُبْلَى بَعْدَ ذَلِكَ ، وَصُورَةُ الرَّمْيِ أَنْ يَقِفَ بِيْطْنِ الْوَادِي بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ بِحَيْثُ تَكُونُ
عَرَفَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَمَكَّةَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْجَمْرَةَ وَيَرْمِي حَصَاةَ حَصَاةً يَمِينَهُ وَيَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَرْفَعُ
يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ لِبَاطِنِهِ ، وَيَرْمِي رَمِيًّا ، وَلَا يَنْقُدُ نَقْدًا ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الرَّمْيِ ذَبَحَ هَدِيًّا إِنْ كَانَ مَعَهُ أَوْضَحِي
ثُمَّ يَحْلِقُ الرَّجُلُ جَمِيعَ رَأْسِهِ ، هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ مِنْهُ أَوْ تَقْصِيرِهَا ، وَالْأَفْضَلُ
فِي التَّقْصِيرِ قَدْرُ أَمْلَةٍ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا أَفْضَلَ لَهَا مِنَ التَّقْصِيرِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .

وقولك الحق : فإذا أفضتم من عرفات إلى قوله : غفور رحيم . ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار
فإذا أسفر (النهار) أي اشتدت إضاءته (ساروا إلى منى بوقار وسكينة قبل طلوع الشمس) فإذا وصلوا إلى وادي
محسر وهو بقرب منى أسرعوا قدر رمية حجر ، والراكب يحرك دابته (ثم يسلكون الطريق الوسطى التي
ترميهم) أي توصلهم (على جمره العقبة فكما يأتونها وهم ركبان يرمون جمره العقبة) أي يرمون جمره العقبة كما يأتونها
فإن كانوا ركبانا رموها كذلك وإن أتوها مشاة رموها كذلك ولا يخفى ما في عبارة المصنف من القلاقة وعدم إفادة
المراد ، ويرمون (بتلك الحصيات السبع للتلقة من المزدلفة ومن أي مكان التقط الحصى جاز من المزدلفة و) من (غيرها
ولكن يكره أخذها من المرمى) أي المكان الذي يرمى فيه (و) يكره أخذها أيضا من (الحش و) من (المسجد
والحش المكان الذي تقضى فيه حاجة الإنسان ومع الكراهة يعتد بالرمى بما ذكر (وكما يشرع في الرمي يقطع التلبية
أي عند الشروع في الرمي فالكاف بمعنى عند (ولا يلبى بعد ذلك) لأن الرمي من أسباب التحلل والمهتر يقطع التلبية
بالشروع في الطواف . (وصورة الرمي) لجره العقبة (أن يقف بيطن الوادي بعد ارتفاع الشمس) بقدر رمح
(بحيث تكون عرفة عن يمينه ومكة عن يساره ويستقبل الجمره) وهذا في يوم النحر ، وأما في باقي الأيام فيستقبل القبلة
(ويرمي حصى حصى) فإذا رمى حصتين أو أكثر حسبت حصاة ويسن أن يكون الرمي (يمينه ويكبر مع كل حصاة
ويرفع يديه حتى يرى بياض لبطنه) ولا ترفع المرأة والحنفى (ويرمي رميا) أي شديدا بحيث يسمى رميا (ولا ينقد
نقدا) بحيث لا يسمى رميا بأن يكون مثل نقد الدراهم (فإذا فرغ من الرمي ذبح هديا إن كان معه) سواء كان نذرا أو واجبا
نذرا (أو وضحي ثم يحلق الرجل جميع رأسه هذا هو الأفضل) أي يحلق الجميع (وله أن يقتصر على ثلاث شعرات منه)
أي الرأس لا من غيره كاللحية (أو تقصيرها والأفضل في التقصير قدر أملة من جميع شعره ، وأما المرأة فالأفضل لها
التقصير على هذا الوجه) ولا تؤمر بالخلق .

وَيَكُونُ حَالُ الْحَلْقِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مُكَبَّرًا، وَيَبْدَأُ الْحَالِقُ بِشَقِّهِ الْإِيْمَنَ وَيَدْفِنُ شَعْرَهُ، وَالْحَلْقُ رُكْنٌ لَا يَمُوتُ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ وَيَبْقَى مُحْرَمًا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ، وَمَنْ لَا شَعْرَ لَهُ أَمَرَ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ فِي يَوْمِهِ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَهُوَ رُكْنٌ لَا يَمُوتُ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ وَيَبْقَى مُحْرَمًا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ. وَصَفَتْهُ كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ لَمْ يَعِدْهُ وَلَا سَعَى لِأَنَّ السَّعَى أَيْضًا رُكْنٌ لَا يَمُوتُ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ وَيَبْقَى مُحْرَمًا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّمْيَ وَالْحَلْقَ وَطَوَافَ الْإِفَاضَةِ الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الرَّمْيِ، ثُمَّ الْحَلْقُ، ثُمَّ الطَّوَافُ؛ فَلَوْ أَتَى بِهَا عَلَى غَيْرِ هَذَا التَّرْتِيبِ فَقَدَّمَ وَآخَرَ جَازَ، وَيَدْخُلُ وَقْتُ الثَّلَاثَةِ بِنِصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ وَيَخْرُجُ وَقْتُ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ بِخُرُوجِ يَوْمِ النَّحْرِ وَيَبْقَى وَقْتُ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ مَتَرَاخِيًا وَلَوْ إِلَى سَنَيْنَ. وَلِلْحَجِّ تَحْلُلَانِ أَوَّلٌ وَثَانٍ، فَالْأَوَّلُ يَحْصُلُ بِاثْنَيْنِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَيُّهَا كَانَ إِمَّا حَلْقَ وَرَمَى أَوْ حَلْقَ وَطَوَافَ أَوْ رَمَى وَطَوَافَ، فَقَدْ فَعَلَ اثْنَيْنِ مِنْهَا حَصَلَ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ، وَيَحِلُّ بِهِ جَمِيعُ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ مَا عَدَا النِّسَاءَ مِنْ وَطْءٍ وَعَقْدِ نِكَاحٍ وَمُبَاشَرَةٍ، فَإِذَا فَعَلَ الثَّالِثَ حَلَّ لَهُ كُلُّ مَا حُرِّمَهُ الْإِحْرَامُ.

(فصل) فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَالسَّعَى رَجَعَ إِلَى مَنَى وَبَاتَ بِهَا وَيَلْتَقِطُ فِي

(ويكون حال الحلق مستقبل القبلة مكبرا ويبدأ الحالق بشقه الأيمن ويدفن شعره، والحلق ركن لا يموت الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به) لأن التحلل موقوف عليه (ومن لا شعر له أمره للموسى على رأسه) ندبا (ثم يأتي مكة في يومه فيطوف طواف الإفاضة وهو ركن لا يموت الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به. وصفته كما تقدم) ووقته موسع إلى ما لانهاية له (ثم) بعد الطواف (يصلى ركعتين) سنة الطواف (ثم إن كان سعى مع طواف القدوم لم يعده) بل يكره إعادته (ولإ) بأن لم يكن سعى بعد القدوم (سعى) بعد الإفاضة (لأن السعى أيضا ركن لا يموت الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به) ويتأتى له التحلل الأول وعليه السعى بأن يرمى ويحلق ويبقى عليه طواف الإفاضة والسعى. (واعلم أن الرمي والحلق وطواف الإفاضة) كل منها يسن فعله في هذا اليوم، ولكن (الأفضل تقديم الرمي ثم الحلق ثم الطواف) فلو أتى بها على غير هذا الترتيب فقدّم وآخر جاز. ويدخل وقت الثلاثة بنصف الليل من ليلة النحر) إن كان قد وقف قبل ذلك وإلا فلا يدخل حتى يقف (ويخرج وقت رمي جمرَةِ الْعَقَبَةِ) الفاضل بالزوال يوم النحر ويخرج الاختيار (بمخرج يوم النحر) وأما وقت الجواز فيمتدّ إلى آخر أيام التشريق (ويبقى وقت الحلق والطواف متراخيا ولو إلى سنين؛ وللحج تحللان أول وثان، فالأول يحصل باثنين من هذه الثلاثة أيها كان إما حلق ورمى أو حلق وطواف أو رمى وطواف ففعل اثنين منها حصل التحلل الأول ويحل به) أي بالتحلل الأول (جميع ما حرم عليه) بالإحرام كالطيب والدهان والستر (ماعداء النساء) أي ما يتعلق بهن (من وطء وعقد نكاح ومباشرة) أي بشهوة (فإذا فعل الثالث) من الثلاثة المتقدمة (حل له كل ما حرمه الإحرام) أي ما حرم بسببه ولا يبقى للإحرام أثر بالنسبة للمحرمات وإن وجب عليه ما بقي من الرمي لأن أيام التشريق.

(فصل) فيما يتعلق بالرمي (فإذا فرغ من طواف الإفاضة والسعى رجع إلى منى وبات بها) ويستحب كون الرجوع قبل الظهر تيمنا بصلاته بها (ويلتقط في) أول

أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَهُوَ ثَانِي الْعِيدِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَصَاةً مِنْ مَنَى وَيَتَجَنَّبُ الْمَوَاضِعَ الثَّلَاثَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ ، فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ رَمَى بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَيَرْمِي الْجُمْرَةَ الْأُولَى وَهِيَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ فَيَصْعَدُ إِلَيْهَا ، وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ حَصَاةَ حَصَاةً كَمَا تَقْدَمُ ، ثُمَّ يَنْحَرِفُ قَلِيلًا بَحِثُ لَا يَنَالُهُ الْحَصَى الَّذِي يَرْمِيهِ النَّاسُ وَتَبْقَى الْجُمْرَةُ خَلْفَهُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَدْعُو وَيَذْكُرُ بِخُشُوعٍ وَتَضَرُّعٍ بِقَدْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْجُمْرَةَ الثَّانِيَةَ فَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى . فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا وَقَفَ وَدَعَا قَدْرَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْجُمْرَةَ الثَّالِثَةَ ، وَهِيَ جُمْرَةُ الْعَقَبَةِ الَّتِي رَمَاهَا يَوْمَ النَّحْرِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ كَمَا فَعَلَ يَوْمَ النَّحْرِ سَوَاءً ، فَيَسْتَقْبِلُهَا وَالْقِبْلَةَ عَنْ يَسَارِهِ ، فَإِذَا فَرَّغَ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا وَيَبْتَئِنُّ بِمَنَى ، ثُمَّ يَلْتَقِطُ مِنَ الْعَدِّ ، وَهُوَ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَصَاةً فَيَرْمِي بِهَا الْجُمَرَاتِ الثَّلَاثَ كُلَّ جُمْرَةٍ بِسَبْعِ بَعْدَ الزَّوَالِ كَمَا تَقْدَمُ ، وَلَا يَجُوزُ رَمَى الْجُمَرِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ فَيَرْمِي مَا بِلَى مَسْجِدِ الْحَيْفِ أَوَّلًا ، وَالْوُسْطَى ثَانِيًا ، وَالْعَقَبَةَ ثَالِثًا ، وَيَنْدُبُ الْغَسْلَ كُلَّ يَوْمٍ لِلرَّمَى ، فَإِذَا رَمَى فِي ثَانِيِ التَّشْرِيقِ نَدِبَ لِلإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةً يَعْلَمُهُمْ فِيهَا جَوَازَ النَّفَرِ وَيُودِعُهُمْ ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ :

(أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَهُوَ ثَانِي الْعِيدِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَصَاةً مِنْ مَنَى وَيَتَجَنَّبُ) أَخَذَ الْحَصَى مِنْ (الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ) وَهِيَ الْمَسْجِدُ وَبَيْتُ الْحَلَاءِ ، وَالرَّمَى (فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ رَمَى بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ) أَيْ صَلَاةَ الظُّهْرِ (فَيَرْمِي الْجُمْرَةَ الْأُولَى وَهِيَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ) : فَنُفِخَ الْحَاءُ وَإِسْكَانُ الْيَاءِ مَسْجِدٌ مَعْرُوفٌ بِمَنَى (فَيَصْعَدُ إِلَيْهَا) لَا تَنَاهَا عَلَى مَحَلٍّ مَرْتَفِعٍ (وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ) وَيَكُونُ شَقُّهُ الْأَيْمَنِ جِهَةَ الْجِبَلِ الَّذِي فِيهِ الْمَذْبَحُ (وَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ حَصَاةَ حَصَاةً كَمَا تَقْدَمُ) ثُمَّ يَتَقَدَّمُ عَنْ مَحَلِّ مَوْقِفِهِ ، (ثُمَّ يَنْحَرِفُ) عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ (قَلِيلًا بَحِثُ لَا يَنَالُهُ الْحَصَى) الَّذِي يَرْمِيهِ النَّاسُ وَتَبْقَى الْجُمْرَةُ خَلْفَهُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَدْعُو وَيَذْكُرُ (اللَّهُ تَعَالَى) بِخُشُوعٍ وَتَضَرُّعٍ بِقَدْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثُمَّ يَأْتِي الْجُمْرَةَ الثَّانِيَةَ (وَتَسْمَى الْجُمْرَةُ الْوُسْطَى وَالْأُولَى الْكُبْرَى) فَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا وَقَفَ وَدَعَا قَدْرَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثُمَّ يَأْتِي الْجُمْرَةَ الثَّالِثَةَ وَهِيَ جُمْرَةُ الْعَقَبَةِ الَّتِي رَمَاهَا يَوْمَ النَّحْرِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ كَمَا فَعَلَ يَوْمَ النَّحْرِ سَوَاءً فَيَسْتَقْبِلُهَا وَالْقِبْلَةَ عَنْ يَسَارِهِ هَذَا خِلَافَ الْأَفْضَلِ إِنْ الْأَفْضَلُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِيهَا كَالْأُولَى وَالثَّانِيَةِ وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ يَوْمَ النَّحْرِ جَعَلَهَا عَنْ يَسَارِهِ (فَإِذَا فَرَّغَ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا) كَالْأُولَى (وَيَبْتَئِنُّ) الْحَاجُّ وَجُوبًا (بِمَنَى) اللَّيْلَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ لَيْلَى التَّشْرِيقِ (ثُمَّ يَلْتَقِطُ مِنَ الْعَدِّ وَهُوَ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَصَاةً فَيَرْمِي بِهَا الْجُمَرَاتِ الثَّلَاثَ كُلَّ جُمْرَةٍ) مِنْهَا (بِسَبْعِ بَعْدَ الزَّوَالِ كَمَا تَقْدَمُ) ، وَلَا يَجُوزُ (أَيْ لَا يَصِحُّ) رَمَى الْجُمَرِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ . وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ (فِي الرَّمَى فِي الْمَسْكَانِ) (فَيَرْمِي مَا) أَيْ الْجُمْرَةَ الَّتِي (تَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ أَوَّلًا ، وَالْوُسْطَى ثَانِيًا وَالْعَقَبَةَ ثَالِثًا) فَلَوْ تَرَكَ حَصَاةً مِنَ الْأُولَى مَهْوَا ثُمَّ رَمَى مَا بَعْدَهَا لَمْ يَصِحَّ الرَّمَى فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَكْمَلَ رَمَى الْأُولَى ثُمَّ يَبِيدُ مَا بَعْدَهُ . (وَيَنْدُبُ الْغَسْلَ كُلَّ يَوْمٍ لِلرَّمَى) فَإِذَا رَمَى فِي ثَانِيِ التَّشْرِيقِ نَدِبَ لِلإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةً يَعْلَمُهُمْ فِيهَا جَوَازَ النَّفَرِ (وَهُوَ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا بَعْدَ الزَّوَالِ وَبَعْدَ الرَّمَى) (وَيُودِعُهُمْ) بِمَا - الْخُطْبَةُ (ثُمَّ يَتَخَيَّرُ) الشَّخْصَ

بين أن يتعجل في يومين . وبين أن يتأخر ، فإذا أراد التعجيل فلينفر بشرط أن يرتحل من منى قبل الغروب ، فإن غربت وهو بمنى امتنع التعجيل ولزمه المبيت ورعى الغد ، وإن لم يرد التعجيل بات ، بمنى والتفت إلى إحدى وعشرين حصة يرميها من الغد بعد الزوال كما تقدم ثم ينفر ؛ ويندب أن ينزل المحصب وهو عند الجبل الذي عند مقابر مكة ، وقد فرغ من حجه وإذا أراد الاعتار اعتمر من الحل كما سيأتي في صفة العمرة ، فإذا أراد الرجوع إلى بلده أتى مكة وطاف للوداع ثم ركع ركعتيه ووقف في الملتزم بين الحجر الأسود والباب وقال : اللهم إن البيت بيتك ، والعبد عبدك ، وابن عبدك ، حملتني على ما سخرت لي من خلقك ، حتى صيرتني في بلادك ، وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك ، فإن كنت رضيت عني فازدد عني رضا ، وإلا فن الآن قبل أن تنأي عن بيتك دارى ، ويعد عنه مزارى ، هاذا أوان أنصرافى إن أذنت لي ، غير مستبدل بك ، ولا ببيتك ، ولا راغب عنك ، ولا عن بيتك ؛ اللهم فأصحبني العافية في بدنى ، والعصمة في ديني ، وأحسن منقلي ، وارزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني ، واجمع لي خيري الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمضي على عادته ، ولا يرجع القهقري ، ثم يعجل الرحيل ، فإن وقف بعد ذلك أو تشاغل بشيء لا تعلق له بالرحيل ،

(بين أن يتعجل في يومين ، وبين أن يتأخر ، فإذا أراد التعجيل فلينفر) منها أى منى إلى مكة (بشرط أن يرتحل من منى قبل الغروب) للشمس ، ولو لم ينفصل منها إلا بعد الغروب فإذا وجد هذا الشرط سقط عنه مبيت الليلة الثالثة ، ورعى يومها (فإن غربت وهو بمنى امتنع التعجيل ولزمه المبيت ورعى الغد ، وإن لم يرد التعجيل بات بمنى والتفت إلى إحدى وعشرين حصة يرميها من الغد بعد الزوال كما تقدم ثم ينفر) ولا يشترط في هذا التفريغ . (ويندب أن ينزل المحصب وهو عند الجبل الذي) هو (عند مقابر مكة وقد فرغ من حجه) وتمت أعماله (وإذا أراد الاعتار اعتمر من الحل كما سيأتي ذلك في صفة العمرة ، فإذا أراد الرجوع إلى بلده أتى مكة وطاف للوداع) وجوبا (ثم ركع ركعتيه ووقف في الملتزم بين الحجر الأسود والباب) أى باب السكبة وهو من المواضع التي يستجاب فيها الدعاء (وقال : اللهم إن البيت بيتك ، والعبد عبدك ، وابن عبدك ، حملتني على ما سخرت لي من خلقك حتى صيرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك ، فإن كنت رضيت عني فازدد عني رضا وإلا فن) بتشديد النون : من الامتنان (الآن) بالرضا (قبل أن تنأي) أى تبعد (عن بيتك دارى) ويعد عنه مزارى (أى مكان زيارتي) هذا أوان أنصرافى إن أذنت لي غير مستبدل بك (غيرك) ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك (أى كارهها له) اللهم فأصحبني العافية في بدنى والعصمة (أى الحفظ عن المعاصي) (في ديني وأحسن منقلي) أى أحسن انقلابي إلى وطني (وارزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني واجمع لي خيري الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمضي (على عادته) من جعل ظهره للبيت (ولا يرجع القهقري) بأن يصلي وجهه للبيت وظهره لباب الوداع (ثم يعجل الرحيل ، فإن وقف بعد ذلك أو تشاغل بشيء لا تعلق له بالرحيل) كمشاء شيء أو قضاء دين ،

لَمْ يَعْتَدِ بَطَوَافِهِ عَنِ الْوَدَاعِ وَتَلَزَمَهُ إِعَادَتُهُ، فَإِنْ تَعَلَّقَ بِالرَّحِيلِ كَشَدَّ رَحْلَ وَشَرَاءَ زَادَ وَنَحَوَهُ لَمْ يَضُرَّ، وَلِلْحَائِضِ أَنْ تَنْفَرِ بِلَا وَدَاعٍ وَلَا دَمٍ عَلَيْهَا، وَيَنْدَبُ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ حَافِيًا إِنْ لَمْ يُوْذِ أَحَدًا بِمُزَاحِمَةٍ وَنَحْوِهَا، فَإِذَا دَخَلَ مَشَى تَلْقَاءَ وَجْهِهِ حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الْمُقَابِلِ لِلْبَابِ أَلَا تَهُ أَذْرِعَ، فَهَنَّاكَ يَصْلَى، فَهُوَ مُصَلَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَكْثُرُ مِنَ الْإِعْتِمَارِ وَالنَّظَرِ إِلَى الْبَيْتِ وَالطَّوَافِ وَشَرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، وَأَنْ يَتَصَلَّحَ مِنْهُ، وَيُزُورَ الْمَوَاضِعَ الشَّرِيفَةَ بِمَكَّةَ، وَيَحْرُمَ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ طِيبِ الْكَعْبَةِ وَتُرَابِ الْحَرَمِ وَأَحْجَارِهِ، وَلَا يَسْتَصْحَبُ شَيْئًا مِنَ الْأَكْوِزَةِ وَالْأَبَارِيقِ الْمَعْمُولَةِ مِنْ حَرَمِ الْمَدِينَةِ أَيْضًا.

(فصل) صفة العمرة أن يحرم بها كما يحرم بالحج، فإن كان مكياً فمن أدنى الحل، وإن كان آفاقياً فمن الميقات كما تقدم، ويحرم بإحرامها جميع ما حرم بإحرام الحج، ثم يدخل مكة فيطوف طواف العمرة ولا يشرع لها طواف قدوم، ثم يسمى، ثم يحلق رأسه أو يقصر وقد حل منها، وأركانها إحرام وطواف وسعى وحلق، وأركان الحج هذه الأربعة والوقوف، وواجباته كون الإحرام من الميقات ورمى الجمار والمبيت بمزدلفة وليالي منى وطواف الوداع،

(لم يعتد بطوافه عن الوداع وتلزمه إعادته، فإن تعلق بالرحيل كشد رحل وشراء زاد ونحوه لم يضر، وللحائض أن تنفر بلا وداع) ومثلها النساء (ولا دم عليها). ويندب أن يدخل البيت (أي الكعبة) حافياً) للتبرك ولكن ذلك مشروط بعدم الإيذاء بـ (أن لم يؤذ أحدا بمزاحمة ونحوها فإذا دخل مشى تلقاء وجهه حتى يبقى بينه وبين الجدار المقابل للبَاب ثلاثة أذرع فهناك يصلى فهو مصلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويكثر من الاعتبار) مدة إقامته (و) من (النظر إلى البيت) (و) يسن أن يكثر (الطواف) بالبيت (و) من (شرب ماء زمزم لما أحب من أمر الدين والدنيا وأن يتصلح منه) ويقول عند شربه: اللهم إنه بلغني عن نبيك صلى الله عليه وسلم أنه قال «ماء زمزم لما شرب له» وإن شربه لتنفر لي ويذر ما يريد من الشراب دينا ودنيا (و) يسن أن (يزور المواضع الشريفة بمكة) كقوله النبي صلى الله عليه وسلم ومولد علي وخديجة رضى الله عنهما (ويحرم أخذ شيء من طيب الكعبة) ولو للتبرك، من أخذه لزمه رده (و) كذلك يحرم أخذ شيء من (تراب الحرم وأحجاره) احتراماً له عن أن ينقل (ولا يستصحب شيئاً من الأكوزة والأباريق المعمولة من طين حرم المدينة أيضاً) فيحرم نقل شيء من تراب حرمها وأحجاره كمكة.

(فصل) في صفة العمرة والاحصار وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم. (صفة العمرة أن يحرم بها كما يحرم بالحج) (وإن كان آفاقياً فمن الميقات) الذي جعل للحاج (كما تقدم ويحرم بإحرامها جميع ما حرم بإحرام الحج ثم يدخل مكة فيطوف طواف العمرة ولا يشرع لها طواف قدوم، ثم يسمى، ثم يحلق رأسه أو يقصر وقد حل من (أركانها) أربعة (إحرام وطواف وسعى وحلق. وأركان الحج هذه الأربعة والوقوف) برفة، وبزله الترتيب في المعظم. (وواجباته كون الإحرام من الميقات ورمى الجمار) الثلاث (والمبيت بمزدلفة) (و) المبيت (ليالي منى وطواف الوداع) وليس من مناسك الحج بل كل من أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر لزمه سواء كان مكياً أو غيره وما

وَمَا عَدَا ذَلِكَ سُنَنٌ ، فَإِنْ تَرَكَ رُكْنًا لَمْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا لَزِمَهُ دَمٌ ، وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ ، وَمَنْ أَحْصَرَهُ عَدُوٌّ عَنْ مَكَّةَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ آخَرُ تَحَلُّلٍ ، بَانَ يَنْوِي التَّحَلُّلَ ، وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ ، وَيُرِيقُ دَمًا مَكَانَهُ إِنْ وَجَدَهُ ، وَإِلَّا أَخْرَجَ طَعَامًا بِقِيَمَتِهِ ، وَإِنْ عَجَزَ صَامَ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا وَلَا قَضَاءً ، وَيَنْدُبُ إِذَا فَرَغَ مِنْ حَجِّهِ زِيَارَةَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُصَلِّيُ نَحْيَةَ مَسْجِدِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْقَبْرَ الشَّرِيفَ الْمُسَكَّرَ فَيَسْتَدِيرُ الْقَبْلَةَ وَيَجْعَلُ قُنْدِيلَ الْقَبْلَةِ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِ الْقَبْرِ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيَطْرُقُ رَأْسَهُ ، وَيَسْتَحْضِرُ أَهْلِيَّةَ وَالْحُشُوعَ ، ثُمَّ يَسْلُمُ وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَوْتٍ مُتَوَسِّطٍ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرُ إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ قَدْرَ ذِرَاعٍ فَيُسَلِّمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرُ قَدْرَ ذِرَاعٍ فَيُسَلِّمُ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَوْقِفِهِ الْأَوَّلِ وَيُكْثِرُ الدُّعَاءَ وَالتَّوَسُّلَ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَدْعُو عِنْدَ الْمَنْبَرِ وَفِي الرُّوَضَةِ ، وَلَا يَحُوزُ الطَّوَافَ بِالْقَبْرِ ، وَيَكْرَهُ إِمْلَاقُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ بِهِ ، وَلَا يَقْبَلُهُ وَلَا يَسْتَلِمُهُ ، وَمَنْ أَقْبَحَ الْبِدْعِ أَكْلُ التَّمْرِ فِي الرُّوَضَةِ ، وَيَزُورُ الْبَقِيعَ ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّحِيلَ وَدَعَ الْمَسْجِدَ بِرُكْعَتَيْنِ ، وَالْقَبْرَ الْكَرِيمَ بِالزِّيَارَةِ وَالِدُّعَاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وما عدا ذلك سنن ، فإن ترك ركنًا) من أركان الحج والعمرة (لم يحل من إحرامه حتى يأتي به ، ومن ترك واجبًا لزمه دم ، ومن ترك سنة لم يلزمه شيء ، ومن أحصره) أي منعه (عدوٌّ عن مكة ولم يكن له طريق آخر لتحلل بأن ينوي التحلل) أي الخروج من الإحرام (ويحلق رأسه) بعد الذبح وتكون النية مقارنة للذبح وللحلق (ويريق دمًا مكانه إن وجدته) وأما إن أحصر بالمرض فإنه لا يتحلل به إلا إذا شرطه بأن قال في نيته نويت كذا ، وإذا مرضت تحللت بنفس المرض فإذا مرض صار حلالًا ولا يتوقف على ذبح ، وإذا أحصر عن الوقوف ولم يحصر عن مكة دخلها وتحلل بعمل عمرة (وإلا) بأن فقد الدم ولم يجد أو وجد زائدًا عن ثمن المثل (أخرج) المثل (طعامًا بقيمته) أي يشتري بقيمته بعد التقويم طعامًا ويتصدق به على فقراء الحرم (وإن عجز صام لكل مدة يوما ولا يجب عليه الد (قضاء) إن كان تلوًا . وأما إن كان فرضًا في ذمته إن استقر عليه . (ويندب إذا فرغ من حجه زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) لأنها من أكبر القربات (فيصل نحية مسجده ، ثم يأتي القبر الشريف المسكّر فيستدير القبلة ويحعل) الد (قنديل) الذي في القبلة الذي عند رأس القبر على رأسه ويطرق رأسه ويستحضر) في قلبه (الهيبة والخشوع ، ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت متوسط ، ويدعو بما أحب ، ثم يتأخر إلى جهة يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر) لأن رأسه عند حائطه الشريف (ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم على عمر رضي الله عنهما) لأن رأسه عند كتف أبي بكر رضي الله عنهما . (ثم يرجع إلى موقفه الأول) الذي وقف فيه عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم (ويكثر الدعاء والتوسل والصلاة عليه ، ثم يدعو عند المنبر وفي الروضة ولا يحوز الطواف بالقبر ، ويكره إملاق الظهر والبطن به ولا يقبله ولا يستلمه . ومن أقبح البدع أكل التمر في الروضة ويזור البقيع ، فإذا أراد الرحيل ودع المسجد بركعتين و) ودع (القبر الكريم بالزيارة) له (والدعاء) عنده ، وينصرف متحزنًا على فراق القبر الكريم (والله أعلم)

بَابُ الْأَضْحِيَّةِ

هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ يَنْدُبُ لِمَنْ أَرَادَهَا أَنْ لَا يَحَاقُ شَعْرُهُ ، وَلَا يَقْلَمَ ظَفَرُهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحِيَ ؛
وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَمَضَى قَدْرُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْخُطْبَتَيْنِ ، وَيَخْرُجُ بِخُرُوجِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهِيَ
ثَلَاثَةٌ بَعْدَ الْعِيدِ ، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا بِإِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ ؛ وَأَوَّلُ سَنَةٍ فِي الْإِبِلِ خَمْسُ سِنِينَ وَدَخَلَ فِي السَّادَةِ ،
وَفِي الْبَقَرِ وَالْمَعْزِ سَتَانِ ، وَدَخَلَتْ فِي الثَّلَاثَةِ ، وَفِي الضَّأْنِ سَنَةٌ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ ؛ وَتَجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ،
وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَلَا تَجْزَى شَاةٌ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ ؛ وَشَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ شَرَكَةٍ فِي بَدَنَةٍ . وَأَفْضَلُهَا الْبَدَنَةُ ، ثُمَّ
الْبَقَرَةُ ، ثُمَّ الضَّأْنُ ، ثُمَّ الْمَعْزُ ؛ وَأَفْضَلُهَا الْبَيْضَاءُ ، ثُمَّ الصَّفْرَاءُ ، ثُمَّ الْبَلَقَاءُ ثُمَّ السَّوْدَاءُ ، وَتَشْتَرِطُ سَلَامَةُ
الْأَضْحِيَّةِ عَنِ الْعُيُوبِ الَّتِي تَنْقُصُ اللَّحْمَ ، فَلَا تَجْزَى الْعَرَجَاءُ وَالْعَوْرَاءُ وَالْمَرِيضَةُ ، فَإِنْ قَلَّتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ جَازَ ،
وَلَا تَجْزَى الْعَجَفَاءُ وَالْمَجْنُونَةُ وَالْجَرْبَاءُ وَالَّتِي قُطِعَ بَعْضُ أُذُنِهَا وَأَيِّنَ وَإِنْ قَلَّ أَوْ قُطِعَتْ مِنْ نَحْوِهَا وَتَجْزَى إِنْ
كَانَتْ كَبِيرَةً ، وَتَجْزَى مَشْرُوطَةُ الْأُذُنِ وَمَكْسُورَةُ كُلِّ الْقَرْنِ أَوْ بَعْضُهُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ لَمْ
يُحْسِنْ فَلْيَحْضُرْ ، وَيَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ عِنْدَ الذَّبْحِ ،

(بَابُ الْأَضْحِيَّةِ)

(هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ يَنْدُبُ لِمَنْ أَرَادَهَا أَنْ لَا يَحَاقُ شَعْرُهُ وَلَا يَقْلَمَ ظَفَرُهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحِيَ) فَإِنْ أزال
شيئا من ذلك كَرِهَ كَرَاهَةً تَنْزِيهًا (وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَمَضَى قَدْرُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْخُطْبَتَيْنِ) فَإِنْ ذَبَحَ
قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِهِ وَلَمْ يَسْمَأْضِحِيَّةً (وَيَخْرُجُ) وَقْتُهَا (بِخُرُوجِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ) يَوْمِ (الْعِيدِ ، وَلَا تَجُوزُ)
وَلَا تَصِحُّ (إِلَّا بِإِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ . وَأَوَّلُ سَنَةٍ فِي الْإِبِلِ خَمْسُ سِنِينَ وَدَخَلَ فِي السَّادَةِ ، وَفِي الْبَقَرِ وَالْمَعْزِ سَتَانِ
وَدَخَلَ فِي الثَّلَاثَةِ ، وَفِي الضَّأْنِ سَنَةٌ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ) وَتَجْزَى الْجَذَعَةُ ، وَهِيَ مَا أَحْدَعَتْ مَقْدَمَ أَسْنَانِهَا وَإِنْ لَمْ
تَسْكُلْ سَنَةً (وَتَجْزَى الْبَدَنَةُ) أَيْ الْوَاحِدَةُ مِنَ الْإِبِلِ (عَنْ سَبْعَةٍ) بِمَنْ تَسَنُّ لَهُمُ الْأَضْحِيَّةُ (وَ) كَذَلِكَ (الْبَقَرَةُ)
عَنْ سَبْعَةٍ وَلَا تَجْزَى شَاةٌ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ ، وَشَاةٌ (أَفْضَلُ مِنْ شَرَكَةٍ فِي بَدَنَةٍ ، وَأَفْضَلُهَا) أَيْ الْأَضْحِيَّةُ مِنْ
حَيْثُ كَثَرَتِ اللَّحْمُ (الْبَدَنَةُ ثُمَّ الْبَقَرَةُ ثُمَّ الضَّأْنُ ، ثُمَّ الْمَعْزُ ، وَأَفْضَلُهَا) أَيْ الشَّيْءُ مِنْ حَيْثُ اللَّوْنُ (الْبَيْضَاءُ ، ثُمَّ الصَّفْرَاءُ
ثُمَّ الْبَلَقَاءُ) أَيْ الَّتِي فِيهَا سَوَادٌ وَبَيَاضٌ (ثُمَّ السَّوْدَاءُ ، وَتَشْتَرِطُ سَلَامَةُ الْأَضْحِيَّةِ عَنِ الْعُيُوبِ الَّتِي تَنْقُصُ اللَّحْمَ فَلَا تَجْزَى
الْعَرَجَاءُ) أَيْ الْبَيْنَ عَرَجِهَا ، وَأَمَّا الْعَرَجُ الْخَفِيفُ فَلَا يَضُرُّ (وَالْعَوْرَاءُ وَالْمَرِيضَةُ ، فَإِنْ قَلَّتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ جَازَ) أَنْ
يُضْحِيَ بِمَنْ هِيَ بِهِ (وَلَا تَجْزَى الْعَجَفَاءُ) وَهِيَ ذَاهِبَةُ اللَّحْمِ مِنْ شِدَّةِ هَزَالِهَا (وَالْمَجْنُونَةُ وَالْجَرْبَاءُ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَا
(وَالَّتِي قُطِعَ بَعْضُ أُذُنِهَا وَأَيِّنَ) أَيْ انْفَصَلَ (وَإِنْ قَلَّ أَوْ قُطِعَ مِنْ نَحْوِهَا وَنَحْوُهُ) مِنْ كُلِّ عَضْوٍ كَبِيرٍ (إِنْ كَانَتْ)
الْقِطْعَةُ (كَبِيرَةً ، وَتَجْزَى مَشْرُوطَةُ الْأُذُنِ) أَيْ مَشْقُوقَتُهَا (وَمَكْسُورَةُ كُلِّ الْقَرْنِ أَوْ بَعْضُهُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ بِنَفْسِهِ)
إِنْ أَحْسَنَ (فَإِنْ لَمْ يَحْسِنْ فَلْيَحْضُرْهَا) أَيْ الْأَضْحِيَّةُ مِنْ لَمْ يَذْبَحَ بِنَفْسِهِ (وَيَجِبُ) عَلَى الْمُضْحِي إِذَا كَانَتْ الْأَضْحِيَّةُ غَيْرَ
مُصْنَعَةٍ بِالْذَّبْحِ (أَنْ يَنْوِيَ عِنْدَ الذَّبْحِ) حَتَّى تَقَعَ ضَحِيَّةٌ . أَمَا الَّتِي هِيَ مِنَ الْبَدَنِ فَتَكْفِي النِّيَّةُ فِيهَا قَبْلَ الذَّبْحِ ، وَتَكْفِي
نِيَّةُ الْوَكْلِ عِنْدَ التَّوَكُّلِ ، وَيَصِحُّ أَنْ يَقُولَ نِيَّةً لِنَفْسِهِ ،

وَيَنْدَبُ أَنْ يَأْكُلَ الثَّلَاثَ، وَيَهْدِي الثَّلَاثَ، وَيَتَصَدَّقُ بِالثَّلَاثِ: وَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِشَيْءٍ، وَإِنْ قُلَّ، وَأُخْلِدَ
يَتَصَدَّقُ بِهِ أَوْ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي الْبَيْتِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا يَبِيعُ شَيْءٌ مِنَ اللَّحْمِ؛ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ الْمَنْدُورَةِ.
(فَصْلٌ) يَنْدَبُ لِمَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيَتَصَدَّقُ بِوِزْنِ شَعْرِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً.
وَأَنْ يُؤْذَنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى، وَيُقِيمَ فِي الْيُسْرَى، ثُمَّ إِنْ كَانَ غُلَامًا ذُبِحَ عَنْهُ شَاتَانِ تَجْزِيَانِ فِي الْأَضْحِيَّةِ، وَإِنْ
كَانَتْ جَارِيَةً فَشَاةٌ، وَتَطْبِخُ بِحُلُوٍّ، وَلَا يَكْسِرُ الْعَظْمَ، وَيُفَرِّقُ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَيُسَمِّيهِ بِاسْمِ حَسَنِ كَمُحَمَّدٍ
وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ.

بَابُ الْأَطْعَمَةِ

يُؤْكَلُ بَقَرُ الْوَحْشِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَالضَّبُعُ وَالثَّعْلَبُ وَالْأَرْنَبُ وَالْقَنْفَذُ وَالْوَبْرُ وَالظَّبْيُ وَالضَّبُّ وَالنَّعَامَةُ وَالْحَيْلُ؛
وَلَا يُؤْكَلُ السَّنُورُ، وَلَا الْحَشَرَاتُ الْمُسْتَحْبَةُ كَالنَّمْلِ وَالذَّبَابِ وَنَحْوِهِمَا، وَلَا مَا يَتَقَوَّى بَنَابِهِ كَالْأَسَدِ وَالْفَهْدِ
وَالنَّمْرِ وَالذَّبِّ وَالذَّبِّ وَالْقِرْدِ وَنَحْوِهَا، وَمَا

(ويندب أن يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث) نبتا، (ويجب التصديق بشيء) منها نبتا (وإن قلَّ والجِلْد يتصدق
به أو ينتفع به في البيت، ولا يجوز بيعه، ولا يبيع شيء من اللحم) والشحم مثله وكذلك الصوف (ولا يجوز له الأكل من
الأضحية المندورة) بالعينين كأن قال هذه الشاة فله على نذر أن أذبحها ومثلها المعينة عما في الدمة كأن قال فله على نذر
أن أذبح شاة ثم جاء لشاة معينة وجعلها عما في ذمته فكلا القسمين لا يجوز الأكل منه، وكذلك الهدى المندور للحرم.
(فصل) في العقيقة. وهي لغة الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته، وشراعا ما يذبح عند خلق شعره
(يندب لمن ولد له ولد أن يخلق رأسه يوم السابع) ولو أنثى (ويتصدق بوزن شعره ذهبا أو فضة وأن يؤذن في أذنه
اليمنى و) أن (يقيم في) أذنه (اليسرى ثم إن كان) المولود (غلاما ذبح عنه شاتان تجزيان في الأضحية، وإن كانت
جارية فشاة وتطبخ بحلو) إلا رجلها فتعطى نبتة للقبالة (ولا يكسر العظم ويفرق) لحمها مطبوخا (على الفقراء
ويسميه) أي للمولود (باسم حسن كمحمد وعبد الرحمن) وعبد الله، ولو مات قبل التسمية استحب تسميته وتسمية
السقط والمخاطب بالعقيقة من تلزمه نفقته لو كان فقيرا إذا كان موسرا وقت استحبابها.

(بَابُ الْأَطْعَمَةِ)

أى ما يحل منها وما يحرم ومعرفة ذلك من آكد الواجبات (يؤكل بقر الوحش وحمير الوحش) ولا يمنع استئناسها
لحمها (و) يؤكل (الضبع والثعلب والأرنب والقنفذ والوبر) دوية أصغر من الهر لا ذنب لها (والظبي والضب والنعام
والحيل، ولا يؤكل السنور ولا الحشرات المستحبة كالنمل) ويحرم قتل النمل الكبير والبلياتى بخلاف الصغير كالقمل (و)
كذلك يحرم مثل (الذباب ونحوها) من الحشرات المستحبة كالخنفساء، والحشرات هي صنادير دواب الأرض ومنها مستحبة
وهو الحرام ومنها غير مستحبة وهو كالجراد والقنفذ فهو حلال (ولا) يحرم أيضا (ما يتقوى) ويتعدى (بنابه كالأسد
والفهد والنمر والذئب والذب والقرد ونحوها) كالقيل والنمس وهي حيوانات يعرفها أهل الصيد (و) كذلك يحرم (ما

وَمَا يَصْطَادُ بِالْمَخْتَلَبِ كَالصَّقَرِ وَالشَّاهِينِ وَالْحِدَاةِ وَالْغُرَابِ إِلَّا غُرَابَ الزَّرْعِ فَيُؤْكَلُ، وَمَا تَوْلَدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِ
مَأْكُولٍ لَا يُؤْكَلُ كَالْبَغْلِ وَالْبَعْفُورِ، وَيُؤْكَلُ كُلُّ صَيْدِ الْبَحْرِ إِلَّا الضَّفْدَعُ وَالتَّمْسَاحُ وَكُلُّ مَا ضَرَّ أَكْلَهُ كَالسَّمِ
وَالزَّجَاجِ وَالْثَرَابِ، أَوْ كَانَ نَجَسًا، أَوْ طَاهِرًا مُسْتَقْدَرًا، كَالْبَصَاقِ وَالْمَنَى لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ، فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ
الْمَيْتَةِ أَكَلَ مِنْهَا مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ، فَإِنْ وَجَدَ مَيْتَةً وَطَعَامَ الْغَيْرِ أَوْ مَيْتَةً وَصَيْدًا وَهُوَ مُحَرَّمٌ أَكَلَ الْمَيْتَةَ.

بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَاحِ

لَا يَحِلُّ الْحَيَوَانُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ إِلَّا السَّمَكُ وَالْجَرَادُ فَتَحِلُّ مَيْتَتُهُمَا، وَيَحْرَمُ مَا ذَبَحَهُ مَجْجُوسٌ وَمُرْتَدٌّ وَعَابِدُوثُنْ
وَنَصْرَانِيٌّ الْعَرَبُ، وَيَجُوزُ الذَّبْحُ بِكُلِّ مَا لَهُ حَدٌّ يَقْطَعُ إِلَّا السِّنَّ وَالْعِظْمَ وَالظُّفْرَ مِنَ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ مُتَصِلًا
أَوْ مُفَصَّلًا، وَمَا قُدِرَ عَلَى ذَبْحِهِ اشْتَرَطَ قَطْعُ حُلُقُومِهِ وَمَرِيئِهِ،

ما يصطاد بالخلب (أى بظفره) كالصقر والشاهين والحدأة والغراب إلا غراب الزرع) وهو أسود صغير ، وقد يكون
محمر المنقار والرجلين ويسمى الزاغ ، ولا يأكل الجيف بل لا يتناول غير الزرع ولذا قال (فيؤكل ، و) يحرم أيضا
(ما تولد من) حيوان (ما كول وغير ما كول) فهو (لا يؤكل كالبلغ) فانه متولد من الفرس والحمار
(والبعفور) ذكر الجوهري أن البعفور ذكر الحبل وعليه فلا يصح التمثيل به لأنه طاهر وليس متولدا مما
ذكر (ويؤكل كل صيد البحر إلا الضفدع والتمساح) والسحفاة فانها تعيش في البر (وكل ما ضرأ أكله كالسم
والزجاج والتراب أو كان نجسا) كلبن الأتني (أو طاهرا مستقدرا كالبصاق والمني لا يحل أكله) خبر كل لجميع
ما ذكر من مضرّة الأكل أو النجاسة أو الاستقدار من أسباب حرمة الأكل (فان اضطر إلى أكل الميتة) بأن
خاف الهلاك أو زيادة المرض (أكل منها ما يسد رمقه) أى بقي روحه من الهلاك ولا يشبع إلا إن خاف محذورا
من عدم الشبع فانه حينئذ يشبع (فان وجد ميتة وطعام الغير أو ميتة وصيدا وهو محرم أكل الميتة) لأنها أخف
لإذ حرمتها لنجاستها . وأما طعام الغير فخرمته لتعلق حق الله وحق الآدمي ، والصيد بعد حرمة فيه الضمان .

(بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَاحِ)

(لا يحل الحيوان) المأكول (إلا بالذكاة) أى الذبح (إلا السمك والجراد فتحل ميتتهما) ولو وجدت
سمكة في جوف سمكة جاز أكلها إلا أن تتغير (ويحرم ما ذبحه مجوسي) ولو بالاشتراك مع المسلم (ومرتد وعابد وثن
ونصراني العرب) لأن نصارى العرب لم تدخل الدين المسيحي إلا بعد تبديله فلا يكون لهم حرمة أهل الكتاب فلا
تحل ذبائحهم ولا تزوج منهم . (ويجوز الذبح بكل ما له حد) يحرم (ويقطع) به (إلا السن والعظم والظفر من
الآدمي وغيره متصلا) بصاحبه (أو منفصلا) عنه (وما قدر على ذبحه) من الحيوان سواء كان إنسيا أو وحشيا
(اشترط قطع حلقومه) وهو مجرى النفس (ومرئيه) وهو مجرى الطعام والشراب ولا يشترط قطع الودجين وهما
سرطان يخطان بالحقنوم فتترك شيئا من الحلقوم أو الرئتين ومات الحيوان أو وصل إلى حركة مذبوح لم يحل وإذا
رفع السكين ثم أعادها فوزا لا يضر . وأما إذا تأنى فيشرط أن يكون الحيوان عند وضعها ثانيا في حياة مستقرة وهي
التي فيها إصار وحركة اختيارية .

وَيَنْدُبُ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْقَبْلَةِ ، وَأَنْ يُحَدَّ الشَّفْرَةَ وَيُسْرِعَ إِمْرَارَهَا ، وَيُسَمِّيَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَقْطَعَ الْأَوْدَاجَ كُلَّهَا ، وَأَنْ يَنْحَرَ الْإِبِلَ قَائِمَةً مُعْقَلَةً ، وَيَذْبَحَ مَا عَدَّاهَا مُضْجَعَةً عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ ، وَلَا يَكْسِرَ عُنُقَهَا وَلَا يَسَاخُهَا حَتَّى تَمُوتَ ؛ وَيُشْتَرِطُ أَنْ لَا يَرْفَعَ يَدَهُ فِي أَثْنَاءِ الذَّبْحِ ، فَإِنْ رَفَعَهَا قَبْلَ تَمَامِ قَطْعِ الْخَلْقُومِ وَالْمَرَى ؛ ثُمَّ قَطَعَهُمَا لَمْ يَحِلَّ ، وَأَمَّا الصَّيْدُ فَحَيْثُ أَصَابَهُ السَّهْمُ أَوْ الْجَارِحَةُ الْمُعْلَبَةُ قَامَتْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَبْحِهِ حَلَّ إِذَا أَرْسَلَهُ بِصِيرٍ لَمْ يَحِلَّ ذَكَاتُهُ وَلَمْ يَمُتِ الصَّيْدُ بِثَقَلِ السَّهْمِ بَلْ يَحْدَهُ وَلَا أَكَلَتْ الْجَارِحَةُ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ مَاتَ بِثَقَلِ الْجَارِحَةِ حَلَّ ، وَإِنْ أَصَابَهُ السَّهْمُ فَوْقَ فِي مَاءٍ أَوْ عَلَى جَبَلٍ ثُمَّ تَرَدَّى مِنْهُ قَامَتْ أَوْ غَابَ عَنْهُ بَعْدَ أَنْ جَرَحَ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا لَمْ يَحِلَّ ، وَإِذَا نَدَّ بَعِيرٌ وَمَحْوَةٌ ، وَتَعَذَّرَ رَدُّهُ ، أَوْ تَرَدَّى فِي بئرٍ وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ فَرَمَاهُ بِحَدِيدَةٍ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنْ بَدَنِهِ قَامَتْ حَلَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(ويندب أن يوجه) أى المذبح (إلى القبلة وأن يحد) أى يسن (الشفرة) بفتح الشين : هى السكين العظيمة (و) يندب أن يسرع إمرارها (إسراعاً زائداً على ما يجب) (و) يندب أيضاً أن يسمى الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) فيقول : باسم الله اللهم صل على سيدنا محمد (ويقطع الأوداج كلها) قد عرفت أن أودج عرق بجانب الخلقوم وأن الحيوان له ودجان فجمعها باعتبار الحيوانات (و) يندب (أن ينحر الإبل قائمة معقولة) النحر هو الطعن فى أسفل العنق ، ومثل الإبل كل ما طال عنقه من الحيوان كالأوز ، والمعقولة المربوطة إحدى يديها وهذا خاص بالإبل فينحرها حالة يكونها قائمة على ما فضل لها بعد العقل وذلك ثلاث قوائم (ويذبح ما عداها) من الحيوان (مضجعة على جنبها الأيسر) ويسن أن تكون مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى لتسترخ بها (و) يندب أن (لا يكسر عنقها) لأنه تمذيب (ولا يساخها حتى تموت) لا تتألم (ويشترط أن لا يرفع يده فى أثناء الذبح ، فإن رفعها قبل تمام قطع الخلقوم والمرى ثم بعد الرفع أثم) قطعهما (أى الخلقوم والمرى) (لم يحل) الذبيحة ، وهذا إذا رجع وليس فيه حياة مستقرة بأن رجع إلى الذبيح وحركته حركة مذبوح . وأما إذا رجع وفيه حياة مستقرة فتحل الذبيحة (وأما الصيد) ومثله البعير النادى (حيث أصابه السهم أو) أصابته (الجارحة المعلبة قات) بذلك (قبل القدرة على ذبحه حل إذا أرسله) أى السهم (بصير) فلو أرسل السهم أعمى فأصاب صيدا لا يحل فلا بد أن يكون بصيرا (لم يحل ذكاته) وأما من لا يحل ذكاته كنجوسى ووثى ومرتد فلا يحل صيده (و) كذا يشترط فى الصيد أنه (لم يموت الصيد بثقل السهم بل بحده) ولا أكلت الجارحة منه شيئا (لا قليلا ولا كثيرا) (فإن مات بثقل الجارحة حل وإن أصابه) أى الصيد (السهم فوق فى ماء أو على جبل ثم تردى) أى سقط (منه قات أو غاب) الصيد (عنه) أى الرامى (بعد أن جرح) بما أرسله (ثم وجد ميتا لم يحل) للشك فى سبب موته هل هو الماء أو التردى أو سبب آخر أو السهم (وإذا ند) أى هرب (بعير ونحوه) كشاة (وتعذر رده أو تردى فى بئر وتعذر إخراجه فرماه بحديدة) جارحة (فى أى موضع كان من بدنه) مذبح أو غيره (قات) بذلك الإرسال (حل ، والله أعلم) وكذلك يحل بإرسال الجارحة فى النادى لا فى المتردى فى البئر ، ولو تحقق العجز فى الحال لا فى المسأل فهو كالصيد

بَابُ النَّذْرِ

لَا يَصِحُّ النَّذْرُ إِلَّا مِنْ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ فِي قُرْبَةٍ بِاللَّفْظِ وَهُوَ اللَّهُ عَلَى كَذَا أَوْ عَلَى كَذَا فَيَلْزِمُهُ الْإِثْبَانُ بِهِ ، وَمَنْ عَلَّقَ النَّذْرَ عَلَى شَيْءٍ ، فَقَالَ : إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَقُلْتُ كَذَا ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِمَا لَزِمَهُ عِنْدَ الشِّفَاءِ ، وَمَنْ نَذَرَ عَلَى وَجْهِ اللَّحَاجِّ وَالنَّصَبِ ، فَقَالَ : إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَقُلْتُ كَذَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا كَلَّمَهُ بَيْنَ الْوَفَاءِ وَبَيْنَ كَفَارَةِ الْيَمِينِ ، فَإِنْ نَذَرَ الْحَجَّ رَأَى كِبَا الْحَجِّ مَاشِيًا ، أَوْ نَذَرَ الْحَجَّ مَاشِيًا فَحَجَّ رَأَى كِبَا أَجْزَاءَهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمُطْعَى إِلَى الْكُفَّةِ أَوْ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى لَزِمَهُ ذَلِكَ ، وَجَبَتْ أَنْ يَقْصِدَ الْكُفَّةَ بِحَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ ، وَأَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى أَوْ يَتَكَبَّرَ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمُطْعَى إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَسَاجِدِ لَمْ يَلْزِمُهُ ، وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ بَعِيْنَهَا لَمْ يَقْضِ أَيَّامَ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ وَرَمَضَانَ وَأَيَّامَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، وَمَنْ نَذَرَ صَلَاةَ لَزِمَهُ رَكْعَتَانِ أَوْ عَتَقَا أَجْزَاءَهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ .

(بَابُ النَّذْرِ)

هو لغة الوعد بمنجز أو شئ ، وشرعا التزام قرينة لم تلزم بأصل الشرع . (لا يوضح النذر إلا لمن مسلم) فلا يصح نذر الكافر . (مكلف) فلا يصح نذر الصبي والمجنون والمغنى . (علقه) وأما الشيء فيصح نذره في القرينة البدنية لا المالية ، والبدنية يصح نذره باذن سيده ، وكذا يشترط في الناذر الاختيار (في قرينة) أي طاعة ليست واجبة بأصل الشرع ، فخرج المباح والمعاصي والواجبات فلا يصح نذرها إلا الواجب الكفائي ، وكذا يشترط في انعقاد النذر أن يكون (باللفظ) فلا يصح بالنية ولا بد أن يكون فيه التزام . (وهو لله على كذا أو على كذا) من غير لفظ الجلالة (فيلزمه الإتيان به) أي بما لزمه وهذا يسمى نذر التبرر المنجز ، وهناك نذر تبرر . (علق) وهو ما أشار إليه المصنف بقوله . (ومن علق النذر على شئ) فقال : إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَقُلْتُ كَذَا لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِمَا لَزِمَهُ عِنْدَ الشِّفَاءِ (فيفعل ما ينطلق عليه اسم القرينة التي لزمها) كَان قَالَ : إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَقُلْتُ كَذَا لَزِمَهُ التَّصَدُّقُ بِمَا يَتِمُّوْلِي فِي الصَّوْمِ يَوْمٌ ، وَفِي الصَّلَاةِ رَكْعَتَانِ (ومن نذر على وجه اللجاج) أي الخصومة (والنصب) قَالَ : أَنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَقُلْتُ كَذَا (أي صدقة مثلا وهذا هو نذر اللجاج وهو ما يتعلق به حث على فعل شئ أو منع منه أو تحقيق خبر ، ولا يشترط فيه اسلام الناذر فيصح من الكافر ، وإذا تحقق نذر اللجاج (فهو بالخيار إذا كلف بين الوفاء) بما لزمه (وبين كفارة اليمين) وسأى بيانها (فان نذر الحج رأى كبا الحج ما شئ أو نذر الحج ما شئ فحج رأى كبا أجزاءه وعليه دم) كذا التمتع (وإن نذر للمطعم إلى الكعبة أو مسجد المدينة أو الأقصى لزمه ذلك) وهو ما لزمه من الذهاب (ويجب أن يقصد الكعبة بحج أو عمرة) لأن الأصل في الإتيان إليها ذلك (و) يجب (أن يصلي في مسجد المدينة أو الأقصى أو يتكبر) فهو غير بين الصلاة والاعتكاف (وإن نذر للمطعم إلى غيرها من المساجد لم يلزمه) لأنه ليس في قصده قرينة لأن المساجد كلها بعد المساجد الثلاثة مستوية (ومن نذر صوم سنة بعينها لم يقض أيام العيدان والتشريق ورمضان وأيام الحيض والنفاس ، ومن نذر صلاة لزمه ركعتان) لأنهما أقل مجزئ (أو) نذر (عتقا أجزاءه ما يقع عليه الاسم) فيعتق رقبة أي كانت مسلمة أو كافرة صغيرة أو كبيرة ، والله أعلم .

وَإِذَا انْعَقَدَ الْبَيْعُ ثَبَتَ لِكُلِّ مِّنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي خِيَارُ الْمَجْلِسِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَخْتَارَا الْإِمضاءَ جَمِيعًا، أَوْ يَفْسَخَهُ أَحَدُهُمَا؛ وَلِكُلِّ مِّنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي شَرْطُ الْخِيَارِ فِي الْبَيْعِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ قَدْ دَوَّنَهَا لهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْعَقْدُ مَا يَحْرُمُ فِيهِ التَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا فِي الرِّبَا وَالسَّلَمِ، ثُمَّ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَحْدَهُ فَلِلمَّيِّعِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ مِلْكُهُ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ فَلِلمَّيِّعِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ مِلْكُهُ، وَإِنْ كَانَ لهُمَا فَلِلمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَوْقُوفٌ إِنْ تَمَّ الْبَيْعُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ مِلْكًا لِلْبَائِعِ.

(فصل) للبيع شروط خمسة أن يكون طاهرًا منتفعًا به مقدورًا على تسليمه مملوكًا للعائد، أو لمن نأب العائد عنه معلومًا، فلا يصح بيع عين نجسة كالكلب، أو متنجسة ولم يمكن تطهيرها كاللبن والدُّهْن مثلاً، فإن أمكن كشوب متنجس جاز، ولا يصح بيع ما لا ينفع به كالخشرات وحب حنطة وآلات الملاهي المحرمة،

(وإذا انعقد البيع) واستوفى الأركان والشروط (ثبت لكل من البائع والمشتري خيار المجلس) فلكل فسخه لكن بشروط ثلاثة (ما لم يتفرقا) فإذا فارق أحدهما صاحبه بإختياره انقطع خيار المجلس (أو يختار الإمضاء جميعاً) فإن اتفقا على لزومه انقطع الخيار، وإذا اختار أحدهما لزومه انقطع خياره دون الآخر (أو يفسخه أحدهما) فإن فسخه ارتفع البيع ولا خيار فثبت الخيار لهما مشروط بهذه الأمور الثلاثة (ولكل من البائع والمشتري شرط الخيار في البيع ثلاثة أيام فدا دونها) أي الثلاثة وهذا خيار الشرط، فلو شرطاً مدة مجهولة أو أطلقا الشرط أوزادته للمدة على الثلاثة فلا يصح الشرط، ويجوز شرط الخيار (لهما أو لأحدهما) أو لأجنبي (إلا إذا كان العقد مما يحرم فيه التفريق قبل القبض كما في الربا والسلم) فإذا بيع ذهب يذهب اشترط في صحة بيعه القبض قبل التفريق ولا يصح فيه شرط الخيار، وكذلك إذا أسلم مائة ريال في عشرة أرادب ذرة اشترط قبض رأس السلم في المجلس قبل التفريق ولا يصح شرط الخيار (ثم إذا كان الخيار للبائع وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه) فيكون له فوائده وعليه نفقته (وإن كان للمشتري وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه) فيكون له فوائده وعليه نفقته (وإن كان لهما فالملك فيه موقوف إن تم البيع تبين) لنا أنه كان ملكاً للمشتري، وإن فسخ البيع تبين (أنه كان ملكاً للبائع) يعني لم يخرج عن ملكه وحيث حكمنا في البيع لأحدهما حكمنا في الثمن بالملك للآخر وحيث وقفنا بملكه وقفنا الملك في الثمن.

(فصل) للبيع شروط خمسة أن يكون طاهرًا أي عينه طاهرة (منتفعًا به مقدورًا على تسليمه) للمشتري، ويصحقي قدرة المشتري على تسلمه بأن يكون في يد غاصب والمشتري قدرة على انتزاعه فيجوز بيعه إليه (مملوكًا للعائد أو لمن نأب) إجابة شرعية بأن يكون وكيلًا أو وليًا على المالك فنأب (العائد عنه) أي المالك، فلا يصح بيع الفضولي وإن أجاز له المالك (معلومًا) للعائدين (فلا يصح بيع عين نجسة كالكلب) والبرجين (أو متنجسة ولم يمكن تطهيرها كاللبن والدُّهْن مثلاً، فإن أمكن كشوب متنجس جاز، ولا يصح بيع ما لا ينفع به كالخشرات) كحية وعقرب (وحب حنطة) ولا نظرها يعرض من النفع بها كوضعها في فخ مثلاً لأنها منتفعة لا تقصد (وآلات الملاهي المحرمة) كزبائن فالنفع في المبيع لا يثبت أن يكون شرعيًا وضع الملاهي غير شرعي

وَلَا يَبِيعُ مَا لَا يَقْدُرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ، كَعَبْدٍ آتَقَ وَطَيْرٍ طَائِرٍ وَمَعْصُوبٍ ، لَكِنْ إِنْ بَاعَ الْمَنْصُوبَ مِنْ يَقْدُرُ عَلَى
 أَنْزَاعِهِ جَازَ ، فَإِنْ تَبَيَّنَ عَجْزُهُ فَلَهُ الْخِيَارُ ، وَلَا يَبِيعُ نَصْفَ مَعِينٍ مِنْ إِنْاءٍ أَوْ سَيْفٍ أَوْ ثَوْبٍ ، وَكَذَا كُلُّ
 مَا تَنْقُصُ قِيَمَتُهُ بِالْقَطْعِ وَالْكُسْرِ ، فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ كُثُوبَ نَخْلٍ جَازَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَرْهُونِ دُونَ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ
 وَلَا يَبِيعُ الْفُضُولَى وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ مَالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ وِلَايَةٍ وَلَا وَكَّالَةٍ ، وَلَا يَبِيعُ مَالَهُ يَمِينٌ كَأَحَدِ الْعَبِيدِ ، وَلَا يَبِيعُ
 عَيْنٌ غَائِبَةً عَنِ الْعَيْنِ مِثْلَ بَيْتِكَ الثَّوْبِ الْمُرَوِّزِ الَّذِي فِي كُمِّي ، وَالْفَرَسِ الْأَدَمِ الَّذِي فِي إِصْطَبْلِي ، فَإِنْ كَانَ
 الْمُشْتَرِي رَأَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ وَهِيَ بِمَا لَا يَتَغَيَّرُ فِي مُدَّةِ الْعَيْتَةِ غَالِبًا جَازَ ، وَلَوْ بَاعَ عُرْمَةً حَنْطَةً وَنَحْوَهَا وَهِيَ مُشَاهِدَةٌ
 وَلَمْ يَعْلَمْ كَيْلَهَا ، أَوْ بَاعَ شَيْئًا بِعُرْمَةٍ فَضَّةً مُشَاهِدَةً وَلَمْ يَعْلَمْ وَزْنَهَا جَازَ ، وَتَكْفِي الرُّؤْيَا ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْأَعْمَى
 وَلَا شِرَاؤُهُ وَطَرِيقُهُ التَّوَكُّيلُ ، وَيَصِحُّ سَلْمُهُ بَعْوَضٍ فِي ذِمَّتِهِ .

(فَضْلٌ فِي الرِّبَا) لَا يَحْرُمُ الرِّبَا إِلَّا فِي الْمَطْعُومَاتِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ .

(ولا) يصح (بيع ما لا يقدر على تسليمه كعبد آتق وطير طائر ومنعوب لكن إن باع المنصوب ممن يقدر على
 انزاعه جاز ، فإن تبين عجزه فله الخيار ولا) يصح (بيع نصف معين من إناء أو سيف أو ثوب) ينقص
 بالفصل إذ التسلم لا يتأتى إلا بالفعل وهو ينقص فصار معجوزا عنه (وكذا كل ما تنقص قيمته بالقطع والكسر
 فإن لم تنقص) ما يبيع منه جزء معين بالفصل (كثوب نخيل جاز) يبيع (ولا يجوز بيع المرهون) للراهن (بدون
 إذن) من (المرتهن) للعجز عن تسليمه إذ فيه تفويت حق المرتهن (ولا) يصح (بيع الفضولى وهو أن يبيع مال
 غيره بغير ولاية ولا وكالة ولا) يصح (بيع ما لم يعين) هذا محترز الشرط الخامس وهو أن يكون معلوما فأما إذا
 كان مجهولا (كأحد العبدین) فلا يصح (ولا) يصح (بيع عين غائبة عن العين) أى لم تشاهد لهما أو لأحدهما
 وذلك (مثل بيتك الثوب المروزي) نسبة إلى مزو الروم مدينة عظيمة بخراسان (الذى فى كُمى والفرس الأدم
 الذى فى إصطبل) فعدم الصحة فيه لحفائه وعدم رؤيته وهو معين (فإن كان المشتري رآها قبل ذلك وهى بما
 لا يتغير فى مدّة العتبة غالبا جاز) البيع وصح اعتدادا على الرؤية السابقة (ولو باع عرمة حنطة) أى كوما منها
 ومعلوم أنها لا تختلف حباتها (ونحوها) مما لا يختلف أفرادها (وهى مشاهدة) بظاها لهما (ولا يعلم كيلها)
 فعى مجهولة المقدار (أو باع شيئا بعرمة فضة مشاهدة ولم يعلم وزنها جاز) البيع فى المسألتين لأن الأجزاء لا تختلف
 بخلاف عرمة سفرجل ورمال وطبيع لا بد من رؤية كل واحدة ، والرؤية فى كل شئ بحسب ما يليق به ، ففى شراء
 الدار يشترط رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران داخلا وخارجا والمستحم والبالوعة ، وفى شراء المصحف
 والكتب تغليب الأوراق واحدة واحدة (وتكفى الرؤية ، ولا يصح بيع الأعمى ولا شراؤه ؛ وطريقه) أى طريق
 بيعه وشراؤه (التوكيل ويصح سلمه) سواء كان مسلما أو مسلما إليه (بعوض فى ذمته) ويوكل من يقبض عنه أو يقبض
 له ويصح سلمه لأن السلم يعتمد الوصف لا الرؤية .

(فصل : فى الربا) هو لغة الزيادة ، وشرا ما عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار التبرع حالة
 العقد أو سمح تأخير فى البديلين أو أحدهما (لا يحرّم الربا إلا فى المطعومات والذهب والفضة) ولو غير مضروبين

وَالْعَلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْمَطْعُومَاتِ الطَّعْمُ ، وَفِي تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَوْنُهُمَا قِيمَ الْأَشْيَاءِ ، فَإِذَا بَاعَ مَطْعُومٌ بِمَطْعُومٍ مِنْ جَنْسِهِ كَبُرَ بَرٌّ اشْتَرَطَ ثَلَاثَةُ أُمُورَ : الْمِثَالَةُ فِي الْقَدْرِ وَالتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَالْحُلُولُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ كَبُرَ بِشَعِيرٍ اشْتَرَطَ شَرْطَانِ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ ، وَجَازَ التَّفَاضُلُ ، وَإِنْ بَاعَ نَقْدًا بِجَنْسِهِ كَذَهَبٍ بِذَهَبٍ اشْتَرَطَ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ ، وَإِنْ بَاعَ بَغِيرَ جَنْسِهِ كَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ اشْتَرَطَ الشَّرْطَانِ وَجَازَ التَّفَاضُلُ ، وَإِنْ بَاعَ مَطْعُومًا بِنَقْدٍ صَحَّ مُطْلَقًا ، وَيُعْتَبَرُ التَّمَاثُلُ فِي الْمَكِيلِ بِالْكَيلِ ، وَفِي الْمَوْزُونِ بِالْوِزْنِ ، فَلَا يَصِحُّ رَطْلٌ بِرَطْلٍ بَرٌّ إِذَا كَانَ يَتَفَاوَتُ بِالْكَيلِ ، وَيَجُوزُ أَرْدَبٌ بِأَرْدَبٍ وَإِنْ تَفَاوَتَ الْوِزْنُ ، وَالْمُرَادُ مَا كَانَ يَوْزَنُ أَوْ يَكَالُ فِي الْحِجَازِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ أُعْتِبَرُ بِبَلَدِ الْبَيْعِ ، وَإِنْ كَانَ مَا لَا يَوْزَنُ وَلَا يَكَالُ فِي الْعَادَةِ وَلَا جَفَافٌ لَهُ كَالْقَنَاءِ وَالسَّفَرَجَلِ وَالْأَتْرَجِ لَمْ يَصَحَّ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ ، فَلَوْ بَاعَ بَرٌّ بِرٍّ جُزْأًا لَمْ يَصَحَّ ، وَإِنْ ظَهَرَ مِنْ بَعْدِ تَسَاوِيهِمَا كَيْلًا ، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْمِثَالَةُ حَالَةَ الْكَيْلِ حَالَةَ كَيْلِ الثَّمَرَةِ الْجَفَافِ فَلَا يَصِحُّ رَطْبٌ بِرَطْبٍ

(وَالْعَلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الطَّعْمُومَاتِ الطَّعْمُ ، وَفِي تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَوْنُهُمَا قِيمَ الْأَشْيَاءِ فَإِذَا بَاعَ مَطْعُومٌ بِمَطْعُومٍ عَلَى وَجْهِ التَّفَاوُتِ كَبُرَ أَوْ عَلَى وَجْهِ التَّفَاوُتِ كَالْقَدْرِ أَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِصْلَاحِ كَالْمَلْحِ وَالزَّعْفَرَانِ) بِمَطْعُومٍ مِنْ جَنْسِهِ كَبُرَ بَرٌّ اشْتَرَطَ (لِدَفْعِ الرِّبَا) ثَلَاثَةُ أُمُورَ : الْمِثَالَةُ فِي الْقَدْرِ) يَقِينًا ، حَتَّى لَوْ بَاعَ رِبُوبًا بِجَنْسِهِ جُزْأًا لَمْ يَصَحَّ وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ (وَالْتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ) وَالْمَدَارُ عَلَى حُصُولِ الْقَبْضِ فِي مَجْلِسِ الْبَيْعِ وَلَوْ لِمَأْذُونِهِ أَوْ وَارِثِهِ (وَالْحُلُولُ) بِأَنْ لَا يَشْتَرِطَ أَجَلًا فِي الْقَدْرِ (وَإِنْ كَانَ) الْمَطْعُومُ (مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ كَبُرَ بِشَعِيرٍ اشْتَرَطَ شَرْطَانِ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَجَازَ التَّفَاضُلُ) فَيَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ أَرْدَبِينَ ذَرَّةً بِأَرْدَبٍ قَمَحٍ إِذَا تَحَقَّقَ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ (وَإِنْ بَاعَ نَقْدًا بِجَنْسِهِ كَذَهَبٍ بِذَهَبٍ اشْتَرَطَ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ ، وَإِنْ بَاعَ) نَقْدًا (بَغِيرَ جَنْسِهِ كَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ اشْتَرَطَ الشَّرْطَانِ) الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ (وَجَازَ التَّفَاضُلُ) بَيْنَهُمَا فَيَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ مِثْقَالًا مِنْ ذَهَبٍ بِشَعِيرَةٍ مِنَ الْفِضَّةِ وَبِأَزِيدٍ وَبِأَقَلٍّ إِذَا وَجَدَ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ (وَإِنْ بَاعَ مَطْعُومًا بِنَقْدٍ صَحَّ مُطْلَقًا) أَيْ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ شَرْطٍ مِنَ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ فَلَا يَنَاقِ أَنَّهُ لَا يَدْرِي مِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ كَالرَّوْيَةِ وَالْقَسْدَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ (وَيُعْتَبَرُ التَّمَاثُلُ) حَيْثُ شَرْطَانَهُ (فِي الْمَكِيلِ بِالْكَيلِ) وَإِنْ لَمْ يَتَدَنَّ السَّكِيلُ بِهِ إِنْ رَادَ وَزَنَا (وَفِي الْمَوْزُونِ بِالْوِزْنِ) فَتَقَى كَانَ الْمُبِيعُ مَكِيلًا فِي عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَبَرَ فِيهِ السَّكِيلُ وَلَوْ بَغِيرَ آلَةٍ الَّتِي كِيلُ بِهَا فِي عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَا الْمَوْزُونُ (فَلَا يَصِحُّ رَطْلٌ بِرَطْلٍ بَرٌّ إِذَا كَانَ يَتَفَاوَتُ بِالْكَيلِ) أَوْ يَجْهَلُ (وَيَجُوزُ أَرْدَبٌ بِأَرْدَبٍ وَإِنْ تَفَاوَتَ الْوِزْنُ) لِأَنَّ مِثَارَهُ السَّكِيلُ (وَالْمُرَادُ) بِالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ (مَا كَانَ يَوْزَنُ أَوْ يَكَالُ فِي الْحِجَازِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِأَنَّ جُهِلَ حَالِهِ) أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ اسْتَعْمَلَ السَّكِيلَ وَالْوِزْنَ فِيهِ سَوَاءٌ (أَعْتَبَرَ بِبَلَدِ الْبَيْعِ ، وَإِنْ كَانَ مَا لَا يَوْزَنُ وَلَا يَكَالُ فِي الْعَادَةِ وَلَا جَفَافٌ لَهُ كَالْقَنَاءِ وَالسَّفَرَجَلِ وَالْأَتْرَجِ لَمْ يَصَحَّ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ) لَجُهِلِ التَّمَاثُلِ (فَلَوْ بَاعَ بَرٌّ بِرٍّ جُزْأًا لَمْ يَصَحَّ) لَجُهِلِ بِالْمِثَالَةِ (وَإِنْ ظَهَرَ مِنْ بَعْدِ) أَيْ مِنْ بَعْدِ الْعَقْدِ (تَسَاوِيَهُمَا كَيْلًا) بِأَنْ اتَّفَقَا فِي السَّكِيلِ (وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْمِثَالَةُ) الْمُشْرُوطَةُ (حَالَةَ السَّكَالِ) لِلثَّمَنِ وَالثَّمَنِ (حَالَةَ كَيْلِ الثَّمَرَةِ الْجَفَافِ فَلَا يَصِحُّ) بَيْعُ (رَطْبٍ بِرَطْبٍ) لَجُهِلِ التَّمَاثُلِ عِنْدَ الْجَفَافِ

أَوْ رُطِبَ بتمر، وكذا عنب بعنب أو زبيب وإن تماثلا، فإن لم يجر منه تمر ولا زبيب لم يصح بيع بعضه ببعض، ولا يباع دقيق بدقيق ولا بير ولا خبز بخبز، ولا خالص بمشوب ولا مطبوخ بغيره ولا بمطبوخ إلا أن يحف الطبخ كتميز العسل والسمن، ولا يجوز مد حجرة ودرهم بدرهمين أو عدين، ولا مد ودرهم بمد ودرهم، ولا مد وثوب بمدين، ولا درهم وثوب بدرهمين، ولا يصح بيع اللحم بالحيوان.

(فصل) لا يصح بيع نتاج النتاج كقوله: إذا ولدت ناقةي وولدها فقد بعثك الولد، ولا أن يبيع شيئا ويؤجل الثمن بذلك، ولا يبيع الملامسة والمباذة والخصاة، ولا يبيعتين فيبيعة كقولك بعثك هذا بألف نقدا أو بألفين مؤجلا أو بعثك ثوبي بألف على أن تبيعني عبدك بخمسمائة، ولا يبيع وشرط مثل بعثك بشرط أن تقرضني مائة، ويصح بيع وشرط في صور وهي شرط الأجل في الثمن بشرط أن يكون الأجل معلوما، وأن يرهن به رهنا،

(أو رطب بتمر وكذا عنب بعنب أو) عنب (زبيب وإن تماثلا) حالة العقد لأن هذه الحالة ليست حالة كمال (فإن لم يجر منه تمر ولا زبيب لم يصح بيع بعضه ببعض ولا يباع دقيق بدقيق) عند اتحاد جنسه (ولا) دقيق (بير ولا خبز بخبز) إن اتحد جنسه فإن اختلف جاز (ولا) يباع (خالص بمشوب) كلين بلين، وفي أحدهما ماء (ولا) يباع (مطبوخ) كلحم (غيره ولا بمطبوخ) للجهل بالمثالة في الجميع بسبب تفاوت التعمية في الدقيق وتأثير النار في الخبز (إلا أن يحف الطبخ كتميز العسل) من الشحم (والسمن) من اللبن (ولا يجوز مد حجرة ودرهم بدرهمين) لأنه قد اشتمل البيع على نوعين من الرويات والثمن على نوع منها موجود في المبيع فتقدرت المثالة لقابلة الثمن لجميع المبيع فبطل البيع وهكذا في كل ما يشبهه (أو عدين ولا مد) من حجرة (ودرهم بمد ودرهم ولا مد وثوب بمدين ولا درهم وثوب بدرهمين) وضابط هذه المسألة أن يتفق المبيع والثمن على نوع ربوي ويزيد كل بنوع آخر ربوي أو يزيد أحدهما كذلك (ولا يصح بيع اللحم بالحيوان) ولو غير جنسه أو غير ما كوله ولا فرق بين أن يكون اللحم ممنا أو مشمنا.

(فصل) في البيوع للنهي عنها (لا يصح بيع نتاج النتاج كقوله إذا ولدت ناقةي وولدها فقد بعثك الولد) لأنه باع ما ليس بمملوك ولا مقدور على تسليمه (ولا) يصح (أن يبيع شيئا ويؤجل الثمن بذلك) أن الزمن ولد الولد للجهل (ولا) يصح (بيع الملامسة) وهي أن ينسئ ثوبا لم يره لكونه في ظلمة أو مطويا ثم يشتريه على أن لا خيار إذا رآه اكْتفاء بفسه أو يقول إذا لمسته فقد بعثتك اكْتفاء بفسه عن الصيغة (و) لا يصح بيع (المباذة) بأن يجعل الماقدان النبد بيعا اكْتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أبدا إليك ثوبي بعشرة فيأخذه الآخر أو يقول بعثك هذا بكذا على أني إذا نددته إليك لزم البيع واقطع الخيار (و) لا يصح بيع (الخصاة) وهو أن يقول بعثك من هذه الأقواب ما تقع عليه الخصاة (ولا) يصح بيع (بيعتين فيبيعة كقولك بعثك هذا بألف نقدا أو بألفين مؤجلا) لسنة مثلا فلهذا أبيهما شئت للجهل بالعوض (أو بعثك ثوبي بألف على أن تبيعني عبدك بخمسمائة ولا) يصح (بيع وشرط مثل بعثك بشرط أن تقرضني مائة) لأنه جعل انتفاعه بالعقد الثاني من ضمن الثمن وشرطه باطل فبطل الثمن (ويصح بيع وشرط في صور وهي شرط الأجل في الثمن بشرط أن يكون الأجل معلوما و) شرط (أن يرهن به رهنا) غير

أَوْ يَضْمَنُهُ بِهِ زَيْدٌ أَوْ أَنْ يَتَّقَى الْعَبْدَ الْمَبِيعَ ، أَوْ شَرَطَ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ بَاعَ وَشَرَطَ
الْبَرَاءَةَ مِنَ الْعُيُوبِ صَحَّ وَبَرَى مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ فِي الْحَيَوَانِ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ ، وَلَا يَبْرَأُ بِمَا سِوَاهُ ، وَلَا يَصِحُّ
بَيْعُ الْعَرَبُونَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ سَلْعَةً وَيُدْفَعَ دَرَاهِمًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ رَضِيَ بِالسَّلْعَةِ فَلَا دَرَاهِمَ مِنَ الثَّمَنِ وَإِلَّا فَهُوَ لِلْبَائِعِ
مَجَانًا ، وَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا قَبْلَ سَنِّ التَّمْيِيزِ بَيَّعَ أَوْ هَبَهُ بَطَلَ الْعَقْدُ ، وَبَعْدَ التَّمْيِيزِ يَصِحُّ : وَيَحْرُمُ
أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَنْ يَقُولَ الْحَاضِرُ لِلْبَدَوِيِّ الَّذِي قَدِمَ بِسَلْعَةٍ ، وَهِيَ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْبَلَدِ لَا تَبِيعُ الْآنَ
حَتَّى أُبِيعَهَا لَكَ قَلِيلًا قَلِيلًا بِثَمَنِ غَالٍ ، وَأَنْ يَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ فَيُخْبِرُهُمْ بِكَسَادِ مَا مَعَهُمْ لِيَشْتَرِيَ مِنْهُمْ بَغْنًا ، وَأَنْ
يُسَوِّمَ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ بِأَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ ، وَأَنْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ بِأَنْ يَقُولَ لِلْمُشْتَرِي
أَفْخِ الْبَيْعَ وَأَنَا أُبِيعُكَ بِأَرْخَصَ مِنْهُ ، وَأَنْ يَنْجُسَ بِأَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ وَهُوَ غَيْرُ رَاغِبٍ فِيهَا لِغَرِّهَا غَيْرُهُ ،
وَأَنْ يَبِيعَ الْعَنْبَ مَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا ،

للبيع ، أما إذا شرط رهن المبيع فلا يصح (أو) بشرط أن (يضمنه) أي للمشتري (به) أي الثمن (زيد) مثلاً (أو) بشرط
(أن يعتق العبد المبيع أو شرط ما يقتضيه العقد كالرد بالعيب ونحوه) كالقبض والاقباض فاشترط هذه الأشياء
لا يضر في صحة العقد ولا يفسده إلا شرط لا يقتضيه العقد ولا يتعلق بمصلحته ولكن يتعاق به غرض يورث النزاع
بعد العقد وهو غير عتق كشرط أن يقرضه مائة أو أن لا يبطأ الجارية (فإن باع وشرط البراءة من العيوب صح
وبرى من كل عيب باطن في الحيوان لم يعلم به البائع ولا يبرأ مما سواه) من كل عيب ظاهر في الحيوان وغيره ومن
العيب الباطن في غير الحيوان ومن العيب الباطن فيه إذا علمه (ولا يصح بيع العربون) بفتح العين والراء وهو
مصور (بأن يشتري سلعة ويدفع درهما) مثلاً (على أنه إن رضى) المشتري (بالسلعة فالدرهم من الثمن وإلا) بأن
لم يرض (فهو) يكون (للبائع مجاناً) أي من غير مقابل جزاء عدوله وعدم الصحة لاشتغال العقد على شرط
لا يقتضيه وليس من مصلحته (ولو فرّق بين الجارية وولدها قبل سن التمييز) والمدار على التمييز ولو قبل منه
(بيع أو هبة) وأما التفريق بينهما كالتق والوقف والوصية فلا يبطل (بطل العقد) المذكور ولو رضيت به
الأم والأب كالألم عند عدمها (وبعد التمييز يصح) التفريق ، وكذلك يجوز التفريق بين المحارم غير الأم والأب
(ويحرم أن يبيع حاضر) من يسكن البلدان (لباد) من يسكن البادية وهي الصحراء ، وذلك (بأن يقول الحاضر
للبدوي الذي قدم بسلة) مقيدة بأنها تحدث سعة (وهي مما يحتاج إليها في البلد) كالطعام فيقول له الحاضر
(لا تبغ الآن حتى أبيعها لك قليلاً قليلاً بثمن غالي) وحرمة ذلك لما فيه من التضيق على الناس ، وأما لو ابتدأ
البادي بقوله أتركه عندك لتبيعه أو اتنى عموم الحاجة إليه أو قصد بيعه حالا فأخذه الحاضر ليبيعه كذلك فلا يحرم
في الجميع (و) يحرم (أن يتلقى الركبان) الحاضرين بمتاع (فيخبرهم بكساد ما معهم) من المتاع القاصدين بيه
(ليشتري منهم بغن) وهم لا يعرفون السعر فإذا اشتري منهم خيروا فوراً (و) يحرم (أن يسوم على سوم أخيه
بأن يزيد في) ثمن (السلعة بعد استقرار الثمن) بأن يقول البائع أفخ البيع حتى أشتري منك بأكثر (و) يحرم
(أن يبيع على بيع أخيه) بأن يقول للمشتري أفخ البيع وأنا أبيعك بأرخص منه (أي من هذا الثمن) (و) يحرم
(أن ينجس) من باب نصر (بأن يزيد في السلعة وهو غير راغب فيها ليغربها غيره) وإذا اشتراها من غيرها فلا خيار له
(و) يحرم (أن يبيع العنب من يتخذة خمرًا) بأن ، لم أو يظن ذلك فإن توهمه أو شك فيه فالبيع له مكروه

فَإِنْ بَاعَ فِي هَذِهِ الصُّورِ كُلِّهَا الْمَحْرَمَةَ صَحَّ الْبَيْعُ ، وَإِنْ جَمَعَ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ مَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ مِثْلَ عَبْدِهِ وَعَبْدِ غَيْرِهِ يَنْتَهِى . إِذْنُهُ أَوْ تَحْرِيرُهُ وَخَلَّ صَحَّ فِيمَا يَجُوزُ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَبَطَلَ فِيمَا لَا يَجُوزُ ، وَلِلْمُشْتَرَى الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَ ، وَإِنْ جَمَعَ فِي عَقْدَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ الْحُكْمُ مِثْلَ بَيْتِكَ عَبْدِي ، وَآجِرُكَ دَارِي سَنَةً بِكَذَا أَوْ زَوْجَتُكَ ابْنَتِي وَبَيْتُكَ عَبْدَهَا بِكَذَا صَحَّ وَقُسِطَ الْعَوَضُ عَلَيْهِمَا .

(فصل) مَنْ عَلِمَ بِالسَّلْعَةِ عَيْبًا لَزِمَهُ أَنْ يُبَيِّنَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ فَقَدْ غَشَّ وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ ، فَإِذَا أُطْلِعَ الْمُشْتَرَى عَلَى عَيْبٍ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ فَلَهُ الرَّدُّ ، وَضَابِطُهُ مَا نَقَصَ الْعَيْنُ أَوْ النِّقْمَةُ نَقْصًا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ ، وَالْعَالِبُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمُبِيعِ عَدَمُهُ فَيُرَدُّ إِنْ بَانَ الْعَبْدُ خَصِيًّا أَوْ سَارِقًا أَوْ يَبُولُ فِي الْفِرَاشِ وَهُوَ كَبِيرٌ ، فَلَوْ أُطْلِعَ عَلَى الْعَيْبِ بَعْدَ تَلَفِ الْمُبِيعِ تَعَيَّنَ الْأَرْضُ أَوْ بَعْدَ زَوَالِ الْمَلِكِ عَنْهُ يَبِيعُ أَوْ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَبُ الْأَرْضِ الْآنَ . فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ الرَّدُّ ، وَإِنْ حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرَى عَيْبٌ آخَرٌ مِثْلُ أَنْ يَفْتَضَّ الْبَكْرَ تَعَيَّنَ الْأَرْضُ وَامْتَنَعَ الرَّدُّ ،

(فان باع في هذه الصور كلها المحرمة صح البيع ، وإن جمع في عقد واحد ما يجوز) العقد عليه (وما لا يجوز) إيراد العقد عليه (مثل عبده وعبده غيره بغير إذنه) في عقد واحد (أو خمر وخلّ صح فيما يجوز بقسطه من الثمن وبطل فيما لا يجوز) إعطاء لكل واحد منهما حكمه (وللمشتري الخيار إن جهل) الحال بين الفسخ والإجازة (وإن جمع في عقدين مختلفي الحكم مثل بيتك عبدي وآجرتك داري سنة بكذا) فإن حكم البيع والإجازة مختلف (أو زوجتك ابنتي وبيتك عبدها بكذا صح وقسط العوض عليهما) باعتبار قيمتهما ، ففي البيع والنكاح يوزع المسعى على قيمة المبيع ومهر المثل .

(فصل) فِي خِيَارِ النِّقْمَةِ . (مَنْ عَلِمَ بِالسَّلْعَةِ عَيْبًا) وَهُوَ يَرِيدُ بَيْعَهَا (لَزِمَهُ أَنْ يُبَيِّنَهُ) لِلْمُشْتَرَى (فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ) بِهِ (قَدْ غَشَّ) وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ ، فَإِذَا أُطْلِعَ الْمُشْتَرَى عَلَى عَيْبٍ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ فَلَهُ الرَّدُّ) سَوَاءٌ كَانَ الْعَيْبُ قَبْلَ الْبَيْعِ أَوْ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ . (وَضَابِطُهُ) أَيْ الْعَيْبُ الَّذِي يَسْتَوْجِبُ الرَّدَّ (مَا نَقَصَ الْعَيْنُ أَوْ الْقِيَمَةُ نَقْصًا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ) نَفَرَجَ مَا لَا يَفُوتُ بِهِ ذَلِكَ كَقَطْعِ أَصْبَعٍ زَائِدَةٍ وَفَلَقَةِ بِسِيرَةٍ مِنْ نَفْذٍ أَوْ سَاقٍ) وَالْعَالِبُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمُبِيعِ عَدَمُهُ) نَفَرَجَتْ ثُبُوبَةُ الْأَمَةِ فِي أَوَانِهَا فَلَا خِيَارَ بِمِثْلِ ذَلِكَ (فَيُرَدُّ إِنْ بَانَ الْعَبْدُ خَصِيًّا) لِنَقْصِ عَيْنِهِ ، وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ . وَالْحَصَاءُ حَرَامٌ إِلَّا فِي مَا كَوَّلَ صَغِيرٌ فِي زَمَنِ مَعْتَدِلٍ (أَوْ سَارِقًا) صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا (أَوْ يَبُولُ فِي الْفِرَاشِ وَهُوَ كَبِيرٌ) بِأَنْ بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ (فَلَوْ أُطْلِعَ) الْمُشْتَرَى (عَلَى الْعَيْبِ بَعْدَ تَلَفِ الْمُبِيعِ) بِأَنْ مَاتَ أَوْ أَعْتَقَ (تَعَيَّنَ الْأَرْضُ) وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ نَسَبَتْهُ إِلَيْهِ كَنَسْبَةِ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنَ الْقِيَمَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الرِّبْوِيِّ لِلْمُبِيعِ بِحَنْبِهِ أَمَا هُوَ كَحَلِيِّ ذَهَبٍ يَبِيعُ بوزنه ذهباً فَبَانَ مَعْيَا بَعْدَ تَلَفِهِ فَلَا أَرْضَ لَهُ لِنَقْصِ الثَّمَنِ فَيَصِيرُ الْبَاقِي مِنْهُ مُقَابِلًا بِأَكْثَرِ مِنْهُ ، وَذَلِكَ رِبَا بَلْ يَفْسَخُ الْعَقْدَ وَيَسْتَرِدُّ الثَّمَنَ وَيَغْرُمُ بِدَلِّ التَّالِفِ (أَوْ) أُطْلِعَ عَلَى الْعَيْبِ (بَعْدَ زَوَالِ الْمَلِكِ عَنْهُ) يَبِيعُ أَوْ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَبُ الْأَرْضِ الْآنَ ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ (لِلْمُبِيعِ) (بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ الرَّدُّ) عَلَى الْبَائِعِ بِسَبَبِ الْعَيْبِ الْمُتَقَدِّمِ (وَإِنْ حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرَى عَيْبٌ آخَرٌ مِثْلُ أَنْ يَفْتَضَّ الْبَكْرَ) أَيْ يَزِيلَ عُدَّتَهَا (تَعَيَّنَ الْأَرْضُ) وَامْتَنَعَ الرَّدُّ الْقَهْرِي

فَإِنْ رَضِيَ الْبَائِعُ بِالْعَيْبِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي طَلَبُ الْأَرْضِ ، فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ الْحَادِثُ لَا يَعْرِفُ الْعَيْبُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ كَكَسْرِ الْبَطِيخِ وَالْبَيْضِ وَنَحْوَهُمَا لَمْ يَمْنَعْ الرَّدَّ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى مَا يُمْكِنُ الْمَعْرِفَةُ بِهِ فَلَا رَدَّ ، وَشَرَطُ الرَّدِّ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَيُشْهَدُ فِي طَرِيقِهِ أَنَّهُ فَسَخَ ، فَلَوْ عَرَفَ الْعَيْبُ وَهُوَ يُصَلِّي أَوْ يَأْكُلُ أَوْ يَقْضِي حَاجَتَهُ أَوْ لَيْلًا فَلَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى زَوَالِ الْعَارِضِ بِشَرَطِ تَرْكِ الْأُسْتِعْمَالِ وَالْإِتِّفَاعِ ، فَإِنْ أَخَّرَ مُتَمَكِّنًا سَقَطَ الرَّدُّ وَالْأَرْضُ ، وَتَحْرُمُ التَّصْرِيَةُ ، وَهِيَ أَنْ يَشُدَّ الْبَائِعُ أَخْلَافَ الْبَيْمَةِ وَيَتْرَكَ حَلِبَهَا أَيَّامًا لِيُغَيِّرَ غَيْرَهُ بِكَثْرَةِ اللَّبَنِ ، فَإِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي فَلَهُ الرَّدُّ مُطْلَقًا ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ حَلِبِهَا وَتَلَفَ اللَّبَنُ رَدَّ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ بِدَلِّ اللَّبَنِ إِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ مَا كُوِيَ ، وَيُلْحَقُ بِالتَّصْرِيَةِ فِي الرَّدِّ تَحْمِيرُ وَجْهِ الْجَارِيَةِ وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ وَنَحْوَهُمَا ، وَيَلْزَمُ الْبَائِعُ أَنْ يُخْبَرَ فِي بَيْعِ الْمَرَاةِجَةِ بِالْعَيْبِ الَّذِي حَدَثَ عِنْدَهُ ، فَيَقُولُ اشْتَرَيْتَهُ بِعَشْرَةِ مَثَلًا ، لَكِنْ حَدَثَ عِنْدِي فِيهِ الْعَيْبُ الْفُلَانِي ، وَيُبَيِّنُ الْأَجَلَ أَيْضًا .

(فإن رضى البائع بالعيب) الحادث عند المشتري (لم يكن للمشتري طلب الأرض) للعيب القديم بل هو غير بين رده وأخذ الثمن ، وبين رضاه به بلا أرض (فإن كان العيب الحادث لا يعرف العيب القديم إلا به ككسر البطيخ) للدود أو بضه أ (والبيض) للعيب (ونحوهما) كالجوز واللوز للعيب (لم يمنع) العيب الحادث (الرَد) قهراً (فإن زاد) الحادث (على ما يمكن المعرفة به) كأن كسر من البطيخ مقداراً كبيراً يمكن الاستدلال على العيب في باطنه بأقل منه (فلا رد) قهراً ، والبطيخ والبيض الدود كله أو المفسود داخله لا يصح بيعه ويرجع بجميع ثمنه لورود العقد على غير متقوم . (وشروط الرد) بالعيب (أن يكون على الفور) فإن أخر بلا عذر بطل الرد (ويشهد في طريقه) إلى الخصم أو القاضي (أنه فسخ) عدلين على الفسخ (فلو عرف العيب وهو يصلي أو يأكل أو يقضي حاجته أو ليلاً فله التأخير إلى زوال العارض) نعم لو أمكنه السير ليلاً بلا كلفة لم يعذر ، والتأخير المذكور لا يجوز إلا (بشرط ترك الاستعمال) للبيع (والإتفاف) به فلا يركب الدابة ولا يستخدم العبد (فإن أخر) الرد (متمكن سقط الرد) القهري (و) سقط (الأرض) عند تندر الرد . (وتحرم التصرية وهي أن يشد البائع أخلاف) جمع خلفه وهي جملة الثدي (البيمة) من النعم أو غيرها (ويترك حليبها أياماً ليغير غيره بكثرة اللبن فإذا أطلع عليه) أي ما ذكر (المشتري فله الرد مطلقاً) حليبها أم لا (فإن كان) الرد (بعد حلبها و) اللبن الذي حلبه (تلف) أي اللبن (رد) المشتري معها (صاعاً من تمر) وذلك الصاع يكون (بدل اللبن إن كان الحيوان ما كولا) ولو من غير النعم ، والمراد بتلف اللبن حلبه لأنه يسرى إليه التلف بمجرد الحلب ، ولا يكلف المشتري رد اللبن لأنه قد اختلط بما حدث بعد البيع وهو ماله وتعذر تمييزه فكان كالتلف ولذلك لا يردده على البائع قهراً وإن لم يحمض (ويلحق بالتصرية في الرد) قهراً (تحمير وجه الجارية) ليتخيل للشاري أنها صبية أو جميلة (وتسويد الشعر ونحوهما) كحبس ماء القناة فكل ذلك تليس يستوجب الرد قهراً ، بخلاف ما لو طبخ ثوب العبد بالمداد ليوم كتابته فليس ذلك من التليس الموجب للرد (ويلزم البائع أن يخبر في بيع المراهجة) وهو عقد بالثمن الأول مع زيادة مخصوصة فيلزمه أن يخبر (بالعيب الذي حدث عنده فيقول اشتريته بعشرة مثلاً) وبعثته بما اشتريت وبيع درهم لكل عشرة (لكن حدث عيب في العيب الفلاني) كالسرقة مثلاً (و) أن (يبين الأجل) أي كون الثمن الذي وقع عليه عقد الشراء مؤجلاً إلى شهر مثلاً (أيضاً) كما يلزمه الإخبار بالعيب لأن المشتري بالمراهجة يعتمد أمانته فيخبره بذلك عحافظة على الصدق لأن الأجل

(فصل) بيع الثمرة وحدها على الشجرة إن كان قبل بدو صلاح لم يجوز إلا بشرط القطع، وإن كان بعده جاز مطلقاً، وبدو الصلاح هو أن يطيب أكله فيما لا يتلون أو يأخذ بالتلويح فيما يتلون، وإن باع الشجرة وثمرتها جاز من غير شرط القطع، والزرع الأخضر كالثمره قبل بدو الصلاح لا يجوز إلا بشرط القطع وبعد اشتداد الحب يجوز مطلقاً ولا يجوز بيع الحب في سبله، ولا الجوز واللوز والباقلا الأخضر في القشرين .

(فصل) المبيع قبل قبضه من ضمان البائع، فإن تلف أو أتلغه البائع انفسخ البيع وسقط الثمن، وإن أتلغه المشتري استقر عليه الثمن ويكون إتلافه قبضاً له، وإن أتلغه أجنبي لم ينفسخ بل يخير المشتري بين أن ينفسخ فيغرم الأجنبي للبائع القيمة، أو يحجز ويعطى الثمن ويغرم الأجنبي القيمة، وإذا اشترى شيئاً لم يجوز أن يبيعه حتى يقبضه لكن للبائع إذا كان الثمن في الذمة أن يستبدل عنه قبل قبضه مثل أن يبيع بدرام، فيمتاح عنها ذهباً أو ثوباً أو نحو ذلك، والقبض فيما ينقل مثل القمح والشعير وفيما يتناول باليد تناول مثل

يقابله سقط من الثمن والعيب الحادث تنفس القيمة به عما كان، فلترك الاخبار بذلك فالبيع صحيح ولكن للمشتري الخيار.

(فصل) في بيع الثمار . (بيع الثمرة وحدها على الشجرة إن كان قبل بدو الصلاح) للثمره (لم يجوز إلا بشرط القطع) من البائع، فلا يجوز من غير شرط ولا بشرط الإبقاء (وإن كان بعده) أي بدو الصلاح (جاز مطلقاً) أي بشرط وغير شرط (وبدو الصلاح هو أن يطيب أكله فيما لا يتلون) كالنبت والقناء (أو يأخذ بالتلويح فيما يتلون) كبلع ومشمش (وإن باع الشجرة وثمرتها جاز من غير شرط القطع) ولو قبل بدو الصلاح (والزرع الأخضر كالثمره قبل بدو الصلاح) فيجوز فيه ما قبل فيها حينئذ (لا يجوز إلا بشرط القطع وبعد اشتداد الحب يجوز) أي يصح البيع (مطلقاً) أي بشرط وغير شرط (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الحب في سبله) كبر وعسد (ولا) يصح بيع (الجوز واللوز والباقلا) أي الفول (الأخضر في القشرين) سواء بيع على الأرض أم على الشجر لاستتار كل واحد مما ذكر في ثمره .

(فصل) في أحكام المبيع قبل القبض . (المبيع قبل قبضه من ضمان البائع، فإن تلف) بنفسه أو بآفة (أو أتلغه البائع انفسخ البيع وسقط الثمن، وإن أتلغه للمشتري استقر عليه الثمن) وإن جهل أنه للمبيع (ويصكون إتلافه قبضاً له، وإن أتلغه أجنبي لم ينفسخ بل يخير المشتري بين أن ينفسخ) عقد البيع لقوات غرضه تلف المبيع (فيغرم الأجنبي) المتلف (للبيع القيمة أو يحجز) عقد البيع (يعطى الثمن) للبائع (ويغرم الأجنبي القيمة، وإذا اشترى شيئاً) من عقار أو منقول (لم يجوز أن يبيعه حتى يقبضه) ومثل البيع سائر التصرفات وذلك لصعب الملك، فلا يجوز أن يؤجره ولا يرهنه ولا يهبه إلا العتق فيجوز قبل القبض ومثل المبيع الثمن فيمنع فيه ما ذكر (لكن للبائع إذا كان الثمن في الذمة أن يستبدل عنه قبل قبضه مثل أن يبيع بدرام فيمتاح عنها ذهباً) وحينئذ لا بد أن يقبض الذهب في المجلس فراراً من الربا (أو ثوباً أو نحو ذلك) ولا يشترط حينئذ قبض في المجلس (والقبض فيما ينقل) يكون به (النقل مثل القمح والشعير) والحيوان فلا يحصل قبضه إلا بنقله من موضع لموضع (و) القبض (فيما يتناول باليد، تناول مثل

الثوب والكتاب وفيما سواهما التخيية مثل الدار والأرض ، فلو قال البائع لأسلم المبيع حتى أقبض الثمن ، وقال المشتري لأسلم الثمن حتى أقبض المبيع ، فإن كان الثمن في الذمة ألزم البائع بالتسليم أولا ، ثم يلزم المشتري بالتسليم ، وإن كان الثمن معينا ألزم معا بأن يؤمرا فيسلفا إلى عدل ، ثم العدل يعطى لكل واحد حقه .

(فصل) إذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كيفيةه بأن قال البائع بعثك بحال فقال بل بموجل ، أو بعثك بعشرة فقال بل بخمسة ، أو بعثك بشرط الخيار فقال بل بلا خيار ، وما أشبه ذلك ولم يكن ثم بينة تحالفا ، فيبدأ البائع فيقول والله ما بعثك بكذا ولقد بعثك بكذا ، ثم يقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا ، وهي بين واحدة يجمع فيها بين نفي قول صاحبه وإثبات قوله ، ويقدم النفي فإذا تحالفا ، فإن تراضيا بعد ذلك فلا فسخ للعقد ، وإلا فيفسخانه أو أحدهما أو الحاکم ، فلو ادعى أحدهما شيئا يقتضى أن البيع وقع فاسدا وكذبه الآخر صدق مدعى الصحة بيمينه ، ولو جاءه بمعيب ليرده فقال البائع ليس هو الذي بعثتك صدق البائع ، ولو اختلفا في عيب يمكن حدوثه عند المشتري ،

الثوب والكتاب و) القبض (فبا سواهما التخيية مثل الدار والأرض ، فلو قال البائع لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري لا أسلم الثمن حتى أقبض المبيع ، فإن كان الثمن في الذمة (بأن عقد العقد على غير معين (ألزم البائع بالتسليم أولا) لأنه رضى بكون الثمن في ذمة المشتري (ثم يلزم المشتري بالتسليم) للثمن ، فإذا غاب ماله إلى مسافة القصر كان للبائع الفسخ ولا يكلف الصبر ولا تباع العين ويوفى من ثمنها (وإن كان الثمن معينا) فهذا أوعرنا (ألزما معا بأن يؤمرا فيسلفا إلى عدل ثم العدل يعطى لكل واحد) منهما (حقه) ولا يضرهما البداءة بواحد معين .

(فصل) في اختلاف المتبايعين . (إذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كيفيةه) من كون الثمن حالا أو مؤجلا (بأن قال البائع بعثك بـ) ثمن (حال فقال) المشتري (بل) بعثنيه (بـ) ثمن (مؤجل) فقد اتفقا على الصحة واختلفا في الحلول والتأجيل وهو من الكيفيات (أو) قال البائع (بعثك بعشرة فقال) المشتري (بل بخمسة أو) قال البائع (بعثك بشرط الخيار) لي أو مطلقا (فقال) المشتري (بل بلا خيار وما أشبه ذلك) كالإختلاف في الصحة والتكسير أو في الجنس كالدرهم والدنانير . (ولم يكن ثم بينة) لأحدهما أو لكل بينة وتعارضنا بأن لم تؤرخا (تمالفا) أى البائع والمشتري (فيبدأ البائع فيقول : والله ما بعثك بكذا ولقد بعثك بكذا ثم يقول المشتري : والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا وهي بين واحدة يجمع فيها بين نفي قول صاحبه وإثبات قوله ويقدم النفي ، فإذا اختلفا فإن تراضيا بعد ذلك فلا فسخ للعقد) ويفعلان ما تراضيا عليه (وإلا فيفسخانه) أى كل يفسخه (أو) يفسخه (أحدهما أو الحاکم ، فلو ادعى أحدهما) أى المتبايعين (شيئا يقتضى أن البيع وقع فاسدا وكذبه الآخر) كان ادعى أحدهما أن العقد وقع بشرط الخيار أربعة أيام مثلا وقال الآخر بل بثلاثة مثلا (صدق مدعى الصحة) وهو (التائمه) بيمينه (سواء كان بائعا أو مشتريا (ولو جاءه) أى المشتري (بمعيب ليرده فقال البائع ليس هو الذي بعثتك صدق البائع) بيمينه (ولو اختلفا) أى العائدان (في عيب يمكن حدوثه عند المشتري) كعيب العبد

فَقَالَ الْبَائِعُ حَدَّثَ عِنْدَكَ ، وَقَالَ الْمُشْتَرَى بَلْ كَانَ عِنْدَكَ صُدُقَ الْبَائِعِ .

بَابُ السَّلْمِ

هُوَ بَيْعٌ مَوْصُوفٌ فِي الدِّمَّةِ ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ أُمُورٌ : أَحَدُهَا قَبْضُ الثَّمَنِ فِي الْمَجْلِسِ ، وَتَسْكُنُ رُؤْيَا الثَّنِّ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَهُ . وَالثَّانِي كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ دَيْنًا ، وَيَجُوزُ حَالًا وَمَوْجَلًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ، فَلَوْ قَالَ أَسَلْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ فِي هَذَا الْعَبْدِ لَمْ يَجْزِ . الثَّالِثُ إِذَا أَسْلَمَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ مِثْلَ الْبَرِّيَّةِ أَوْ يَصْلُحُ لَكِنْ لِنَقْلِهِ إِلَيْهِ مَوْثِقَةً اشْتَرَطَ بَيَانُ مَوْضِعِ التَّسْلِيمِ ، وَشَرَطُ الْمُسْلِمِ فِيهِ كَوْنُهُ مَعْلُومَ الْقَدْرِ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا أَوْ عَدًّا أَوْ ذَرْعًا بِمَقْدَارٍ مَعْلُومٍ ، فَلَوْ قَالَ زَنَةً هَذِهِ الصَّخْرَةِ أَوْ مِلَّةَ هَذَا الزَّنْبِيلِ ، وَلَا يَعْرِفُ وَزَنَهَا وَلَا مَا يَسَعُ الزَّنْبِيلُ لَمْ يَصَحَّ ، وَأَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ عِنْدَ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ مَأْمُونٌ الْأَنْقِطَاعِ ، فَإِنْ كَانَ عَزِيزَ الْوُجُودِ تَجَارِيَةً وَبَلَّتَهَا أَوْ لَا يُؤْمَنُ أَنْقِطَاعُهُ كَثْمَرَةً نَحْلَةً بَعَيْنَهَا لَمْ يَجْزِ ، وَأَنْ يُمْكِنَ ضَبْطُهُ بِالصِّفَاتِ كَالْأَدَقَّةِ وَالْمَائِعَاتِ وَالْحَيَوَانَ ،

(نقال البائع حدث) العيب (عندك وقال المشتري بل كان) كل العيب (عندك صدق البائع) يمينه لأن الأصل لزوم البيع .

(بَابُ السَّلْمِ) وَيُقَالُ لَهُ السَّلْفُ

(هو بيع موصوف في الدمة) أى بلفظ السلم ، وأما بلفظ البيع فهو بيع فيشترط فيه شروطه لا شروط السلم (ويشترط فيه مع شروط البيع أمور) سبعة . (أحدها قبض الثمن في المجلس) وهو العبر عنه برأس مال السلم (وتسكن روية الثمن وإن لم يعرف قدره) بالعد . (والثاني كون السلم فيه) وهو المبيع الموصوف (دينا) أى في الدمة لاعمينا (ويجوز) كونه (حالا وموجلا إلى أجل معلوم) يعلمه كل منهما أو عدلان غيرهما (فلو قل أسلت إليك هذه الدراهم في هذا العبد لم يجز) لفقد الشرط وهو كونه دينا بل هو عين . (الثالث إذا أسلم في موضع لا يصلح للتسليم مثل البرية أو يصلح لكن لنقله إليه مؤنة اشترط بيان موضع التسليم) لتفاوت الأغراض فيها يراد من الأمكنة وهذا في السلم المؤجل . وأما الحال فلا يشترط فيه بيان موضع التسليم ويتعين محل العقد له إلا إن عينا موضعا فيتعين . (وشروط السلم فيه كونه معلوم القدر كيلا أو وزنا أو عددا أو ذرعا بمقدار معلوم) هذا هو الشرط الرابع وقوله بمقدار معلوم راجع للكيل وما بعده فلا بد أن يكون الكيل معلوما لا مطلق الكيل وما بعده فلذا قال : (فلو قال) شخص أسلت إليك عشرة دراهم في (زنة هذه الصخرة) جوزا (أو) بمقدار (ملء هذا الزنبيل) برأ (ولا يعرف وزنها) أى الصخرة (ولا ما يسع الزنبيل لم يصح) لفقد العلم بآلة الوزن أو الكيل (و) خامسها (أن يكون) السلم فيه (مقدورا عليه عند وجوب التسليم) فلو أسلم في منقطع عند الحاول كالرطب في الشتاء لم يصح . وأشار إلى السادس بقوله (مأمون الانقطاع) أى يقدر على تحصيله بسهولة فشرط السلم فيه أن لا ينقطع عند التسليم ومع كونه لا ينقطع يكون سهل التحصيل (فان كان عزيز الوجود كجارية وبتها) أو أختها (أو لا يؤمن انقطاعه كشمرة نخلة بعينها لم يجز) سابعها (أن يمكن ضبطه بالصفت كالأدقة والمائعات) من السمن والصل (والحيوان) المأكول وغيره

وَاللَّحْمَ وَالْقَطْنَ وَالْحَدِيدَ وَالْأَحْجَارَ وَالْأَشْجَابَ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَيَشْتَرِطُ ضَبْطُهُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْقَرْضُ ، فَيَقُولُ مَثَلًا أَسَلْتُ إِلَيْكَ فِي عَبْدٍ تُرْكِي أَيْضَ رُبَاعَى السَّنِّ طُولَهُ وَسَمْنَهُ كَذَا وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ فِي الْجَوَاهِرِ وَالْمُخْتَلَطَاتِ كَالْهَرِيسَةِ وَالنَّالِيَةِ وَالْخَفَافِ ، وَكَذَا مَا اخْتَلَفَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ كَنَارَةِ وَإِزْزِيقِ أَوْ مَا دَخَلَتْهُ نَارٌ قَوِيَّةٌ كَالْخَبِزِ وَالشَّوَاءِ إِذْ لَا يُمْكِنُ ضَبْطُ ذَلِكَ بِالصِّفَةِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَا الْأَسْتِبدَالُ عَنْهُ ، وَإِذَا أَحْضَرَهُ مِثْلَ مَا شَرِطَ أَوْ أَجُودَ وَجَبَ قَبُولُهُ .

(فصل) الْقَرْضُ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ مِثْلَ أَقْرَضْتُكَ أَوْ أَسَلْتُكَ ، وَيَجُوزُ قَرْضُ كُلِّ مَا يَجُوزُ السَّلْمُ فِيهِ وَمَا لَا فَلَا ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ شَرْطُ الْأَجَلِ ، وَلَا شَرْطُ جَرِّ مَنْفَعَةٍ كَرَدِّ الْأَجُودِ أَوْ عَلَى أَنْ تَبْيَعَنِي عَبْدُكَ بِكَذَا فَإِنَّهُ رَبًّا ، فَإِنْ رَدَّ عَلَيْهِ الْمُقْتَرَضُ أَجُودَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ جَازَ وَيَجُوزُ شَرْطُ الرِّهْنِ وَالضَّمانِ ،

(واللحم والقطن والحديد والأحجار والأشجَاب ونحو ذلك) كالغزل والصوف (فيشترط) في صحة السلم في ذلك (ضبطه بالصفات التي يختلف بها القرض فيقول مثلا أسلت إليك في عبد تركي) أو رومي (أبيض رباعي السن) أي سنه أربع سنين أو خمس (طوله) كذا أي ذراعان مثلا (وسمنه كذا) أي غليظ الجسم أو متوسطه (ونحو ذلك) أي كالعرض وكأن يذكر في الجارية الثبوية أو البكارة وذكر السن يكون على التقريب لا التحديد وإلا فسد العقد لدرته (فلا يجوز) السلم (في الجواهر و) لا في (المختلطات) لأن الصفات لا تضبطه والمختلطات (كالهريسة) المركبة من القمح واللحم (والنالية) المركبة من المسك والعنبر والكافور (والخفاف) المركبة من الظهارة والبطانة والحشو فكل ذلك لا تنفي الصفات بضبطه (وكذا ما اختلف أعلاه وأسفله) غلظا ودقة (كنارة) هي مثل الشمعدان (وإبريق أو ما دخلته نار قوية) لاختلاف القرض باختلاف تأثير النار فيه وتعدر الضبط بالصفة وذلك (كالخبز والشواء إذ لا يمكن ضبط ذلك بالصفة) فانارهما قوية ويتمذر ضبط تأثيرها بخلاف ما يحتاج إلى نار ليست قوية كالعسل والسمن فيجوز السلم فيه (ولا يجوز بيع السلم فيه قبل قبضه ولا الاستبدال عنه) بأن يأخذ بدل البر شعيرا مثلا (وإذا أحضره) المسلم إليه (مثل ما شرط) في عقد السلم من الصفات (أو أجود) مما شرط (وجب قبوله) لأنه تمام حقه أو أزيد ولو أحضره أردأ مما وصف جاز قبوله ولم يجب .

(فصل) في أحكام القرض . (القرض) وهو تملك الشيء على أن يرد المقرض مثله (مندوب إليه) حث الشارع على فعله . ويحصل (بإيجاب) من المقرض (وقبول) من المقرض (مثل أقرضتك) هذا (أو أسلفتك . ويجوز قرض كل ما يجوز السلم فيه) معينا أو موصوفا في الذمة ، وكل ما امتنع فيه السلم مما لا ينضبط بالصفات لا يجوز إقراضه إلا الخبز لعموم الحاجة إليه ، وفي الكافي يجوز عبدا (ومالا فلا ولا يجوز فيه) أي القرض (شرط الأجل) فان شرط ، فان كان المقرض موسرا وكان للمقرض حظ في الأجل كأن كان الزمن زمن نهب فسد عقد القرض وإلا فسد الشرط وصح العقد (ولا) يجوز (شرط جَرِّ مَنْفَعَةٍ) للقرض (كرد الأجود) كأن يقرضه عشرة دوايم مكسرة ويشترط عليه أن يرددها صحيحة (أو على أن تبين عبدك بكذا فانه ربا) فكل قرض جر منفعة للمقرض فهو ربا لأن وضع القرض الارفاق بالمقرض (فان رد عليه المقرض أجود من غير شرط جاز ، ويجوز) القرض (بشرط الرهن والضمان)

وَيَجِبُ رَدُّ الْمَثَلِ وَإِنْ أَخَذَ عَنْهُ عَوْضًا جَازًا ، وَإِنْ أَقْرَضَهُ ثُمَّ لَقِيَهُ بَيْلَدٌ آخَرَ فَطَالَبَهُ لَزْمُهُ الدَّفْعُ إِنْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً وَنَحْوَهُمَا ، وَإِنْ كَانَ لَحْلَةً مَوْثَنَةً نَحْوُ حَنْطَلَةٍ وَشَعِيرٍ فَلَا بَلَّ تَلَزُّمُهُ الْقِيَمَةُ .

بَابُ الرِّهْنِ

لَا يَصَحُّ إِلَّا مِنْ مُطْلَقٍ التَّصَرُّفِ بِدَيْنٍ لَا زِمَ كَالْتَّيْنِ وَالْقَرْضِ أَوْ يَتَوَلَّى إِلَى الزُّومِ كَالْتَّيْنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ ، فَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ الدِّينُ بَعْدُ مَثَلُ أَنْ يَرْهَنَ عَلَى مَا سَيَقْرَضُهُ لَمْ يَصَحَّ ، وَشَرْطُهُ إِجْبَابٌ وَقَبُولٌ ، وَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ ، فَيَجُوزُ لِلرَّاهِنِ فُسْخُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَإِذَا لَزِمَ ، فَإِنْ اتَّفَقَا أَنْ يَوْضَعَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا أَوْ ثَالِثٍ وَضَعَ ، وَإِلَّا وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَشَرْطُ الْمَرْهُونِ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا يَجُوزُ بَيْعُهَا ، وَلَا يَنْفَكُ مِنَ الرِّهْنِ شَيْءٌ حَتَّى يَقْضَى جَمِيعُ الدِّينِ ، وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِمَا يُبْطِلُ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ كَبَيْعٍ وَهَبَةٍ أَوْ يَنْقُصَ قِيَمَتَهُ كَاللِّبْسِ وَالْوُطْءِ ، وَلَا يَجُوزُ بِمَا لَا يَضُرُّ كَرُكُوبٍ وَسَكْنَى ، وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ بِدَيْنٍ آخَرَ وَلَوْ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ ،

لأن ذلك ليس من جبر المنفعة بل من الحفظ للدين (ويجب) على المقرض (رد المثل) في القرض المثلّي والثقوى صورة (وإن أخذ) المقرض (عنه) أي بدله (عوضًا جازًا) ، وإن أقرضه ثم لقيه ببلد آخر فطالبه لزمه الدفع إن كان ذهبًا أو فضة ونحوهما) بما لا مؤنة لنقله (وإن كان لَحْلَةً مَوْثَنَةً نَحْوُ حَنْطَلَةٍ وَشَعِيرٍ فَلَا) يلزم المقرض الدفع المقرض (بل تلزمه القيمة) أي قيمة الشيء المقرض لأمثله الصوري.

(بَابُ الرِّهْنِ)

هو لئلا الثبوت والحبس . وشرعا جعل عين مالية وثيقة بدین يستوفى منها عند تعذر وفائه (لا يصح) الرهن (إلا من مطلق التصرف) فلا يصح من صبي ومجنون وسفيه ولا يصح إلا (بدین) وأما إذا غصب أو استعار عينا مثلا ورهن بها شيئا فلا يصح لأنه لا يرهّن إلا بدین (لازم) وأما نجوم الكتابة فلا يصح الرهن بها وكذا كل دين ليس بلازم وذلك الدين اللازم (كالتيْن) بعد قبض المبيع (والقرض) فكل منهما دين لازم (أو يتولّى إلى الزوم كالتين في مدة الخيار) فانه آيل إلى الزوم (فإن لم يلزمه الدين بعد) أي بعد أخذه من المرتهن (مثل أن يرهّن على ما سيقرضه لم يصح) الرهن ، وكذلك الرهن على نفقة الزوجة المستقبل . (وشرطه إيجاب وقبول) ولا يلزم إلا بالقبض بإذن الراهن) فيه (فيجوز للراهن فسخه قبل القبض) من المرتهن (وإذا لزم) الرهن بمحمول القبض (فإن اتفقا) على (أن يوضع عند أحدهما أو ثالث وضع وإلا) بأن لم يتفقا (وضعه الحاكم عند عدل) . وشرط المرهون أن يكون عينا يجوز بيعها (فلا يجوز رهن دير ولو من هو عليه ولا رهن منفعة كسكنى دار ولا رهن عين لا يجوز بيعها كالوقف وأم الولد والمكاتب) (ولا ينفك من الرهن شيء حتى يقضى جميع الدين وليس للراهن أن يتصرف فيه بما يبطل حق المرتهن كبيع) للمرهون (وهبة) له (أو ينقص قيمته) أي المرهون وذلك (كاللبس) للثوب المرهون (والوطء) للجارية المرهونة ولو كانت ثيبا لا تحبل (ولا يجوز بما لا يضر كركوب وسكنى ، ولا يجوز رهنه بدین آخر ولو عند المرتهن) فلا يجوز أن يرهّن بيتا على مائة عند عمرو ثم يقضى منها تسعين ثم يأخذ منه مائة أخرى ويحمل البيت بها ، وبالمسرة الباقية من المائة الأولى ، فإذا أعطاه كانت المائة الثانية من غير رهن فليتبّه لذلك

وَعَلَى الرَّاهِنِ مَوْنَةُ الرَّهْنِ وَيُلْزَمُ بِهَا صِيَانَةُ لِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ ، وَلَهُ زَوَائِدُهُ كُلِّبَنَ وَنَمْرَةً ، وَإِنْ هَلَكَ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ
بِلَا تَفْرِيطٍ لَمْ يَلْزَمْ شَيْءٌ أَوْ بِتَفْرِيطٍ ضَمَنَهُ ، وَلَا يَسْقُطُ بِتَلْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الدِّينِ وَالْقَوْلُ فِي الْقِسْمَةِ قَوْلُهُ ، وَفِي
الرَّدِّ قَوْلُ الرَّاهِنِ ، وَقَائِدَةُ الرَّهْنِ بِيَعِ الْعَيْنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى وَثَاءِ الْحَقِّ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنْهُ الزَّمَهُ الْحَاكِمُ
إِمَّا الْوَفَاءَ أَوْ الْبَيْعَ فَإِنْ أَصَرَ بِأَعْيَاهَا الْحَاكِمُ .

بَابُ التَّفْلِيسِ

إِذَا لَزِمَهُ دَيْنٌ حَالٌ فَطُوبَى فَادَّعَى الْإِعْسَارَ ، فَإِنْ عَاهَدَ لَهُ مَالٌ حُبْسَ حَتَّى يُقِيمَ بَيْنَتَهُ عَلَى إِعْسَارِهِ
وَالَّا خَلَفَ وَخَلَّى سَبِيلَهُ إِلَى أَنْ يُوسَرَ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَأَمْتَنَعَ مِنَ الْوَفَاءِ بِأَعْيَاهَا الْحَاكِمُ وَوَفَّى عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفِ
مَالَهُ بِدَيْنِهِ وَسَأَلَ هُوَ أَوْ غَرَمَاؤُهُ الْحَاكِمَ الْحَجَرَ حَجَرَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا حَجَرَ لَمْ يَنْفُذْ تَصَرُّفَهُ فِي الْمَالِ وَيَنْفِقُ عَلَيْهِ
وَعَلَى عِيَالِهِ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ ثُمَّ يَبِيعُهُ الْحَاكِمُ وَيَحْتَاطُ وَيَقْسِمُهُ عَلَى قَدْرِ دُيُونِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ
دَيْنُهُ مُؤَجَّلٌ لَمْ يَقْضَ ،

(وعلى الراهن مونة الرهن ويلزم بها صيانة لحق المرتهن) وذلك كنفقة الرقيق وسقى الأشجار المروونة (وله)
أى الراهن (زوائده كلبن ونمرة) وولد وبيض (وإن هلك) المرهون (عند المرتهن بلا تفريط لم يلزمه شيء
أو بتفريط ضمنه) كأن امتنع من رده بعد سقوط الدين (ولا يسقط بتلفه شيء من الدين والقول في القيمة) فما
إذا تلف بتفريطه واختلفا في قيمته (قوله) أى المرتهن (و) القول (في الرد) على الراهن (قول الراهن)
فلا يقبل قول المرتهن رددته عليك بلا بينة . (وقائدة الرهن بيع العين عند الحاجة إلى وفاء الحق) الذى هو على
الراهن (فان امتنع الراهن منه) أى البيع عند طلب المرتهن (ألزمه الحاكم إما الوفاء) للدين (أو البيع) المرهون
(فان أصر) البائع على الامتناع من البيع (باعها) أى العين المروونة (الحاكم) جبرا عليه .

بَابُ التَّفْلِيسِ

هو لغة النداء على الفلاس وشهره بصفة الافلاس . وشرعا جعل الحاكم المدينون مفلسا بمنعه من التصرف في ماله
(إذا لزمه دين حال) أى لادى فلا حجر بدين لله ولا بدين مؤجل (فطوبى) به ، وأما إذا لم يطالب به فلا حجر
(فادعى الاعسار) وأنكر غرماؤه (فان عاهد له مال حبس حتى يقيم بينة على اعساره) لأن الأصل بقاء المال
وشرط بينة الاعسار خبرة الباطن بجوار مثلا (والا) بأن لم يعهد له مال (حلف وخلى سبيله إلى أن يوسر) فان
كان له مال (أى ما يؤول إلى المال كفقار وأمتعة وبهائم ونجب عليه الوفاء منه ان طلبه الغريم) فان لم يفعل (وامتنع
من الوفاء بأعه الحاكم ووفى ثمنه) أو أكرهه على بيعه والوفاء منه (فان لم يف ماله بدينه وسأل هو) أو وكيله
(أو غرماؤه الحاكم الحجر حجر عليه) ولا يحجر بغير سؤال من أحد هؤلاء إلا إن كان المال لمسجد أو جهة عامة
(فلذا حجر) الحاكم عليه (لم ينفذ تصرفه في المال) وأما تصرفه في ذمته ببيع أو شراء فيصح (وينفق) أى
الحاكم (عليه وعلى عياله منه) أى من المال المحجور عليه (إن لم يكن له كسب) فان كان له كسب صرف على محونه من
كسبه (ثم يبيعه الحاكم ويحْتَاطُ) بأن ينتظر الزيادة في ثمن المتاع وبما كس في بيعه (ويقسمه على قهرديونهم وان كان
فيهم) أى للقرماء (من دينه مؤجل) يحمل المدينون أى ما يخصه تحت يده (لم يقض) منه شيئا حتى يحل أجله
أو

أَوْ مِنْ عِنْدِهِ بِدَيْنِهِ رَهْنٌ خَصَّ مِنْ ثَمَنِهِ بِقَدَرِ دَيْنِهِ : وَلَوْ وَجَدَ أَحَدُهُمْ عَيْنَ مَالِهِ الَّتِي بَاعَهَا لَهُ ، فَإِنْ شَاءَ ضَارَبَ
مَعَ الْغَرَمَاءِ ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ الْبَيْعَ وَرَجَعَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ مِنَ الرَّجُوعِ فِيهَا مِثْلُ أَنْ تُسْتَحَقَّ بِشَفْعَةٍ
أَوْ رَهْنٍ أَوْ خِلَاطٍ بِأَجُودَ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَيَتْرَكُ لِلْفُلَسِ دَسْتُ ثَوْبٍ يَلِيْقُ بِهِ وَقُوَّتُهُ وَقُوَّتُ عِيَالِهِ يَوْمَ الْقِسْمَةِ .

بَابُ الْحَجَرِ

لَا يَحْجُوزُ تَصَرُّفُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ فِي مَالِهِمَا ، وَيَتَصَرَّفُ لَهُمَا الْوَلِيُّ وَهُوَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ أَوْ الْأَبُ عِنْدَ عَدَمِهِ ،
ثُمَّ الْحَاكِمُ أَوْ أَمِينُهُ ، وَيَتَصَرَّفُ لَهُمَا بِالْخِطَةِ . فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِ مَالَهُ أَوْ تَلَفَ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَهُ ،

(أَوْ مِنْ عِنْدِهِ بِدَيْنِهِ رَهْنٌ) أى إذا كان فى الغرماء من له بدينه رهن (خصه) . الحاكم (من ثمنه) أى الرهن
(بقدر دينه) فيبيع الرهن ويجعل قدر دين صاحب الرهن عنده وما زاد من الثمن يرد على الغرماء (ولو وجد
أحدهم) أى الغرماء (عين ماله) عند المحجور عليه بأن باعه أردب قمح ولم يأخذ ثمنه فحجر على المشتري فوجد
البائع سلعة (التى باعها له) وهى القمح (فإن شاء ضارب مع الغرماء) أى شاركهم فى المال (وإن شاء فسح
البيع ورجع فيها) أى فى سلعته بعينها بأن يأخذها (إلا أن يمنع مانع من الرجوع فيها مثل أن تستحق بشفعة)
كأن كان المبيع شقة مشفوعة ولم يعلم الشفيع البيع حتى أفلس المشتري الشقص وحجر عليه أخذه الشفيع لا البائع
لسبق حقه ، وثمنه للغرماء كلهم يقسم بينهم بنسبة ديونهم . وشروط الرجوع تسعة : أولها كونه فى معاوضة
محضة . ثانيها رجوعه عقب علفه بالحجر . ثالثها كون رجوعه بنحو فسخت . رابعها كون عوضه غير
مقبوض . خامسها تعذر استيفاء العوض بسبب الإفلاس . سادسها كون العوض ديناً ، فلو كان عينا قدم بها
على الغرماء . سابعها حلول الدين . ثامنها بقاؤه فى ملك الفلاس . تاسعها عدم تعلق حق لازم به فلو تعلق
به حق كأن استحق بشفعة (أو برهن) كأن اشترى عينا ولم يدفع ورهنها بدين ثم أفلس فليس لصاحبها الرجوع فيها
لما تعلق بها من الرهن (أو خلطت بأجود) كأن اشترى برّاً ضعيفاً ولم يدفع ثمنه ثم أفلس ، وقد خلطه ببر أعلى منه
فليس لصاحب البر الرجوع فى عينه (ونحو ذلك) كأن كاتب العبد الذى اشتراه (وبترك للفلس دست ثوب يليق به)
أى ما يعبر عنه فى الدرف بالبدلة من الهدوم (و) يترك له (قوته وقوت عياله يوم القسمة) لأنه موسر .

(بَابُ الْحَجَرِ)

هو لغة المنع . وشرعاً المنع من التصرفات المالية (لا يحوز تصرف الصبي والمجنون فى ماله) وكذا
لا يصح إسلامهما (ويتصرف لهما الولي) الشرعى (وهو الأب أو الجد أو الأب عند عده) أى الأب ، ويشترط
عدالتهما الظاهرة ولا يشترط إسلامهما إلا إن كان الولد مسلماً (ثم) بعد الأب والجد (الوصى) الذى وساه
أحدهما (ثم) بعد الوصى (الحاكم) أى حاكم بلد الصبي المولى عليه (أو أمينه) أى الحاكم (ويتصرف) من ذكر
(لهما بالخطة) أى للنفقة بأن يكون على وجه للصحة (فإن ادعى) الولي ممن ذكر (أنه أنفق عليه ماله أو تلف
قبل) ما ادعاه ولو بعد عزله لأنه أمين شرعى وهو كالوصى لو ادعى عليه الصبي بعد بلوغه أنه تصرف بغير مصلحة
قبل قوله يمينه وألزم باليمين (أو) ادعى الولي (أنه دفعه) أى للمال

إِلَيْهِ فَلَا ، فَإِذَا بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ رَشِيدًا بَانَ بَلَغَ مُصْلِحًا لِدِينِهِ وَمَالِهِ أَنْفَكَ الْحَجْرُ ، وَلَا يُسَلَّمُ إِلَيْهِ الْمَالُ إِلَّا بِالْأَخْتَارِ فِيمَا يَلِيقُ بِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَإِنْ بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ مُفْسِدًا لِدِينِهِ أَوْ مَالِهِ اسْتَدِيمَ الْحَجْرَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَحْجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِي الْمَالِ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ سِوَاءِ أَذْنِ الْوَلِيِّ أَمْ لَا ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي النِّكَاحِ صَحَّ ، فَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا ثُمَّ بَذَرَ حَجْرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ لَا الْوَلِيُّ ، وَإِنْ فَسَقَ لَمْ يَعُدَّ عَلَيْهِ الْحَجْرُ : وَالْبُلُوغُ بِالْأَحْتِلَامِ أَوْ بِاسْتِكْمَالِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ أَوْ بِالْحَيْضِ وَالْحَبْلِ فِي الْجَارِيَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بَابُ الْحَوَالَةِ

يُشْتَرَطُ فِيهَا رِضَا الْمُحْمِلِ وَقَبُولُ الْمُحْتَالَ دُونَ رِضَا الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَلَا تَصِحُّ عَلَى مَنْ لَا دِينَ عَلَيْهِ ، وَتَصِحُّ بِدَيْنٍ لَازِمٍ عَلَى دَيْنٍ لَا زِمَ بِشَرْطِ الْعِلْمِ بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ وَتَسَاوِيهِمَا جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِحَّةً وَتَكْسِيرًا وَحُلُولًا وَأَجَلًا وَيَبْرَأُ بِهَا الْمُحْمِلُ مِنْ دَيْنِ الْمُحْتَالَ ، وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُحْمِلِ :

(إليه) أى الصبي (فلا) يقبل قوله بغير بينة (فإذا بلغ) الصبي (أو أفاق) المجنون (رشيدا) ورشده معذور (بأن بلغ مصلحا لدينه وماله) أو أفاق كذلك فلا يكون كل منهما رشيدا إلا إذا كان في حال البلوغ والإبانة مصلحا لدينه بأن يفعل الواجبات وينكف عن المحرمات ، ولما به بأن يتصرف بالمصلحة ، فان تم له ذلك (أنفك الحجر) عنه ولا يتوقف على فك القاضي ، وإن لم يتم له ذلك بقى عليه الحجر ويقال له سفيه مهمل (ولا يسلم إليه المال إلا بالاختبار فيما يليق به قبل البلوغ) فيسلم إليه المال ليما كس ويختبر عقله ثم يعقد الولي ويختبر كل إنسان على حسب حاله ، فيختبر ولد الزراع بالنفقة على الزراعة وولد التاجر بأمر التجارة والمرأة بنحو غزل ووصون أطعمة عن نحو مزة (وان بلغ أو أفاق مفسدا لدينه) بأن بلغ مرتكبيا لكبيرة كالزنا أو مصرا على صغيرة (أو ماله) بأن كمل مبذرا (استديم الحجر عليه ، ولا يحوز) أى لا ينقذ (تصرفه لا يبيع وغيره سواء أذن الولي أم لا ، فان أذن له في النكاح صح) لأنه ليس القصد منه المال (فان بلغ رشيدا ثم بذر) في ماله بأن ألقاه في البحر أو صرفه في المفاسد (حجر عليه الحاكم لا الولي) ولا يعود عليه الحجر بغير الحاكم (وإن فسق) بعد البلوغ رشيدا (لم يعد عليه الحجر) بخلاف التبذير : (والبلوغ) يكون (بالاحتلام) أى خروج المني (أو باستكمال خمس عشرة سنة) قربة . وهذان يعمان الذكر والأُنثى (أو بالحيض والحبل في الجارية) أى الأُنثى لأن الحبل لا يكون إلا بعد الإزال (والله أعلم) .

(بَابُ الْحَوَالَةِ)

هي لغة : التحويل والانتقال . وشرعا عقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة (يشترط فيها رضا المحيل) وهو من عليه الدين له محتال (وقبول المحتال) وهو صاحب الدين الذى على المحيل (دون رضا المحال عليه) الذى على دين المحيل (ولا تصح على من لا دين عليه) وإن رضى ولا يمن لا دين عليه (وتصح بدین لازم على دين لازم) وهو ما لا خيار فيه سواء كان الدينان متفقى السبب كضمن بيع أو مختلفيه لكن (بشرط العلم بما يحال به وعليه) ولا بد أن يكونا مستقرين وهو ما يدخله الاعتياض عنه ، فلا تصح بدین سلم أو نحو جمالة (و) بشرط العلم به (بتساويهما جنسا) فلا تصح مع الجهل بما يحال به أو عليه كإبل الدية (و) لا بد من العلم بتساويهما (قدرا وصحة وتكسيرا وحلولا وأجلا) فلو لم يعلم ذلك لم تصح الحوالة (ويبرأ بها المحيل من دين المحتال والمحال عليه من دين المحيل ويتحول

وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَمَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْحَالِ عَلَيْهِ . فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَى الْمُحْتَمَالِ أَخْذُهُ مِنَ الْحَالِ عَلَيْهِ فَلَيْسَ الْحَالُ عَلَيْهِ أَوْ جَعْدُهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَرْجَعْ إِلَى الْحَالِ .

بَابُ الضَّمانِ

يَصِحُّ ضَمَانٌ مَنْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَسَفِيٍّ وَعَبْدٌ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ ، وَيَصِحُّ مِنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ وَمَنْ عَبْدٌ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ ؛ وَيَشْتَرُطُ مَعْرِفَةُ الْمَضْمُونِ لَهُ ، وَلَا يَشْتَرُطُ رِضَاؤُهُ وَلَا رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ وَلَا مَعْرِفَتُهُ ، وَيَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ الْمَضْمُونُ دَيْنًا ثَابِتًا ، مَعْلُومًا وَأَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظٍ يَقْتَضِي الْأَلْتِزَامَ كَضَمَنْتُ دَيْنَكَ أَوْ تَحَمَّلْتُهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطٍ مِثْلُ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ ضَمَنْتُ . وَيَضْمَنُ ضَمَانُ الدَّرَكِ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِذَا خَرَجَ الْمُبِيعُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعِيًّا ، وَلِلْمَضْمُونِ لَهُ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْمَضْمُونِ عَنْهُ ، فَإِنْ ضَمِنَ عَنِ الضَّامِنِ ضَامِنٌ آخَرُ طَالَبَ الْكُلَّ ، وَإِنْ طَالَبَ الضَّامِنَ فَلِلضَّامِنِ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ إِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ ،

وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَمَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْحَالِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَى الْمُحْتَمَالِ أَخْذُهُ (مِنْ الدِّينِ) (مِنْ الْحَالِ عَلَيْهِ فَلَيْسَ الْحَالُ عَلَيْهِ أَوْ جَعْدُهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ) كَوْتِهِ (لَمْ يَرْجَعْ إِلَى الْحَالِ) وَإِنْ شَرَطَ يَسَاوَاهُ أَوْ جَهْلَهُ .

(بَابُ الضَّمانِ)

هو لفظة الالتزام . وشرعا التزام دين ثابت في ذمة الغير أو إحضار عين مضمونة أو بدن من يستحق حضوره (يصح ضمان من يصح تصرفه في ماله) بأن يكون من أهل التبرع (فلا يصح) الضمان (من صبي وجنون وسفيه) حجر عليه (وعبد لم يأذن له سيده) في الضمان لأن هؤلاء كلهم ليسوا أهل تبرع (ويصح من محجور عليه بفلس ومن عبد أذن له سيده) في الضمان ويطالب المحجور عليه إذا أيسر بعد فك الحجر (ويشترط معرفة المضمون له) وهو من له المال (ولا يشترط رضاه ولا رضا المضمون عنه) إذ يجوز أداء دين الغير بغير إذنه فالالتزامه أولى (ولا معرفته) كما لا يشترط رضاه . (ويشترط أن يكون المضمون دينا ثابتا) فلا يصح ضمان نفقة الغد (معلوما) جنسا وقدرًا وصفة فلا يصح بالمجهول وليس من المجهول ما لو ضمن من واحد إلى عشرة ذاه يصح (و) يشترط (أن يأتي بلفظ يقتضي) أي يستلزم (الالتزام) أي التزام الضامن للمال وذلك (كضمنت دينا أو تحمלתه ونحو ذلك) كالتزامته (ولا يجوز تعليقه) أي الضمان (على شرط مثل إذا جاء رمضان فقد ضمنت . ويصح ضمان الدرك) بفتح الراء وسكونها (بعد قبض الثمن وهو أن يضمن المشتري الثمن إذا خرج المبيع مستحقا أو معيا) وأن يضمن للبائع المبيع إن خرج الثمن مستحقا . واعلم أن متعلق ضمان الدرك عين المبيع أو الثمن إن بقي وسهل رده وقيمته إن عسر رده للحيلولة ومثل المثلى وقيمة المتقوم ان تلف (وللمضمون له) وهو صاحب الدين (مطالبة الضامن والمضمون عنه) وهو المدين فله أن يطالبهما جميعا بكل الدين وأن يطالب هذا بحصة منه وهذا بحصة (فان ضمن عن الضامن ضامن آخر طالب الكل) على حبيب ما سبق (وإن طالب الضامن فللضامن مطالبة الأصيل) وهو المدين (بتخليصه) من المطالبة بدفع الدين (ان ضمن) الضامن (بإذنه) أي المدين ، وأما إذا ضمن بغير إذنه فليس له أن يطالب المدين بتخليصه

فَإِنْ أَرَأَى الْأَصِيلَ بَرَى الضَّامِنُ ، وَإِنْ أَرَأَى الضَّامِنَ لَمْ يَبْرَأِ الْأَصِيلُ ، وَإِنْ قَضَى الضَّامِنُ الدِّينَ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ كَانَ ضَمَنَ بِإِذْنِهِ وَإِلَّا فَلَا ، سَوَاءٌ قَضَاهُ بِإِذْنِهِ أَمْ لَا ، وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْأَعْيَانِ كَالْمَغْضُوبِ وَالْعَوَارِي ، وَتَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِيَدِنِ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ أَوْ عُقُوبَةٌ لِأَدَمَى كَالْقَصَاصِ وَحَدِّ الْقَذْفِ بِإِذْنِ الْمَكْفُولِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَدٌّ تَعَالَى فَلَا تَصَحُّ ، ثُمَّ إِذَا صَحَّتِ الْكَفَالَةُ فَاطَّاقَ طَوْلِبُ بِهِ فِي الْحَالِ ، وَإِنْ شَرَطَ أَجَلًا طَوْلِبَ بِهِ عِنْدَ الْأَجَلِ ، وَإِنْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مَكَانَهُ وَيَمُهِلَ مَدَّةَ الذَّهَابِ وَالْعَوْدِ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ حَبَسَ ، وَلَا تَلْزِمُهُ غَرَامَةٌ مَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ سَقَطَتِ الْكَفَالَةُ ، لَكِنْ إِنْ طَوْلِبَ بِإِحْضَارِهِ قَبْلَ الدَّفْنِ لِيُشْهَدَ عَلَى عَيْنِهِ وَأَمَكَّهُ ذَلِكَ لَزِمَهُ .

بَابُ الشَّرَكَةِ

(فَإِنْ أَرَأَى) مستحق الدين (الاصيل) أى المدين (برى الضامن) من الضمان (وان أبرأ) المستحق (الضامن) لم يبرأ الاصيل) من الدين فلصاحب الدين مطالبته (وان قضى الضامن الدين رجع به على الاصيل) إن كان ضمن بإذنه (سواء قضى بالاذن أم لا) (والا) بأن ضمن بغير الاذن (فلا) رجوع له على المدين (سواء قضاه بإذنه أم لا ولا يصح ضمان الأعيان كالمغضوب والعواري) (إذ لا بد أن يكون المضمون ديناً وقد استثنى من ذلك ضمان الدرك لأن متعلقه عين المبيع أو الثمن كما تقدم) (وتصح الكفالة بيد من عليه مال) لله كزكاة أو لأدنى (أو) بيد من عليه (عقوبة لأدنى كالتصاص وحد القذف) لكن بشرط أن تكون الكفالة (بإذن المكفول وإن كان عليه حد لله تعالى) أو عقوبة له كالتأزير (فلا تصح) الكفالة إذا مأمورون بسترها (ثم إذا صحب الكفالة) بوجود أركانها وشروطها بأن قال: كفأت زيدا لك يا عمرو وكان بادن زيد وكان عليه مال لعمرو (فأطلق) العقد عن تقييده بأجل (طولب) الكفيل (به) أى بإحضاره (في الحال ، وإن شرط أجلاً) معلوماً لهما (طولب به عند الأجل ، وإن انقطع خبره لم يطالب به حتى يعرف مكانه) الذى حل به ، فحق عرف مكانه ولو بعيداً طولب به (ويمهل مدّة الذهاب) إلى مكانه (والعود ، فإن لم يحضره) بعد مدّة الامهال (حبس ولا تلزمه غرامة ما عليه) من المال وكذا العقوبة التى كفله لأجلها (وإن مات المكفول سقطت الكفالة) ولا يطالب الكفيل بشيء (لكن إن طولب) الكفيل (بإحضاره) أى المكفول الذى مات (قبل الدفن له) لأجل أن (يشهد) الشاهد (على عينه وأمكنه ذلك) الإحضار (لزمه) إحضاره وذلك كأن يكون لزيد على عمرو مائة دينار بشهادة شهود لا يعرفون نصب عمرو بل يعرفون ذاته وتكفل بكر بعمره أن يحضره فمات عمرو قبل إحضاره فلصاحب الحق أن يلزم الكفيل بإحضار جثته عند القاضى ليشهد الشهود على عينه ليثبت الحق ويستوفى من تركته ويلزم الكفيل إحضاره عند القاضى إن أمكن .

(بَابُ الشَّرَكَةِ)

هى بكسر الشين وإسكان الراء ويفتح الشين مع كسر الراء لغة الاختلاط . وشرعا عقد يقتضى ثبوت الحق شئ لاثنتين فأكثر على جهة الشبوع .

تَصِحُّ مِنْ كُلِّ جَائِزِ التَّصَرُّفِ وَهِيَ أَنْوَاعُ أَرْبَعَةٌ ، وَإِنَّمَا تَصِحُّ مِنْهَا شَرِكَةُ الْعِنَانِ خَاصَّةً ، وَهِيَ أَنْ يَأْتِيَ كُلُّ
 مِنْهُمَا بِمَالٍ ، وَتَصِحُّ عَلَى النُّقُودِ وَعَلَى مِثْلِيٍّ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَخْلُطَ الْمَالَانِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزَانِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَالُ
 أَحَدِهِمَا مِنْ جَنْسِ مَالِ الْآخَرِ وَعَلَى صِفَتِهِ ، فَلَوْ كَانَ لِهَذَا ذَهَبٌ وَلِهَذَا فِضَّةٌ ، أَوْ لِهَذَا حِنْطَةٌ وَلِهَذَا شَعِيرٌ ،
 أَوْ لِهَذَا صَبِيحٌ وَلِهَذَا مَكْسَرٌ لَمْ يَصِحَّ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَأْذُنَ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ فِي التَّصَرُّفِ ، فَيَتَصَرَّفُ كُلُّ مِنْهُمَا
 بِالنَّظَرِ وَالْإِحْتِيَاظِ فَلَا يُسَافِرُ بِهِ ، وَلَا يَبِيعُ بِمَوْجَلٍ وَلَا يُشْتَرَطُ تَسَاوَى الْمَالَيْنِ ، وَيَكُونُ الرَّيْحُ وَالْخُسْرَانُ
 بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ الْمَالَيْنِ ، فَإِنْ شَرَطَا خِلَافَ ذَلِكَ بَطَلَتْ ، فَإِنْ عَزَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ عَنِ التَّصَرُّفِ أُنْعَزَلَ ،
 وَلِلْآخَرِ التَّصَرُّفُ إِلَى أَنْ يَمُزِلَهُ صَاحِبُهُ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا فَسْخُودُهَا مَتَى شَاءَ ، وَأَمَّا شَرِكَةُ الْأَبْدَانِ فَبَاطِلَةٌ ، كَشَرِكَةِ
 الْحَمَالَيْنِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ذَوِي الْحِرْفِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْكَسْبُ بَيْنَهُمْ ، وَشَرِكَةُ الْوُجُوهِ وَالْمُفَاوِضَةِ أَيْضًا بَاطِلَتَانِ .

(تصح من كل جائز التصرف) فلا تصح من سبي ومجنون وسفيه حبر عليه . (وهي أنواع أربعة) شركة أبدان ،
 وشركة مفاوضة ، وشركة وجوه وكلها باطلة ، وشركة عنان بكسر العين (وإنما تصح منها شركة العنان خاصة ، وهي
 أن يأتي كل واحد منهما بمال الآخر ؛ ثم فصل في المال فقال : (وتصح على النقود) أي الذهب
 والفضة ولو غير مضمروين (وعلى مثلي) أي كل مثليين كقمح وذرة ، وأما التقويم كقمعاش فلا تصح فيه لأنه
 لا يمكن خلطه حتى لا يتميز ، نعم لو ورثا متقوما أو اشتريا وصحت الشركة فيه إذا أذن كل منهما للآخر في التصرف
 (ويشترط أن يخلط المالان بحيث لا يتميزان) حتى لا يعرف كل واحد ماله (وأن يكون مال أحدهما من جنس
 مال الآخر) كذهب وذهب (وعلى صفته) كصبيح وصبيح (فلو كان لهذا ذهب ولهذا فضة أو لهذا حنطة ولهذا
 شعير أو لهذا صبيح ولهذا مكسر لم يصح) عقود الشركة للتبميز ، ويشترط خلط المالين قبل العقد ، ولا يضر اختلاف
 القيمة . (ويشترط أن يأذن كل منهما للآخر في التصرف) في المال المعقود عليه فإذا أذن (فيتصرف كل منهما
 بالنظر) فيما يسلح (والاحتياط ، فلا يسافر) أحد التريكين (به) أي المال المشترك لأن السفر فيه خطر (ولا يبيع
 بموجل) لما فيه من التفرير بمال صاحبه ولا يبيع بشمن مثل وثم راغب بأكثر (ولا يشترط تساوي المالين)
 في القدر (ويكون الربح والخسران بينهما على قدر المالين) باعتبار القيمة لا الأجزاء (فإن شرط خلاف ذلك)
 المذكور بأن شرطاً لأحدهما الثلث وللآخر الثلثين مع تساوي المالين (بطلت) الشركة (فإن عزل أحدهما
 الآخر عن التصرف انعزل) فلا ينفذ تصرفه (وللآخر) الذي عزله (التصرف إلى أن يعزله صاحبه ولكل منهما
 فسخا متى شاء) لأنها عقد جائز (وأما شركة الأبدان) وهي أن يشترك اثنان من أرباب الحرف على أن
 ما يكتسبانه بأبدانها فهو شرك بينهما سواء اتفقا في الحرفة أم لا (فباطلة كشركة الحمالين وغيرهم من ذوي
 الحرف) أي الصنائع (على أن يكون الكسب بينهم . وشركة الوجوه) بأن يشترك وجهان في ربح ما يشترياه
 لأجل (والمفاوضة) بأن يشترك عاملان فيما يكتسبانه وفي غرم ما يفرمونه كالغصب (أيضا باطلتان) كشركة
 الأبدان لما في جميعها من الضرر .

بَابُ الْوَكَالَةِ

يُشْتَرَطُ فِي الْمُوَكَّلِ وَالْوَكِيلِ أَنْ يَكُونَا جَائِزَي التَّصَرُّفِ فِيمَا يُوَكَّلُ فِيهِ وَتَصَحُّ وَكَالَةُ الصَّبِيِّ فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ الدَّارِ وَحَمْلِ السُّدِّيَّةِ ، وَالْعَبْدِ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ ، وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ وَإِثْبَاتِ الْحَقُوقِ وَاسْتِيفَانِهَا ، وَفِي تَمْلِكِ الْمَبَاهِجِ كَالْعَبِيدِ وَالْجَشَائِشِ وَالْمِيَاهِ . وَأَمَّا حَقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْ كَانَتْ عِبَادَةً لَمْ يَجُزْ إِلَّا فِي تَفَرُّقَةِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَذَبْحِ الْأَنْثُمِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ حَدًّا جَازَ فِي اسْتِيفَانِهِ دُونَ إِثْبَاتِهِ ، وَشَرْطُهَا الْإِجْبَابُ بِاللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيلٍ كَوَقْلِكَ أَوْ بَعْدَ هَذَا الثُّوبِ ، وَالْقَبُولُ بِاللَّفْظِ أَوِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ امْتِثَالُ مَاوُكَّلٍ بِهِ ، وَلَا يَشْتَرَطُ الْقَبُولُ فِي الْقَبُولِ فَإِنْ نَجَّزَهَا وَعَلَّقَ التَّصَرُّفَ عَلَى شَرْطِ جَازَ كَقَوْلِهِ وَكَلَّنَكَ وَلَا تَبِعَ إِلَى شَهْرٍ ، وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَإِنْ كَانَ بِمَا لَا يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ أَوْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ لِكَثْرَتِهِ ،

(بَابُ الْوَكَالَةِ)

هي بفتح الواو وكسرهما لغة اللفظ والتفويض . وشرعا تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة ليفعله في حياته (يشترط في الموكل والوكيل أن يكونا جائزَي التصرف فيما يوكل فيه) فلا يصح من الصبي والمجنون أن يكون كل منهما موكلا ولا وكلا ولا من المرأة والمهرم أن يوكلا أو يتوكلا في عقد النكاح . ثم استثنى من هذا الضابط بعض أفراد فقال : (وتصح وكالة الصبي في الإذن في دخول الدار) بأن يقول له الولي وكلتك لتأذن لفلان في دخول الدار فإذا أذن جاز له الدخول إذا لم يجهد عليه كذب (و) تصح وكالة الصبي في إيصال أُمى (حمل الهدية) بأن يقول له أوصل هذا لفلان ولو كانت الهدية أمة صغيرة فجاءت لرجل وأخبرته أن سيدها أهداها إليه جاز له اعتماد قولها ووطؤها (و) تصح وكالة (العبد في قبول النكاح) لبيعه بشير أذن سيده لافي إيجابه . (ويجوز التوكيل في العقود) كبيع وهبة ونكاح (والفسوخ) كرد بيع (و) في (الطلاق والعتق و) في (إثبات الحقوق) بالدهوى (واستيفائها) ممن هي عليه (وفي تملك المباحات كالعبيد والجشائش والمياه) بأن يوكل رجلا يملك له المياه أو الجشائش (وأما حقوق الله تعالى فإن كانت عبادة) كصلاة (لم يجز) للشخص أن يوكل في فعلها (إلا في تفرقة الزكاة) والكفارة (و) إلا في (الحج) عن العضوب وعن الميت ويتبع الحج ركعتا الطواف والطهارة (و) إلا في (ذبح الأضحية) فيجوز التوكيل في جميع ذلك وإن كان عبادة (وإن كان) حق الله (حدا جاز) التوكيل من الإمام مثلا (في استيفائه دون) التوكيل في (إثباته) بأن يقول رجل لآخر وكلتك لتثبت زنا فلان مثلا . (وشروطها) أي الوكالة (الإيجاب باللفظ من غير تعليق) لها (كوكلتك) بكذا (أو) يقول الموكل (بع هذا الثوب) وهو متضمن للإيجاب (و) شرطها أيضا (القبول باللفظ) بأن يقول قبلت (أو الفعل وهو امتثال ما وُكِّلَ به) فالشرط عدم الرد (ولا يشترط الفور في القبول) ولا القبول في الجاس (فإن نجَّزها) أي الوكالة (وعلق التصرف على شرط جاز كقوله وكلتك ولا تبِعَ إلى شهر وليس للوكيل أن يوكل) فيما وكل فيه (إلا بإذن وإن كان) لشيء الموكل فيه (مما لا يتولاه بنفسه) لكونه لا يحسنه أو يليق به (أو) كان الشيء الموكل فيه مما لا يتمكن منه لسكرته) فله حينئذ التوكيل عن موكله دون نفسه

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مَا وَكَّلَ فِيهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ وَلَا بِدُونِ مَنْ مِثْلِهِ وَلَا بِمُؤَجَّلٍ وَلَا بِغَيْرِ تَقْسِدِ الْبَلَدِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَلَوْ نَصَّ لَهُ عَلَى جَسَسِ الثَّمَنِ خَالَفَ لَمْ يَصَحَّ الْبَيْعُ كَيْفَ بَالْفِ دَرَاهِمَ ، فَبَاعَ بِالْفِ دِينَارٍ ، وَإِنْ نَصَّ عَلَى الْقَدْرِ فَرَادَ مِنَ الْجَسَسِ صَحَّ كَيْفَ بَالْفِ فَبَاعَ بِالْفَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَنْهَاهُ ، وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ بِمِائَةِ فَاشْتَرَيْتُ مَا تُسَاوِيهَا بِدُونِ مِائَةِ صَحَّ ، وَإِنْ اشْتَرَيْتُ بِمِائَتَيْنِ مَا يُسَاوِي مِائَتَيْنِ فَلَا ، وَإِنْ قَالَ اشْتَرَيْتُ بِهَذَا الدِّينَارِ شَاةً ، فَاشْتَرَيْتُ بِهِ شَاتَيْنِ تُسَاوِي كُلَّ وَاحِدَةٍ دِينَارًا صَحَّ وَكَانَتْ لِلْمُوكِّلِ ، فَإِنْ لَمْ تُسَاوِ كُلَّ وَاحِدَةٍ دِينَارًا لَمْ يَصَحَّ الْعَقْدُ ، وَإِنْ قَالَ بَاعَ لَزِيدٍ ، فَبَاعَ لغيرِهِ لَمْ يَجْزِ ، وَإِنْ قَالَ اشْتَرَيْتُ هَذَا الثَّوْبَ فَاشْتَرَاهُ فَوَجَدَهُ مَعْيَبًا فَلَهُ الرَّدُّ أَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا لَمْ يَجْزِ شَرَاءُ مَعْيَبٍ ، وَيَشْتَرِطُ كَوْنُ الْمُوكَّلِ فِيهِ مَعْلُومًا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، فَلَوْ قَالَ وَكَلَّكَ فِي بَيْعِ مَالِي وَعَتَقَ عَبْدِي وَطَلَّقَ زَوْجَاتِي صَحَّ ، أَوْ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ أَوْ فِي كُلِّ أُمُورِي لَمْ يَصَحَّ ، وَيَدُ الْوَكِيلِ بِدَأْمَانَةٍ ، فَمَا يَتَلَفُ مَعَهُ بِلَا تَفْرِيطٍ لَا يَضْمَنُهُ ، وَالْقَوْلُ فِي الْهَلَاكِ وَالرَّدِّ وَمَا يُدْعَى عَلَيْهِ مِنَ الْخِيَانَةِ قَوْلُهُ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ مَتَى شَاءَ ،

(وليس له أن يبيع ما وكل فيه لنفسه أو لابنه الصغير) للهمة (ولا بدون من مثله) بأن يتقص عنه قصا لا يحتمل غالبا في المعاملة كأن يبيع ما يساوي عشرة بناية ولو باعه بتسعة صح (ولا بمؤجل) ولو بأكثر من من المثل للخطر (ولا) يبيع (بغير قصد البلد) وهو ما يتعامل به أهلها (إلا أن يأذن له في ذلك) المذكور في قوله من دون من المثل وما بعده (ولو نص له) أي الموكل (على جنس الثمن خالف لم يصح البيع كبيع بألف درهم فباع بألف دينار) ويضمن الوكيل المبيع إن سلمه بقيمته يوم التسليم للحيلولة (وإن نص على القدر فراد من الجنس صح كبيع بألف درهم (فباع بألفين إلا أن ينه) فلا يصح البيع (ولو قال) الموكل للوكيل (اشتر) لي شاة مثلا (بمائة فاشترى ما يساويها) أي شاة تساوي المائة (بدون مائة صح) لأنه حصل مقصوده وزاد خيرا (وإن اشترى) في الصورة المتقدمة (بمائتين ما يساوي مائتين فلا) يصح له بخالفة لنصه الأمر بالشراء بمائة (وإن قال اشتر بهذا الدينار شاة فاشترى به شاتين تساوي كل واحدة دينارا صح وكانتا) أي الشاتان (للموكل ، فإن لم تساو كل واحدة دينارا لم يصح العقد ، وإن قال باع لزيد فباع لغيره لم يجر) أي لم يصح البيع لأنه ربما قصد إرفاقه ولو باع لوكيله فإن قدم القبول وصرح بالسفارة صح وإلا فلا (وإن قال اشتر هذا الثوب فاشتراه فوجده معيба فله الرد) أي للوكيل والموكل أيضا (أو) قال الموكل للوكيل (اشتر ثوبا لم يجر شراء معيب) وإن ساوى أكثر مما اشتراه به (ويشترط كون الموكل فيه معلوما) ولو (من بعض الوجوه) قليلا للفرق (فلو قال وكلتك في بيع مالى وعتق عبدى وطلاق زوجاتى) وله ما ذكر (صح) لأنه معلوم من جهة نسبه إليه وإن لم يكن معلوما بالجنس والقدر والصفة (أو) قال الموكل وكلتك (في كل قليل وكثير أو في كل أموري لم يصح) التوكيل بما فيه من الجهالة التي لا تحتمل (ويد الوكيل) على المسال الموكل فيه (يد أمانة) ولو كان له جعل (فما يتلف معه بلا تفريط لا يضمنه) كسائر الأمانات (والقول في) دعوى (الهلاك) للموكل فيه (والرد) أي رده على الموكل (وما يدعى عليه من الخيانة قوله) فهو المتسدى يمينه (ولكل منهما) أي الموكل والوكيل (الفسخ متى شاء) لأن الوكالة عقد جائز

فَإِنْ عَزَلَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ ، فَتَصَرَّفَ لَمْ يَصَحَّ التَّصَرُّفُ ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ جُنَّ أَوْ أَغْمَى عَلَيْهِ أَنْفَسَتْ .

بَابُ الْوَدِيعَةِ

لَا تَصِحُّ إِلَّا مَنْ جَازَ التَّصَرُّفَ عِنْدَ جَازِ التَّصَرُّفِ ، فَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيٌّ أَوْ سَفِيهٌ عِنْدَ بَالِغٍ شَيْئًا فَلَا يَقْبَلُهُ ، فَإِنْ قَبَلَهُ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ وَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِدَفْعِهِ لَوَلِيِّهِ ، فَلَوْ رَدَّهُ لِلصَّبِيِّ لَمْ يَبْرَأْ ، وَإِنْ أَوْدَعَ بَالِغٌ عِنْدَ صَبِيٍّ فَتَلَفَ عِنْدَ الصَّبِيِّ لِتَفْرِيطٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ الصَّبِيُّ ، وَإِنْ أَتَلَفَهُ ضَمَنَهُ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِ الْوَدِيعَةِ حَرَّمَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا ، وَإِنْ قَدَّرَ وَلَمْ يَثِقْ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ ، وَخَافَ أَنْ يَخُونَ كَرَهُ لَهُ اخْتُذَاهَا ، فَإِنْ وَثِقَ اسْتَحَبَّ ، ثُمَّ يَلْزِمُهُ الْحِفْظُ فِي حَرَزِ مِثْلِهَا ، فَإِنْ أَرَادَ السَّفَرُ أَوْ خَافَ الْمَوْتَ فَلْيَرُدَّهَا إِلَى صَاحِبِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ وَلَا وَكِيلَهُ سَلَّمَهَا إِلَى الْحَاكِمِ ، فَإِنْ فَقَدَ فَالَى أَمِينٍ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَمَاتَ وَلَمْ يَرِصْ بِهَا أَوْ سَافَرَ بِهَا ضَمَنَهَا ، فَإِنْ سَلَّمَهَا إِلَى أَمِينٍ ، مَعَ وُجُودِ الْحَاكِمِ ضَمَنَ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ جَفَاً أَوْ يَقَعَ فِي الْبَلَدِ نَهْبٌ أَوْ حَرِيقٌ ، وَلَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ،

(فان عزله) الموكل (ولم يعلم) بالهزل (فتصرف) فيما وكل فيه (لم يصح التصرف) لأنه غير مالك للتصرف في الواقع (وإن مات أحدهما) الموكل أو الوكيل (أو جنَّ أو أغمى عليه انفسخت) الوكالة حالا . وتفسخ أيضا بتعمد إنكارها بلا غرض وبزوال شرط من شروط الموكل أو الوكيل وغير ذلك مما هو مذكور في المطبوعات .

(بَابُ الْوَدِيعَةِ)

تطلق على المصدر ، وعلى الشيء المودع من ودع بمعنى سكن . والایداع شرعا هو التوكيل الخاص في حفظ المال ، والوديعة هي المال الموضوع عند الغير ليحفظ (لا تصح) الوديعة بمعنى الايداع (إلا من جاز التصرف عند جاز التصرف ، فان أودع صبي أو سفيه عند بالغ شيئا فلا يقبله ، فان قبله دخل في ضمانه) فيضمنه إذا تلف لأنه وضع يده عليه بغير إذن معتبر (ولا يبرأ) بعد دخوله في ضمانه (إلا بدفعه لولي) أي الصبي أو السفيه (فلو رده للصبي لم يبرأ) ولو أخذه ممن ذكر على وجه أن يحفظه من الضبايع لا على وجه الايداع فلا ضمان عليه حينئذ (وإن أودع بالغ عند صبي فتلف المودع) عند الصبي لتفريط أو غيره لم يضمنه الصبي (ونحوه) لأنه لم يلزمه حفظه (وإن أتلفه) الصبي ونحوه بالتعمد (ضمنه) لأن المودع لم يسأله على تلفه (ومن عجز عن حفظ الوديعة حرم عليه قبولها وإن قدر ولم يثق بأمانة نفسه وخاف أن يخون كره له أخذها) إلا أن يعلم المالك حاله فلا حرمة ولا كراهة (فان وثق) بنفسه أن يحفظها ولا يخون فيها (استحب) له أخذها إن لم يتعين بأن كان هناك غيره وإلا فيجب عليه أخذها ولا يجبر حينئذ على اتلاف منفعتها بخلاف (ثم يلزمه الحفظ في حرز مثلها ، فان أراد السفر أو خاف الموت) أو حريقا (فليردها إلى صاحبها) أو وكيله (فان لم يجد ولا وكيله سلمها إلى الحاكم ، فان فقد فالى أمين) ولا يكلف تأخير السفر ولو سلمها إلى أمين مع وجود الحاكم المأمون ضمن . أما غير المأمون فكالعدم (فان لم يفعل) ما تقدم (فمات ولم يوص بها أو سافر بها) فيها إذا أراد السفر (ضمنها) فان سلمها إلى أمين مع وجود الحاكم ضمن إلا أن يموت جفاه أو يقع في البلاد نهب أو حريق ولم يتمكن من شيء من ذلك ؛ كالدخول إلى الحاكم ، أو إلى الأمين فسافر

فَسَافَرُ بِهَا، وَمَتَى طَلَبَهَا الْمَالِكُ لَزِمَهُ الرَّدُّ بِأَنْ يُغْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، فَإِنْ أَخَّرَ بِلَا عُدْرٍ، أَوْ أَوْدَعَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ بِلَا سَفَرٍ وَلَا ضَرُورَةٍ أَوْ خَلَطَهَا بِمَالٍ لَهُ أَوْ لِلْوَدِيعِ أَيْضًا بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ، أَوْ اسْتَعْمَلَهَا أَوْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْحَرْزِ لِيَنْتَفِعَ بِهَا فَلَمْ يَنْتَفِعْ، أَوْ حَفَظَهَا فِي دُونِ حَرْزِهَا، أَوْ قَالَ لَهُ الْمَالِكُ أَحْفَظْهَا فِي هَذَا الْحَرْزِ فَوَضَعَهَا فِي دُونِهِ وَهُوَ حَرْزُهَا أَيْضًا ضَمْنَهَا، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ مَتَى شَاءَ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ جُنَّ أَوْ أَغْمَى عَلَيْهِ انْفَسَخَتْ رَيْدُ الْمُوْدِعِ أَمَانَةٌ، فَالْقَوْلُ فِي أَصْلِ الْإِبْدَاعِ أَوْ فِي الرَّدِّ أَوْ التَّلَفِّ قَوْلُهُ، فَلَوْ قَالَ مَا أَوْدَعْتَنِي شَيْئًا، أَوْ رَدَدْتَنِي إِلَيْكَ، أَوْ تَلَفْتُ بِلَا تَفْرِيطٍ صَدَقَ بَيِّنَتُهُ؛ وَيَشْتَرِطُ لَفْظُ مِنَ الْمُوْدِعِ كَأَسْتَوْدَعُكَ وَاسْتَحْفَظْتُكَ، وَلَا يَشْتَرِطُ الْقَبُولُ بَلْ يَكْفِي الْقَبْضُ.

بَابُ الْعَارِيَةِ

تَصِحُّ مِنْ كُلِّ جَائِزٍ التَّصَرُّفُ مَا لَكَ لِلنَّفْعَةِ وَلَوْ بِإِجَارَةٍ، وَيَجُوزُ إِعَارَةُ كُلِّ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ.

(فسافر بها) فانه لا يضمن وهذا في غير القاضى في مال اليتيم أما هو فيه فلا يضمن وإن مات من غير وصية (ومتى طلبها المالك لزمه الرد بأن يغلى بينه وبينها) لاحتما وتسليمها (فإن أخر) الوديع الرد المذكور (بلا عذر) وأما إذا كان له عذر في التأخير كأن طلبها وهو في صلاة أو في حمام فلا يضمن بالتأخير (أو أودعها عند غيره بلا سفر ولا ضرورة أو خلطها بماله) أى للوديع (أو للوديع أيضا بحيث لا يتميز) المالان بعد الخلط (أو استعمالها أو أخرجها من الحرز لينتفع بها) كأن أخرج الدابة المودعة من الاصطبل ليركبها (فلم ينتفع) بها ولم يركبها ضمنها في هذه الصور (أو حفظها في دون حرزها أو قال له المالك: احفظها في هذا الحرز فوضعها في دونه وهو حرزها أيضا) الذى وضعها فيه (ضمنها) أيضا في هاتين الصورتين (ولكل منهما) المودع والوديع (الفسخ) لعندها (متى شاء) إلا إن تعينت على الوديع كما تقدم (فإن مات أحدهما أو جنَّ أو أغشى عليه انفسخت) لأنها جائزة فتبطل بذلك، ولو عزل الوديع نفسه فإن قلنا إنها مجرد إذن لا عقد فهو لنوع كما لو أذن في طعامه للضيفان فقال بعضهم عزلت نفسى فهو لنوع (ويد المودع) أى الوديع يد (أمانة) فقوله المصدق بينينه (فالقول في أصل الإيداع) كأن قل أودعتك كذا فقال لم تودعنى (أو في الرد) على من ائتمنه (أو) في (التلف قوله) أى الوديع فهو المصدق فيما يدعيه من ذلك (فلو قال ما أودعتنى شيئا أو رددتها إليك أو تلفت بلا تفريط صدق بيمينه) ويشترط لفظ من المودع كاستودعتك واستحفظتك (أو احفظه) (ولا يشترط القبول) من الوديع (بل يكفي القبض) من غير لفظ ولذلك اختلف فيها هل هي عقد أو إذن؟

(باب العارية)

هي بتشديد الياء وقد تخفف (تصح من كل جائز التصرف) وهو البالغ العاقل الرشيد (مالك للنفعة ولو بإجارة) أو وصية أو وقف فلكل منهم أن يبيع إذا كان الوقف مطلقا (ويجوز إعارته كل ما ينتفع به مع بقاء عينه) ولا بد أن تكون منفعة ماسة كركوب الدابة مثلا فلا يعار ما لا ينتفع به ولا ما لا يباح الانتفاع به كآلة هو ولا ما تنهدب

بِشْرَطِ الْقَلْعِ مِنْ أَحَدِهِمَا وَيَنْتَفِعُ بِهِ بِحَسَبِ الْإِذْنِ فَيَفْعَلُ الْمَأْذُونُ فِيهِ أَوْ مِثْلَهُ أَوْ دُونَهُ إِلَّا أَنْ يَنْهَاهُ عَنِ الْغَيْرِ ،
فَإِنْ قَالَ أَزْرِعْ حَنْطَةً جَازَ الشَّعِيرُ لَا عَكْسَهُ ، فَإِنْ قَالَ أَزْرِعْ وَأَطْلُقْ زَرْعَ مَا شَاءَ ، فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ وَقْتِ
الْحَصَادِ بَقِيَ إِلَى الْحَصَادِ ، لَكِنْ بِأَجْرَةٍ إِنْ أَذِنَ مُطْلَقًا وَبِغَيْرِهَا إِنْ أَذِنَ فِي مُعَيَّنٍ فَوَزَعَهُ ، وَإِنْ قَالَ أَغْرِسْ
أَوْ ابْنِ ثُمِّ رَجَعَ ، فَإِنْ كَانَ شَرْطَ عَلَيْهِ الْقَلْعُ قَلْعَ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ وَاخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ الْقَلْعَ قَلْعَ ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ
فَالْمُعِيرُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ تَبْقِيَتِهِ بِأَجْرَةٍ وَبَيْنَ قَلْعِهِ وَضِمَانِ أَرْضٍ مَا نَقَصَ بِالْقَلْعِ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي الْإِعَارَةِ مَتَى شَاءَ
إِلَّا أَنْ يُعِيرَ أَرْضًا لِلدَّفْنِ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا مَا لَمْ يَبْلُغِ الْمَيِّتُ ، وَالْعَارِيَةُ مَضْمُونَةٌ ، فَإِنْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ الْأِسْتِعْمَالِ
الْمَأْذُونِ فِيهِ وَلَوْ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ ضَمِنَهَا بِقِيَمَتِهَا يَوْمَ التَّلَفِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْ ،
وَمَوْئِدَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَ .

عليه عند النفع كالطعام ، ويجوز إعارته للتقدين للترتين بهما أو للضرب على صورتها ، ولا تجوز الاعارة إلا (بشرط لفظ
من أحدهما) بأن يقول للمستعير للمعير أعزني دابتك مثلا لأركبها فيدفعها إليه أو يقول المعير خذ هذه الدابة وانتفع
بركوبها فيأخذها (وينتفع به) أي الماعر (بحسب الإذن) له أي على وقته (فيعمل المأذون فيه أو مثله أو دونه
إلا أن ينه) المعير (عن الغير) فلا يفعل مثله أو دونه (فإن قال أزرع حنطة جاز) المستعير إذا لم يكن نهى عن
غيرها زرع (الشعير لا عكسه) وهو ما إذا قال : أزرع الشعير لا يزرع الحنطة لأن الحنطة أكثر ضررا على الأرض
(فإن قال أزرع وأطلق . زرع ما شاء ، فإن رجع) للمستعير في الأرض التي أذن في زرعها وأطلق (قبل وقت
الحصاد) للزرع (بقي) الزرع (إلى الحصاد لكن بأجرة) تلزم الراجع (إن أذن) المعير إذا (مطلقا وبغير ما إن
أذن في معين فزرعه) بأن قال أزرع شعيرا فزرعه ثم رجع قبل حصاده (وإن قال) المعير (أغرس) الأرض
شجرا (أو ابن) عليها بيتا (ثم رجع) للمعير في الأرض (فإن كان) المعير (شرط عليه) أي المستعير (القلع) أي
قلع الفراس أو البناء (قلع) ما ذكر وجوبا جملا بالشرط ولزمه تسوية الحفر الناشئة من القلع (وإن لم يشرط)
عليه (واختار المستعير القلع قلع) عانا (وإن لم يختَرْ فالمعير بالخيار بين تبقيته) أي الفراس والبناء (بأجرة)
للأرض (وبين قلعه وضمان أرض ما نقص بالقلع) لأن قيمته مقابلا نقص من قيمته وهو في الأرض (وله) أي
المعير (الرجوع في الاعارة متى شاء إلا أن يعير أرضا للدفن) فلا يجوز له الرجوع إذا وضع الميت فيها ووروى بالتراب
(ما لم يبل الميت) فإن بلى جاز الرجوع (والعارية مضمونة) على المستعير (فإن تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه
ولو بغير تقريظ) كأن تلفت بأفة مماوية (ضمنا) المستعير (بقيمتها يوم التلف) بدلا أو أرشا وتضمن بالقيمة
وإن كانت مثلية (فإن تلفت بالاستعمال المأذون فيه) كأن ركب الدابة فمرجت (لم يضمن) ومؤنة الماعر على المالك
(ومؤنة الرد على المستعير وليس له) أي المستعير (أن يعير) بغير إذن ، والله أعلم .

بَابُ الْغَضَبِ

هُوَ الْأَسْتِيلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عُدْوَانًا ، فَمَنْ غَضِبَ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ وَإِنْ قَلَّتْ لَزِمَهُ رَدُّهُ إِلَّا أَنْ يَتَرْتَبَ عَلَى رَدِّهِ تَلَفٌ حَيَوَانٍ أَوْ مَالٍ مَعْصُومِينَ مِثْلُ أَنْ غَضِبَ لَوْحًا فَسَمَرَهُ عَلَى خَرَقِ سَفِينَةٍ فِي وَسْطِ الْبَحْرِ وَفِيهَا مَالٌ لَغَيْرِ الْغَاصِبِ أَوْ حَيَوَانٌ مَعْصُومٌ ، فَإِنْ تَلَفَ عِنْدَهُ أَوْ أَتْلَفَهُ ، فَإِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ضَمَنَهُ بِمِثْلِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْمِثْلُ فَبِالْقِيَمَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى تَعَذُّرِ الْمِثْلِ ، وَإِنْ كَانَ مَتَقَوْمًا ضَمَنَهُ بِقِيَمَتِهِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى التَّلَفِ حَتَّى لَوْ زَادَ عِنْدَ الْغَاصِبِ ، بَأَنْ سَمِنَ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ سَمِينًا سِوَاهُ هَذَا بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْقِيَمَةِ أَوْ فِي التَّلَفِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَاصِبِ ، أَوْ فِي الرَّدِّ فَقَوْلُ الْمَالِكِ ، وَإِنْ رَدَّهُ نَاقَصَ الْهَيْئِ أَوِ الْقِيَمَةِ لَعَيْبٍ أَوْ نَاقَصَهُمَا ضَمِنَ الْأَرْضَ ، وَإِنْ نَقَصَتْ الْقِيَمَةُ بِانْخِفَاضِ السَّعْرِ فَقَطَّ لَمْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَنْفَعَةٌ

(بَابُ الْغَضَبِ)

هو كسيرة ولو كان المعضوب قليلا واشترط بعضهم في كونه كبيرة أن يبلغ المعضوب نصاب سرقة (هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا) وان كان الحق منفعة كاقامة من قد بحق في مسجد أو سوق (فمن غضب شيئا له قيمة وان قلت لزومه رده) لزوم الرد ووجوبه لا يتوقف على كون المعضوب له قيمة فيلزم رد كلب وزبل وان لم يكن لهما قيمة ، والرد لا تبرأ به ذمة الغاصب إلا ان كان على المالك أو وكيله ، فلو غضب من المستعير فرد عليه ففي براءته وجهان وقيد وجوب الرد بقوله (الا أن يترتب على رده تلف حيوان أو مال معصومين) بأن كان الحيوان غنير عاد ولا يجوز قتله والمال لغير حربى (مثل أن غضب لوحا فسمره على خرق سفينة في وسط البحر وفيها مال لغير الغاصب) وهكذا إن كان للغاصب على الأصح (أو) فيها (حيوان معصوم) أى محترم فلا يجب عليه خلع اللوح ورده للمعضوب منه بل يجب عليه قيمته للحيولة ويمسكها المعضوب منه ملك القرض ، ثم إن وصلت السفينة سالمة أخرجته وسلمه لصاحبه ورد القيمة (فان تلف) المعضوب (عنده) ولو بأفة مماوية (أو أتلفه) الغاصب (فان كان مثليا) وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه (ضمنه بمثله ، فان تعذر) رد (المثل) بأن فقد أو وجد بأكثر من ثمن المثل (فبالقيمة) أى يضمه بقيمته ومن المعلوم ارتفاعها وانخفاضها فأشار بقوله (أكثر ما كانت من الغضب إلى تعذر المثل) فمن أعطى أردب قمح مثلا فيلزمه رده ، فان تلف لزومه رد مثله ، فان فقد المثل يقال من يوم غضبته إلى أن فقد كيف كانت قيمته فننظر إلى أرفع قيمة من يوم الغضب إلى يوم فقد المثل فيلزمه دفعها (وإن كان) للمعضوب (متقوما ضمنه بقيمته أكثر ما كانت من الغضب إلى التلف حتى لو زاد عند الغاصب بأن سمن لزومه قيمته سميئا سواء هزل بعد ذلك أم لا ، فان اختلفا في قدر القيمة أو في التالف فالقول قول الغاصب) يمينه (أو) اختلفا (في الرد فقول المالك) فيصدق في عدم الرد (وان رده ناقص الدين أو القيمة لعب أو ناقصهما) أى الدين والقيمة كأن غضب منه أردب قمح يساوى مائة فرد نصفه وهو يساوى ثلاثين (ضمن الأرض) وهو النصف وما نقص من قيمة النصف وهو عشرون وهكذا إذا نقص العين فقط أو القيمة فقط (وان) رده و (نقصت القيمة) لا لعب بل (بانخفاض السعر فقط) كأن غضب أردب قمح وهو يساوى مائة فردوه وهو كاسد الجنس لا لعب فيه بل لهبوط السعر صار يساوى خمسين (لم يلزمه شيء ، وان كان له منفعة) كدار ودابة ،

ضمن أجرته، للبدنة التي قام في يده سواء انتفع به أم لا، لكن لا يلزمه مهر الجارية المنصوبة إلا أن يطأها وهي غير مطاوعة، والمثلث هو ما حصره كيل أو وزن وجاز فيه السلم كالحبوب والنقود وغير ذلك، والمتقوم غير ذلك كالحيوانات والمختلطات كالحريسة وغير ذلك، وكل يد ترتبت على يد الغاصب فهي يد ضمان سواء علت بالنصب أم لا، فللمالك أن يضمّن الأول والثاني، لكن إن كانت اليد الثانية عاملة بالنصب أو جاهلة وهي يد ضمان كغصب أو عارية أو لم تكن وبأشترت الإلتلاف فقرار الضمان على الثاني أي إذا غرمه المالك لا يرجع على الأول، وإن غرم الأول رجع عليه، وإن جهلت النصب وهي يد أمانة كوديعة، فالقرار على الأول أي إذا غرم الثاني رجع على الأول، وإن غرم الأول فلا، وإن غصب كلباً فيه منفعة أو جلد ميتة أو خمرًا من ذمي أو من مسلم وهي محرمة لزمه الرد، فإن ألتف ذلك لم يضمّنه، فإن دبغ الجلد أو تخللت الحرة فهما للمغضوب منه.

(ضمن أجرته للبدنة التي قام في يده سواء انتفع به أم لا) لأن النافع تقوم كالأعيان (لكن لا يلزمه مهر الجارية المنصوبة إلا أن يطأها) وأما فوات منفعة البضع على المالك من غير وطء فلا شيء فيه كسجد منع الناس من الصلاة فيه لا يلزمه أجرته إلا إذا شحنه بأمتعة ولا يلزمه مهر الجارية إلا إذا وطئها (وهي غير مطاوعة) بأن كانت مكرهة، وأما المطاوعة فلا مهر لها لأنها زانية والزانية لا مهر لها، وإذا كانت بكرًا لزمه أرض بكرانها ومهر ثيب (والمثلث هو ما حصره كيل أو وزن وجاز فيه السلم كالحبوب) مثال لما حصره كيل (والنقود) مثال لما حصره وزن (وغير ذلك) كسائر الفواكه والتمر والزبيب (والمتقوم غير ذلك) كالعيب من المثليات و (كالحيوانات والمختلطات كالحريسة وغير ذلك، وكل يد ترتبت على يد الغاصب فهي يد ضمان سواء علت بالنصب أم لا) كأن اشترى شخص من الغاصب ولو من غير علم بنصبه فيكون ضمانًا مثل الغاصب (فللمالك أن يضمّن الأول و) (أن يضمّن الثاني، لكن إن كانت اليد الثانية عاملة بالنصب أو جاهلة وهي يد ضمان كغصب) كأن غصب المغضوب غاصب (أو عارية) كأن استعار المغضوب من الغاصب فأمازه إياه (أو لم تكن) يد الثاني يد ضمان كأن أودع الغاصب العين المنصوبة عنده (و) (لكن) (باشترت) يده (الإلتلاف فقرار الضمان على الثاني أي إذا غرمه المالك لا يرجع على الأول، وإن غرم الأول رجع عليه وإن جهلت) الثانية (النصب وهي يد أمانة كوديعة فالقرار) في الضمان (على الأول) فيرجع عليه الثاني إن غرم (أي إذا غرم الثاني رجع على الأول، وإن غرم الأول) وهو الغاصب (فلا) يرجع على الثاني (وإن غصب كلباً فيه منفعة) لحراسة أو صيد (أو) غصب (جلد ميتة أو خمرًا من ذمي) ولم يظهرها (أو) غصبها (من مسلم وهي محرمة لزمه الرد). وأما إذا كان السكب ليس فيه منفعة أو الخمر من ذمي يظهرها أو من مسلم وهي غير محرمة بأن عصرت، لا يقصد الحلية فلا يجب الرد بل تراق الخمر ولا يجوز اقتناء السكب (فإن ألتف ذلك) المذكور من الثلاثة (لم يضمّنه) لأنه لا قيمة له (فإن دبغ الجلد أو تخللت الحرة فهما للمغضوب منه) لأنهما فرغ ما كان مستحقاً له، ولو غصب عصيراً فتخمر ثم تخلل رده للمالك مع أرض لنقصه إذا كانت ثيبته أقص من قيمة العصير، والله أعلم.

باب الشفعة

إِنَّمَا يَجِبُ فِي جُزْءٍ مِّنْ أَرْضٍ تَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ إِذَا مَلَكَتْ بِمَعَاوَضَةٍ ، فَيَأْخُذُهَا الشَّرِيكُ أَوْ الشَّرَكَاءُ عَلَى قَدَرِ حَصَصِهِمْ بِالْعَوَضِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرَى فِي قَدَرِهِ وَيَشْتَرِطُ اللَّفْظُ كَتَمَلَّكَتُ أَوْ أَخَذْتُ بِالشَّفْعَةِ ، وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ إِمَّا تَسْلِيمُ الْعَوَضِ إِلَى الْمُشْتَرَى أَوْ رِضَاؤُهُ بِكَوْنِهِ فِي ذِمَّةِ الشَّفِيعِ ، أَوْ قِضَاءُ الْقَاضِي لَهُ بِالشَّفْعَةِ فَيُخَيِّدُ يَمْلِكُ ، فَإِنْ كَانَ مَا بَدَّلَهُ الْمُشْتَرَى مِثْلًا دَفَعَ مِثْلَهُ ، وَإِلَّا فَقِيمَتُهُ حَالَ الْبَيْعِ ، أَمَّا الْمَلِكُ الْمُقْسُومُ أَوْ الْبِنَاءُ وَالْفَرَّاسُ إِذَا بَاعَ مُنْفَرِدِينَ أَوْ مَا تَبْطُلُ بِالْقِسْمَةِ نَفْعَتُهُ الْمُقْصُودَةُ كَالْبُزْءِ وَالطَّرِيقِ الضَّيِّقِ أَوْ مَأْمَلِكٍ بِغَيْرِ مَعَاوَضَةٍ كَالْمَوْهَبِ ، أَوْ مَا يَعْلَمُ قَدْرَ ثَمَنِهِ ، فَلَا شَفْعَةَ فِيهِ ، وَإِنْ بَاعَ الْبِنَاءَ وَالْفَرَّاسَ مَعَ الْأَرْضِ أَخَذَهُ بِالشَّفْعَةِ تَبَعًا لَهَا ،

(باب الشفعة)

هي باسكان الفاء لغة الضم ، وشرعا حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بعوض (إنما يجب) أي ثبت (في جزء مشاع من أرض) وتابع الأرض كالبناء ملحق بها فلا تثبت الشفعة في البناء منفردا كالموئيت يبيع دون قراره ولا في منقول ولا بد أن تكون الأرض (تحتمل القسمة) بأن يمكن الانتفاع بها بعد القسمة من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها فلا تثبت في حمام صغير يبيع نصفه ولو قسم لا يمكن أن يكون حسانا (إذا ملكت بمعاوضة) وأما إذا ملكت بآث أو هبة فلا شفعة فيها (فياخذها) أي الأرض وما يتبعها إذا ثبت هذه الشروط فيها وبيع جزؤها (الشريك أو الشركاء) إن كانوا متعددين (على قدر حصصهم بالعوض الذي استقر عليه العقد والقول قول المشتري في قدره) يمينه ، فإن نكل عن اليمين حلف الشفيع على مدعاه وأخذه بما حلف عليه . (ويشترط) في الأخذ بالشفعة (اللفظ كتملكت أو أخذت بالشفعة) مع قبض المشتري الثمن من الشفيع حتى لو أمر المشتري على عدم أخذ الثمن وضعه بين يديه أو رفعه إلى الحاكم ، وقد أجاز المصنف لذلك بقوله (ويجب مع ذلك) أي اللفظ (إما تسليم العوض) وهو الثمن (إلى المشتري أو رضاه) أي المشتري (بكونه) أي الثمن (في ذمة الشفيع أو) بد (قضاء القاضي له بالشفعة فَيُخَيِّدُ يَمْلِكُ) وأما بغير ذلك فلا يتم الملك (فإن كان ما بذله المشتري مثليا) كحب وتعود (دفع) الشفيع (مثله وإلا) بأن لم يكن مثليا كعبد وثوب أو كان مثليا وفقد (قِيمَتُهُ) أي يلزمه قيمة الشقص المشفوع (حال البيع) لأنه وقت ثبوت الشفعة ومثل البيع كل عقد يستوجب الشفعة كالنكاح كأن عقد عليها وجعل مهرها نصف البيت فاذا أخذه الشفيع بالشفعة أخذه بمهر المثل وهذا محترز قوله جزء مشاع وهكذا الخلع (أما الملك المقسوم) أي الذي وقعت فيه القسمة بالفعل (أو البناء والفَرَّاس) محترز قوله في لؤس ولذلك قال (إذا يباع منفردين) عن الأرض (أو ما تبطل بالقسمة نفعته المقصودة) محترز قوله تحتمل القسمة وذلك (كالبُزْءِ والطَّرِيقِ الضَّيِّقِ) اللذين لا يمكن جعلها بئرين ولا طريقين (أو ما ملك بغير معاوضة كالموهوب) محترز قوله ملكت بمعاوضة (أو ما لم يعلم قدر ثمنه) أجاز بذلك إلى أن ما لم يعلم قدر ثمنه بأن تلف بضه بعد القبض ولم يعلم مقداره ملحق بما ملك بغير معاوضة (فلا شفعة فيه) أي جميع ما ذكر من المسائل (وإن يبيع البناء والفَرَّاسَ مع الأرض أخذه بالشفعة تبعا لها) أي للأرض

وَالشُّفْعَةُ عَلَى الْفَوْرِ ، فَإِذَا عَلِمَ قَلْبِيَادِرَ عَلَى الْعَادَةِ ، فَإِنْ أَخَّرَ بِلَا عُدْرٍ سَقَطَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا فَيَتَخَيَّرُ
 إِنْ شَاءَ عَجَلَ وَأَخَذَ ، وَإِنْ شَاءَ صَبَرَ حَتَّى يَحِلَّ وَيَأْخُذَ ، وَلَوْ بَلَغَهُ الْخَبَرُ وَهُوَ مَرِيضٌ أَوْ مَجْبُوسٌ فَلْيُوكَلْ ، فَإِنْ
 لَمْ يَفْعَلْ بَطَلَتْ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَوْ كَانَ الْخَبَرُ صَبِيحًا أَوْ غَيْرَ ثِقَةٍ أَوْ أَخْبَرَ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَسَافِرٌ فِي طَلَبِهِ فَهُوَ عَلَى
 شُفْعَتِهِ ، وَإِنْ تَصَرَّفَ الْمُشْتَرَى فَبُنَى أَوْ غَرَسَ تَخَيَّرَ الشَّفِيعُ بَيْنَ تَمَلُّكِ مَا بَنَاهُ بِالْقِيَمَةِ وَبَيْنَ قَلْعِهِ وَضَمَانِ أَرْضِهِ
 وَإِنْ وَهَبَ الْمُشْتَرَى الشَّقْصَ أَوْ وَقَفَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ ، فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ مَا فَعَلَهُ الْمُشْتَرَى ، وَلَهُ أَنْ
 يَأْخُذَ مِنَ الْمُشْتَرَى الثَّانِي بِمَا اشْتَرَى بِهِ ، وَإِذَا مَاتَ الشَّفِيعُ فَلِلْوَرَثَةِ الْأَخْذُ ، فَإِنْ عَقَا بَعْضُهُمْ أَخَذَ الْبَاقُونَ
 الْكُلَّ أَوْ يَدْعُونَ .

بَابُ الْقَرَضِ

هُوَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا لِيَتَجَرَ فِيهِ وَيَكُونَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا ، وَيَجُوزُ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ مَعَ جَائِزِ
 التَّصَرُّفِ ، وَشَرْطُهُ إِجْبَابٌ وَقَبُولٌ ، وَكَوْنُ الْمَالِ نَقْدًا خَالِصًا مَضْرُوبًا مَعْلُومَ الْقَدْرِ مُعَيَّنًا ،

(والشفعة) في جميع مسائلها (على الفور فاذا علم فليبادر على العادة) ولو بوكيله (فان أخر بلا عذر سقطت)
 لتقصيره (إلا أن يكون الثمن مؤجلاً فيتخير إن شاء عجل وأخذ ، وإن شاء صبر حتى يحل) الأجل (ويأخذ) الشقص بعد
 دفع الثمن (ولو بلغه الخبر) بالبيع (وهو مريض أو مجبوس فليوكل) ليأخذه الوكيل نيابة عنه (فان لم يفعل بطلت) الشفعة
 (فان لم يقدر) على التوكيل (أو كان الخبر) له (صبيًا أو غير ثقة أو أخبر وهو مسافر فسافر) عند تحقق الأمر
 (في طلبه) أي حق الشفعة (فهو على شفعته) ولا تبطل بالتأخير لعذره (وإن تصرف المشتري فبني أو غرس تخير
 الشفيع بين تملك ما بنى بالقيمة وبين قلعه) لذلك الذي بنى أو غرسه (وضمان أرضه) الذي تملكه بقلعه (وإن وهب
 المشتري الشقص أو وقفه أو باعه أو رده بالعيب فله أن يفسخ ماله المشتري) ويحصل فسخه بأخذه ممن هو عنده (وله أن
 يأخذ من المشتري الثاني بما اشترى به) وذلك كأن اشترى زيد شقة فباعه لعمرو ثم باعه زيد لبكر فلعرو أن
 يفسخ ماله زيد وله أن يأخذ من بكر لأنه ربما يكون أسهل عليه معاملة بكر من معاملة زيد (وإذا مات الشفيع فللورثة
 الأخذ بها) (فان عفا بعضهم أخذ الباقون الكل) ولا يقتصرون على أخذ ما يخصهم (أو يدعون) أي يتركون الأخذ بالشفعة .

(بَابُ الْقَرَضِ)

هو مشتق من القرض وهو القطع ويسمى أيضا بالمضاربة ، و (هو) شرعا (أن يدفع إلى رجل مالا ليتجر فيه
 ويكون الربح بينهما) ولا بد أن يكون ما يجعل لكل معلوما بالكلية والجزئية ولا يجعل لغيرهما منه شيء (ويجوز) أي يصح
 القراض (من جائز التصرف مع جائز التصرف) فلا بد أن يكون المالك والعامل غير سفیه (وشروطه) أي القراض غير
 مأمور (لإيجاب) من المالك كقارضتك (وقبول) من العامل لفظا فيقول قبلت أو قارضت ويشترط أيضا عدم التعليق وعدم
 التأبیت (وكون المال نقدا) أي ذهبا أو فضة وكونه (خالصا) من الغش نعم لو كان الغش مستهلكا جاز (مضروبا)
 هذا النقد فلا يصح القراض على حلي (معلوم القدر) جتسا وصفة لأن الجهالة تنافي وصفه (معينا) فلا يصح على دين نعم

مُسَلِّماً إِلَى الْعَامِلِ بِحُزْمَةٍ مَعْلُومَةٍ مِنَ الرَّبْحِ كَالنِّصْفِ وَالثُّلُثِ فَلَا يَحُوزُ عَلَى عَرُوضٍ وَمَغْشُوشٍ وَسَبِيكَةٍ وَلَا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَالُ عِنْدَ الْمَالِكِ ، وَلَا عَلَى أَنْ لِأَحَدِهِمَا رِبْحٌ صَنْفٌ مُعَيَّنٌ ، وَلَا عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَلَا عَلَى أَنْ الرَّبْحُ كُلُّهُ لِأَحَدِهِمَا ، وَلَا عَلَى أَنَّ الْمَالِكَ يَعْمَلُ مَعَهُ ، وَوَضِيفَةُ الْعَامِلِ التَّجَارَةُ وَتَوَابِعُهَا بِالنَّظَرِ وَالْاِحْتِيَاظِ ، فَلَا يَبِيعُ بَغْنًا ، وَلَا نَسِيئَةً ، وَلَا يُسَافِرُ بِلَا إِذْنٍ وَتَحْوِذِكَ فَلَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَ حِنْطَةً فَيَطْحَنَ وَيَخْزِرَ أَوْ غَزَلَ فَيَلْسِجَ وَيَبِيعَ ، أَوْ أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ إِلَّا فِي كَذَا ، وَهُوَ عَزِيزُ الْوُجُودِ ، أَوْ لَا يَعْمَلُ الْعَامِلُ إِلَّا زَيْدًا فَسَدَ حَيْثُ فَسَدَ نَفَذَ تَصَرُّفُ الْعَامِلِ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ ، وَكُلُّ الرَّبْحِ لِلْمَالِكِ إِلَّا إِذَا قَالَ الْمَالِكُ: الرَّبْحُ كُلُّهُ لِي فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ ، وَمَتَى فَسَخَهُ أَحَدُهُمَا ، أَوْ جَنَّ أَوْ أَغْمَى عَلَيْهِ انْفُسَخَ الْعَقْدُ فَيُلْزَمُ الْعَامِلُ تَنْضِيضُ رَأْسِ الْمَالِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ فِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ ، وَفِي رَدِّهِ ، وَفِيمَا يَدْعِي مِنْ هَلَاكٍ ، وَفِيمَا يَدْعِي عَلَيْهِ مِنَ الْخِيَانَةِ ، وَإِنْ اُخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الرَّبْحِ الْمَشْرُوطِ تَحَالَفَا ، وَلَا يَمْلِكُ الْعَامِلُ حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ إِلَّا بِالْقِسْمَةِ .

لو قارضه على ألف في ذمته ثم عينا في المجلس صح (مسلم إلى العامل) ليتجر فيه (يجزء معلوم من الربح كالنصف والثلث فلا يحوز على عروض) التجارة محترز القصد (ومغشوش) محترز الخالص (وسبيكة) محترز المضروب (ولا على) شرط (أن يكون المال عند المالك) محترز تسليمه للعامل (ولا على أن لأحدهما ربح صنف معين ولا) على أن لأحدهما (عشرة دراهم ولا على أن الربح كله لأحدهما) محترز قوله يجزء معلوم من الربح (ولا على أن المالك يعمل معه) بهذا محترز شرط أهله المصنف وهو أن يتفرد العامل ليتمكن من الربح (ووظيفة العامل التجارة وتوابعها) مما يتطرق بها لكن لا يفعل شيئا من ذلك إلا (بالنظر) في الصالح (والاحتياط فلا يبيع ولا يشتري) (بغنا) فاحش لأنه وكيل وتقدم أنه لا يتصرف إلا بالمصلحة (ولا) يبيع (نسيئة) أي إلى أجل (ولا) أن (يسافر بلا إذن) لأن فيه خطرا (ونحو ذلك) من كونه لا يشتري من يعتق على المالك (فلو شرط عليه أن يشتري حنطة فيطحن ويخزير أو) أن يشتري (غزلا فيلسج ويبيع أو أن لا يتصرف إلا في كذا وهو عزيز الوجود) كالخيل البلق (أو) أن (لا يعمل العامل إلا زيدا قصد) عقد القراض في الجميع ، لأنه في الأولين شرط عليه أمورا ليست تجارة بل هي أعمال يستأجر عليها وفي الأخيرين ضيق عليه الأمر وهو يناق القراض (لحيث فسد نفذ تصرف العامل بأجرة المثل) على المالك (و) يكون (كل الربح للمالك إلا إذا قال المالك الربح كله لي فلا شيء للعامل) لأنه عمل غير طامع (ومتى فسخه أحدهما أو جن أو أغمى عليه انفسخ العقد) لأنه عقد جائز من الطرفين (فيلزم العامل تنضيض رأس المال) أي رده إلى أصله ، فإن كان أصل رأس المال ذهباً وما في يده ليس مثله واللب المالك بعد التصح الاستيفاء أو رده وجب عليه رد ما في يده كما استلمه (والقول قول العامل في قدر رأس المال وفي رده) على المالك (وفيما يدعي من هلاك) أي تلف لشيء مما في يده (وفيما يدعي عليه من الخيانة) كأن يقول له المالك اشتريت هذا وقد هبكت عنه وهو ينكر فالقول قوله (وإن اختلفا في قدر الربح المشروط) كأن يقول المالك جرى العقد على أن لك نصف الربح وهو يقول الثلثين (تحالفا) كاختلاف المتبايعين السابق وكان الربح بعد الفسخ كله للمالك وللعامل أجرة مثله ، وإن زادت على مدعاه (ولا يملك العامل حصته من الربح إلا بالقسمة) ولا يستقر ملكه بالقسمة إلا إذا ناض ، وأما قبل ذلك إذا ظهر نقص حسب من الربح .

باب المساقاة

تَصَحُّعٌ عَنْ يَصْحَ قَرَاضُهُ عَلَى كَرَمٍ وَنَخْلٍ خَاصَّةً مَفْرُوسِينَ إِلَى مُدَّةٍ يَبْقَى فِيهَا الشَّجَرُ وَيُثْمَرُ غَالِبًا بِحُزْنٍ مَعْلُومٍ مِنَ الثَّمَرَةِ ، كَثْلُكَ وَرُبْعُ كَالْقَرَاضِ ، وَيَمْلِكُ حَصَّتَهُ مِنَ الثَّمَرَةِ بِالظُّهُورِ ، وَوَضِيفَتُهُ أَنْ يَعْمَلَ مَا فِيهِ صَلَاحُ الثَّمَرَةِ كَتَلْفِيحٍ وَسَقَى ، وَتَنْقِيَةٍ سَاقِيَةٍ ، وَقَطْعِ حَشِيشٍ مُضَرٍّ وَنَحْوِهِ ، وَعَلَى الْمَالِكِ مَا يَحْفَظُ الْأَصْلَ كِبْنَاءِ سَائِطٍ ، وَحَفْرِ نَهْرٍ وَنَحْوِهِ ، وَالْعَامِلُ أَمِينٌ ، فَإِنْ ثَبَتَتْ خِيَانَتُهُ ضَمَّ إِلَيْهِ مُشْرَفًا لِأَنَّ الْمَسَاقَاةَ لَازِمَةٌ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَسْخُهَا كَالِإِجَارَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَحَفَظْ بِالْمُشْرِفِ اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَنْهُ .

(فَصْلٌ) الْعَمَلُ فِي الْأَرْضِ . يَبْعُضُ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْمَالِكِ سُمِّيَ مُزَارَعَةً ، أَوْ مِنَ الْعَامِلِ سُمِّيَ عَاقِبَةً ، وَهِيَ بَاطِلَتَانِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّخِيلِ بَيَاضٌ ، وَإِنْ كَثُرَ فَتَصَحُّعُ الْمَزَارَعَةِ عَلَيْهِ تَعَامًا لِلْمَسَاقَاةِ عَلَى النَّخِيلِ ، وَإِنْ تَفَاوَتْ الْمَشْرُوطُ فِي الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ ،

(باب المساقاة)

هي شرعا معاملة لشخص على شجر يتهدد بسقى وغيره والتمرة بينهما (تصح عن يصح قراضه) وهو جاز التصرف (على سكرم) أى على العمل بالسقى والتمهد بما يعود نفعه على الأشجار ، وإلكرم شجر العنب (ونخل خاصة) فلا تجوز على أشجار غيرها من سائر الثمار ، ولا تجوز المساقاة عليهما إلا حال كونهما (مفروسين) فلا تجوز المساقاة على ودى يفرسه ، ويشترط فيها أيضا كونهما مرتين معينين بيد العامل لم يبد صلاح ثمرهما ، وتصح (إلى مدة يبقى فيها الشجر ويشمر غالبا بحزم معلوم من الثمرة كثلث وربيع كالقراض) فلا تصح إلى مدة قصيرة لا يشمر فيها الشجر أو طويلة لا يعيش إليها ولا على كيل مخصوص أو وزن كذلك (ويملك حصته من الثمرة بالظهور) بخلاف القراض فيلزم العامل زكاة حصته إن كانت نصيبا (ووظيفته أن يعمل ما فيه صلاح الثمرة كتلفيح) وهو وضع بعض طلع ذكر على طلع أنثى (وسقى وتنقية) نحو (ساقية) كجرى الماء من طين (وقطع حشيش مضر ونحوه) كما صلاح أجاجين يقف فيها الماء حول الشجر ليثرب (وعلى للمالك ما يحفظ الأصل كبناء سائط وحفر نهر ونحوه) كآلات الحفر التي يباشرها العامل كسمحة (والعامل أمين) فيما يدعيه (فإن ثبتت خيانتة ضم إليه مشرفا) يلاحظه (لأن المساقاة لازمة ليس لأحدهما فسخها كالأجارة) في اللزوم من الجانبين (فإن لم يتحفظ) العامل (بالمشرف استؤجر عليه من يعمل عنه) ولا تنسخ المساقاة بموت المالك بل تستمر .

(فَصْلٌ) فِي الْمَزَارَعَةِ وَالْعَاقِبَةِ (العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها) كالربيع والخمس (إن كان البذر من المالك سُمِّيَ مُزَارَعَةً أَوْ مِنَ الْعَامِلِ سُمِّيَ عَاقِبَةً وَهِيَ بَاطِلَتَانِ) للنهي عنهما في الأحاديث الواردة في الصحاح واختار النووي تبعاً لابن المنذر وابن خزيمة مسعتهما وأجابوا عن النهي الوارد في الأحاديث ، واستثنى من البطلان قوله (إلا أن يكون بين النخيل) وعبر العنب (بياض) أى أرض لا زرع فيها ولا عجر (وإن كثرت فصح المزارعة عليه تبعاً للمساقاة على النخيل) وعبر العنب لا العاقبة فهي باطلة مطلقاً وتصح المساقاة المذكورة (وإن توافقت المشروط في المساقاة والمزارعة) بأن شرط له على النخيل الثلث

بشرط

بشروط أن يتحد العامل في الأرض والنخيل ، ويعسر لإفراد النخل بالسقي ، والبياض بالعمارة ، وأن يقدم لفظ المساقاة ، فيقول ساقيتك وزارعتك ، وأن لا يفصل بينهما ، ولا تجوز المخارة تبعاً للمساقاة .

باب الإجارة

تصح ممن يصح بيعه ، وشرطها إيجاب مثل أجرتك هذا أو منافعه أو أكريتك ، وقبول ، وهي على قسمين : إجارة ذمة ، وإجارة عين ، فإجارة الذمة أن يقول استأجرت منك دابة صفتها كذا ، أو استأجرتك لتحصل لي خيطة ثوب ، أو ركوبى إلى مكة ، وإجارة العين مثل استأجرت منك هذه الدابة أو استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب . وشرط إجارة الذمة قبض الأجرة في المجلس . وشرط إجارة العين أن تكون العين معينة مقدوراً على تسليمها يمكن استيفاء المنفعة المذكورة منها ، ويتصل استيفاء منفعتها بالمقد ، ولا يتضمن الانتفاع استهلاكه ،

وفي الأرض الخمس (بشرط أن يتحد العامل في الأرض والنخيل) أى يتحد عقد الكل ومثل النخيل الكرم (ويعسر أفراد النخل) والعنب (بالسقي) وإفراد (البياض) أى الأرض (بالعمارة) أى الزراعة (و) بشرط (أن يقدم لفظ المساقاة فيقول ساقيتك وزارعتك وأن لا يفصل بينهما) حتى تكون تابعة (ولا تجوز المخارة تبعاً للمساقاة) على كل حال .

(باب الإجارة)

هى بكسر الهمزة وفتحها وضمتها لسنن الأشهر السكير يقال أجر بالمد وأجر ، وهى فى اللغة اسم الأجرة ، وفى الشرع عقد يتضمن تملك منفعة بعوض بشروط تأتى (تصح ممن يصح بيعه) وهو البالغ العاقل المختار . ويصح إجارة السفينة نفسه لما لا يقصد من عمله كالحج (وشرطها) مراده بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن إذ الإيجاب والقبول هما الصيغة وهى ركن فى الإجارة (إيجاب) من المؤجر (مثل أجرتك . هذا) أى عينه (أو منافعه) فالإجارة كما ترد على الأعيان ترد على المنافع (أو) يقول (أكريتك) عينه أو منافعه (وقبول) معطوف على إيجاب وذلك كاستأجرت أو أكرت (وهى) أى الإجارة (على قسمين إجارة ذمة وإجارة عين . فإجارة الذمة أن يقول استأجرت منك دابة صفتها كذا) من ذكورة وأنوثة وصفة سيرها من كل ما يختلف به الأغراض (أو استأجرتك لتحصل لي خيطة ثوب أو) لتحصل لي (ركوبى إلى مكة) ولا بد أن يذكر فى الثوب من الصفات ما يعينه من كونه قيصاً أو لباساً ، هذا ما يتعلق بإجارة الذمة . (وإجارة العين مثل استأجرت منك هذه الدابة أو استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب) الحاضر المشاهد . (وشرط إجارة الذمة قبض الأجرة فى المجلس) لأنها سلم فى المنافع . (وشرط إجارة العين أن تكون العين) المستأجرة (معينة مقدوراً على تسليمها) أى تسديدها بحيث (يمكن استيفاء المنفعة المذكورة منها) وهذا يشمل المستأجر فانه مالك للمنفعة ، ومن أقطعه السلطان أرضاً فله أن يؤجرها ، والمرأة لها أن تؤجر مقدم الصداق قبل الدخول . (و) لا بد فى إجارة العين أن يتصل استيفاء منفعتها بالمقد (فإذا أجر العين واشترط أن لا يسلمها إلا بعد شهر فسدت الإجارة) (ولا) بد أن لا يتضمن الانتفاع استهلاكه .

غيرها ، وأن يعقد إلى مدة تبقى فيها العين غالباً ولو مائة سنة في الأرض ، فلا تصح إجارة أحد العبدین ، ولا غائب وآبق ، وأرض لا ماء لها ولا يكفيها المطر للزرع ، وحائض لكس مسجد ، ومنكوحه للرضاع بلا إذن زوج ، ولا استئجار العام المستقبل لغير المستأجر ويجوز له ، ولا الشئع للوقود ، ولا ما لا يبقى إلا سنة مثلاً أكثر منها . وشرطها أن تكون المنفعة مباحة متقومة معلومة كقوله أجرتك للزرع أو تبنى أو تحمل قنطار حديد أو قطن في مدة معلومة وبأجرة معلومة ولو بالرؤية جزافاً أو منفعة أخرى ، فلا تصح على زمر وحمل خمر لغير إراقتها ، وكلمة يباع لا كلفة فيها وإن روجت السلعة ، وحمل قنطار لم يعين ما هو ، وكل شهر بدرهم ولم يبين جملة المدة ، ولا بالطعمة والكسوة ، ثم المنفعة قد لا تعرف إلا بالزمان كالسكنى والرضاع فتقدر به .

عينها وأن يعقد إلى مدة تبقى فيها العين غالباً ولو مائة سنة في الأرض) وفي غيرها على المعتاد من بقائه ، وتملك الأجرة بالعقد ملكاً مراعى : بمعنى أنه كلما مضى زمن عليها وهي سالمة بان أن المؤجر استقر ملكه على ما يقابل ذلك ولا يجب قبضها في إجارة العين في المجلس بخلاف إجارة الذمة (فلا تصح إجارة أحد العبدین) هذا محترز أن تكون العين معينة وكذا قوله (ولا غائب) وأما قوله (و) لا (آبق) فمحترز كونها مقدوراً على تسليمها (و) لا تصح الإجارة على (أرض لا ماء لها ولا يكفيها المطر للزرع) وهذا محترز قوله يمكن استيفاء المنفعة منها (و) لإجارة (حائض) أو نساء (لكس مسجد) ومثل الكس باقى الحدم وهذا محترز اتصال المنفعة بالعقد لأنهما لا يمكنهما شرعاً القيام بذلك مع حدثهما (و) لا تصح إجارة (منكوحه للرضاع بلا إذن زوج) لأنه لا يمكنها تسليم منفعتها لحق الزوج (ولا) يصح (استئجار العام المستقبل لغير المستأجر ، ويجوز له) لأنه لغيره لم يتصل الانتفاع بالعقد (ولا) يصح استئجار (الشئع للوقود) لاستهلاك العين (ولا) يصح استئجار (ما لا يبقى إلا سنة مثلاً) كثوب وقد استأجره (أكثر منها) أى من سنة . (وشرطها) أى الإجارة العينية (أن تكون المنفعة مباحة) غير محرمة (متقومة) أى لها قيمة يحسن بذل المال في مقابلتها (معلومة) لهما ، وهذه شروط في المنفعة ، وما تقدم من الشروط في العين للأجرة ، لجملة الشروط أحد عشر (كقوله أجرتك) بإفلاق (للزرع أو تبنى أو) أجرتك الدابة (تحمل قنطار حديد أو قطن) ولا يكون ذلك (في مدة معلومة) لهما (و) كانت الإجارة (بأجرة معلومة) لهما جنساً وقدرًا وصفة (ولو) كان العلم بها (بالرؤية جزافاً) أى بالمشاهدة ولو من غير معرفة المقدار (أو) كانت الأجرة (منفعة أخرى) كأن يؤجر الدار شهراً بمنفعة عبد سنة مثلاً (فلا تصح على زمر) لأنه محرم وقد اشترطنا في المنفعة ، الإباحة (و) لا على (حمل خمر) لأنه محرم أيضاً إذا كان (لغير إراقتها) وأما للإراقة فباح (و) لا تصح الإجارة (لكلمة يباع لا كلفة فيها وإن روجت السلعة) أى رغبته الناس في شرائها لأنها غير متقومة (و) لا تصح الإجارة على (حمل) (قنطار) مثلاً (لم يعين ما هو) أمن حديد أم من بر وبالأولى إذا لم يعين أصلاً لا بقنطار ولا بغيره (و) لا على أن (كل شهر بدرهم ولم يبين جملة المدة) لأن مدة الإجارة لم تكن معلومة (ولا) تصح (بالطعمة والكسوة) كأن أجره شهراً للخدمة وجعل أجرته أكله وشربه فلا تصح (لجهل بالأجرة) (ثم المنفعة) التى تقصد بالإجارة (قد لا تعرف إلا بالزمان كالسكنى) للدار (والرضاع) للبراة (فتقدر به) فإنه لا يمكن معرفتهما بغير الزمان .

وَقَدْ لَا تُعْرِفُ إِلَّا بِالْعَمَلِ كَالْحَجِّ وَنَحْوِهِ فَتَقْدِرُ بِهِ ، وَقَدْ تُعْرِفُ بِهِمَا كَالْحَيَاةِ وَالْبِنَاءِ . وَتَعْلِمُ الْقُرْآنَ فَتَقْدِرُ
بِأَحَدِهِمَا ، فَإِنْ قُدِّرَتْ بِهِمَا فَقَالَ لِتَخِيطَ لِي هَذَا الثَّوبَ بَيَاضَ هَذَا الْيَوْمِ لَمْ يَصِحَّ ، وَتَشْتَرِطُ مَعْرِفَةَ
الرَّاكِبِ بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ وَصْفٍ تَامٍ ، وَكَذَا مَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ مِنْ مَحْمَلٍ وَغَيْرِهِ ، وَفِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ ذِكْرُ جِنْسِ الدَّابَّةِ
وَنَوْعِهَا ، وَكَوْنُهَا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى فِي الْأَسْتِثْجَارِ لِلرُّكُوبِ لَا لِلْعَمَلِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِنَحْوِ زُجَاجٍ ، وَمَا يُحْتَاجُ
إِلَيْهِ لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْإِتِّفَاعِ كَالْمِفْتَاحِ ، وَالزَّمَامِ ، وَالْحِزَامِ ، وَالْقَتَبِ ، وَالسَّرِجِ فَهُوَ عَلَى الْمَكْرَى ، أَوْ لِكَمَالِ
الْإِتِّفَاعِ كَالْمَحْمَلِ وَالْغِطَاءِ وَالْدَّلُو وَالْحَبْلِ فَعَلَى الْمُسْكَنَةِ ، وَعَلَى الْمَكْرَى فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ الْخُرُوجُ مَعَهُ
وَالْتَحْمِلُ وَالْحَطُّ ، وَإِرْكَابُ الشُّيُوخِ ، وَإِبْرَاكُ الْجَمَلِ لِلرَّأَةِ وَالضَّعِيفِ ، وَلِلْمُسْكَنَةِ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْمُنْفَعَةَ
بِالْمَعْرُوفِ ، أَوْ مِثْلَهَا إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ مِثْلَهُ ، فَإِذَا اسْتَأْجَرَ لِيَزْرَعَ حَنْطَةً زَرَعَ مِثْلَهَا ، أَوْ لِيَرْكَبَ أَرْكَبَ مِثْلَهُ ،
وَأِنْ جَاوَزَ الْمَكَانَ الْمُسْكَنَةِ إِلَيْهِ لَزِمَهُ الْمُسَمَّى فِي الْمَكَانِ ، وَأَجْرَةُ الْمِثْلِ لِلزَّائِدِ ، وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الْأَجْرَةِ وَتَأْجِيلُهَا ،

(وقد لا تعرف) المنفعة (إلا بالعمل كالحج ونحوه فتقدر به) أى العمل (وقد تعرف بهما كالحياطة والبناء وتعليم القرآن فتقدر بأحدهما) إما العمل أو الزمن (فإن قدرت بهما فقال لتخيط لى هذا الثوب بياض هذا اليوم لم يصح) لجمعه بين العمل والزمن (وتشترط معرفة الراكب) فى إجارة العين (بمشاهدة أو وصف تام) كأن يصفه بالضخامة أو النحافة (وكذا) يشترط معرفة (ما يركب عليه من محمل وغيره) من السرج والإكاف فلا بد من معرفة ذلك فى إجارة العين والذمة (و) يشترط (فى إجارة الذمة ذكر جنس الدابة) كابل وخيل (ونوعها) كعربية أو غيرها (وكونها ذكرا أو أنثى) يشترط (فى الاستئجار للركوب لا للعمل) فلا يشترط ذكر ذلك جميعه (إلا أن يكون) لحل (لنحو زجاج) مما يخاف عليه بتعر الدابة كالسمن والصل فيشترط ذكر ما مر (وما يحتاج إليه للتمكن من الاتفاع) بالعين المؤجرة (كالفتاح) للدار (والزمام) للدابة (والحزام) لربط البرذعة (والقنب) وهو ما يكون على ظهر البعير (والسرج) وهو ما يكون على ظهر الفرس (فهو) أى جميع ما ذكر (على المكبرى) وهذا عند إطلاق العقد (أو لكمال الاتفاع) أى ما يحتاج إليه لكمال الاتفاع (كالحمل) وهو المودج (والغطاء) للحمل (والدلو) الذى يستقى به الماء (والحبل) الذى يشده الحمل (فعلى المسكنى) وعلى المكبرى فى إجارة الذمة الخروج معه (أى مع المسكنى) (والتحميل) للشئ. المسكنى لأجله (والخط) له (وإركاب الشيوخ) ويقرب الدابة من مرتفع ليسهل عليهم الركوب (وإبراك الجمل للرأة و) الرجل (الضعيف) بمرض أو غيره (وللمسكنى أن يستوفى المنفعة بالمعروف) فليس الثوب المؤجر ليلا ونهارا إلى النوم ولا ينাম فيه (أو مثلها) أو أدون منها ويستوفيا (إما بنفسه أو) بـ(مثله) لا أثقل منه فيجوز إبدال المستوفى والمستوفى به ، ولو شرط للمسكنى على المستأجر أن ينتفع بنفسه دون غيره فسد العقد ، وله أن يؤجر ما اكتراه (فاذا استأجر ليزرع حنطة زرع مثلها) أى كالعلس ، ولا يزرع ما فوق الحنطة كالبدرة والأرز (أو) استأجر دابة (ليركب أركب مثله) فى الضخامة (وإن جاوز المكان المسكنى إليه) كان اكترى دابة ليركبها من مكة إلى جدة جادة (لزمه المسمى فى المكان) وهو جدة (وأجرة المثل للزائد ويجوز تعجيل الأجرة وتأجيلها) فى إجارة العين

فَإِنْ أَطْلَقًا تَعَجَّلَتْ ، وَبَحُوزُ فِي إِجَارَةِ الدِّمَّةِ تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ وَتَأْجِيلُهَا ، وَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ الْمُسْتَأْجِرَةُ أَنْفَسَخَتْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَإِنْ تَعَيَّبَتْ تَخَيَّرَ ، فَإِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ فِي الدِّمَّةِ لَمْ تَنْفَسَخْ وَلَمْ يَتَخَيَّرْ بَلْ لَهُ طَلَبُ بَدْلِهَا لِيَسْتَوْفِيَ الْمَنْفَعَةَ ، وَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ الَّتِي اسْتَوْجَرَ عَلَى الْعَمَلِ فِيهَا فِي يَدِ الْأَجِيرِ أَوْ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجِرَةِ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ بِلَا عُدْوَانٍ لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُ الْمُتَكَارِبِينَ وَالْعَيْنُ الْمُسْتَأْجِرَةُ بَاقِيَةً لَمْ تَنْفَسَخْ ، وَإِذَا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ لَزِمَ الْمُسْتَأْجِرُ رَدَّ الْعَيْنِ ، وَعَلَيْهِ مُؤْنَةُ الرَّدِّ ، وَإِذَا عَقِدَ عَلَى مُدَّةٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ مُعَيَّنَةٍ فَسَلَّمَ الْعَيْنَ وَانْقَضَتِ الْمُدَّةُ أَوْ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ اسْتَقَرَّتِ الْأَجْرَةُ وَوَجِبَ رَدُّ الْعَيْنِ ، وَتَسْتَقِرُّ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ أَجْرَةُ الْمَثَلِ حَيْثُ يَسْتَقِرُّ الْمُسَمَّى فِي الصَّحِيحَةِ .

(فصل) إِذَا قَالَ مَنْ بَنَى لِي حَائِطًا فَلَهُ دَرَاهِمُ ، أَوْ مَنْ رَدَّى لِي آيِقٍ فَلَهُ كَذَا فَهَذِهِ جَعَالَةٌ يَغْتَفَرُ فِيهَا جَهَالَةُ الْعَمَلِ دُونَ جَهَالَةِ الْعَرَضِ ،

(فان أطلقا) أى العاقدان (تعجلت) أى الأجرة (ويحوز في إجارة الدمة تعجيل المنفعة وتأجيلها) كألزمت ذمتك حمل هذا الأردب إلى مكة عند حلول أشهره ، ولا يحوز في إجارة العين (وإن تلفت العين المستأجرة انفسخت في المستقبل) أى بالنسبة للمدة المستقبلية لفوات محل المنفعة حسا كان الفوات كتلف دابة أو شرعا كامرأة اكترت لخدمة مسجد غاضت (وإن تعيبت تخير) المكترى ، فان شاء فسخ وإن شاء استبقى الإجارة (فإن كانت الإجارة في الدمة لم تنفسخ ولم يتخير بل له طلب بدلهما ليستوفي المنفعة ، وإن تلفت العين التي استؤجر على العمل فيها) كأن استأجره ليعيط له قباء فنظف القباء (في يد الأجير أو) تلفت (العين المستأجرة) كأن أجره الدار فتلقت (في يد المستأجر بلا عدوان لم يضمنها) أى لم يضمن الأجير العين المستأجرة للعمل فيها في الأولى والمستأجر العين المستأجرة في الثانية (وإن مات أحد المتكاريين) أى المكترى والمكترى (والعين المستأجرة باقية لم تنفسخ) فيقوم وارث كل مقامه ولا تخير لأن العقد لازم (وإذا انقضت المدة لزم المستأجر رد العين) المستأجرة على صاحبها (وعليه) أى المستأجر (مؤنة الرد) كالمستعير (وإذا عقد على مدة بالبناء للفعول بأن أجره الدار شهرا في إجارة العين) (أو) عقد على (منفعة معينة) كأن عقد على قيامه بالزراعة (فسلم الأجير نفسه والمؤجر) (العين) المستأجرة ، ومثل التسليم العرض (وانقضت المدة) (المعينة) (أو زمن يمكن فيه استيفاء المنفعة) فما إذا عقد على منفعة ولو لم تستوف بالفعل فيهما (استقرت الأجرة) على المستأجر (ووجب رد العين) على صاحبها فتستقر الأجرة إما باستيفاء المنفعة ، وإما بالتمسك من الاستيفاء بأن تسلم العين إليه ، وإما بالعرض (وتستقر في الإجارة الفاسدة أجرة المثل حيث يستقر المسمى في الصحيحة) يعنى أن المسمى في الإجارة الصحيحة يستقر بأحد الأمور المذكورة ، وكذلك أجرة المثل في الفاسدة تستقر بأحد الأمور المذكورة .

(فصل) في الجعالة وهي مثلثة الجسيم . وأركانها خمسة : ملتزم للعوض وإن لم يكن مالكا للشيء المجاعل عليه ، وعامل وهو من يعمل ، وعوض معلوم ، وعمل وإن لم يكن معلوما ، وصيغة (إذا قال من بنى لى حائطا فله درهم أو من رد لى آييق) أى عيذى المارب (فله كذا) أى درهم أو درهمان مثلا (فهذه جعالة يغتفر فيها جهالة العمل دون جهالة العوض) واعتذر فيها جهالة العامل أيضا ،

فَن بَنَى أَوْ رَدَّ إِلَيْهِ الْآبَقَ وَلَوْ جَمَاعَةً اسْتَحَقَّ الْجَعْلَ ، وَمَنْ عَمَلَ بِلاَ شَرْطٍ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا ، فَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا لِنَسَالٍ فَقَالَ اغْسِلْهُ ، وَلَمْ يُسَمِّ لَهُ أَجْرَهُ فَعَسَلَهُ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا ، فَإِنْ قَالَ شَرَطْتُ لِي عَوَضًا فَأَنْكَرَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا فسخُهَا ، لَكِنْ إِنْ فَسَخَ صَاحِبُ الْعَمَلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ لَزِمَهُ قِسْطُهُ مِنَ الْعَوَضِ ، وَفِيهَا سِوَى ذَلِكَ لَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ .

بَابُ اللَّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ

إِذَا وَجَدَ الْحُرُّ الرَّشِيدُ لَقْطَةً جَازَ التَّقَاطُهَا ، فَإِنْ وَثِقَ بِأَمَانَةٍ نَفْسَهُ نُدِبَ ، وَإِنْ خَافَ الْخِيَانَةَ كَرِهَ ، ثُمَّ يُنْدَبُ أَنْ يَعْرِفَ جِنْسَهَا وَصِفَتَهَا وَقَدْرَهَا وَوَعَاءَهَا وَوَكَاةَهَا وَهُوَ الْحَيْطُ الَّذِي رُبِطَتْ بِهِ ، وَأَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهَا . ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَلْتِقَاطُ فِي الْحَرَمِ ، أَوْ كَانَتِ اللَّقْطَةُ جَارِيَةً يَحِلُّ لَهُ وَطُوعًا بِمَلِكٍ أَوْ نِكَاحًا أَوْ وَجَدَ فِي بَرِيَّةٍ حَيَوَانًا يَمْتَنِعُ مِنْ صَغَارِ السَّبَاعِ كَبَعِيرٍ وَفَرَسٍ وَأَرْنَبٍ وَظَبْيٍ وَطَيْرٍ ، فَلَا يَحُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَنْ يَلْتَقِطَ ،

(فَن بَنَى أَوْ رَدَّ إِلَيْهِ الْآبَقَ وَلَوْ) كَانَ الرَّشِيدُ (جَمَاعَةً اسْتَحَقَّ الْجَعْلَ) وَلَوْ عَيْنَ مَسَافَةٍ فَرَدَّ مِنْهَا أَوْ مِنْ مِثْلِهَا اسْتَحَقَّ جَمِيعَ الْجَعْلِ أَوْ مِنْ دُونِهَا نَقَصَ الْجَعْلَ بِنِسْبَةِ ذَلِكَ ، وَلَا يَشْتَرِطُ فِي الْجَعَالَةِ الْقَبُولُ بِاللَّفْظِ بَلْ يَكْفِي الْإِتْيَانُ بِالْعَمَلِ (وَمَنْ عَمَلَ بِلاَ شَرْطٍ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا) لِأَنَّهُ بِذَلِكَ الْمُنْعَةِ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ (فَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا لِنَسَالٍ فَقَالَ) لَهُ (اغْسِلْهُ وَلَمْ يُسَمِّ لَهُ أَجْرَهُ فَعَسَلَهُ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا ، فَإِنْ قَالَ شَرَطْتُ لِي عَوَضًا) عَلَى هَذَا الْعَمَلِ (فَأَنْكَرَ) الْإِشْتِرَاطُ (فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ) يَبِينُهُ (وَلِكُلِّ مِنْهُمَا) الْمُنْكَرُ وَالْعَامِلُ (فَسَخُهَا) أَيْ الْجَعَالَةُ بِمَعْنَى عَقْدِهَا (لَكِنْ إِنْ فَسَخَ صَاحِبُ الْعَمَلِ) أَيْ الْمُنْكَرُ (بَعْدَ الشُّرُوعِ) أَيْ شُرُوعَ الْعَامِلِ السَّامِعِ لِاتِّزَامِ صَاحِبِ الْعَمَلِ (لَزِمَهُ قِسْطُهُ مِنَ الْعَوَضِ) الْمَشْرُوطُ (وَفِيهَا سِوَى ذَلِكَ لَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ) بِأَنَّهُ كَانَ الْفَسْخُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ لِأَنَّهُ عَمَلَ غَيْرِ طَامِعٍ .

(بَابُ اللَّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ)

اللَّقْطَةُ بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَيَحُوزُ إِسْكَانُهَا لِمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْمُتَقَطِّعُ ، وَشَرْعًا مَا وَجَدَ مِنْ حَقٍّ مُحْتَرَمٍ غَيْرِ مُحْزُورٍ لَا يَعْرِفُ الْوَاجِدَ مُسْتَحَقَّهُ . وَاللَّقِيطُ الطِّفْلُ النَّبُوذُ الَّذِي لَا كَافِلَ لَهُ (إِذَا وَجَدَ الْحُرُّ الرَّشِيدُ لَقْطَةً جَازَ التَّقَاطُهَا) أَيْ أَخَذَهَا وَجَازَ تَزَكِّيَهَا (فَإِنْ وَثِقَ بِأَمَانَةٍ نَفْسَهُ نُدِبَ) لَهُ أَخَذَهَا (وَإِنْ خَافَ الْخِيَانَةَ) فِيهَا مَا لَا وَهْوَ أَمِينٌ فِي الْحَالِ (كَرِهَ) أَيْ لَا يَسْتَحِبُّ لَهُ الْأَخْذَ ، وَأَمَّا الْفَاسِقُ فَيَكْرَهُ أَخْذَهُ وَتَزَوُّعَ مَنْهَكَا سِيَائِهِ (ثُمَّ يَنْدَبُ) لِلتَّقِيطِ (أَنْ يَعْرِفَ جِنْسَهَا) مِنْ ذَهَبٍ أَوْ مِنْ فِضَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا (وَصِفَتَهَا) مَكْسُورَةً أَوْ مَحْضِيحَةً (وَقَدْرَهَا) بِوِزْنٍ أَوْ كَيْلٍ (وَوَعَاءَهَا) مَا فِيهِ (وَوَكَاةَهَا) وَهُوَ الْحَيْطُ الَّذِي رُبِطَتْ بِهِ (وَأَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهَا) عَدْلًا أَوْ عَدْلَيْنِ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ (نَمَّ إِنْ كَانَ الْأَلْتِقَاطُ فِي الْحَرَمِ) أَيْ حَرَمِ مَكَّةَ لِاحْرَامِ الْمَدِينَةِ وَلَا عَرَفَةَ وَلَا مَصْلَى إِبْرَاهِيمَ (أَوْ كَانَتِ اللَّقْطَةُ جَارِيَةً يَحِلُّ لَهُ وَطُوعًا) بِأَنَّهُ كَانَتْ مُسْلِمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً فَانْ يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَطْلُغَهَا (بِمَلِكٍ أَوْ) يَحِلُّ وَطُوعًا (بِنِكَاحٍ) بِأَنَّهُ يَتَزَوَّجُهَا مَعَ وَجُودِ شُرُوطِ نِكَاحِ الْأُمَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطُوعًا لِحَرَمِيَّةِ أَوْ تَمَجُّسِ حِلِّهِ التَّقَاطُهَا لِلتَّمَلُّكِ (أَوْ وَجَدَ) الْمُتَقَطِّعُ (فِي) أَرْضٍ (بَرِيَّةٍ) أَيْ مَحْرَاءٍ خَالِيَةٍ مِنَ السَّكَّانِ (حَيَوَانًا) يَمْتَنِعُ مِنْ صَغَارِ السَّبَاعِ (كَذَبْتِ) فَيَمْتَنِعُ مِنْهَا بِقُوَّتِهِ (كَبَعِيرٍ) أَوْ بِجُرْهِهِ كَبَعْلٍ (وَفَرَسٍ وَأَرْنَبٍ وَظَبْيٍ) أَوْ بِطَيْرَانِهِ كَحَمَامٍ (وَطَيْرٍ) فَلَا يَحُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ (أَنْ يَلْتَقِطَ) ،

إِلَّا لِلْحَفِظِ عَلَى صَاحِبِهَا ، فَإِنَّ التَّقَطَّ لِلتَّمْلِكِ حَرَمٌ ، وَكَانَ ضَامِنًا ، وَفِيَا عَدَا ذَلِكَ يَجُوزُ لِلْحَفِظِ وَالتَّمْلِكِ ، فَإِنَّ التَّقَطَّ لِلْحَفِظِ لَمْ يَلْزِمَهُ تَعْرِيفُهَا وَتَكُونُ عِنْدَهُ أَمَانَةً لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا أَبَدًا ، إِلَى أَنْ يَجِدَ صَاحِبَهَا فَيَدْفَعَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْحَاكِمِ لَزِمَهُ الْقَبُولُ نَعَمْ لِقِطْعَةِ الْحَرَمِ مَعَ كَوْنِهَا لِلْحَفِظِ يَجِبُ تَعْرِيفُهَا ، وَإِنَّ التَّقَطَّ لِلتَّمْلِكِ وَجِبَ أَنْ يَعْرِفَهَا سَنَةً عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي وَجَدَ فِيهَا عَلَى الْعَادَةِ ، فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ يَعْرِفُ طَرَفِي النَّهَارِ ، ثُمَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً ، ثُمَّ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً ، بِحَيْثُ لَا يَنْسَى التَّعْرِيفَ الْأَوَّلُ وَيَعْلَمُ أَنَّ هَذَا تَكَرُّرٌ لَهُ فَيَذْكُرُ بَعْضَ أَوْصَافِهَا وَلَا يَسْتَوْعِبُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ اللَّقْطَةُ بِسِيرَةٍ وَهِيَ مِمَّا لَا يَتَأَسَفُ عَلَيْهِ وَيَعْرِضُ عَنْهُ غَالِبًا إِذَا فَقَدَ لَمْ يَجِبُ تَعْرِيفُهَا سَنَةً بَلْ زَمَنًا يُظَنُّ أَنَّ فَاقِدَهَا أَعْرَضَ عَنْهَا ، ثُمَّ إِذَا عَرَفَ سَنَةً لَمْ تَدْخُلْ فِي مِلْكِهِ حَتَّى يَخْتَارَ التَّمْلِكُ بِاللَّفْظِ ، فَإِذَا اخْتَارَهُ مَلَكَهَا ، حَتَّى لَوْ تَلَفَتْ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَإِذَا تَمْلَكَهَا ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَلَهُ اخْتُدَاهَا بَيْنَهَا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً وَإِلَّا فَنَلَّهَا أَوْ قِيمَتَهَا ، وَإِنْ تَعَيَّيْتُ اخْتُدَاهَا مَعَ الْأَرْضِ ، وَيَكْرَهُ التَّقَاطُ الْفَاسِقُ ، وَيَنْزِعُ مِنْهُ ، وَيُسَلِّمُ إِلَى ثِقَةٍ ،

(إلا للحفظ على صاحبها) فلا يجوز للتملك (فإن التقط للتملك حرم وكان ضامنا) لتعديده (وفيما عدا ذلك يجوز للحفظ والتملك ، فإن التقط للحفظ لم يلزمه تعريفها وتكون عنده أمانة لا يتصرف فيها أبداً إلى أن يجد صاحبها فيدفعها إليه وإن دفعها إلى الحاكم) الشرعي (لزمه) أي الحاكم (القبول) حفظاً لها على مالكها بخلاف الوديعة فلا يلزم الحاكم فيها القبول (نعم لقطة الحرم مع كونها للحفظ يجب تعريفها) فهي مستثناة مما يلتقط للحفظ من أنه لا يجب تعريفه (وإن التقط للتملك وجب أن يعرفها سنة على أبواب المساجد و) في (الأسواق والمواضع التي وجد فيها) فإن وجدها بصحراء ففي مقصده ولا يكف العدول إلى أقرب البلاد إلى الصحراء ويعرفها (على العادة) بحيث لا ينسى التعريف الأول (ففي أول الأمر يعرف طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر مرة بحيث لا ينسى التعريف الأول ويعلم أن هذا) التعريف التالي (تكرار له فيذكر بعض أوصافها ولا يستوعبها) فإن استوعبها ضمن (وإن كانت اللقطة بسيرة) أي حقيرة (وهي مما لا يتأسف عليه ويعرض عنه غالباً إذا فقد لم يجب تعريفها سنة بل زمناً يظن أن فاقدها أعرض عنها) ويختلف ذلك باختلاف الأموال فقد يعرض عن دائق فضة بعد ساعة ودائق ذهب بعد يوم أو يومين فعنى أعرض عنها أي بعد هذا الزمن وأما ما يعرض عنها بمجرد وقوعها فلا تعرف أصلاً (ثم إذا عرف) الملتقط اللقطة (سنة لم تدخل في ملكه حتى يختار التملك باللفظ) لا بالنية (فاذا اختاره) أي التملك باللفظ (ملكها) وإذا ملكها دخلت في ضمانه وقبل التملك يده يد أمانة (حتى لو تلفت) لو هنا لجرد الشرط بمعنى إذا تلفت (قبل أن يختار) التملك (لم يضمنها) لأن يده يد أمانة (وإذا تملكها ثم جاء صاحبها يوماً من الدهر فله أخذها بينها إن كانت باقية وإلا) بأن لم تكن باقية بأن تلفت (فله) مثلها أو قيمتها (إن كانت متقومة) (وإن تعييت) اللقطة بعد تملكها (أخذها) صاحبها (مع الأرض) لتقص (ويكره التقاط الفاسق) كراهة تنزيه (وينزع منه ويسلم إلى ثقة) تكون عنده ،

وَيُضَمُّ إِلَى الْفَاسِقِ ثَقَّةٌ يُشْرَفُ عَلَيْهِ فِي التَّعْرِيفِ ، ثُمَّ يَتَمَلَّكُهَا الْفَاسِقُ وَلَا يَصِحُّ لِقَطْعُ الْعَبْدِ ، فَإِنْ أَخَذَهَا أَخَذَهَا السَّيِّدُ مِنْهُ ، وَكَانَ السَّيِّدُ مُلْتَقِطًا ، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ حِفْظُ اللَّقْطَةِ كَالْبَطِيخِ وَنَحْوِهِ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَكْلِهِ وَبَيْعِهِ ، ثُمَّ يُعْرِفُ سَنَةً ، وَإِنْ أُمِّكِنَ إِصْلَاحُهُ كَالرُّطْبِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَحْظُ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ أَوْ تَجْفِيفِهِ جَفَفَهُ .

(فصل) التَّقَاطُ الْمُنْبُوذُ فَرَضُ كِفَايَةِ فَإِذَا وَجِدَ لَقِيطٌ حُكْمَ بَحْرِيَّتِهِ وَكَذَا بِإِسْلَامِهِ إِنْ وَجَدَ فِي بَلَدٍ فِيهِ مُسْلِمٌ ، وَإِنْ نَفَاهُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ مُتَّصِلٌ بِهِ أَوْ تَحْتَ رَأْسِهِ فَهُوَ لَهُ ، فَإِذَا التَّقَطُّ حُرَّ مُسْلِمٌ أَمِينٌ مُقِيمٌ أَقْرَ فِي يَدِهِ . وَيَلْزَمُهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَامَعِهِ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمًا أَنْفَقَ مِنْهُ وَأَشْهَدَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَرْنَ بَيْتَ الْمَالِ وَالْأَقْرَضُ عَلَى ذِمَّةِ الطِّفْلِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ عَبْدٌ فَاسِقٌ أَوْ مَنْ يَظُنُّ بِهِ مِنَ الْحَضَرِ إِلَى الْبَادِيَةِ ، وَكَذَا كَافِرٌ وَهُوَ عَمُوكُومٌ بِإِسْلَامِهِ أَنْتَزَعَ مِنْهُ ، وَإِنْ التَّقَطُّ اثْنَانِ وَتَنَازَعَا فَالْمُوسِرُ الْمُقِيمُ أَوَّلَى .

(ويضم إلى الفاسق ثقة يشرف) أى يطلع (عليه في التعريف ثم يملكها الفاسق) كما تقدم في غيره (ولا يصح لقط العبد) بغير إذن سيده وأما يذنه فيصح لقطه (فإن أخذها) العبد و (أخذها السيد منه وكان السيد ملتقطا) وإن أخذها أجنبي كان ملتقطا أيضا ويسقط الضمان عن العبد (وإذا لم يمكن حفظ اللقطة) على الدوام (كالبطيخ ونحوه) مما لا يستقر كالبقول (يخير بين أكله) بدملكه (وبيعه) بإذن الحاكم إن وجده (ثم يعرف) الشيء الملتقط (سنة) ، وإن أمكن إصلاحه كالرطب (الذى يتمر) فإن كان الأحظ في بيعه باعه أو (إن كان الأحظ في تجفيفه جففه) وبيع بعضه لتجفيف باقيه ، وأما الحيوان فبيع جميعه .

(فصل) في اللقطة (التقاط المنبوذ) أى الطفل المملوك (فرض كفاية) لأنه آدمى عتق يجب حفظه (فإذا وجد لقيط حكم بحريته) ما لم يقر بالرق (وكذا بإسلامه إن وجد في بلد فيه مسلم) يمكن كونه منه (وإن نفاه) المسلم عنه (فإن كان معه مال متصل به) كأن كان عليه ثياب فيها دنائير (أو تحت رأسه) دراهم (فهو) مملوك (له) ، فإذا التقطه حرّ مسلم أمين مقيم (غير مسافر) أقمر في يده ويلزمه الإشهاد عليه وعلى مامعه خشية الجحود وضياع النسب (وينفق عليه من ماله بإذن الحاكم ، فإن لم يكن حاكم أنفق منه) أى مما معه (وأشهد ، فإن لم يكن له مال فمن بيت المال وإلا) بأن لم يكن بيت مال (أقترض على ذمة الطفل وإن أخذه عبد أو فاسق أو من يظن) أى يسافر (به من الحضر إلى البادية ، وكذا) لو التقطه (كافر وهو يحكم بإسلامه) بالدار (انتزع منه) اللقطة (وإن التقطه اثنان وتنازعا) فيمن يكون عنده (فالْمُوسِرُ) أى الثنى (المقيم) (الذى ليس مسافرا) (أولى) به من الفقير والمسافر ، وإن تساوا وتنازعا أقرع بينهما .

بَابُ الْمَسَابَقَةِ

تَجُوزُ عَلَى الْعَوْضِ بَيْنَ الْخَيْلِ وَالْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْإِبِلِ وَالْفِيلَةِ بِشَرَطِ اتِّحَادِ الْجَنَسِ ، فَلَا تَجُوزُ بَيْنَ بَعِيرٍ وَفَرَسٍ ، وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْمَرْكُوبِينَ وَقَدَرُ الْعَوْضِ وَالْمَسَافَةِ ، وَتَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَوْضُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ جَازَتْ بِلَا شَرَطٍ ، فَنَ سَبَقَ مِنْهُمَا أَخْذَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمَا أُشْتُرَطَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا مُحَلِّلٌ وَهُوَ ثَالِثٌ عَلَى مَرْكُوبٍ كَفَهُ لِمَرْكُوبَيْهِمَا لَا يُخْرِجُ عَوْضًا ، فَنَ سَبَقَ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَخْذَهُ ، وَإِنْ سَبَقَ اثْنَانِ اشْتَرَكَاهُ ، وَتَجُوزُ عَلَى النَّشَابِ وَالْأَرْمَاحِ وَآلَاتِ الْحَرْبِ وَالْعَوْضُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَالْمُحَلِّلُ مَعَهُمَا إِذَا كَانَ مِنْهُمَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَيُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الرِّمَاتِ وَعَدَدُ الرَّشِقِ وَالْإِصَابَةِ بِصِفَةِ الرَّمِيِّ وَالْمَسَافَةِ وَمِنَ الْبَادِي مِنْهُمَا ، وَلَا تَجُوزُ بِالْعَوْضِ عَلَى الطَّيُورِ وَالْأَقْدَامِ وَالصَّرَاعِ .

(بَابُ الْمَسَابَقَةِ)

على الخيل والسهم وغيرها (تجوز على العوض) أى بعوض يدفع حال كونها (بين الخيل والبعال والحمير والإبل والفيلة بشرط اتحاد الجنس) أى جنس الركوب مما ذكر (فلا تجوز بين بعير وفرس) لاختلاف الجنس (ويشترط معرفة المراكبيين) أى تعيينهما ولو بالوصف ، ويؤخذ من التعبير بالمركوب أنه يشترط أن تركبا فلا تجوز المسابقة بإطلاق الدابتين يعدوان من غير ركوب (و) يشترط أيضا معرفة (قدر العوض) إن أخرج كل عوضا ، قالشترط معرفة قدر المخرج (و) معرفة (المسافة) مبدأ وغاية ولا بد أن يتمكن الدابتان من قطعها (ويجوز أن يكون العوض منهما أو من أحدهما أو من أجنبي ، فإن كان من أحدهما أو من أجنبي جازت بلا شرط) غير الشروط السابقة (فن سبق منها أخذه) أى أخذ العوض المخرج (وإن كان) العوض (منها) أى من المتسابقين كأن يشترط كل منهما في صلب العقد أن من سبق فله على الآخر كذا (اشترط أن يكون معهما محلل) لعقد (وهو ثالث) وكلاهما في المسابقة ولا بد أن يكون (على مراكوب كفء لمركوبيهما) بحيث يتأتى أن يسبقتهما (لا يخرج عوضا ، فن سبق من) هذه (الثلاثة) أخذ العوض كله ، فإن كان السابق المحلل أخذ العوضين ، وإن كان أحدهما أخذ عوض صاحبه (وإن سبق اثنان اشتركا فيه) أى العوض فإن كان السابق المحلل واحدا منهما اقتسم العوض ، وإن كان هما حاز كل ما أخرجه ولم يكن على المحلل شيء (وتجاوز على النشاب) وهى السهام المعجنية (و) على (الأرماع) جمع رمح وهو مزارق طويل في طرفه نصل (وآلات الحرب) النافعة فيه كالرمي بالمنجنيق ومثله المدفع والرمي بالبندق (والعوض) المشروط للنجاح (منها أو من أحدها أو من أجنبي والمحلل معها إذا كان) العوض صادرا (منها على ما تقدم) تفصيله في المسابقة على الدواب (ويشترط) في المسابقة على آلات الحرب (تعيين الرميات) بالكمين لا بالوصف بخلاف الدواب (و) معرفة (عدد الرشق) أى الرمي إن أرادوا عددا بأن يذكر أن فلانا يبدأ بخمسة والثاني بخمسة ، فإن أطلقا حمل على سهم سهم (و) يشترط معرفة (الإصابة) من كل خمسة من عشرين (وصفة الرمي) من قرع وهو مجرد إصابة الغرض وخزق بأن يثقبه ويسقط وغير ذلك من صفات الرمي ، وللمتقدم أن ذلك سنة لا شرط (و) يشترط علم (المسافة) بين الرامي والغرض (ومن البادى منها) من الشخصين أو الحزبين (ولا تجوز بالعوض على الطيور والأقدام) بأن يقف ساعة مثلا على قدم (والصراع) وهى المفاولة ويجوز ذلك من غير عوض .

بَابُ الْوَقْفِ

هُوَ قُرْبَةٌ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ فِي عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ يَنْتَفِعُ بِهَا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهَا دَائِمًا كَالْعَقَارِ وَالْحَيَوَانِ عَلَى جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ؛ وَغَيْرِ نَفْسِهِ غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ، إِمَّا قُرْبَةً كَالسَّاجِدِ وَالْأَقَارِبِ وَسَبِيلِ الْخَيْرِ، وَإِمَّا مَبَاحَةً كَالْأَغْنِيَاءِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ بِاللَّفْظِ الْمُنْجَزِ، وَهُوَ وَقَفْتُ وَحَبَسْتُ وَسَبَلْتُ أَوْ تَصَدَّقْتُ صَدَقَةً لِاتِّبَاعٍ، فَحَيْثُ يَنْتَقِلُ الْمَالُ فِي الرِّقَبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَمْلِكُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ غَلَّتُهُ وَمَنْفَعَتُهُ إِلَّا الْوُطْءَ إِنْ كَانَ جَارِيَةً وَيَنْظُرُ فِيهِ مَنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ فَالْحَاكِمُ، وَتَصَرَّفَ الْغَلَّةُ عَلَى مَا شَرَطَ مِنَ الْمَفَاضِلَةِ وَالتَّقْدِيمِ وَالْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ،

(بَابُ الْوَقْفِ)

هو لمة الحبس، وشرها حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح (هـ) قربة) أى الأصل فيه أن يتقرب به إلى الله كالصدقة وإن كان بعض أفرادها لا تظهر فيه القرية كالوقف على الأغنياء (ولا يصح إلا من مطلق التصرف) بأن يكون بالمال عاقلاً رشيداً (في عين معينة ينتفع بها مع بقاء عينها دائماً) أى مدة يصح استثمارها فيها بأن تقابل بأجرة (كالعقار والحيوان) أى والثياب والسلاح والكتب وكل منقول (على جهة معينة) كالعقراء (وغير نفسه غير محرمة إما قرية) يقصد بها التقرب إلى الله وذلك (كالساجد والأقارب وسبيل الخير وإمّا مباحة كـ) الوقف على (الأغنياء وأهل الذمة) ولا بد في الوقف من صينة وأشار لها بقوله (باللفظ المنجز وهو وقفت وحبست وسبلت) كذا على كذا فهذا صريح في الوقف (أو تصدقت صدقة لاتباع) أو لآلئهم، وإذا لم يأت بقوله لاتباع الخ كان كناية يحتاج لنية إن أضافه لجهة عامة كتصدقته به على الفقراء، وأما إذا لم يضف لجهة عامة بأن أضافه لمعين كتصدقته به على زيد كان صريحاً في التملك فلا تنفع فيه النية (فحينئذ) أى حين إذ تم أمر الوقف بالإتيان بالسنة (ينتقل الملك في الرقبة) من صاحبها (إلى الله تعالى) فلا يكون للواقف عليه سلطنة ولا للموقوف عليه (ويملك للموقوف عليه غلته ومنفعته) وجميع فوائده (إلا الوطء إن كان) للموقوف (جارية) بأن قال وقفت هذه الجارية على زيد فلا يحل لزيد أن يطأها ولا أن يزوجه بل يزوجه الحاكم (وينظر فيه) أى الوقف، أى في مصالحه من تأجير وصرف استحقات إلى مستحقه وغير ذلك (من شرط الواقف) له النظر فيتبع شرطه (إما بنفسه) أى ينظر الواقف في مصالحه بنفسه إن شرط النظر لنفسه (أو) يحصل النظر (الموقوف عليه) إن شرط له النظر (أو) يحصل النظر (بغيرهما) كأجنبي إن شرط له النظر، فالنظر يتبع فيه شرط الواقف، ويجوز أن يشترطه لنفسه وله وقوف عليه ولأجنبي (فإن لم يشترط) الواقف النظر لأحد (فالحاكم) يكون هو الناظر (وتصرف الغلة) أى ما يحصل من الوقف من الربيع يصرف (على) حسب (ما شرط) الواقف (من المفاضلة والتقديم والجمع والترتيب) فالمفاضلة كأن يقول وقفت على أولادى للذكر مثل حظ الأنثيين، والتقديم كأن يقول وقفت على بناتى الأرامل والجمع كأن يقول وقفت هذا على أولادى وأولاد أولادى فكل من وجد بشارك فيه، والترتيب كأن يقول وقفت هذا على النساء ثم على الفقراء (وغير ذلك) مما يشترطه الواقف. ثم أخذ يبين محترقات القيود المارة،

وَأَنْ وَقَفَ شَيْئًا فِي الدِّمَّةِ ، أَوْ إِحْدَى الدَّارَيْنِ ، أَوْ مَطْعُومًا ، أَوْ رِيحَانًا ، أَوْ وَقَفَ وَلَمْ يُعَيِّنِ الْمَصْرَفَ ، أَوْ وَقَفَ عَلَى بَجْهَوَلٍ ، أَوْ عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ عَلَى مُحَرَّمٍ كَعِمَارَةٍ كَنِيسَةٍ ، أَوْ عَلَّقَ ابْتِدَاءَهُ وَانْتِهَاءَهُ عَلَى شَرْطٍ كَقَوْلِهِ إِذَا جَاءَ الشَّهْرُ فَقَدْ وَقَفْتُ ، أَوْ وَقَفْتُهُ إِلَى سَنَةٍ ، أَوْ عَلَى أَنْ لِي بِيَعِهِ ، أَوْ عَلَى مَنْ لَا يَجُوزُ ثُمَّ عَلَى مَنْ يَجُوزُ كَعَلَى نَفْسِهِ ، ثُمَّ لِلْفُقَرَاءِ بَطْلًا ، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ اشْتَرَطَ قَبُولَهُ ، فَإِنْ رَدَّهُ بَطْلًا ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى زَيْدٍ وَلَمْ يَقُلْ وَبَعْدَهُ إِلَى كَذَا صَحَّ ، وَيُصْرَفُ بَعْدَ زَيْدٍ أَفْقَرَاءَ أَقَارِبِ الْوَاقِفِ ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى عَبْدٍ نَفْسِهِ بَطْلًا ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ .

بَابُ الْهَبَةِ

هِيَ مَنْدُوبَةٌ وَلِلْأَقَارِبِ أَفْضَلُ ، وَتُنَدَّبُ التَّسْوِيَةُ فِيهَا بَيْنَ أَوْلَادِهِ حَتَّى بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَإِنَّمَا تَصَحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ فِيهَا يَجُوزُ بِيَعِهِ بِإِجَابٍ مُنْجِزٍ وَقَبُولٍ ،

بقوله (وإن وقف شيئاً في الدِّمَّةِ) كأن قال وقف عبداً في ذمِّي وهذا محترز عين (أو إحدى الدارين) محترز معينا (أو مطعوماً أو ريحاناً) محترز قوله ينتفع به مع بقاء عينه (أو وقف) شيئاً مغلوماً (ولم يعين المصرف) كأن قال وفقت داري وسكت (أو وقف على بجهول) كأن قال وفقت داري على جماعة ولم يعينهم (أو على نفسه) ولو وقف على الفقراء ثم صار فقيراً استحققت من الربيع (أو) وقف (على محرم كعمارة كنيسة) للتعبد أو على كتابة التوراة والإنجيل لأنهم حرّفوا ولاشتغال بكتبهما غير جائز (أو علّق ابتداءه وانتهاءه على شرط كقوله إذا جاء رأس الشهر فقد وفقت أو وفقتني إلى سنة أو على أن لي بعه أو على من لا يجوز ثم على من يجوز كعلى نفسه ثم الفقراء بطل) الوقف في جميع هذه الأمور (ولو وقف على معين) كوقف داري على زيد ثم على الفقراء (اشترط قبوله ، فإن رده بطل) ولو رجع بعد الرد لم يعد له (وإن وقف على زيد ولم يقل وبعده إلى كذا) من الجهات المستمرة (صح) ويصرف بعد زيد أفقرأ أقارب الواقف (وهم الأقرب إلى الواقف رحماً لا إرثاً فيقدم ابن بنته على ابن عمه) (وإن وقف على عبد نفسه) أي قاصداً نفس العبد فعبد بالتبوين ونفس توكيده (بطل) الوقف (وإن أطلق) لم يقصد نفسه ولا سيده (فهو) أي الوقف صحيح ويصرف (لسيده) ويقبل العبد في هذا الوقف بنفسه ولا يصح قبول سيده ، وإذا بقت الشجرة الموقوفة انتفع بها بأجرة وغيرها ، فلم يمكن الانتفاع بها إلا بالأحراق صارت ملكاً للوقوف عليه لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها ، وحصر المسجد إذا لم تصلح إلا للأحراق يجوز التصرف فيها بالبيع وغيره ويصرف ثمنها لمساخ المسجد .

(بَابُ الْهَبَةِ)

هي تملك تطوع لا احتياج ولا قصد ثواب ولا لإكرام . فإن كانت لقصد ثواب أو لاحتياج فهي صدقة أو لقصد إكرام فهي هدية (هي مندوبة و) هي (للأقارب أفضل) منها فلا جانب . (وتنذب التسوية فيها بين أولاده حتى بين الذكر والأنثى) وكذا بين الأصول ، فإن فضل كره إن استووا في الحاجة (وإنما تصح من مطلق التصرف) فلا تصح من مسير عليه ولا بد أن يكون أهلاً للتبرع فلا تصح من مكاتب غير إذن سيده (فيما يجوز بيعه) ولا بد من صفة ، وأما ما قبله (بإيجاب منجز) كوهبتك وملككتك (ولا بد من) قبول (من الموهوب له) كأن يقول قبلت ورضيت فلا تصح بالإعطاء .

وَلَا تَمْلِكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ فَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَهُ وَلَا يَصِحُّ الْقَبْضُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَاهِبِ ، فَلَوْ وَهَبَهُ شَيْئًا عِنْدَهُ ، أَوْ رَهْنَهُ إِيَّاهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِذْنِ فِي قَبْضِهِ وَمُضَى زَمَنٍ يَتَأْتِي فِيهِ قَبْضُهُ وَالْمُضَى إِلَيْهِ ، فَإِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنْ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ إِلَّا أَنْ يَهَبَ لَوْلَدِهِ أَوْ وَلَدَ وَلَدَهُ ، وَإِنْ سَفَلَ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ بَعْدَ قَبْضِهِ بِزِيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ كَالسَّمَنِ لَا الْمُتَفَصِّلَةِ كَالْوَلَدِ فَلَوْ حَجَرَ عَلَى الْوَلَدِ بَقْلَسَ ، أَوْ بَاعَ الْمُوْهُوبَ نَحْمَ عَادَ إِلَيْهِ فَلَا رُجُوعَ ، فَإِنْ وَهَبَ وَشَرَطَ ثَوَابًا مَعْلُومًا صَحَّ وَكَانَ بَيْعًا ، أَوْ مَجْهُولًا بَطُلَ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لَمْ يَلْزَمْ .

بَابُ الْعَتَقِ

هُوَ قُرْبَةٌ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ ، وَيَصِحُّ بِالصَّرِيحِ بِلَا نِيَّةٍ وَبِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ فَصَرِيحُهُ الْعَتَقُ وَالْحُرِّيَّةُ ، وَفَكَّكَتُ رَقَبَتَكَ ، وَالْكِنَايَةُ لَأَمَّاكَ لِي عَلَيْكَ ، وَلَا سُلْطَانُ لِي عَلَيْكَ ، وَأَنْتَ اللَّهُ ، وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ وَشَبَهُ ذَلِكَ ، وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطٍ مِثْلَ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَأَنْتَ حُرٌّ ، فَإِذَا عَلِقَ بِصِفَةٍ لَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعُ فِيهِ بِالْقَوْلِ ، وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ ،

(وَلَا تَمْلِكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ) مَعَ الْإِذْنِ فِيهِ (فَلَهُ) أَيْ الْوَاهِبِ (الرُّجُوعُ قَبْلَهُ) لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِهِ (وَلَا يَصِحُّ الْقَبْضُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَاهِبِ) أَوْ إِقْبَاضِهِ (فَلَوْ وَهَبَهُ شَيْئًا عِنْدَهُ) أَيْ عِنْدَ الْمُوْهُوبِ لَهُ (أَوْ رَهْنَهُ) أَيْ رَهْنِ الْوَاهِبِ لِلْمُوْهُوبِ لَهُ الشَّيْءَ الَّذِي وَهَبَهُ (إِيَّاهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِذْنِ فِي قَبْضِهِ) أَيْ قَبْضِ الْمُوْهُوبِ لَهُ الشَّيْءَ الْمُوْهُوبَ (و) لَا بُدَّ مِنْ (مُضَى زَمَنٍ) بَعْدَ الْإِذْنِ مِنَ الْوَاهِبِ (يَتَأْتِي) أَيْ يُمْكِنُ (فِيهِ قَبْضُهُ وَالْمُضَى إِلَيْهِ) فَإِذَا وَهَبَهُ شَيْئًا عِنْدَهُ وَأَذْنَهُ لَهُ فِي قَبْضِهِ وَمُضَى زَمَنٍ يُمْكِنُ وَصُولُهُ إِلَيْهِ فَقَدْ مَلَكَهُ (فَإِذَا مَلَكَ) الْمُوْهُوبُ لِمَا تَقَدَّمَ (لَمْ يَكُنْ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ) وَلَوْ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ الْمُوْهُوبُ لَهُ (إِلَّا أَنْ يَهَبَ لَوْلَدِهِ أَوْ وَلَدَ وَلَدَهُ) وَإِنْ سَفَلَ فَلَهُ (أَيْ لِلْأَصْلِ) (الرُّجُوعُ فِيهِ بَعْدَ قَبْضِهِ بِزِيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ كَالسَّمَنِ) وَكَتَلَمَ صِنْعَةً لَكِنْ يَكْرَهُ لِلْوَالِدِ الرُّجُوعُ فِي هَبْتِهِ إِنْ كَانَ بَارًّا بِهِ عَفِيفًا (لَا) بِزِيَادَتِهِ (الْمُتَّفَصِّلَةِ كَالْوَلَدِ) الْحَادِثُ بَعْدَ الْعَطِيَّةِ (فَلَوْ حَجَرَ عَلَى الْوَلَدِ بَقْلَسَ أَوْ بَاعَ) الْوَلَدَ (لِلْمُوْهُوبِ نَحْمَ عَادَ) أَيْ رَجَعَ (إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى الْوَلَدِ (فَلَا رُجُوعَ) لِلْأَصْلِ عَلَى وَلَدِهِ لِأَنَّ الزَّائِلَ الْعَائِدَ كَالَّذِي لَمْ يَعُدْ (فَإِنْ وَهَبَ) شَخْصًا شَيْئًا (وَشَرَطَ ثَوَابًا) أَيْ عَوْضًا (مَعْلُومًا) قَدْرَهُ وَجَنَسَهُ (صَحَّ) عَقْدُ الْهَبَةِ (وَكَانَ بِمِثْلِ) (وَشَرَطَ عَوْضًا) (مَجْهُولًا بَطُلَ) الْعَقْدُ (وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ) أَيْ الْعَوْضَ (لَمْ يَلْزَمْ) أَيْ الْمُوْهُوبُ لَهُ شَيْءٌ ، مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ خَتَنَ وَلَدَهُ وَحَمَلَتْ لَهُ هَدَايَا مَلَكَهَا الْأَبُ وَقِيلَ يَمْلِكُهَا الْابْنُ مَا لَمْ يَقْصِدْ الْمَهْدِيَّ وَاحِدًا مِنْهُمَا وَإِلَّا كَانَ مَلَكَ ابْنِ قَصْدِهِ .

(بَابُ الْعَتَقِ)

أَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ : مَعْتَقٌ ، وَعَتِيقٌ ، وَصِيفَةٌ ؛ وَ (هُوَ قُرْبَةٌ) أَيْ الْمُنْتَجِزُ مِنْهُ (وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ) فَلَا يَصِحُّ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ وَالْمَقْلَسِ (وَيَصِحُّ بِالصَّرِيحِ بِلَا نِيَّةٍ وَبِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ فَصَرِيحُهُ الْعَتَقُ وَالْحُرِّيَّةُ) أَيْ مَا تَصَرَّفَ مِنْهُمَا كَأَعْتَقْتَكَ وَأَنْتَ عَتِيقٌ وَحَرَّرْتَهُ وَأَنْتَ مُحَرَّرٌ (وَفَكَّكَتُ رَقَبَتَكَ وَالْكِنَايَةُ) قَوْلُهُ (لَأَمَّاكَ لِي عَلَيْكَ) وَلَا سُلْطَانُ لِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ اللَّهُ وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ وَشَبَهُ ذَلِكَ (مِنْ الْأَلْفَاظِ وَمِنْهَا أَلْفَاظُ الطَّلَاقِ صَرِيحُهَا وَكِنَايَتُهَا) . (وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطٍ مِثْلَ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِذَا عَلِقَ بِصِفَةٍ لَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعُ فِيهِ بِالْقَوْلِ) كَنَسَخْتَهُ وَرَجَعْتُ فِيهِ . (وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ ،

بالتصريف كالبيع ونحوه ، فإن اشتراه بعد ذلك لم تعد الصفة ، ويجوز في العبد وفي بعضه ، فإن أعتق بعض عبده عتق كله ، فإن كان عبداً بين اثنين ، فعتق أحدهما نصيبه عتق ، ثم إن كان موسراً عتق عليه نصيب شريكه في الحال ولزمه قيمته حينئذ ، وإن كان معسراً عتق نصيبه فقط ، ومن ملك أحد الوالدين وإن علوا ، أو المولودين وإن سفلوا عتق عليه ، وإن ملك بعضه ، فإن كان برضاه وهو موسر قوم عليه الباقي وعتق وإلا فلا ، ولو أعتق الحامل عتقت هي وحملها ، أو أعتق الحمل عتق دونها ، ولو قال أعتقتك على ألف أو بعتك نفسك بألف وقبل عتق ولزمه الألف .

باب التدبير

التدبير قرينة ، وهو أن يقول إذا مت فأنت حر ، أو دبرتك ، أو أنت مدبر ويعتبر من الثلث ، ويصح من مطلق التصرف ، وكذلك من مدبر لأصى .

بالتصريف كالبيع ونحوه) كالمبة والهدية ، فإذا قال لعبده إذا جاء شهر كذا فأنت حر ثم باعه أو وهبه ثم رجع إليه لم يعتق بالصفة عند وجودها (فإن اشتراه بعد ذلك لم تعد الصفة ، ويجوز) العتق (في العبد) كله (وفي بعضه) كالبيع والثلث (فإن أعتق بعض عبده عتق كله) بطريق السراية (ولو كان معسراً (فإن كان عبداً بين اثنين فعتق أحدهما نصيبه عتق) نصيبه (ثم إن كان موسراً) بنصيب شريكه (عتق عليه نصيب شريكه في الحال) بطريق السراية (ولزمه قيمته حينئذ) أي حين كان موسراً فيأخره قيمته ما أسره به من نصيب شريكه قل أو كثر (وإن كان معسراً عتق نصيبه فقط) ولا يسرى إلى الباقي (ومن ملك أحد الوالدين وإن علوا أو المولودين وإن سفلوا) أي نزلوا (عتق عليه) أي المملوك منها عتقاً قهرياً بلا صيغة (وإن ملك بعضه) أي بعض من ذكر من الوالدين أو المولودين (فإن كان برضاه) كأن اشترى نصف أبيه أو ابنه (وهو موسر) يمكنه دفع باقي ثمنه (قوم عليه الباقي) وهو نصفه مثلاً الذي لم يشتر . (وعتق) كله بالسراية (وإلا) بأن لم يكن موسراً أو لم يدخل في ملكه باختياره بأن ورثه أو ردّ ببيع (فلا) يعتق الباقي بالسراية (ولو أعتق الحامل عتقت هي وحملها) لأنه كالجزء منها فيعتق تبعاً لها ، ولو نص على إخراجها من العتق (أو أعتق الحمل دونها) بشرط دفع الروح فيه ولا يعتق هي (ولو قال) السيد لعبده (أعتقتك على ألف) تدفعها إلى (أو) قال (بعتك نفسك بألف وقبل) العبد (عتق ولزمه الألف) والولاء للسيد

(باب التدبير)

هو لغة النظر في عواقب الأمور ، وشرعاً تعليق عتق على الرقيق بعد الموت (التدبير قرينة) من القرب الأخروية (وهو أن يقول) السيد لعبده (إذا مت) أنا (فأنت حر) أو دبرتك أو أنت مدبر) وهذه كلها صرائح (ويعتبر) المدبر ، أي المحاسب قيمته (من الثلث) أي ثلث مال السيد ، فإن لم ترد قيمته عن ثلث المال عتق كله وإلا عتق منه ما خرج من الثلث (ويصح) التدبير (من مطلق التصرف وكذا من مدبر) أي سفيه ومفلس لأنه لا حرج بعد الموت (لا) من (صبي) للغو عبارته ، ويجوز

وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى صِفَةٍ مِثْلُ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي فَيُشْتَرَطُ الدُّخُولُ قَبْلَ الْمَوْتِ ، وَإِنْ دَبَّرَ بَعْضَ عَبْدِهِ أَوْ كُلِّ مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ لَمْ يَسِرْ إِلَى الْبَاقِي ، وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِ بِالتَّصَرُّفِ لَا بِالْقَوْلِ وَلَوْ أَتَتْ الْمُدَبِّرَةُ بِوَلَدٍ لَمْ يَتَّبِعْهَا فِي التَّدْبِيرِ .

(فِصْلٌ) فِي الْكِتَابَةِ قُرْبَةً تُعْتَبَرُ فِي الصَّحَّةِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَفِي مَرَضِ الْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَلَا يَصَحُّ إِلَّا مَنْ جَازَ التَّصَرُّفَ مَعَ عَبْدٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ عَلَى عَوْضٍ فِي الذِّمَّةِ مَعْلُومِ الصَّفَةِ فِي تَجْمِينٍ فَأَكْثَرُ يَعْلَمُ مَا يُؤْدِي فِي كُلِّ تَجْمِينٍ بِإِحْبَابٍ مُنْجِزٍ وَهُوَ كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا تُؤْدِيهِ فِي تَجْمِينٍ كُلِّ تَجْمِينٍ كَذَا ، فَإِذَا أَدَيْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَقَبُولُ وَلَا يَجُوزُ كِتَابَةُ بَعْضِ عَبْدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَاقِيَهُ حُرًّا ، وَلَا تُسْتَحَبُّ إِلَّا لِمَنْ يُعْرِفُ كَسْبَهُ وَأَمَانَتَهُ ، وَلِلْعَبْدِ فَسْخُهَا مَتَى شَاءَ ، وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ فَسْخُهَا إِلَّا أَنْ يَعْجِزَ الْمَكَاتِبُ عَنِ الْأَدَاءِ ، وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ انْفَسَخَتْ . أَوْ السَّيِّدُ فَلَا ، وَيَلْزَمُ السَّيِّدُ أَنْ يَحْطَ عَنْهُ جُزْءًا مِنَ الْمَالِ ، وَإِنْ قَلَّ قَبْلَ الْعَتَقِ أَوْ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ ،

(وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى صِفَةٍ مِثْلُ) أَنْ يَقُولَ (إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي فَيُشْتَرَطُ الدُّخُولُ قَبْلَ الْمَوْتِ) لِأَنَّهُ عُلِقَ التَّدْبِيرُ عَلَى وَجُودِ تِلْكَ الصَّفَةِ فَيَنْتَزِعُ وَجُودُهَا قَبْلَهُ (وَإِنْ دَبَّرَ بَعْضَ عَبْدِهِ) كَأَنْ قَالَ إِذَا مِتَ فَنُصِّفْكَ مِثْلًا مُدَبِّرَ (أَوْ كُلِّ مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ) بِأَنْ كَانَ يَمْلِكُ تِلْكَ فِدْرَهُ ثُمَّ مَاتَ فَتَقَى مَا دَبَّرَهُ (لَمْ يَسِرْ إِلَى الْبَاقِي) مِنْهُ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْعَتَقِ ، وَنُشِرَ السَّرَايَةُ تَنْجِيزَ الْعَتَقِ ، وَأَمَّا تَعْلِيْقُهُ بِصِفَةٍ فَلَا يَسْرِي فِي التَّدْبِيرِ وَغَيْرِهِ (وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِ) أَيْ التَّدْبِيرِ (بِالتَّصَرُّفِ) بِكُلِّ مَا يَزِيلُ الْمَالُكَ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ مَعَ الْإِقْبَاضِ (لَا بِالْقَوْلِ) فَلَوْ دَبَّرَهُ ثُمَّ قَالَ رَجَعْتَ عَنِ التَّدْبِيرِ لَمْ يَفِدْ (وَلَوْ أَتَتْ الْمُدَبِّرَةُ بِوَلَدٍ) بِأَنْ انْقَضَى مِنْهَا قَبْلَ الْمَوْتِ (لَمْ يَتَّبِعْهَا فِي التَّدْبِيرِ) كَمَا فِي وَلَدِ الْمَرْهُونَةِ .

(فِصْلٌ) فِي الْكِتَابَةِ . هِيَ لُغَةُ الضَّمِّ ، وَشَرْعًا عَقْدُ عَتَقٍ بِلَفْظِهَا تَضَمَّنَ مَعَاوِشَةَ (الْكِتَابَةِ) بِكُسْرِ الْكَافِ (قُرْبَةً) مِنَ الْقَرَبِ الَّتِي يَثَابُ عَلَيْهَا وَلَا يَعْاقَبُ عَلَى زَكَاةٍ (تُعْتَبَرُ فِي) حَالِ (الصَّحَّةِ) مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَفِي مَرَضِ الْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ (وَإِنْ كَاتَبَهُ عَلَى مِثْلِ قِيَمَتِهِ أَوْ أَكْثَرَ) وَلَا يَصَحُّ إِلَّا مَنْ جَازَ التَّصَرُّفَ (فَلَا يَصَحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَسَفِيهِ وَمُبَذَّرٍ) مَعَ عَبْدٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ عَلَى عَوْضٍ فِي الذِّمَّةِ (يَكُونُ دَيْنًا لِأَعْيُنِنَا) (مَعْلُومِ الصَّفَةِ) وَالْقَدَرِ (فِي تَجْمِينٍ) أَيْ وَقْتِيٍّ (فَأَكْثَرُ يَعْلَمُ) مَقْدَارَ (مَا يُؤْدِي) فِي كُلِّ تَجْمِينٍ بِإِحْبَابٍ مُنْجِزٍ (لَا مَطْلَقَ ، فَلَا يَصِحُّ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ كَاتَبْتُكَ) (وَهُوَ) أَيْ إِحْبَابُ الْمُنْجِزِ مِثْلُ قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ (كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا) كَأَلْفِ دِينَارٍ (تُؤْدِيهِ فِي تَجْمِينٍ) أَيْ وَقْتِيٍّ (مَعْلُومِينَ) كَسَنَتَيْنِ مِثْلًا سَنَةً كَذَا وَسَنَةً كَذَا (كُلِّ تَجْمِينٍ كَذَا) أَيْ خَمْسَ سَنَاتٍ مِثْلًا (فَإِذَا أَدَيْتَ) ذَلِكَ الْعَوْضَ (فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَقَبُولُ) يَقُولُ ذَلِكَ فِي الْقَدَرِ أَوْ يَنْوِيهِ . (وَلَا يَجُوزُ كِتَابَةُ بَعْضِ عَبْدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَاقِيَهُ حُرًّا) فَتَصَحُّ حِينَئِذٍ كِتَابَةُ بَعْضِ الْبَاقِيِ (وَلَا تُسْتَحَبُّ إِلَّا لِمَنْ) يَعْرِفُ كَسْبَهُ وَأَمَانَتَهُ (بِأَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ وَحَرِيصًا عَلَى مَا يَكْسِبُهُ لِتَأْدِيَتِهِ فِي نَجْوَاهُ) (وَلِلْعَبْدِ فَسْخُهَا مَتَى شَاءَ) فِي جَائِزَةٍ فِي حَقِّهِ (وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ فَسْخُهَا) فَهِيَ لَازِمَةٌ فِي حَقِّهِ (إِلَّا أَنْ يَعْجِزَ الْمَكَاتِبُ عَنِ الْأَدَاءِ) لِلنَّجْوَمِ وَلَوْ بَعْضُهَا لِلسَّيِّدِ حِينَئِذٍ فَسْخُهَا (وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ انْفَسَخَتْ أَوْ السَّيِّدُ فَلَا) وَيَقُومُ الْوَارِثُ مَقَامَهُ فِي قِيَاسِ النَّجْوَمِ (وَيَلْزَمُ السَّيِّدُ أَنْ يَحْطَ عَنْهُ) أَيْ الْمَكَاتِبُ (جُزْءًا مِنَ الْمَالِ) لِلنَّجْمِ (وَإِنْ قَلَّ قَبْلَ الْعَتَقِ) بِأَنْ يَتِمَّ (أَوْ يَدْفَعَهُ إِلَيْهِ) وَيَكُونُ ذَلِكَ الْمُدْفُوعُ مِنْ جِنْسِ النَّجْوَمِ

وَفِي النَّجْمِ الْآخِرِ أَلِيقُ ، وَيَنْدُبُ الرَّبْعُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى قَبِضَ الْمَالَ رَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُ ، وَلَا يَعْتَقُ الْمُكَاتِبُ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَيَمْلِكُ بِالْعَقْدِ مَنَافَعَهُ وَأَكْسَابَهُ ، وَهُوَ مَعَ السَّيِّدِ كَالْأَجْنِيِّ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ ، وَلَا يَهَبُ ، وَلَا يَعْتَقُ ، وَلَا يَحَابِي إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ ، وَلَا يَحُوزُ بَيْعُ الْمُكَاتِبِ وَلَا يَبِيعُ مَا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ النُّجُومِ ، وَوَلَدُ الْمُكَاتِبَةِ يَعْتَقُ إِذَا عَتَقَتْ .

(فَصْلٌ) إِذَا أَوْلَدَ جَارِيَتُهُ ، أَوْ جَارِيَةٌ يَمْلِكُ بَعْضُهَا ، أَوْ جَارِيَةٌ ابْنُهُ فَالْوَلَدُ حُرٌّ وَالْجَارِيَةُ أُمُّ وَلَدٍ لَهَا فَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ وَيَمْتَنِعُ بَيْعُهَا وَهَبُهَا ، وَيَحُوزُ اسْتِخْدَامَهَا وَإِجَارَتَهَا وَتَزْوِيجَهَا وَكَسْبَهَا لِلْسَّيِّدِ ، وَسَوَاءٌ وَلَدَتْهُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا لَكِنْ لَوْ لَمْ يَتَصَوَّرْ فِيهِ خَلْقُ آدَمِيٍّ ، لَمْ تَصْرُ أُمُّ وَلَدٍ ، وَلَوْ وَلَدَ جَارِيَةٌ أَجْنِيًّا بِنِكَاحٍ أَوْ زَانًا فَالْوَلَدُ مُلْكٌ لِسَيِّدِهَا أَوْ بِشَبْهَةٍ فَهُوَ حُرٌّ ، فَلَوْ مَلَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَصْرُ أُمُّ وَلَدٍ .

باب الوصية

(وفي النجم الأخير) الخط عنه أو الدفع إليه (أليق) من غيره لأن الإعانة فيه على العتق أقرب (ويندب) أن يكون المخطوط عنه (الربع) فبعده السبع (فان لم يفعل حتى قبض المال) خفيه (رده عليه بعضه) ولو قليلا (ولا يعتق المكاتب ولا شيء منه ما بقي عليه شيء) من النجوم ولو قليلا (ويملك) المكاتب (بالعقد منافعها وأكسابه) وهي قبل العقد ملك سيده (وهو مع السيد) في البيع والشراء وسائر المعاملات (كالأجنبي ولا يتزوج) المكاتب (ولا يهب) لأنه ليس من أهل التبرع (ولا يعتق) غيره (ولا يحابي) في المعاملة (إلا بإذن السيد) فيصح جميع ذلك بإذنه (ولا يحوز بيع المكاتب ولا يبيع ما في ذمته من النجوم) لما في الأخير من التردد (وولد المكاتب) الذي أتت به بعد الكتابة (يعتق إذا عتقت) . أما الولد فالوجود قبل الكتابة فهو باق على ملك السيد ، والله أعلم .

(فصل) في حكم أمهات الأولاد . (إذا أَوْلَدَ جَارِيَتُهُ أَوْ جَارِيَةٌ يَمْلِكُ بَعْضُهَا أَوْ جَارِيَةٌ ابْنُهُ) وهو حر (فالولد حر) نسيب ، وأما إذا كان الأب رقيقا فلا ابن رقيق لأن أيوبه رقيقان (والجارية أم ولد له فتعتق بموته) أي الواطئ لها ولو كان الوطء حراما كان كانت مجوسية أو محرما له ينسب أو رضاع (ويمتنع بيعها وهبتها) لأنها لا تغيب النقل . (ويحوز استخدامها وإيجارها) ليس نفسها وإذا أتلتها شخص استحق سيدها بيعها وغرمها له (و) يحوز لسيدها (تزويجها) ولو بغير رضاها (وكسبها ناسيدا) ومهرها كملك (وسواء ولدت حيا أو ميتا) ولا يشترط كماله بل لو ألقته مضغة فيها خلق آدمي أو ظاهر فيها التخيل ولو للقوالب كانت أم ولد (لكن لو لم يتصور فيه خلق آدمي لم تصر أم ولد ، ولو أَوْلَدَ جَارِيَةٌ أَجْنِيًّا بِنِكَاحٍ أَوْ زَانًا فَالْوَلَدُ مُلْكٌ لِسَيِّدِهَا) فلا تميز مستولدة (أو) أولادها أجنبي (بشبهة فهو حر) كأن ظن أنها جارية فوطئها فحملت فالولد حر (فلو ملكها بعد ذلك لم تصر أم ولد) يعني لو وطئ جارية غيره بشبهة فجاءت بولد وحكمتا بجريته ثم هذا الواطئ ملك تلك الجارية لم تكن أم ولد له بالحمل السابق .

(باب الوصية)

هي لغة الإيصال ، يقال وصى الشيء : بمعنى وصله ، وشرطا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت وليس بتدبير ولا تعليق حتى ، وأركانها أربعة : موسى ، وموصى له ، وموصى به ، وصيغة ،

تَصِحُّ مِنَ الْمَكْلَفِ الْحَرُّ وَلَوْ مُبَذَّرًا ، ثُمَّ لِلْكَلَامِ فِي فَضْلَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي نَصْبِ الْوَصِيِّ ، وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْعَدَالَةُ وَالْإِهْتِدَاءُ لِلْوَصِيِّ بِهِ : فَلَوْ أَوْصَى لِغَيْرِ أَهْلِ قَصَارٍ عِنْدَ الْمَوْتِ أَهْلًا ، أَوْ أَوْصَى بِجَمَاعَةٍ ، أَوْ لَزِيدٍ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ لَمَمَرُوا ، أَوْ جَعَلَ الْوَصِيَّ أَنْ يُوصِيَ مَنْ يَخْتَارُ صَحَّ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبُولِ بَعْدَ مَوْتِ الْوَصِيِّ وَلَوْ عَلَى التَّرَاخِي وَلِكُلِّ مُمْنِ الْعَزْلِ تَتَى شَاءَ ، وَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ إِلَّا فِي مَعْرُوفٍ وَبِرٍّ كَقَضَاءِ دَيْنٍ وَحَجٍّ ، وَالنَّظَرِ فِي أَمْرِ الْأَوْلَادِ وَشَبَّهِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُوصِيَ عَلَى الْأَوْلَادِ وَصِيًّا ، وَالْجَدُّ أَبُو الْأَبِّ حَتَّى أَهْلُ الْوِلَايَةِ . وَالْفَصْلُ الثَّانِي فِي الْوَصِيِّ بِهِ تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِثُلْثِ الْمَالِ قَدْ دُونَهُ ، وَلَا تَجُوزُ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ وَالْمَرَادُ ثُلُثُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ ، فَإِنْ كَانَ وَرَثَتُهُ أَغْنِيَاءَ نُدِبَ اسْتِيفَاءُ الثُّلْثِ وَإِلَّا فَلَا . فَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ بَطَلَتْ فِي الرَّائِدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ وَكَذَا إِنْ كَانَ وَرَدَ الرَّائِدُ ، فَإِنْ أَجَازَهُ صَحَّ ، وَلَا تَصِحُّ الْإِجَازَةُ وَالرَّدُّ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَمَا وَصَّى بِهِ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ تُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلْثِ ،

(تصح من المكلف الحر ولو مبذرا) أي محجورا عليه حجر سفيه أو فليس ولو كافرا (ثم الكلام) على الوصية (في فضلين) لأنها تطلق على الإيصال بمعنى إقامة وصي وعلى الشيء الذي يتبرع به بعد الموت فذلك عقد لها فضلين (أحدهما في نسب الوصي) أي إقامته شخصا بعد موته ينظر في أمر أولاده الصغار وتنفيذ وصيته ووفاء ما عليه من الديون وقبض ماله على الناس . (وشروطه) أي الوصي (التكليف والحرية) فلا يصح أن يكون الوصي رقيا (والعدالة) فلا يصح أن يكون الوصي فاسقا أو مجهول الحال (والاهتداء الوصي به) فلا يصح لمن لا هداية له كالهرم والبستية ، ويصح إيضاء الذي لدى عدل في دينه (فلو أوصى لغير أهل قصار عند الموت أهلا) بأن كان فاسقا ثم ناب وصار عدلا (أو أوصى بجماعة) معينين (أو) أوصى (لزيد ثم من بعده لعمرو أو جعل الوصي أن يوصي من يختار صح) ولا يضر كون الوصي أعمى أو أفتى وتكون الجماعة الموصى إليهم واجبا عليهم الاجتماع ولا ينفرد أحدهم بالنصرف إلا إذا ضمن على ذلك الوصي (ولا يتم إلا بالقبول بعد موت الوصي ولو على التراخي) فلا يشترط فيه الفور (ولكل منهما) أي الوصي والوصي (العزل متى شاء) فعلى جائزة من الطرفين كالوكالة إلا أن يتعين الوصي أو يغلب على ظنه تلف المال إذا عزل فيحرم عليه عزل نفسه ولا ينفذ العزل . (ولا تصح الوصية بموت الإيضاء) (إلا في معروف) أي خير (وبر) هو الخير ، وذلك (كقضاء دين وحج والنظر في أمر الأولاد) الصغار والمجانين (وشبهه) أي شبه ما ذكره معكرونة العبداني وكل تصرف مالي (وليس له أن يوصي على) نحو الصغار والمجانين (وشبهه) أي شبه ما ذكره معكرونة العبداني وكل تصرف مالي (وليس له أن يوصي على) نحو (الأولاد) من المجانين (وصيا والجدة أبو الأب حتى أهل الولاية) بالشروط المتقدمة . (الفصل الثاني في الوصي به) تجوز الوصية بثُلث المال قَدْ دُونَهُ (أي أقل منه) (ولا تجوز بالزيادة عليه) أي الثلث (والمراد ثلثه) الحاصل (عند الموت ، فإن كان ورثته أغنياء نُدِبَ) له (استيفاء الثلث) أي يتدب له أن لا ينقص عن الثلث (وإلا) بأن لم يكونوا أغنياء (فلا ، فإن زاد عليه بطلت في الزائد ، إن لم يكن له وارث) خاص (وكذا إن كان) له وارث (ورد الزائد ، فإن أجازته) أي الوارث للمال لأجاز الزائد (صح ، ولا تصح الإجازة والرد) من الوارث (إلا بعد الموت ، وما وصي به من التبرعات يعتبر من الثلث) كالتبرع بالحببة والصدقة ، فإذا أوصى بشيء من ذلك بعد موته يعتبر من الثلث إن وفي به أخرج ولو كانت الوصية وهو صحيح

وَكَذَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ إِنْ قِيدَهُ بِالثَّلْثِ ، فَإِنْ أَطْلَقَهُ قَبْلَ رَأْسِ الْمَالِ ، وَمَا نَجَزَهُ فِي حَيَاتِهِ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ كَالْوَقْفِ وَالْعَتَقِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهَا ، فَإِنْ فَعَلَهُ فِي الصَّحَّةِ أَعْتَبَرَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَإِنْ فَعَلَهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ، أَوْ فِي حَالِ التَّحَامِ الْحَرْبِ ، أَوْ تَمَوُّجِ الْبَحْرِ ، أَوْ التَّقْدِيمِ لِلْقَتْلِ ، أَوْ الطَّلُقِ أَوْ بَعْدَ الْوِلَادَةِ ، وَقَبْلَ انْتِفَاصِ الْمَشِيمَةِ وَأَتَصَلَّتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِالْمَوْتِ أَعْتَبَرَ مِنَ الثَّلْثِ وَالْأَوَّلَ ، فَإِنْ عَجَزَ الثَّلْثُ عَمَّا نَجَزَهُ فِي الْمَرَضِ بَدَىَّ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ ، فَإِنْ وَقَعَتْ دَفْعَةٌ أَوْ عَجَزَ الثَّلْثُ عَنِ الْوَصَايَا مُتَفَرِّقَةً كَانَتْ ، أَوْ دَفْعَةٌ قُسِمَ الثَّلْثُ بَيْنَ الْكُلِّ سِوَاهُ كَانَ ثُمَّ عَتَقَ أَمْ لَا ، وَتَلَزَمَ الْوَصِيَّةُ بِالْمَوْتِ إِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْفُقَرَاءِ ، فَإِنْ كَانَتْ لِمُعَيَّنٍ كَزَيْدٍ فَالْمَلِكُ مَوْقُوفٌ ، فَإِنْ قَبَلَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَوْ مُتَرَاخِيًا حُكِمَ بِأَنَّهُ مِلْكُهُ مِنْ حِينَ الْمَوْتِ وَإِنْ رَدَّهُ حُكِمَ بِالْمَلِكِ لِلْوَارِثِ ، وَإِنْ قَبَلَ بَعْدَ رَدِّ قَبْلِ الْقَبْضِ سَقَطَ الْمَلِكُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا ،

(وكذا) إن أوصى بشيء (من الواجبات) كأداء الدين والحج والزكاة يعتبر من الثلث (إن قيد بالثلث) فإن لم يف الثلث بها تمت من رأس المال واثمة اعتبارها من الثلث تظهر فيما لو كان هناك تبرعات فتزاحم الواجبات حتى إذا ضاق الثلث قدمت الواجبات فتتقضى ، فإن استوفت الثلث سقطت التبرعات ، ويكون تقييده للرفق بالورثة (فإن أطلقه) أى أطلق الوصية بالواجب بأن قال : أوصى باخراج الزكاة (فمن رأس المال) بحسب (وما نجزه في حياته من التبرعات كالوقف والعتق والهبة وغيرها) كدفع التطوع (فإن فعله في الصحة) أى فعل ما نجزه وهو صحيح (اعتبر من رأس المال) لأنه لاحق لأحد فدا وكذا يعتبر من رأس المال أو نجز عتق أم ولده في مرض موته (وإن فعله في مرض الموت) أى فعل ما نجزه من التبرعات وهو مريض مرض الموت (أو في حال التحام الحرب أو تموج البحر أو التقديم للقتل أو الطلق) كأن تصدقت بمائة درهم وهي تطلق (أو بعد الولادة وقبل انفصال المشيمة) السباة بالخلاص (واتصلت هذه الأشياء بالموت اعتبر) ما نجز في هذه المذكورات (من الثلث) لالتحاقها بمرض الموت (والا) بأن لم تتصل بالموت (فلا) بحسب من الثلث بل بحسب من رأس المال (فإن عجز الثلث عما نجزه في المرض) وكانت التبرعات مرتبة (بدى بالاول فالاول) كأن أوصى بعتق زيدا ثم عمرو ثم خاله فعجز الثلث عنهم فبدأ أولا بزيد ثم بعمرو ثم بخاله إن بقي من الثلث شيء (فإن وقعت) التبرعات (دفعة) بأن أوصى بعتق الثلاثة (أو عجز الثلث عن الوفا) التي صدرت منه (متفرقة كانت أو دفعة قسم الثلث بين الكل سواء كان ثم عتق أم لا) ففي مسألة وصيته بعتق الثلاثة وعجز الثلث عنهم يقرع بينهم فمن خرجت قرعته عتق منه ما بقي به الثلث ولا يعتق من كل شقص ، وفي التبرعات إذا ضاق الثلث عنها يقسم الثلث بينها بالقسط كمال المفلس (وتلزم الوصية بالموت إن كانت لغير معين كالفقراء) فيملكون الموصى به بمجرد موت الموصى ولا يتوقف على قبولهم (فإن كانت) الوصية (لمعين كزيد فالملك) له (موقوف) على القبول منه (فإن قبل بعد الموت ولو متراخيا حكم بأنه) أى الموصى به (ملكه من حين الموت) فله زوائده الحادثة بعد الموت وقبل القبول (وإن رده) أى رد الموصى له المعين للموصى به (حكم بالملك للوارث) وتكون منافعه له (وإن قبل ورد قبل القبض سقط الملك) أى ملك الموصى به فهو وإن ثبت بالقبول لكنه بالرد قبل القبض أشبه الوقف على معين فسقط الملك (أو) رده (بعده) أى القبض (فلا) يسقط الملك .

وَيَجُوزُ تَعْلِيقُ الْوَصِيَّةِ عَلَى شَرْطٍ فِي الْحَيَاةِ أَوْ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَيَجُوزُ بِالْمَنَاعِ وَالْأَعْيَانِ ، وَبِالْمَعْدُومِ كَالْوَصِيَّةِ بِمَا تَحْتَسِنُ هَذِهِ الْجَارِيَةِ أَوْ الشَّجَرَةِ ، وَبِالْمَجْهُولِ ، وَبِمَا لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيهِهِ كَالْأَبْنِ وَالْإِمْلَكَةِ الْآنَ . وَبِمَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ كَالْكَلْبِ وَالزَّيْتِ النَّجِسِ ، لَا بِمَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ مِنْهَا كَالْحَرِّ وَالْخَزِيرِ : وَيَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْحَرِيِّ ، لِذِي الْمِرْدِّ وَلِقَاتِهِ ، وَكَذَا لِوَارِثِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ إِنْ أَجَازَهَا بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ ، وَلِلْحَمْلِ فَتُدْفَعُ لِمَنْ عُلِمَ وَجُودُهُ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ إِذَا انْفَصَلَ حَيًّا بِأَنْ تَلِدَ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ أَوْ فَوْقَهَا وَدُونَ أَرْبَعِ سِنِينَ ، وَلَا زَوْجَ لَهَا ، وَلَا سَيِّدَ يَطُوقُهَا ، وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدٍ فَقَبْلَ دَفْعِهِ إِلَى سَيِّدِهِ ، وَإِنْ وَصَّى بِشَيْءٍ ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الْوَصِيَّةِ صَحَّ الرَّجُوعُ ، وَبَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ، وَإِزَالَةُ الْمَلِكِ فِيهِ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ ، أَوْ تَعْرِيفُهُ لِزَوَالِهِ بِأَنْ دَبَّرَهُ أَوْ كَاتَبَهُ ، أَوْ رَهَنَهُ ، أَوْ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ ، أَوْ أَوْصَى بِبَيْعِهِ ، أَوْ أزالَ اسْمَهُ ، بِأَنْ طَحَنَ الْقَمْحَ أَوْ عَجَنَ الدَّقِيقَ ، أَوْ تَسَجَّ النَّزْلَ ، أَوْ خَلَطَهُ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا بِغَيْرِهِ رُجُوعٌ ،

(ويبرز تعليق الوصية على شرط في الحياة) كإِنْ دَخَلَ زَيْدٌ دَارَ عَمْرٍو فَقَدْ أَوْصَيْتُ لَهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ (أَوْ بَعْدَ الْمَوْتِ) كإِنْ دَخَلَ زَيْدٌ دَارَ عَمْرٍو بَعْدَ مَوْتِي فَقَدْ أَوْصَيْتُ لَهُ بِكَذَا . (ويجوز بالمنافع) فقط كأوصيتُ زَيْدٌ بِمَنَافِعِ هَذِهِ الْجَارِيَةِ فِيمَالِكَ مَنَافِعُهَا رَأَى كَسَابُهَا وَعَلَى مَا لَكَ مِنْهَا مَوْتُهَا (ر) تصح (بالأعيان) كَأَنْ أَوْصَى بِمَنَافِعِ عَبْدِهِ لَزَيْدٍ وَبِعَيْنِهِ لِعَمْرٍو (وبالمعدوم كالوصية بما تحمل هذه الجارية أو) ذَنَبُ (الشَّجَرَةِ) مِنَ الْفَرَةِ قَبْلَ وَجُودِهَا (وبالمجهول) كَأَوْصَيْتُ لَهُ بِمَا فِي ضَرْعٍ نَاقَتِي مِنَ الْإِبْنِ (وبما لا يقدر على تسليبه كالأبْنِ وَبِمَا لَا يملكه الْآنَ) عِنْدَ الْوَصِيَّةِ ثُمَّ مَلَكَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ (وبما يجوز الانتفاع به من النجاسات كالكلب) اللِّم (والزيت النجس) وكجِلْدَ مَيْتَةٍ قَابِلٍ لِلدَّبْحِ . (لا ينتفع به منها كالحُرِّ والخزير) ولو كانت الشجر محترمة . (ويجوز الوصية للحري) كَأَنْ يَوْصِيَ لَزَيْدٍ وَهُوَ حَرِيٌّ لَا أَنْ يَقُولَ لَزَيْدٍ الْحَرِيُّ أَوْ الْمُرْتَدُّ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ (و) تجوز (لذي) ل (لمرتدٍّ ولقَاتِهِ) كَأَنْ يَوْصِيَ لِرَجُلٍ فِيقَاتِهِ (وكذا لِوَارِثِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ إِنْ أَجَازَهَا) أَيْ الْوَصِيَّةُ لِوَارِثِ (بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ) (نصح) فاعمل فتدفع لمن علم وجوده عِنْدَ الْوَصِيَّةِ إِذَا انْفَصَلَ حَيًّا) بِأَنْ عَطَسَ أَوْ صَرَخَ ، وَعَلِمَ وَجُودَهُ مَعْرُورَ (بِأَنْ تَلِدَ) (لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ) حِينَ (الْوَصِيَّةِ أَوْ فَوْقَهَا) أَيْ السِتَّةِ الْأَشْهُرِ (وَدُونَ أَرْبَعِ سِنِينَ) وَلَا زَوْجَ لَهَا وَلَا سَيِّدَ يَطُوقُهَا (وَأَمَّا إِذَا وَضَعَتْهُ لِفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ ، وَلَهَا زَوْجٌ أَوْ لَأَرْبَعِ سِنِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ لَمْ تَصِحَّ الْوَصِيَّةُ (وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدٍ قَبْلَ) الْعَبْدِ (دَفْعِهِ إِلَى سَيِّدِهِ) بَعْدَ مَوْتِ الْوَصِيِّ (وَإِنْ وَصَّى بِشَيْءٍ ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الْوَصِيَّةِ) كَقَوْلِهِ تَقَشَّطْتُهَا أَوْ أَبْطَلْتُهَا (صَحَّ الرَّجُوعُ وَبَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ) لِأَنَّهَا عَقْدٌ تَبَرُّعٌ لَمْ يَصِلْ بِهِ الْقَبْضُ فَأَصْبَحَ الْهَبَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ (وَإِزَالَةُ الْمَلِكِ فِيهِ) أَيْ الْمَوْصِي بِهِ (لَزَوَالِهِ) أَيْ الْمَلِكِ (بِأَنْ دَبَّرَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ رَهَنَهُ أَوْ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ أَوْ أَوْصَى بِبَيْعِهِ أَوْ أزالَ اسْمَهُ) أَيْ اسْمَ الْمَوْصِي بِهِ وَذَلِكَ (بِأَنْ طَحَنَ الْقَمْحَ أَوْ عَجَنَ الدَّقِيقَ ، أَوْ تَسَجَّ النَّزْلَ أَوْ خَلَطَهُ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا بِغَيْرِهِ) وَلَوْ أَجُودَ مِنْهُ كُلُّ ذَلِكَ (رَجُوعٌ) عَنِ الْوَصِيَّةِ فَهُوَ خَبَرٌ عَنْ قَوْلِهِ وَإِزَالَةُ الْمَلِكِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ .

وَأِنْ مَاتَ الْمُوصِي لَهُ قَبْلَ الْمُوصَى بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْقَبُولِ فَلَوَارِثُهُ قَبُولُهَا وَرَدُّهَا .

كتاب الفرائض

يَبْدَأُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ بِمُؤْنَةِ تَجْهِيزِهِ وَدَفْنِهِ قَبْلَ الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا وَالْإِرْثِ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ حَقٌّ كَالزَّكَاةِ وَالرَّهْنِ وَالْجَانِي وَالْمَبِيعِ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرَى مُفْلِسًا فَإِنَّ حُقُوقَ هَؤُلَاءِ تُقَدَّمُ عَلَى مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ وَالْدَفْنِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تُقْضَى دِيُونُهُ ، ثُمَّ تُنْفَذُ وَصَايَاهُ ، ثُمَّ تُقَسَّمُ تَرَكَّتُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ . وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ : الْإِبْنُ وَابْنَةُ وَإِن سَفَلَ ، وَالْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَ ، وَالْأَخُ شَقِيقًا كَانَ أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمٍّ ، وَابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقُ أَوْ لَأَبٍ ، وَالْعَمُّ الشَّقِيقُ أَوْ لَأَبٍ ، وَابْنُهُمَا ، وَالزَّوْجُ ، وَالْمُعْتَقُ . وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ : الْبَنْتُ وَبَنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ ،

(وَإِنْ مَاتَ الْمُوصِي لَهُ قَبْلَ الْمُوصَى بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ) إِذَا شَرَطَهَا الْقَبُولَ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصَى . وَقَدْ فَاتَ ذَلِكَ (وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ) أَيْ الْمُوصَى (وَقَبْلَ الْقَبُولِ) مِنْ الْمُوصَى لَهُ (فَلَوَارِثُهُ) أَيْ وَارِثُ الْمُوصَى لَهُ (قَبُولُهَا) أَيْ الْوَصِيَّةُ (وَرَدُّهَا) فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ بَيْتَ الْمَالِ فَالْقَابِلُ وَالرَّادُّ الْإِمَامُ .

(كتاب الفرائض)

هِيَ جَمْعُ فَرِيضَةٍ ، وَالْفَرِيضَةُ مَعْنَاهَا فِي اللُّغَةِ الْمَقْدَرَةُ ، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ شَرْعًا ، وَأُرِيدَ بِالْفَرَائِضِ هُنَا الْمَسَائِلُ الَّتِي تَبَيَّنَ فِيهَا الْمَوَارِثُ وَلَوْ بِالتَّعْصِيبِ فَغَلِبَتْ مَسَائِلُ الْفَرَائِضِ عَلَى غَيْرِهَا ، وَسَمِيَ الْبُكْلُ فَرَائِضَ لِأَنَّ مَسَائِلَ الْفَرَائِضِ أَكْثَرُ مِنْ مَسَائِلِ التَّعْصِيبِ (يَبْدَأُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ بِمُؤْنَةِ تَجْهِيزِهِ) كَكَفْفِهِ وَتَمْنِ مَاءِ غَسَلِهِ وَكَذَلِكَ مُؤْنُ تَجْهِيزِهِ مِنْ يَمُونِهِ كَزَوْجَتِهِ وَابْنَتِهِ الصَّغِيرِ وَعَبْدِهِ لَوْ مَاتُوا قَبْلَهُ ثُمَّ مَاتَ (وَ) مُؤْنُ (دَفْنِهِ) كَأَجْرَةِ مَنْ يَحْفَرُ الْقَبْرَ وَيَلْبَسُهُ . يَبْدَأُ بِهَذِهِ الْمُؤْنِ (قَبْلَ الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا وَالْإِرْثِ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ حَقٌّ كَالزَّكَاةِ) فَإِذَا مَاتَ وَعِنْدَهُ نَصَابٌ مَرَّ عَلَيْهِ حَوْلٌ فَقَدْ تَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِعَيْنِ الْمَالِ فَيَبْدَأُ بِإَخْرَاجِهَا قَبْلَ مُؤْنِ التَّجْهِيزِ (وَ) كَذَلِكَ (الرَّهْنُ) كَمَا إِذَا مَاتَ وَعَيْنُ مَالِهِ مَرْهُونَةٌ (وَالْجَانِي) كَأَنْ يَجْنِيَ عَبْدُهُ جُنَايَةً تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ثُمَّ يَمُوتُ السَّيِّدُ فَلَا يَبْدَأُ بِمُؤْنِ تَجْهِيزِهِ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ بَلْ يَبْدَأُ بِأَرْشِ جُنَايَتِهِ (وَالْمَبِيعُ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرَى مُفْلِسًا) وَلَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ وَوَجَدَ بَيْنَهُ فِي تَرَكَّتِهِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لِأَزْمِ كِتَابَتِهِ (فَإِنَّ حُقُوقَ هَؤُلَاءِ) وَأَمْثَالَهُمْ (تُقَدَّمُ عَلَى مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ وَ) عَلَى مُؤْنَةِ (الدَّفْنِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ) أَيْ بَعْدَ مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ وَالدَّفْنِ (تُقْضَى دِيُونُهُ) الْمُتَعَلِّقَةُ بِذِمَّتِهِ لِأَفْرَقِ بَيْنَ دَيْنِ اللَّهِ وَدَيْنِ الْآدَمِيِّ (ثُمَّ) بَعْدَ قَضَاءِ دِيُونِهِ (تُنْفَذُ وَصَايَاهُ) مِنْ ثَلَاثٍ مَا بَقِيَ (ثُمَّ تُقَسَّمُ تَرَكَّتُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ) عَلَى مَا يَأْتِي بِتَفْصِيلِهِ (وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ) بِالْأَجْمَالِ وَبِالتَّفْصِيلِ خَمْسَةٌ عَشْرٌ (الْإِبْنُ وَابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ ، وَالْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَ ، وَالْأَخُ شَقِيقًا كَانَ ، أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمٍّ) فَهُدًى وَاحِدًا وَهُوَ ثَلَاثَةٌ بِالتَّفْصِيلِ (وَابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقُ أَوْ لَأَبٍ) فَهُوَ اثْنَانِ بِالتَّفْصِيلِ ، وَأَمَّا ابْنُ الْأَخِ لَأُمٍّ فَلَا يَرِثُ لِأَنَّهُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ (وَالْعَمُّ الشَّقِيقُ) أَخُو أَبِيهِ لِأُمِّهِ وَأَبِيهِ (أَوْ لَأَبٍ) فَهُوَ اثْنَانِ بِالتَّفْصِيلِ (وَابْنُهُمَا) أَيْ الْعَمُّ الشَّقِيقُ أَوْ لَأَبٍ فَهُوَ بِالتَّفْصِيلِ اثْنَانِ (وَالزَّوْجُ وَالْمُعْتَقُ . وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ) بِالْأَجْمَالِ وَبِالتَّفْصِيلِ عَشْرَةٌ (الْبَنْتُ وَبَنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ ،

أُمُّ الْأُمِّ ، وَأُمُّ الْأَبِّ وَإِنْ عَلَتْ ، وَالْأُخْتُ شَقِيقَةٌ كَانَتْ أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمِّ ، وَالزَّوْجَةُ وَالْمُعْتَقَةُ . وَأَمَّا ذَوُو الْأَرْحَامِ وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ وَبَنُوهُنَّ وَبَنَاتُهُنَّ ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ ، وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ : أَيْ أَخُو الْأَبِّ لِأُمِّهِ ، وَأَبُو الْأُمِّ ، وَالْحَالُ وَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ ، وَمَنْ أَدْلَى بِهِمْ فَلَا يَرْتُونَ عِنْدَنَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ بَلْ إِذَا فَسَدَ بَيْتُ الْمَالِ كَمَا سَيَأْتِي . وَمَوَانِعُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ : الْأَوَّلُ الْقَتْلُ ، فَمَنْ قَتَلَ مُورِثَهُ لَمْ يَرِثْهُ سِوَاهُ قَتْلِهِ بِحَقِّ كَالْقَصَاصِ أَوْ فِي الْحَدِّ أَوْ بَغْيِهِ ، خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْدًا ، مُبَاشَرَةً كَانَ أَوْ سَبِيًّا ، مِثْلُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا يُوجِبُ الْقَصَاصَ ، أَوْ حَفَرَ بَثْرًا فَوَقَعَ فِيهَا . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَرِثُهُ مَتَى كَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي قَتْلِهِ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ . الثَّانِي الْكُفْرُ ، فَلَا يَرِثُ مُسْلِمٌ مِنْ كَافِرٍ وَلَا كَافِرٌ مِنْ مُسْلِمٍ ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْحَرْبِيُّ إِلَّا مِنَ الْحَرْبِيِّ . وَأَمَّا الدِّمَى وَالْمُعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمِنُ فَيَتَوَارَثُونَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَلَلُهُمْ وَدَارُهُمْ فَلَا يَرِثُ . وَالثَّلَاثُ الرِّقُّ فَالرَّقِيقُ لَا يَرِثُ وَلَا يُوْرَثُ ، وَمِنْ بَعْضِهِ حُرٌّ لَا يَرِثُ لَكِنْ يُورَثُ بِمَا جَمَعَهُ بَيْنَهُ الْحُرُّ . الرَّابِعُ اسْتِبْهَامُ وَقْتِ الْمَوْتِ ، فَإِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بَغَرَقَ ، أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ وَلَمْ يُعْلَمْ السَّابِقُ مِنْهُمَا لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ .

أُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّ الْأَبِّ وَإِنْ عَلَتْ (أَيْ الْحَدَّةُ فَعَى بِالتَّفْصِيلِ اثْنَانِ) وَالْأُخْتُ شَقِيقَةٌ كَانَتْ أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمِّ) فَعَى بِالتَّفْصِيلِ ثَلَاثَةٌ (وَالزَّوْجَةُ وَالْمُعْتَقَةُ . وَأَمَّا ذَوُو الْأَرْحَامِ وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ) وَبَنُو الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ (وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ وَبَنُوهُنَّ) أَيْ أَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ (وَبَنَاتُهُنَّ) أَيْ بَنَاتُ أَوْلَادِ الْأَخَوَاتِ (وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ أَيْ أَخُو الْأَبِّ لِأُمِّهِ) وَالْحَالُ وَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ وَمَنْ أَدْلَى بِهِمْ) كَابَنُ بِنْتِ الْعَمِّ وَابْنُ الْحَالِ وَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ (فَلَا يَرْتُونَ عِنْدَنَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ بَلْ) يَرْتُونَ (إِذَا فَسَدَ بَيْتُ الْمَالِ) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِمَامٌ أَوْ كَانَ وَلَمْ يَطْعَمْ كُلُّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ وَسَيَأْتِي بَيَانُ إِرْثِهِمْ (وَمَوَانِعُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ) بَعْنِي الْأَوْصَافُ الَّتِي إِذَا قَامَتْ بِشَخْصٍ فِيهِ مَقْضَى الْإِرْثِ تَنْعَمُ مِنْ يَرِثُهُ . (الْأَوَّلُ الْقَتْلُ ، فَمَنْ قَتَلَ مُورِثَهُ لَمْ يَرِثْهُ سِوَاهُ قَتْلِهِ بِحَقِّ كَالْقَصَاصِ أَوْ فِي الْحَدِّ) بِالرَّجْمِ (أَوْ بَغْيِهِ) أَيْ بِغَيْرِ حَقِّ (خَطَأً كَانَ) الْقَتْلُ (أَوْ عَمْدًا مُبَاشَرَةً كَانَ) الْقَتْلُ كَأَنْ رَمَى سَيْدًا فَأَصَابَ مُورِثَهُ (أَوْ سَبِيًّا مِثْلُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا يُوجِبُ الْقَصَاصَ . أَوْ حَفَرَ بَثْرًا فَوَقَعَ) لِلْمَوْرَثِ (فِيهَا . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَرِثُهُ مَتَى كَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي قَتْلِهِ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ . الثَّانِي الْكُفْرُ ، فَلَا يَرِثُ مُسْلِمٌ مِنْ كَافِرٍ) وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ (وَلَا كَافِرٌ مِنْ مُسْلِمٍ ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْحَرْبِيُّ إِلَّا مِنَ الْحَرْبِيِّ) سِوَاهُ كَانَا مُتَفَقَّي الدَّارِ أَوْ مُخْتَلِفِيهَا ، فَلَا يَرِثُ الْحَرْبِيُّ مِنَ الدِّمَى وَالْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْمِنِ . (وَأَمَّا الدِّمَى وَالْمُعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمِنُ فَيَتَوَارَثُونَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَلَلُهُمْ) كَالْيَهُودِيِّ مِنَ النَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ (وَدَارُهُمْ) أَيْ مَحَلُّ سَكْنَانِهِمْ ؛ وَأَمَّا الْمَرْتَدَّةُ (فَلَا يَرِثُ) وَلَا يُوْرَثُ . (وَالثَّلَاثُ الرِّقُّ ، فَالرَّقِيقُ لَا يَرِثُ وَلَا يُوْرَثُ ، وَمِنْ بَعْضِهِ حُرٌّ لَا يَرِثُ لَكِنْ يُورَثُ بِمَا جَمَعَهُ بَيْنَهُ الْحُرُّ) لِتَمَامِ مُلْكِهِ لَهْ . (الرَّابِعُ اسْتِبْهَامُ وَقْتِ الْمَوْتِ ، فَإِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بَغَرَقَ أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ وَلَمْ يُعْلَمْ السَّابِقُ مِنْهُمَا لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ) وَقَدْ جُعِلَ بَعْضُهُمْ اسْتِبْهَامُ الْإِرْثِ فِي هَذِهِ الْمَوْرَةِ لِاتِّبَاعِ الشَّرْطِ إِذَا شَرَطَ الْإِرْثُ تَحْقِيقَ حَيَاةِ الْوَارِثِ عِنْدَ مَوْتِ الْمَوْرَثِ ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لِيُجْعَلَ كُلُّ كَائِنٍ لَمْ يَخْلُفْ الْآخَرَ .

(فصل : في ميراث أهل الفروض) أعني الفروض الستة المذكورة في القرآن ، وهي : النصف والرُّبُع والثُّلُثُ والثُّلُثَانُ والثُّلُثُ وَالسُّدُسُ ، وهي لعشرة : الزَّوْجَانِ وَالْأَبَوَانِ ، وَالْبَنَاتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ ، وَالْأَخَوَاتُ وَالْجَدُّ وَالْجَدَّاتُ ، وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ ، فَأَمَّا الزَّوْجُ فَلَهُ النِّصْفُ مَعَ عَدَمِ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ وَارِثٍ ، وَلَهُ الرُّبُعُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ . وَأَمَّا الزَّوْجَةُ فَلَهَا الرُّبُعُ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ ، أَوْ وَلَدِ ابْنٍ وَارِثٍ ، وَلَهَا الثُّلُثُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ ، وَلِلزَّوْجَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ مَا لِلوَاحِدَةِ مِنَ الرُّبُعِ وَالثُّلُثِ . وَأَمَّا الْأَبُ فَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ ابْنٌ أَوْ ابْنُ ابْنٍ فَهُوَ عَصَبَةٌ كَمَا سَيَأْتِي . وَأَمَّا الْأُمُّ فَلَهَا الثُّلُثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَلَدٌ ، وَلَا وَلَدُ ابْنٍ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَلَا اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، سِوَاهُ كَانُوا أَشْقَاءَ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ وَلَمْ تَكُنْ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَلَا زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فَلَهَا السُّدُسُ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ فَلَهَا ثُلُثٌ مَبْقَى بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ ،

(فصل : في ميراث أهل الفروض) جمع فرض بمعنى الأنصبة (أعني الفروض الستة المذكورة في القرآن) احترز بذلك عن ثلث ما يبقی في بعض مسائل الجدة وعن ثلث الباقي في التراوين فانهما ثبتا بالاجتهاد لانبص القرآن (وهي النصف والرُّبُع والثُّلُثُ والثُّلُثَانُ والثُّلُثُ وَالسُّدُسُ . وهي عشرة : الزَّوْجَانِ وَالْأَبَوَانِ وَالْبَنَاتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَالْأَخَوَاتُ وَالْجَدُّ وَالْجَدَّاتُ وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ . فَأَمَّا الزَّوْجُ فَلَهُ النِّصْفُ مَعَ عَدَمِ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ وَارِثٍ) لزوجه وإن كان من غيره ، وخرج بالوارث من قام به مانع فانه كالعدم (وله الرُّبُعُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ . وَأَمَّا الزَّوْجَةُ فَلَهَا الرُّبُعُ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ) له (وارث ولها الثُّلُثُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ) والولد وولد الابن فهما يشمل الذكر والأنثى (ولِلزَّوْجَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ مَا لِلوَاحِدَةِ مِنَ الرُّبُعِ وَالثُّلُثِ . وَأَمَّا الْأَبُ فَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ) ومع البنات وبنات الابن يستحق ذلك أيضا لكن إن لم يكن معه غيره يستحق الباقي بالتعصيب (فإن لم يكن معه ابن) ولا ابن (ابن) فهو عَصَبَةٌ كَمَا سَيَأْتِي . وَأَمَّا الْأُمُّ فَلَهَا الثُّلُثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَلَا) معها (اثنان من الاخوة والاختوات سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم) كانوا وارثين أولا ، فعند وجود العدد المذكور تحجب من الثلث إلى السدس (و) يقيد أخذها الثلث أيضا بما إذا (لم تكن) الأم واردة (في مسألة زوج وأبوين) واليت فيها الزوجة وهي بنتها (ولا) في مسألة (زوجة وأبوين) واليت فيها الزوج وهو ابنها (فإن كان معها ولد أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة والاختوات فلها) أي الأم (السدس ، وإن كانت في مسألة زوج وأبوين أو زوجة وأبوين) وهي التراوان (فلها) أي للأم (ثلث ما بقي بعد فرض الزوج) فقد ماتت بنتها عنها وعن أبيها وزوجها فيأخذ الزوج النصف ثلاثة لأن مسائلهم من ستة إذ فيها نصف وثلث فيضرب اثنان في ثلاثة فاذا أخذ الزوج النصف بقي ثلاثة ، فلو أخذت الثلث وهو اثنان لزادت على الأب وهو غير مسموح في الشرع لأنه في درجتها وهو ذكر فيستحق مثلها فأعطيناها ثلث الباقي وهو واحد وأخذ هو اثنين (أو الزوجة) أي فرضن الزوجة وهو الربع ومسألتهما من اثني عشر لأن فيها ربما وهو نصيب الزوجة وثلثا وهو نصيب الأم فيضرب ثلاثة في أربعة فاثني عشر يعطى ربهما وهو ثلاثة للزوجة ويقسم ما بقي على الأم والأب للذكر مثل حظ الانثيين فتأخذ ثلاثة

وَالْبَاقِي لِلْأَبِ ، فَيَأْخُذُ الزَّوْجُ فِي الْأَوَّلَى النِّصْفَ وَلَهَا السُّدُسُ لِأَنَّهُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ
تَأْخُذُ الزَّوْجَةُ الرُّبْعَ ، وَالْأُمُّ الرُّبْعَ لِأَنَّهُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ ، وَالْبَاقِي لِلْأَبِ . وَأَمَّا الْبِنْتُ الْمَفْرَدَةُ فَلَهَا النِّصْفُ ،
وَالْبَنَتَيْنِ فَصَاعِدَا الثَّلَاثَانِ ، وَلِبْنَتِ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا مَعَ بِنْتِ الصِّلْبِ الْمَفْرَدَةِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثَّلَاثَيْنِ . وَأَمَّا الْأَخْتُ
الْمَفْرَدَةُ الشَّقِيقَةُ فَلَهَا النِّصْفُ ، لِأَنَّ ثَلَاثَيْنِ فَصَاعِدًا الثَّلَاثَانِ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأَبِ فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلِأَنَّ ثَلَاثَيْنِ
فَصَاعِدًا الثَّلَاثَانِ ، وَلِلْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ فَصَاعِدًا مَعَ الشَّقِيقَةِ الْمَفْرَدَةِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثَّلَاثَيْنِ . وَالْأَخَوَاتُ
الْأَشْقَاءُ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ ، فَإِنْ فَقَدْنِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ ، مِثَالُهُ بِنْتُ وَأَخْتُ ، لِبْنَتِ النِّصْفِ وَالْبَاقِي
لِلْأَخْتِ ، بِنَتَانِ وَأَخْتُ شَقِيقَةُ وَأَخْتُ لِأَبٍ ، لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ، وَالْبَاقِي لِلشَّقِيقَةِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْآخَرَى . وَأَمَّا
الْجَدُّ فَتَارَةٌ يَكُونُ مَعَهُ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ وَتَارَةٌ لَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَعَهُ فَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ ، وَمَعَ
عَدَمِهِمَا هُوَ عَصَبَةٌ كَمَا سَبَقَتْ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ أَشْقَاءُ أَوْ لِأَبٍ فَتَارَةٌ يَكُونُ مَعَهُمْ ذُو فَرَضٍ
وَتَارَةٌ لَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو فَرَضٍ قَاسَمَ الْجَدُّ الْإِخْوَةَ وَعَصَبَ إِنْثَاهُمْ مَا لَمْ يَنْقُصْ مَا يَخْصُهُ بِالْمَقَامَةِ ،

(والباقى للأب فيأخذ الزوج في الأولى النصف) وهو ثلاثة من ستة كما تقدم (ولها السدس) وهو واحد (لأنه
ثلث ما بقى والباقي للأب) وهو الثلث (وفي الثانية تأخذ الزوجة الربع) وهو ثلاثة (والأم الربع لأنه ثلث
ما بقى) وهو ثلاثة (والباقي) وهو النصف ستة (لأب . وأما البنت المفردة) عمن يعصبها كأخيها وعن أخت
تسكون معها ؛ فلها النصف ، وللبنتين فصاعدا الثلثان ، ولبنت الابن فصاعدا مع بنت الصلب المفردة السدس تسكلة
الثلثين) . وأما لو كانت بنت الابن مع بنتين فأكثر فلا شيء لها . (وأما الأخت المفردة الشقيقة فلها النصف
وللبنتين فصاعدا الثلثان ، وإن كانت من الأب فلها النصف وللبنتين فصاعدا الثلثان ، وللأخت من الأب فصاعدا
مع الشقيقة المفردة السدس تسكلة الثلثين) وليس للأخت من الأب شيء إذا كانت مع الشقيقة أخ أو أخت
(والأخوات الأشقاء مع البنات عصبه) الجمع ليس بقيد فيها ، فلو كانت أخت شقيقة وبنت وزوجة وأخ لأب فالبنت
لها النصف والزوجة الثمن والباقي للأخت الشقيقة ولا شيء للأخ من الأب (فإن فقدن) أى الشقيقات
(فالأخوات من الأب) يقمن بمقامهن في التعصيب (مثاله) أى مثال وجود العصبه مع الغير (بنت وأخت) لأبوين
أو لأب (للبنت النصف والباقي للأخت) تعصيا (بناتان وأخت شقيقة وأخت) من (الأب ، للبتين الثلثان)
فرضا (والباقي للشقيقة) تعصيا (ولا شيء للآخرى) وهى الأخت من الأب لحجبها بالشقيقة ، ويقال للأخت
عصبه مع الغير . (وأما الجد فتارة يكون معه إخوة وأخوات) أشقاء أو لأب (وتارة لا) يكون معه (فإن لم
يكونوا معه فله السدس مع الابن) أو (وابن الابن ومع عدمهما) ولو مع وجود بنت أو بنت ابن (هو عصبه)
إن انفرد أخذ المال ، وإن كان معه بنت أو بنت ابن أخذ السدس فرضا وما يبق تعصيا (وإن كان معه إخوة وأخوات
أشقاء أو لأب فتارة يكون معهم ذو فرض) كزوج أو زوجة (وتارة لا) يكون معهم (فإن لم يكن معهم ذو فرض)
بأن كان الجد والاختوة لاغير (قاسم الجد الاخوة) المذكور (وعصب إناهم) فيأخذ مثل حظ الأنثيين (ما لم
ينقص ما يخصه بالمقامه) المذكور أو بالتعصيب للأنثاء ،

عَنْ ثُلُثٍ جَمِيعِ الْمَالِ ، فَإِنْ نَقَصَ فَإِنَّهُ يُفَرِّضُ لَهُ الثُّلُثُ ، وَيَجْعَلُ الْبَاقِي لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ؛ مِثَالُهُ جَدٌّ وَأَخْتُ ، أَوْ أُخْتَانِ ، أَوْ ثَلَاثُ ، أَوْ أَرْبَعُ ، أَوْ جَدٌّ وَأَخٌ ، أَوْ أَخَوَانِ ، أَوْ أَخٌ وَأَخْتُ ، أَوْ أَخٌ وَأُخْتَانِ ، فَيُقَاسَمُ فِي هَذِهِ الصُّورِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ ذُو فَرْضٍ فُضِّلَ لَذِي الْفَرْضِ قَرْنُهُ ثُمَّ يُعْطَى الْجَدُّ مِنَ الْبَاقِي الْأَوْفَرُ لَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : إِمَّا الْمُقَاسِمَةَ ، أَوْ ثُلُثَ مَا يَبْقَى ، أَوْ سُدُسَ جَمِيعِ الْمَالِ ؛ مِثَالُهُ زَوْجٌ وَجَدٌّ وَأَخٌ ، الْمُقَاسِمَةُ خَيْرٌ لَهُ ، بِنْتَانِ وَأَخَوَانِ وَجَدٌّ ، سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ خَيْرٌ لَهُ ، زَوْجَةٌ وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ وَجَدٌّ ، ثُلُثُ الْبَاقِي خَيْرٌ لَهُ ، بِنْتَانِ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَإِخْوَةٌ ، لِلْبَنَتَيْنِ الثُّلُثَانِ ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ ؛ وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ وَالْإِخْوَةُ الْأَبْ ، فَإِنَّ الْأَشْقَاءَ عِنْدَ الْمُقَاسِمَةِ يَدُونُ عَلَى الْجَدِّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبِ ثُمَّ يَأْخُذُونَ نَصِيْبَهُمْ ؛ مِثَالُهُ جَدٌّ وَأَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ لِأَبٍ ، لِلْجَدِّ الثُّلُثُ ، وَالثَّلَاثَانِ لِلْأَخِ الشَّقِيقِ الثُّلُثُ الَّذِي خَصَّهُ بِالْقِسْمَةِ ، وَالثُّلُثُ الَّذِي هُوَ نَصِيبُ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ ، لِأَنَّ الشَّقِيقَ يَحْجِبُهُ فَيَمُودُ نَفْعُهُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ الشَّقِيقُ أَخْتًا فَرْدَةً كَمَلَّ لَهَا الْأَخُ مِنَ الْأَبِ النِّصْفَ وَالْبَاقِي لَهُ ،

(عَنْ ثُلُثِ جَمِيعِ الْمَالِ) سَوَاءٌ سَاوَى الثُّلُثُ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ (فَإِنْ نَقَصَ فَإِنَّهُ يُفَرِّضُ لَهُ الثُّلُثُ وَيَجْعَلُ الْبَاقِي لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ) مِثَالُهُ كَرْنُ الْمُقَاسِمَةِ أَحْسَنُ لِلْجَدِّ (جَدٌّ وَأَخْتُ) فَيَأْخُذُ الثَّلَاثَيْنِ وَهِيَ الثُّلُثُ فَاَلْمُقَاسِمَةُ أَحْظَ لَهُ (أَوْ) جَدٌّ وَ (أُخْتَانِ) فَلَهُ النِّصْفُ وَلَهُمَا النِّصْفُ فَاَلْمُقَاسِمَةُ لَهُ أَحْظَ (أَوْ) جَدٌّ وَ (ثَلَاثِ) أَخَوَاتٍ فَلَهُ الْحِصَانُ وَلَهُنَّ ثَلَاثَةُ أَخْمَاسٍ فَاَلْمُقَاسِمَةُ لَهُ أَحْظَ مِنَ الثُّلُثِ (أَوْ) جَدٌّ وَ (أَرْبَعِ) مِنَ الْأَخَوَاتِ فَلَهُ الثُّلُثُ وَلَهُنَّ الثَّلَاثَانِ فَلَمْ يَنْقِصْ عَنْ الثُّلُثِ (أَوْ جَدٌّ وَأَخٌ أَوْ أَخَوَانِ أَوْ أُخْتُ أَوْ أُخْتَانِ) فَإِنْ كَانَ مَعَهُ (ذُو فَرْضٍ) وَاحِدٌ أَوْ مُتَعَدِّدٌ (فَرَضٌ) أَوْ قَدَرٌ (لَدَى الْفَرْضِ قَرْنُهُ ، ثُمَّ يُعْطَى الْجَدُّ مِنَ الْبَاقِي) بَعْدَ اخْرَاجِ الْفَرْضِ (الْأَوْفَرُ لَهُ) أَيْ الْأَحْظَ لَهُ (مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : إِمَّا الْمُقَاسِمَةَ ، أَوْ ثُلُثَ مَا يَبْقَى ، أَوْ سُدُسَ جَمِيعِ الْمَالِ ؛ مِثَالُهُ) أَيْ مِثَالُ مَا إِذَا كَانَ مَعَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ ذُو فَرْضٍ (زَوْجٌ وَجَدٌّ وَأَخٌ) مَسْأَلُهُمْ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ لِلزَّوْجِ النِّصْفَ وَالْجَدُّ إِذَا قَاسَمَ أَخَذَ الزَّيْعَ ، وَهُوَ أَحْظَ لَهُ مِنْ سُدُسِ الْمَالِ وَثُلُثِ مَا يَبْقَى وَهُوَ سُدُسٌ أَيْضًا (الْمُقَاسِمَةُ خَيْرٌ لَهُ . بِنْتَانِ وَأَخَوَانِ وَجَدٌّ سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ خَيْرٌ لَهُ) أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ لِأَنَّ سُدُسَ الْمَالِ خَيْرٌ لِلْجَدِّ فَلَهُ وَاحِدٌ وَلِلْبَنَتَيْنِ أَرْبَعَةٌ وَلِلْأَخَوَيْنِ وَاحِدٌ يَنْكَسِرُ عَلَى مَخْرَجِ النِّصْفِ فَيَضْرِبُ اثْنَانِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ فَتَصِحُّ مِنْ اثْنَيْنِ عَشَرَ فَالْجَدُّ الْأَحْظَ لَهُ السُّدُسُ وَهُوَ اثْنَانِ فَهُمَا خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْمُقَاسِمَةِ لِأَنَّهُ يَنْوِبُهُ فِيهَا وَاحِدٌ وَثُلُثٌ ، وَكَذَلِكَ ثُلُثٌ مَا يَبْقَى (زَوْجَةٌ وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ وَجَدٌّ ثُلُثُ الْبَاقِي خَيْرٌ لَهُ . بِنْتَانِ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَإِخْوَةٌ) ثَلَاثَةٌ فَأَكْثَرُ (لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ ، وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ وَالْإِخْوَةُ الْأَبْ فَإِنَّ الْأَشْقَاءَ عِنْدَ الْمُقَاسِمَةِ يَدُونُ عَلَى الْجَدِّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبِ ثُمَّ يَأْخُذُونَ نَصِيْبَهُمْ ؛ مِثَالُهُ جَدٌّ وَأَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ لِأَبٍ لِلْجَدِّ الثُّلُثُ وَالثَّلَاثَانِ لِلْأَخِ الشَّقِيقِ الثُّلُثُ الَّذِي خَصَّهُ بِالْقِسْمَةِ ، وَالثُّلُثُ الَّذِي هُوَ نَصِيبُ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ لِأَنَّ الشَّقِيقَ يَحْجِبُهُ فَيَمُودُ نَفْعُهُ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ الشَّقِيقُ أَخْتًا فَرْدَةً كَمَلَّ لَهَا الْأَخُ مِنَ الْأَبِ النِّصْفَ وَالْبَاقِي لَهُ) وَلَوْلَا أَنْعَاها الْجَدُّ الثُّلُثُ فَلَا وَجَدَّ عَدَّتُهُ عَلَى الْجَدِّ ؛ فَاصِلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ خَمْسَةِ عَدَدِ الرُّؤُوسِ وَتَصِحُّ مِنْ عَشْرَةٍ فَتَأْخُذُ هِيَ اثْنَيْنِ فِي الْمُقَاسِمَةِ وَيَأْخُذُ الْأَخُ أَرْبَعًا يُعْطِيهَا مِنْهَا ثَلَاثَةً وَيَأْخُذُ سَهْمًا وَاحِدًا ،

وَلَا يُفْرَضُ لِلْأُخْتِ مَعَ الْجَدِّ إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ ، وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَأُخْتٌ شَقِيقَةٌ ؛ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ اسْتِغْرَاقُ الْمَالِ . وَلَيْسَ هُنَا مِنْ يَحْبِبُ الْأُخْتِ عَنْ قَرَضِهَا ؛ فَتَعُولُ الْمَسْأَلَةُ بِنَصِيبِ الْأُخْتِ ، فَتَقْسَمُ مِنْ تِسْعَةٍ ، لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْقِسْمَةِ ، وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ يَبْقَى أَرْبَعَةٌ ، وَهِيَ نَصِيبُ الْأُخْتِ وَالْجَدِّ ، فَتَجْمَعُ وَتَقْسَمُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى . وَأَمَّا الْجَدَّةُ فَإِنْ كَانَتْ أُمُّ الْأُمِّ أَوْ أُمُّ الْأُمِّ وَهَكَذَا ، أَوْ أُمُّ أَبِي الْأَبِ وَهَكَذَا ، فَلَهَا السُّدُسُ ، وَإِنْ أَجْتَمَعَ جَدَّتَانِ فِي دَرَجَةٍ فَلَهُمَا السُّدُسُ مِثْلُ أُمِّ أَبِي أُمٍّ ، أَوْ أُمِّ أُمٍّ ، وَأُمُّ أَبِي أَبِي ، وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أَقْرَبَ ، فَإِنْ كَانَتْ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ اسْقَطَتِ الْبُعْدَى ، مِثْلُ أُمِّ أُمٍّ وَأُمِّ أُمٍّ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ أَبِي لَمْ تُسْقَطِ الْبُعْدَى بَلْ يَشْتَرِكَا فِي السُّدُسِ مِثْلُ أُمِّ أَبِي وَأُمِّ أُمٍّ . وَأَمَّا الْجَدَّةُ الَّتِي هِيَ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ فَلَا تَرِثُ بَلْ هِيَ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ كَمَا سَبَقَ . وَأَمَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمُ السُّدُسُ وَلِلْأُنثَى قَصَاعِدًا لِكُلِّ ذَكَورٍ وَلِأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ . فَتُلَخَّصُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ النِّصْفَ فَرَضُ خَمْسَةِ الزَّوْجِ فِي حَالَةٍ وَالْبَلْتُ وَبَلْتُ الْأَبْنِ وَالْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ أَوْ لِأَبٍ ، وَالرُّبْعُ فَرَضُ اثْنَيْنِ ، الزَّوْجِ فِي حَالَةٍ وَالزَّوْجَةُ فِي حَالَةٍ ، وَالْثَنُّ فَرَضُ الزَّوْجَةِ فِي حَالَةٍ ؛

(ولا يفرض للأخت) الشقيقة أو لأب (مع الجدة إلا في الأكدية، وهي زوج أوم وجد وأخت شقيقة؛ فلزوج النصف وللأم الثلث وللجدّ السدس استغرق المال) ولم يبق منه شيء (وليس هنا من يجب الأخت عن فرضها فتقول المسألة بنصيب الأخت) أصلها من ستة وتقول بثلاثة (فتقسم من تسعة للزوج ثلاثة من التسعة وللأم اثنان يبقى أربعة وهي نصيب الأخت والجدة فتجمع وتقسم بينها وبينه) أي الجدة فتبكر على مخرج الثلث فتضرب ثلاثة في تسعة فتبلغ سبعة وعشرين ومنها تصح (لذا كبر مثل حظ الأنثيين. وأما الجدة، فإن كانت أم الأم أو أم أم الأم، وهكذا، أو أم الأم أو أم أبي الأب وهكذا؛ فلها السدس) فرضاً (وإن اجتمع جدتان في درجة فلهما السدس) اشتراكاً (مثل أم أب، وأم أم، أو أم أم أب، وأم أبي أب، وإن كانت إحداهما أقرب فإن كانت القربى من جهة الأم أسقطت البعدى) من جهة الأب (مثل أم أم، وأم أم أب، وإن كانت القربى من جهة الأب لم تسقط البعدى) من جهة الأم (بل يشتركان في السدس مثل: أم أب، وأم أم أم. وأما الجدة التي هي أم أبي الأم فلا ترث بل هي من ذوى الأرحام كما سبق. وأما الأخوة والأخوات من الأم فلا واحد منهما السدس وللاثنين فصاعداً الثلث ذكورهم وإناثهم فيه سواء فتلخص من ذلك) أي تحصل وعلم (أن النصف فرض خمسة الزوج في حالة) وهي ما إذا لم يكن لزوجته فرع وارث (والبنت وبنت الإبن والأخت الشقيقة أو لأب. والربع فرض اثنين الزوج في حالة) وهي ما إذا كان لزوجته فرع وارث (والزوجة في حالة) وهي ما إذا كان الزوج ليس له فرع وارث (والثمن فرض الزوجة في حالة) وهي ما إذا كان لزوجها فرع وارث.

وَالثَّلَاثَانُ قَرَضُ أَرْبَعَةٍ : الْبَنَاتُ فَصَاعِدًا ، أَوْ بَنَاتُ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا ، وَالْأَخْتَانُ فَصَاعِدًا الشَّقِيقَتَانِ أَوْ لِلْأَبِ ،
وَالثَّلَاثُ قَرَضُ اثْنَيْنِ الْأُمِّ فِي حَالٍ وَاثْنَانِ فَأَكْثَرُ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَقَدْ يُفْرَضُ لِلْجَدِّ مَعَ الْأَخَوَةِ ، وَالسَّهْمُ
قَرَضُ سَبْعَةٍ : الْأَبُ فِي حَالَةٍ ، وَالْجَدُّ فِي حَالَةٍ ، وَالْأُمُّ فِي حَالَةٍ ، وَالْجَدَّةُ فِي سَالَةٍ ، وَلَبْنَتُ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا مَعَ
بَنَتِ الصُّلْبِ ، وَلَا أُخْتُ أَوْ أَخَوَاتُ لَأَبٍ مَعَ شَقِيقَةٍ فَرْدَةٍ ، وَارَاحِدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ الْأُمِّ .

(فَصْلٌ : فِي الْحَجَبِ) لَا يَرِثُ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ مَعَ أَرْبَعَةٍ : الْوَلَدُ وَوَلَدُ الْإِبْنِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَالْأَبُ
وَالْجَدُّ ، وَلَا يَرِثُ الْأَخُ الشَّقِيقُ مَعَ ثَلَاثَةٍ : الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَالْأَبُ ، وَلَا يَرِثُ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ مَعَ أَرْبَعَةٍ :
هُؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ وَالْأَخُ الشَّقِيقُ ، وَلَا يَرِثُ ابْنُ الْإِبْنِ فَصَافِلًا مَعَ الْإِبْنِ . وَلَا مَعَ ابْنِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهُ ، وَلَا الْجَدَّاتُ
كُلُّهُنَّ مِنْ أَىِّ جِهَةٍ كُنَّ مَعَ الْأُمِّ ، وَلَا الْجَدُّ وَالْجَدَّةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْأَبِ مَعَ الْأَبِ ، وَلِذَا اسْتَكْمَلَ الْبَنَاتُ
الثَّلَاثِينَ لَمْ تَرِثْ بَنَاتُ الْإِبْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي دَرَجَتَيْنِ ، أَوْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ يَعْصِبُهُنَّ الذَّكَرُ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ؛
مِثَالُهُ بَنَاتَانِ وَبَنَتُ ابْنِ الْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ، وَلَا شَيْءَ لِبَنَتِ الْإِبْنِ ، فَلَوْ كَانَ مِنْهَا ابْنٌ أَوْ ابْنُ ابْنٍ كَانَ الْبَاقِي ،

(وَالثَّلَاثَانُ قَرَضُ أَرْبَعَةٍ : الْبَنَاتُ فَصَاعِدًا ، أَوْ بَنَاتُ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا ، وَالْأَخْتَانُ فَصَاعِدًا الشَّقِيقَتَانِ أَوْ لِلْأَبِ ؛ وَالثَّلَاثُ
قَرَضُ اثْنَيْنِ الْأُمِّ فِي حَالٍ) وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْبَيْتِ فَرِخٌ وَارِثٌ وَلَا سَهْمٌ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ (وَاثْنَانِ ذَكَرًا
مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَقَدْ يُفْرَضُ لِلْجَدِّ مَعَ الْأَخَوَةِ) وَذَلِكَ إِذَا زَادُوا عَلَى مِثَالِيهِ كَثِيرًا وَعَشْرَةَ آخِرَةً (وَالسَّهْمُ قَرَضُ سَبْعَةٍ
الْأَبِ فِي سَالَةٍ) وَهِيَ مَا إِذَا كَانَ لِلْبَيْتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ (وَالْجَدُّ فِي سَالَةٍ) وَهِيَ مَا إِذَا مَاتَ الْبَيْتُ مِنْ ذَكَرٍ فِي الْأَبِ
(وَالْأُمُّ فِي حَالَةٍ) وَهِيَ مَا إِذَا مَاتَ بَعْدَ مَنْ دَسَّكَرَ فِي الْأَبِ أَوْ كَانَ لَبْنَتُ مَنْ دَسَّكَرَ مِنَ الْأَخَوَاتِ وَالْأَخَوَاتِ (وَالْجَدَّةُ
فِي حَالَةٍ) وَهِيَ مَا إِذَا انْفَرَدَتْ (وَلَبْنَتُ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا مِنْ بَنَاتِ السَّهْمِ ، وَلَا أُخْتُ أَوْ أَخَوَاتُ لَأَبٍ مَعَ شَقِيقَةٍ فَرْدَةٍ
وَلِوَاحِدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ الْأُمِّ) .

(فَصْلٌ : فِي الْحَجَبِ) . وَهُوَ مِنَ الْمَهْمَاتِ فِي الْفَرَائِضِ (لَا يَرِثُ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ مَعَ أَرْبَعَةٍ الْوَلَدُ) ذَكَرًا كَانَ
أَوْ أُنْثَى (وَلَوْلَا الْإِبْنُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى : وَالْأَبُ وَالْجَدُّ) فَتَحِلُّ وَاحِدَةٌ مِنْ هَؤُلَاءِ لِصَاحِبِهِ حَجَبًا حَرَمًا (وَلَا يَرِثُ
الْأَخُ الشَّقِيقُ مَعَ ثَلَاثَةٍ : الْإِبْنُ ، وَابْنُ الْإِبْنِ ، وَالْأَبُ ، وَلَا يَرِثُ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ مَعَ أَرْبَعَةٍ : هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ .
وَلَا يَرِثُ ابْنُ الْإِبْنِ فَصَافِلًا مَعَ الْإِبْنِ ، وَلَا مَعَ ابْنِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهُ . وَلَا) تَرِثُ (الْجَدَّاتُ كُلُّهُنَّ مِنْ أَىِّ جِهَةٍ كُنَّ
مَعَ) وَجُودِ (الْأُمِّ ، وَلَا الْجَدُّ وَالْجَدَّةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْأَبِ مَعَ الْأَبِ) وَلَا يَعْصِبُ الْأَبُ وَلَا الْجَدُّ الْجَدَّةَ مِنْ جِهَةِ
الْأُمِّ (وَلِذَا اسْتَكْمَلَ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ لَمْ تَرِثْ بَنَاتُ الْإِبْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي دَرَجَتَيْنِ أَوْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ) ثَلَاثَةً
(يَعْصِبُهُنَّ الذَّكَرُ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ؛ مِثَالُهُ) أَىِّ مِثَالِ حَجَبِ بَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ أَكْثَرِ مِنْ بَنَتِ (بَنَاتَانِ وَبَنَتُ ابْنِ الْبَنَتَيْنِ
الثَّلَاثَانِ . وَلَا شَيْءَ لِبَنَتِ الْإِبْنِ) أَصْلُهَا مِنْ ثَلَاثَةِ عَرِيجِ الثَّلَاثِ لَهَا الثَّلَاثَانُ فَيَبْقَى وَاحِدٌ فَيُرَدُّ عَلَيْهِمَا لِيُسَكَّرَ عَلَى
عَرِيجِ النِّصْفِ وَهُوَ ابْنَانِ فَيَضْرِبُ فِي أَصْلِ السَّأَلَةِ فَتَسْجَعُ مِنْ سِتَّةٍ (فَلَوْ كَانَ مَعَهَا) أَىِّ بَنَتِ الْإِبْنِ (ابْنُ ابْنٍ) كَأَخِيهَا
أَوْ ابْنِ عَمِّهَا وَهُوَ فِي دَرَجَتِهَا (أَوْ ابْنُ ابْنِ ابْنٍ) كَابْنِ أَخِيهَا أَوْ ابْنِ ابْنِ عَمِّهَا وَهُوَ أَزَلُّ مِنْهَا فِي الدَّرَجَةِ (كَانَ الْبَاقِي)
بَعْدَ قَرَضِ الْبَنَتَيْنِ وَهُوَ الثَّلَاثُ

لَهَا وَلَهُ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْأَخَوَاتُ الْأَشْقَاءُ الثَّلَاثِينَ لَمْ تَرِثِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لهنَّ فَيَعْصِبُهُنَّ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَمَنْ لَازِثٌ أَصْلًا لَا يَحْجِبُ أَحَدًا . وَمَنْ يَرِثُ لِسَكْنِهِ مَحْجُوبٌ لَا يَحْجِبُ أَيْضًا حَجَبَ حَرَمَانٍ لَكِنَّهُ قَدْ يَحْجِبُ حَجَبَ تَقْيِصٍ مِثْلُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْأَبِ وَالْأُمُّ لَا يَرِثُونَ وَيَحْجِبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ . وَمَتَى زَادَتِ الْفُرُوضُ عَلَى السَّهَامِ ، أُعِيلَتْ بِالْجُزْءِ الرَّائِدِ مِثْلُ مَسْأَلَةِ الْمُبَاهَلَةِ ؛ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ اسْتِغْرَاقُ الْمَالِ ، وَالْأُمُّ لَا تَحْجِبُ فَيَفْرَضُ لَهَا الثَّلَاثُ فَتَعَالَ بِفَرْضِ الْأُمِّ ؛ فَتَنْقَسِمُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَالْأَخْتِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ .

(فصل : في العصبات) وَالْعَصْبَةُ مَنْ يَأْخُذُ بِجَمِيعِ الْمَالِ إِذَا انْفَرَدَ أَوْ مَا يَفْضُلُ عَنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ شَيْءٌ سَقَطَتِ الْعَصَبَاتُ ، وَأَقْرَبُهُمُ الْإِبْنُ ثُمَّ ابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَطَ ، ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَخُ لِلْأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِلْأَبِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبَوَيْنِ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ

(لَهَا وَلَهُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ . وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْأَخَوَاتُ الْأَشْقَاءُ الثَّلَاثِينَ لَمْ تَرِثِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لهنَّ فَيَعْصِبُهُنَّ إِلَّا أَخُوهُنَّ لِلسَّوَادِ لهنَّ) (وَمَنْ لَازِثٌ أَصْلًا) كَمَنْ قَامَ بِهِ مَانِعٌ مِنْ كُفْرٍ أَوْ قَتْلٍ أَوْ رُقٍّ (لَا يَحْجِبُ أَحَدًا) مِنَ الْوَرِثَةِ لِحَجَبِ حَرَمَانٍ . وَلَا حَجَبَ تَقْصَانٍ (وَمَنْ يَرِثُ لِسَكْنِهِ مَحْجُوبٌ) حَجَبُ حَرَمَانٍ (لَا يَحْجِبُ) غَيْرُهُ (أَيْضًا حَجَبُ حَرَمَانٍ لَكِنَّهُ قَدْ يَحْجِبُ) غَيْرُهُ (حَجَبُ تَقْيِصٍ مِثْلُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْأَبِ وَالْأُمُّ لَا يَرِثُونَ) لِحَجَبِ الْأَبِ لَهُمْ (وَيَحْجِبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ) لِأَنَّهُمْ عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ ، وَكُلُّ عَدَدٍ مِنْهُمْ يَحْجِبُهَا مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ (وَمَتَى زَادَتِ الْفُرُوضُ) أَيْ أَصْحَابُهَا (عَلَى السَّهَامِ) أَيْ الْأَنْصِبَاءِ (أُعِيلَتْ) أَيْ زِيدَ فِي سَهَامِهَا (بِالْجُزْءِ الرَّائِدِ) وَحِينَئِذٍ يَدْخُلُ النِّقْصُ عَلَى جَمِيعِ الْوَرِثَةِ كَمَا يَدْخُلُ عَلَى أَرْبَابِ الدِّيُونِ فِي التَّفْلِيسِ (مِثْلُ مَسْأَلَةِ الْمُبَاهَلَةِ ، وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْأَخْتِ) الشَّقِيقَةُ (النِّصْفُ اسْتِغْرَاقُ الْمَالِ وَ) بَقِيَتْ (الْأُمُّ) وَهِيَ (لَا تَحْجِبُ) أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ سِتَّةٍ بِضَرْبِ مَخْرَجِ النِّصْفِ وَهُوَ اثْنَانِ فِي مَخْرَجِ الثَّلَاثِ ثَلَاثَةٌ نَعْفَاهَا ، ثَلَاثَةٌ لِلزَّوْجِ وَثَلَاثَةٌ لِلشَّقِيقَةِ فَلَا يَبْقَى لِلْأُمِّ شَيْءٌ (فَيَفْرَضُ لَهَا الثَّلَاثُ) وَهُوَ اثْنَانِ (فَتَعَالَ بِفَرْضِ الْأُمِّ فَتَقْسِمُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأَخْتِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ) وَسَمِيَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِالْمُبَاهَلَةِ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ خَالَفَ فِيهَا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَقِيلَ لَهُ النَّاسُ عَلَى خِلَافِ رَأْيِكَ ، فَقَالَ إِنْ شَاءُوا فَلْنَدْعُ أَبْنَاءَنَا الْحِ الْآيَةَ .

(فصل : في العصبات) أَيُّ فِي بَيَانِ أَرْبَعٍ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ : عَصْبَةُ بِنَفْسِهِ ، وَعَصْبَةُ بِنَفْسِهِ ، وَعَصْبَةُ مَعَ غَيْرِهِ (وَالْعَصْبَةُ) بِنَفْسِهِ (مَنْ يَأْخُذُ بِجَمِيعِ الْمَالِ إِذَا انْفَرَدَ أَوْ مَا يَفْضُلُ عَنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ شَيْءٌ سَقَطَتِ الْعَصَبَاتُ . وَأَقْرَبُهُمُ الْإِبْنُ ثُمَّ ابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَطَ ، ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ (أَبُو الْأَبِ) (وَأِنْ عَلَا وَالْأَخُ لِلْأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِلْأَبِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ ، ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ

أَبْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ عَمُّ الْأَبِ ثُمَّ ابْنُهُ وَهَكَذَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَاتٌ نَسَبٌ ، فَعَصَبَاتُ الْوَلَاءِ ، فَمَنْ عَتَقَ عَلَيْهِ عَبْدٌ إِمَّا بِاعْتَاقٍ أَوْ تَذْيِيرٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ اسْتِيلَادٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَوَلَاؤُهُ لَهُ ، فَإِذَا مَاتَ هَذَا الْعَتِيقُ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ ذُو فَرْضٍ وَلَا عَصَبَةٌ وَرَثَهُ الْمُعْتَقُ بِالْوَلَاءِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مَيِّتًا انْتَقَلَ الْوَلَاءُ إِلَى عَصَبَاتِهِ دُونَ سَائِرِ الْوَرَثَةِ ، يُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَّا أَنْ الْأَخَ يُشَارِكُ الْجَدَّ وَهَذَا الْأَخُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجَدِّ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْتَقِ عَصَبَةٌ نَسَبٌ انْتَقَلَ إِلَى مُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ، ثُمَّ إِلَى عَصَبَتِهِ ، وَلِلْمُعْتَقِ أَيْضًا الْوَلَاءُ عَلَى أَوْلَادِ الْعَتِيقِ . فَيُقَدِّمُ مُعْتَقُ الْأَبِ عَلَى مُعْتَقِ الْأُمِّ ؛ فَلَوْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِمُعْتَقَةٍ فَأَتَتْ بِوَلَدٍ ، فَوَلَاؤُهُ لِلْمُعْتَقِ الْأُمِّ ، فَلَوْ عَتَقَ أَبُوهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحَبَرَ الْوَلَاءُ مِنْ مُعْتَقِ الْأُمِّ إِلَى مُعْتَقِ الْأَبِ ، وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ بِالْوَلَاءِ إِلَّا مَنْ عَتَقَتْهَا وَأَوْلَاهَا وَعَتَقَانِي ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ أَقَارِبُ وَلَا وَلَاءٌ عَلَيْهِ انْتَقَلَ مَالُهُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ إِرْنَا الْمُسْلِمِينَ ، إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ عَادِلًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَادِلًا رُدَّ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ عَلَى قَدَرِ فُرُوضِهِمْ إِنْ كَانَ ثُمَّ ذُو فَرْضٍ وَإِلَّا فَيُصْرَفُ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ ،

ابنه ، وإن سفل ، ثم عم الأب ، ثم ابنه وهكذا . فإن لم يكن له عصابات نسب فعصابات الولاء (يرجع إليها عبد الله عصابات النسب (فمن عتق عليه عبد : إما باعتاق) منه (أو تذيير) بأن قال مالك العبد له أمت حر بعد موته فموتى بموته (أو كِتَابَةٍ) بأن كتبه على مائة درهم في شهرين فأذاها (أو استيلاد) منه لجاريته فعتقت بموته (أو غير ذلك) كالتعليق بصفة (فولأؤه) أي العبد (له) أي للسيد (فإذا مات هذا العتيق وليس له وارث ذو فرض ولا) وارث (عصبه ورثه المعتق بالولاء ، فإن كان المعتق ميتا انتقل الولاء إلى عصباته) للمتصين بأنفسهم (دون سائر الورثة) كالبنات والأخت (يقدم الأقرب فالأقرب على الترتيب المتقدم) في النسب (إلا أن الأخ) في باب الولاء (يشارك الجد ، وهذا الأخ مقدم على الجد) سواء كان الأخ شقيقا أو لأب وكذا ابنه يقدم على الجد (فإن لم يكن له عصبه) (عصبه نسب انتقل) الولاء (إلى معتق المعتق ، ثم) إن لم يكن معتق المعتق موجودا انتقل (إلى عصبته ، وله معتق أيضا الولاء على أولاد المعتق) كما له الولاء على العتيق (فيقدم معتق الأب على معتق الأم فلو تزوج عبد بمعتقة فأنت ولد فولأؤه لمعتق الأم ، فلو عتق أبوه بعد ذلك أحرر الولاء من معتق الأم إلى معتق الأب) لما تقدم من تقديم معتق الأب على معتق الأم . (ولا ترث المرأة بالولاء إلا من عتيقها وأولاده) الذين ليس لهم ورثة من النسب (وعتقائه) كأن أعتق عتيقها عبدا ومات عتيقها ولم يكن له ورثة من النسب ثم مات عتيق العتيق كذلك وغير موجودة فترثه بالولاء . وأما عتقاء أصولها فلا ترثهم بالولاء (فإذا لم يكن له ميت أقارب ولا ولأء عليه انتقل ماله) كله أو ما بقي منه (إلى بيت المال إرنا للمسلمين) يصرف في مصالحهم ، ويجوز تخصيص طائفة منهم به (إن كان السلطان عادلا) يعطى كل ذي حق حقه (فإن لم يكن عادلا رد) (على دوى الفروض) حالة كونهم (من غير الزوجين) لأنهما ليسا من الأقارب ويكون الرد (على قدر فروضهم) كأم وبنت ، فعلى من ستة للأم ألدس واحد ولابنت النصف ثلاثة يبقى اثنان فترد عليها بهذه النسبة فترد الستة إلى أربعة ويعطى للأم واحد وللابنت ثلاثة ونفعل ذلك (إن كان ثم ذو فرض وإلا فيصرف) المال (إلى ذوى الأرحام) فيقدم الرد على توريث ذوى الأرحام فيقام

فِيَقَامُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَقَامَ مَنْ يُدْلَى بِهِ ، فَيَجْعَلُ وَلَدَ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ كَأُمَّهَاتِهِمْ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ
كَأَبَائِهِمْ ، وَأَبُو الْأُمِّ وَالْحَالِ وَالْحَالَةُ كَالْأُمِّ ، وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ وَالْعَمَّةُ كَالْأَبِ ، وَلَا يَرِثُ أَحَدٌ بِالتَّعْصِيبِ وَنَحْوِهِ أَقْرَبُ
مِنْهُ ، وَلَا يُعَصَّبُ أَحَدٌ أَخْتَهُ إِلَّا الْإِبْنُ وَالْإِنُّ وَالْأَخُ ، فَإِنَّهُمْ يُعَصَّبُونَ أَخَوَاتِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثِيَيْنِ ، وَيُعَصَّبُ ابْنُ الْإِبْنِ مَنْ يَحَازِيهِ مِنْ بَنَاتِ عَمِّهِ ، وَيُعَصَّبُ مَنْ فَوْقَهُ مِنْ عَمَّاتِهِ وَبَنَاتِ عَمِّ أَبِيهِ ، إِذَا لَمْ
يَكُنْ لَهُنَّ فَرَضٌ ، وَلَا يُشَارِكُ عَاصِبُ ذَا فَرَضٍ إِلَّا الْمُشْرَكَةُ ؛ وَهِيَ زَوْجُ وَامٍ أَوْ جَدَّةٌ وَائْتَانُ فَأَكْثَرُ مِنَ
الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ وَأَخٌ شَقِيقٌ فَأَكْثَرُ ، وَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ أَوْ الْجَدَّةِ السُّدُسُ وَالْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ الثَّلَاثُ يُشَارِكُهَا فِيهِ
الشَّقِيقُ ، وَمَنْ وَجَدَ فِي شَخْصٍ جِهَتًا فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ وَرِثَ بِهِمَا كَابْنٍ عَمٍّ هُوَ زَوْجُ أَوْ ابْنِ عَمٍّ هُوَ أَخٌ لِلْأُمِّ .

كِتَابُ النِّكَاحِ

مَنْ أَحْتَاجَ إِلَى النِّكَاحِ مِنَ الرِّجَالِ ،

(فيقام كل واحد منهم مقام من يدلى به فيجعل ولد البنات) لصلب أو بنات ابن (و) ولد (الأخوات) شقيقات
أو لأب أو لأم (كأُمَّهَاتِهِمْ) ويقدم منهن من سبق إلى الوارث (وبنات الإخوة و) بنات (الأعمام) كأَبَائِهِمْ وَأَبُو
الْأُمِّ وَالْحَالِ وَالْحَالَةُ كَالْأُمِّ (فيجعل أبو الأم منزلها وكذلك الحال والحالة ، فإذا انفرد كل واحد منهم أخذ المال فرضا
وردا وإن اجتمعوا أخذ الأب المال (والعم للام والعمة كالأب) يعني أن العم للام والعمة منزلان منزلة الأب
(ولا يرث أحد بالتعصيب ونحوه أقرب منه) كالأخ الشقيق والأخ للأب فلا يرث الأخ مع وجود الشقيق لأنه يرث
التعصيب والشقيق أقرب منه (ولا يعصب أحد أخته إلا الابن وابن الابن والأخ فانهم يعصبون أخواتهم للذكر مثل
حظ الأنثيين ، ويعصب ابن الابن من يحاذيه من بنات عمه ويعصب من فوقه من عمَّاتِهِ وَبَنَاتِ عَمِّ أَبِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ
فَرَضٌ) . وأما إذا كان لمن فرض كأن مات الميت عن بنت وبنت ابن وابن ابن ابنة بنت الميت النصف لم يثبت الابن
السُّدُسُ والباقي وهو اثنان لابن ابن الابن ، فإذا كان للميت بنتان عصب ابن ابن الابن بنت الابن للذكر مثل حظ
الأنثيين (ولا يشارك عاصب ذَا فَرَضٍ) لأنه يأخذ ما أبقت الفروض (إلا) في (المُشْرَكَةِ) بفتح الراء ، وقد
يسكنر وتسمى الحاربية أيضا (وهي زوج وامٍ أَوْ جَدَّةٌ وَائْتَانُ فَأَكْثَرُ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ وَأَخٌ شَقِيقٌ فَأَكْثَرُ) فالمسألة
من ستة (للزوج النصف) ثلاثة (وللأم أو الجدة السُّدُسُ) واحد (وللأخوة للام الثلث) اثنان (يشاركها فيه)
أي الثلث (الشقيق) فقد شارك العاصب وهو الشقيق صاحب الفرض وهو الأخوة للام نظرا لأنه شاركهم في ولادة
الأم له لجعل أبوه كالعدم (ومَنْ وَجَدَ فِي شَخْصٍ جِهَتًا فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ وَرِثَ بِهِمَا كَابْنٍ عَمٍّ هُوَ زَوْجٌ) فإذا ماتت
امرأته عنه ورث النصف بالزوجية وورث باقي المال بعصوبة ابن العم (أو ابن عم هو أخ لأم) كأن تزوج
رجلان أخوان امرأة فأولدها أحدهما ولدا والآخر بنتا فالولد والبنت أخوان لأم وابنائهم ، فإذا ماتت البنت وورثها
الولد بأخوة الأم وبعصوبة ابن العم .

(كِتَابُ النِّكَاحِ)

هو لغة الضم والرواء ، ويطلق على المقد حقيقة ، وعلى الوطاء عجزا (من احتاج إلى النكاح من الرجال) بأن تافت

ووجد أهبة نذبه له ، ومن احتاج وفقد الأهبة نذب تركه ، ويكسر شهوته بالصوم ، ومن لم يحتج إلى النكاح وفقد الأهبة كره له ، ومن وجدها ووجد مانع به من هرم ومرض دائم لم يكرهه ، لكن الاشتغال بالعبادة أفضل ، فإن لم يتعبد فالنكاح أفضل ، وأما المرأة فإن احتاجت إلى النكاح نذب لها وإلا فيكرهه ، ويندب أن يتزوج بكرة ولودا جميلة عاقلة دينية نسيبة ليست قرابة قريبة ، فإذا عزم على نكاح امرأة ، فالسنة أن ينظر إلى وجهها وكفها قبل أن يخطبها وإن لم تأذن في ذلك ، وله تكرير النظر ، ولا ينظر غير الوجه والكفين ، ويحرم أن ينظر الرجل إلى شيء من الأجنبية حرة كانت أو أمة ، أو الأمرد الحسن ، ولو بلا شهوة مع أمن الفتنة ، وقيل يجوز أن ينظر من الأمة ما عدا عورتها عند الأمن ،

نفسه للوطء (ووجد أهبة) من مهر وكسوة فصل التمكن ونفقة يومه (نذب له) النكاح تحصينا لدينه (ومن احتاج) إليه (وفقد الأهبة) المذكورة (نذب) له (تركه ويكسر شهوته بالصوم) فإن لم تنكسر بالصوم تزوج ولو بتكف اقراض المهر . ولا يتعاطى ما يقطع شهوته ككافور (ومن لم يحتج إلى النكاح وفقد الأهبة كره له) لخطر القيام بواجبه (ومن وجدها ووجد مانع به من هرم ومرض دائم) كالعنة (لم يكرهه) له النكاح (لكن الاشتغال بالعبادة أفضل) من النكاح (فإن لم يتعبد فالنكاح أفضل) لأنه ربما تقضى به البطالة إلى الفواحش . (وأما المرأة فإن احتاجت إلى النكاح) بأن تافت نفسها إليه أو احتاجت إلى المؤنة (نذب لها) بأن تسأل وليها (وإلا) بأن لم تحتج إليه (فيكرهه) لها إن اشتغلت بعبادة فهي كالرجل (ويندب) لمن أراد الزواج (أن يتزوج بكرة) أن لم يتم به عذر كاحتياجه لمن يقوم على عياله (ولودا) وتعرف ولادتها بأقاربها (جميلة عاقلة دينية) ويسن في المرأة أن لاتتزوج إلا بمن هذه صفته ، ويسن لوليها أن كانت صغيرة أن يختار لها من الرجال من هذه صفته (نسيبة) أي طيبة النسب لابنت زنا ولا بنت فاسق (ليست قرابة) أي ذات قرابة (قريبة) بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة وذات القرابة القريبة بأن تكون في أول درجات العمومة أو الخوالة بأن تكون بنت عم أو عمة أو خال أو خالة (فإذا عزم على نكاح امرأة فالسنة أن ينظر إلى وجهها وكفها قبل أن يخطبها وإن لم تأذن) له (في ذلك) وله تكرير النظر ، ولا ينظر غير الوجه والكفين (ظهر البطن) ويحرم أن ينظر الرجل إلى شيء من الأجنبية سواء كان وجهها أو شعرها أو ظفرها (حرة كانت أو أمة) ، ولا يحرم النظر إلى مثاليها في نحو امرأة مثلاً وليس الصوت من العورة فلا يحرم سماعه ما لم يخف منه فتنة (والأمرد الحسن) معطوف على الأجنبية فيحرم النظر إلى أي شيء منه (ولو بلا شهوة مع أمن الفتنة) وهذا ما اعتمد النووي واعتمد بعض المتأخرين ما اعتمد الرافعي أنه لا يحرم النظر إلى الأمرد الحسن إلا إذا كان بشهوة أو عند خوف الفتنة (وقيل يجوز أن ينظر من الأمة ما عدا عورتها) فينظر ما فوق سرتها وما تحت ركبتيها (عند الأمن) من الفتنة ، فالأجنبية الحرة يحرم النظر إلى أي جزء منها ولو بلا شهوة وكذا اللبس والخالة والأمة على العتد مثلها ، ولا فرق فيها بين الأجنبية وغيرها ، والأمرد الحسن لا يحرم النظر إليه إلا عند خوف الفتنة أو الشهوة وكذا اللبس والخالة يحرمان مطلقاً ، ومعنى النظر بشهوة أن ينظر فيلبس ويتأثر قلبه لا أن يفرق بين الأمرد والملاحى ، والنظر بشهوة حرام حتى إلى الجماد

وَيَنْظُرُ إِلَى زَوْجَتِهِ وَأُمِّهِ حَتَّى الْعَوْرَةِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ نَظْرُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَى فَرْجِ الْآخَرِ وَيَنْظُرُ الْعَبْدُ إِلَى سَيِّدَتِهِ ، وَالْمُسَوِّحُ إِلَى الْأَجْنِيَّةِ ، وَالرَّجُلُ إِلَى مُحَارِمِهِ ، وَالْمَرْأَةُ إِلَى مُحَرِّمِهَا ، فَبَيْنَا عَدَا مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ . وَأَمَّا نَظَرُهَا إِلَى غَيْرِ زَوْجِهَا وَمُحَرِّمِهَا فَحَرَامٌ كَنَظَرِهِ إِلَيْهَا ، وَقِيلَ يَحِلُّ أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُ مَاعِدًا عَوْرَتَهُ عِنْدَ الْأَمْنِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا كَشْفُ شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهَا لِمُرَاقِبَةٍ أَوْ لِمَرْأَةٍ كَافِرَةٍ ، فَلْتَحْذَرِ النِّسَاءُ فِي الْحَامَاتِ مِنْ ذَلِكَ ، وَهِيَ حَرَمُ النَّظَرِ حَرَمُ اللَّسِّ ، وَيَبَاحُ أَنْ لَقِصْدَ وَحِجَامَةٍ وَمُدَاوَاةٍ ، وَيَبَاحُ النَّظَرُ لِشَهَادَةٍ وَمُعَامَلَةٍ وَنَحْوِهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَيَحْرُمُ أَنْ يُصْرَحَ أَوْ يُعْرَضَ بِخُطْبَةٍ الْمُعْتَدَّةِ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَتْ رَجْعِيَّةً ، وَأَمَّا الْمُعْتَدَّةُ الْبَائِنُ بِثَلَاثَةٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ عَنِ الْوَفَاةِ فَيَحْرُمُ التَّصْرِيحُ دُونَ التَّعْرِيفِ ، وَتَحْرُمُ الْخُطْبَةُ عَلَى خُطْبَةِ الْغَيْرِ إِذَا صُرِّحَ لَهُ بِالْإِجَابَةِ إِلَّا بِإِذْنِهِ

(وينظر) ولو بشهوة (إلى زوجته وأُمته حتى العورة) منها (لكن يكره) نظر كل من الزوجين إلى فرج الآخر ، وينظر العبد إلى سيده (بشرط العفة فيهما) (والمسوح إلى الأجنبية) ويحل نظرهما إليه بشرط عداتهما (والرجل إلى محارمه) نساء أو رضاعا أو مصاهرة (والمرأة إلى محرمها فيما عدا ما بين السرة والركبة) في المسائل الأربعة ، (وأما نظرها) أي المرأة (إلى غير زوجها ومحرمها فحرام كنظره إليها) فيحرم أن تنظر أي جزء منه (وقيل يحل لها) أن تنظر منه (أي الأجنبية) ماعدا عورته (أي ما فوق سرتة وتحت ركبتة) (عند الأمن) من الفتنة (ويحرم عليها) أي المرأة (كشف شيء من بدنها) ولو وجهها وكفيها (لمراهق أو لامرأة كافرة) فستتر من المراهق والمرأة الكافرة كما تستتر من الأجنبية ، وقيل يجوز أن تظهر للكافرة من بدنها ما يبدو وعند المهنة كوجهها وكفيها ؛ وعلى كل من القولين فلا يجوز إظهار داخل بدنها للمراهق والمرأة الكافرة فذلك فرع المصنف على ذلك بقوله (فلتحذر النساء في الحمامات من ذلك) أي إظهار شيء من بدنهن للنساء الكافرات (ومتى حرم النظر حرم اللس) لأن اللس أخف من اللس في إثارة الشهوة ؛ ومتى للزنا وهو مقصود كالملكان إذ الأجنبية يحرم مسها ويحل نكاحها فيجوز مسها (ويباحان) أي النظر واللس (لقصد وحجامة ومدواة) ولكن بشرط اتحاد الجنس أن تيسر فإن لم يوجد اشترط حضور نحو محرم في امرأة ، وقد مسلم في حق رجل مسلم ؛ فلا تعالج امرأة رجلا مع وجود رجل ولا عكسه ؛ ولا كافر أو كافرة مسلما أو مسلمة مع وجود مسلم أو مسلمة ، والمعالجة في الوجه واليدين يكفي فيها الحاجة المأمونة للنظر ويعتبر في غيرهما ما يبيع التيمم وفي الفرج ما لا يبعد الكشف له هناك للمروءة (ويباح النظر لشهادة ومعاملة) . أما الشهادة فيجوز النظر لها ولو مع وجود محارم يشهدون ، وأما المعاملة فلا ينظر لأجلها إلا مع قدر الحاجة مع أمن الفتنة (ونحوهما) كتعليم صنعة مع فقد الجنس ، والمهرم الصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولم تكن هناك خلوة محرمة (بقدر الحاجة) فلا يمتدأها فإذا كفي النظر لبعض الوجه فلا ينظر لباقيها . (ويحرم أن يصرح أو يعرض بخُطْبَةِ الْمُعْتَدَّةِ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَتْ رَجْعِيَّةً) لأنها في معنى المزدوجة والتصريح ما يفيد صراحة الرغبة في زواجها كأريد زواجك إذا اقضت عدتك والتعريض ما يحتمل الرغبة وغيرها كانت جميلة ومن يجد مثلك . (وأما المعتدة البائن بثلاث أو) بـ (خلع أو) المعتدة (عن الوفاة فيحرم التصريح دون التعريض وتحرم الخطبة على خطبة الغير) ولو ذميا (إذا صرح له بالإجابة) . وأما إذا لم يصرح له بالإجابة فلا تحرم (إلا بإذنه) أي إذن ذلك الغير ولا بد أن يكون الخاطب الثاني عنده علم بالخطبة وأن تكون الخطبة الأولى جائزة ،

فَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِإِجَابَتِهِ جَازَ ، وَمَنْ اسْتَشِيرَ فِي خَاطِبٍ فَلْيَذْكُرْ مَسَاوِيَهُ بِصَدَقٍ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَخْطُبَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ
وَعِنْدَ الْعَقْدِ وَيَقُولُ أَزَوَّجُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيجٍ بِإِحْسَانٍ ، وَلَوْ خَطَبَ
الْوَلِيَّ عِنْدَ الْإِيجَابِ ، فَقَالَ الزَّوْجُ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ قَبِلْتُ صَحَّ لَكِنَّهُ لَا يَنْدُبُ وَقِيلَ
يَنْدُبُ . وَلِلنِّكَاحِ أَرْكَانٌ : الْأَوَّلُ الصِّيغَةُ الصَّرِيحَةُ وَلَوْ بِالْعَجْمِيَّةِ لِمَنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ لَا بِالْكِنَايَةِ ، فَلَا يَصِحُّ
إِلَّا بِالِيجَابِ مُنْجَزٍ ، وَهُوَ زَوَّجْتُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ فَقَطْ ، وَقَبُولُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَهُوَ تَزَوَّجْتُ ، أَوْ نَكَحْتُ ، أَوْ
قَبِلْتُ نِكَاحَهَا ، أَوْ تَزَوَّجَهَا ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَبْلْتُ لَمْ يَنْعَقَدْ ؛ وَلَوْ قَالَ زَوَّجْنِي ؛ فَقَالَ زَوَّجْتُكَ صَحَّ . الثَّانِي
الشُّهُودُ ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ حَرَيْنِ سَمِيعَيْنِ بَصِيرَيْنِ عَارِفَيْنِ بِلِسَانِ الْمُتَعَاقِدِينَ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ

(فإن لم يصرح) له (بإجابته جاز) ومثل عدم التصريح إعراضه أو طول الزمن بحيث يعد عرفا معرضا (ومن
استشير في خاطب) للنكاح أو استشير في شأن من يجتمع على غيره لأجل معاملة أو طلب علم (فليذكر) الاستشار
(مساويه) جمع مسوى وهو العيب (بصدق) لا بالكذب بذلا للنصيحة حتى يحذر المستشير من الاجتماع على من
يريد الاجتماع عليه . (ويندب أن يخطب) أى يذكر خطبة بضم أوله وهى كلام مفتتح بحمد الله مختم بدعاء ووعظ
(عند الخطبة) بكسر أوله وهى التماس الخاطب الزواج من جهة المخطوبة (وعند العقد) فيخطب الولي أو الزوج
أو أجنبي (ويقول) الولي للزوج (أزواجك على ما أمر الله تعالى به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) ويقول
ذلك قبل العقد لا في أثناءه (ولو خطب الولي عند الإيجاب فقال الزوج الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
قبِلْتُ صَحَّ) العقد لأن الفاصل بسير وهو من مقدمات القبول فلا يعد فاصلا (لكنه لا يندب ، وقيل يندب) وهو
المتنبد . فللنكاح أربع خطب : واحدة من الخاطب ، وأخرى من ولي المرأة ، وواحدة قبل الإيجاب ، وأخرى قبل
القبول (وللنكاح أركان : الأول الصيغة الصريحة ، المشتعلة على الإيجاب من الولي والقبول من الزوج) (ولو)
كانت (بالعجمية لمن يحسن العربية) اعتبارا بالمعنى (لا بالكناية) لافتقارها إلى النية ، والشهود لا اطلاع لهم على
ما فى القلب (فلا يصح) النكاح (إلا بإيجاب منجز) أى غير معلق (وهو) أى الإيجاب أى صيغته (زواجك
أو أنكحتك فقط) دون غيرها من الألفاظ كبيع وهبة وتمليك (ر) لا يصح أيضا إلا بد (قبول) من الزوج
(على الفور) من غير فصل بسكوت طويل أو كلام أجنبي (وهو) أى القبول (تزوجت أو نكحت أو قبِلْتُ
نكاحها أو تزويجها ، فلو اقتصر على قبِلْتُ) وكذلك لو اقتصر على قبِلْتُ النكاح من غير إضافة إليها على رأى (لم
ينعقد ، ولو قال) الزوج لولي (زواجي) بنتك فلانة (فقال) الولي (زواجك صَحَّ) العقد ، ولو قال الولي للزوج
زواجك فلانة قل قبِلْتُ لم يصح لأنه استدعاء لفظ لا للقبول . (الثانى) من أركان النكاح (الشهود) كثيرا ما يطلق
المصنف الركن على الشرط ومن ذلك ما هنا إذ الشهود خارجة عن حقيقة العقد ولكنها شرط فى صحته فتوقف صحته على
حضور شهود عدول فذلك قال (فلا يصح إلا بحضور شاهدين) احتياطا لأنسكحة عن الجحود (ذكرين) فلا
ينعقد برجل وامرأتين (حرين) فلا ينعقد بعبدين (سمعيين) فلا ينعقد بحضور أصم (بصيرين) فلا ينعقد بحضور
أعمى (عارفين بلسان المتعاقدين) فلا ينعقد بمن لا يعرف لغتهم ولو ضبط ألفاظهم (مسلمين عدلين) فلا ينعقد
بمفسود كافر ولو فى نكاح مسلم لسمية

وَلَوْ مُسْتَوْرَى الْعَدَالَةِ . الثَّالِثُ الْوَلِيُّ ، فَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِوَلِيِّ ذَكَرٍ مُكَلَّفٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ عَدْلٍ تَامَ النَّظَرُ ، فَلَا وَلَايَةَ
لَاِمْرَأَةٍ وَصِيٍّ وَجُنُونٍ وَرَقِيقٍ وَكَافِرٍ وَفَاسِقٍ وَسَفِيهِ ، وَخُحِّلَ النَّظَرُ بِهَرَمٍ وَخَجَلٍ ، وَلَا يَضُرُّ الْعَمَى ؛ وَيَلِي
السَّكَافِرُ مَوْلِيَّتَهُ الْكَافِرَةَ ، وَلَا يَلِيهَا الْمُسْلِمُ إِلَّا السَّيِّدُ فِي أَمَتِهِ وَالسُّلْطَانُ فِي نِسَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَيُزَوِّجُهَا السَّيِّدُ وَلَوْ
فَاسِقًا ، فَإِنْ كَانَتْ لَاِمْرَأَةٍ زَوْجَهَا مِنْ يَزُوجُ السَّيِّدَةَ بِإِذْنِ السَّيِّدَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ السَّيِّدَةُ غَيْرَ رَشِيدَةٍ زَوَّجَهَا أَبُو
السَّيِّدَةِ أَوْ جَدُّهَا ، وَأَمَّا الْحُرَّةُ فَيُزَوِّجُهَا عَصَبَاتُهَا : وَأَوْلَاهُمُ الْآبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ ، ثُمَّ الْأَخُّ ، ثُمَّ ابْنُهُ ، ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ
ابْنُهُ ، ثُمَّ الْمُعْتَقُ ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، ثُمَّ مُعْتَقُ الْمُعْتَقِ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، ثُمَّ الْحَاكِمُ وَلَا يَزُوجُ أَحَدَهُ مِنْهُمْ وَهَنَّاكَ مِنْ هُوَ
أَقْرَبُ مِنْهُ ، فَإِنْ أَسْتَوَى اثْنَانِ فِي الدَّرَجَةِ وَأَحَدُهُمَا مِنْ يَدِي بَابُيْنِ وَالْآخَرُ بَابُ فَالْوَلِيِّ مِنْ يَدِي بَابُيْنِ
فَإِنْ أَسْتَوَى فَالْوَلِيُّ أَنْ يَقْدَمَ اسْمُهُمَا وَأَعْلَاهُمَا وَأَوْرَعُهُمَا ، فَإِنْ زَوَّجَ الْآخَرُ صَحَّ

(ولو) كانا (مستورى العدالة) فلا يشترط عدالتهما الباطنة وهي التي تثبت عند القاضي بالتركية فالمدار على أن
لا يعرف لهما مفسقا . (الثالث) من الأركان (الولي) أي مباشرته العقد فلا تعقد المرأة النكاح ولو بالتوكيل (فلا
يصح إلا بولي ذكر مكلف حر مسلم عدل تام النظر فلا ولاية لامرأة وصي وجنون ورقيق) لما فيهم من النقص
(وكافر) على مسلبة ولو كانت عتيقة كافر فتنتقل الولاية للأبعد ، فإن لم يوجد فالسلطان ولا يلى مسلم كافرة (وفاسق)
غير السلطان ، فإن كان الولي فاسقا انتقلت الولاية للسلطان ولو فاسقا ، وإن تاب الولي زوج في الحال (وسفيه) حبر
عليه ، وأما حبر الفلاس فلا يمنع الولاية (وخجّل النظر بهرم وجبل) أي فساد في العقد لا يصل لحد الجنون (ولا
يضر العمى) في الولاية (ويلي السكافر موليته الكافرة) بشرط أن لا يرتكب مفسقا في دينه وإن كان يهوديا وهي
نفسرانية أو بالعكس (ولا يليها) أي الكافرة (المسلم إلا السيد في أمتة والسلطان في نساء أهل الذمة) فهو ولي
من إذا لم يكن لمن ولي قريب كافر ، وإذا لم يكن لمسلمين قاض فهل يجوز قبول نكاح الذمية من قاضيه قل
الرائى الظاهر المنع . أما الأمة المسلمة (فيزوجها السيد) بالملك (ولو فاسقا ، فإن كانت) الأمة (لامرأة زوجها من
يزوج السيدة) من الأولياء (بإذن السيدة) نطقا لا سكوتا (فإن كانت السيدة غير رشيدة) بصغر أو جنون أو سفه
(زوجها أبو السيدة أو جدّها) عند فقد الأب ، وإذا كانت السدة صغيرة وهي ثيب امتنع تزويج أمتها كما يمنع
تزوجها حتى تبلغ وتأذّن نطقا ، ويزوج العتيقة عصباتها ، فإن فقدوا زوجها من زوج العتيقة من أب أو جد ثم باقى
العصبة (وأما الحرة فيزوجها عصباتها) من النسب أو من له الولاء عليها (وأولاهم) أي أحق العصبات بالولاية (الأب
ثم الجد) أبوه (ثم الأخ) الشقيق أو لأب لا الأخ للأخ فلا مدخل له في ولاية النكاح (ثم ابنه) أي ابن الأخ المتقدم
(ثم العم ثم ابنه) أي العم الشقيق أو لأب وكذا ابنه (ثم المولى) المعتق ، ثم عصبته ، ثم معتق المعتق ، ثم عصبته ،
ثم الحاكم (ويقدم الشقيق من الأخ والدم على الذي لأب وأولادهما كذلك (ولا يزوج أحد منهم وهناك من هو أقرب
منه ، فإن استوى اثنان في الدرجة) كأخوين (وأحدهما يدلى بأبوين) كالشقيق (والآخر بأب فالولي) هو (من يدلى
بأبوين) وهو الشقيق (فإن استوى) كأخوين شقيقين أو لأب (فالأولى) أي الأخص . على سبيل التنب (أن يقدم
اسمها) أي أكبرهما سنا (وأعلهما) بباب النكاح (وأورعهما) فإن تعارضت هذه الصفات قدم الأقرب ، ثم الأورع ،
ثم الأسن (فإن زوج الآخر) وهو غير الوصف المذكور (صح) إذا كانت أذنت لكل منهما ،

وإن تشاحا أقرع ، وإن زوج غير من خرجت قرعته صح أيضا ، وإن خرج الولي عن أن يكون وليا بشئ من الموانع المتقدمة انتقلت الولاية إلى من بعده من الأولياء ، ومتى دعت الحرة إلى كف لزمه تزويجها ، فإن عضلها أي منعهما بين يدي الحاكم أو كان غائبا في مسافة القصر أو كان محرما زوجها الحاكم ، ولا تنتقل الولاية إلى الأبعد ، وإن غاب إلى دون مسافة القصر لم تزوج إلا بإذنه ، ويجوز للولي أن يوكل بتزويجها ، ولا يجوز أن يوكل إلا من يجوز أن يكون وليا ، وللزوج أن يوكل في القبول من يجوز أن يقبل النكاح لنفسه ولو عبدا ، وليس للولي ولا للوكيل أن يوجب النكاح لنفسه ، فلو أراد وليا أن يتزوجها كابن العم فوض العقد إلى ابن عم في درجته ، فإن فقد القاضى ، وليس لأحد أن يتولى الإيجاب والقبول في نكاح واحد إلا الجدة في تزويج بنت ابنه بآب ابنه . ثم الولي على قسمين : مجبر ، وغير مجبر ، فالمجبر هو الأب والجدة خاصة في تزويج البكر فقط ، وكذا السيد في أمته مطلقا ، ومعنى المجبر أن له أن يتزوجها من كف بغير رضاها

(وإن تشاحا) وقد استويا (أقرع ، وإن زوج غير من خرجت قرعته صح ، وإن خرج الولي عن أن يكون وليا بشئ من الموانع المتقدمة) بأن كان غير عدل أو غير حر أو غير تام النظر (انتقلت الولاية إلى من بعده من الأولياء) ويفرض الذى سلبت عنه الولاية كأنه مات ، فلو غابت إليه صفة الولاية عاد وليا (ومتى دعت الحرة إلى الزواج بـ (كف لزمه تزويجها) منه تحصينا لها (فإن عضلها أي منعه) الولي من الزواج بهذا الكف ، أما كان أو غيره (بين يدي الحاكم أو كان) الولي (غالبا في مسافة القصر أو كان محرما) بنج أو عمرة (زوجها الحاكم) لا الأبعد ؛ وزوجها الحاكم أيضا في صورة غير ذلك منها أن يحبس حبسا يمنعه من التزويج (ولا تنتقل الولاية إلى الأبعد) في هذه الصور (وإن غاب) الولي (إلى دون مسافة القصر لم يزوج) الحاكم (إلا بإذنه) أي اذن الولي بأن يستأذنه (ويجوز للولي أن يوكل بتزويجها) غيره أذنت له في ذلك أم لا مجبرا كان أو غيره ، ولا يجب أن يعين الزوج (ولا يجوز) للولي أن يوكل إلا من يجوز (أن يكون وليا) بأن يجمع صفات الأولياء من العدالة وغيرها (و) يجوز (للزوج أن يوكل في القبول من يجوز أن يقبل النكاح لنفسه) فلا يوكل صبيلا ، ولا امرأة ، ولا محرما (ولو) كان الوكيل (عبدا) فيصح توكيله ولو بغير إذن سيده (وليس للولي ، ولا للوكيل أن يوجب النكاح لنفسه) لاتحاد الموجب والقابل (فلو أراد وليا أن يتزوجها) بأن كان ابن عمها (كابن العم فوض العقد إلى ابن عم) آخر (في درجته ، فإن فقد القاضى) وإذا أراد الحاكم أن يتزوج من لا ولي لها غيره فوض العقد لخليفته (وليس لأحد أن يتولى الإيجاب والقبول في نكاح واحد إلا الجدة) إذا كان جدا وأراد (فله تزويج بنت ابنه بآب ابنه) الآخر وكلاهما قاصر ، فيقول زوجت ابنة ابني هذه لابن ابني هذا ، ثم يقول قبلت له وذلك لفوة ولايته ووفور شفتيه (ثم الولي على قسمين : مجبر وغير مجبر ، فالمجبر هو الأب والجدة خاصة في تزويج البكر فقط) فلهما أن يتزوجها بغير اذنها (وكذا السيد في أمته مطلقا) بكرا أو ثيبا صغيرة أو كبيرة (ومعنى المجبر أن له أن يتزوجها من كف بغير رضاها) إذا كان بمهر الثلث وليس بينهما عداوة ظاهرة ولا بينها وبين الزوج عداوة ولو غير ظاهرة وكان الهر من تعد البلد وليس الزوج بماله ، فلو زوج ابنته بالاجبار لمن هو معسر بحال الصداق ثم دفع أبوه عنه الهر لم يصح العقد إلا أن يهبه أبوه حال الصداق قبل العقد ،

وغير المحبر لا يزوج إلا برضاها وإذنها ، فتي كانت بكرا جاز للأب أو الجد تزويجها بغير إذنها ، لكن يندب استئذان البالغة ، وإذنها السكوت . وأما الثيب العاقلة فلا يزوجه أحد إلا بإذنها بعد البلوغ باللفظ سواء الأب والجد وغيرهما ، وأما قبل البلوغ فلا تزوج أصلا ، وإن كانت مجنونة صغيرة زوجها الأب أو الجد ، أو كبيرة زوجها الأب أو الجد أو الحاكم ، لكن الحاكم يزوجهما للحاجة والأب والجد يزوجهما للحاجة والمصلحة ، ولا يلزم السيد تزويج الأمة والمكاتب وإن طلبتا . ولا يزوج أحد من الأولياء المرأة من غير كفء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء ، فإن كان وليها الحاكم لم تزوج من غير كفء أصلا وإن رضيت ، وإن دعت إلى غير كفء لم يلزم الولي تزويجها ، وإن عينت كفوا وعين الولي كفوا غيره فمن عينه الولي أولى إن كان مجبرا وإلا فن عينته أولى ، والكفاءة في النسب والدين والحرية والصنعة وسلامة العيوب المثبتة للخيار فلا يكافي العجمي عريية ، ولا غير قرشي قرشية ، ولا غير هاشمي ومطلبي هاشمية أو مطلية ، ولا فاسق عفيفة ، ولا عبد حرة ،

(وغير المحبر لا يزوج إلا برضاها وإذنها ، فتي كانت بكرا جاز للأب أو الجد تزويجها بغير إذنها) والبكر هي التي لم توطأ ولو خلقت من غير بكار (لكن يندب استئذان البالغة وإذنها السكوت) . وأما الصغيرة فلا إذن لها . (وأما الثيب العاقلة) والمجنونة فسيأتي في كلام للصنف حكمهما (فلا يزوجهما أحد إلا بإذنها بعد البلوغ باللفظ سواء الأب والجد وغيرهما) ولا يكفي سكوتها ، ولا إشارتها : (وأما) الثيب (قبل البلوغ فلا تزوج أصلا) والثيب هي من زالت بكارتها بوطء ولو حراما (وإن كانت) الثيب (مجنونة) فإن كانت (صغيرة زوجها الأب أو الجد) عند فقد الأب للمصلحة دون غيرها من الأولياء والحاكم ، وإن كانت الثيب مجنونة (أو كبيرة زوجها الأب أو الجد) عند فقد الأب (أو الحاكم) عند فقدهما (لكن الحاكم يزوجهما للحاجة) فقط (والأب والجد يزوجهما للحاجة والمصلحة) والمجنون الذكر يزوجه الأب أو الجد للحاجة فقط ، (ولا يلزم السيد تزويج الأمة والمكاتب وإن طلبتا) التزوج ، (ولا يزوج أحد من الأولياء المرأة من غير كفء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء) وهم من ثبتت لهم ولاية حال العقد كإخوة عقد أحدهم ، فلو كان لها ولي أبعد فلا يمنع عدم رضا محبة تزويج الأقرب إذا رضى هو والزوجة بغير الكفء (فإن كان وليها الحاكم لم تزوج من غير كفء أصلا وإن رضيت) لأنه يلزمه مراعاة الحظ لها (وإن دعت إلى غير كفء لم يلزم الولي تزويجها) لأن له حقا في الكفاءة فلا يلزمه ضياعه (وإن عينت كفوا وعين الولي كفوا غيره فمن عينه الولي أولى إن كان مجبرا وإلا فن عينته أولى) بمن عينه (والكفاءة) تعتبر (في النسب والدين والحرية والصنعة وسلامة العيوب المثبتة للخيار) كالسلامة من الجذام والبرص والجنون واللعنة والجب (فلا يكافي العجمي عريية) لشرف نسب العرب على العجم (ولا غير قرشي قرشية ، ولا غير هاشمي ومطلبي هاشمية أو مطلية) وإن كان قرشيا لشرف نسب بني هاشم والمطلب على من عداهم من العرب (ولا) يكافي (فاسق عفيفة) ليست فاسقة وإن تاب لعدم مساواتهما في الدين (ولا) يكافي (عبد حرة) متأصلة الحرية أو عتيقة لعدم المساواة في الحرية ،

وَلَا الْعَتِيقُ أَوْ مَنْ مَسَّ آبَاهُ رِقُّ حُرَّةِ الْأَصْلِ ، وَلَا ذُو حِرْفَةٍ دَنِيَّةٌ بَنَتْ ذِي حِرْفَةٍ أَرْفَعَ كَخِيَاطٍ بَنَتْ تَاجِرًا ، وَلَا مَعِيبٌ بَعِيبٌ يَثْبُتُ الْخِيَارَ سَلِيمَةً مِنْهُ ، وَلَا اعْتِبَارٌ بِالْيَسَارِ وَالشَّيْخُوخَةِ ، فَتَى زَوْجَهَا بَغِيرَ كُفٍّ ، بَغِيرَ رِضَاهَا وَرِضَا الْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ هُمْ فِي دَرَجَتِهِ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ ، وَإِنْ رَضُوا أَوْ رَضِيَتْ فَلَيْسَ لِلْأَبَدِ اعْتِرَاضٌ ، وَإِذَا رَأَى الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ الْمَصْلَحَةَ فِي تَزْوِيجِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ زَوْجَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزُوجَهُ أُمَةً وَلَا مَعِيَّةً ، وَإِنْ كَانَ سَفِيهَا أَوْ مَجْنُونًا مُطَبَّقًا وَاحْتِاجَ إِلَى النِّكَاحِ زَوْجَهُ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ أَوْ الْحَاكِمُ ، فَإِنْ أَذِنُوا لِلْسَفِيهِ أَنْ يَعْقِدَ لِنَفْسِهِ جَازًا ، وَإِنْ عَقَدَ بِلَا إِذْنٍ فَبَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا تَسْرَى جَارِيَةً وَاحِدَةً ، وَالْعَبْدُ الصَّغِيرُ يَزُوجُهُ السَّيِّدُ ، وَالْكَبِيرُ يَتَزَوَّجُ بِإِذْنِهِ وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ إِجْبَارُهُ عَلَى النِّكَاحِ ، وَلَا لِلْعَبْدِ إِجْبَارُ السَّيِّدِ عَلَيْهِ .

(ولا) يكافئ (العتيق) الذى مسه الرق ثم عتق (أو من مس آباه رق) بأن كان أبوه رقيقاً ثم عتق بخلاف من مس أمه رق فلا يؤثر في كفايته (حرة الأصل) لشرف نسبها الذى لم يمس برق على نسبه (ولا) يكافئ (ذو حرفة دنيئة) أى خسيصة (بنت ذى حرفة أرفع) من حرفة الزوج وذلك (كخياط) فلا يكون كفوًا لـ (بنت تاجر) وكذا الكناس ، فلو أفلح عن الحرفة الدنيئة اشترط أن ينسب لغيرها وتتقطع نسبته عنها (ولا) يكافئ (معيب بعيب) يثبت الخيار (مثل الجنون والجذام) سليمة منه ولا اعتبار باليسار (لأن قلة المال لا يغير بها ذوو البصائر إذا السالفاد ورائع (و) لا اعتبار بـ (الشيخوخة) فيكافئ الشيخ الشابة والفقير ذات اليسار (فتى زوجها) ولها (بغير كفء بغير رضاها ورضا) سائر (الأولياء الذين هم في درجته) كإخوة أشقاء زوجها أحدهم بغير كفء مع عدم رضا الباقيين (فالنكاح باطل ، وإن رضوا أو رضيت) هى بغير الكفء ورضى باقى الأولياء الذين في درجته (فليس للأب) من الأولياء (اعتراض) على عدم الكفاية لأن من له الحق قد رضى باسقاطها (وإذا رأى الأب أو الجد للمصلحة في تزويج الصغير والصغيرة) العاقل (زوجه) ولو بأربع حيث وجدت المصلحة (وليس له أن يزوجه أمة) لفقد شرط نكاحها فيه وهو خشية العنت (ولا معية) لعدم المصلحة له في نكاحها (وإن كان سفيهاً أو مجنوناً مطبقاً أو) كان جنونه غير مطبق لكنه (احتاج إلى النكاح زوجه الأب أو الجد أو الحاكم ، فإن أذنوا للسفيه أن يعقد لنفسه جاز) أى صح عقده لأنه صحيح العبارة في غير الأموال فإذا أذن له فقد صح عقده (وإن عقد بلا إذن فباطل) لأن عقده يتضمن مالا وهو الصداق ، وهو فاسد العبارة في الأموال (وإن كان) السفيه (مطلقاً) أى كثير الطلاق بأن طلق قبل الحجر أو بعده ثلاث زوجات أو اثنتين وكذا ثلاث مرات في زوجة (تسرى جارية واحدة) أى اشترى له أمة يطؤها (والعبد الصغير يزوجه السيد والكبير يتزوج بإذنه) أى السيد (وليس للسيد إجباره على النكاح) لأنه يملك رفقته بالطلاق فليس كالأمة (ولا للعبد إجبار السيد عليه) لأنه يشترط مقاصد الملك ، وليس للتبديد إجبار المكتبة ، والمبضعة على النكاح .

(فصل) يجب تسليم المرأة على الفور إذا طلبها في منزل الزوج إن كانت تطبق الاستمتاع ، فإن سألت الانتظار أنظرت وأكثره ثلاثة أيام ، فإن كانت أمة لم يجب تسليمها إلا بالليل وهي بالنهار عند السيد . والمستحب أن يأخذ الزوج بناصيتها أول ما يلقاها ويدعو بالبركة ، ويملك الاستمتاع بها من غير إضرار وله أن يسافر بها إن كانت حرة ، وله أن يعزل عنها حرة كانت أو أمة ، لكن الأولى أن لا يفعل ، وله أن يلزمها بما يتوقف الاستمتاع عليه كالغسل من الحيض وبما يتوقف عليه كإزالة اللذات كالنسل من الجنابة والاستحداد وإزالة الأوساخ .

(فصل) يحرم نكاح الأم والجدة وإن علون ، والبنت وبنات الأولاد وإن سفن ، والأخوات وبنات الإخوة والأخوات وإن سفن ، والعمة والخالات وإن علون ، وأم الزوجة وجدها .

(فصل) في تسليم الزوجة للزوج . (يجب تسليم المرأة) للزوجة للزوج (على الفور إذا طلبها في منزل الزوج) فلا يجب التسليم إلا إذا طلبها الزوج في منزله ، فإن لم يطلبها أو لم يطلبها في منزله اتقى الوجوب ، وكذلك يشترط لوجوب التسليم شرط ثالث ذكره بقوله (إن كانت تطبق الاستمتاع) بالوطء ، ويشترط كون الصداق مقبوضاً أو مؤجلاً لم يعمل فلها أن تحبس نفسها إذا لم تقبض مقدم الصداق الحال (فإن سألت الانتظار) أي طلبت من الزوج أن يمهلها (أنظرت) أي يجب على الزوج أن يمهلها (وأكثره ثلاثة أيام) أي أكثر مدة ثلاثة أيام ، فلو طلبت أكثر لانتجبت (فإن كانت) الزوجة (أمة) لم يجب تسليمها إلا بالليل وهي بالنهار عند السيد (لتكون قائمة بحفظها مما) . (والمستحب) إذا سلمت الزوجة (أن يأخذ الزوج بناصيتها) وهي مقدم رأسها (أول ما يلقاها ويدعو بالبركة) كأن يقول بارك الله لكل منا في صاحبه (ويملك) الزوج (الاستمتاع بها) بجميع أنواعه من وطء وغيره (من غير إضرار) بها كأن تكون مريضة لا تطيق الوطء فلها منه (وله أن يسافر بها إن كانت حرة) ولو سفراً طويلاً . وأما الأمة فلا يسافر بها إلا برضا سيدها (وله أن يعزل عنها) والعزل هو أن يجمع حق يوجب الإزالة فينزع ذكره وينزل إلى خارج الفرج لدم الحمل (حرة كانت) الزوجة (أو أمة لكن الأولى أن لا يفعل) ذلك فهو مكروه لأنه طريق إلى قطع النسل . (وله أن يلزمها بما يتوقف الاستمتاع عليه كالغسل من الحيض) فإذ لم تفعل غسلها بنفسه وحل له الاستمتاع وإن لم تنو للضرورة كما يفعل ذلك بالجنونة ، وله أن يجبرها على ترك السكر وإن كانت ذمية (و) له أن يلزمها (بما يتوقف عليه كإزالة اللذات كالغسل من الجنابة والاستحداد) أي إزالة شعر العانة (وإزالة الأوساخ) من عرق وغيره ، فإذا أمرها بشئ من ذلك وجب عليها فعله وعصت بتأخيرها ولا فرق في ذلك بين الزوجة المسلمة والكتانية .

(فصل) في موانع النكاح . (يحرم نكاح الأم) أي ياتم به الشخص ولا يصح وهي من ولدتك (والجدة) من جهة الآباء والأمهات (وإن علون) بأن كانت أم أم أو أم أبي أب وهكذا (والبنت وبنات الأولاد) إناثاً وذكوراً (وإن سفن والأخوات وبنات الأخوة) بنات ، (الأخوات وإن سفن والعمة والخالات وإن علون) بأن تكون خالة أب أو جد أو عمة أب أو جد (وأم الزوجة وجدها) من الآباء والأمهات ،

وَأَزْوَاجِ آبَائِهِ وَأَوْلَادِهِ ، هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ يَحْرَمُ مِنْ بَجَرْدِ الْعَقْدِ . وَأَمَّا بِنْتُ زَوْجَتِهِ فَلَا تَحْرُمُ إِلَّا بِالْدُّخُولِ بِالْأَمِّ فَإِنْ أَبَانَ الْأُمُّ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا حَلَّتْ لَهُ بِنْتُهَا . وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْ وَطْئِهَا أَحَدُ آبَائِهِ ، أَوْ أَبْنَاهُ بِمَلَكَ أَوْ شَبَهَةٍ ، وَأُمَمَاتُ مَوْطُوءَاتِهِ بِمَلَكَ أَوْ شَبَهَةٍ هُوَ وَبَنَاتُهَا كُلُّ ذَلِكَ تَحْرِيماً مُؤَبِّداً . وَيَحْرُمُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأَخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا ، وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ وَطِئَهَا أَبُوهُ ، أَوْ ابْنُهُ بِشَبَهَةٍ ، أَوْ وَطِئَ هَرَامُهَا ، أَوْ بَنَتُهَا بِشَبَهَةٍ انْقَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَمَنْ حَرَّمَ مِنْ ذَلِكَ بِالنَّسَبِ حَرَّمَ بِالرِّضَاعِ ، وَمَنْ حَرَّمَ نِكَاحَهَا مِنْ ذِكْرَانِهِ حَرَّمَ وَطْئَهَا بِمَلَكَ الْيَمِينِ ، وَمَنْ وَطِئَ أُمَّهُ ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا حَلَّتْ لَهُ الْمُنْكَوْحَةُ وَحُرِّمَتِ الْمَمْلُوكَةُ . وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ نِكَاحُ الْجَوْسِيَّةِ وَالْوَثْنِيَّةِ وَالْمُرْتَدَّةِ ، وَمَنْ أَحَدُ أَبَوَيْهَا كِتَابِيٌّ وَالْآخَرُ جَوْسِيٌّ وَالْأُمَةُ الْكِتَابِيَّةُ وَجَارِيَةُ ابْنِهِ وَجَارِيَةُ نَفْسِهِ وَمَالِكَتُهُ .

(وَأَزْوَاجِ آبَائِهِ) وان علوا من جهة الأب والأم (و) أزواج (أولاده) وان سفلى من أولاده وبناته (هؤلاء) كلهم (المحرمات من النسب) يحرم من مجرد العقد (الصحيح دون الفاسد) وأما بنت زوجته فلا تحرم إلا بالدخول بالأم ، فان أبان الأم قبل الدخول بها (بأن طلقها) حلت له بنتها ويحرم عليه من وطئها أحد آبائه أو أبنائه بملك أو شبهة (بنكاح فاسد أو شراء فاسد أو بوطء الجارية المشتركة) (و) يحرم (أمهات موطوءاته هو بملك أو شبهة بما تقدم) وبناتها (أى للوطوءات بملك أو شبهة) (كل ذلك) التحريم (تحريماً مؤبداً) مستمرا (ويحرم) عليه (أن يجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها) ولا فرق فيهن بين الشقيقات أو لأب أو لأُم (وان تزوج امرأة ثم وطئها أبوه أو ابنه بشبهة) فتصير في معنى زوجة أبيه أو ابنه (أو وطئها هو أمها) فتصير زوجته بنت موطوءته (أو بنتها) فتصير الزوجة أم موطوءته لكن إن كان الوطء للذكور (بشبهة) لا يزنا فلذلك (انقسخ نكاحها) في هذه الصور الأربع ، وأما وطء الزنا فلا حرمة فلا تحرم به (ومن حرم من ذلك النسب) حرمة مؤبدة (حرم بالرضاع) فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من الأم والبنت والأخت والعممة والخالدة وامرأة الأب من الرضاع والابن من الرضاع وبنت الأخ والأخت من الرضاع وهكذا (ومن حرم نكاحها بمن ذكرناه) نسياً أو رضاعاً (حرم وطؤها بملك اليمين) فلو ملك أختين أو جارية وعمتها أو جارية وخالتها حرم وطؤها معاً ، فإذا وطئ واحدة حرمت الأخرى حتى يحرم الموطوءة بما يزيل للملك من بيع وغيره (ومن وطئ أمته ثم تزوج أختها أو عمتها أو خالتها حلت له للمنكوحة) أى حل وطؤها (وحرمت للملوكة) لأن فرائض النكاح أقوى من فرائض الملك (ويحرم على المسلم نكاح الجوسية) وإن كان لهم شبهة كتاب لأنهم لما بدلوه رفع (والوثنية) وهى من تعبد شيئاً من الجواهر (والمرتدة) عن دين الإسلام ولا تحل لأحد لامن المسلمين ولا من الذميين (و) يحرم نكاح (من أحد أبويها كتابي) أى يهودى أو نصرانى (والآخر جوسى) سواء كان أحد الأبوين الأم أو الأب تغليباً للتحريم ، وأما إذا كانت كتابية أى يهودية أو نصرانية فتحل بشروط مذكورة في مواضعها إنعاماً مع السكراهة (و) يحرم على المسلم أيضاً نكاح (الأمة الكتابية) فلا تحل ولو مع شروط نكاح الأمة (ولا يحل أيضاً نكاح) جارية ابنه وجارية نفسه (لأن الزوجية والملكية متنافيان) (و) لا يصح نكاح (مالمكة) أى سيده حتى لو ملكت زوجها انقسخ نكاحها

لكن

لَكِنْ يَحْزُرُ وَلَاَهُ الْأُمَّةُ الْكَتَائِيَّةُ بِمَلَكَ الْيَمِينِ، وَيَحْرُمُ الْمَلَاعَنَةُ عَلَى الْمَلَاعِنِ، وَنِكَاحُ الْمُحْرَمَةِ وَالْمُعْتَدَةِ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ، وَالْأَوَّلَى الْأَقْتَصَارُ عَلَى الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ أَنْ يَطَأَ بِمَلَكَ الْيَمِينِ مَا شَاءَ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْعَبْدِ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَتَيْنِ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَرِّ نِكَاحُ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْعَتَّةَ وَهُوَ الْوُقُوعُ فِي الزَّانَا، وَلَيْسَ عِنْدَهُ حُرَّةٌ تَصْلُحُ لِلِاسْتِمْتَاعِ وَعَجَزَ عَنْ صَدَاقِ حُرَّةٍ أَوْ ثَمَنٍ جَارِيَةٍ تَصْلُحُ، وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ الشَّغَارِ وَنِكَاحُ الْمُتَمَةِ، وَهُوَ أَنْ يَنْكِحَهَا إِلَى مَدَّةٍ، وَلَا نِكَاحُ الْمُحْلَلِ، وَهُوَ أَنْ يَنْكِحَهَا لِيُحْلِلَهَا لِلَّذِي طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَإِنْ عَقَدَ لِذَلِكَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ صَحَّ .

﴿فصل﴾ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ مَجْنُونًا، أَوْ مَجْذُومًا، أَوْ أَرْصًا، أَوْ وَجَدَهَا رَتْقَاءَ أَوْ قَرْنَاءَ، أَوْ وَجَدَتْهُ عَيْنًا، أَوْ مَجْنُوبًا ثَبَتَ الْخِيَارُ فِي فَيْسَخِ الْعَقْدِ عَلَى الْقَوْرِ عِنْدَ الْحَاكِمِ سِوَاهُ كَانَ،

(لكن يجوز وطء الأمة الكتائية بملك اليمين) لا بالزوجية (وتحرم للملاعة على الملاعن) ولو كانت صادقة (و) يحرم (نكاح المحرمة) إحراما صحيحا أو فاسدا بجم أو عمرة (والمتدة من غيره) قبل فراغ العدة . (ويحرم على الحر أن يجمع بين) نساء . (أكثر من أربع) نوة، فإن وقع نكاحهن معا بطل الكل، وإن وقع مرتبا بطل ما زاد (والأولى الاقتصار على الواحدة) عند عدم الاحتياج إلى ما زاد لحوف عدم القيام بمقوقهن (وله أن يطأ بملك اليمين) بشراء أو هبة (ما شاء) من الجوارى من غير حصر في عدد (ويحرم على العبد أكثر من اثنتين) ويحرم فيه ما ذكر في الحر (ويحرم على الحر نكاح الأمة المسلمة إلا أن يخاف العتة وهو الوقوع في الزنا وليس عنده حرة تمايح للاستمتاع) مسلمة أو كتائية (وعجز عن صداق حرة أو ثمن جارية تصلح) للاستمتاع فإذا توفرت هذه الشروط في الحر جاز له نكاح الأمة مع رق أولاده منها للمعذر، وأما العبد فيجوز له نكاح الأمة المسلمة . وأما الكتائية فلا تحل له ولا الحرة . (ولا يصح نكاح الشغار) بأن يقول الرجل لآخر زواجك بنى على أن تزوجني ببتك وبضع كل منهما صداق الأخرى . (و) لا يصح (نكاح المتمة وهو أن ينكحها إلى مدة) مغلوطة كشهر أو مجهولة كقيدوم زيد (ولا) يصح (نكاح المحلل) لكن بشرط يذكر في العقد (وهو) أن يقول في صلب العقد (أن ينكحها ليحللها للذي طلقها ثلاثا، فإن عقد) الولي العقد (لذلك) أي لأجل أن يحللها (ولم يشترطه) في صلب العقد (صح) النكاح وحلت .

﴿فصل﴾ فِيمَا ثَبَتَ الْخِيَارُ مِنَ الْعُيُوبِ : (إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا) أَى الزَّوْجَيْنِ (الْآخَرَ مَجْنُونًا) جُنُونًا مُتَقَطِّعًا، وَهُوَ مَرَضٌ يَزِيلُ الشُّعُورَ مِنَ الْقَلْبِ مَعَ بَقَاءِ الْقُوَّةِ (أَوْ) وَجَدَهُ (مَجْذُومًا) وَالْجَذَامُ عِلَّةٌ يَحْرُمُ مِنْهَا الْعُضْوُ ثُمَّ يَسْوَدُّ ثُمَّ يَنْتَقِطِعُ (أَوْ أَرْصًا) وَالْبَرَصُ بَيَاضٌ شَدِيدٌ مُبْقِعٌ (أَوْ وَجَدَهَا) الزَّوْجَ (رَتْقَاءَ) وَهِيَ الَّتِي انْسَدَّ عَنْهَا الْجَمَاعُ مِنْهَا بِلَحْمٍ (أَوْ قَرْنَاءَ) وَهِيَ الَّتِي انْسَدَّ عَنْهَا الْجَمَاعُ مِنْهَا بِعَظْمٍ (أَوْ وَجَدَتْهُ) الزَّوْجَةَ (عَيْنًا) وَهُوَ الْعَاجِزُ عَنِ الْوُطْءِ فِي الْقَبْلِ وَهُوَ غَيْرُ صَبِيٍّ (أَوْ) وَجَدَتْهُ (مَجْنُوبًا) وَهُوَ لِلْقَطْعِ الذَّكَرِ (ثَبَتَ الْخِيَارُ فِي فَيْسَخِ الْعَقْدِ) أَى عَقْدِ النِّكَاحِ، فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ النِّكَاحَ كَمَا يَفْسَخُ الْبَيْعُ بِالْعَيْبِ، وَلَا يُلْحَقُ بِهِ الْعُيُوبُ غَيْرُهَا مِنْ مِثْلِ سِنَانٍ وَجَرُوحٍ سِيَالَةٍ لَكِنْ يَثْبُتُ (عَلَى الْقَوْرِ) كَخِيَارِ الْعَيْبِ (عِنْدَ الْحَاكِمِ) فَلَا سِتْقَالُ بِهِ وَمِثْلُ الْحَاكِمِ الْحَكَمُ بِشَرْطِهِ (سِوَاهُ كَانَ) الْفَاسِخُ الْعَقْدِ،

به مثل ذلك العيب أم لا ، ولو حدث العيب ثبت الخيار أيضا إلا أن تحدث العنة بعد أن يطأها فلا خيار
 وإذا أقر بالعنة أجله الحاكم سنة من يوم المرافعة إليه ، فإن جامع فيها فلا فسخ لها وإلا فلها الفسخ ، والمراد
 بالقور في العنة عقيب السنة ، ومتى وقع الفسخ ، فإن كان قبل الدخول فلا مهر ، أو بعده بعيب حدث بعد
 الوطء وجب المسمى ، أو بعيب حدث قبله فمهر المثل ، وإن شرط أنها حرة فبانت أمة وهو ممن يحل له نكاح
 الأمة بخير ، وإن شرط أنها أمة فبانت حرة ، أو لم يشرط فبانت أمة ، أو كناية فلا خيار ، وإن تزوج عبد
 بأمة فأعتقت فلها أن تفسخ نكاحه على القور من غير الحاكم ، وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين
 أو أسلمت المرأة والزوج يهودي أو نصراني ، أو ارتد الزوجان المسلمان أو أحدهما ، فإن كان قبل الدخول
 تعجلت الفرقة ، وإن كان بعده توقفت على انقضاء العدة ، فإن اجتمعا على الإسلام قبل انقضائها دام
 النكاح وإلا حكم بالفرقة من حين تبديل الدين ،

(به مثل ذلك العيب) كأن كانت الزوجة بها برص ووجدت الزوج أبرص فلها الفسخ (أم لا) يكون بالفسخ ذلك
 العيب (ولو حدث العيب) للثبوت للخيار (ثبت الخيار أيضا إلا أن تحدث العنة بعد أن يطأها فلا خيار) لها لأنها
 وصلت إلى حقها (وإذا أقر) الزوج (بالعنة) عند القاضي أو عند شاهدين أو ثبتت عليه باليمين الردودة (أجله
 الحاكم سنة من يوم المرافعة إليه) أي القاضي لامن يوم الإقرار (فإن جامع فيها فلا فسخ لها وإلا) بأن لم يطأ
 في تلك السنة (فلها الفسخ) بالرفع للحاكم ثانياً متى ثبتت عند القاضي عنته بما تقدم فسخت فوراً (والمراد بالقور
 في العنة عقيب السنة ، ومتى وقع الفسخ) بعيب من العيوب المتقدمة منه أو منها (فإن كان قبل الدخول فلا مهر) لها
 (أو بعده) أي الدخول (بعيب حدث بعد الوطء) كأن حدث جنون لأحدهما بعد الوطء ففسخ الآخر (وجب
 المسمى أو بعيب حدث قبله) أي الوطء كأن حدث ما ذكر ولم يعلم به حتى وطئ (فمهر المثل) لأن مقتضى الفسخ
 رجوع كل إلى عين حقه أو إلى بدله إن تلف فيرجع الزوج في المسمى وهي ترجع إلى بدل بضعها وهو مهر المثل
 (وإن شرط أنها حرة فبانت أمة) والمزوج لها السيد ليصح العقد (وهو ممن يحل له نكاح الأمة بخير) بين فسخ
 النكاح وإبقائه ، وأما إذا لم يكن ممن يحل له الأمة فلا يصح النكاح ، وإن كان عبداً لم يتخير (وإن شرط أنها أمة
 فبانت حرة) فلا خيار له لأنها أعلى مما شرط (أو لم يشرط) في صلب العقد شيئاً (فبانت أمة) وهو ممن يحل له
 نكاحها (أو كناية فلا خيار) له للتقصير بترك البحث ، وإذا شرط أن تكون بيضاء فبانت سوداء ولو هو أسود
 فله الخيار (وإن تزوج عبد بأمة فأعتقت فلها أن تفسخ نكاحه على القور من غير الحاكم) قبل الوطء أم بعده ،
 (وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلمت المرأة والزوج يهودي أو نصراني أو ارتد الزوجان
 للمسلمين أو أحدهما) بخلاف ما إذا أسلم هو وهي يهودية أو نصرانية فإن النكاح يستمر بينهما (فإن كان قبل
 الدخول تعجلت الفرقة وإن كان بعده توقفت على انقضاء العدة) ، فإن اجتمعا على الإسلام قبل انقضائها دام النكاح
 وإلا (بأن لم يجتمعا على الإسلام فيها) حكم بالفرقة من حين تبديل الدين (فإن تلفظ أحد الزوجين بما يوجب الردة
 انتظر رجوعه بالتوبة في العدة ، فإن تاب والا فسخ النكاح من حين الردة)

وإن أسلم على أكثر من أربع اختار أربعة منهن .

كتاب الصداق

يُسَنُّ تَسْمِيَتُهُ فِي الْعَقْدِ ، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ لَمْ يَضُرَّ ، وَلَا يَزُوجُ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِ الْمُثَلِّ ، وَلَا ابْنَتَهُ الصَّغِيرَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرِ الْمُثَلِّ ، فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَ الْمُسَمَّى وَوَجِبَ مَهْرُ الْمُثَلِّ ، وَلَا يَزُوجُ السَّفِيهَ وَالْعَبْدُ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرِ الْمُثَلِّ ، وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا جَازَ جَعْلُهُ صَدَاقًا ، وَيَجُوزُ حَالًا وَمَوْجَلًا وَعَيْنًا وَدَيْنًا وَمَنْفَعَةً ، وَتَمْلِكُهُ بِالتَّسْمِيَةِ ، وَتَنْصَرِفُ فِيهِ بِالْقَبْضِ ، وَيَسْتَقِرُّ بِالدُّخُولِ أَوْ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَلَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا ، حَتَّى تَقْبِضَهُ إِنْ كَانَ حَالًا ، فَإِنْ سَلَّتْ نَفْسَهَا إِلَيْهِ فَوَطَّئَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ سَقَطَ حَقُّهَا مِنَ الْامْتِنَاعِ ، وَإِنْ وَرَدَتْ فُرْقَةٌ مِنْ جِهَتِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بَأَنِّ أَسْلَمَتْ أَوْ ارْتَدَّتْ سَقَطَ الْمَهْرُ ، أَوْ مِنْ جِهَتِهِ بَأَنِّ أَسْلَمَ أَوْ ارْتَدَّ أَوْ طَلَّقَ سَقَطَ نَصْفُهُ وَرَجَعَ فِي نَصْفِهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا بَعَيْنِهِ ، وَإِلَّا فَنُصِفَ قِيَمَتَهُ

(وإن أسلم على أكثر من أربع اختار أربعة منهن) ويندفع نكاح فله اختيار من شاء منهن ولو ميتات ليرث منهن .

(كتاب الصداق)

يفتح الصاد وكسرهما : اسم للمال الواجب للمرأة على الزوج بنكاح أو وطء أو نفوت بضع قهرا كإرضاع ورجوع شهود (تسن تسميته في العقد) لأنه أدفع للخصومة ، ويسن أن لا ينقص عن عشرة دراهم فضة خالصة وأن لا يزيد عن خمسمائة درهم فضة ؛ ويسن ترك المبالاة فيه (فان لم يذكر) الصداق في العقد (لم يضر) في صحة النكاح (ولا يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر المثل ولا ابنته الصغير بأكثر من مهر المثل ، فان فعل ذلك بطل المسمى ووجب مهر المثل) في الصورتين (ولا يتزوج السفية) إذا أذن له الولي في الزوج (والعبد) إذا أذن له للسيد (بأكثر من مهر المثل ، وكل ما جاز أن يكون ثمنًا جاز جعله صداقًا) ولا يتقدر بقدر ، فان عقد بما لا يتحول فسدت التسمية (ويجوز جالا ومؤجلا ودينا وعينا ومنفعة) وإذا جعل الصداق عينًا كانت من ضمانه ، وليس للزوجة التصرف فيها قبل قبضها ، ومن المنافع التي يصح جعلها صداقًا تعليمها الطب أو الشعر (وتملكه) أي الصداق المرأة (بالتسمية) في صلب العقد (وتنصرف فيه) بالبيع وغيره من التصرفات (بالقبض) . وأما قبل القبض فلا يصح تصرفها فيه (ويستقر بالدخول) فلا يسقط منه شيء ، وأما قبله فمعرض لسقوط نصفه بالفراق والمراة بالدخول الوطء ولو حال الحيض (أو بموت أحدهما قبل الدخول) أي الزوجين فوت أحدهما منزله منزلة الدخول (ولها أن تمتنع من تسليم نفسها حتى يقبضه إن كان حالًا) دينا أو عينًا ، وأما المؤجل فليس لها حبس نفسها به (فان سلمت نفسها إليه فوطئها) باختيارها (قبل القبض سقط حقها من الامتناع) ولو سلم الولي غير الكاملة قبل قبض الصداق فلها بعد الكمال الامتناع (وإن وردت فرقة من جهتها قبل الدخول) بها أي الوطء (بأت أسلمت) وزوجها كافر (أو ارتدت) أو فسخ ييب منها (سقط المهر) جميعه لحصول الفرقة من جهتها (أو) وردت الفرقة (من جهته بأن أسلم أو ارتد أو طلق سقط نصفه ورجع في نصفه إن كان باقيا بينه وإلا) بأن لم يكن باقيا (فنصف قيمته) الأولى إلى قيمة نصفه ، لأنه إذا قوّم جميعه زادت قيمة نصفه ، وإذا قوّم كل نصف على حدة نقصت قيمة النصف وهو الواجب 4

أَقْلَ مَا كَانَتْ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى التَّلَفِ ، فَإِنْ كَانَ زَائِدًا زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً رَجَعَ فِي النِّصْفِ دُونَ الزِّيَادَةِ أَوْ مُنْصَلَةً تَخَيَّرَتْ بَيْنَ رَدِّهِ زَائِدًا وَبَيْنَ نِصْفِ قِيَمَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا تَخَيَّرَ بَيْنَ أَخْذِهِ نَاقِصًا وَبَيْنَ نِصْفِ قِيَمَتِهِ ، ثُمَّ مَهْرُ الْمُثَلِّ هُوَ مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا فَيُعْتَبَرُ بِمَنْ يُسَاوِيهَا مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا فِي السِّنِّ وَالْعَقْلِ وَالْجَمَالِ وَالْيَسَارِ وَالثِّيَابِ وَالْبَكَارَةِ وَالْبَلَدِ ، فَإِنْ اخْتَصَّتْ بِمَزِيدٍ أَوْ نَقَصٍ رُوِيَ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَصَبَاتٌ مِنَ النِّسَاءِ فَبِالْأَرْحَامِ ، وَإِلَّا فَبِالنِّسَاءِ بِلَدِّهَا وَمَنْ يُشَبِّهُهَا ، وَإِذَا أُعْسِرَ بِالمَهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا الْفَسْخُ أَوْ بَعْدُهُ فَلَا ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَبْضِ الصَّدَاقِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، أَوْ فِي الْوَطْءِ فَقَوْلُهُ ، وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِشَبْهَةٍ أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ زِنَا وَهِيَ مُكْرَهَةٌ لَزِمَهُ مَهْرُ الْمُثَلِّ ، وَإِنْ طَاوَعَتْهُ عَلَى الزِّنَا فَلَا مَهْرَ لَهَا ، وَحَيْثُ طُلِّقَتْ وَشَطَرَ المَهْرَ لَامْتِنَةً لَهَا ، وَحَيْثُ لَمْ يَتَشَطَّرْ إِمَّا بِأَنْ لَا يَجِبَ شَيْءٌ كَالْمَفْضُوزَةِ إِذَا طُلِّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْفَرَضِ ،

(أقل ما كانت من) وقت (العقد إلى التلف) فينظر إلى قيمته في تلك المدة جميعها ويعطى أنقص قيمة بلغها النصف والذي اعتمده النووي والرافعي أنه يرجع بأقل قيمتي يوم العقد والقبض من غير اعتبار الحالة المتوسطة (فان كانت الزيادة) التي زادها الصداق (منفصلة) كولد وثمرة (رجع في النصف دون الزيادة) فهي لها (أو) كانت الزيادة (متصلة) كسمن وتعلم صنعة (تخيرت) الزوجة (بين رده زائدا وبين نصف قيمته) أقل قيمة من يوم الاصداق إلى يوم التسليم ، وتنع الزيادة المتصلة الاستقلال بالرجوع في العين هنا (وإن كان) الصداق (ناقصا تخيرت) الزوج (بين أخذه ناقصا وبين نصف القيمة) ولا يجبر على أخذه ناقصا (ثم مهر المثل هو ما يرغب به في مثلها) أي المرأة المتزوجة (فيعتبر بمن يساويها من نساء عصباتها) وإن ممن (في السن والعقل والجمال واليسار والثيوبة والبكارة والبلد) وسائر الصفات التي يختلف بها الفرض (فان اختصت) المرأة المزدوجة عنهن (بمزيد) في الصفات المذكورة (أو نقص) فيها (روعي ذلك) فيزاد في مهرها عند الزيادة وينقص عند النقص بمراعاة ذلك (فان لم يكن لها عصبات من النساء فبالأرحام) وأقرباتها أمها لالمذكورون في الفرائض (وإلا) بأن لم يكن لها أرحام (فبنساء بلدها) الأجانب (ومن يشبهها) في الصفات التي تختلف بها الأغراض (وإذا أعسر) الزوج (بالمهر قبل الدخول فلها الفسخ أو) أعسر به (بعده) أي الدخول (فلا) فسخ لها لأنها حيث مكنته من الدخول رضيت بذمته (فان اختلفا) أي الزوج والزوجة (في قبض الصداق) كله أو بعضه (فالقول قولها) يمينها إنها لم تقبضه (أو) اختلفا (في الوطء) ولولم بعد الخلوة بها (فقوله) إنه لم يطأها هو المصدق (ومن وطئ امرأة بشبهة) كأن ظنها امرأته (أو) وطئها (في نكاح فاسد أو زنا) بها (وهي مكروهة لزمه مهر المثل) في تلك الصور (وإن طاوَعته على الزنا فلا مهر لها) حرّة أو أمة (وحيث طُلِّقَتْ و) تد (شطر المهر لامتعة لها) لأن الزوج لم يستوف منفعة بعضها فيكفيها نصف المهر للايعاش (وحيث لم يتشطّر إِمَّا بِأَنْ لَا يَجِبَ) لها (شيء) كالمفوضّة (وهي التي تقول لوليها زوجي بلا مهر فيزوجها بلا مهر أو يسكت عن المهر فتلك المفوضّة) (إذا طُلِّقَتْ قبل الدخول والفرض) لا يجب لها شيء بخلاف ما إذا كان بعد الدخول فيجب لها مهر المثل ، أو بعد الفرض وقبل الدخول فيجب نصف المفروض

أَوْ بَأْنِ يَجِبَ الْكُلُّ كَالطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَجَبَ لَهَا الْمَتْعَةُ ، وَهِيَ شَيْءٌ يَقْدَرُهُ الْقَاضِي بِاجْتِهَادِهِ وَيَعْتَبَرُ فِيهِ حَالُ الزَّوْجَيْنِ .

فصل في ولية العرس سنة ، والسنة أن يولم بشاة ، ويجوز ما تيسر من الطعام ، ومن دعى إليها لزمته الإجابة صائماً كان أو مفطراً ، فإذا حضر ندب له الأكل ولا يجب ، فإن كان صائماً تطوعاً ولم يشق على صاحب الولية صومه فإتمام الصوم أفضل ، وإن شق عليه صومه فالفطر أفضل . ولوجوب الإجابة شروط أن لا يخص بها الأغنياء دون الفقراء ، وأن يدعو في اليوم الأول ، فإن أولم ثلاثة أيام فدعاه في اليوم الثاني لم يجب ، أو في الثالث كرهت إجابته ، وأن لا يحضره لحرف منه أو طعماً في جاهه ، وأن لا يكون ثم من يتأذى أو لا تليق به مجالسته ولا منكر من زمر وخمر وفرش حرير وصور حيوان على سقف أو جدار أو وسادة منصوبة وسر أو ثوب مكتوب عليه منكر وغير ذلك ، فإن كان المنكر يزول

(أو بأن يجب الكل كالطلاق بعد الدخول وجب لها المتعة) في جميع هذه الصور (وهي) أي المتعة (شيء) يقدره القاضي بإجتهاده (ومن أن لا تنقص عن ثلاثين درهماً) (ويعتبر) الحاكم (فيه حال الزوجين) من يسار الزوج وإعساره .

فصل في الولية . (ولية العرس سنة) وتعمد بتعدد الزوجات (والسنة أن يولم بشاة ويجوز بما تيسر من الطعام ، ومن دعى إليها) أي لولية العرس (لزمته الإجابة صائماً كان أو مفطراً) وليس الصوم عذراً في ترك الإجابة (فإذا حضر ندب له الأكل) منها إن كان مفطراً (ولا يجب ، فإن كان صائماً تطوعاً ولم يشق على صاحب الولية صومه فإتمام الصوم أفضل ، وإن شق عليه) أي الداعي (صومه) أي المدعو (فالفطر أفضل) . أما صوم الفرض فلا يجوز قطعه ولو موسعاً ككندر مطلق . (ولوجوب الإجابة شروط : أن لا يخص بها الأغنياء دون الفقراء) أي أن لا يظهر منه قصد التخصيص بأن يعم عشيرته أو أهل حرفته أو جيرانه ولو أغنياء . (وأن يدعو) أي يدعو صاحب الولية المدعو بنفسه أو بنائيه فلا بد للوجوب من دعوته بخصوصه (في اليوم الأول ، فإن أولم ثلاثة أيام فدعاه في اليوم الثاني لم يجب أو في الثالث كرهت إجابته) إذا فعل ذلك للافتخار ، فإن فعله لضيق منزل أو لكثرة المدعين كانت الثلاثة كالיום الواحد (و) من شروط الوجوب (أن لا يحضره) أي يدعو (لحرف منه أو طعماً في جاهه) فإن دعاه لذلك فلا تجب على المدعو الإجابة (و) من الشروط أيضاً (أن لا يكون ثم) أي في موضع الولية (من يتأذى) المدعو به كمدو (أو لا تليق به مجالسته) كالأراذل (و) من الشروط أن (لا يكون منكر) في محل الولية (من زمر وخمر) أي تعاطيه (وفرش حرير) لرجال (وصور حيوان) منقوشة (على سقف أو جدار أو وسادة منصوبة) لامطروحة أو مجعولة للاتكاء عليها (وسر) أي ستارة (أو ثوب مكتوب عليه منكر) يلبس فلا تكون الصور محرمة إلا إذا كانت على مرتفع من سقف أو ستارة ويمكن صور حيوان يعيش بخلاف ما إذا كانت على وسادة يتكأ عليها أو بساط يداس فوقه ، أو كانت صور مثل شجر مما لا يروح له أو صور حيوان لا يعيش كقطوع الرأس (وغير ذلك) من المحرمات (فإن كان المنكر يزول

بِحُضُورِهِ أَوْ كَانَتْ الصُّورُ عَلَى الْأَرْضِ فِي بَسَاطٍ أَوْ عُجْدَةٍ يَتَكَبَّرُ عَلَيْهَا أَوْ مَقْطُوعَةِ الرَّأْسِ أَوْ صُورَ الشَّجَرِ فَلْيَحْضُرْ ، وَلَا يَكْرَهُ نَثْرَ السُّكَّرِ وَنَحْوَهُ فِي الْإِمْلَاكَاتِ ، بَلْ هُوَ خِلَافُ الْأُولَى وَالتَّقَاطُفُ أَيْضًا خِلَافُ الْأُولَى .

بَابُ مُعَاشَرَةِ الْأَزْوَاجِ

يَحِبُّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الْمُعَاشَرَةَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَبَذَلُ مَا يَلْزَمُهُ مِنْ غَيْرِ مَظِلٍّ ، وَلَا إِظْهَارٍ كَرَاهَةٍ . وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُسْكِنَ زَوْجَتَيْنِ فِي مَسْكَنٍ وَاحِدٍ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ، وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهُمَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ ، فَإِنْ مَاتَ لَهَا قَرِيبٌ اسْتَحَبَّ أَنْ يَأْذَنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ ، وَمَنْ لَهُ نِسَاءٌ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا بَلْ لَهُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُنَّ بِلَا إِثْمٍ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْتَدِيَ الْمَبِيتَ عِنْدَ إِحْدَاهُنَّ إِلَّا بِالْقُرْعَةِ ، فَإِنْ بَاتَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَزِمَهُ الْمَبِيتُ عِنْدَ الْبَاقِيَّاتِ بِقُدْرِهِ ، فَإِذَا أَرَادَ الْقَسْمَ أَقْرَعَ ، فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهَا قَدَمَهَا ، وَيَقْسِمُ لِلْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَالْمَرِيضَةِ وَالرَّقَاءِ ،

بحضوره ، أو كانت الصور على الأرض في بساط ، أو عجدة يتكبر عليها ، أو مقطوعة الرأس ، أو صور الشجر فليحضر) ولا يكون ذلك عذرا يمنع الوجوب (ولا يكره نثر السكر ونحوه) كالدرهم والدنانير (في الإملاكات) أي العقود على الزوجة (بل) النثر (هو خلاف الأولى ، والتقاطف أيضا خلاف الأولى) كالنثر لما فيه من عدم الروعة .

(بَابُ مُعَاشَرَةِ الْأَزْوَاجِ)

المعبر عنه بباب القسم والنشور (يجب على كل واحد من الزوجين المعاشرة بالمعروف) لصاحبه (و) يجب على كل (بذل ما يلزمه) من النفقة التي تلزم الزوج وتسليم المرأة نفسها (من غير مظل ولا إظهار كراهة) أي يجب على كل منهما أن لا يعاطل صاحبه في حقه ، ولا يظهر له كراهة (ويحرم على الرجل أن يسكن زوجتين في مسكن واحد) أو زوجة وسرية (إلا برضاها) ولو كان في الدار حجر أو علو وسفل جاز إسكانهن من غير رضاهن إن تميزت للمرافق ، ولاقت الساكن (وله أن يمنعهما من الخروج من منزله) حيث كان ينفق عليها ، فلو كان معسرا فلها الخروج للتكسب أو للسؤال عما يلزمها في الدين إذا لم ينهها هو (فان مات لها قريب استحب أن يأذن لها في الخروج) إذا لم تتعاط في خروجها ما لا يجوز كضرب الحد ، فان غلب على ظنه ذلك حرم عليه الاذن لها (ومن له نساء لا يجب عليه أن يقسم لهن بل له الاعراض عنهن) بأن لا يبيت عندهن (بلا إثم) لكن يسن له أن لا يطلهن والواحدة أيضا كذلك يسن له أن لا يغلبها كل أربع ليال عن ليلة (وليس له أن يبتدىء المبيت عند إحداهن إلا بالقرعة) هذا في الزوجات . وأما الاماء فلا دخل لهن في ذلك (فان بات عند واحدة) بقرعة أو ظلما (فمنهن لزمه المبيت عند الباقيات بقدره) أي المبيت عند الواحدة ولو قام بهن عذر كحيض أو مرض (فإذا أراد القسم) لمن على (أقرع فمن خرجت قرعتها قدمها ويقسم للحائض والنفساء والمریضة والرقاء) لأن القصد الأولى من القسم الأنس والتحرز من التخصيص الموحق .

لِإِنْ كَانَ مَعَهُ حُرَّةٌ وَأَمَةٌ قَسَمَ لِلْحُرَّةِ مِثْلَ مَا لِلْأَمَةِ مَرَّتَيْنِ ، وَأَقْلَ الْقَسَمِ لَيْلَةٌ ، وَيَتَّبِعُهَا يَوْمَ قَبْلِهَا أَوْ بَعْدَهَا ، وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَلَا يَزَادُ عَلَى ذَلِكَ ؛ وَعِمَادُ الْقَسَمِ اللَّيْلُ ، وَالنَّهَارُ تَابِعٌ لِمَنْ مَعِيشَتُهُ بِالنَّهَارِ ، فَإِنْ كَانَتْ مَعِيشَتُهُ بِاللَّيْلِ كَالْحَارِسِ فَعِمَادُ قَسَمِهِ بِالنَّهَارِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَطْءٌ ، لَكِنْ تَنْدَبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِيهِ ، وَفِي سَائِرِ الْأَسْتِمَاعَاتِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ بِأَمْرَأَةٍ مِنْهُنَّ لَمْ يَحْزُ إِلَّا بِالْقُرْعَةِ ، فَإِنْ سَافَرَ بِقُرْعَةٍ لَمْ يَقْضِ لِلنُّقِيبَةِ ، وَإِنْ سَافَرَ بِهَا بِغَيْرِ قُرْعَةٍ أُمِّمْ وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، وَمَنْ وَهَبَتْ حَقَّهَا مِنَ الْقَسَمِ لِبَعْضِ ضَرَائِرِهَا بِرِضَا الزَّوْجِ جَازَ ، وَإِنْ وَهَبَتْ لِلزَّوْجِ جَعَلَهُ لِمَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ ، فَإِنْ رَجَعَتْ فِي الْمَهْبَةِ عَادَتْ إِلَى الدَّوْرِ مِنْ يَوْمِ الرَّجُوعِ ، وَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى أَمْرَأَةٍ فِي نَوْبَةٍ أُخْرَى بِلَا شُغْلٍ ، فَإِنْ دَخَلَ بِالنَّهَارِ لِحَاجَةٍ أَوْ بِاللَّيْلِ لَضَرُورَةٍ جَازَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ أَقَامَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، وَإِنْ تَزَوَّجَ جَدِيدَةً وَعِنْدَهُ غَيْرُهَا قَطَعَ الدَّوْرَ لِلْجَدِيدَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَلَمْ يَقْضِ ، وَإِنْ كَانَتْ ثِيَابًا فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَيَقْضِيَ ،

(فان كان معه حرة وأمة قسم للحرّة مثل ما للأمة مرتين) وإنما تستحق الزوجة الأمة القسم إن سكّانت مسكناً لزوجها ليلاً ونهاراً فحينئذ لها القسم والنفقة (وأقل القسم ليلة ويتبعها يوم قبلها أو بعدها وأكثره ثلاثة أيام ، ولا يزداد على ذلك) إلا إذا رضين (وعماد القسم الليل والنهار تابع لمن معيشته) أى طلب معاشه (بالنهار ، فان كانت معيشته بالليل كالحارس فعِماد قسمه النهار ، ولا يجب عليه الوطء) لتعلقه بالنشاط والشهوة (لكن تندب التسوية بينهما فيه) أى الوطء (وفي سائر الاستماعات ، وإن أراد أن يسافر بأمرأة منهن لم يحز إلا بالقرعة ، فان سافر بقرعة لم يقض للنقبة) مدة السفر ذهاباً وإياباً وإقامة لا تقطع السفر (وإن سافر بها) أى بواحدة من الأزواج (بغير قرعة أُمِّمْ ولزمه القضاء) للباقيات من حين إنشاء إلى الرجوع ، وإن رضين بسفره بواحدة منهن من غير قرعة جاز ولا قضاء لهن (ومن وهبت) من الأزواج (حقها من القسم لبعض ضرائرها برضا الزوج جاز) وأما بغير رضا فله المنع (وإن وهبت) أى حقها (للزوج جعله لمن شاء منهن) فله أن يخص به أى واحدة منهن ولو بغير رضاها ويرتب في المبيت على حسب ما كان بيت اتصالاً وانفصالاً (فان رجعت) الواهبة (في المهبة عادت إلى الدور من يوم الرجوع) ولا ترجع فيما مضى (ولا يحوز أن يدخل على امرأة) من نسائه (في نوبة أخرى) من ضرائرها سواء كانت النوبة أصلاً أم تبعاً (بلا شغل) من حاجة أو ضرورة (فان دخل بالنهار) التابع ليل (لحاجة) كوضع متاع وإعطاء نفقة (أو) دخل (بالليل) الذى هو أصل في القسم (لضرورة) كمرضاها الخوف (جاز) الدخول ، ففي التابع يحوز للحاجة ، ولا يلزمه القضاء إن اقتصر في المسكن على قدر الحاجة ، وإن زاد قضى الزائد ، وفى الأصل لا يحوز الدخول إلا لضرورة ويقضى كل الزمن إن طال عرفاً أو أطاله (وإلا) بأن لم يكن دخوله للحاجة وللضرورة (فلا) يحوز (وإن أقام) في هذه الحالة (لزمه القضاء) لمن لها النوبة (وإن تزوج جديدة وعنده غيرها) من الأزواج (قطع الدور للجديدة ، فان كانت بكراً أقام عندها سبعا) متوالية ليحصل الأنس وترتفع الحشمة (ولم يقض ، وإن كانت ثياباً فهو بالخيار بين أن يقيم عندها سبعا ويقضى) للباقيات السبع

وَبَيْنَ أَنْ يَقْسِمَ ثَلَاثًا وَلَا يَقْضِيَ ، وَيَنْدِبُ لَهُ أَنْ يُخَيِّرَهَا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ أَقَامَ سَبْعًا بَطَلَهَا قَضَى السَّبْعَ ، أَوْ بَدُونَهُ قَضَى أَرْبَعًا فَقَطْ . وَلَهُ الْخُرُوجُ نَهَارًا لِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ وَالْحُقُوقِ ، وَمَنْ مَلَكَ إِمَاءً لَمْ يُلْزَمُهُ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا ، وَيَنْدِبُ أَنْ لَا يُعْطِلَهُنَّ مِنَ الرِّطَاءِ ، وَأَنْ يَسْوَى بَيْنَهُنَّ فِيهِ ، وَإِذَا رَأَى مِنَ الْمَرْأَةِ أَمَارَاتِ النُّشُوزِ وَعَظْمَهَا بِالْكَلَامِ ، وَإِنْ صَرَّحَتْ بِالنُّشُوزِ هَجَرَهَا فِي الْفِرَاشِ دُونَ الْكَلَامِ وَضَرَبَهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ : أَيْ لَا يَكْسِرُ عَظْمًا ، وَلَا يَجْرَحُ لَحْمًا ، وَلَا يَنْهَرُ دَمًا سِوَاءَ نَشَزَتْ مَرَّةً أَوْ تَكَرَّرَ مِنْهَا ، وَقِيلَ لَا يَضْرِبُهَا إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَ نُشُوزُهَا .

بَابُ النِّفَقَاتِ

يَحِبُّ عَلَى الزَّوْجِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ يَوْمًا يَوْمًا ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا لَزِمَهُ مُدَانُ مِنَ الْحَبِّ الْمُقْتَاتِ فِي الْبَلَدِ . وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا قُدَّ ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَسِّطًا قُدَّ وَنِصْفُ ، وَيُلْزَمُهُ مَعَ ذَلِكَ أَجْرَةُ الطَّحْنِ وَالْخَبْزِ ، وَالْأَدَمِ ،

(وبين أن يقسم) أو يقيم (ثلاثا ولا يقضى) لمن شيئا (ويندب له أن يخيرها) أى الثيب (بينهما) أى الثلاث بلا قضاء أو السبع بقضاء (فإن أقام سبعة بطلها قضى السبع) لأنها اختارت حق غيرها فعوقبت بقضائه (أو) أقام عندها سبعا (بدونه) أى الطلب (قضى أربعا فقط) دون زائد عليها (وله) أى الزوج فى مدة الزفاف (الخروج نهارا لقضاء الحاجات) كسواء وبيع (و) لقضاء (الحقوق) كقيادة مريض وتشيع جنازة ، وأما ليلا فلا يخرج للنكاح ويكون من أعداد ترك الجماعة ليلا (ومن ملك إماء لم يلزمه أن يقسم لهن) لافى الابتداء ، ولا بعد البيت عند بعضهن (ويندب) له أى لملك الإماء (أن يعطلهن من الرطاء) خوفا من الفجور (وأن يسوى بينهما) فيه (محافظة على الانصاف) وإذا رأى من المرأة) أى ظهر على الزوجة (أمارات النشوز) قولاً كأن تحببه بكلام خشن على خلاف عاداتها أو فعلا كأن يجد إعراضا بعد لطف (وعظما بالكلام) كأن يقول لها اتقى الله واعلمى أن طاعى عليك فرض (وأن صرحت بالنشوز) كأن دعاها إلى فراشه فامتنعت من غير عذر (هجرها فى الفراش دون الكلام) فوق ثلاثة أيام ان كان بغير عذر شرعى ، فان كان بعذر كترك صلاة جاز إن كان فيه صلاح دين وشملها غيرها من الأصحاب (وضربها ضربا غير مبرح ، أى لا يكسر عظما ولا يجرح لحما ولا ينهر دما) إن أفاد فلا يضرب إن لم يفد (سواء نشزت مرة أو تكرر منها ، وقيل لا يضربها إلا إذا تكرر نشوزها) وهو الأولى .

(بَابُ النِّفَقَاتِ)

وهى ما يجب للزوجة من الحقوق المالية (يجب على الزوج نفقة زوجته) وتستحقها (يوما يوما) بطولع الفجر ، وتجب لليوم بليته الآية حتى لو نشزت فى الليل سقطت نفقة ذلك اليوم (فان كان موسرا لزمه مدان من الحب المققات فى البلد) والموسر من يكون الفاضل من ماله بعد توزيعه على عمره القالب أو سنة بسنة إذا بلغه مدين هذا إذا لم تأكل معه فإذا رضيت بالأكل معه سقط وجوب المدين (وإن كان معسرا قُد) واحد ، والمعسر من لا يملك ما يخرج به عن المسكنة ولو مكتسبا (وإن كان متوسطا) وهو من يرجع بتكليفه مدين معسرا (قُد ونصف) ويلزمه مع ذلك أجره الطحن والخبز والأدم (ولو كانت غادتها أكل الخبز وحده ، والأدم يكون ،

عَلَى حَسَبِ عَادَةِ الْبَلَدِ مِنَ اللَّحْمِ وَالذَّهْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنْ تَرَاخِيًا عَلَى اخْتِذِ الْعَوَضِ عَنْ ذَلِكَ جَازَ ،
وَلَهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الذَّهْنِ لِلرَّأْسِ وَالسِّدْرِ وَالْمَشْطِ وَتَمَنِّ مَاءَ الْأُغْتَسَالِ إِنْ كَانَ سَبِيهُ جَمَاعًا أَوْ نَفَاسًا ،
فَإِنْ كَانَ سَبِيهُ حَيضًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزِمُهُ ، وَلَا يَلْزِمُهُ ثَمَنُ الطَّيِّبِ ، وَلَا أَجْرَةُ الطَّيِّبِ ، وَلَا شَرَاءُ الْأَدْوِيَةِ
وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ وَيَجِبُ لَهَا مِنَ الْكِسْوَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي الْبَلَدِ مِنْ ثِيَابِ الْبَدَنِ وَالْفَرَشِ وَالْغَطَاءِ وَالْوَسَادَةِ
عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِبَيْسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ ، وَيَجِبُ تَسْلِيمُ النِّفَقَةِ إِلَيْهَا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ وَتَسْلِيمُ الْكِسْوَةِ مِنْ أَوَّلِ
الْفَصْلِ ، فَإِنْ أَعْطَاهَا كِسْوَةً مَدَّةً قَبَلَتْ قَبْلَهَا لَمْ يَلْزِمُهُ إِيدَافُهَا ، وَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ الْمَدَّةِ لَزِمَهُ التَّجْدِيدُ ، وَلَهَا أَنْ
تَتَصَرَّفَ فِي كِسْوَتِهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ، وَيَجِبُ لَهَا سُكْنَى مِثْلَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ تُخْدَمُ فِي بَيْتِ أَبِيهَا لَزِمَهُ إِخْدَامُهَا ،
وَلَزِمَهُ نَفَقَةُ الْخَادِمِ إِذَا كَانَ مِلْكُهَا ،

(على حسب عادة البلد من اللحم والدهن وغير ذلك) كالتمر والحبين ويختلف الواجب باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما يناسبه وينظر في اللحم إلى عادة الخلل من أسبوع وغيره (فان تراخيا على أخذ العوض عن ذلك) المذكور مما وجب لها (جاز) لأنه اعتياض عن طعام مستقر في الدمة لمعين سواء كان الاعتياض من الزوج أم من غيره (و) يجب (لها ما تحتاج إليه من الدهن للرأس) كالزيت (و) من (السدر) مثل الصابون (والمشط) على عادة البلد جنسا وقدرًا ، وإن جرت العادة بالدهن المطيب وجب بخلاف ما لا يقصد منه التنظيف بل التزيين كالكلحل فلا يجب (وتمن مَاءُ الْاُغْتَسَالِ) يلزمه (إن كان سببه جماعاً أو نفاساً ، فان كان سببه حيضاً أو غير ذلك) كالاختلام (لم يلزمه ، ولا يلزمه ثمن الطيب) الذي يقصد للزينة فان أحضره وجب عليها استعماله (ولا) يلزمه أيضاً (أجره) الطيب ، ولا شراء الأدوية (لمرضها) ونحو ذلك (مما يحفظ البدن) ويجب لها من الكسوة ما جرت به العادة في البلد من ثياب البدن) ولا يختلف عبء الكسوة باليسار والاعسار وإنما يختلفان في الجودة والرداءة فيجب لها في الصيف خمار وقميص وسراويل وخف ورداء ، وفي الشتاء مثل ذلك وزاد جبة محشوة (و) يجب لها (الفرش والغطاء والوسادة على حسب ما يليق ببساره وإعساره) والحكم مبنى على العادة نوعاً وكيفية ويختلف ذلك باختلاف البلدان ، ويجب لها أيضاً آلة الطبخ والأكل والشرب ، ويجب لها أجره الحمام إن كانت من قوم يدحلوونه (ويجب تسليم النفقة إليها من أول النهار) ولا يلزمها العسر (و) يجب عليه (تسليم الكسوة من أول الفصل) أي فصل الشتاء أو فصل الصيف (فان أعطاهها كسوة مدّة) لفصل من الفصول (قبلت قبلها لم يلزمه إيدافها وإن بقيت بعد المدّة لزمه التجديد) لمدّة التي بعدها (ولها أن تتصرف في كسوتها بالبيع وغيره) كالخبرة لأنها بأخذها ملكها ، إنما ليس لها أن تلبس دون ما أخذته وتصرفت فيه (ويجب لها سكى مثلها) فالسكنى تعتبر بالزوجة ، وأما النفقة فبالزوج (وإن كانت) الزوجة ممن (تخدم في بيت أبيها) أو عمها أو جدّها عند بقدها أبيها (لزمه) أي الزوج (إيدافها) إن كانت حرة ، ويخدمها بمن يحل نظره إليها ويلزمه الإيداف ولو ميسراً (وتلزمه نفقة الخادم إذا كان ملكها) وجنس طعامه جنس طعام الزوجة لأن نوعه قله مد وثقل على الميسر ، ومد على للتوسط والميسر . ويجب له من الكسوة على حسب المعتاد . ولا يجب للخادم آلة التنظيف إلا إن تأذى بالأوساخ فيجب له ما يزيلها .

وَأَمَّا تَلْزِمُهُ النِّفْقَةُ إِذَا سَلَّتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا إِلَيْهِ ، أَوْ عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ ، أَوْ عَرَضَهَا وَلِهَا إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً
سِوَاهُ كَانَ الزَّوْجُ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ الْوَطْءُ ، إِلَّا أَنْ تُسَلَّمَ وَهِيَ صَغِيرَةٌ لَا يُمْكِنُ وَطْؤُهَا فَلَا نِفْقَةَ
لَهَا ، وَشَرَطُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ يُمَكِّنَهُ التَّمَكِينُ التَّامَّ بِحَيْثُ لَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ، فَلَوْ نَشَرَتْ وَلَوْ فِي سَاعَةٍ
أَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهَا أَوْ أَحْرَمَتْ أَوْ صَامَتْ تَطَوُّعًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ كَانَتْ أُمَةً فَسَلَّهَا السَّيِّدُ
لَيْلًا فَقَطْ فَلَا نِفْقَةَ لَهَا . وَأَمَّا الْمُعْتَدَةُ فَيَجِبُ لَهَا السُّكْنَى فِي مَدَّةِ الْعِدَّةِ سِوَاهُ كَانَتْ الْعِدَّةُ عِدَّةَ وَفَاةٍ أَوْ رَجْعِيَّةً
أَوْ بَائِنًا ، وَأَمَّا النِّفْقَةُ فَلَا تَجِبُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ، وَتَجِبُ لِلرَّجْعِيَّةِ مُطْلَقًا ، وَلِلْبَائِنِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، يَدْفَعُ إِلَيْهَا
يَوْمًا يَوْمًا ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْبَائِنُ حَامِلًا فَلَا نِفْقَةَ لَهَا ، وَالْكِسْوَةُ كَالنِّفْقَةِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي قَبْضِ
النِّفْقَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّمَكِينِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ بِأَنَّهَا مَكَّنَتْ أَوَّلًا ثُمَّ يَدْعِي النُّشُوزَ
فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَمَتَى تَرَكَ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهَا مُدَّةً صَارَتْ النِّفْقَةُ عَلَيْهِ دَيْنًا .

(وإمّا تلزمه) أى الزوج (النفقة) بجميع أنواعها (إذا سلمت المرأة نفسها إليه) وهى بالغة عاقلة (أو عرضت
نفسها عليه) بأن بشت إليه أى مسلمة نفسى إليك فبمسجود وصول الخبر إليه تجب النفقة ان كان حاضرا ، وان كان
غائبا رفعت الأمر للحاكم ليعلمه ، فان حضر وتسلمها لزمته النفقة من وقت التسليم ، وان لم يحضر ومضى زمن يمكنه فيه
الوصول فرض القاضى نفقتها فى ماله ، فان لم يعلم محله فرضها القاضى فى ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا بما يصرفه
(أو عرضها ولها إن كانت صغيرة سواء كان الزوج كبيرا أو صغيرا لايتأتى منه الوطء) لأن التصير من قبله
لامشأ (الا أن تسلم) إليه (وهى صغيرة لايمكن وطؤها فلا نفقة لها) لأن المنع من قبلها (وشروط ذلك)
أى وجوب النفقة على الزوج (أيضا أن تمكنه) من نفسها للاستمتاع بها (التمكن التام بحيث لا تمتنع منه فى ليل
أو نهار) من غير عذر ، أما معه كأن كانت مريضة أو حائضا فتجب لها النفقة مع الامتناع (فلو نشرت) أى
خرجت عن الطاعة (ولو فى ساعة) أى لحظة من ليل أو نهار (أو سافرت بغير إذنه أو بإذنه لحاجتها) ولم تكن
معه فلا نفقة لها فى هذه الصور ، ثم زاد المصنف قوله (أو أحرمت) بنسك (أو صامت تطوعا بغير إذنه) وهذا
على رأى ، والمعتمد أنها إذا أحرمت لا تسقط نفقتها لأنه فى إمكانه أن يحللها فعى فى قبضته . وكذا ان صامت
فلا بغير إذنه وأقرها فلا تسقط ، وإن أمرها بالافطار فامتنعت سقطت نفقتها (أو كانت أمة فسَلَّها السيد ليلا فقط
فلا نفقة لها) فى جميع هذه الصور (وأما المعتدة فيجب لها السكنى فى مدّة العدة سواء كانت العدة عدة وفاة
أو رجعية أو بائن) فكل معتدة تجب لها السكنى إلا ناشزة أو صغيرة أو أمة لم تسلم ليلا ونهارا (وأما النفقة
فلا تجب فى عدة الوفاة وتجب للرجعية مطلقا) حاملا أو حائلا (وللبائن إن كانت حاملا) ولو كانت بينوتها بفسخ
لالحامل معتدة عن وطء شبهة (ويدفع إليها يوما بيوم وإن لم تكن البائن حاملا فلا نفقة لها ، والكسوة) للمعتدة
(كالنفقة) فتجب للرجعية والبائن الحامل (وإن اختلف الزوجان فى قبض النفقة فالقول قولها ، وإن اختلفا
فى التمكن فالقول قوله إلا أن يعترف) الزوج (بأنها مكنتت أولا ثم يدعى النشوز) بعد (فالقول قولها)
يعنيها أنها ممكنة غير ناشزة (ومتى ترك الاتفاق عليها مدة صارت النفقة عليه دينا) ومراده بالاتفاق سائر ما يجب
للزوجة وهذا بخلاف نفقة القريب فانها تسقط بمضى الزمان ،

وَإِذَا أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ الْمُعْسَرِينَ ، أَوْ بِالْكُسُورَةِ أَوْ بِالسُّكْنَى ثَبَتَ لَهَا فسخُ النِّكَاحِ ، فَإِنْ شَاءَتْ صَبَرَتْ وَبَقِيَ ذَلِكَ لَهَا فِي ذِمَّتِهِ ، وَإِنْ أَعْسَرَ بِالْأَدَمِ أَوْ بِنَفَقَةِ الْخَادِمِ أَوْ بِنَفَقَةِ الْمُوسِرِينَ أَوْ الْمُتَوَسِّطِينَ فَلَا فسخَ لَهَا ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا فَالْنَّفَقَةُ فِي كَسْبِهِ ، وَإِلَّا فَقِيًّا فِي يَدِهِ إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التِّجَارَةِ ، وَإِلَّا فَإِنْ شَاءَتْ فَسَخَتْ وَإِنْ شَاءَتْ صَبَرَتْ إِلَى أَنْ يَعْتَقَ فَتَأْخُذَ مِنْهُ .

(فصل) يجب على الشخص ذكرًا كان أو أنثى إذا فضل عن نفقته ونفقة زوجته أن ينفق على الآباء والأمهات وإن علوا من أي جهة كانوا ، وعلى الأولاد وأولادهم وإن سفلوا ، ذكورا كانوا أو إناثا بشرط الفقر والعجز إما بزمانة أو طفولة أو جنون ، ويجب نفقة زوجة الأب ، فإن كان له آباء وأولاد ولم يقدر على نفقة الكل ، قدم الأم ،

(وإذا أعسر) الزوج (بنفقة المعسرين أو بالكسوة أو بالسكنى) أو بمهر حال قبل وطء (ثبت لها فسخ النكاح) ولو وجد متبرع يتبرع بذلك عن الزوج لا يمنع حقها من الفسخ إلا أن يكون ذلك المتبرع أبا أو سيدا للأمة ولا تفسخ بمنع المוסر النفقة لأنه يمكنها التوصل بالحاكم (فإن شاءت) فسخت وإن شاءت (صبرت) وبقي ذلك لها في ذمته ، وإن أعسر بالأدم ، أو بنفقة الخادم ، أو بنفقة الموسرين ، أو المتوسطين فلا فسخ لها ، وإن كان الزوج عبدا فالنفقة في كسبه (إن كان صاحب كسب) (ولا) بأن لم يكن ذا كسب (فقيما في يده) إن كان مأذونا له في التجارة (ولا) بأن لم يكن مأذونا له في التجارة (فإن شاءت فسخت) ولا تفسخ هي والحرة بالإعسار إلا بعد الرفع إلى الحاكم ليفسخ هو بعد الثبوت أو يأذن لها فتفسخ (وإن شاءت صبرت إلى أن يعتق فتأخذ منه) ما وجب لها . ولا تعلق لها بذمة السيد .

(فصل) في مؤنة القريب . (يجب على الشخص) للموسر (ذكرا كان أو أنثى إذا فضل عن نفقته ونفقة زوجته) (يومه وليلته) فهو مقدم على غيره ، والزوجة والملوك مقدم في النفقة على القريب فإذا فضل بعد نفقتهم شيء وجب (أن ينفق) له (على الآباء والأمهات وإن علوا) بشرط أن يكونوا أحرارا معصومين فتجب نفقتهم وإن قدروا على الكسب ، وأما إذا لم يكن عنده ما يفضل عن نفقة من ذكر وهم ليسوا بأحرار ولا معصومين ، بأن كانوا عبيدا أو محاربين فلا تجب نفقتهم (من أي جهة كانوا) الأجداد والجدات من جهة الأم أو الأب (و) تجب النفقة (على الأولاد وأولادهم وإن سفلوا ذكورا كانوا أو إناثا) ويبيع في النفقة الواجبة ما يبيع في الدين من عقار وغيره . وأما تجب النفقة للأقارب (بشرط الفقر) فلو كان الأصل أو الفرع غنيا بمال فلا تجب نفقته (و) بشرط (العجز) عن الكسب وهذا شرط في وجوب نفقة الفروع لا الأصول لأن الآباء والأمهات لو كانوا لأمالهم . ولكن يقدر على الكسب وجبت نفقتهم بخلاف الفروع لا تجب نفقتهم إلا إذا كانوا عاجزين عن الكسب (إما بزمانة) أي مرض مزمن (أو طفولة) أي صغر لا يتأتى معه الاكتساب ، فلو بلغ الصبي من السن ما يتأتى اكتسابه فيه فللولي أن يكلفه الاكتساب وينفق عليه منه (أو جنون) فلو كان الفرع به جنون ولا مال له وجبت نفقته على الأصل ومثله من يشغل بعمى شرعى ويتأتى نبوغه فتجب نفقته على الأصل (وتجب نفقة زوجة الأب) على الولد حيث وجبت نفقة الوالد (فإن كان له آباء وأولاد ولم يقدر على نفقة الكل قدم الأم) ثم الأب

ثُمَّ الْإِبْنُ الصَّغِيرَ ، ثُمَّ الْكَبِيرَ ، وَهَذِهِ النِّفَقَةُ مَقْدَرَةٌ بِالْكَفَايَةِ ، وَلَا تَسْتَقَرُّ فِي الدِّمَّةِ ، وَإِنْ أَحْتَاجَ الْوَالِدُ الْمَعْسَرُ إِلَى النِّكَاحِ لَزِمَ الْوَلَدَ الْمَوْسِرَ إِعْفَافَهُ بِالتَّزْوِيجِ أَوْ التَّسْرِي ، وَمَنْ مَلَكَ رَقِيقًا أَوْ دَوَابَّ لَزِمَهُ النِّفَقَةُ وَالْكَسْوَةُ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ الزَّوْمَةُ الْحَاكِمَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَكْرَى عَلَيْهِ إِنْ أَمَكْنَ ، وَإِلَّا بَيْعَ عَلَيْهِ .

(فصل) أَحَقُّ النَّاسِ بِحَضَانَةِ الطِّفْلِ الْأُمُّ ثُمَّ أُمُّهَاتُهَا الْمَدْلِيَّاتُ بِإِنَاءِ تَقَدُّمِ الْقَرْبَى قَالِقَرْبَى ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ أُمُّهَاتُهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَبُوهُ ثُمَّ أُمُّهَاتُهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ الْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ ، ثُمَّ الْأَخُ الشَّقِيقُ ثُمَّ لِلْأَبِ ، ثُمَّ لِلْأُمِّ ، ثُمَّ الْحَالَةُ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْإِخْوَةِ لِلأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ بَنُوهُ ، ثُمَّ لِلْأَبِ ، ثُمَّ بَنُوهُ ، ثُمَّ لِلْأُمِّ ، ثُمَّ الْعَمَّةُ ، ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْعَمِّ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْعَمِّ ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ . وَشَرَطُ الْحَاضِنِ الْمَدَالَةَ وَالْعَقْلَ وَالْحُرِّيَّةَ ، وَكَذَا الْإِسْلَامُ إِنْ كَانَ الطِّفْلُ مُسْلِمًا ، وَلَا حَقَّ لِلرَّأَةِ إِذَا نَكَحَتْ إِلَّا أَنْ تَنْكِحَ مِنْ لَهُ حَضَانَتُهُ ،

(ثم الابن الصغير ، ثم الكبير) ولو اجتمعت الزوجة والأقارب قدم نفقة الزوجة (وهذه النفقة) للقریب (مقدرة بالكفاية) لا بالمد كما في نفقة الزوجة (ولا تستقر في الدمة) بل تسقط بمضي الرمان (وإن احتاج الوالد المعسر إلى النكاح لزم الولد الموسر إعفافه بالتزويج أو التسري) وهو أن يملكه جارية ، ولا يجوز أن يشكحه عيوزا أو شوهاء (ومن ملك رقيقا أو دواب لزمه) (به النفقة) أي مؤتته ومنها أجرة الطبيب وضمن الدواء (والكسوة) للرقيق عبدا أو أمة ولو آقا . وتعتبر كفايته وإن زادت على كفاية أمثاله ، ولا تجب نفقة المسكاتب (فإن امتنع) من الاتفاق على الرقيق أو الدواب (إلزمه الحاكم) به (فإن لم يكن له مال أكرى) الحاكم (عليه) المملوك من الرقيق والدواب (إن أمكن) التأجير (وإلا) يمكن الإكراء (يبيع عليه) كله أو جزء منه . فإن تعذر فعلى بيت المال كفايتها ، فإن تعذر فعلى المسلمين .

(فصل) في الحضانة . يفتح الحاء وهي الفيام بتريسة من لا يميز ، ولا يستقل بأمر نفسه وتعهده بما يصلحه من غسل جسده وثيابه وغير ذلك (أحق الناس بحضانة الطفل) ومثله المجنون (الأم ، ثم أمهاتها المدليات باناء) جلدن ، لكن المجنون إن كان له زوجة وكذا المجنونة إن كان لها زوج ولأحدهما استمتاع بالآخر فهما أحق من الأم (تقدم) من الأمهات (القربي فالقربي ، ثم) بعد الأمهات (الأب ، ثم أمهاته كذلك) أي تقدم منهن القربي فالقربي (ثم) بعد أمهات الأب (أبوه) أي أبو الأب (ثم أمهاته كذلك ، ثم الأخت الشقيقة ، ثم الأخ الشقيق (ثم) من أي أخت أو أخ (للأب ثم) من (للأم ، ثم الحالة ، ثم بنات الأخوة للأبوين ، ثم بنوهم ، ثم أب ، ثم بنوهم (ثم للأم) ولادخل لبنى الأخوة للأم في الحضانة (ثم العمة) الشقيقة أو لأب أو لأم (ثم العم) الشقيق أو لأب (ثم بنات الحالة) سواء كانت الحالة شقيقة أو لأب أو لأم (ثم بنات العم ، ثم ابن العم . وشروط الحاضن : المدالة) فلا يكون الفاسق حاضنا ، نعم تكفي العدالة الظاهرة عند عدم التنازع ، فإن وقع قبل التسليم كلف اثباتها (والعقل) فلا حضانة لمجنون (والحريّة) فلا حضانة لرقيقة (وكذا) يشترط (الإسلام إن كان الطفل مسلما) فلا حضانة لكافر على مسلم (ولاحق للمرأة) أما أو غيرها في الحضانة (إذا نكحت) لأن النكاح يشغلها بحق الزوج (إلا أن تنكح من له حضانتها) أي حق فيها كجده لأبيه كأن يزوج الرجل ابنه بنت زوجته من غيره فتلك منه ويموت أبو الطفل وأمه فتحضنه زوجة جده .

وَإِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ حَدًّا يُمَيِّزُ فِيهِ خَيْرَ بَيْنِ أَبِيهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا سَلَّمَ إِلَيْهِ ، لَكِنْ إِنْ اخْتَارَ الْإِبْنَ أُمَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِيهِ بِالنَّهَارِ لِيُعْلِمَهُ وَيُؤَدِّبَهُ ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْآخَرَ دُفِعَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ أُعِيدَ إِلَيْهِ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ بِهَذَا وَلَعَّ وَخَبَلَ .

بَابُ الطَّلَاقِ

يَصِحُّ الطَّلَاقُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ مُخْتَارٍ ، فَلَا يَصِحُّ طَلَاقُ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَمَكْرَهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ مِثْلُ أَنْ هَدَّدَ بِقَتْلِ أَوْ قَطْعِ عَضْوٍ أَوْ ضَرْبِ مَبْرَحٍ ، وَكَذَا شَتَمٍ أَوْ ضَرْبِ يَسِيرٍ وَهُوَ مِنْ ذَوَى الْمَرْوَاتِ وَالْأَقْدَارِ ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ لَا يُعْذَرُ فِيهِ كَالسُّكَرَانِ ، وَمَنْ شَرِبَ دَوَاءً يُزِيلُ الْعَقْلَ بِلَا حَاجَةٍ يَقَعُ طَلَاقُهُ ، وَلَهُ أَنْ يُطْلَقَ بِنَفْسِهِ ، وَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ وَلَوْ أَمْرًا ، وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يُطْلَقَ مَتَى شَاءَ ،

(وَإِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ حَدًّا يُمَيِّزُ فِيهِ) وَهُوَ يَحْصُلُ غَالِبًا فِي سَنَةِ السَّبْعِ أَوْ الثَّمَانِ (خَيْرَ بَيْنِ أَبِيهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا سَلَّمَ إِلَيْهِ ، لَكِنْ إِنْ اخْتَارَ الْإِبْنَ أُمَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِيهِ بِالنَّهَارِ لِيُعْلِمَهُ) الصَّنَاعُ (وَيُؤَدِّبُهُ) بِالْأَدَابِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِهِ (فَإِنْ عَادَ) عَنِ الْإِخْتِيَارِ الْأَوَّلِ (وَاخْتَارَ) الْأَبَ (الْآخَرَ دُفِعَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ أُعِيدَ إِلَيْهِ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ بِهَذَا) التَّنْقِلُ (وَلَعَّ وَخَبَلَ) يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّمْيِيزِ فَيَتْرَكُ عِنْدَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ أَوْ لَا ، وَإِذَا اخْتَارَ الْوَلَدُ أَبَاهُ فَيَجْرِمُ عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ وَإِنْ زَارَتْهُ الْأُمُّ لَمْ يَمْنَعَهَا مِنَ الدُّخُولِ ، وَإِذَا اخْتَارَتِ الْأُنْثَى الْأَبَ فَلَهُ مِنْهَا مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهَا وَالْأُمُّ تَزُورُهَا ، وَإِذَا اخْتَارَتِ الْأُمُّ كَانَتْ عِنْدَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا وَالْأَبُ يَزُورُهَا .

(بَابُ الطَّلَاقِ)

هُوَ لَفْظٌ حُلٌّ قَائِدٌ مطلقاً حَسْبِ أَوْ مَعْنَوِيًّا . وَشُرْعًا حُلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ بِالْفِظِّ الْآتِي (يَصِحُّ الطَّلَاقُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ مُخْتَارٍ) وَيَشْتَرُطُ قَصْدُ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ وَهُوَ حُلُّ الْعَصْمَةِ ، فَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ حَكِي لَفْظٌ غَيْرُهُ أَوْ لَقِنَ الْأُجْمَعِي صَيْغَتَهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا فَتَلَفُظَ بِهَا لَمْ يَقَعْ ، وَمَنْهَ مَا لَوْ قَالَ وَاعْظُ لِمَجَاعَةٍ تَضْجُرُ مِنْهُمْ طَلَقْتَكُمْ وَفِيهِمْ زَوْجَتُهُ فَاتَهُ لَمْ يَقَعْ مَعْنَى الطَّلَاقِ (فَلَا يَصِحُّ طَلَاقُ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَمَكْرَهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ) . أَمَّا الْإِكْرَاهُ بِحَقِّ كَيْفٍ فِي إِكْرَاهِ الْقَاضِي لِلْمَوْلَى عَلَى الطَّلَاقِ فَيَقَعُ . وَالْإِكْرَاهُ (مِثْلُ أَنْ هَدَّدَ بِقَتْلِ أَوْ قَطْعِ عَضْوٍ أَوْ ضَرْبِ مَبْرَحٍ وَكَذَا شَتَمٍ أَوْ ضَرْبِ يَسِيرٍ وَهُوَ مِنْ ذَوَى الْمَرْوَاتِ وَالْأَقْدَارِ) أَيْ مِنْ أَهْلِ الرَّتْبِ الْعَالِيَةِ فَيَصِيرُ مَكْرَهَا بِمَا ذَكَرَ مِنَ الشَّتَمِ أَوْ الضَّرْبِ الْيَسِيرِ وَلِلرَّادِ أَنَّهُ يَحْصُلُ مِنَ الْمُسْكَرَةِ التَّهْدِيدُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ وَأَنَّهُ يَحْقُقُهَا حَالًا لَا فِي غَدٍ مِثْلًا وَيَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَأْتِي مِنْهُ ذَلِكَ (وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ لَا يُعْذَرُ فِيهِ كَالسُّكَرَانِ ، وَمَنْ شَرِبَ دَوَاءً يُزِيلُ الْعَقْلَ بِلَا حَاجَةٍ يَقَعُ طَلَاقُهُ) بِخِلَافِ مَنْ شَرِبَ ذَلِكَ لِلتَّداوِي أَوْ سُكَرٍ بِغَيْرِ تَعَدٍّ فَاتَهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهِ (وَلَهُ) أَيْ الزَّوْجُ (أَنْ يُطْلَقَ بِنَفْسِهِ وَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ) مِنْ يَوْقَعُ الطَّلَاقُ وَشَرُطُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَصِحُّ مِنْهُ الطَّلَاقُ لَا كَصَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَأَنْ يَكُونَ التَّوَكِيلُ مُنْجِزًا لِأَمْعَلِقَا (وَلَوْ) كَانَ الْوَكِيلُ (امْرَأَةً) بِالْمَعْنَى عَاقِلَةً بِأَنْ يَقُولَ لَامْرَأَةً أجنبية طَلَّقِي فَلَانَةَ أَوْ يَقُولَ لَامْرَأَتَهُ فَوَضَّتْ إِلَيْكَ طَلَاقَكَ فَإِذَا أَوْقَعْتَ الطَّلَاقَ طَلَقْتَ (وَلَا وَكِيلَ أَنْ يُطْلَقَ مَتَى شَاءَ) . لَمْ يَعْزَلْهُ الْمَوْكَلُ قَبْلَ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ ، وَلَا يَخَالِفُ الْوَكِيلُ الْمَوْكَلُ فِيهَا وَكَلَهُ فِيهِ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ فِي وَكَاةِ الطَّلَاقِ الْقَبُولُ فَوْرًا بَلْ يَكْفِي الْقَبُولُ مَعَ التَّرَاخِي وَكَذَلِكَ الْقَبُولُ ،

لَكِنْ إِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ طَلَّقَ نَفْسَكَ ، فَقَالَتْ عَلَى الْفَوْرِ طَلَّقْتُ نَفْسِي طَلَّقْتُ ، وَإِنْ أَخَّرَتْ فَلَا ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ طَلَّقَ نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ . وَيَمْلِكُ الْحُرُّ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ ، وَالْعَبْدُ طَلْقَتَيْنِ ؛ وَيَكْرَهُ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَالثَّلَاثُ أَشَدُّ ، وَجَمْعُهَا فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ أَشَدُّ . ثُمَّ الطَّلَاقُ عَلَى أَقْسَامٍ : سُنِّيٌّ وَبِدْعِيٌّ وَمَحْرَمٌ وَخَالٍ عَنِ السَّنَةِ وَالْبِدْعَةِ ؛ فَأَمَّا السُّنِّيُّ فَهُوَ أَنْ يُطْلَقَ فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامَعْ فِيهِ ، وَالْبِدْعِيُّ الْمَحْرَمُ أَنْ يُطْلَقَ فِي الْحَيْضِ بِلاَ عَوْضٍ أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعًا فِيهِ ، فَإِذَا فَعَلَ نَدَبَ لَهُ أَنْ يَرَجِعَهَا ، وَأَمَّا الْخَالِي عَنْهُمَا فَطَّلَاقُ الصَّغِيرَةِ وَالْأَيَسَةِ مِنَ الْحَيْضِ وَالْحَامِلِ وَغَيْرِ الدُّخُولِ بِهَا . وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ ، فَالصَّرِيحُ يَقَعُ بِهِ سَوَاءٌ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَمْ لَا ، وَلَا يَقَعُ بِالْكِنَايَةِ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ بِهَ الطَّلَاقُ ، فَالصَّرِيحُ لَفْظُ الطَّلَاقِ وَالْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ فَإِذَا قَالَ طَلَّقْتُكَ أَوْ فَارَقْتُكَ أَوْ سَرَّحْتُكَ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ مُطَلَّقةٌ أَوْ مُفَارَقةٌ أَوْ مَسْرُحةٌ طَلَّقْتَ سَوَاءً نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَمْ لَا . وَالْكِنَايَاتُ قَوْلُهُ أَنْتَ خَلِيَّةٌ ،

(لَكِنْ إِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ طَلَّقَ نَفْسَكَ فَقَالَتْ عَلَى الْفَوْرِ طَلَّقْتُ نَفْسِي طَلَّقْتُ ، وَإِنْ أَخَّرَتْ) بقدر ما ينقطع به القبول عن الإيجاب (فلا) يقع الطلاق (إلا أن يقول طلق نفسك متى شئت) فلا يشترط الفور (ويملك الحرُّ ثلاث تطليقات) لأن العبرة بالزوج فله الثلاث ولو كانت الزوجة أمة (والعبد طلقتين) ولو الزوجة حرة والمبعض والكتاب كالقن (ويكره الطلاق من غير حاجة) وأما إذا كان هنالك حاجة كأن كانت الزوجة غير مرضية الصفات أو الأخلاق فلا كراهة ، وقد يكون الطلاق واجبا كطلاق الولي ، وقد يكون مستحباً كطلاق غير العفيفة وحراما كالطلاق البدعي (والثلاث) أي جمعها (أشد) كراهة من إتيان الواحدة (وجمعها) أي الثلاث (في طهر واحد أشد) كراهة من تفريقها على الأقراء (ثم الطلاق على أقسام : سُنِّيٌّ وَبِدْعِيٌّ وَمَحْرَمٌ وَخَالٍ عَنِ السَّنَةِ وَالْبِدْعَةِ ؛ فَأَمَّا السُّنِّيُّ فَهُوَ أَنْ يُطْلَقَ فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامَعْ فِيهِ) وتكون مدخولا بها وليست حاملا (والبدعيُّ المحرم أن يطلق في الحيض بلا عوض) منها تفتدى به فيكون الطلاق بتلك الصفة حراما لتطويل العدة عليها ، فإن كان بعوض فقد رضيت هي بتطويلها فتنتفي الحُرمة (أَوْ) يطلقها (في طهر جامعها فيه) أو في حيض قبله لأدائه إلى الندم فيما لو ظهر حمل (فإذا فعل) المطلق ذلك الطلاق البدعي (ندب له أن يراجعها) إن لم يستوفِ عدد الطلاق (وأما) الطلاق (الخالي عنهما) أي السنة والبدعة (فطلاق الصغيرة والأيسة من الحيض والحامل وغير المدخول بها) فطلاق كل من هذه الأربعة يقال له لاسي ولا بدعي لانتفاء المحذور المتقدم في غيرها (والألفاظ التي يقع بها الطلاق) قسمان (صريح وكناية . فالصريح يقع به) الطلاق (سواء نوى به الطلاق أم لا) ولكن يشترط فيه قصد اللفظ لمعناه وهو غير نية إيقاع الطلاق (ولا يقع بالكناية إلا أن ينوى به الطلاق . فالصريح) ما لا يحتمل غير الطلاق وهو (لفظ الطلاق والفرق والسراح) أي وما اشتق منها (فإذا قال طلقتك أو فارقتك أو سرحتك أو أنت طالق أو مطلقة أو مفارقة أو مسرحة) بصيغة اسم المفعول فيها (طلقت سواء نوى به الطلاق أم لا) وغير هذه الألفاظ لا يكون صريحا ولو اشتهر فيه كلفظ الحرام والحلال ، وترجمة ما اشتق من الطلاق بأي لغة كانت صريحة (والكنايات قَوْلُهُ أَنْتَ خَلِيَّةٌ) أي من الزوج لكونك مطلقة ويحتمل أنك خلية من غير ذلك فلذلك لا يقع الطلاق إلا بنية إيقاعه وهكذا أثر ألفاظ الكنايات،

أَوْ بَرِيَّةٍ أَوْ بَتَّةٍ أَوْ بَائِنٍ وَحَرَامٍ وَاعْتَدَى وَاسْتَبْرَأَ وَتَقَنَّى وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ وَنَحْوُ ذَلِكَ
أَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ فَوْضَ الطَّلَاقَ لَهَا فَقَالَتْ أَنْتَ طَالِقٌ ، أَوْ قِيلَ لَهُ أَلَيْكَ زَوْجَةٌ ؟ فَقَالَ لَا أَوْ كَتَبَ
أَنْظِ الطَّلَاقَ ، فَإِذَا نَوَى بِجَمِيعِ ذَلِكَ الطَّلَاقَ وَقَعَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ يَقَعْ ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ ، فَقَالَ
نَعَمْ طَلَّقْتُ ، وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَنَوَى بِهِ إِيقَاعَ طَلْقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ وَقَعَ مَا نَوَى ، وَكَذَا سائرُ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ
صَرِيحِهَا وَكُنَايَتِهَا ، وَإِنْ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى بَعْضٍ مِنْ أَعْضَائِهَا مِثْلُ أَنْ قَالَ نِصْفُكَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ طَلْقَةً
وَاحِدَةً ، وَكَذَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ أَوْ رُبْعَ طَلْقَةٍ طَلَّقَتْ طَلْقَةً ، وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا
طَلْقَةً طَلَّقَتْ طَلْقَتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا طَلْقَتَيْنِ طَلَّقَتْ طَلْقَةً ، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَّقَتْ ثَلَاثًا ، وَإِنْ قَالَ أَنْتَ
طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ ، وَكَذَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ لَمْ تَطْلُقْ ، وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ عَلَى شُرُوطٍ ،

(أَوْ بَرِيَّةٍ أَوْ بَتَّةٍ) أى مقطوعة الوصلة (أَوْ بَائِنٍ) من البين وهو الفراق (وَحَرَامٍ وَاعْتَدَى وَاسْتَبْرَأَ وَتَقَنَّى) أى
اللبس القناع وهو سائر الرأس (وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ) أى خليت سبيلك كما يخلى البعير فى الرعى
فيوضع زمامه على سنانه ليسرح فى أى موضع شاء (وَنَحْوُ ذَلِكَ) من أَلْفَاظِ الْكُنَايَاتِ نَحْوُ أَنَا طَالِقٌ أَوْ بَائِنٌ وَنَوَى
لِلطَّلَاقِ ، وَلَوْ ذَلَّتْ لَهُ أَنَا مُطْلَقَةٌ ، فَقَالَ أَلْفَ مَرَّةٍ كَانَ كُنَايَةً فِي الطَّلَاقِ وَالْعَدَدِ (أَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ فَوْضَ
الطَّلَاقَ لَهَا) كَانَ قَوْلُ طَلَّقْتُ (فَقَالَتْ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ قِيلَ لَهُ أَلَيْكَ زَوْجَةٌ ؟ فَقَالَ لَا أَوْ كَتَبَ لَفْظَ الطَّلَاقِ) وَلَمْ
يَتَلَفَّظْ بِهِ بِحَالِ الْكِتَابَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، وَأَمَّا إِذَا تَلَفَّظَ فَيَقَعْ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الْإِيقَاعِ (فَإِذَا نَوَى بِجَمِيعِ ذَلِكَ الطَّلَاقَ وَقَعَ ، وَإِنْ
لَمْ يَنْوِ لَمْ يَقَعْ) وَلَوْ كَتَبَ إِذَا بَلَغَ كُنَايَتِي طَالِقٌ وَنَوَى الطَّلَاقَ فَأَمَّا تَطْلُقْ يَبْلُوغُهُ ، فَإِنْ أَمَحَى سَطْرَ الطَّلَاقِ فَلَا
وُقُوعَ (وَإِنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ) عَلَى سَبِيلِ التَّمَاثُلِ لِنِشَانِهِ (فَقَالَ نَعَمْ طَلَّقْتُ) وَإِنْ لَمْ يَنْوِ (وَإِذَا قَالَ أَنْتَ
طَالِقٌ وَنَوَى بِهِ إِيقَاعَ طَلْقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ وَقَعَ مَا نَوَى) بِنِْيَةِ الْعَدَدِ مَعَ التَّلَفُّظِ بِالطَّلَاقِ مُؤَثَّرَةً (وَكَذَا سَائِرُ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ
صَرِيحِهَا وَكُنَايَتِهَا) يَثْبُتُ لَهَا هَذَا الْحُكْمُ وَهُوَ الْعَمَلُ بِمَا نَوَاهُ قَلَّةً وَكَثْرَةً (وَإِنْ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى بَعْضٍ مِنْ
أَعْضَائِهَا) الْمُتَّصِلَةِ بِهَا (مِثْلُ أَنْ قَالَ نِصْفُكَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ طَلْقَةً وَاحِدَةً) وَكَذَلِكَ الشَّعْرُ وَالسِّنُّ وَالظُّفْرُ وَالرُّبْعُ .
وَأَمَّا الْعَمَلُ الْقَائِمُ بِالْحُلِّ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ فَلَا يَقَعُ بِهَا وَكَذَا الْفَضَلَاتُ مِثْلُ الرِّيقِ (وَكَذَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ نِصْفَ
طَلْقَةٍ أَوْ رُبْعَ طَلْقَةٍ طَلَّقَتْ طَلْقَةً) لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَّبَعُ (وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا طَلْقَةً طَلَّقَتْ طَلْقَتَيْنِ)
لأنه استثنى واحدة من ثلاث فيبقى اثنان ، وشروط الاستثناء أن يكون متصلا بالمستثنى منه بأن لا يفصل بينهما فاصل
أجنبي أو سكوت طويل زائد على سكون التنفس وأن ينويه الالفاظ قبل فراغ المستثنى منه وأن لا يستغرق المستثنى
المستثنى منه (أَوْ) قَوْلُ أَنْتَ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا طَلْقَتَيْنِ طَلَّقَتْ طَلْقَةً أَوْ) قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَّقَتْ ثَلَاثًا)
لَا يَسْتَفْرَقُ الْمُسْتثنى الْمُسْتثنى مِنْهُ فَلَا يَرْفَعُ الطَّلَاقُ بَعْدَ إِيقَاعِهِ (وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ وَكَذَا
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) طَلَاقُكَ وَقَصْدُ التَّمْلِيْقِ (لَمْ تَطْلُقْ) لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ عَلَى عَدَمِ الْمَشْيِئَةِ وَالْوُقُوعِ عَنِ
خِلَافِ الْمَشْيِئَةِ عَمَالٍ (وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ عَلَى شُرُوطٍ) مِنْ صِفَاتِ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ،

وَأِنْ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ وَوُجِدَ ذَلِكَ الشَّرْطُ طَلَّقَتْ ؛ فَإِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ إِنْ حَضَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ بِمَجْرَدِ
رُؤْيَةِ الدَّمِ ، فَإِذَا قَالَتْ حَضْتُ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا ، وَإِنْ قَالَ إِنْ حَضَتْ فَضَرْتُكَ طَالِقٌ ، فَقَالَتْ
حَضْتُ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَمْ تَطْأِ الضَّرَّةُ ، وَإِنْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ ، ثُمَّ أَذِنَ لَهَا
فِي الْخُرُوجِ مَرَّةً فَخَرَجَتْ ثُمَّ خَرَجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِلاَ إِذْنٍ لَمْ تَطْلُقْ ، وَإِنْ قَالَ كُلَّمَا خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتَ
طَالِقٌ قَبْلَى مَرَّةً خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ قَالَ مَتَى وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ
بَعْدَ ذَلِكَ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ الْمَنْجَزَ فَقَطْ ، وَمَنْ عَلَّقَ بِفِعْلِ نَفْسِهِ فَفَعَلَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَقَعْ ، وَإِنْ عَلَّقَ
بِفِعْلِ غَيْرِهِ مِثْلُ إِنْ دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ دَخَلْتُ طَالِقٌ فَدَخَلَهَا قَبْلَ عَلَيْهِ بِالتَّعْلِيقِ أَوْ بَعْدَهُ ذَاكِرًا لَهُ أَوْ نَاسِيًا وَكَانَ
غَيْرَ مَبَالٍ بِحَنَثِهِ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ عَلِمَ بِالتَّعْلِيقِ فَدَخَلَ نَاسِيًا ، وَهُوَ مِنْ يَبَالٍ بِحَنَثِهِ لَمْ تَطْلُقْ ،

(وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ وَوُجِدَ ذَلِكَ الشَّرْطُ) المعلق عليه الطلاق مع استمرار الزوجية (طَلَّقَتْ ، فَإِذَا قَالَتْ لِرَوْجَتِهِ)
بخلاف ما إذا قال لغير من هي زوجة ثم كانت زوجة (إِنْ حَضَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ بِمَجْرَدِ رُؤْيَةِ الدَّمِ) في زمن
إمكان كونه حيضاً ، ثم إذا انقطع قبل يوم وليلة تبين عدم الوقوع (فَإِذَا قَالَتْ حَضْتُ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ
يَمِينِهَا) لأنها مؤتمنة على حيضها (وَإِنْ قَالَ إِنْ حَضَتْ فَضَرْتُكَ طَالِقٌ فَقَالَتْ حَضْتُ فَكَذَّبَهَا) الزوج (فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ
وَلَمْ تَطْلُقِ الضَّرَّةُ) لأنها لا تصدق في حق غيرها (وَإِنْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي) أى بغير إذني (فَأَنْتَ طَالِقٌ
ثُمَّ أَذِنَ لَهَا) ولم تعلم بإذنه (فِي الْخُرُوجِ مَرَّةً فَخَرَجَتْ ثُمَّ خَرَجَتْ) أخرى (بَعْدَ ذَلِكَ بِلاَ إِذْنٍ لَمْ تَطْلُقْ) لأن إِنْ
لا تقتضي التكرار فلما أَذِنَ لَهَا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى انحلَّت اليمين (وَإِنْ قَالَ كُلَّمَا خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَى
مَرَّةً خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ طَلَّقَتْ) لأن كلما للتكرار فلا تنفي اليمين بمجرد إذنه مرة لجميع أدوات التعليق لا تقتضي
التكرار الا كلما ولا تقتضي الفور في الإثبات إلا إِنْ مَعَ الدَّالِ أَوْ شَتَّى فَتَقْتَضِي الفور وجميعها في النسي للفور ،
(وَإِنْ قَالَ مَتَى وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ الْمَنْجَزَ فَقَطْ) ولا يقع
الطلاق المعلق لأنه لو وقع لاقتضى أن لا يقع المنجز لأنها إذا بانَّت بالثلاث فلا يلحقها طلاق ، وإذا لم يقع المنجز لم
يقع المعلق فأفسد عليه باب الطلاق وهو خلاف الشريعة الإسلامية فاختاروا وقوع المنجز وبمضهم لا يوقع عليه شيئاً
وينسبون ذلك لابن سريج ولذلك يقال لهذه المسألة السريجية (وَمَنْ عَلَّقَ) الطلاق (بِفِعْلِ نَفْسِهِ) بأن قال إِنْ
دَخَلْتُ الدَّارَ فَزَوَّجْتُكَ طَالِقٌ (فَفَعَلَ) المحاول عليه بأن دخل الدار (نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَقَعْ) عليه الطلاق لأن فعله
كلا ففعل ، (وَإِنْ عَلَّقَ بِفِعْلِ غَيْرِهِ مِثْلُ إِنْ دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَدَخَلَهَا) زيد (قَبْلَ عَلَيْهِ بِالتَّعْلِيقِ أَوْ بَعْدَهُ)
أى بعد عليه (ذَاكِرًا لَهُ أَوْ نَاسِيًا وَكَانَ غَيْرَ مَبَالٍ بِحَنَثِهِ) أى لا يشق عليه فراق زوجته ولا يحرم على عدم وقوع
الطلاق عليه (طَلَّقَتْ) في هذه الصور (وَإِنْ عَلِمَ) زيد (بِالتَّعْلِيقِ فَدَخَلَ نَاسِيًا وَهُوَ مِنْ يَبَالٍ بِحَنَثِهِ لَمْ تَطْلُقْ)
وسعداً إذا لم يعلم بالتعليق وهو ممن يبالى بالحث لأن القصد بالطلاق حينئذ الحث على المنع وفصل الجاهل والناسي
كلا فصل ، وأما إذا كان قصد المعلق مطلق التعليق فيقع الطلاق بفعل من ذكر والزوجة من شأنها أن تبالى ، فلو علق
على فعلها ففعلت بجاهلة بالتعليق أو ناسية لم يقع الطلاق

وإن قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم بانت منه إما بطلقة أو بثلاث ثم تزوجها ثم دخلت الدار لم تطلق .
(فصل) يصح الخلع من يصح طلاقه ، ويكره إلا في حالين : أحدهما أن يخافا ، أو أحدهما أن لا يقبلا
 حدود الله ما داما على الزوجية ، والثاني أن يخلف بالطلاق الثلاث على ترك فعل شيء ، ثم يحتاج إلى فعله
 فيخالعهما ثم يتزوجها ثم يفعل المحلوف عليه فإنه لا يقع عليه الطلاق الثلاث كما سبق ، وإن كان الزوج
 سفيهها صح خلعها ويدفع العوض إلى وليه ، ولا يصح خلع سفيهة ، وليس للولي أن يخالعه امرأة الطفل ،
 ولا أن يخالعه الطفلة بماله ، ويصح بمال الولي ، ويصح بلفظ الطلاق ولفظ الخلع مثل أنت طالق على
 ألف ، أو خالعتك على ألف ، فإن قالت قبلت بانت ولزمها الألف ، وكذلك إن قال إن أعطيتني ألفا فأنت
 طالق فأعطته ،

(. وإن قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم بانت منه) أي طلقت طلاقا باننا (إما بطلقة) واحدة قبل الدخول أو بعده
 بعوض (أو بثلاث ثم) بعد البيونة (تزوجها) بعقد جديد (ثم دخلت الدار) في النكاح الثاني (لم تطلق)
 لارتفاع النكاح الذي حصل فيه التعليق بالبيونة .

(فصل) في الخلع بضم الخاء (يصح الخلع من يصح طلاقه) وهو البالغ العاقل (ويكره) لأنه طلاق (إلا
 في حالين أحدهما أن يخافا) الزوجان (أو أحدهما أن لا يقبلا حدود الله) أي ما افترض عليهم ما من جنون
 (ماداما على الزوجية . والثاني أن يخلف بالطلاق الثلاث على ترك فعل شيء) كالأكل والشرب (ثم يحتاج إلى فعله)
 فلا يتخلص من الدين إلا بالخلع (فيخالعهما ثم يتزوجها ثم يفعل المحلوف عليه فإنه لا يقع عليه الطلاق الثلاث كما سبق)
 فالخلع ينفع في الحلف على النفي المطلق أو المنع بزمان كحلفه بالطلاق الثلاث إنه لا يدخل الدار مثلا في هذا الشهر
 وفي الإثبات المطلق كحلفه لأدخل الدار ، وأما الإثبات المقيد كحلفه لادخل الدار في هذا الشهر ففيه خلاف
 والمعتمد أنه يخلص منه أيضا بشرط أن يبقى من الوقت ما يسع المحلوف عليه . والمهمد أن الخلع يقتصر عدد الطلاق
 وفعل المحلوف عليه قبل العقد أولى (وإن كان الزوج سفيهها صح خلعها) لأنه من أفراد من يصح طلاقه ، وإنما
 ذكره ليعقبه بقوله (ويدفع العوض إلى وليه) ويصح دفعه إليه باذن الولي (ولا يصح خلع) ال (سفيهة) فإذا
 صدر منها التزام عوض في مقابلة فك العصمة بطل الخلع ووقع الطلاق رجما ، فإذا قال لزوجته السفيهة إن أبرأتني
 من صداقك فأنت طالق فأبرأته لا يقع عليه الطلاق ، (وليس للولي أن يخالعه امرأة الطفل) لأن الطلاق لا يصح
 إلا من الزوج (ولا أن يخالعه الطفلة) أي أقاصره من زوجها (بماله ويصح بمال الولي) لأنه لاحظ لها في
 الاختلاع والولي لا يتصرف إلا بالمصلحة فإذا خالعه أبوها بماله وصريح بالاستقلال وقع بغير مهر للثل (ويصح)
 الخلع (بلفظ الطلاق ولفظ الخلع) أي تصح الفرقة التي يطلق عليها الخلع بأحد هذين اللفظين إذا كان ح للسل
 (مثل أنت طالق على ألف أو خالعتك على ألف ، فإن قالت) على الفور فيهما (قبلت بانت ولزمها الألف) ومثل
 الخلع للعادة (وكذلك) يصح الخلع (إن قال) الزوج (إن أعطيتني ألفا فأنت طالق فأعطته) الألف فورا .

بانت ، وكذلك إذا قالت طلقني على ألف ، فقال أنت طالق بانت ولزمها الألف ، وما جاز أن يكون صداقا جاز أن يكون عوضا في الخلع ، فلو خالع بمجهول أو غير متمول كالخمر بانت بمهر المثل ، وهو بلفظ الخلع طلاق صريح .

(فصل) من شك هل طلق أم لا لم تطلق ، والورع أن يرجع ، وإن شك هل طلق طلقة ، أو أكثر وقع الأقل ، ومن طلق ثلاثا في مرض موته لم ترثه المطلقة .

(فصل) إذا طلق الحر طلقة أو طلقين أو طلق العبد طلقة بعد الدخول بلا عوض فله قبل أن تنقضي العدة أن يرجع سواء رضيت أم لا وله أن يطلقها ، وإن مات أحدهما ورثه الآخر لكن لا يحل له وطؤها ، ولا النظر إليها ، ولا الاستمتاع بها قبل المراجعة ، وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعده بعوض فلا رجعة له ، ولا يصح الرجعة إلا باللفظ فقط فيقول راجعتها أو رددتها ، أو أمسكتها .

(بانت ، وكذلك إذا قلت طلقني على ألف فقال) فوراً (أنت طالق بانت ولزمها الألف) وإذا أبدل إن بقي أو غيرها من أدوات التعليق لا يشترط الفور ويشترط موافقة الإيجاب للقبول ، فلو قل لها طاقتك بألف قبلت بألفين فله (وما جاز أن يكون صداقا) وهو كل متحول مقدود (جاز أن يكون عوضا في الخلع) ، ولا بد أن يكون راجعا لجهة الزوج أو لجهة سيده إن كان رقيقا فالخلع بلا عوض ، أو بعوض لكنه غير متمول مقصود أو متمول لكنه راجع لنير من ذكر يقع رجعا (فلو خالع بمجهول أو غير متمول) لكنه مقصود (كالخمر بانت بمهر المثل) وأما إذا كان المتحول غير مقصود كالدم فإنه يقع رجعا (وهو) أي الفراق (بلفظ الخلع طلاق صريح) ينقص عدد الطلاق ، وقيل هو فسخ إن لم ينوبه الطلاق فلا ينقص به العدد .

(فصل) في الشك في الطلاق (من شك هل طلق أم لا لم تطلق) لأن الأصل عدم الطلاق (والورع أن يرجع) إن أمكنت المراجعة بأن كانت مدخولا بها والطلاق المشكوك فيه رجعي والا فالورع تجديد النكاح إن أمكن وأحب بقاءها والانجر طلاتها لتحل لغيره (وإن شك هل طلق طلقة أو أكثر وقع الأقل) دون الزائد (ومن طلق ثلاثا في مرض موته) ومات (لم ترثه المطلقة) والباقي بغير الثلاث كالطلقة ثلاثا .

(فصل) في الرجعة . وهي لغة المرة من الرجوع . وشرعا رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة (إذا طلق الحر طلقة أو طلقين أو طلق العبد طلقة) وكان الطلاق منهما (بعد الدخول بلا عوض فله) أي الزوج الحر أو العبد (قبل أن تنقضي العدة أن يرجع) المطلقة المذكورة وإن أسقط حق الرجعة (سواء رضيت أم لا وله أن يطلقها) فيلحقها الطلاق ، وأما إذا كان الطلاق قبل الدخول فيقع بانئا وكذا إذا كان بعوض فلا يمكن الرجعة ولا يلحقها الطلاق (وإن مات أحدهما) بعد الطلاق الرجعي (ورثه الآخر) لكن لا يحل له وطؤها ولا النظر إليها ولا الاستمتاع بها قبل المراجعة ، وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعده بعوض فلا رجعة له (أي للزوج وكذا بعد انقضاء العدة) ولا تصح الرجعة إلا باللفظ فقط (دون غيره من التمتع والوطء) فيقول راجعتها أو رددتها أو أمسكتها (ويسن أن يقول إلى أو إلى نسكاحي ، وتصح أيضا بلفظ تزوجتها أو نسكحتها لكن بنبة الرجعة فهي من كنايات الرجعة ، ولا

وَلَا يَشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ ، وَإِذَا رَاجَعَهَا عَادَتْ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ ، أَمَا إِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا أَوْ الْعَبْدُ طَلَقَتَيْنِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا وَبَطْؤَهَا فِي الْفَرْجِ ، وَأَدْنَاهُ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ بِشَرَطِ انْتِشَارِ الذَّكْرِ .

(فصل في الإيلاء حرام وهو أن يحلف الزوج بالله ، أو بالطلاق ، أو بالعق ، أو بالتزام صوم ، أو صلاة ، أو غير ذلك يمينًا يمنع الجماع في الفرج أكثر من أربعة أشهر فإذا حلف كذلك صار مؤلًا فتضرب له مدة أربعة أشهر ، فإذا انقضت ولم يجامع فيها ولا مانع من جهتها فلها عقب المدة أن تطالبه إما بالطلاق أو بالوطء إذا لم يكن به مانع يمنعه من الوطء ، فإن جامع فذاك وإلا طلق عليه الحاكم ومتى حلف على أربعة أشهر فما دونها ، أو كان الزوج عنيًا ، أو مجبوا فليس مؤلًا .

(فصل في الظهار هو أن يشبه امرأته بظهر أمه أو غيرها من محارمه ، أو بعض من أعضائها فيقول أنت علي كظهر أمي ، أو كفرجها ، أو كبدنها ،

(ولا يشترط في الرجة (الاشهاد) بل بسن (وإذا راجعها عادت إليه بما بقي من عدد الطلاق . أما إذا طلق الحر ثلاثًا أو العبد طلقتين حرمت عليه حتى تنكح زوجًا غيره نكاحًا صحيحًا) أما الوطء بملك اليمين أو بالنكاح الفاسد فلا يحصل به التحليل (ويطؤها) الزوج الثاني (في الفرج) أي القبل ، وإذا كانت بكرا فلا بد من انتضاها (وأدناه) أي أقل الوطء الذي يحصل به التحليل (تغيب الحشفة بشرط انتشار الذكر) ولا بد أن يكون ممن يمكن منه الجماع لأنحو طفل فإذا لم ينتشر لعلة أو شلل فلا يحصل بوطئه التحليل .

(فصل في الإيلاء . وهو بالدية الحلف . وشرعا حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مطلقا أو أكثر من أربعة أشهر (الإيلاء حرام) لما فيه من الإيذاء (وهو أن يحلف الزوج بالله تعالى) (أو بالطلاق أو بالعق أو بالتزام صوم أو صلاة أو) (بغير ذلك) كالخلع (يمينًا يمنع الجماع في الفرج أكثر من أربعة أشهر) والتزام الصوم والصلاة ليس يمينًا حقيقة وإنما لما منع التزامه من يمينًا مجازا . (فإذا حلف كذلك صار مؤلًا فتضرب له مدة أربعة أشهر فإذا انقضت ولم يجامع فيها ولا مانع من جهتها) كمرض وجنون ونشوز (فلها عقب المدة أن تطالبه إما بالطلاق أو بالوطء إذا لم يكن به مانع يمنعه من الوطء) كالمرض والظهار والصوم والاحرام ، فإن كان نحو ذلك طالبت بالفيئة باللسان بأن يقول إذا شفيت نثت فإن لم ينفى طالبت بالطلاق (فإن جامع فذاك ، وإلا طلق عليه الحاكم) طلقة واحدة (ومتى حلف على أربعة أشهر فما دونها أو كان الزوج عنيًا أو مجبوا فليس مؤلًا) لامتناع الوطء في نفسه .

(فصل في الظهار . وهو شرعا تشبيه الزوج زوجته بمحرمة في الحرمة (الظهار) شرعا (هو أن يشبه الزوج) (امرأته بظهر أمه أو غيرها من محارمه أو بعض من أعضائها فيقول أنت علي كظهر أمي أو كفرجها أو كبدنها) ويشترط في الزوج أن يكون ممن يصح طلاقه ، فلا قال أجنبي لامرأة أنت علي كظهر أمي ثم تزوجها لا يضر وفي المرأة كونها زوجة فلا يصح الظهار من غنيلة ولا أمة . وفي المرأة التشبه بها كونها أختي محرما بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم تحل له في زمن كبلته ومرضعة أبيه وامراته التي تزوجها قبل ميلاده .

فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ وَوَجَدَ الْعَوْدَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَحَرَّمَ وَطْؤُهَا حَتَّى يَكْفُرَ ، وَالْعَوْدُ هُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا بَعْدَ الظَّهَارِ زَمَانًا يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ لَهَا فِيهِ أَنْتَ طَالِقٌ وَلَمْ يَقُلْ ، فَإِنْ عَقِبَ الظَّهَارَ بِالطَّلَاقِ عَلَى الْقَوْرِ طَلَّقَتْ وَلَا كَفَّارَةَ ، وَالْكَفَّارَةُ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي تَضُرُّ بِالْعَمَلِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا كُلِّ مَسْكِينٍ مَدًّا مِنْ قُوْتِ الْبَلَدِ حَبًّا بِالنِّيَّةِ .

بَابُ الْعِدَّةِ

مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ طَلَّقَ بَعْدَهُ لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ سَوَاءَ كَانَ الزَّوْجَانِ صَغِيرَيْنِ ، أَوْ بِالْغَيْنِ ، أَوْ أَخَذَهُمَا بِالْأَمْنِ وَالْآخِرُ صَغِيرًا وَالْمُرَادُ بِالدُّخُولِ الْوَطْءُ ، فَلَوْ خَلَّاهَا وَلَمْ يَطَّأْهَا ثُمَّ طَلَّقَ فَلَا عِدَّةَ ، وَإِذَا وَجِبَتِ الْعِدَّةُ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا انْقَضَتْ بِوَضْعِهِ ،

(فإذا قال ذلك) أى ما تقدم من الألفاظ (ووجد العود) المبين بما يأتى (لزمتها الكفارة وحرم وطؤها حتى يكفر) عما ارتكبه من الأثم لأن الظهار من الكبائر (والعود) الذى يترتب عليه وجوب الكفارة (هو أن يمسكها بعد الظهار زمانا يمكنه أن يقول لها فيه أنت طالق و) لم يكن (لم يقل) ذلك فيسمى حينئذ عائدا فتجب عليه الكفارة (فإن عقب الظهار بالطلاق على القور طلقت ولا كفارة) عليه ومثل الطلاق ما إذا جن أو أغشى عليه وإذا كانت رجعية يكون العود بالرجعة ، وأما لو أخر الطلاق ولو يسيرا فتجب عليه الكفارة (والكفارة) هى (عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب التى تضر بالعمل) والسكيب ويشترط فى الكفارة النية بأن ينوى بالاعتاق كفارة وهكذا الصوم والإطعام والسكوسة ، فلو كان عليه كفارتا قتل وظهار وأعتق أو صام بنية كفارة وقع عن أحدهما ، ويشترط فى العتق عن الكفارة أن يكون بلا عوض (فإن لم يجد) الرقبة أو وجدها ابتاع بئنا أو احتاج لغيرها لكفاية نفسه وعياله نفقة وسكنى مدة سنة ولم يفضل معه بعد ذلك ما يشتري به الرقبة (فصيام شهرين متتابعين) يلزمه (فإن لم يستطع) الصوم الكبير أو مرض أو مشقة شديدة تلحقه بالصوم (فإطعام ستين مسكينا) يلزمه ويطعم (كل مسكين مدًا) والمراد من الإطعام التملك وذلك للمد (من قوت البلد حيا) مجزئا فى الفطرة (بالنية) المبررة عن النذر وكفارة اليمين ، ولا يجب فيها التعرض للوجوب لأن الكفارة لا تكون إلا واجبة .

(باب العدة)

وهى مدة تترى فيها المرأة لبراءة زوجها . (من طلق امرأته قبل الدخول فلا عدة عليها ، وإن طلق بعده لزمتها العدة) والفسخ ملحق بالطلاق واستدخال المني المحترق ملحق بالدخول وبه تلزم العدة إذا حصل الطلاق (سواء كان الزوجان صغيرين) وقد يستشك كل الطلاق من الصغير حتى يترتب عليه وجوب العدة إلا أن يقال هو مجرد فرض لا يلزم وقوعه ، أو مراده بالطلاق ما يشمل الفسخ وللزوجة النسخ من نكاح الصبي إذا وجدته مجذوما أو أبرس مثلاً (أو بالغين أو أحدهما بالغاً والآخر صغيراً) لأن الوطء شاغل للرحم ، (والمراد بالدخول الوطء) أو ما فى معناه من دخول المني المحترق (فلو خلا بها ولم يطأها ثم طلقها) فلا عدة ، وإذا وجبت العدة فإن كانت حاملا انقضت بوضعه (أى الحمل) ،

بشرطين : أحدهما أن يتفصل جميع الحمل حتى لو كان ولدين أو أكثر اشترط انفصال الجميع سواء انفصل حياً أو ميتاً كامل الخلقة أو مضغة لم تتصور وشهد القوايل أنها مبدأ خلق آدمي ؛ ومتى كان بين الولدين دون ستة أشهر فهما توأمان ، ولا حد لعدد الحمل فيجوز أن تضع في حمل واحد أربعة أولاد ، أو أكثر من ذلك . الثاني أن يكون الولد منسوباً إلى من له العدة فلو حملت من زنا ؛ أو وطء شبهة لم تنقض عدة المطلق به ، بل في حمل وطء الشبهة تستقبل عدة المطلق بعد الوضع ، وكذا في حمل الزنا إن لم تحض على الحمل ، فإن حاضت على الحمل انقضت بثلاثة أطهار منه . وأقل مدة الحمل ستة أشهر ، وأكثره أربع سنين ، وإن لم تكن حاملاً ، فإن كانت ممن تحيض اعتدت بثلاثة قروء ، القروء : الأطهار ، ويحسب لها بعض الطهر طهراً كاملاً ، فإن طلقها فحاضت بعد لحظة انقضت بمضي طهرين آخرين والشروع في الحيضة الثالثة ، وإن طلق في الحيض فلا بد من ثلاثة أطهار كوامل ، فإذا شرعت في الحيضة الرابعة انقضت ، ولا فرق بين أن يتقارب .

(بشرطين : أحدهما أن يتفصل جميع الحمل) فلو خرج بعض الولد لم تنقض به العدة (حتى لو كان) الحمل (ولدين أو أكثر اشترط انفصال الجميع) فلو كانت رجعية وولدت أحد توأمين فله مراجعتها قبل أن تلد الثاني (سواء انفصل حياً أو ميتاً) ، ولو بدواء ، فإن بقي الحمل في بطنها سنين لا تنقض عدتها مادام في بطنها ولو ميتاً وسواء كان الحمل المنفصل الذي تنقض به العدة (كامل الخلقة أو مضغة لم تتصور وشهد القوايل أنها) أي المضغة (مبدأ خلق آدمي) فتتقضى بها العدة ، ولا يجب فيها النقرة ، ولا يحصل بها الاستيلاد . وأما العلة فلا تنقض بها العدة (ومتى كان بين الولدين دون ستة أشهر فهما توأمان) لا تنقض العدة إلا بوضعهما ومتى كان بينهما ستة أشهر فأكثر فكل منهما حمل مستقل (ولاحد لعدد الحمل فيجوز أن تضع المرأة في حمل واحد أربعة أولاد أو أكثر من ذلك) . والشرط (الثاني) من شرطي انقضاء العدة بالحمل (أن يكون الولد منسوباً إلى من له العدة) ولو احتمالاً كالمنقضي باللعان ، فلو لاعتها وهي حامل انقضت عدتها بالوضع (فلو حملت من زنا أو) من (وطء شبهة) ثم طلقها الزوج (لم تنقض عدة المطلق به) أي الوضع (بل في حمل وطء الشبهة تستقبل عدة المطلق بعد الوضع) وتنقض عدة الشبهة بالوضع (وكذا في حمل الزنا) تستقبل المطلقة عدة الطلاق بعد وضعه إن كانت ممن تحيض ، وليس كذلك لأن حمل الزنا محترم لأنها من ذوات الأقراء وهي تعتد بالأطهار والحمل يمنع ذلك ، ولذلك عقب ذلك بقوله (إن لم تحض على الحمل ، فإن حاضت على الحمل انقضت) عدتها بالطلاق (بثلاثة أطهار منه) أي من الحيض ولو لم تضع الحمل فإذا انقضت عدتها بذلك نجاز زواجها وهي حامل وجاز لزوجها وطؤها لأن ماء الزنا لا حرمة له فلا ضعف في كلام المصنف (وأقل مدة الحمل ستة أشهر) عديدة (وأكثره أربع سنين ، وإن لم تكن) للمطلقة (حاملاً ، فإن كانت ممن تحيض اعتدت بثلاثة قروء) جمع قروء بالضم والفتح (القروء) هي (الأطهار) ويحسب لها بعض الطهر طهراً كاملاً (سواء وطئها فيه أم لا) فإن طلقها فحاضت بعد لحظة انقضت (عدتها) بمضي طهرين آخرين والشروع في الحيضة الثالثة (لتحقيق كل الطهرين ،) وإن طلق في الحيض فلا بد من ثلاثة أطهار كوامل ، فإذا شرعت في الحيضة الرابعة انقضت (عدتها) ، وليس الشروع في الحيض من إتمام العدة بل للم بتمام الأطهار (ولا فرق بين أن يتقارب

حَيْضًا أَوْ يَتَّبَعِدَ ، فَمَثَالُ التَّقَارُبِ أَنْ تَحِيضَ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَتَطْهَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، فَإِذَا طُلِقَتْ فِي آخِرِ الطَّهْرِ
 انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِاثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَحْظَتَيْنِ ، أَوْ فِي آخِرِ حَيْضٍ فَسَبْعَةَ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةً ، وَهُوَ أَقَلُّ
 الْمُمْكِنِ فِي الْحُرَّةِ ، وَمَثَالُ التَّبَاعُدِ أَنْ تَحِيضَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَتَطْهَرَ سَنَةً مَثَلًا أَوْ أَكْثَرَ فَلَا بَدَّ مِنَ الْأَطْهَارِ
 الثَّلَاثَةِ وَإِنْ قَامَتْ سَنِينَ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ لَا تَحِيضُ لِصَغَرٍ أَوْ إِيَّاسٍ اُعْتَدَتْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ
 تَحِيضٍ فَأَنْتَ طَعَّ دَمُهَا لِمَارَضٍ كَرَضَاعٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ بِلَا عَارِضٍ ظَاهِرٍ صَبَرَتْ إِلَى سَنِّ الْيَأْسِ مِنَ الْحَيْضِ ثُمَّ
 تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ؛ هَذَا كُلُّهُ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ ؛ فَإِنَّهُ تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَوْ فِي خِلَالِ عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ ؛ فَإِنْ كَانَتْ
 حَامِلًا اُعْتَدَتْ بِالْوَضْعِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِلَّا فَبِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ ، سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ تَحِيضٍ أَمْ لَا ؛ هَذَا كُلُّهُ
 فِي الْحُرَّةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ زَوْجَتَهُ أُمَةً وَلَوْ مَبْعُوضَةً ، فَالْحَامِلُ بِالْوَضْعِ ، وَغَيْرُهَا مِنْ تَحِيضٍ بِطَهْرَيْنِ ، وَمَنْ
 لَا تَحِيضُ بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ ، وَفِي الْوَفَاةِ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ ، وَمَنْ وَطِئَتْ بِشَبْهَةٍ تَعْتَدُ مِنَ الْوَطْءِ كَالْمُطَلَّاقَةِ ،

حيضها أو يتباعد، فمثال التقارب أن تحيض يوما وليلة وتطهر خمسة عشر يوما فإذا طلقت في آخر الطهر انقضت عدتها
 باثنين وثلاثين يوما . كل طهر وحيض في ستة عشر يوما وهما اثنان تكون العدة اثنتين وثلاثين يوما (ولحظتين)
 لحظة بقية الطهر الأول ولحظة الشروع في الحيضة الثالثة (أو) طلقت (في آخر) الد (حيض ف) بد (سبعة وأربعين
 يوما ولحظتين) ين لأنها تشتمل على ثلاثة أطهار بخمسة وأربعين يوما ويومين للحيضتين واللحظة الأولى التي طلقت
 فيها وهي حائض واللحظة التي تشرع فيها في الحيض الرابع (وهو) أي ما ذكر (أقل الممكن في الحرية) إن طلقت
 طاهرا أو حائضا (ومثال التباعد أن تحيض خمسة عشر يوما وتطهر سنة مثلا أو أكثر فلا بد من الأطهار الثلاثة
 وإن قامت) على انتظارها (سنين) عديدة (وإن كانت ممن لا تحيض) إما (اصغر أو إياس اعتدت بثلاثة أشهر)
 هلالية إذا انطبق الطلاق على أول الشهر ، فإن كان في أثنائه كملته من الرابع ثلاثين يوما . وسن اليأس اثنان وستون
 سنة فلا تعتد بالأشهر إلا من بلغت هذا السن مع انقطاع الحيض (وإن كانت) المطلقة (ممن تحيض وانقطع دمها
 لعارض كرضاع ونحوه) كنفاس ومرض (أو بلا عارض ظاهر) يعرف (صبرت إلى سن اليأس من الحيض ، ثم
 تعتد بثلاثة أشهر) وفي مدة صبرها إن كانت رجعية استمر لها أحكام الرجعية من جواز رجعتها ووجوب نفقتها
 وغير ذلك (هذا كله في عدة الطلاق ، فإن توفى عنها زوجها ولو في خلال) أي أثناء (عدة الرجعية ، فإن كانت)
 للتوفى عنها زوجها (حاملا اعتدت بالوضع) للحمل جميعه للنسب لليت (كما تقدم وإلا) بأن لم تسكن حاملا
 (فبأربعة أشهر) هلالية (وعشرة أيام سواء كانت ممن تحيض أم لا) كآيسة ولو كان الزوج صغيرا أو قبل الدخول
 (هذا كله في الحرية) ولو كان الزوج رقيقا (أما إذا كانت زوجته أمة ولو مبعوضة فالحامل بالوضع) لا يختلف
 حالها (وغيرها ممن تحيض بطهرين ، ومن لا تحيض) وهي الآيسة والصغيرة فيعتدان (بشهر ونصف و) تعتد من
 تحيض وغيرها (في الوفاة بشهرين وخمسة أيام ، ومن وطئت بشبهة تعتد من الوطء كالمطلقة) لأن وطء الشبهة كالنكاح
 في حقوق النسب فكذا في العدة والعبرة بطن الواطئ إذا كان يوجب تغليظا كمن وطئ أمة غيره يظنها زوجته
 الحرية فتعتد عدة الحرار بخلاف ما إذا كان الظن يستوجب تخفيفا كمن وطئ حرة يظنها زوجته الأمة فتعتد كالحرار
 ويلزم

وَيَلْزَمُ الْمُعْتَدَةَ مُلَازِمَةُ الْمَنْزِلِ ، فَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فِي حُكْمِ الزَّوْجِ لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَيَجُوزُ لِلْبَّائِنِ وَلِلْمُتَوَقِّعِ عَنْهَا زَوْجُهَا أَنْ تَخْرُجَ بِالنَّهَارِ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا وَأَدَاءِ الْحُقُوقِ ، وَتَجِبُ الْعِدَّةُ فِي الْمُسْكَنِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ ؛ وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا مِنْهُ إِلَّا لَظَرُورَةٍ إِمَّا لَخَوْفٍ أَوْ مَنَعَ مَالِكِهِ أَوْ كَثْرَةِ تَأْذِيهِ بِحَيْرَانِهَا أَوْ أَقَارِبِ زَوْجِهَا أَوْ تَأْذِيهِمْ بِهَا فَتَنْتَقِلُ إِلَى أَقْرَبِ مَسْكَنٍ إِلَيْهِ ؛ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُطَلَّقِ الْخُلُوءُ بِهَا فِي الْعِدَّةِ وَمَسَاكِنُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنِهَا فِي بَيْتٍ بِمِرَاقَتِهِ ، وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ، وَيَنْدَبُ فِي الْبَّائِنِ ؛ وَيَحْرُمُ عَلَى مَيِّتٍ غَيْرِ الزَّوْجِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَهُوَ أَنْ تَتْرَكَ الزَّيْنَةَ وَلَا تَلْبَسَ الْحُلَى وَلَا تَخْتَضِبَ وَلَا تَكْتَحِلَ بِأَمْدٍ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ أَحْتَاجَتْ إِلَى الْكُحْلِ قِبَالِ اللَّيْلِ وَزَيَّلَهُ بِالنَّهَارِ ، وَلَا تَلْبَسَ الصَّافِي مِنْ أَزْرَقٍ وَأَخْضَرَ وَأَحْمَرَ وَأَصْفَرَ ، وَلَا تَرْجُلَ الشَّعْرَ ، وَلَا تَسْتَعْمَلَ طَبِيبًا فِي بَدَنِ وَثُوبٍ وَمَأْكُولٍ ، وَلَهَا لِبْسُ الْإِبْرَيْسِمِ وَغَسْلُ الرَّأْسِ لِلتَّنْظِيفِ وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَإِذَا رَاجَعَ الْمُعْتَدَةَ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ ،

(ويلزم للمعتدة ملازمة المنزل) الذي فورقت فيه ، فليس للزوج ولا لأهله إخراجها ولا لها الخروج ، وعلى الحاكم المنع منه ، إنما للزوج في الرجعية أن يسكنها حيث شاء (فأما الرجعية ففي حكم الزوج لا تخرج إلا بإذنه ، ويجوز للبائن والدتوفي عنها زوجها أن تخرج بالنهار لقضاء حاجتها) لأن نفقتها ليست واجبة على الزوج فيجوز لها الخروج لشراء طعام وبيع متاع ، وأما لغير حاجة فلا يجوز لها ، ومن ذلك الخروج لزيارة الأموات أو الأحياء أو لعيادة المرضى (وأداء الحقوق) كقضاء دين عليها (وتجب العدة في المسكن الذي طلقها فيه) أو مات عنها وهي فيه (ولايجوز نقلها منه إلا للضرورة) مادام لا ثقا بها . والضرورة المجوزة هي (إما لخوف) على نفسها أو مالها أو عرضها (أو) (- منع ماله) بأن كان مؤجرا وانقضت مدة الاجارة ولم يسمح مالهكة بإعادة الاجارة (أو) (- سكرة تأذيتها بحيراتها أو أقارب زوجها أو تأذيتهم بها فتنتقل) حينئذ (إلى أقرب مسكن إليه . ويحرم على المطلق الخلوء بها في العدة و) يحرم عليه أيضا (مساكنها) في الدار التي تعتد فيها (إلا أن يكون كل منهما في بيت) منفرد (بمراقته) من المطبخ والمستراد والمعد إلى السطح (ويجب) على المرأة (الإحداد) وهو الامتناع من الزينة (في عدة الوفاة ، ويندب في البائن) ولا إحداد على المعتدة من وطء الشبهة ، ولا على أم الولد (ويحرم) الإحداد (على ميت غير الزوج) من قريب أو أجنبي (أكثر من ثلاثة أيام) فيجوز لها الاحداد ثلاثة أيام فأقل . (و) الاحداد الواجب أو السنون (هو أن تترك) المعتدة (الزينة) أي التزين في البدن بأن تترك لبس الثياب المصبوغة للزينة بأن لا تكون مصبوغة أصلا ككتان أو مصبوغة للزينة (ولا تلبس الحلى ولا تختضب) بنحو الحناء (ولا تكتحل بأمد ونحوه) كالصبر مما فيه زينة ، ولا يحرم الاكتحال بالتوتياء ، ويحرم الاسفيداج ونحوه مما يحمر الوجه (فان احتاجت إلى الكحل قبل الليل وزيله بالنهار) ويجوز للضرورة بالنهار (ولا تلبس الصافي من أزرق وأخضر وأحمر وأصفر) خشنا أو ناعما (ولا ترجل الشعر) تدهنه بدهن وترحه به (ولا تستعمل طيبا في بدن وثوب ومأكل) وتستثنى الحائض فتستعمل القليل من القسط والأظفار ، وكل ما ذكر تفصيل الزينة (ولها لبس الإبريسم) إذا لم يكن فيه زينة (وغسل الرأس للتنظيف وتقليم الأظفار) لأنها ليست من الزينة (وإذا راجع للمعتدة ثم طلقها قبل

الدُّخُولُ تَسْتَأْنِفُ عِدَّةً جَدِيدَةً ، وَإِنْ تَزَوَّجَ مِنْ خَالَعَهَا فِي عِدَّتِهِ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بَلَّتْ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى ، وَمَتَى أَدْعَتْ الْمَرْأَةُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِي زَمَنْ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ قَبْلَ قَوْلِهَا ، وَإِذَا بَلَغَهَا خَيْرُ مَوْتِهِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ فَقَدْ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ .

(فصل) مَنْ مَلَكَ أُمَةً حَرَمَ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بَعْدَ قُبْضِهَا بِالْوَضْعِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، وَبِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا تَحِيضُ وَإِلَّا فَبَشَرُ ، وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ أُمَةً فَاشْتَرَاهَا انْفُسَخَ النِّكَاحُ وَحَلَّتْ لَهُ بِمَلَكَ الْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ ، وَمَنْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ أَوْ كَاتِبَهَا ، ثُمَّ زَالَ النِّكَاحُ وَالْكِتَابَةُ لَمْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا ، وَلَهُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِالسَّبْيَةِ فِي مُدَّةِ الْإِسْتِبْرَاءِ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ ، وَمَنْ وَطِئَ أُمَّتَهُ حَرَمَ عَلَيْهِ أَنْ يَزَوَّجَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا .

الدُّخُولُ تَسْتَأْنِفُ عِدَّةً جَدِيدَةً) لَأَنَّهَا بِالرَّجْعَةِ عَادَتْ إِلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ فَانْقَطَعَتِ الْعِدَّةُ (وَإِنْ تَزَوَّجَ مِنْ خَالَعَهَا فِي عِدَّتِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بَلَّتْ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى) لِأَنَّهُ نِكَاحٌ جَدِيدٌ طَلَّقَتْ فِيهِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَتَرْجِعُ كَمَا كَانَتْ (وَمَتَى أَدْعَتْ الْمَرْأَةُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِي زَمَنْ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ) وَتَقْدِمُ فِي كِلَا مَوَاقِفٍ أَقْلُ زَمَنْ يُمَكِّنُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِيهِ (قَبْلَ قَوْلِهَا) لِأَنَّهَا مُؤْتَمِنَةٌ عَلَى مَا فِي رَحِمِهَا وَلَوْ كَانَ مَا أَدْعَتْهُ جَارِيًا عَلَى خِلَافِ عَادَتِهَا . وَأَمَّا إِذَا أَدْعَتْ ذَلِكَ فِي زَمَنْ لَا يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهَا . وَإِذَا كَانَتْ تَعْتَدُّ بِالأَشْهُرِ وَادَّعَتْ انْقِضَاءَهَا وَالزَّوْجَ عَدِمَهُ فَلَقَوْلِ قَوْلِهِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ خِلَافٌ فِي وَقْتِ الطَّلَاقِ وَالْقَوْلِ قَوْلُهُ فِيهِ (وَإِذَا بَلَغَهَا خَيْرُ مَوْتِهِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ فَقَدْ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ) لِأَنَّ الْغَرَضَ أَنْ تَرْتَبِصَ هَذِهِ الْمُدَّةُ وَقَدْ حَصَلَ .

(فصل) فِي الْإِسْتِبْرَاءِ . وَهُوَ وَالْأُمَةُ كَالْعِدَّةِ فِي الْحُرَّةِ . وَ (مِنْ مَلَكَ أُمَةً) بِطَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ الْمَلَائِكَةِ وَلَمْ تَكُنْ زَوْجَتَهُ (حَرَمَ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا) وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ لَهَا صَبِيًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ كَانَتْ هِيَ صَغِيرَةً أَوْ آيِسَةً . وَيَسْتَحِبُّ لِبَائِعِ الْأُمَةِ إِذَا كَانَ يَطُؤُهَا أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا قَبْلَ بَيْعِهَا (وَ) يَحْرَمُ عَلَيْهِ أَيْضًا (الْإِسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بَعْدَ قُبْضِهَا) هَذَا مُعْتَمِدٌ فِي الْمَوْهُوبَةِ فَلَا يَسَحُّ اسْتِبْرَاؤُهَا إِلَّا بَعْدَ الْقُبْضِ . وَأَمَّا الْمَمْلُوكَةُ بِالشَّرَاءِ فَيَصِحُّ اسْتِبْرَاؤُهَا قَبْلَ الْقُبْضِ لِأَنَّهُ مَلَكَ نَامٍ لَازِمٌ . وَالِاسْتِبْرَاءُ يَكُونُ (بِالْوَضْعِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا) فَإِنْ كَانَ الْجُلُ مِنْ زَوْجٍ فَلَا يَحْصُلُ الْإِسْتِبْرَاءُ إِلَّا بِوَضْعِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ زَنَاءٍ أَوْ مِنْ كَافِرٍ فِي مَسِيَّةٍ فَيَحْصُلُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِالأَسْرِيقِ مِنَ الْوَضْعِ وَالْحَيْضِ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا وَبِالْوَضْعِ وَهِيَ حَامِلَةٌ . وَمَنْ شَرَّهُ فِي ذَاتِ الْأَشْهُرِ إِنْ كَانَتْ لَمْ تَرُدِّمَا (وَ) يَحْصُلُ الْإِسْتِبْرَاءُ (بِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا) أَوْ غَيْرِ حَامِلَةٍ (وَتَحِيضُ) وَإِلَّا) أَوْ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا ، وَلَا حَائِلًا تَحِيضُ بِأَنْ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ آيِسَةً (فَبَشَرُ) تَسْتَبْرِئُ (وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ أُمَةً فَاشْتَرَاهَا انْفُسَخَ النِّكَاحُ) لِأَنَّهُ طَرَأَ عَلَيْهِ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ وَهُوَ الْمَلَائِكَةُ ، (وَحَلَّتْ لَهُ بِمَلَكَ الْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ . وَمَنْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ أَوْ كَاتِبَهَا ، ثُمَّ زَالَ النِّكَاحُ) بِالطَّلَاقِ وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ مِنْهُ إِذَا كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا (وَالْكِتَابَةُ) بِالْفُسْخِ (لَمْ يَطَّأَهَا) سَيِّدُهَا بَعْدَ زَوَالِ ذَلِكَ (حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا) بِمَا تَقْدِمُ (وَلَهُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِالسَّبْيَةِ فِي مُدَّةِ الْإِسْتِبْرَاءِ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ) مِنْ تَقْيِيلٍ وَغَيْرِهِ (وَمَنْ وَطِئَ أُمَّتَهُ حَرَمَ عَلَيْهِ أَنْ يَزَوَّجَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا) لِأَنَّ مَقْصُودَ الزَّوْاجِ الْوَطْءَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْبَقَ الْحُلَّ بِخِلَافِ بَيْعِهَا فَانْهَاجَ . وَإِنْ لَمْ يَسْتَبْرِئَهَا لِأَنَّ الشَّرَاءَ قَدْ يَقْصِدُ مِنَ الْخِدْمَةِ فَلِذَا حُلَّ لَهُ بَيْعُهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا وَيَسْتَبْرِئُهَا مِنْ يَسْتَبْرِئُهَا إِنْ أَرَادَ وَطْأَهَا .

(فصل) ومن أتت أمته بولد ، فإن ثبت أنه وطئها لحقه سواء كان يعزل منه عنها أم لا ، وإن لم يكن وطئها لم يلحقه ، ومن أتت زوجته بولد لحقه نسبه إن لم يكن أن يكون منه بأن تأتي به بعد ستة أشهر ولحظة من حين العقد ، ودون أربع سنين من حين إمكان الاجتماع معها إذا أمكن وطئها ولو على بعد وإن لم يعلم أنه وطئ ، بخلاف ما سبق في أمته بشرط أن يكون للزوج تسع سنين ونصف ولحظة تسع الوطء ، فإن لم يمكن أن يكون منه بأن أتت به لدون ستة أشهر أو لاكثر من أربع سنين أو مع القطع بأنه لم يطأها ، أو كان للزوج من السن دون ما تقدم ، أو كان مقطوع الذكر والأنثيين جميعا لم يلحقه ، ومتى تحقق الزوج أن الولد الذي ألحقه الشرع به ليس منه بأن علم أنه لم يطأها أبدا لزمه نفيه باللعان هو ، وإن لم يتحقق أنه من غيره حرم عليه نفيه وقذفها وإن كان الولد أسود وهو أبيض أو غير ذلك ، ومن لحقه نسب فأخبر نفيه بلا عذر ثم أراد أن ينفيه باللعان لم نجبه إلى ذلك ، وإن أراد نفيه على الفور أجبنه إليه .

(فصل) فيما يلحق من النسب وما لا يلحق (ومن أتت أمته بولد) الزمن يمكن كونه منه (فإن ثبت) بأن أقر (أنه وطئها لحقه) وإن لم يحكم بأنه منه (سواء كان يعزل منه عنها أم لا) لأن الماء قد يسيقه ولا يشتر به (وإن لم يكن وطئها لم يلحقه) الولد لأنه لا يثبت الفراش بمجرد الملك وإن اختل بها ، (ومن أتت زوجته بولد لحقه نسبه إن أمكن أن يكون منه بأن تأتي به بعد ستة أشهر ولحظة من حين العقد ودون أربع سنين) أي أقل منها ، وتجب للدة (من حين إمكان الاجتماع معها إذا أمكن وطئها ولو على بعد وإن لم يعلم أنه وطئ) بإقراره مثلا (بخلاف ما سبق في أمته) حيث اشترطنا فيها الإقرار بالوطء والحقوقي مقيد (بشرط أن يكون للزوج تسع سنين ونصف، ولحظة تسع الوطء) بناء على أن البلوغ باستكمال تسع ، وبناء على أن الحمل أقله ستة أشهر ، واشترطنا زيادة اللحظة ليحصل الأزال وهو مستكمل تسع سنين (فإن لم يمكن أن يكون منه بأن أتت به لدون ستة أشهر أو لاكثر من أربع سنين) بأن مات الزوج أو غاب وأتت به بعد ذلك بأكثر من أربع سنين (أو) أتت به (مع القطع بأنه لم يطأها أو كان للزوج من السن دون) أي أقل (ما تقدم) من تسع سنين وستة أشهر ولحظة (أو كان) الزوج (مقطوع الذكر والأنثيين جميعا لم يلحقه) في جميع ذلك (ومتى تحقق الزوج أن الولد الذي ألحقه الشرع به) نظر إلى الامكان وهو قاطع أنه (ليس منه بأن علم أنه لم يطأها أبدا لزمه نفيه باللعان) ثم إن علم زناها أو ظننه ظنا مؤكدا قذفها ولاعن لنفيه وجوبا فيهما وإلا اقتصر على النفي باللعان لجواز كونه من شبهة (وإن لم يتحقق أنه من غيره حرم عليه نفيه وقذفها) لأنه لاحق بفراشه ولا عبرة بما يجده في نفسه (وإن كان الولد أسود وهو أبيض أو غير ذلك ، ومن لحقه نسب فأخبر نفيه بلا عذر ثم أراد أن ينفيه باللعان لم نجبه إلى ذلك) لأن النفي يكون على الفور فإذا تباطأ لا يقبل منه القاضي ، وإن أخر لعذر كأن كان مريضا أو غير ذلك من أعذار الرد باليب فلا يبطل حقه (وإن أراد نفيه على الفور أجبنه إليه) وحمل الفور في غير الحمل ، أما هو فله تأخير نفيه إلى الوضع فإذا أخر وقال: أخرت لأتحقق الحلال بالوضع فله نفيه بعده ، وإذا أقر بنسب ولد لم يكن له النفي .

﴿فَصْلٌ﴾ مَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِالزَّانَا فَطُولِبَ بِحَدِّ الْقَذْفِ فَلَهُ أَنْ يَسْقُطَهُ بِاللَّعَانِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ بِالْعَاقِلِ مُخْتَارًا ، وَأَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ عَفِيفَةً يُمْكِنُ أَنْ تُوطَأَ : فَلَوْ قَذَفَ مَنْ ثَبَتَ زَانَاهَا أَوْ طِفْلَةً كَبِلَتْ شَهْرَ عَزْرٍ وَلَمْ يُلَاعِنَ ، وَاللَّعَانُ أَنْ يَأْمُرَهُ الْحَاكِمُ أَنْ يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا مِنَ الزَّانَا وَإِنَّ هَذَا الْوَلَدَ لَيْسَ مِنِّي إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ ، ثُمَّ يَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ أَنْ يَعْظُمَ الْحَاكِمُ وَيَخَوْفُهُ وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ : وَعَلَى لَعْنَةِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ حَدُّ الْقَذْفِ ، وَاتَّقَى عَنْهُ نَسَبُ الْوَلَدِ وَبَانَ مِنْهُ وَحُرِّمَتْ عَلَى التَّائِيدِ وَلِزِمَهَا حَدُّ الزَّانَا ، وَلَهَا أَنْ تُسْقُطَهُ عَنْ نَفْسِهَا بِاللَّعَانِ فَتَقُولَ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ ، ثُمَّ تَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ الْوَعْظِ كَمَا سَبَقَ : وَعَلَى غَضَبِ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ، فَإِذَا فَعَلَتْ هَذِهِ سَقَطَ عَنْهَا حَدُّ الزَّانَا .

بَابُ الرِّضَاعِ

إِذَا تَارَ لَبَنٌ تَسْعَ سَنِينَ لَبَنٍ مِنْ وَطءٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ .

﴿فَصْلٌ﴾ فِي الْقَذْفِ وَاللَّعَانِ (مَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِالزَّانَا) صَرِيحًا كَقَوْلِهِ يَازَانِيَةَ أَوْ كُنَايَةً كَقَوْلِهِ لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءَ (فَطُولِبَ بِحَدِّ الْقَذْفِ فَلَهُ أَنْ يَسْقُطَهُ بِاللَّعَانِ) وَيَجُوزُ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْقَذْفِ إِنْ عَلِمَ زَانَاهَا أَوْ ظَنَّهُ مُؤَكَّدًا كَأَنْ أَشْبَحَ زَانَاهَا وَرَأَاهَا فِي خَلْوَةٍ مَعَ رَجُلٍ ، وَيَجُوزُ لَهُ اللَّعَانُ وَلَوْ قَادِرًا عَلَى الْبَيِّنَةِ لَكِنْ (بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ بِالْعَاقِلِ مُخْتَارًا) فَلَا يَصِحُّ اللَّعَانُ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمُجَنُّونِ وَالْمُسْكِرِ (وَ) بِشَرْطِ (أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ عَفِيفَةً يُمْكِنُ أَنْ تُوطَأَ ، فَلَوْ قَذَفَ مَنْ) لَمْ تَكُنْ عَفِيفَةً بِأَنْ (ثَبَتَ زَانَاهَا) بِالْبَيِّنَةِ أَوْ إِفْرَارِهَا (أَوْ) قَذَفَ (طِفْلَةً) لَا يَمَيِّزُ أَنْ تُوطَأَ (كَبِلَتْ شَهْرَ عَزْرٍ وَلَمْ يُلَاعِنَ) لِثَبُوتِ زَانَاهَا فِي الْأَوَّلِ وَلِظُهُورِ كَذِبِهِ فِي الثَّانِيَةِ (وَاللَّعَانُ أَنْ يَأْمُرَهُ الْحَاكِمُ أَنْ يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا) بِهِ (مِنَ الزَّانَا) يَقُولُ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ غَائِبَةً وَيَرْفَعُ نَسَبَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً قَالَ زَوْجِي هَذِهِ وَأَشَارَ إِلَيْهَا (وَإِنَّ هَذَا الْوَلَدَ لَيْسَ مِنِّي إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ) وَأَرَادَ فِيهِ (ثُمَّ يَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ أَنْ يَعْظُمَ الْحَاكِمُ وَيَخَوْفُهُ) بِاللَّهِ وَيَذْكُرُهُ بِأَنْ عَذَابَ الْآخِرَةِ أَشَدَّ (وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ) لَعَلَّهُ يَتَمَتَّعُ ، يَقُولُ (وَعَلَى لَعْنَةِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ) فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ (فَإِذَا فَعَلَ) الزَّوْجُ (ذَلِكَ) سَقَطَ عَنْهُ حَدُّ الْقَذْفِ وَاتَّقَى عَنْهُ نَسَبُ الْوَلَدِ وَبَانَ مِنْهُ وَحُرِّمَتْ عَلَى التَّائِيدِ وَلِزِمَهَا حَدُّ الزَّانَا (وَلَوْ كَانَتْ ذِمِّيَّةً ، وَلَا تَتَوَقَّفُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ عَلَى قَضَاءِ الْقَاضِي) وَلَهَا أَنْ تُسْقُطَهُ عَنْ نَفْسِهَا بِاللَّعَانِ فَتَقُولَ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ (مِنَ الزَّانَا) ثُمَّ تَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ الْوَعْظِ كَمَا سَبَقَ : وَعَلَى غَضَبِ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ (فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّانَا) (فَإِذَا فَعَلَتْ هَذِهِ) سَقَطَ عَنْهَا حَدُّ الزَّانَا (وَلَا تَحْتَاجُ فِي لَعَانِهَا إِلَى ذِكْرِ الْوَلَدِ لِأَنْ ذَكَرَهَا لَمْ لَا يُوْثِّرُ فِي نَفْسِهَا نَسَبُهُ عَنْهُ . وَلَا يَبْدُلُ شَيْءًا مِنْ أَلْفَاظِ اللَّعَانِ بغيرِهِ ، وَيَشْتَرِطُ وَلَائِ السَّكَلَمَاتِ الْخَمْسِ فَيُضَرُّ الْفَصْلُ الطَّوِيلُ ، وَأَمَّا يَمِينُ اللَّعَانِينَ فَلَا يَشْتَرِطُ .

(بَابُ الرِّضَاعِ)

هو بفتح الراء وكسرهما (إذا تار) أي ظهر (لبنت تسع سنين لبن من وطء أو من غيره) بأن در نديها باللين ، وأما لبنها قبل هذا السن فلا يؤثر تحريمها وكذا لبن الرجل والحنتى ،

فأرضعت

فَارَضَعَتْ طِفْلاً لَهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ صَارَ ابْنُهَا ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا هُوَ وَفُرُوعُهُ فَقَطُّ وَصَارَتْ أُمُّهُ فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ هِيَ وَأَصُولُهَا وَفُرُوعُهَا وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا ، وَإِنْ نَارَ اللَّبَنِ مِنْ حَمَلٍ مِنْ زَوْجٍ صَارَ الرَّضِيعُ ابْنًا لِلزَّوْجِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الرَّضِيعُ وَفُرُوعُهُ فَقَطُّ ، وَصَارَ الزَّوْجُ أَبَاهُ ، فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّضِيعِ هُوَ وَأَصُولُهُ وَفُرُوعُهُ ، وَإِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ ، فَيَحْرُمُ النِّكَاحُ وَيَحِلُّ النَّظَرُ وَالْخُلُوعُ كَالنِّسْبِ دُونَ سَائِرِ أَحْكَامِهِ كَالْمِيرَاثِ وَالنَّفَقَةِ .

كتاب الجنایات

يَجِبُ الْقَصَاصُ عَلَى مَنْ قَتَلَ إِنْسَانًا عَمْدًا عَمْدًا عَدْوَانًا ، لَكِنْ لَا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ وَجَنُونٍ مُطْلَقًا ، وَلَا عَلَى مُسْلِمٍ يَقْتُلُ كَافِرًا ، وَلَا عَلَى حُرٍّ يَقْتُلُ عَبْدًا ،

(فأرضعت طفلاً له دون الحولين) وأما الطفل الذي بلغ حولين فأكثر فلا يؤثر رضاعه (خمس رضعات متفرقات) عرفاً ، متى تخلل فصل طويلاً تعددت الرضعات ، ولو ارتفع ثم قطع إعراساً أو اشتغل بشيء آخر وارتفع فهما رضعتان (صار) الرضيع (ابنها فيحرم عليها هو وفروعها فقط) نسباً ورضاعاً (وصارت) هي أي المرضعة (أمه فتحرم عليه هي وأصولها) من النسب والرضاع فيسيرون أجداده وجداته ، وكذا حواشيها مثل خالاتها وعماتهما (وفروعها) من النسب والرضاع قصير أولادها إخوته وأخواته (وإخوتها) لأنهم أخواله (وأخواتها) لأنهن خالاته ، (وإن نار اللبن من حمل من زوج صار الرضيع ابناً للزوج فيحرم عليه الرضيع) ان كان أنثى (وفروعها) أي فروع الرضيع من النسب أو الرضاع (فقط) ولا يمتدى التحريم إلى أصول الرضيع وحواشيه فلا يحرم على صاحب اللبن أنه يتزوج أمه وأخته وخالته وعمته (وصار الزوج أباه) أي أباً للرضيع (فيحرم على الرضيع هو) أي صاحب اللبن لأنه أبوه (وأصوله وفروعها) من النسب أو الرضاع إذ هم أجداده وجداته (وإخوته) من النسب أو الرضاع إذ هم أعمامه (وأخواته) كذلك إذ هم عماتهن وهذا كله إذا نسب إليه اللبن بسبب زواجه أو استيلاءه ، وأما إذا كان اللبن بسبب زنا فلا تثبت له هذه الأحكام ؛ وبين المصنف الحرمة المذكورة بقوله (فيحرم النكاح) لمن ذكر (ويحل النظر والخلوة) لكل من حرمت بالرضاع (كالنسب) أي كجعلها بالنسب ، انظر في أول كتاب النكاح (دون سائر أحكامه) أي النسب (كالْمِيرَاثِ وَالنَّفَقَةِ) فلا يورث بالرضاع إرث ، ولا تجب نفقة بخلاف النسب ، والله أعلم .

(كتاب الجنایات)

جمع جنایة : وهي تشمل الجنایة بالجراح وبغيره . كسحر ومثقل فمى أعم من التعبير بالجراح (يجب القصاص) أي القتل ؛ والمعنى أنه يجب على الحاكم أن يقيم حد القتل (على من قتل إنساناً عمداً عداً عداً) فلا قصاص على من قتل خطأ أو شبه خطأ أو قتل بحق كقصاص فهذه شروط في الفعل . وهناك شروط في الفاعل أشار لها بقوله (لكن لا يجب على صبي وجنون مطلقاً) سواء كانا مسلمين أو كافرين حريين أو عبيدين (ولا على مسلم يقتل كافراً) معاهد أو ذمى أو حرى أو مرتد . يعنى أن المسلم لو قتل واحداً من هؤلاء لا يقتل به لعدم الكفاة (رولا) يجب القصاص (على من يقتل عبداً) أي ما فيه رق ولو مبعوضاً وأم ولد ،

وَلَا عَلَى ذِمِّي يَقْتُلُ مُرْتَدًّا ، وَلَا عَلَى الْآبِ وَالْأُمِّ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهُمَا يَقْتُلُ الْوَلَدَ وَوَلَدَ الْوَلَدِ ، وَلَا يَقْتُلُ مَنْ يَثْبُتُ الْقَصَاصُ فِيهِ لِلْوَلَدِ ، مِثْلُ أَنْ يَقْتُلَ الْآبُ الْأُمَّ . ثُمَّ الْجَنَايَاتُ ثَلَاثَةٌ : خَطَأٌ وَعَمْدٌ خَطَأٌ ، وَعَمْدٌ مُحَضَّرٌ ، فَالْخَطَأُ مِثْلُ أَنْ يَرَى إِلَى حَائِطٍ مِمَّا فِيصِيبُ إِنْسَانًا أَوْ يَزْلِقُ مَنْ شَاهِقٌ فَيَقَعُ عَلَى إِنْسَانٍ ؛ وَضَابِطُهُ أَنْ يَقْصِدَ الْفَعْلَ وَلَا يَقْصِدَ الشَّخْصَ أَوْ لَا يَقْصِدُهُمَا . وَعَمْدُ الْخَطَأِ أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا مِثْلُ أَنْ يَضْرِبَهُ بِعَصَا خَفِيفَةٍ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَالْعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا سِوَاهُ كَانَ مُثَقَّلًا أَوْ مُحَدَّدًا ، فَإِنْ كَانَتْ الْجَنَايَةُ عَمْدًا عَلَى النَّفْسِ أَوْ الْأَطْرَافِ وَجَبَ الْقَصَاصُ ، فَيَجِبُ فِي الْأَعْضَاءِ حَيْثُ أُمِكنَ مِنْ غَيْرِ حَيْفٍ كَالْعَيْنِ وَالْجَفْنِ وَمَارِنِ الْأَنْفِ وَهُوَ مَا لَا مِنْهُ وَالْأُذُنُ وَالسِّنُّ وَاللِّسَانُ وَالشِّفَةُ وَالْيَدُ وَالرَّجُلُ وَالْأَصَابِعُ وَالْأَنَامِلُ وَالذِّكْرُ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْفَرْجَ وَنَحْوِ ذَلِكَ بِشَرْطِ الْمَمَالَةِ ، فَلَا تُؤْخَذُ يَمِينُ بَيْسَارٍ ، وَلَا أَعْلَى بِأَسْفَلٍ وَبِالْعَكْسِ ، وَلَا صَحِيحٌ بِأَشَلٍّ ، وَلَا قِصَاصٌ فِي عَظْمٍ فَلَوْ قَطَعَ الْيَدُ ، مِنْ وَسَطِ الذِّرَاعِ اقْتَصَصَ مِنَ الْكَفِّ .

(وَلَا عَلَى ذِمِّي يَقْتُلُ مُرْتَدًّا) لِأَنَّ الذِمِّيَّ مَعْصُومٌ وَالْمُرْتَدُّ مَهْدُورٌ . (وَلَا عَلَى الْآبِ وَالْأُمِّ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهُمَا يَقْتُلُ الْوَلَدَ وَوَلَدَ الْوَلَدِ) وَإِنْ سَفَلَ (وَلَا يَقْتُلُ) الْوَالِدَ (مِنْ) أَيِّ شَخْصٍ (يَثْبُتُ الْقَصَاصُ فِيهِ لِلْوَلَدِ) مِثْلُ أَنْ يَقْتُلَ الْآبُ الْأُمَّ () الَّتِي يَسْتَحِقُّ الْقَصَاصَ فِيهَا إِنَّمَا الَّذِي هُوَ وَلَدُهُ فَمِنْ شُرُوطِ الْقَصَاصِ السَّكَاةُ وَعَدَمُ الْأَصْلِيَّةِ . (ثُمَّ الْجَنَايَاتُ ثَلَاثَةٌ) أَيُّ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ (خَطَأٌ وَعَمْدٌ خَطَأٌ وَعَمْدٌ مُحَضَّرٌ ؛ فَالْخَطَأُ مِثْلُ أَنْ يَرَى إِلَى حَائِطٍ سَهْمًا فَيَضِيبُ إِنْسَانًا) وَكَذَا لَوْ قَصِدَ إِنْسَانًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ (أَوْ يَزْلِقُ مَنْ شَاهِقٌ فَيَقَعُ عَلَى إِنْسَانٍ ؛ وَضَابِطُهُ أَنْ يَقْصِدَ الْفَعْلَ وَلَا يَقْصِدَ الشَّخْصَ) كَمَا فِي الثَّلَاثِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ (أَوْ لَا يَقْصِدُهُمَا) وَلَوْ رَمَى إِلَى مَنْ ظَنَّهُ شَجَرَةً فَإِنْ إِنْسَانًا فَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ زَلَّ خَلْفَ الظَّنِّ مُنْزِلَةً خَلْفَ الشَّخْصِ (وَعَمْدُ الْخَطَأِ أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا مِثْلُ أَنْ يَضْرِبَهُ بِعَصَا خَفِيفَةٍ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ) أَيُّ الْعَصَا الْخَفِيفَةِ لِأَنَّهَا تَذَكَّرُ بِاعْتِبَارِ تَأْوِيلِهَا بَعْدَ وَجْهِهَا (وَالْعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا سِوَاهُ كَانَ مُثَقَّلًا أَوْ مُحَدَّدًا) فَهِنَّ أَنْ يَغْرَزَ إِبْرَةً فِي نَحْوِ عَيْنٍ وَأَنْ يَنْعَمَ أَكْلًا أَوْ شَرْبًا مِدَّةً يَمُوتُ فِيهَا غَالِبًا (فَإِنْ كَانَتْ الْجَنَايَةُ عَمْدًا عَلَى النَّفْسِ أَوْ) عَلَى (الْأَطْرَافِ وَجَبَ الْقَصَاصُ) وَأَمَّا إِذَا كَانَ خَطَأً أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ فَرُوجِهِ الدِّيةُ (فَيَجِبُ) الْقَصَاصُ (فِي الْأَشْيَاءِ حَيْثُ أُمِكنَ) بَأَنْ كَانَ ذَا مَفْعَلٍ أَوْ لَهُ مَقْطَعٌ وَاحِدٌ (مِنْ غَيْرِ حَيْفٍ) وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِحَيْفٍ كَالنَّسَبِ وَالْفَخْرِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِاجْفَاءِ الْبَاطِنِ فَلَا قِصَاصَ ؛ وَالْأَعْضَاءُ فِيهَا الْقِصَاصُ (كَالْعَيْنِ وَالْجَفْنِ وَمَارِنِ الْأَنْفِ وَهُوَ مَا لَا مِنْهُ وَالْأُذُنُ وَالسِّنُّ وَاللِّسَانُ وَالشِّفَةُ وَالْيَدُ وَالرَّجُلُ وَالْأَصَابِعُ وَالْأَنَامِلُ وَالذِّكْرُ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْفَرْجَ) أَيُّ الشَّغَرَيْنِ مِنْهُ (وَنَحْوِ ذَلِكَ) كَالْأَلْيَيْنِ وَالْمُرْقَيْنِ وَالرَّكْبَتَيْنِ (بِشَرْطِ الْمَمَالَةِ) أَيُّ الْأَعْتَرَاكِ فِي الْأَسْمِ الْخَاصِّ (فَلَا تُؤْخَذُ يَمِينُ بَيْسَارٍ) مِنْ يَدٍ وَرَجُلٍ وَمَنْحَرٍ وَعَيْنٍ (وَلَا أَعْلَى بِأَسْفَلٍ) مِنْ جَفْنٍ وَأَعْلَى (وَبِالْعَكْسِ) أَيُّ يَسَارٍ بِيَمِينٍ وَأَسْفَلٍ بِأَعْلَى (وَلَا) يُؤْخَذُ (صَحِيحٌ بِأَشَلٍّ) مِنْهَا أَيُّ الْأَعْضَاءِ وَإِنْ رَضِيَ الْجَانِي ، دِيَّوْخُ الْأَشَلِّ بِالصَّحِيحِ إِنْ قَعَّ الْحَقُّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَخْشَ تَلَفَ بَقْعَتِهِ (وَلَا قِصَاصٌ فِي عَظْمٍ) السِّنُّ لَوْ كُسِرَ لَعَدِمَ الْوُثُوقُ بِالْمَمَالَةِ (فَلَوْ قَطَعَ الْيَدُ مِنْ وَسَطِ الذِّرَاعِ اقْتَصَصَ) مِنْهُ (مِنَ الْكَفِّ) وَلَا يَقْتَصَصُ مِنَ الذِّرَاعِ لَعَدِمَ إِمَّاكُنَ الْمَمَالَةِ ،

وَفِي الْبَاقِي حُكُومَةٌ ، وَيُقْتَصُّ لِلْأُنْثَى مِنَ الذَّكَرِ ، وَلِلطِّفْلِ مِنَ الْكَبِيرِ ، وَلِلوَضِيعِ مِنَ الشَّرِيفِ فِي النَّفْسِ وَالْأَعْضَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْفَى الْقَصَاصَ إِلَّا بِحَضْرَةِ السُّلْطَانِ أَوْ نَائِبِهِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ لَهُ الْقَصَاصُ يَحْسَنُهُ مَكْنَهُ مِنْهُ ، وَإِلَّا أَمَرَ بِالتَّوَكُّيلِ ، وَإِنْ كَانَ الْقَصَاصُ لِأُنْثَى لَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ ، فَإِنْ تَشَاحَا فِيمَنْ يَسْتَوْفِيهِ أَقْرَعُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَقْتَصُّ مِنْ حَامِلٍ حَتَّى تَضَعَ وَيَسْتَعْنَى الْوَلَدُ بِلَبَنِ غَيْرِهَا ، وَمَنْ قَطَعَ الْيَدَ ثُمَّ قَتَلَ تَقَطَّعَ يَدُهُ ثُمَّ يُقْتَلُ ، فَإِنْ قَطَعَ الْيَدَ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ قُطِعَتِ يَدُهُ ، فَإِنْ مَاتَ فَهُوَ وَإِلَّا قُتِلَ ، وَمَنْ عَفَا مُسْتَحَقُّ الْقَصَاصِ عَلَى الدِّيَةِ سَقَطَ الْقَصَاصُ وَوَجِبَتِ الدِّيَةُ ، بَلْ لَوْ عَفَا بَعْضُ الْمُسْتَحَقِّينَ مِثْلَ أَنْ كَانَ لِلْمَقْتُولِ أَوْلَادٌ فَيَعْفُو أَحَدُهُمْ سَقَطَ الْقَصَاصُ ؛ وَوَجِبَتِ الدِّيَةُ ، وَمَنْ قَتَلَ جَمَاعَةً ، أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْ جَمَاعَةٍ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ أَقْتَصَّ مِنْهُ لِلأَوَّلِ وَلِلْبَاقِينَ الدِّيَةُ ، فَإِنْ جَنَى عَلَيْهِمْ دَفْعَةً أَقْرَعُ ؛ وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ وَاحِدٍ قُتِلُوا بِهِ سَوَاءً اسْتَوَتْ جَنَايَتُهُمْ أَوْ تَفَاوَتْ حَتَّى لَوْ جَرَحَهُ وَاحِدٌ جَرَاخَةً وَآخَرُ مِائَةَ جَرَاخَةٍ وَمَاتَ ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْجَرَاخَةُ الْمَفْرَدَةُ أَوْ تِلْكَ الْجَرَاخَاتُ مِمَّا لَوْ أَنْفَرَدَتْ لَقَتَلَتْ لَزِمَهُمَا الْقَصَاصُ .

(وفي الباقي) وهو ما قطع من الذراع (حكومة) وهي جزء مقدر من الدية ، (ويقص للأنثى من الذكر ، ولطفل من الكبير ، وللوضيع من الشريف في النفس والأعضاء ، ولا يجوز أن يستوفى القصاص إلا بحضرة السلطان أو نائبه) فلو استوفاه بغير إذنه وقع الموقع وعزر لافتياته على السلطان (فإن كان من) سبق (له القصاص) في النفس (يحسنه مكنه منه) ليحصل التشفى (وإلا) أى وإن لم يحسنه (أمر بالتوكيل ، وإن كان القصاص لأنثى) أو أكثر (لم يجوز لأحدهما أن ينفرد به) لما فيه من ضياع حق الآخر (فإن تشاحا) أى تنازعا (فيمن يستوفيه أقرع بينهما) فمن خرجت له القرعة استوفاه باذن الآخر ويدخل في القرعة الشيخ الهرم والمرأة فإذا خرجت لواحد منهما استتاب ، (ولا يقتص من حامل حق تضع) حملها (ويستغنى الولد بلبن غيرها) من آدمى أو بهيمة ، (ومن قطع اليد ثم قتل) الشخص المقطوع يده (تقطع يده) أى القاطع (ثم يقتل ، فإن قطع اليد) من شخص (فمات) المقطوع يده (من ذلك) القطع بالسراية (قطعت يده) أى القاطع (فإن مات) القاطع بالسراية (فهو) أى تم القصاص (وإلا قتل) بجز رقبته لتتحقق المائلة ، (ومن عفا مستحق القصاص على الدية سقط القصاص ووجب الدية بل لو عفا بعض المستحقين مثل أن كان للمقتول أولاد فيعفو أحدهم سقط القصاص ووجب الدية) فإن عفا بعضهم مطلقا : أى عن القصاص والدية سقط حقه ووجب لباقي المستحقين حقه من الدية ، (ومن قتل جماعة ، أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْ جَمَاعَةٍ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ أَقْتَصَّ مِنْهُ لِلأَوَّلِ) منهم (وللباقين الدية) في تركته (فإن جنى عليهم دفعة أقرع) وقتله من خرجت له القرعة وللباقين الديات ، (وإن اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به) بشرط أن يكون كفؤا لهم (سواء استوت جنائيتهم أَوْ تَفَاوَتْ حَتَّى لَوْ جَرَحَهُ وَاحِدٌ جَرَاخَةً وَآخَرُ مِائَةَ جَرَاخَةٍ وَمَاتَ وَكَانَتْ تِلْكَ الْجَرَاخَةُ الْمَفْرَدَةُ ، أَوْ تِلْكَ الْجَرَاخَاتُ مِمَّا لَوْ أَنْفَرَدَتْ لَقَتَلَتْ لَزِمَهُمَا) أى صاحب الجراحة والمائة (القصاص) وللأولى العفو عن بعضهم على حصته من الدية ؛ وقتل الباقين ، وإذا آل الأمر إلى الدية وزعت عليهم باعتبار الرؤوس في الجراحات وفي الضرب على عدد الضربات ،

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ الثَّانِي جَنَابَةَ الْأَوَّلِ بَأَن يَقْطَعَ الْأَوَّلُ يَدَهُ وَنَحْوَهَا ، وَيَقْطَعَ الثَّانِي رَقَبَتَهُ أَوْ يَقْدَهُ نَصْفَيْنِ ، فَلِلْأَوَّلِ جَارِحٌ ، وَالثَّانِي قَاتِلٌ ، وَلَوْ شَارَكَ الْعَامِدُ مَخْطِئًا فَلَا قِصَاصَ عَلَى أَحَدٍ ، وَلَوْ شَارَكَ الْأَجْنَبِيُّ أَبَا أَقْتَصَ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ ، وَيَجِبُ الْقِصَاصُ أَيْضًا فِي كُلِّ جُرْحٍ أَنْتَهَى إِلَى عَظْمٍ كَالْمَوْضِحَةِ فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَجُرْحِ الْعُضْدِ وَالسَّاقِ وَالْفَخْذِ إِذَا أَنْتَهَى الْجُرْحُ إِلَى الْعَظْمِ وَالْمُرَادُ بِالْمَوْضِحَةِ وَبِانْتِهَاءِ الْجُرْحِ إِلَى الْعَظْمِ أَنْ يَظْهَرَ وَصُولُ السَّكِينِ أَوْ الْمِثْلَةِ مَثَلًا إِلَى الْعَظْمِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ ظُهُورُ الْعَظْمِ وَرُؤْيَاؤُهُ .

(فصل) إِذَا كَانَ الْقَتْلُ خَطَاً أَوْ عَمْدًا خَطَاً أَوْ آلَ الْأَمْرِ فِي الْعَمْدِ بِالْعَفْوِ إِلَى الدِّيَةِ وَجَبَتِ الدِّيَةُ . وَدِيَةُ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ الذَّكَرِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ؛ فَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَمِنْ مَغْلَظَةٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : كَوْنُهَا حَالَةً وَعَلَى الْجَانِي ، وَمِثْلَةٌ ثَلَاثِينَ حَقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً أَوْ حَوَامِلَ فِي بَطُونِهَا أَوْ لَادُهَا ، وَإِنْ كَانَ عَمْدًا خَطَاً فَمِنْ مَغْلَظَةٍ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ كَوْنُهَا مِثْلَةً مُخَفَّفَةً مِنْ وَجْهَيْنِ كَوْنُهَا مُوجِلَةً ، وَعَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَإِنْ كَانَ خَطَاً فَمِنْ مُخَفَّفَةٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : كَوْنُهَا مُوجِلَةً وَعَلَى الْعَاقِلَةِ . وَخَمْسَةَ عَشْرِينَ بَنْتَ مَخَاضٍ وَعَشْرِينَ بَنْتَ لَبُونٍ .

(اللهم) هو استدراك على ما تقدم بمعنى أنه يلزم القصاص في جميع الأحوال (إلا أن يقطع الثاني جنابة الأول بأن يقطع الأول يده ونحوها ويقطع الثاني رقبته أو يقده نصفين فالأول جارج والثاني قاتل) فيأرم الأول جنابة جرحه من قطع يده ونحوها ويلزم الثاني القصاص (ولو شارك العامد) في الجنابة (مخطئا) بأن رمى المقتول بسهم عمداً واحد ورمى الثاني سهماً إلى طير فأصابه (فلا قصاص على أحد) منهما فيجب في مال العامد نصف دية العمد وعلى عاقلة المخطيء نصف دية الخطأ (ولو شارك الأجنبي) التعمد للجنابة (أباً) للمقتول (أقتص من الأجنبي) وإن لم يقتص من الأب ، إذ عدم الاقتصاص منه لمعنى خارج عن الفعل فلا يؤثر شبهة في فعل الأجنبي ، (ويجب القصاص أيضاً في كل جرح انتهى إلى عظم) من غير كسر (كالموضحة) وهي التي تخرق الجلد وتصل إلى العظم (في الرأس والوجه ، و) يجب القصاص في (جرح العضد والساق والفخذ إذا انتهى الجرح إلى العظم ، والمراد بالموضحة وابتهاؤ الجرح) في غير الموضحة (إلى العظام أن يعلم وصول السكين أو المِثْلَةِ مثلاً إلى العظم) فإذا كان ذلك في الوجه والرأس سمى موضحة ، وإن كان في غيرهما لا يسمى إلا جرحاً وصل إلى العظم ، فإن كان في الساق والفخذ فعنده فيه القصاص وفي غيرهما لا قصاص فيه ، (ولا يشترط ظهور العظم ورؤيته) .

(فصل) في الديات . (إذا كان القتل خطاً أو عمداً خطاً أو آل الأمر في العمد بالعفو إلى الدية وجبت الدية) في جميع ذلك (ودية الحر المسلم الذكور مائة من الإبل فإن كان عمداً فمِنْ مَغْلَظَةٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : كَوْنُهَا حَالَةً ، وَعَلَى الْجَانِي ، وَمِثْلَةٌ : ثَلَاثِينَ حَقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً أَوْ حَوَامِلَ فِي بَطُونِهَا أَوْ لَادُهَا) والخلقة بفتح الخاء وكسر اللام وبالفاء (وإن كان) القتل شبه (عمداً خطاً فمِنْ مَغْلَظَةٍ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ : كَوْنُهَا مِثْلَةً) مثل تثليث العمد (بمخففة من وجهين : كَوْنُهَا مُوجِلَةً ، وَعَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَإِنْ كَانَ خَطَاً فَمِنْ مُخَفَّفَةٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : كَوْنُهَا مُوجِلَةً ، وَعَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَخَمْسَةَ عَشْرِينَ بَنْتَ مَخَاضٍ وَعَشْرِينَ بَنْتَ لَبُونٍ ،

وَعَشْرِينَ ابْنَ لَبُونٍ وَعَشْرِينَ حَقَّةً وَعَشْرِينَ جَذَعَةً، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ، أَوْ فِي الْحَرَمِ، أَوْ فِي
 الْأَشْهَرِ الْحَرَمِ، وَهِيَ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ، فَإِنَّهَا تَكُونُ مِثْلَةً خَطَاً كَانَ أَوْ عَمْدًا،
 وَلَا يُؤْخَذُ فِي الْإِبِلِ مَعِيبٌ، فَإِنْ تَرَاضَوْا عَلَى الْعَوَضِ عَنِ الْإِبِلِ جَارَ، وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ فِي النَّفْسِ وَغَيْرِهَا نِصْفُ
 دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَدِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَّةُ الْمَجْرُوسِ ثَلَاثُ عَشْرَ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَّةُ الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ
 وَأَعْضَاؤُهُ وَجَرَاحَاتُهُ مَا نَقَصَ مِنْهَا؛ وَفِيمَا إِذَا ضُرِبَ بَطْنُهَا فَأُلْقَتْ جَنِينًا مِيتًا غَرَّةً وَهِيَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ سَلِيمَةٌ
 بِقِيَمَةِ نِصْفِ عَشْرِ دِيَّةِ الْآبِ، أَوْ عَشْرِ دِيَّةِ الْأُمِّ، وَالْعَاقِلَةُ هِيَ الْعَصَبَاتُ، مَا عَدَا الْآبَ وَالْجَدَّ وَالْأَبْنَ وَابْنَ
 الْأَبْنِ، وَلَا يَقْتُلُ فَقِيرٌ، وَلَا صَبِيٌّ، وَلَا مَجْنُونٌ، وَلَا كَافِرٌ عَنِ مُسْلِمٍ وَعَكْسُهُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ دِيَّةُ النَّفْسِ
 الْكَامِلَةُ أَعْنَى الْمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ؛ فَتَجِبُ عَلَى كُلِّ غَنَى عِنْدَ الْحَوْلِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نِصْفُ دِينَارٍ
 وَعَلَى كُلِّ مُتَوَسِّطٍ رُبْعُ دِينَارٍ، فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ أَخَذَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَإِلَّا فَمِنْ الْجَانِي وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ أَقَلَّ مِنْ
 دِيَّةِ النَّفْسِ الْكَامِلَةِ كَوَاجِبِ الْجَرَاحَاتِ وَدِيَّةِ الْجَنِينِ وَالْمَرْأَةِ وَالَّذِي قَتَلَ مَا كَانَ،

وَعَشْرِينَ ابْنَ لَبُونٍ وَعَشْرِينَ حَقَّةً وَعَشْرِينَ جَذَعَةً اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ (ذَوْنُ مُحَرَّمٍ الرِّضَاعُ وَالْمَصَاهِرَةُ
 (أَوْ) يَقْتُلُ (فِي الْحَرَمِ) الْمَكِّي (أَوْ فِي الْأَشْهَرِ الْحَرَمِ وَهِيَ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبُ فَإِنَّهَا تَكُونُ
 مِثْلَةً خَطَاً كَانَ) الْقَتْلُ (أَوْ عَمْدًا، وَلَا يُؤْخَذُ فِي الْإِبِلِ مَعِيبٌ، فَإِنْ تَرَاضَوْا عَلَى الْعَوَضِ عَنِ الْإِبِلِ جَارَ) وَهُوَ
 مَبْنًى عَلَى جَوَازِ الصَّلْحِ عَنِ إِبِلِ الدِّيَةِ وَقَدْ مَنَعُوهُ لِمَهَالَةِ صَفَتِهَا إِذَا عُلْتُ صَفَتَهَا صَحَّ، (وَ دِيَّةُ لِلْمَرْأَةِ فِي النَّفْسِ
 وَغَيْرِهَا نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ) وَالْحَتْمِيُّ كَالْمَرْأَةِ، (وَ دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَ دِيَّةُ الْمَجْرُوسِ ثَلَاثُ عَشْرِ
 دِيَّةِ الْمُسْلِمِ) وَهُوَ سِتَّةُ أَبْعَرَةٍ وَثَلَاثُ بَعِيرٍ، وَيَعْبَرُ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثُ الْخَمْسِ، (وَ دِيَّةُ الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ) بِالْعَةِ مَا بَلَغَتْ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ
 بَيْنَ الْقَنْ وَالْمَدْبَرِ وَالْمُسْكَبِ وَكَذَا أُمُّ الْوَلَدِ (وَأَعْضَاؤُهُ وَجَرَاحَاتُهُ) يَجِبُ فِيهَا (مَا نَقَصَ مِنْهَا) أَيْ الْقِيَمَةُ، وَهَذَا إِذَا
 لَمْ يَكُنْ لَهُ أَرْضٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْحَرَمِ، فَإِنْ كَانَ فَالْوَجِبُ مِنَ الْقِيَمَةِ جِزءٌ نُسِبَتْ إِلَيْهَا كِنْسَبَةٍ مَا وَجِبَ فِي ذَلِكَ الْعَضْوِ الْقَدَرُ
 مِنَ الدِّيَةِ فِي يَدِيهِ قِيَمَتُهُ، وَفِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا وَهَكَذَا (وَ) يَجِبُ (فِيمَا إِذَا ضُرِبَ بَطْنُهَا) أَيْ الْمَرْأَةُ وَكَذَا لَوْ ضُرِبَ
 غَيْرُ بَطْنِهَا أَوْ أَحْفَاهَا (فَأُلْقَتْ جَنِينًا مِيتًا غَرَّةً) فَأَغْلَ يَجِبُ (وَ هِيَ) أَيْ الْغَرَّةُ (عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ سَلِيمَةٌ) مَنْ عَيْبٌ يَثْبُتُ
 بِهِ الرَّدُّ فِي الْبَيْعِ (بِقِيَمَةِ نِصْفِ عَشْرِ دِيَّةِ الْآبِ أَوْ عَشْرِ دِيَّةِ الْأُمِّ) وَالْجَنِينُ الْقَنْ يَجِبُ فِيهِ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ، وَلَوْ أُلْقَتْ
 الْمَرْأَةُ جَنِينًا فِيهِ حَيَاةٌ ثُمَّ مَاتَ فَالْوَجِبُ فِيهِ الدِّيَةُ لَا الْغَرَّةَ (وَالْعَاقِلَةُ هِيَ) الَّتِي تُحْمَلُ دِيَّةُ الْخَطَا أَوْ شَبَهَ (الْعَصَبَاتُ مَا عَدَا
 الْآبَ وَالْجَدَّ وَالْأَبْنَ وَابْنَ الْأَبْنِ) يَعْنِي أَنَّ أَصُولَ الْجَانِي وَفُرْعَهُ لَا يَقْتُلُونَ وَكَذَا أَصُولُ الْمُتَعَقِّ وَفُرْعُهُ (وَلَا
 يَقْتُلُ) مِنَ الْعَصَبَاتِ (فَقِيرٌ، وَلَا صَبِيٌّ، وَلَا مَجْنُونٌ، وَلَا كَافِرٌ عَنِ مُسْلِمٍ وَعَكْسُهُ) لِأَنَّ الْعَقْلَ مُوَاسَاةً وَهَذَا أَيْسَرُ
 بَيْنَهُمَا مُوَاسَاةً (فَتَجِبُ عَلَيْهِمْ) أَيْ الْمَصَبَةُ الَّتِي يَحْمِلُونَهَا (دِيَّةُ النَّفْسِ الْكَامِلَةُ أَعْنَى الْمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ
 فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ غَنَى عِنْدَ الْحَوْلِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نِصْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى كُلِّ مُتَوَسِّطٍ رُبْعُ دِينَارٍ فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ أَخَذَ مِنْ بَيْتِ
 الْمَالِ) إِذَا كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا. وَأَمَّا الْكَافِرُ الَّذِي قَتَلَ يَقْتُلُ عَنْهُ بَيْتُ الْمَالِ (وَإِلَّا فَمِنْ الْجَانِي، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ
 أَقَلَّ مِنْ دِيَّةِ النَّفْسِ الْكَامِلَةِ كَوَاجِبِ الْجَرَاحَاتِ وَدِيَّةِ الْجَنِينِ وَالْمَرْأَةِ وَالَّذِي قَتَلَ مَا كَانَ،

قَدَّرَ ثُلُثَ الْكَامِلَةِ أَوْ أَقَلَّ فِي سَنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثِينَ أَوْ أَقَلَّ فَالثَّلَاثُ فِي سَنَةٍ ، وَالْبَاقَى فِي الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِينَ ، فَالثَّلَاثَانِ فِي سَنَتَيْنِ ، وَالْبَاقَى فِي الثَّلَاثَةِ ؛ وَكُلُّ عَضْوٍ مُفْرَدٍ فِيهِ جَمَالٌ وَمَنْفَعَةٌ إِذَا قُطِعَ وَجَبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ مِثْلُ دِيَّةِ صَاحِبِ الْعَضْوِ لَوْ قَتَلَهُ ، وَكَذَا كُلُّ عَضْوَيْنِ مِنْ جَنْسٍ ، فَإِذَا قُطِعَتْهُمَا فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، وَكَذَا الْمَعَانِي وَاللِّطَائِفُ ، فَنِي كُلِّ مَعْنَى مِنْهَا الدِّيَّةُ فَنِي قَطْعِ الْأُذُنَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا وَمِثْلُهَا الْعَيْنَانِ وَالشَّفَتَانِ وَاللِّحْيَانِ وَالْكَفَّانِ وَالْقَدَمَانِ بِأَصَابِعِهِمَا وَالْأَلْيَتَانِ وَالْأَثْنَانِ وَالْأَجْفَانِ وَحَلَتَا الْمَرْأَةِ وَشَفْرَاهَا وَمَارْنُ الْأَنْفِ وَاللِّسَانُ وَالْحَشْفَةُ وَجَمِيعُ الذَّكَرِ ، وَكَذَا فِي شَلْلِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ وَالْإِفْضَاءِ وَسَائِغِ الْجِلْدِ وَكَسْرِ الصُّلْبِ وَإِذْهَابِ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ أَوْ الضُّوْءِ أَوْ النَّطْقِ أَوْ الثَّمِّ أَوْ الذَّوْقِ ؛ وَفِي كُلِّ لِصَبِ عَشْرٍ مِنَ الْإِبِلِ ؛ وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ ، وَأَمَّا الْجِرَاحَاتُ فِي الْبَدَنِ فَالْحُكُومَةُ .

قدر ثلث الكاملة أو أقل في سنة ، وإن كان الثلاثين (أو أقل) من الثلاثين (فالثالث في سنة والباقي في الثانية) وذلك مثل دية العين المارن الثلث ، وفي الحاجز الثلث (أو أقل) من الثلاثين (فالثالث في سنة والباقي في الثانية) كدية ثلاثة أجفان فإن فيها النصف وهو أكثر من الثلث وأقل من الثلاثين (فإن زاد) الواجب (على الثلاثين) كدية ثلاثة أجفان ففي كل جفن ربع الدية (فالثلاثان في سنتين والباقي في الثالثة) لما تقدم من التأجيل (وكل عضو مفرد فيه جمال ومنفعة) كاللسان الناطق (إذا قطع) له الجاني (وجبت فيه دية كاملة مثل دية صاحب العضو لو قتله) فيجب في لسان المرأة خمسون كديتها لو قتلت وهكذا (وكذا كل عضوين من جنس) كيديين ورجلين (فإذا قطعتهما ففيهما الدية) الكاملة ، (وفي أحدهما نصفها وكذا المعاني واللطائف) هي المعاني فالمعطف مرادف ؛ وهي ثلاثة عشر : عقل وسمع وبصر وشم ونطق وصوت وذوق ومضغ وإمناة وإحبال وجماع وبطش ومشى (ففي كل معنى منها الدية) ثم فرغ على العضوين بقوله (ففي قطع الأذنين الدية ، وفي أحدهما نصفها ومثلها العينان) ففي كل نصف الدية وفيهما الدية (والشفتان واللحيان) بفتح اللام العظمان اللذان تثبت عليهما الأسنان (والكفان) بأصابعهما (والقدمان بأصابعهما والأليتان) وهما الناتان من اللحم الشرف في آخر الظهر وسواء في ذلك الرجل والمرأة (والأثنيان) وهما البيضايتان فيجب فيهما الدية ولو كان الحنفي عليه صغيراً أو عتيقاً (والأجفان) الأربعة ففيهما الدية ، وفي كل ربعها (وحلتا) ندى (المرأة) وهي رأس الشدى (وشفرها) يضم الشين وهما اللحمتان الشرفتان على منفذ الفرج المنضمان عليه من جانبيه (ومارن الأنف) وهو ما لان منه وهو محتو على ثلاثة أجزاء توزع الدية عليها (واللسان) من الناطق ، أما لسان الآخرس ففيه حكومة (والحشفة) ففيها الدية ، وفي بعضها قسطه (وجميع الذكر) ولو لصغير (وكذا) تجب الدية (في شلل هذه الأعضاء) فإذا جنى شخص على بعض هذه الأعضاء فأشله تجب الدية (و) تجب الدية (في الإفضاء) وهو رفع ما بين مدخل الذكر ومخرج البول ، فإن لم يستمسك البول لحكومة زيادة على الدية (و) تجب أيضا في (سلخ الجلد وكسر الصلب) إذا فات به الماء والجماع أو المشى (و) تجب في (إذهاب العقل والسمع أو الضوء) من الصبيان ولو قفاً عينييه لم تجب إلا دية ، بخلاف ما لو قطع أذنيه فذهب ميمه فانه تجب ديتان (أو النطق) جميعه (أو الثم أو الذوق) بأن جنى على رقبته مثلاً فأذهب ذوقه ، (وفي كل أصبع) من يد أو رجل (عشر من الإبل ؛ وفي كل سن خمس) ولو كسر بعضها ففيه قسطه . (وأما الجراحات في البدن فالحكومة) واجبها وليس فيها قصاص ولا أرض مقدر . وفي

وَفِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ قِمَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ فِيهِ الْحُكُومَةُ ، وَأَمَّا الْمَوْضِعَةُ وَهِيَ مَا أَوْضَحَتِ الْعُظْمُ كَمَا تَقَدَّمَ وَفَقِيهَا
خَمْسَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَبَقِيَتْ جَنَائِاتُ أُخْرَى آثَرَتْ تَرْكُهَا ، لِثَلَا يَطُولُ الْكَلَامُ ، وَلَا تَجِبُ الدِّيةُ بِقَتْلِ الْحَرْبِيِّ
وَالْمُرْتَدِّ ، وَمَنْ وَجِبَ رَجْمُهُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ مَنْ تَحَمَّ قَتْلُهُ فِي الْحَارَبَةِ ، وَلَا عَلَى السَّيِّدِ بِقَتْلِ عَبْدِهِ .

(فَصْلٌ) تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْدًا سِوَاهُ لَزِمِهِ
قَصَاصٌ أَوْ دِيَةٌ أَوْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا وَهُوَ عَتَقَ رَقَبَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَلَوْ قَتَلَ نِسَاءً
أَهْلَ الْحَرْبِ وَأَوْلَادَهُمْ فَلَا كَفَّارَةَ لَأَنَّهُمْ وَإِنْ حَرَّمَ قَتْلُهُمْ لَكِنْ لَأَحَقُّ اللَّهُ تَعَالَى بِلِ حَقِّ الْقَانِمِينَ .
(فَصْلٌ) إِذَا خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَأَوْا خَلْعَهُ .

(و) أَمَّا الْجَرَاحَاتُ (فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ قِمَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ) مِمَّا لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعُظْمِ (فِيهِ الْحُكُومَةُ) وَلَا قَصَاصُ
فِيهِ ، وَلَا مَقْدَرٌ كَجَرَاحَاتِ الْبَدَنِ (وَأَمَّا الْمَوْضِعَةُ وَهِيَ مَا أَوْضَحَتِ الْعُظْمُ كَمَا تَقَدَّمَ) أَى وَصَلَتْ إِلَيْهِ (فَفِيهَا خَمْسُ
مِنَ الْإِبِلِ ، وَبَقِيَتْ جَنَائِاتُ أُخْرَى آثَرَتْ) أَى اخْتَرَتْ (تَرْكُهَا لِثَلَا يَطُولُ الْكَلَامُ) فَيَنَاقِ حَالُ هَذَا لِلزَّوَالِ الْخَاصِرِ ،
(وَلَا تَجِبُ الدِّيةُ بِقَتْلِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ ، وَمَنْ وَجِبَ رَجْمُهُ) لَزْمُهُ ، وَقَدْ ثَبِتَ (بِالْبَيِّنَةِ) وَأَمَّا لَوْ ثَبِتَ الزَّنا بِإِقْرَارِهِ
فَقَتْلُهُ شَخْصٍ فَتَجِبُ عَلَيْهِ دِيَتُهُ وَإِنْ كَانَ لَا يَقْتُلُ بِهِ (أَوْ) بِقَتْلِ (مَنْ) أَى شَخْصٍ (تَحَمُّمٌ) وَتَأْكُدُ (قَتْلُهُ
فِي الْحَارَبَةِ) كَانَ قَتْلُ الْبَاغِي عَادِلًا أَوْ بِالْعَكْسِ فَلَا تَجِبُ الدِّيةُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الدِّيةُ
عَلَى مَنْ قَتَلَ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ وَلَوْ كَانَ مِثْلَهُمْ كَانَ قَتْلُ الْمُرْتَدِّ مُرْتَدًّا أَوْ كَانَ ذِمِّيًّا أَوْ مُسْتَأْمِنًا وَالصَّحِيحُ أَنَّ الزَّانِيَ
الْمُحَصَّنَ مَعْصُومٌ عَلَيْهِمَا وَكَذَا الْحَارِبُ ، (وَلَا) تَجِبُ الدِّيةُ (عَلَى السَّيِّدِ بِقَتْلِ عَبْدِهِ) لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَتْ لَكَانَتْ لَهُ لِأَنَّهُ
مِلْكُهُ فَلَا يَجِبُ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ شَيْءٌ .

(فَصْلٌ) فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ (تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ) فَتَجِبُ (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى خَطَأً كَانَ
أَوْ عَمْدًا) أَوْ عَمْدًا خَطَأً ، (سِوَاهُ لَزِمِهِ قَصَاصٌ أَوْ دِيَةٌ) كَمَا لَوْ قَتَلَ وَلَدَهُ (أَوْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا) كَمَا لَوْ قَتَلَ
نَفْسَهُ فَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي تَرْكِهِ وَلَوْ تَسَبَّبَ فِي الْقَتْلِ كَانَ لَحْتَ بَرًّا فِي مَحَلِّ تَعْدِي بِفَحْتِهِ فِيهِ فَسَقَطَ فِيهِ إِنْسَانُ لَمَاتِ
فَأَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ (وَهُوَ) أَى مَا يَكْفُرُ بِهِ (عَتَقَ رَقَبَةً) مُؤْمِنَةً (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) مَا يَصْرِفُهُ لِلدَّقِّ بِأَنْ كَانَ فَقِيرًا
لَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَكْفِيهِ عَمْرُهُ الْغَالِبُ وَيَزِيدُ عَلَيْهِ مَا يَشْتَرِي بِهِ الرَّقَبَةَ (فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ) ، وَلَيْسَ فِي كَفَّارَةِ
الْقَتْلِ إِطْعَامُ ، (فَلَوْ قَتَلَ نِسَاءً أَهْلَ الْحَرْبِ وَأَوْلَادَهُمْ فَلَا كَفَّارَةَ) بِقَتْلِهِمْ (لَأَنَّهُمْ وَإِنْ حَرَّمَ قَتْلَهُمْ لَكِنْ لَأَحَقُّ اللَّهُ
تَعَالَى بِلِ حَقِّ الْقَانِمِينَ) بِسَبِّ مَا قُوتَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ تَمْلِكِهِمْ وَكَذَا لَا كَفَّارَةَ بِقَتْلِ الْمُرْتَدِّ وَقَاطِعِ الطَّرِيقِ وَالزَّانِيَ الْمُحَصَّنِ
إِذَا قَتَلَهُمْ غَيْرَ الْإِمَامِ ، وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لَوْ اقْتَصَمَ مِنْهُ لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ .

(فَصْلٌ) فِي قِتَالِ الْهَيْلَةِ وَدَفْعِ الصَّائِلِ . وَالْبَغَاةُ لَيْسُوا فَسَقَةً لِأَوَّلِهِمْ تَقْبِيلُ شَهَادَتِهِمْ ، وَقَضَاءُ قَاضِيهِمْ وَكُلُّ مَا فَعَلُوهُ
مِمَّا لَا يَخَالِفُ الشَّرْعَ إِلَّا لَمْ يَسْتَحِيلُوا دِمَاءَنَا وَأَمْوَالَنَا فَتَقْتُلُنِي عَدَائِهِمْ (إِذَا خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) .
وَلَوْ جَائِزًا فَإِنَّ الْخُرُوجَ عَلَى الْأُتَمَّةِ حَرَامٌ وَلَوْ كَانُوا فَسَقَةً جَائِزِينَ ، وَأَمَّا لَوْ خَرَجَتْ طَائِفَةٌ كُفَّارًا مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ فَهُمْ
مَحَارِبُونَ ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ لِلطَّائِفَةِ الْخَارِجَةِ تَأْوِيلٌ لَيْسَ قَطْعِي الْبَطْلَانِ (دَرَامُوا خَلْعَهُ) أَى الْإِمَامُ بِأَنْ كَانَتْ
لَهُمْ شَوْكَةٌ ، وَلَا تَحْمِلُ إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُمْ مَتَبُوعٌ ، وَمَنْ اتَّبَعَ شَرْطَ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ فَلَيْسُوا بِفَاسِقَةٍ فَتَرْتَبِعُ عَلَى أَعْقَالِهِمْ مَقْتَضَاهَا ،
وَذَلِكَ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَأْوِيلٌ ، أَوْ كَانَ وَلَكِنْ قَطْعِي الْبَطْلَانِ ، أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ شَوْكَةٌ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَتَبُوعٌ ،

أَوْ مَنَعُوا حَقًّا شَرْعِيًّا كَالزَّكَاةِ وَامْتَنَعُوا بِالْحَرْبِ بَعَثَ إِلَيْهِمْ وَأَزَالَ عَنْهُمْ إِنْ أَمَكْنَ ، فَإِنْ أَبَوْا قَاتَلَهُمْ بِمَا لَا يَمُومُ شَرُّهُ كَالنَّارِ وَالْمَنْجَنِيْقِ ، وَلَا يَتَّبِعُ مَدِيرُهُمْ ؛ وَلَا يَقْتُلُ جَرِيحَهُمْ ؛ وَمَا أَتْلَفُوهُ عَلَيْنَا أَوْ أَتْلَفْنَاهُ عَلَيْهِمْ فِي الْحَرْبِ لَاضْمَانٌ فِيهِ ، وَأَحْكَامُ الْإِسْلَامِ جَارِيَةٌ عَلَيْهِمْ ؛ وَيَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيهِمْ مَا يَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيِنَا ؛ وَإِنْ لَمْ يَمْتَنَعُوا بِالْحَرْبِ لَمْ يَقَاتِلَهُمْ .

بَابُ الصِّيَالِ

وَمَنْ قَصَدَهُ مُسْلِمٌ يَرِيدُ قَتْلَهُ جَازَ لَهُ دَفْعُهُ وَلَا يَجِبُ ، وَإِنْ قَصَدَهُ كَافِرٌ أَوْ بَهِيمَةٌ وَجِبَ دَفْعُهُ ؛ وَإِنْ قَصَدَ مَالَهُ جَازَ الدَّفْعُ وَلَا يَجِبُ ، وَإِنْ قَصَدَ حَرِيمَهُ وَجِبَ الدَّفْعُ ، وَيُدْفَعُ بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلُ ، فَإِنْ عَرَفَ أَنَّهُ يَنْدَفِعُ بِالصِّيَاحِ فَلَيْسَ لَهُ ضَرْبُهُ ، أَوْ بِالْيَدِ فَلَيْسَ لَهُ بِالْعَصَا ، أَوْ بِالْعَصَا فَلَيْسَ لَهُ السَّيْفُ أَوْ يَقْطَعُ الْيَدَ فَلَيْسَ لَهُ قَتْلُهُ . فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَلَهُ قَتْلُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا انْدَفَعَ حَرَمَ التَّعَرُّضُ لَهُ .

(أَوْ مَنَعُوا حَقًّا شَرْعِيًّا كَالزَّكَاةِ) أَوْ حَقًّا مِنْ حَقُوقِ الْآدَمِيِّينَ كَالْقَصَاصِ وَأَوَّلُوا فِي ذَلِكَ تَأْوِيلًا سَائِفًا (وَامْتَنَعُوا بِالْحَرْبِ) أَيْ قَصَدُوا الْحَرْبَ (بَعَثَ إِلَيْهِمْ) أَيْ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ رَسُولًا فُطِنَا عَارِفًا حَتَّى يُمْكِنَهُ أَنْ يَزِيلَ شَبْهَتَهُمْ (وَأَزَالَ عَنْهُمْ إِنْ أَمَكْنَ) فَإِنْ أَصْرُوا بَعْدَ ذَلِكَ وَعَظَّمُوا وَذَكَرَهُمْ تَفْرِيقَ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ (فَإِنْ أَبَوْا) الرَّجُوعَ (قَاتَلَهُمْ بِمَا لَا يَمُومُ شَرُّهُ) لِأَنَّ الْقَصْدَ رَجُوعُهُمْ لِإِهْلَاكِهِمْ وَذَلِكَ الَّذِي يَمُومُ شَرُّهُ (كَالنَّارِ وَالْمَنْجَنِيْقِ) ، لَكِنْ إِذَا أَحَاطُوا بِجَنْدِهِ وَأَجْسُومِهِ لِدَلَالَةِ جَازٍ (وَلَا يَتَّبِعُ مَدِيرُهُمْ ، وَلَا يَقْتُلُ جَرِيحَهُمْ) إِلَّا أَنْ يَلْتَحِمَ الْقِتَالُ (وَمَا أَتْلَفُوهُ عَلَيْنَا ، أَوْ أَتْلَفْنَاهُ عَلَيْهِمْ فِي الْحَرْبِ لَاضْمَانٌ فِيهِ ، وَأَحْكَامُ الْإِسْلَامِ جَارِيَةٌ عَلَيْهِمْ) فَهُمْ مُسْلِمُونَ وَلَيْسُوا بِفُتْنَةٍ حَيْثُ كَانَ لَهُمْ تَأْوِيلٌ سَائِفٌ كَمَا هُوَ الشَّرْطُ . (وَيَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيهِمْ مَا يَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيِنَا) مِمَّا لَمْ يَخَالَفْ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا ، أَوْ قِيَاسًا جَلِيًّا ، (وَإِنْ لَمْ يَمْتَنَعُوا بِالْحَرْبِ لَمْ يَقَاتِلَهُمْ) لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِنَافَةٍ .

(بَابُ الصِّيَالِ)

(وَمَنْ قَصَدَهُ مُسْلِمٌ يَرِيدُ قَتْلَهُ) بَغِيرِ حَقٍّ وَلَمْ يُمْكِنَهُ التَّخْلُصُ مِنْهُ بِاسْتِغَاثَةٍ أَوْ هَرَبٍ (جَازَ لَهُ دَفْعُهُ ، وَلَا يَجِبُ) وَجَازَ لَهُ الْاسْتِسْلَامُ إِذَا طُلِبَ الشَّهَادَةُ جَازٌ ، (وَإِنْ قَصَدَهُ كَافِرٌ أَوْ بَهِيمَةٌ وَجِبَ دَفْعُهُ) ، وَلَا يَجُوزُ الْاسْتِسْلَامُ ، (وَإِنْ قَصَدَ) السَّائِلُ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَ (مَالَهُ جَازَ الدَّفْعُ وَلَا يَجِبُ ، وَإِنْ قَصَدَ حَرِيمَهُ) بِفَاحِشَةٍ (وَجِبَ الدَّفْعُ) كَمَا لَمْ يَخْفُفْ عَلَى نَفْسِهِ (وَيُدْفَعُ) السَّائِلُ بِسَوَاءٍ وَجِبَ الدَّفْعُ أَوْ جَازٌ (بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلُ) أَيْ الْأَخْفُفُ فَالْأَخْفُفُ (فَإِنْ عَرَفَ أَنَّهُ يَنْدَفِعُ بِالصِّيَاحِ فَلَيْسَ لَهُ ضَرْبُهُ) بِالْيَدِ (أَوْ بِالْيَدِ فَلَيْسَ لَهُ بِالْعَصَا ، أَوْ بِالْعَصَا فَلَيْسَ لَهُ السَّيْفُ ، أَوْ يَقْطَعُ الْيَدَ فَلَيْسَ لَهُ قَتْلُهُ) ، فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَلَهُ قَتْلُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (وَمِثْلُ التَّحَقُّقِ غَلْبَةُ الظَّنِّ) ، (وَإِذَا انْدَفَعَ حَرَمَ التَّعَرُّضُ لَهُ) لَعَدَمِ الْحَاجَةِ .

بَابُ الرَّدَّةِ

مَنْ أُرْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُخْتَارٌ اسْتَحَقَّ الْقَتْلُ ، وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ اسْتِنَابَتُهُ فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ قُبِلَ مِنْهُ وَإِنْ أَبَى قُتِلَ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ كَانَ حُرًّا لَمْ يَقْتُلْهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ عَزَرَ وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَلِلسَّيِّدِ قَتْلُهُ وَإِنْ تَكَرَّرَتْ رَدَّتُهُ وَإِسْلَامُهُ قُبِلَ مِنْهُ وَيَعُزَّرُ .

بَابُ الْجِهَادِ

الْجِهَادُ فَرَضٌ كَفَايَةٌ إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ فِيهِ الْكُفَايَةُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ وَيَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ وَكَذَا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ إِذَا أَحَاطَ بِالْمُسْلِمِينَ عَدُوًّا وَيَخَاطَبُ بِهِ كُلُّ ذَكَرٍ حُرٍّ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُسْتَطِيعٍ وَلَا يُجَاهِدُ الْمُدْيُونُ إِلَّا بِإِذْنِ غَرَمِهِ ، وَلَا الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا مَنْ أَحَدٌ

(بَابُ الرَّدَّةِ)

أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمِنْ جَمِيعِ الشَّرُورِ . وَهِيَ مَحْبُطَةٌ لِثَوَابِ الْأَعْمَالِ وَلَوْ لَمْ تَتَّصِلْ بِالْمَوْتِ ؛ فَمَنْ حَجَّ مَثَلًا أَوْ صَامَ أَوْ صَلَّى ثُمَّ حَبِلَتْ مِنْهُ رَدَّةٌ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَتَابَ بَطَلَ ثَوَابُ هَذِهِ الْأَعْمَالِ ، وَلَا يَطْلُبُ بِهَا فِي الْآخِرَةِ فَإِنْ اتَّصَلَتْ الرَّدَّةُ بِالْمَوْتِ بَطَلَتْ الْأَعْمَالُ وَمَثَلُهَا كَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهَا (مَنْ أُرْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ) بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ عَزَمَ وَأَفْرَادَهَا كَثِيرَةٌ أَفْرَدَتْ بِالتَّأْلِيفِ وَمِنْ أَهَمِّ الْمَهْمَاتِ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهَا (وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُخْتَارٌ) فَلَيْسَ لِلصَّبِيِّ ، وَلَا لِلْجُنُونِ وَلَا لِلْمَكْرُوهِ رَدَّةٌ (اسْتَحَقَّ الْقَتْلُ ، وَ) لَكِنْ (يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ اسْتِنَابَتُهُ) لَعَلَّهُ يَتُوبُ أَوْ تَكُونُ لَهُ شِبْهَةٌ فَيُزِيلُهَا (فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ قُبِلَ مِنْهُ ، وَإِنْ أَبَى قُتِلَ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ كَانَ) الْمُرْتَدُّ (حُرًّا لَمْ يَقْتُلْهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ عَزَرَ وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ) وَلَا كُفَّارَةً ، (وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَلِلسَّيِّدِ قَتْلُهُ ، وَإِنْ تَكَرَّرَتْ رَدَّتُهُ وَإِسْلَامُهُ قُبِلَ مِنْهُ) الرَّجُوعُ لِلْإِسْلَامِ (وَيَعُزَّرُ) لِيُنْكَفَ عَنِ الرَّجُوعِ .

(بَابُ الْجِهَادِ)

(الْجِهَادُ فَرَضٌ كَفَايَةٌ إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ فِيهِ الْكُفَايَةُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ) ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْكُفَّارُ بِلَادِهِمْ (وَ) لَكِنْ مَعَ كَوْنِهِ فَرَضٌ كَفَايَةٌ (يَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ) فَيُحْرَمُ عَلَيْهِ الْإِنْصِرَافُ إِذَا لَمْ يَزِدْ عَدَدُ الْكُفَّارِ عَنْ مِثْلِهِمْ زِيَادَةً يَعْتَدُّ بِهَا وَلَمْ يَكُنْ عَدُوٌّ مِنْ مَرَضٍ أَوْ عَدَمِ سِلَاحٍ أَوْ مَرَكُوبٍ وَلَمْ يَسْتَطِعْ الْجِهَادَ مَا شَاءَ ، فَإِنْ وَجَدَ شَيْءًا مِنْ ذَلِكَ جَازَ الْإِنْصِرَافُ (وَكَذَا) يَكُونُ الْجِهَادُ فَرَضًا عَيْنًا (عَلَى كُلِّ أَحَدٍ) فِيهِ (إِذَا أَحَاطَ بِالْمُسْلِمِينَ عَدُوًّا) وَدَخَلُوا أَرْضَنَا فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِسْلَامُ وَلَا الْفِرَارُ وَلَوْ كَانُوا أَضْعَافَنَا إِلَّا إِذَا أَرَهَقُونَا وَجُوزَ الرَّجُلُ قَتْلًا وَأَسْرًا وَتَيَقَّنَ الْقَتْلُ عِنْدَ الْإِمْتِنَاعِ وَأَمِنَتِ الْمَرْأَةُ الْفَاحِشَةَ فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ الْإِسْتِسْلَامُ ، وَتَجُوزُ الْمَصَابِرَةُ حَتَّى يَقْتُلَ (وَيَخَاطَبُ بِهِ) أَيْ الْجِهَادَ حَيْثُ كَانَ فَرَضٌ كَفَايَةٌ (كُلُّ ذَكَرٍ حُرٍّ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُسْتَطِيعٍ) فَلَا جِهَادَ عَلَى رَقِيقٍ ، وَلَا عَلَى أُنْثَى ، وَلَا عَلَى صَبِيٍّ وَجُنُونٍ ، وَلَا عَلَى غَيْرِ مُسْتَطِيعٍ مِمَّنْ بِهِ مَرَضٌ يَمْنَعُهُ الرُّكُوبَ ، أَوْ عَمَى ، أَوْ عَرَجٌ بَيْنَ ، (وَلَا يُجَاهِدُ الْمُدْيُونُ) الْمَوْسِرُ (إِلَّا بِإِذْنِ غَرَمِهِ) وَلَوْ ذَمًّا . أَمَا إِذَا كَانَ مَعْسُورًا فَلَيْسَ لَهُ مِنْهُ وَكَذَا الْبَدْنُ الْمُؤْجَلُ ، (وَلَا) يُجَاهِدُ (الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا مَنْ أَحَدٌ)

أَبُوهُ مُسْلِمٌ إِلَّا يَأْذَنَهُ إِلَّا إِذَا أَحَاطَ الْعَدُوُّ فَيَجُوزُ بِلَا إِذْنٍ وَيَكْرَهُ الْغَزْوُ دُونَ إِذْنِ الْإِمَامِ وَلَا يَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ الْمُسْلِمُونَ ، وَتَكُونُ نِيَّتُهُ حَسَنَةً لِلْمُسْلِمِينَ ، وَيُقَاتِلُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ إِلَّا أَنْ يُسْلَمُوا أَوْ يَبْذُلُوا الْجِزْيَةَ وَيُقَاتِلُ مَنْ سِوَاهُمْ إِلَى أَنْ يُسْلَمُوا ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا وَلَا الدَّوَابَّ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا عَلَيْهَا أَوْ يَسْتَعِينُ بِقَتْلِهَا عَلَيْهِمْ ، وَيَجُوزُ قَتْلُ الشُّيُوخِ وَالرَّهْبَانِ وَمَنْ أَمَنَهُ مِنَ الْكُفَّارِ مُسْلِمٌ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُحْتَارٌ وَلَوْ عَبْدًا حَرَّمَ قَتْلُهُ وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْأَسْرِ حَقَّنَ دَمَهُ وَمَالَهُ وَصِغَارَ أَوْلَادِهِ عَنِ السَّبْيِ وَمَنْ أَسْرَ مِنْهُمْ صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ رَقٌّ بِنَفْسِ الْأَسْرِ وَيَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا أَوْ بَالِغٌ تَخَيَّرَ الْإِمَامُ بِالْمَصْلَحَةِ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ قَاتِلًا وَالْمَنْ وَالْفِدَاءَ بِمَالٍ أَوْ بِأَسِيرٍ مُسْلِمٍ فَإِنْ أَسْلَمَ سَقَطَ قَتْلُهُ وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَةِ ، وَيَجُوزُ قَطْعُ أَشْجَارِهِمْ وَتَخْرِيبُ دِيَارِهِمْ .

أَبُوهُ مُسْلِمٌ إِلَّا يَأْذَنَهُ) ، وَأَمَّا أَصْلُهُ الْكَافِرُ فَلَا يَسْتَأْذِنُ . أَمَّا إِذَا كَانَ الْجِهَادُ فَرَضَ عَيْنٌ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِذْنِ فَلِذَا قَالَ : (إِلَّا إِذَا أَحَاطَ الْعَدُوُّ) بِالْمُسْلِمِينَ (فَيَجُوزُ بِلَا إِذْنٍ) . وَهُوَ جَوَازٌ بَعْدَ امْتِنَاعٍ فَيَصْدُقُ بِالْوَجُوبِ وَهُوَ الْمُرَادُ (وَيَكْرَهُ الْغَزْوُ دُونَ إِذْنِ الْإِمَامِ) أَيْ بغيرِ إِذْنِهِ ، (وَلَا يَسْتَعِينُ) الْإِمَامُ (بِمُشْرِكٍ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ الْمُسْلِمُونَ) بَحِثْ يَحْتَاجُونَ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِهِمْ ، وَلَا يَدْرَأُ أَنْ يَصْلَحَ الْمُسْلِمُونَ لِمَقَاوِمَتِهِمْ لَوْ أَنْفَضُوا مَعَهُ مَنْ تَحَارَبَ (وَ) يَشْتَرِطُ فِي الْكَافِرِ أَيْضًا أَنْ (تَكُونُ نِيَّتُهُ حَسَنَةً لِلْمُسْلِمِينَ) تَوْمِنُ خِيَاتَتُهُ (وَيُقَاتِلُ) الْإِمَامُ (الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ إِلَّا أَنْ يُسْلَمُوا أَوْ يَبْذُلُوا الْجِزْيَةَ وَيُقَاتِلُوا مَنْ سِوَاهُمْ) مِنْ فِرْقِ الْكُفَّارِ كَالْوَثْنِيِّينَ وَالْمَلْحَدَةِ (إِلَى أَنْ يُسْلَمُوا) ، وَلَا تَقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ ، (وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا) فَيَجُوزُ قَتْلُهُمْ ، (وَلَا الدَّوَابَّ) لِأَيِّجُوزُ قَتْلُهَا (إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا عَلَيْهَا أَوْ يَسْتَعِينُ بِقَتْلِهَا عَلَيْهِمْ) فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ قَتْلُهَا ، (وَيَجُوزُ قَتْلُ الشُّيُوخِ وَالرَّهْبَانِ) جَمْعُ رَاهِبٍ وَهُوَ الْعَابِدُ مِنَ النَّصَارَى وَيَجُوزُ قَتْلُ الْأَعْمَى وَالزَّمَنُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ رَأْيٌ (وَمَنْ) أَيْ وَالشَّخْصُ الَّذِي (أَمَنَهُ) حَالَتُهُ كَوْنُهُ (مِنَ الْكُفَّارِ مُسْلِمٌ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُحْتَارٌ وَلَوْ) كَانَ الْمُسْلِمُ الْمُؤْمِنُ (عَبْدًا حَرَّمَ قَتْلُهُ) خَبَرٌ مِنْ : أَيْ يَحْرُمُ قَتْلُ الْمُؤْمِنِ وَهُوَ مَنْ قَالَ لَهُ مُسْلِمٌ فِيهِ الصِّفَاتُ الْمَذْكُورَةُ أَنْتَ فِي أَمَانٍ أَوْ أَشَارَ لَهُ بِذَلِكَ بِشَرِطِ كَوْنِ الْكَافِرِ غَيْرَ جَاسُوسٍ وَأَسِيرٍ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي تَأْمِينِهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَيَصِحُّ تَأْمِينُ جَمْعٍ بِشَرِطِ كَوْنِهِ عَبْدًا مَحْصُورًا ، (وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْأَسْرِ حَقَّنَ) أَيْ مَنَعَ (دَمَهُ) أَنْ يَسْفِكَ (وَمَالَهُ) أَنْ يَنْهَبَ (وَ) صَانُ (ضَغَارَ أَوْلَادِهِ عَنِ السَّبْيِ) وَالْأَسْرِ قَاتِلًا وَكَذَا الْمَجَانِينَ ، وَأَوْلَادُ الْأَوْلَادِ مِثْلُ الْأَوْلَادِ وَلَوْ كَانَ أَبُوهُمْ بَاقِيًا وَكَذَا عَتِيقُهُ يَحْفَظُهُ بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ (وَمَنْ أَسْرَ مِنْهُمْ صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ رَقٌّ بِنَفْسِ الْأَسْرِ وَيَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا أَوْ بَالِغٌ تَخَيَّرَ الْإِمَامُ) فِيهِ (بِالْمَصْلَحَةِ) لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ (بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ قَاتِلًا) أَيْ ضَرْبَ الرِّقِّ عَلَيْهِ (وَالْمَنْ) عَلَيْهِ بِلَا مُقَابِلٍ (وَالْفِدَاءَ بِمَالٍ) يُدْفَعُ مِنْهُ (أَوْ) الْفِدَاءَ (بِأَسِيرٍ مُسْلِمٍ) فِي أَيْدِيهِمْ (فَإِنْ أَسْلَمَ) قَبْلَ أَنْ يُخْتَارَ الْإِمَامُ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الْخِصَالِ الْمَذْكُورَةِ (سَقَطَ قَتْلُهُ ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَةِ) فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَتْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَارَ خِصْلَةً قَبْلَهُ إِسْلَامُهُ فَلَا يَنْفَعُ إِسْلَامُهُ فِي سَقُوطِهَا (وَيَجُوزُ قَطْعُ أَشْجَارِهِمْ وَتَخْرِيبُ دِيَارِهِمْ) أَيْ

الْمَجَانِينَ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَسَادَ

(بَابُ الْغَنِيمَةِ)

الْغَنِيمَةُ لِمَنْ حَضَرَ الْوُقْعَةَ إِلَى آخِرِهَا ، فَتُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بَعْدَ إِخْرَاجِ السَّلْبِ وَخُمْسَهَا لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ إِذَا كَانَ ذَكَرًا حُرًّا بَالِغًا مُسْلِمًا عَاقِلًا ، وَيَرْضَخُ لِلرَّأَةِ وَالْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْكَافِرِ إِنْ حَضَرُوا بِإِذْنِ الْإِمَامِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْصَاسِهَا وَإِمَّا تَمَلَّكَ الْغَنِيمَةُ بِالْقِسْمَةِ ، أَوْ اخْتِيَارَ التَّمْلِكَ . وَأَمَّا السَّلْبُ فَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا أَوْ كَفَى شَرَّهُ وَكَانَ الْمَقْتُولُ مُتَمَنِّعًا وَغَرَّرَ الْقَاتِلُ بِنَفْسِهِ فِي قَتْلِهِ اسْتَحَقَّ سَلْبُهُ ، وَهُوَ مَا احْتَوَتْ يَدُهُ عَلَيْهِ فِي الْوُقْعَةِ مِنْ فَرَسٍ وَثِيَابٍ وَسِلَاحٍ وَنَفَقَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ . فَأَمَّا الْخُمْسُ فَيُقَسَّمُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْهُمٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُصْرَفُ بَعْدَهُ فِي الْمَصَالِحِ مِنْ سَدِّ الثُّغُورِ وَأَرْزَاقِ الْقَضَاةِ وَالْمُؤَذِّنِينَ وَتَحْوِهِمْ ، وَسَهْمٌ لِدَوَى الْقُرْبَى مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ الَّذِي ذَكَرَ مِثْلُ حِطِّ الْأَثْنَيْنِ ، وَسَهْمٌ لِلْيَتَامَى الْفُقَرَاءِ ، وَسَهْمٌ لِلنَّسَاكِينِ ، وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ .

(فَصْلٌ) تُعْقَدُ الذِّمَّةُ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَلَمَنْ دَخَلَ فِي دِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى قَبْلَ النَّسْخِ

(بَابُ الْغَنِيمَةِ)

وهي المال للأخوذ من أهل الحرب ولم يكن لمسلم قهر أعظمهم (الغنيمة) تكون (لمن حضر الوقعة إلى آخرها) فمن حضر الصف وانصرف قبل انقضاء الحرب ، وكذا من حضر بعد انقضاء الحرب وقبل الحيازة لا يكون من أهل الغنيمة (فتقسم بينهم) أي بين من حضر من المجاهدين (بعد إخراج السلب و) بعد إخراج (خمسها للرجال) أي المحارب على رجله (سهم ولل فارس) أي المحارب راكبا لفارس (ثلاثة أسهم إذا كان) كل منهما (ذكرًا حُرًّا بَالِغًا مُسْلِمًا عَاقِلًا) . وأما من خلا من بعض تلك الأوصاف فلا يقسم له (يرضخ) أي يعطى عطاء يقدره الإمام (للمرأة والعبد والصبي والكافر إن حضروا بإذن الإمام من أربعة أخصاسها) ، وأما إذا حضروا بغير إذنه فلا يرضخ لهم ، (وإمَّا تَمَلَّكَ الْغَنِيمَةُ بِالْقِسْمَةِ أَوْ اخْتِيَارَ التَّمْلِكَ) فيصح إصراف الغنائم عن حقها فيها قبل ذلك ؛ وأما بعد حصول التملك بما ذكر فلا يصح الإصراف ، (وأما السلب) الذي لا يدخله القسمة (لمن قتل قتيلا أو كفى شره) بأن أعماه أو أئمنه بالجراح (وكان المقتول متمنعا) بأن كان فيه قدرة على للدفاع عن نفسه (وغرر القاتل بنفسه في قتله) بأن ارتكب أمرا خطرا ، وأما إذا وجده جريحا فجهز عليه فلا يستحق سلبه فإذا تحققت فيه هذه الشروط (استحق سلبه وهو ما احتوت يده) أي المقتول (عليه في الوقعة من فرس وثياب وسلاح ونفقة وغير ذلك) بمماحه (فأما الخمس) الذي أخرج من الغنيمة (فيقسم على خمسة أيضا) كما قسمت الغنيمة خمسة (سهم) وهو خمس الخمس (لنبي ﷺ) كان له في حياته (فيصرف بعده في المصالح) العامة (من سد الثغور) أي عمهين ما يخاف العدو من جهته (وأرزاق القضاة والمؤذنين ونحوهم) من مقرري القرآن وكل من له انقطاع لأمر الدين (وسهم لدوى القربى من بني هاشم وبني المطلب للسكر) منهم (مثل حظ الأثنيين) وسهم لليتامى الفقراء ، وسهم للنساكين (الشاملين للفقراء) وسهم لابن السبيل (أي السافر المنقطع) .

(فصل) في عقد الجزية (تفقد الذمة) أي الأمان المخصوص مع الإقامة بدار الإسلام من غير اشتراط مدة (اليهود والنصارى) الأصليين (والمجوس ولمن دخل) أسوله (في دين اليهود والنصارى قبل النسخ)

والتبديل والسامرة والصابئة إن واقفوهن في أصل دينهم ، ولئن تمسك بدين إبراهيم أو غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؛ ولا يعقد لوثي ومن لا كتاب له ولا شبهة كتاب ولا يصح إلا بشرطين التزام أحكام الإسلام وبذل الجزية ، وأقلها دينار من كل شخص ، وأكثرها ما تراضوا عليه . وتؤخذ منهم برفق كسائر الديون ولا تؤخذ . من امرأة وصي ومجنون وعبد ، ويلزمون بأحكامنا من ضمان النفس والعرض والمال ، ويحدون الزنا والسرقة لا للسكر ، ويتميزون في اللباس والزناير ، ويكبرون في رقابهم جرس في الحمام ، ولا يركبون فرسا بل بغالا أو حمارا عرضا ، ولا يبدؤون بسلام ، ويلجئون إلى أصيق الطريق ، ولا يعلون على المسلمين في البناء ، ولا يساؤونهم ، فإن تملكوا دارا عالية لم تهدم . ويمنعون من إظهار جمر وخنزير وناقوس وجهر التوراة والإنجيل وجنازهم وأعيادهم ، ومن إحداث كنيسة . فإن صولجوا في بلدانهم على الجزية لم يمنعوا من ذلك ، ويمنعون من المقام بالحجاز وهي مكة والمدينة واليمامة وقراها

أو معه (والتبديل) الأصح أن دخول الأصول في الدين ببل النسخ ولو مع التبديل وإن لم يحتسب المبدل لا يمنع عقد الدمة تغليا لحقن الدم وبه فارق عدم حل نساخهم وذيبتهم ، فمن دخل أصوله في اليهودية قبل عيسى بناء على أن شريعته ناسخة أو في النصرانية قبل بعثة نبينا أو شككتنا في الوقت يصح عقدها له (والسامرة) هم فرقة من اليهود (والصابئة) فرقة منهم أو ممن يتمسك بدين إبراهيم (ان واقفوهم في أصل دينهم) من العقائد الأصلية لا الفروع (ولئن تمسك بدين إبراهيم أو غيره من الأنبياء) كتحف شيت (عليهم الصلاة والسلام ، ولا يعقد) عقد الدمة (لوثي ، ومن لا كتاب له) كالبراهمة (ولا شبهة كتابا) وأما من له شبهة كتاب كالجوس فيصح عقدها له (ولا يصح) عقد الدمة (إلا بشرطين التزام أحكام الإسلام وبذل الجزية) وصورة عقدها أقررتكم بدار الإسلام على أن تبدلوا الجزية وتتقادوا لحكم الإسلام (وأقلها دينار من كل شخص وأكثرها ما تراضوا عليه ، وتؤخذ) أي الجزية (منهم برفق كسائر الديون) ديكى في صغارهم التزام الأحكام التي لا يعتدونها (ولا تؤخذ من امرأة وصي ومجنون وعبد ويلزمون بأحكامنا من ضمان النفس) إذا قتلها (والعرض) كالمهر في الوطء (والمال) إذا أفسدوا ما يقوّم به (ويحدون الزنا والسرقة لا للسكر ويتميزون في اللباس) كلبس قبة (والزناير) جمع زنار وهو ما يشد به الوسط (ويكون في رقابهم جرس في الحمام ، ولا يركبون فرسا بل) يركبون (بغالا أو حمارا) ويركبون (عرضا) بأن تكون رجلا الشخص إلى مكان واحد من الدابة (ولا يبدؤون بسلام) أي تحية (ويلجئون إلى أصيق الطريق) عند الازدحام لكن بحيث لا يتأذى بنحو وقوع في وهدة أو صدمة جدار (ولا يعلون على المسلمين في البناء ، ولا يساؤونهم . فإن تملكوا دارا عالية لم تهدم) نعم ليس له الإشراف منها (ويمنعون من إظهار جمر وخنزير وناقوس وجهر التوراة والإنجيل وجنازهم وأعيادهم) فلا يجهرون بذلك بيننا (و) يمنعون (من إحداث كنيسة) لم تكن (فإن صولجوا في بلدانهم على الجزية) وعلى أن الأرض لهم (لم يمنعوا من ذلك) كله (ويمنعون) وجوبا (من المقام بالحجاز وهي) أي أرض الحجاز (مكة والمدينة واليمامة وقراها) كالعائف فيمنعون أن يستقروا ويستوطنوا تلك الجهات .

أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِذَا أُذِنَ لَهُمُ الْإِمَامُ فِي الدُّخُولِ لِحَاجَةٍ ، وَلَا يُمْكِنُ مُشْرِكُ مِنَ الْحَرَمِ بِحَالٍ ، وَلَا يَدْخُلُونَ مَسْجِدًا إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَعَلَى الْإِمَامِ حِفْظُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي دَارِنَا ، كَمَا يَحْفَظُ الْمُسْلِمِينَ ، وَاسْتِنْفَادُ مَنْ أَسْرَ مِنْهُمْ ، فَإِنْ امْتَنَعُوا مِنَ التَّزَامِ أَحْكَامِ الْمَلَّةِ وَأَدَاءِ الْجِزْيَةِ انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ مُطْلَقًا ، وَإِنْ زَنَى أَحَدٌ مِنْهُمْ بِمُسْلِمَةٍ أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ أَوْ آوَى عَيْنًا لِلْكَفَّارِ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ أَوْ قَتَلَهُ أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ دِينَهُ بِمَا لَا يَجُوزُ ، فَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِمُ الْإِنْتِقَاضَ بِذَلِكَ انْتَقَضَ وَإِلَّا فَلَا ، وَمَنْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ تَخَيَّرَ الْإِمَامُ فِيهِ بَيْنَ الْخِصَالِ الْأَرْبَعِ فِي الْأَسِيرِ .

(بَابُ الْحُدُودِ)

إِذَا زَنَى أَوْ لَاطَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا أَوْ مُرْتَدًّا حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ .
بِأَنْ كَانَ مُحْصَنًا رَجَمَ حَتَّى يَمُوتَ ، وَالْمُحْصَنُ مَنْ وَطِئَ فِي الْقُبُلِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ وَهُوَ حُرٌّ بَالِغٌ عَاقِلٌ ، فَلَوْ وَطِئَ

(أ كثر من ثلاثة أيام إذا أذن لهم الإمام في الدخول لحاجة . ولا يمكن مشرك من الحرم) أي حرم مكة (بحال) ولو لمصلحة عامة ، فإن كان رسولا خرج إليه الإمام أو نائبه ليسمعه . وإن مات لم يدفن فيه . فإن دفن نبش وأخرج (ولا يدخلون مسجدا إلا بإذن) من أي شخص من المسلمين . (وعلى الإمام حفظ من كان منهم في دارنا كما يحفظ المسلمين) وكذا إذا كانوا بدارهم فيدفع عنهم من تعدى عليهم منا أو من أهل الدمة أو الحريين (و) يجب على الإمام أيضا (استنفاد من أسر منهم . فإن امتنعوا من التزام أحكام الملة وأداء الجزية) الواو بمعنى أو (انتقض عهدهم مطلقا) شرط عليهم الانتقاض أم لا وكذا لو قاتلونا . (وإن زنى أحد منهم بمسلمة أو أصابها بنكاح) أي صورته مع غلبه بإسلامها فيها (أو آوى عينا) أي جاسوسا (للكفار) الحريين (أو قتل مسلما عن دينه) أو دعاه لسكر (أو قذفه) أو ذكّر الله تعالى (أو رسوله) صلى الله عليه وسلم أو أي نبي (أو دينه بما لا يجوز) مما لا يتدينون به . أما ما يتدينون به كرسولهم أن القرآن ليس من عند الله أو أن الله ثالث ثلاثة (أو دینه بما لا يجوز) مما لا يتدينون به . (وإن شرط عليهم النقض به) فإن شرط عليهم الانتقاض بذلك (الذي لا يتدينون به وتأنى به ثلاثة فلا نقض به . (انتقض) فترتب عليه أحكام الحريين حتى لو عفت ورثة المسلم الذي قتله عمدا قتل للحراية (وإلا) يشترط عليهم الانتقاض (فلا) ينقض عهدهم (ومن انتقض عهده تخير الإمام فيه بين الخصال الأربع في الأسير) فلو أسلم قبل الاختيار امتنع رقه بخلاف الأسير .

(بَابُ الْحُدُودِ)

جمع حدّ : وهو لنة النكح ، وشرعا عقوبة مقدرة على أفعال مخصوصة (إذا زنى) أي أدخل حشفته في فرج أنثى لم تحل ولا شبهة له فيها (أو لاط) أي أدخل حشفته في دبر آدمي (البالغ العاقل المختار) نكح الصبي والمجنون والمسكر (مسلما كان أو ذميا أو مرتدا حرا كان أو عبدا وجب عليه الحد) إذا كان طالما بالتحريم (فإن كان محصنا رجم حتى يموت) بجارة معتذلة لاجتماعها ولا بصخرات بأن يكون الحجر ملء الكعب (والمحسن من وطئ في القبل) عامدا (في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل فلو وطئ ،

زَوْجَتُهُ فِي الدُّبْرِ ، أَوْ جَارِيَتُهُ فِي الْقَبْلِ ، أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، أَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ وَهُوَ عَبْدٌ ثُمَّ عَتَقَ ، أَوْ صَبًى
 أَوْ مَجْنُونٌ ثُمَّ أَفَاقَ وَزَنَى فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ ، وَغَيْرُ الْمُحْصَنِ إِنْ كَانَ حُرًّا جُلْدَ مِائَةِ جَلْدَةٍ وَغُرْبَ سَنَةٍ إِلَى مَسَافَةِ
 الْقَصْرِ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا جُلْدَ خَمْسِينَ وَغُرْبَ نِصْفِ سَنَةٍ ، وَمَنْ وَطِئَ بَهِيمَةً أَوْ امْرَأَةً مَيْتَةً أَوْ حَيَّةً فِيمَا
 دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ جَارِيَةً يَمْلِكُ بَعْضُهَا أَوْ أُخْتَهُ الْمَمْلُوكَةَ لَهُ أَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ فِي الْحَيْضِ وَالْدُّبْرِ أَوْ اسْتَمْنَى
 يَدَهُ أَوْ أَتَتْ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ لِاحِدٍ عَلَيْهِ وَيَعْزُرُ ، وَمَنْ زَنَى وَقَالَ لَا أَعْلَمُ تَحْرِيمَ الزَّنا وَكَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ
 أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ لَمْ يَحِدَّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ حُدَّ ، وَلَا يُجْلَدُ فِي حَرٍّ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ وَمَرَضٍ يَرْجَى
 بُرْؤُهُ حَتَّى يَبْرَأَ ، وَلَا فِي الْمَسْجِدِ . وَلَا الْمَرْأَةُ فِي الْحَبْلِ حَتَّى تَضَعَ وَيَزُولَ أَلَمُ الْوِلَادَةِ ، وَلَا يُجْلَدُ بِسَوْطٍ
 جَدِيدٍ وَلَا بَالٍ بَلْ بِسَوْطٍ بَيْنَ سَوَاطِينِ ، وَلَا يَمْدُ ، وَلَا يَشْدُ ، وَلَا يُبَالِغُ فِي الضَّرْبِ ، وَلَا يَجْرُدُ ، وَيُفَرِّقُهُ عَلَى
 أَعْضَائِهِ ، وَيَتَوَقَّى الْمُقَاتِلَ وَالْوَجْهَ ، وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا ، وَالْمَرْأَةُ جَالِسَةً مُسْتَوْرَةً ، فَإِنْ كَانَ نَحِيْفًا
 أَوْ مَرِيضًا لَا يَرْجَى بُرْؤُهُ جُلْدُ بَعْشَكَالِ النَّخْلِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ ، وَإِنْ كَانَ الْخُدَّ رَجْمًا رَجِمَ ، وَلَوْ فِي حَرٍّ
 أَوْ بَرْدٍ أَوْ مَرَضٍ مَرَجَّوْ الزَّوَالِ

زوجته في الدبر (أو وطئ) (جاريته في القبل) لأنه ليس في نكاح (أو) وطئ (في نكاح
 فاسد) كان كان بلا ولي أو بلا شهود (أو وطئ) زوجته وهو عبد ثم عتق (أو) ثم بلغ (أو) وهو
 (مجنون ثم أفاق وزنى فليس بمحصن) فلا يرجم من وطئ وهو ناقص بشيء مما ذكر (وغير المحصن إن كان حراً
 جلد مائة جلدة وغرب سنة إلى مسافة القصر ، وإن كان عبداً جلد خمسين وغرب نصف سنة) وتعيين الجهة إلى
 الإمام (ومن وطئ بهيمة أو امرأة ميتة أو حية فيما دون الفرج أو جارية يملك بعضها) أو يملك جميعها وهي مزوجة
 (أو أخته المملوكة له أو وطئ زوجته في الحيض) أ (و) في (الدبر أو استمنى يده أو أتت المرأة المرأة) وهو
 المسمى بالسحاق (لأحد عليه ويعزر) في جميع ما ذكر (ومن زنى وقال لا أعلم تحريم الزنا وكان قريب عهد
 بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة) عن العلماء (لم يحد) لعذره المحتمل (وإن لم يكن كذلك) بأن مضى عليه زمن وهو
 مسلم أو نشأ قريبا من العلماء وادعى عدم العلم بالتحريم (حد ولا يجلد) الزانى (في حرٍّ و) لا (برد شديد و) لا (مرض
 يرجى برؤه) فيؤخر (حتى يبرأ ، ولا) يحد (في المسجد) تعظيماً له عن ذلك (ولا) تجلد (المرأة في الحبل حتى تضع ويحول
 ألم الولادة) حفظاً لها وللولد (ولا يجلد بسوط حديد ولا بال) أي قديم (بل) يجلد (بسوط بين سوطين) جديد وبال
 (ولا يمد ولا يشد) بل تترك يده مطلقتين (ولا يباليغ في الضرب) بحيث ينهر الدم (ولا يجرد) من ثيابه بل يترك عليه
 قميصه رجلاً أو امرأة (ويفرقه) أي الضرب (على أعضائه ويتوقى المقاتل) كالفرج (و) يتوقى (الوجه ويضرب
 ازجل قداماً والمرأة جالسة مستورة) بثوب ملفوف عليها (فإن كان الجلود نحيفاً) أي شديد الهزال (أو مريضاً لا يرجى
 برؤه) كالسلول (جلد بعشكال النخل) أي عرجونه الذي عليه مائة غصن فيضرب به مرة ، أو خسون فيضرب به مرتين
 بشرط من الأغصان له أو انكباس بعضها على بعض وفي الأيمان لا يشترط ذلك (و) يصرب أيضاً الضعيف (بأطراف
 الثياب وإن كان الحد رجماً رجماً ولو في حرٍّ أو برد أو مرض مرجو الزوال) لأن القصد فيه الهلاك فلا يتوقى أسنابه .

وَلَا تُرْجَمُ الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعَ ؛ وَيَسْتَفْنَى الْوَلَدُ بِلَيْنٍ غَيْرَهَا ، وَلِلَّيْدِ أَنْ يُقِيمَ الْحَدَّ عَلَى رَقِيقِهِ .

(بَابُ الْقَذْفِ)

إِذَا قَذَفَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ مُرْتَدٌّ أَوْ مُسْتَأْمَنٌ مُحْصَنًا أَيْسَ بَوْلَهُ لَهُ بِالزَّوْنِ أَوْ الْوَاطِ بِالصَّرِيحِ أَوْ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ لَزِمَهُ الْحَدُّ ، وَالْمُحْصَنُ هُنَا هُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَقِيفُ ، فَيَجْلُدُ الْحُرُّ ثَمَانِينَ ، وَالْعَبْدُ أَرْبَعِينَ ؛ فَالصَّرِيحُ زَنَيْتَ أَوْ لَطَمْتَ أَوْ زَنَى فَرْجَكَ وَنَحْوَهُ ؛ وَالْكِنَايَةُ نَحْوُ يَا فَاجِرُ يَا خَبِيثُ ، فَإِنْ نَوَى بِهِ الْقَذْفَ حُدَّ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَافِزِ فِي الدِّيَّةِ ، وَإِنْ قَالَتْ أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ أَوْ أَزْنَى مِنْ فُلَانٍ ، فَهُوَ كِنَايَةٌ ، أَوْ فُلَانٌ زَانٌ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُ فَصَّرِيحٌ ، وَإِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ زُنَاةً كَقَوْلِهِ أَهْلُ مَصْرٍ كُلُّهُمْ زُنَاةٌ عَزْرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ كَقَوْلِهِ بَنُو فُلَانٍ زُنَاةٌ لَزِمَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ حُدٌّ ، وَلَوْ قَذَفَهُ زَنَيْتَيْنِ لَزِمَهُ حُدٌّ وَاحِدٌ ، وَإِنْ قَذَفَهُ لِحُدٍّ ، ثُمَّ قَذَفَهُ ثَانِيًا بِذَلِكَ الزَّوْنِ أَوْ بِغَيْرِهِ عَزْرٌ فَقَطْ ، وَلَوْ قَذَفَ مُحْصَنًا فَلَمْ يُجِدْ حَتَّى زَنَى الْمُحْصَنُ سَقَطَ الْحَدُّ ،

(وَلَا تُرْجَمُ الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعَ وَيَسْتَفْنَى الْوَلَدُ بِلَيْنٍ غَيْرَهَا) وَلَوْ كَانَ الْوَلَدُ مِنْ زَنَا (وَاللَّيْدِ أَنْ يُقِيمَ الْحَدَّ عَلَى رَقِيقِهِ) ذَكَرْنَا كَانَ أَوْ أَنْتَى .

(بَابُ الْقَذْفِ)

(إِذَا قَذَفَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ ، وَهُوَ مُسْلِمٌ ، أَوْ ذِمِّيٌّ ، أَوْ مُرْتَدٌّ ، أَوْ مُسْتَأْمَنٌ) وَأَمَّا الْحُرُّ فَلَا يَطْلُبُ بِالْحَدِّ وَلَوْ صَارَ ذِمِّيًّا ، فَإِذَا قَذَفَ وَرَمَى مِنْ تَوَفَّرَتْ فِيهِ هَذِهِ (مُحْصَنًا) سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بَيَانُهُ (لَيْسَ بَوْلَهُ لَهُ) أَيْ لِلْقَافِزِ وَأَمَّا لَوْ كَانَ الْقَذُوفُ وَلَدًا لِلْقَافِزِ فَلَا حَدَّ عَلَى الْقَافِزِ (بِالزَّوْنِ) أَيْ رَمَاهُ بِالزَّوْنِ بِأَنْ قَالَ لَهُ يَزَانِي (أَوْ) بِ (لِلْوَاطِ) بِأَنْ قَالَ بِالْإِطِ (بِالصَّرِيحِ) أَيْ قَذَفَهُ بِالصَّنِيعَةِ الصَّرِيحَةِ فِي الْقَذْفِ مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ (أَوْ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ) فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ (لَزِمَهُ) أَيْ الْقَافِزُ (الْحَدَّ) الْآتِي (وَالْمُحْصَنُ هُنَا هُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَقِيفُ) عَنْ وَطءِ مَحْدٍ بِهِ كَوَطءِ أُمَةٍ زَوْجَتِهِ وَعَنْ وَطءِ الْمَهَارِمِ وَإِنْ لَمْ يَوْجِبْ حُدًّا كَوَطءِ أُمَتِهِ الَّتِي هِيَ أُخْتُهُ ، وَلَا تَبْطُلُ الْعُقَّةُ بِشَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ وَطءٍ وَلَوْ حَرَامًا وَلَا يَحْدُ قَافِزُ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُجَنَّبِ وَغَيْرِ الْعَقِيفِ بَلْ يَعْزَرُ (فَيَجْلُدُ الْحُرُّ ثَمَانِينَ وَالْعَبْدُ أَرْبَعِينَ ؛ فَالصَّرِيحُ) مِنْ أَلْفَاظِ الْقَذْفِ مِثْلُ (زَنَيْتَ أَوْ لَطَمْتَ أَوْ زَنَى فَرْجَكَ وَنَحْوَهُ) أَيْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ مِثْلُ يَزَانِي (وَالْكِنَايَةُ نَحْوُ يَا فَاجِرُ يَا خَبِيثُ فَإِنْ نَوَى بِهِ) يَمْتَنِعُ (الْقَذْفُ) بِأَنْ قَصَدَ بِهِ نِسْبَتَهُ لِلزَّوْنِ (حُدَّ وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَنْوِ عِيثًا أَوْ نَوَى الظُّلْمَ مِثْلًا (فَلَا) حُدَّ (وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَافِزِ) يَمِينُهُ (فِي النِّيَّةِ) وَعَدَمُهَا ، (وَإِنْ قَالَتْ أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ أَوْ أَزْنَى مِنْ فُلَانٍ هُوَ كِنَايَةٌ) لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَصَرُّعٌ بِإِضَافَةِ الزَّوْنِ إِلَيْهِ (أَوْ) قَالَ (فُلَانٌ زَانٌ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُ ذ) هُوَ (صَرِيحٌ) فِي قَذْفِ الْمُطَالِبِ (وَإِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ كُلُّهُمْ زُنَاةً كَقَوْلِهِ أَهْلُ مَصْرٍ كُلُّهُمْ زُنَاةٌ عَزْرٌ) وَلَمْ يَحْدُ لِلْعَمِّ بِكَذِبِهِ (وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ كَقَوْلِهِ بَنُو فُلَانٍ زُنَاةٌ لَزِمَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ حُدٌّ ، وَلَوْ قَذَفَهُ زَنَيْتَيْنِ لَزِمَهُ حُدٌّ وَاحِدٌ ، وَإِنْ قَذَفَهُ لِحُدٍّ ثُمَّ قَذَفَهُ ثَانِيًا بِذَلِكَ الزَّوْنِ أَوْ بِغَيْرِهِ عَزْرٌ فَقَطْ ، وَلَوْ قَذَفَ) شَخْصًا وَاحِدًا (مُحْصَنًا فَلَمْ يَجِدْ) الْقَافِزُ (حَتَّى زَنَى الْمُحْصَنُ سَقَطَ الْحَدُّ) عَنْ الْقَافِزِ بِخِلَافِ مَا إِذَا ارْتَدَّ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ ،

وَلَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ وَبِمُطَالَبَةِ الْمُقْدُوفِ ، فَإِنْ عَفَا سَقَطَ ، وَإِنْ مَاتَ انْتَقَلَ حَقُّهُ لِوَارِثِهِ ، وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ أَقْدَفَنِي فَقَدَّفَهُ لَمْ يُجَدَّ ، وَلَوْ قَدَفَ عَبْدًا ثَبَتَ لَهُ التَّعْزِيرُ .

(بَابُ السَّرْقَةِ)

إِذَا سَرَقَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ مُرْتَدٌّ نَصَابًا مِنَ الْمَالِ وَهُوَ رُبْعُ دِينَارٍ أَوْ مَا قِيَمَتُهُ رُبْعُ دِينَارٍ حَالَ السَّرْقَةِ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ وَلَا شَبَهَهُ لَهُ فِيهِ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى ، فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُمْنَى ، فَإِنْ عَادَ عَزَّرَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ يَمِينٌ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ، وَإِنْ كَانَتْ فَلَمْ تُقَطَّعْ حَتَّى ذَهَبَتْ سَقَطَ الْقَطْعُ ، وَإِذَا قُطِعَ خُمُسُ الْمَقْطُوعِ بِالزَّيْتِ الْحَارِّ ، فَإِنْ سَرَقَ دُونَ النَّصَابِ أَوْ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ ، أَوْ مَالَهُ شَبَهَةٌ كَمَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَمَالِ ابْنِهِ أَوْ أَبِيهِ أَوْ مَالٍ مَالِكِهِ لَمْ يَقُطَّعْ . وَحِرْزُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَالِ وَالْبِلَادِ وَعَدْلِ السُّلْطَانِ وَجَوْرِهِ وَقُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ ، فَحِرْزُ الثِّيَابِ وَالنَّقُودِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْحُلِيِّ الصَّنَدُوقِ الْمُقْفَلِ ، وَحِرْزُ الْأَمْتَعَةِ الدَّكَكَاكِينِ الْمُقْفَلَةِ وَثَمَّ حَارِسٌ وَالْأَدْوَابُ الْأَصْطَبِلُ ، وَالْأَثَاثُ

(ولا يستوفى إلا بحضرة الحاكم) أى لا يقيمه آحاد الناس وإنما يقيمه الإمام أو نائبه . وأما حضور الإمام فسنه (وبمطالبة المقدوف ، فإن عفا سقط) كغيره من الحقوق (وإن مات انتقل حقه لورثته) ولوقال لرجل أقدفتني فقدفته لم يجد (لأنه بأمره) ولو قدف عبدا ثبت له التعزير (دون سيده ، فإن مات انتقل لسيده ، وإذا سب شخص آخر فلا خير أن يسبه بقدر ما سبه ، ولا يجوز سب أبيه ولا أمه وإنما سبه بما ليس فيه كذب ، ولا قدف في نحو يظالم)

(بَابُ السَّرْقَةِ)

(إذا سرق البالغ العاقل المختار ، وهو مسلم ، أو ذمي ، أو مرتد نصاباً من المال وهو ربع دينار) خلاص (أو ما قيمته ربع دينار) حالة كون القيمة معتبرة (حال السرقة) بشرط أن يكون المسرور مأخوذاً (من حرز مثله ولا شبهة له) أى للسارق (فيه قطعت يده اليمنى) من السكوع بعد مداها مداً عنيفاً حتى تنخلع ثم تقطع بحديدة ماضية (فإن سرق ثانياً قطعت رجليه اليسرى) من مفصل الساق ، فإن عاد قطعت يده اليسرى (فإن عاد قطعت رجليه اليمنى ، فإن عاد) بعد قطع أطرافه (عزز ، فإن لم تكن له يمين قطعت رجليه اليسرى ، وإن كانت) له (فلم تقطع حتى ذهبت) بأفة مملوئة (سقط القطع) لتعلقه بعينها وقد زالت (وإذا قطع) السارق (خمسه) موضع (المقطع بالزيت الحار) مغلي لتسدد أفواه العروق المفتوحة بالقطع (فإن سرق دون النصاب أو من غير حرز أو ماله) فيه (شبهة كمال بيت المال) إذا كان السارق مسلماً فيسقط الذي بسرقة (و) كذا لا يقطع بسرقة (مال ابنه أو أبيه أو ماله) مالكه (أى سيده ، فإن حصل شيء من ذلك (لم يقطع) في الجميع من هذه الصور) وحرز كل شيء بحسبه ويختلف (الحرز) باختلاف المال والبلاد وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه (فمرجه العرف) فحرز الثياب والنقود والجواهر والحلي الصناديق المقفل وحرز الأمتعة الدكاكين المقفلة (عليها) وثم (أى هناك) حارس (إذا كان ليلاً ؛ وأما في النهار إذا كانت مقفلة فلا يشترط حارس (و) حرز (الدواب الاصطبل و) حرز (الأثاث ،

صَفَةُ الْبَيْتِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ ، وَحِرْزُ الْكَفَنِ الْقَبْرِ ، وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي إِخْرَاجِ النَّصَابِ فَقَطَّ لَمْ يَقْطَعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، وَلَا يَقْطَعُ الْحَرُّ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، وَيَقْطَعُ الْعَبْدُ سَيِّدَهُ ، وَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ اتَّهَبَ أَوْ اخْتَنَسَرَ أَوْ خَانَ أَوْ جَحَدَ .

(فصل) مَنْ شَرَّ السَّلَاحَ وَأَخَافَ السَّيْلَ وَجَبَ عَلَى الْإِمَامِ طَلْبُهُ ، فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ جَنَابَةِ عُرْرٍ ، وَإِنْ سَرَقَ نَصَابًا بِشَرْطِهِ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى ، وَإِنْ قَتَلَ قَتْلًا حَتْمًا وَإِنْ عَفَا وَلَّى الدِّمَ ، وَإِنْ سَرَقَ وَقَتَلَ قَتَلَ ، ثُمَّ صَلَبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَإِنْ جَرَحَ أَوْ قَطَعَ طَرَفًا اقْتَصَرَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ تَحْتَمٍ .

(فصل) كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرَمٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ خَمْرًا كَانَ أَوْ نَبِيذًا أَوْ غَيْرَهُمَا ، فَمَنْ شَرِبَ وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُسْلِمٌ خَتَّارٌ عَالِمٌ بِهِ وَبِتَحْرِيمِهِ لَزِمَهُ الْحَدُّ وَهُوَ أَرْبَعُونَ جَلْدَةً لِلْحَرِّ ، وَعِشْرُونَ لِلْعَبْدِ بِالْأَيْدِي وَالنِّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ ، وَيُجُوزُ بِالسَّوْطِ ، لَكِنْ إِنْ مَاتَ بِالسَّيَاطِ وَجَبَتْ دَيْتُهُ .

صفة البيت) وعمرته حالة كون ذلك جاريا (بحسب العادة ، وحرز الكفن القبر) فلو نبش القبر وسرق الكفن التبرعى قطعت يده (ولو اشترك اثنان في إخراج النصاب فقط) كأن أخرج كل منهما بعضه (لم يقطع واحد منهما ولا يقطع الحر إلا الإمام أو نائبه ، ويقطع العبد سيده) كما يقطعه الإمام (ولا قطع على من اتَّهَبَ) وهو من يعتمد القوة (أو اختلس) وهو من يعتمد الحرب (أو خان أو جحد) فيما استؤمن عليه من ودعة ونحوها .

(فصل) في حد قاطع الطريق (من شهر السلاح) أو فعل ما يوجب القهر على أخذ المال (وأخاف السيل) أى الطريق أى أخاف من يخرجه بأن يقاوم من برز له ويعد معه غوثه ليعد عن العبارة أو ضعف في أهلها (وجب على الإمام) أو نائبه (طلبه فان وقع) في قبضة الإمام (قبل جنابة عزر) بما يراه الإمام ، (وإن سرق نصابا بشرطه) وهو أن يكون من حرز مثله ، ولا شبهة له فيه (قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى) ويوالى بين قطعهما (وإن قتل) نفسا (قتل حتما ، وإن عفا ولَّى الدِّمَ . وإن سرق وقتل قتل ثم صلب) ولا يقدم الصلب على القتل بل يقتل ثم يغسل ويكفن ويصلى عليه ثم يصلب (ثلاثة أيام) يجعل محاربه (وإن جرح أو قطع طرفا اقتصر منه) للطرف والجرح إن أمكن كالموضحة (من غير تحتم) حتى لو عفا عنه سقط الحد .

(فصل) في حد الشرب . وشرب الخمر من الكبائر سواء قليلها وكثيرها (كل شراب أسكر كثره حرم قليله وكثيره خمرًا كان أو نبیذاً أو غيرهما) من سائر الأشربة . وهو حرام من الكبائر ولو قليلا (فمن شرب وهو بالغ عاقل مسلم مختار عالم به وبِتَحْرِيمِهِ لَزِمَهُ الْحَدُّ) فلا حد على الصبي والمجنون والكافر بأنواعه والمسكره على شربه ومن شربه ظاناً أنه غير خمر ، ومن شربه وهو جاهل بتحريمه معذور في جهله ، ومن شرب يلقمه ولم يجد غيره فله إيساؤها به (وهو أربعون جلدات للحر وعشرون للعبد) ولو مبهضا (بالأیدی والنعال وأطراف الثياب) بعد قتلها ، ولا بد أن يكون الحد متواليا ، وتعد المرأة جالسة والرجل قائما (ويجوز) الحد (بالسوط لكن إن مات) الهدود (بالسياط وجبت ديته) والصحيح أنه لا ضمان ،

فَإِنْ رَأَى أَنَّ يَزِيدَ فِي الْحَرِّ إِلَى ثَمَانِينَ ، وَفِي الْعَبْدِ إِلَى أَرْبَعِينَ جَازَ ، لَكِنْ لَوْ مَاتَ مِنَ الزِّيَادَةِ ضَمِنَ بِالْقِسْطِ ، فَلَوْ ضَرَبَهُ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ فَمَاتَ ضَمِنَ جُزْءًا مِنْ أَحَدٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ دَيْتِهِ ، وَمَنْ زَنَى دَفْعَاتٍ وَلَمْ يَحْدُ أَجْزَاءَهُ لِكُلِّ جَنْسٍ حَدٌّ وَاحِدٌ ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ وَتَابَ مِنْهُ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا حَدُّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ ، إِذَا تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ فَيَسْقُطُ جَمِيعُ حُدُودِهِ ، وَلَا يَجُوزُ شُرْبُ الْمُسْكِرِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لِالتَّدَاوِي وَلَا لِلْعَطَشِ ، إِلَّا أَنْ يُنْصَ بِلِقْمَةٍ وَلَا يُجِدَّ مَا يُسَيِّغُهَا بِهِ فَيَجِبُ .

(فصل) مَنْ أَتَى مَعْصِيَةً لِأَحَدٍ فِيهَا وَلَا كُفَّارَةَ ، وَمِنْهُ شَهَادَةُ الزُّورِ عَزَرَ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ ، وَلَا يَبْلُغُ بِهِ أَدْنَى الْحُدُودِ ؛ فَلَا يَبْلُغُ يَتَعَزَّرُ الْحَرُّ إِلَى أَرْبَعِينَ ، وَلَا يَتَعَزَّرُ الْعَبْدُ عَشْرِينَ ، وَإِنْ رَأَى تَرْكُهُ جَازَ .

بَابُ الْإِيمَانِ

إِنَّمَا يَصِحُّ الْيَمِينُ مَنْ بَالَعَ عَاقِلٌ مُحْتَارٌ .

(فان رأى) الإمام (أن يزيد في الحر إلى ثمانين ، و) (أن يزيد في العبد إلى أربعين جاز لكن لو مات من الزيادة عليها ضمن بالقسط) أي ضمنه الإمام (فلو ضربه إحدى وأربعين فمات) من ذلك (ضمن جزءا من أحد وأربعين جزءا من ديته ، ومن زنى دفعات) أي مرة بعد أخرى أو شرب دفعات (ولم يجد أجزاء لكل جنس حد واحد ، ومن وجب عليه حد وتاب منه لم يسقط) الحد عنه (إلا حد قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة) عليه (فيسقط) عنه (جميع حده) فيسقط عنه إذا قتل تخم القتل الذي هو خاص بقطع الطريق ، وأما القتل فلا يسقط حده إلا إذا عفا الولي وكذا الصلب وقطع اليد والرجل فيسقطان إذا تاب قبل القدرة عليه ، (ولا يجوز شرب المسكر في حال من الأحوال لا للتداوي ، ولا للعطش إلا أن ينص بلقمة ، ولا يجد ما يسينها به فيجب) فله أن يسقيها صونا عن الهلاك .

(فصل) في التعزير . وهو يخالف الحد من ثلاثة أوجه : اختلافه باختلاف الناس ، واستحباب الشفاعة والعفو عنه ، والتألف به مضمون (من أي) بـ (معصية لأحد فيها ولا كفارة) ، وأما ما فيها حد كالزنا أو كفارة كالمتاع بطيب ونحوه في الحج فلا تعزير فيها (ومنه) أي من الضابط المذكور (شهادة الزور) فإنها معصية لأحد فيها ولا كفارة ، ومن أتى ذلك (عزر على حسب ما يراه الحاكم) سواء كانت المعصية حقا لله أو لأدنى كباشرة أجنبية فيأدون الفرج ، وقد يشرع التعزير فيها لامعصية فيه كمن اكتسب باللهو الذي لامعصية معه وقد ينتفى التعزير مع انتهاء الحد والكفارة كما في صغيرة صدرت من ولي لله تعالى (ولا يبلغ) الحاكم (به أدنى الحدود) أي أدنى حد الشخص للتعزير (فلا يبلغ تعزير الحر إلى أربعين ، ولا تعزير العبد عشرين ، وإن رأى) الحاكم (تركه جاز) إلا أن يكون آدمي ، وقد طلبه فلا يجوز له تركه ، وإذا عفا المستحق للتعزير عنه جاز للحاكم أن يعزر .

(بَابُ الْإِيمَانِ)

جمع يمين ، وهي في الأصل الجارحة ثم أطلقت على الحلف (إنما يصح اليمين من) كل (بالغ عاقل مختار) فلا تنقد يمين المسى والمجنون والمسكر .

قاصد إلى اليمين : فمن سبق لسانه إليها ؛ أو قصد الحلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره لم ينعقد : وذلك من
لغو اليمين : ولا ينعقد إلا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفات ذاته : ثم من أسماء الله تعالى ما لا
يتسمى به غيره كائنه والرحمن والمهيمن وعلام الغيوب ، فينعقد بها اليمين مطلقا ؛ ومنها ما يتسمى به غيره
مع التقييد كالرب والرحيم والقادر فتنعقد بها اليمين إلا أن ينوي غير اليمين ، ومنها ما هو مشترك كالحي
والموجود والبصير ، فلا تنعقد بها اليمين إلا أن ينوي بها اليمين ، وصفاته إن لم تستعمل في مخلوق نحو : عزة
الله وكبريائه وبقائه والقرآن فتنعقد بها اليمين مطلقا ، وإن كانت قد تستعمل في مخلوق نحو : علم الله وقدرته
وحقه فينعقد بها اليمين إلا أن ينوي بالعلم المعلوم ، وبالقدرة المقدور ، وبالحق العباد فلا ؛ ولو قال أقسم
بالله ، وأقسمت بالله انعدت ، إلا أن ينوي به الإخبار ، ولو قال لعمر الله ، وأشهد بالله ، أو أعزم بالله ،
أو على عهد الله أو ذمته أو أمانته أو كفاله لا أقبل كذا ؛ أو أسألك بالله أو أقسمت عليك بالله لم تنعقد
إلا أن ينوي به اليمين .

(قاصد إلى اليمين : فمن سبق لسانه إليها أو قصد الحلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره لم ينعقد) يمينه (وذلك)
المذكور من سبق اللسان (من لغو اليمين) المذكور في قوله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم » (ولا ينعقد
إلا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفات ذاته) أي الذاتية فلا تنعقد بالنبي ، ولا بالسكبة ، ولا بقوله إن فعل
كذا فهو يهودي مثلا ثم إن كان قاصدا حقيقة التعليق وأنه يصير يهوديا عند تحقق هذا الشيء صار كافرا في الحال ،
وإن قصد تبعية نفسه لم يلزمه شيء . أما يسن له التلفظ بالنهادتين (ثم) ان (من أسماء الله تعالى ما لا يتسمى به
غيره كائنه والرحمن والمهيمن وعلام الغيوب فتنعقد بها اليمين مطلقا) سواء قصد بها الباري أو أطلق (ومنها ما يتسمى
به غيره مع التقييد كالرب والرحيم والقادر) فإنه يقال رب الدار ورحيم القلب وقادر على المال (فتنعقد بها اليمين
إلا أن ينوي غير اليمين ، ومنها ما هو مشترك كالحي والموجود والبصير) والنام والمؤمن والكريم (فلا تنعقد بها
اليمين إلا أن ينوي بها اليمين) بأن يريد بها الله تعالى هذا حكم الأسماء ، (و) أما (صفاته) تعالى (إن لم تستعمل
في مخلوق نحو عزة الله) تعالى (وكبريائه وبقائه والقرآن فتنعقد بها اليمين مطلقا) أي سواء أراد بها وصف الله
أو أطلق وليكن إن أراد بالعزة آثارها كالعجز عن أن يصل إليه مكروه وبالكبرياء والعظمة هلاك الجبارة وبالقرآن
الخطبة فلا يكون يميناً (وإن كانت) الصفة (قد تستعمل في مخلوق نحو علم الله وقدرته وحقه فينعقد بها اليمين إلا
أن ينوي بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور وبالحق العباد فلا) تنعقد يمينه فعلى مثل الأولى ، وإن كان ظاهر كلام
المصنف يخالفه (ولو قال أقسم بالله بالمضارع أ) وأقسمت بالله (بالماضي) يمينه سواء نوى اليمين أو أطلق
(إلا أن ينوي به الإخبار) فيقبل منه ، ولا تنعقد يمينه (ولو قال لعمر الله أ) وأشهد بالله ، أو أعزم بالله ، أو على
عهد الله ، أو ذمته ، أو أمانته ، أو كفاله لا أقبل) من (كذا ، أو أسألك بالله ، أو أقسمت عليك بالله لم تنعقد
إلا أن ينوي به اليمين) فعلى كذايات تحمل اليمين وغيره فلا تنصرف إلى اليمين إلا بالنية .

(فصل) وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا فَدَخَلَ بَيْتَ شَعْرٍ حَنْتَ وَإِنْ كَانَ حَضْرِيًّا ، وَإِنْ دَخَلَ مَسْجِدًا فَلَا ، أَوْ لَا آكُلُ هَذِهِ الْخَنَظَةَ فَجَعَلَهَا دَقِيقًا أَوْ خُبْرًا لَمْ يَحْنَتْ ، أَوْ لَا آكُلُ سَمْنًا فَأَكَلَهُ فِي عَصِيدَةٍ وَنَحْوِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيهَا ، أَوْ لَا أَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّهْرِ فَشَرِبَ مَاءَهُ فِي كُوزٍ حَنْتَ ، أَوْ لَا آكُلُ لَحْمًا فَأَكَلْتُ شَحْمًا أَوْ كَلِيَّةً أَوْ كَرَشًا أَوْ كَبْدًا أَوْ قَلْبًا أَوْ طَحَالًا أَوْ آلِيَةً أَوْ سَمَكًا أَوْ جَرَادًا فَلَا حَنْتَ ، أَوْ لَا أَلْبَسُ لَزِيدَ ثَوْبًا - فَوَهَبَهُ لَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ لَهُ فَلَا ، أَوْ لَا أَهْبَهُ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ حَنْتَ ، أَوْ أَعَارَهُ أَوْ وَهَبَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ أَوْ قَبِلَ وَلَمْ يَقْبِضْ فَلَا ، أَوْ لَا أَتَكَلَّمَ فَقَرَأَ الْقُرْآنَ ، أَوْ أَكَلْتُ فَلَانًا فَرَأَسَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا أَسْتَعْدِمُهُ نَقْدَمُهُ وَهُوَ سَاكِتٌ ، أَوْ لَا أَنْزُوجُ أَوْ لَا أَطْلُقُ ، أَوْ لَا أَيْبِعُ فَوَكَّلَ غَيْرَهُ فَفَعَلَ ، أَوْ لَا آكُلُ هَذِهِ النَّمْرَةَ فَاخْتَلَطْتُ بِتَمَرٍ كَثِيرٍ فَأَكَلْتُ إِلَّا تَمْرَةً لَا يَعْلَمُهَا ، أَوْ لَا أَشْرَبُ مَاءَ النَّهْرِ فَشَرِبَ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنَتْ ، أَوْ لَا أَكَلْتُ زَمَانًا أَوْ حِينًا بَرًّا بِأَدْنَى زَمَنٍ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ الدَّارَ مِثْلًا فَدَخَلَهَا نَاسِيًا ،

(فصل) في الملووف عليه : (ومن حلف لا يدخل بيتا) موأطلق (فدخل بيت شعر حنت وإن كان حضريا) يسكن الحضري وهي المدن اصدق اسم البيت عليه (وإن دخل مسجدا) أو كنيسة (فلا) بحث لعدم صدق اسم البيت على ذلك عرفا (أو) حلف (لا آكل هذه الخنظة فجعلها دقيقا أو خبرا لم يحنت) لزوال اسم الخنظة ، ولما لو لم يذكر اسمها وأشار إليها بأن قل لا آكل هذه فيحنت يأكلها دقيقا أو خبرا (أو) قال في حلقه والله (لا آكل سمنًا فأكله في عصيدة ونحوها) كالخبز (وهو ظاهر فيها) حنت وظهوره برؤية جرمه فان استهلك لم يحنت ككالم شرابه ذاتبا (أو) حلف قاتلا (لا أشرب من هذا النهر فشرب ماءه في كوز حنت أو) حلف قاتلا (لا آكل لحما فأكل شحما أو كلية) بضم الكاف (أو كرشا أو كبدا أو قلبا أو طحالا) بكسر الطاء (أو آلية أو سمكا أو جرادا فلا حنت) لخالفه هذه الأشياء للحج في الاسم والصفة (أو) قال في حلقه (لا ألبس لزيد ثوبا فوهبه) زيد (له) أو اشتراه له فلا (حنت) لأنه لم يلبس ثوبا لزيد بل هو له (أو) قال في حلقه (لا أهبة) أي زيدا (فتصدق عليه) بدل الهبة (حنت) لأن اسم الهبة يشمل الصدقة (أو أعارته) بدل الهبة (أو وهبه فلم يقبل) زيد الهبة (أو قبل ولم يقبض فلا) حنت في ذلك لأن الملووف عليه الهبة وهي مركبة من إيجاب وقبول ويتوقف الملك فيها على القبض فلم تتم الهبة في كل ذلك ، والاعارة ليست هبة (أو) قال في حلقه (لا أتكلم فقرأ القرآن أو لا أكلم فلانا فرأسله) أي أرسل إليه رسولا (أو كاتبه) أي أرسل إليه مكتوبا (أو أشار إليه أو لا أستخدمه نقدمه وهو ساكت) لم يحنت في كل ذلك لأنه لم يفعل الملووف عليه وهو الكلام في محاورات الآدميين (أو) قال في حلقه (لا أنزوج أو لا أطلق أو لا أبيع فوكل غيره ففعل) الملووف عليه لم يحنت في جميع ذلك لأن الملووف عليه فعل نفسه ، وأما لو حلف لا يتزوج أو لا ينسكح فوكل غيره فزوجه حنت بذلك لأن الوكيل في النكاح سفير محض لا بد له من تسميته للوكل (أو) قال في حلقه (لا آكل هذه التمرة فاختلطت بتمر كثير فأكله) - (إلا تمرة) واحدة (لا يملأها أو لا أشرب ماء النهر) كله ، (فشرب بعضه لم يحنت) فيها (أو) قال في عيने (لا أكله زمانا أو حينًا برًّا بأدنى زمن) يعنى لم يكلمه فيه (أو) قال والله (لا أدخل الدار مثلا فدخلها ناسيا) لليجن ،

أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهَا أَوْ مَحْمُولًا لَمْ يَحْنَثْ ، وَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ لَمْ تَحُلْ ، أَوْ لَيَّا كُنْ هَذَا غَدًا فَأَكَلَهُ فِي يَوْمِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ أَوْ تَلَفَ مِنَ الْغَدِ بَعْدَ إِمْكَانٍ أَكَلَهُ حَنْثٌ ، وَإِنْ تَلَفَ فِي يَوْمِهِ فَلَا ، أَوْ لَا أَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فَخَرَجَ مِنْهَا بِدِيَةِ التَّحْوِيلِ ثُمَّ دَخَلَ لِنَقْلِ الْقَمَاشِ لَمْ يَحْنَثْ ، أَوْ لَا أَسَاكُنُ زَيْدًا فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَيْتٍ مِنْ دَارٍ كَبِيرَةٍ أَفْرَدَ بَيَابَ وَمَرَافِقَ لَمْ يَحْنَثْ ، أَوْ لَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ وَهُوَ لَابِسُهُ ، أَوْ لَا أُرْكَبُ هَذَا وَهُوَ رَاكِبُهُ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا فَاسْتَدَامَ حَنْثٌ ، أَوْ لَا أَزُوجُ وَهُوَ مُتَزَوِّجٌ ، أَوْ لَا أَطْطِيبُ وَهُوَ مُطْطِيبٌ أَوْ لَا أَتَطَهَّرُ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ فَاسْتَدَامَ فَلَا ، أَوْ لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَصَعَدَ سَطْحَهَا مِنْ خَارِجِهَا أَوْ صَارَتْ عَرَصَةً فَدَخَلَهَا لَمْ يَحْنَثْ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ فَدَخَلَ مَسْكَنَهُ بِكَرَاهٍ أَوْ عَارِيَةً لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مَا يَسْكُنُهُ ؛ وَإِذَا حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُتَصِلًا بِالْيَمِينِ وَكَانَ قَصْدُ الْأِسْتِثْنَاءِ قَبْلَ فَرَاعِهِ مِنَ الْيَمِينِ لَمْ يَحْنَثْ ، وَإِنْ جَرَى الْأِسْتِثْنَاءُ عَلَى لِسَانِهِ عَلَى عَادَتِهِ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ رَفْعَ الْيَمِينِ ،

(أَوْ جَاهِلًا) بأنها المحلوف عليها (أَوْ مُكْرَهَا) على دخولها (أَوْ) دخلها (مَحْمُولًا) بغير اذنه (لَمْ يَحْنَثْ) في جميع ذلك لأن فعله كلافعل ، ولا فرق في المحمول بين أن يقدر على الامتناع أو لا حيث لم يأذن (وَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ لَمْ تَحُلْ) فلو فعل المحلوف عليه ثانياً وهو ذاكر غلام مختار جث (أَوْ) حلف (لَيَّا كُنْ هَذَا غَدًا) فأكله في يومه أو أتلفه أو تلف (بِنَفْسِهِ) (مِنْ الْغَدِ بَعْدَ إِمْكَانٍ أَكَلَهُ حَنْثٌ) لأنه تسبب في فوات البر (وإن تلف في يومه) أو في غده ولم يتمكن من أكله (فَلَا) يَحْنَثُ لَأَنَّهُ تَلَفَ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَتَسَبَّبْ هُوَ فِي تَفْوِيتِ الْبَرِّ (أَوْ) قَالَ وَاللَّهِ (لَا أَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ) تخرج منها بدية التحويل ثم دخلها (لِنَقْلِ الْقَمَاشِ لَمْ يَحْنَثْ) وإن قدر على استئابة من ينقلها . وإن احتاج للمبيت فيها لحفظ متاع لم يَحْنَثْ . ولا بد من نية التحول عند الخروج وإلا لم ينفعه (أَوْ) حلف (لَا أَسَاكُنُ زَيْدًا) فسكن كل واحد منهما في بيت من دار كبيرة وأفرد (بَيَابَ وَمَرَافِقَ) مثل مستحم ومطبخ ومرق (لَمْ يَحْنَثْ) وأما لو كانت الدار صغيرة أو لم يختص كل واحد بمرافق فيحنت (أَوْ) حلف (لَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ) مثلاً (وَهُوَ لَابِسُهُ ، أَوْ لَا أُرْكَبُ هَذَا وَهُوَ رَاكِبُهُ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا فَاسْتَدَامَ) (لَا أَلْبَسُ) (لَمْ يَحْنَثْ) (حَنْثٌ) في جميع ذلك (أَوْ) حلف (لَا أَزُوجُ وَهُوَ مُتَزَوِّجٌ ، أَوْ لَا أَطْطِيبُ وَهُوَ مُطْطِيبٌ ، أَوْ لَا أَتَطَهَّرُ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ فَاسْتَدَامَ) (الزَّوْجُ ، أَوْ التَّطْيِيبُ ، أَوْ التَّطَهُّرُ) (فَلَا) يَحْنَثُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (أَوْ) حلف (لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَصَعَدَ) على (سَطْحِهَا مِنْ خَارِجِهَا) ولو كان محمولاً من جميع الجهات (أَوْ صَارَتْ) الدار (عَرَصَةً) بأن خربت وصارت لآبناء فيها (فَدَخَلَهَا لَمْ يَحْنَثْ أَوْ) حلف (لَا أَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ فَدَخَلَ مَسْكَنَهُ بِكَرَاهٍ أَوْ عَارِيَةً لَمْ يَحْنَثْ) (لأنَّ) الإضافة تقتضي الملك (إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مَا يَسْكُنُهُ) حينئذ يَحْنَثُ بدخوله في أي مكان سكن فيه ، (وَإِذَا حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) أو إِنْ أَرَادَ اللَّهُ (تَعَالَى) هذا الاستثناء هو في الحقيقة تعليل (مُتَصِلًا بِالْيَمِينِ) كاتصال الاستثناء في الإقرار فيضرب الفصل بينهما بسكتة طويلة ، أو بكلام أجنبي (وَكَانَ) لا بد أن يكون الحالف (قَصْدَ) الاستثناء قبله فراعته من اليمين) فإذا وجد هذان الشرطان (لَمْ يَحْنَثْ) ويخرج هذا الاستثناء اليمين عن كونه عينا فلا يقع به شيء (وَإِنْ جَرَى الْأِسْتِثْنَاءُ عَلَى لِسَانِهِ عَلَى عَادَتِهِ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ رَفْعَ الْيَمِينِ) بواسطة التعليل وهذا يحترز بقصد الاستثناء

أَوْ بَدَأَ لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْيَمِينِ لَمْ يَصِحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ .

(فصل) إِذَا حَلَفَ وَحَنَثَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ ، فَإِنْ كَانَ يُكْفَرُ بِالْمَالِ جَازَ قَبْلَ الْحَنَثِ وَبَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ بِالصَّوْمِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بَعْدَهُ ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ صَفْنَهَا كَرَقَبَةِ الظَّهَارِ أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كُلِّ مَسْكِينٍ رَطْلٌ وَثَلْثُ رَطْلٍ بِالْبُعْدَادَى حَبًّا مِنْ قُرْتِ الْبَلَدِ ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ بِمَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكِسْوَةِ وَلَوْ مِزْرًا وَمَغْسُولًا لَا خَلْقًا ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ أَحَدِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ صَامَ الثَّلَاثَةَ أَيَّامًا ، وَالْأَفْضَلُ تَوَالِيهَا ، وَيَجُوزُ مُتَفَرِّقَةً . وَالْعَبْدُ لَا يُكْفَرُ بِالْمَالِ وَإِنْ أُذِنَ لَهُ السَّيِّدُ بِالصَّوْمِ ، وَمِنْ بَعْضِهِ حَرُّ يُكْفَرُ بِالطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ دُونَ الْعِتْقِ .

(بَابُ الْأَقْضِيَةِ)

وَلَايَةُ الْقَضَاءِ فَرْضٌ كِفَايَةٌ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَصْلُحُ إِلَّا وَاحِدٌ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ أُجْبِرَ

(أو) إنما (بدا) وظهر (له) قصد (الاستثناء بعد الفراغ من اليمين لم يصح الاستثناء) ويكون لاغيا .
(فصل) في كفارة اليمين . (إذا حلف و) قد (حنث لزمته الكفارة) فليزومها مسبب عن الحلف والحنث مما (فإن كان يكفر بالمال) لكونه ذا يسرة (جاز) له التكفير (قبل الحنث وبعده) لأنها حق مالي وجد أحد سببه كتعجيل الزكاة بعد وجود النصاب وقبل الحول (وإن كان) التكفير (بالصوم لم يجز) ولم يصح (إلا بعده) أي الحنث (وهي) أي خصال الكفارة (عتق رقبة صفتها كرقبة الظهار) من كونها مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل (أو إطعام عشرة مساكين كل مسكين رطل وثلث رطل بالبعدادى) وهو نصف قدح بالكيل المصرى ، ولا بد أن يكون (حبا من قوت البلد) لا دقيقا . (أو كسوتهم بما ينطلق عليه اسم الكسوة) مما يهتاد لبسه من كل ما يسمى كسوة (ولو مزرًا) وكذا مئنة وطيلسان (و) لو (مغسولا لا خلقا و) لم تذهب قوته ولو لم يصلح المدفوع إليه كقميص صغير لرجل لا نحو خف (يخير) المكفر (بين الأنواع الثلاثة) ولا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة ، ولا أن يفعل جميع الخصال على أنها واجبة (فإن عجز عن أحد الأنواع الثلاثة) بأن كان له أن يأخذ من سهم الفقراء والمساكين ، أو لم يجد الأنواع (صام ثلاثة أيام ، والأفضل تواليها ويجوز متفرقة) وأمكنه خلاف الأولى (والعبد لا يكفر بالمال) إذا لزمته كفارة لمجزءه لأنه لا يملك ، (وإن أذن له سيده ، بل) يكفر (بالصوم) فلو كفر بغيره لم يجز (ومن بعضه حر يكفر بالطعام والكسوة دون العتق) لأنه ليس أهلا للولاة .

(بَابُ الْأَقْضِيَةِ)

جمع قضاء . وهو لغة إحكام الشيء وإمضاؤه واصطلاحا الحكم بين الناس (ولاية القضاء فرض كفاية) فإذا ظنَّ أو توهم أنه لا يقوم بوظائف القضاء كره في حقه ، وإذا علم حرم (فإن لم يكن من يصلح) للقضاء (إلا واحد تعين عليه) طلبه وقرمه قبوله (فإن امتنع أُجبر) على التولية وامتناعه بتأويل لا يعصى به وإنما يلزمه القبول الطلب في ناحيته ،

وليس

وَلَيْسَ لِهَذَا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ رِزْقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا : وَيَجُوزُ فِي بَلَدٍ قَاضِيَانِ فَأَكْثَرُ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِتَوَلِيَةِ الْإِمَامِ لَهُ أَوْ نَائِبِهِ ، وَإِنْ حَكَّمَ الْخَصْمَانِ رَجُلًا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ جَازَ وَلَزِمَ حُكْمُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَرَاضِيَا بِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ ، لَكِنْ إِنْ رَجَعَ فِيهِ أَحَدُهُمَا قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ امْتَنَعَ الْحُكْمُ . وَيُشْتَرَطُ فِي الْقَاضِيِ . الذُّكُورَةُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالتَّكَلُّفُ وَالْعَدَالَةُ وَالْعِلْمُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالنُّطْقُ : وَيَنْدُبُ أَنْ يَكُونَ شَدِيدًا بَلَا عَنَفٍ ، لِيَنَاقِضَ بَلَا ضَعْفٍ . وَإِنْ أَحْتَاجَ أَنْ يَسْتَخْلَفَ فِي أَعْمَالِهِ لِكَثْرَتِهَا اسْتَخْلَفَ مَنْ يَصْلُحُ ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ فَلَا إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ ، وَإِنْ أَحْتَاجَ إِلَى كَاتِبٍ فَلْيَكُنْ مُسْلِمًا عَدْلًا عَاقِلًا فَهِيمًا ، وَلَا يَتَّخِذْ حَاجِبًا ، فَإِنْ أَحْتَاجَ فَلْيَكُنْ عَاقِلًا أَمِينًا بَعِيدًا مِنَ الطَّمَعِ وَلَا يَحْكُمُ وَلَا يُؤْمَلُ وَلَا يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةً إِلَّا مَنْ كَانَ يَهَادِيهِ قَبْلَ الْوِلَايَةِ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ خُصُومَةٌ ، وَلَمْ تَزِدْ هَدِيَّتُهُ بَعْدَ التَّوَلِيَةِ ، وَمَعَ هَذَا .

(وليس لهذا) التبعين (أن يأخذ عليه رزقا) من بيت المال لأن الأمور الواجبة لا يجوز أخذ الأجرة عليها (إلا أن يكون محتاجا) فيجعل له من بيت المال ما يكفيه وعياله من غير إسراف ، ولا تقتير ، وأما من لم يتعين للقضاء فيجوز له أخذ الأجرة (ويجوز في بلد قاضيان فأكثر) ويخص كل واحد بمكان أو زمان أو نوع من الأحكام . (ولا يصح) القضاء ، وإن تعين (إلا بتولية الإمام له أو نائبه وإن حكم) بتشديد الكاف (الخصمان رجلا يصلح للقضاء جاز) ولو مع وجود قاضٍ وإنما يجوز ذلك في غير حدود الله تعالى ، وإذا لم يصلح للقضاء لا يصح تحكيمه مع وجود الأهل وإلا جاز فيجوز التحكيم مع وجود قاضٍ ضرورة ولو في نكاح امرأة ليس لها ولي (ولزم حكمه) الخصمين (وإن لم يتراضيا به بعد الحكم لكن إن رجع فيه) أي التحكيم (أحدهما قبل أن يحكم امتنع الحكم) على الحكم أن يحكم لا نعزله (ويشترط في القاضي الذكورة) فلا يكون أنثى (والحرية) فلا تكون فيه شائبة رق (والتكليف) فلا يكون غير بالغ (والعدالة) فلا يكون فاسقا (والعلم) بالأحكام الشرعية بطريق الاجتهاد لا بالتقليد فيكون جامعا لما يحتاج إليه المجتهد من أنواع العلوم المذكورة في أصول الفقه فان لم يوجد من يجمع تلك الأوصاف وولى ذو شوكة مسلما له العرفة بطرف من الأحكام ، ولو فاسقا نفذ حكمه للضرورة (و) يشترط في القاضي أيضا (السمع والبصر والنطق) فلا يصح أن يكون أصم ، ولا أعمى ، ولا أخرس (ويندب أن يكون) القاضي (شديدا) أي قويا (بلا عنف) وتشديد على الناس و (لينا) سهلا (بلا ضعف) ، وإن احتاج أن يستخلف في أعماله لكثرتها استخلف من يصلح (ولو بغير إذن الإمام) وإن لم يحتج فلا (يستخلف) (إلا أن يؤذن له) في الاستخلاف (وإن احتاج إلى كاتب) جاز له اتخاذه . وإذا أراد ذلك (فليكن) الكاتب (مسلما عدلا) في الشهادة فلا يكون فاسقا (عاقلا) ذا عقل صحيح (فقيها) بما زاد على ما يشترط من أحكام الكتابة (ولا يتخذ) القاضي (حاجبا) يمنع عنه الناس إلا إن كان هناك زحمة (فان احتاج) إلى الحاجب (فليكن) الحاجب (عاقلا) أميناً بعيداً من الطمع ليؤمن من الجور والحياة (ولا يحكم) القاضي (ولا يؤمل ولا يسمع البينة في غير عمله) الذي نصب فيه قاضياً فان فعل لم يعتد به (ولا يقبل) القاضي (هدية إلا ممن كان يهاديه قبل الولاية ولم تكن له خصومة ولم تزد هديته بعد التولية) ومثل الهدية الضيافة والصدقة (ومع هذا) للذكور من الشروط

فَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَقْبَلَهَا ، وَلَا يَحْكُمَ لَوْلَاهُ ، وَلَا لَوَالِدِهِ ، وَلَا لَرَقِيقِهِ . وَلَا يَقْضِي وَهُوَ غَضَبَانُ ، وَلَا جَانِحٌ ، وَلَا عَطَشَانُ ، وَلَا مَهْمُومٌ ، وَلَا فَرَحَانٌ ، وَلَا مَرِيضٌ ، وَلَا نَعْسَانٌ ، وَلَا حَاقِنٌ ، وَلَا ضَجْرَانٌ ، وَلَا فِي حَرٍّ مُزْعِجٍ ، وَبَرْدٍ مُؤْلِمٍ ، فَإِنْ فَعَلَ نَفَذَ حُكْمَهُ . وَلَا يَجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْحُكْمِ ، فَإِنْ اتَّفَقَ جُلُوسُهُ فِيهِ وَحَضَرَ خَصْمَانِ حَكَمَ بَيْنَهُمَا ، وَيَجْلِسُ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ ، وَيَحْضُرُ الشُّهُودَ وَالْفُقَهَاءَ وَيَشَاوِرُهُمْ فِيمَا يُشْكِلُ . وَإِنْ لَمْ يَتَضَحَّ آخَرُهُ وَلَمْ يَنْفَلِدْ غَيْرُهُ فِي الْحُكْمِ ، وَيَبْدَأُ بِالْخُصُومِ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ فِي خُصُومَةٍ فَقَطْ ، فَإِنْ اسْتَوَا أَقْرَعَ ، وَيُسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِقْبَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا كَافِرًا ، فَيُقَدِّمُ الْمُسْلِمَ عَلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ ، وَلَا يَعْتَفُ أَحَدُهُمَا ، وَلَا يَلْقَاهُ ، وَلَهُ أَنْ يَشْفَعَ وَيُؤَدِّيَ عَنْ أَحَدِهِمَا مَا لَزِمَهُ ، وَيَنْظُرَ أَوَّلَ شَيْءٍ فِي الْمَجْبُوسِينَ ، ثُمَّ فِي الْإِيْتَامِ ، ثُمَّ فِي اللَّقْطَةِ .

(فصل) إِذَا ادَّعَى الْخَصْمُ دَعْوَى غَيْرَ صَحِيحَةٍ لَمْ يَسْمَعْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً قَالَ لِلْآخِرِ مَا تَقُولُ ؟ فَإِذَا أَقْرَأَ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدَّعَى ،

(فالأفضل أن لا يقبلها) وإذا قبلها أثاب عليها (ولا يحكم لولده ، ولا لوالده . ولا لرقيقه) ولا لشریکه (ولا يقضي وهو غضبان ، ولا جانح ، ولا عطشان ، ولا مهموم) بمصيبة أو غيرها (ولا فرحان) فرحاً مفرطاً (ولا مريض) مرضاً مؤلماً (ولا نعسان) أي عند غلبته (ولا حاقن) بأن غلبه ريح في بطنه ومثله البول والنائط (ولا ضجران) أي عنده ملك وسامة ، ولا تيمان ، ولا شبمان (ولا في حرٍّ مزعج ، و) لا (برد مؤلم فإن فعل) وحكم في هذه الأحوال (نفذ حكمه ، ولا يجلس في المسجد للحكم) سوناً له عن المشاجرات وارتفاع الأصوات (فإن اتفق جلوسه فيه وحضر خصمان حكم بينهما) من غير كرامة (ويجلس) للحكم (بسكينة ووقار) لا بحفوة وطيش (ويحضر الشهود) أي شهود إثبات الحقوق (والفقهاء ويشاورهم فيما يشكلك) عليه (وإن لم يتضح آخره ، ولا ينفذ غيره في الحكم) وإن كان أعلم منه وهذا في قاضي غير انحصورة . أما هو فينفذ غيره (ويبدأ بالخصوم) إذا كانوا متعددين (بالأول فالأول) لكن لا يقدم إلا (في خصومة فقط) والراد بالخصومة الدعوى (فإن استووا) أي الخصوم في الحمى (أقرع) بينهم (ويسوى) انفاضاً (بينهما) أي الخصمين (في المجلس) بأن يجلسهما بين يديه (والإقبال) بالقيام والنظر لهما والاسماع وطلاقة الوجه (وغير ذلك) من وجوه الأكرام (إلا أن يكون أحدهما كافراً فيقدم المسلم عليه في المجلس) وغيره من سائر وجوه الأكرام (ولا يعنف أحدهما ، ولا يلقنه) حجة ، ولا شهادة (وله أن يشفع) بأن يطلب من الخصمين أن يصطلحا (ويؤدّي عن أحدهما ما لزمه) من الحق (وينظر أول) كل (شيء في المجبوسين) لأن الحبس عذاب (ثم في الإيتام ثم في اللقطة) والوقف العام .

(فصل) في صفة القضاء . (إذا ادَّعَى الخصم دعوى غير صحيحة) لفقد شرط من شروطها (لم يسمعها) فلا يسأل خصمه عن شيء (وإن كانت صحيحة قال) القاضي (للآخر) وهو للمدعى عليه (ما تقول) لتفصل الخصومة إما باقراره فيترتب عليه حكمه أو بانكاره فينظر هل لخصمه بينة أم لا فصحة الدعوى لا تتوقف على سؤال للمدعى القاضي أن يسأل المدعى عليه بل متى ادعى دعوى ملزمة سأل القاضي المدعى عليه الخروج من الدعوى (فلذا أقر) للمدعى عليه بالمدعى به (لم يحكم عليه إلا بطلب للمدعى) فيقول القاضي قد أقر لك بالمدعى به فإذا تريد

وإذا

وَإِذَا أَنْكَرَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلدَّعَى بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ يَمِينُهُ ، وَلَا يَحْلِفُهُ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدْعَى ،
فَإِنْ أَمْتَنَعَ مِنَ الْيَمِينِ رَدَّهَا عَلَى الْمُدْعَى ، فَإِنْ حَلَفَ اسْتَحَقَّ ، وَإِنْ أَمْتَنَعَ صَرَفَهُمَا ، وَإِنْ سَكَتَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ
فَلْيُقْلَلْ لَهُ إِنْ أَجَبَتْ وَإِلَّا رَدَّتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِبْ رَدَّتْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى فَيَحْلِفُ وَيَسْتَحَقُّ ،
وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي يَعْلَمُ وَجُوبَ الْحَقِّ ، فَإِنْ كَانَ فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الزَّانَا وَالسَّرَّاقُ وَالْمُحَارِبُ وَالشُّرْبُ
لَمْ يَحْكَمْ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ حَكَمَ بِهِ ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ لِسَانَ الخصمِ رَجَعَ فِيهِ إِلَى عَدَلٍ يَعْرِفُ بِشَرِطٍ
أَنْ يَكُونَ عَدَدًا يَثْبُتُ بِهِ ذَلِكَ الْحَقُّ ، وَإِذَا حَكَمَ بِشَيْءٍ فَوَجَدَ النَّصَّ أَوْ الْإِجْمَاعَ أَوْ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ بِخِلَافِهِ
نَقَضَهُ ، وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ النَّصْرِ ، وَلَا تَصِحُّ دَعْوَى الْمَجْهُولِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ مِنْهَا الْوَصِيَّةُ ؛
فَإِنْ ادَّعَى دَيْنًا ذَكَرَ الْجَنَسَ وَالْقَدْرَ وَالصِّفَةَ ، أَوْ عَيْنًا يُمْكِنُ تَعْيِينُهَا ،

(وَإِذَا أَنْكَرَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلدَّعَى بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ يَمِينُهُ ، وَلَا يَحْلِفُهُ) أى لا يحلف القاضي المدعى
عليه (إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدْعَى) فلو حلفه قبل طلبه لم يعتد به وكذا لو حلف المدعى عليه قبل حليف القاضي له (فَإِنْ
أَمْتَنَعَ) المدعى عليه (مِنَ الْيَمِينِ) بَأَن قَالَ لَا أَحْلِفُ أَوْ أَنَا تَاكِلٌ (رَدَّهَا عَلَى الْمُدْعَى) إِنْ كَانَ هُوَ صَاحِبَ الْحَقِّ
وإِلَّا بِأَن كَانَ وَلِيًا لِهَيْ أَوْ مَجْنُونٍ وَادَّعَى لَهَا حَقًّا فَلَا يَحْلِفُ يَمِينَ الرَّدِّ بِلَ يُوْخِرُ الْيَمِينَ لِكَمَالِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ (فَإِنْ
حَلَفَ) لِلدَّعَى يَمِينَ الرَّدِّ (اسْتَحَقَّ) لِلدَّعَى بِهِ (وَإِنْ أَمْتَنَعَ) الْمُدْعَى مِنَ الْيَمِينِ لِلرَّدِّ (صَرَفَهُمَا) عَنْ مَجْلِسِهِ
لَأَنَّ الْحَقَّ لَا يَثْبُتُ بِغَيْرِ الْإِقْرَارِ وَالْيَمِينِ وَالْيَمِينِ وَلَيْسَ مِنْهُمَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ (وَإِنْ سَكَتَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ) فَلَمْ يَنْكُرْ وَلَمْ
يَقِرْ (فَلْيُقْلَلْ لَهُ) الْقَاضِي (إِنْ أَجَبَتْ) بِاتِّقَارِهِ أَوْ بِإِنْكَارِهِ فَلَا أَمْرَ ظَاهِرٍ (وَإِلَّا) تَجِبَ (رَدُّهُ الْيَمِينِ عَلَيْهِ) وَلَوْ
عَرَفَ مِنْهُ جِهْلَ حَكْمِ الْفُسْكَوْلِ وَجِبَ عَلَيْهِ تَعْرِيفُهُ بِأَن يَقُولَ لَهُ إِنْ نَسَكَوْلَكَ يَجِبُ حَلْفُ الْمُدْعَى ، وَإِذَا حَلَفَ ثَبَتَ
مَدْعَاهُ ، وَلَا تَسْمَعُ بَيْنَتَكَ بَعْدَهُ بِإِبْرَاءٍ وَنَحْوِهِ (فَإِنْ لَمْ يَجِبْ) بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْقَاضِي لَهُ مَا ذَكَرَ (رَدَّتْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى
فَيَحْلِفُ وَيَسْتَحَقُّ) الْمُدْعَى بِهِ (وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي يَعْلَمُ وَجُوبَ الْحَقِّ) عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ (فَإِنْ كَانَ) ذَلِكَ (فِي حُدُودِ
اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الزَّانَا وَالسَّرَّاقُ وَالْمُحَارِبُ وَالشُّرْبُ) لِلْخَمْرِ (لَمْ يَحْكَمْ بِهِ) أَيْ بَعْلَهُ فِي الْحُدُودِ (وَإِنْ كَانَ) مَاعِلُهُ
وَأَمَّا (فِي غَيْرِ ذَلِكَ حَكَمَ بِهِ) أَيْ بَعْلَهُ (وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ لِسَانَ الْخَصْمِ رَجَعَ فِيهِ إِلَى عَدَلٍ يَعْرِفُ) تِلْكَ الْلُغَةَ (بِشَرِطٍ
أَنْ يَكُونَ عَدَدًا يَثْبُتُ بِهِ ذَلِكَ الْحَقُّ) فَإِنْ كَانَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ كَالنَّكَاحِ اشْتَرَطَ فِي تَرْجُمَتِهِ رَجُلَانِ وَهَكَذَا
(وَإِذَا حَكَمَ) الْقَاضِي (بِشَيْءٍ فَوَجَدَ النَّصَّ) مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فِي الْقَاضِي الْمُجْتَهِدِ أَوْ نَصِ الْإِمَامِ فِي الْمَقْلَدِ
(أَوْ الْإِجْمَاعَ ، أَوْ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ) وَهُوَ مَا قَطَعَ فِيهِ بَنِي الْفَارَقِ لِلزُّورِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ أَوْ بَعْدَهُ (بِخِلَافِهِ) أَيْ
خِلَافَ مَا حَكَمَ بِهِ (نَقَضَهُ) أَيْ الْحُكْمَ أَيْ بَأَن أَنْ لَا يَحْكُمَ (وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى) مِنَ الْمُدْعَى وَهُوَ مَنْ يَخَالَفُ قَوْلَهُ
الظَّاهِرَ ، وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مِنْ يَوَاقِفِهِ ، وَقِيلَ لِلدَّعَى مِنْ لَوْ سَكَتَ لَتَرَكَ وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مَنْ لَوْ سَكَتَ لَمْ يَتْرَكَ وَعَلَى كُلِّ فَلَا
تَسْمَعُ الدَّعْوَى (إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ النَّصْرِ) وَأَمَّا الْهَيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّغِيَةِ فَلَا تَصِحُّ دَعْوَاهُمْ وَيَشْتَرِطُ فِي الدَّعَى عَلَيْهِ
أَنْ يَكُونَ مَكْلَفًا (وَلَا تَصِحُّ دَعْوَى الْمَجْهُولِ) مِنْ دِينٍ أَوْ عَيْنٍ (إِلَّا فِي مَسَائِلَ مِنْهَا الْوَصِيَّةُ) كَمَا إِذَا ادَّعَى عَلَى
إِنْسَانٍ أَنْ مَوْرَثَهُ أَوْ عَلَى لَهْ ثَوْبٍ فَتَصِحُّ دَعْوَى الثَّوْبِ وَهُوَ مَجْهُولٌ (فَإِنْ ادَّعَى دَيْنًا) كَالْقَرْضِ وَالسَّلَمِ (ذَكَرَ
الْجَنَسَ وَالْقَدْرَ وَالصِّفَةَ) كَمَا نَقَطَةُ ذَهَبٍ مَضَّاحٍ أَوْ مَكْسَرَةٌ ظَلْفِيَّةٌ أَوْ مَحْمُودِيَّةٌ (أَوْ) ادَّعَى (عَيْنًا يُمْكِنُ تَعْيِينُهَا)
كَأَنَّ كَانَتْ دَارًا عَيْنَهَا بِأَن يَتَرَضَّ لِلْبَاحِيَةِ وَالْبَلَدَةِ وَالْمَلِكَةِ وَالسَّكَّةِ وَيَبَيِّنُ الْحُدُودَ ،

وَالْإِذْكَرَ صِفَاتِهَا ، فَإِنْ أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَا ادَّعَاهُ صَحَّ الْجَوَابُ . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ عَيْنًا فِي يَدِ أَحَدِهِمَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ يَمِينُهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدَيْهِمَا حَلْفًا وَجُعِلَ بَيْنَهُمَا نَصَفَيْنِ ، وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى مُنْكَرٍ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُقْرَأً فَلَا .

(بَابُ الشَّهَادَةِ)

تَحْمِلُهَا وَأَدَاؤُهَا فَرَضٌ كَكُفَايَةٍ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هُوَ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ أَجْرَةً حِينَئِذٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنَنَّ فَلَهُ الْأَخْذُ ، وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ حُرٍّ مُكَلَّفٍ نَاطِقٍ مُسْتَقِظٍ حَسَنِ الدِّيَانَةِ ظَاهِرِ الْمُرُوءَةِ ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مُغْفَلٍ ، وَلَا مِنْ صَاحِبِ كِبِيرَةٍ ، وَلَا مِنْ مُدْمِنٍ عَلَى صَغِيرَةٍ ، وَلَا مِنْ لَامُرُوءَةٍ لَهُ كَكُنَاسٍ وَقِيمَرٍ حَمَامٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ،

(وَالَا) يُمْكِنُ تَعْيِينُهَا بِأَنْ تَكُونَ مَقُولَةً كَحَمَارٍ مِثْلًا وَهِيَ ثَابِتَةٌ عَنِ الْبَلَدِ (ذَكَرَ صِفَاتِهَا) الْمَعْتَبَرَةَ فِي بَابِ السَّلَامِ إِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ بَاقِيَةً أَوْ تَالِفَةً وَهِيَ مِثْلِيَّةٌ فَإِنْ كَانَتْ مَقْشُورَةً وَهِيَ تَالِفَةٌ ذَكَرَ قِيَمَتَهَا دُونَ صِفَاتِهَا (فَإِنْ أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَا ادَّعَاهُ) الْمُدَّعَى بِأَنْ قَالَ فِي الْعَيْنِ : لَيْسَتْ لَهُ . وَفِي الدِّينِ لَيْسَ لَهُ فِي ذِمَّتِي (صَحَّ الْجَوَابُ وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ عَيْنًا فِي يَدِ أَحَدِهِمَا) وَلَا بَيْنَةَ (فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ) أَيْ قَوْلٍ مِنْ هِيَ يَمِينُهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدَيْهِمَا حَلْفًا (أَيْ حَلْفُ كُلِّ وَاحِدٍ بَيْنَنَا عَلَى نَفْيِ كَوْنِهِ لِلْآخَرِ) (وَجُعِلَ بَيْنَهُمَا نَصَفَيْنِ) وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى مُنْكَرٍ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ مَالِهِ (أَيْ الْمُنْكَرِ) (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) إِنْ ظَفَرَ بِهِ لَكِنْ يَقْدَمُ جَنْسُ حَقِّهِ إِنْ وَجَدَهُ وَإِلَّا أَخْذَهُ وَبَاعَهُ وَاشْتَرَى بِهِ جَنْسَ حَقِّهِ هَذَا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ ، أَمَّا دِينُ اللَّهِ تَعَالَى كَزَكَاةِ امْتِنَعَ الْمَالُكَ مِنْ أَدَائِهَا فَلَيْسَ لِلْمُسْتَحِقِّ الْأَخْذُ مِنْ مَالِهِ إِنْ ظَفَرَ لَأَنَّهُا تَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ (فَإِنْ كَانَ مُقْرَأً) مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ (فَلَا) يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

(بَابُ الشَّهَادَةِ)

بِالْأَفْرَادِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَنَوِّعَةً لِأَنَّ أَلْ جَنْسِيَّةً (تَحْمِلُهَا) هُوَ مَعَايِنَةُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ (وَأَدَاؤُهَا) عِنْدَ الْحَاكِمِ عَلَى طَبَقِ مَا عَيْنَ (فَرَضُ كُفَايَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هُوَ) انْقَدَ غَيْرُهُ أَوْ لِكَوْنِهِ غَيْرُ صَالِحٍ (تَعَيَّنَ عَلَيْهِ) فَيَصِيرُ كُلُّ مَنْ تَحْمِلُ وَالْأَدَاءُ فَرَضٌ عَيْنٍ (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ) عَلَيْهِ (أَجْرَةً حِينَئِذٍ) أَيْ عِنْدَ التَّعَيُّنِ (فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنَنَّ) عَلَيْهِ (فَلَهُ الْأَخْذُ) أَيْ أَخْذُ الْأَجْرَةِ مِنَ الْمَشْهُودِ لَهُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ (وَلَا تُقْبَلُ) الشَّهَادَةُ (إِلَّا مِنْ حُرٍّ) فَلَا تُقْبَلُ مِنْ فِيهِ رِقٍّ (مُكَلَّفٍ) فَلَا تُقْبَلُ مِنْ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ (نَاطِقٍ) فَلَا تُقْبَلُ مِنَ الْآخَرَسِ (مُسْتَقِظٍ) فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مُغْفَلٍ (حَسَنِ الدِّيَانَةِ) أَيْ عَدْلٍ (ظَاهِرِ الْمُرُوءَةِ) وَهِيَ التَّخَلُّقُ بِخُلُقِ أَمْثَالِهِ (فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مُغْفَلٍ) وَهُوَ مَنْ كَثُرَ غُلْطُهُ وَنِسْيَانُهُ (وَلَا مِنْ صَاحِبِ كِبِيرَةٍ) وَهِيَ كُلُّ جَرِيمَةٍ تَوْذُنُ بِقَلَّةِ اكْتِرَافِ مَرْتَكِبِهَا بِالْبَلَدِ كَقَتْلِهِ وَزَنَاهُ وَقَهْفِهِ وَشَهَادَةِ زَوْجٍ (وَلَا مِنْ مُدْمِنٍ عَلَى صَغِيرَةٍ ، وَلَا مِنْ لَامُرُوءَةٍ لَهُ كَكُنَاسٍ وَقِيمَرٍ حَمَامٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ) كَأَكْلِ

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَىٰ فِيمَا تَحْمَلُ قَبْلَ الْعَمَىٰ ، وَلَا تُقْبَلُ فِيمَا تَحْمَلُ بَعْدَهُ إِلَّا بِالْإِسْتِغَاثَةِ أَوْ أَنْ يُقَالَ فِي أَذَنِهِ شَيْءٌ فَيَمْسُكُ الْقَائِلَ وَيَحْمِلُهُ إِلَى الْقَاضِي وَيَشْهَدُ بِمَا قَالَ هَذَا لَهُ ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الشَّخْصِ لَوْلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَلَا شَهَادَةُ مَنْ يَجُرُّ لِنَفْسِهِ نَفْعًا ، وَلَا مَنْ يَدْفَعُ عَنْهَا ضَرَرًا ، وَلَا شَهَادَةُ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ ، وَلَا شَهَادَةُ الشَّخْصِ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ فَيُقْبَلُ فِي الْمَالِ وَمَا يَقْصُدُ مِنْهُ الْمَالُ كَالْبَيْعِ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ شَاهِدٌ مَعَ بَيِّنٍ الْمُدَّعَى ، وَمَا لَا يَقْصُدُ مِنْهُ الْمَالُ كَالنِّكَاحِ وَالْحُدُودِ لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ إِلَّا شَاهِدَانِ ذَكَرَانِ ، وَلَا يُقْبَلُ فِي الزَّانَا وَاللَّوْاطِ وَإِتْيَانِ الْبَيْمَةِ إِلَّا أَرْبَعَةٌ ذُكُورٌ ، وَيُقْبَلُ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ كَالْوِلَادَةِ رَجُلَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، أَوْ أَرْبَعٌ نِسَاءً ؛ وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ . تَمَّ الْكِتَابُ .

(وتقبل شهادة الأعمى فيما تحمل) - (قبل العمى ، ولا تقبل فيما تحمل) - (بعده إلا بالاستغاثه) بين الناس ، أى التسمع (أو أن يقال في أذنه شيء فيمسك القائل ويحمله إلى القاضي ويشهد بما قال) ويقول (هذا له) أى لفلان المشهود له (ولا تقبل شهادة الشخص لولده ووالده ، ولا شهادة من يجر لنفسه نفعًا ، ولا من يدفع عنها ضررًا) كأن شهد لرفيقه (ولا شهادة العدو على عدوه) وهو من يحزن لفرخه ويفرح لحزنه والمراد العدواة الظاهرة الدنيوية ولو بما يدل عليها كخصامة ، بخلاف الباطنة والعدواة الدينية (ولا) تقبل (شهادة الشخص على فعل نفسه) كالحاكم يشهد على حكمه (فيقبل في المال) كالقرض (وما يقصد منه المال كالبيع رجلان أو رجل وامرأتان أو شاهد مع بَيِّنٍ المدعى ، وما لا يقصد منه المال كالنكاح والحدود) والطلاق والرجعة (لم يقبل فيه) أى في إثباته (إلا شاهدان ذكران ، ولا يقبل في الزنا واللواط وإتيان البيمة إلا أربعة ذكور) تقبل شهادتهم يشهدون أنهم رأوه أدخل حشفته في فرجها بالزنا (ويقبل فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة) والبكارة والحيض والرضاع (رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وتقدم في باب الصوم ثبوته ، أى الصوم بواحد فيشهد شهادة حسبة . وهى الشهادة من غير طلب أنه رأى هذه الليلة الهلال ، ومثل الصوم الشهادة في حق الله تعالى كأن يشهد أن فلانا ترك الصلاة أو الزكاة أو الصوم فكل ذلك تجوز فيه شهادة الحسبة (والله سبحانه وتعالى أعلم) من كل ذى علم (بالصواب) أى موافق الواقع وهو مرادف الحق وهو واحد؛ فمن سادفه من المجتهدين فهو الصيب وله أجران ومن لم يصادفه فهو مخطئ وله أجر على اجتهاده وهو معذور وهذا في الفروع . وأما في أصول الدين فالخطئ فما غير معذور .

وهذا آخر ما يسره الله في شرح هذا الكتاب المسمى «بسمدة الهالك وغدة الناسك» على مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعى رضى الله عنه ، وهو العلامة أبى العباس أحمد المشهور بابن النقيب رحمه الله وأثابه رضاء .
أسألكم أن يحفظنا بلفظه في الدارين ويعم النفع به ، ويحمله خالصا من شوائب الرياء ، ويظهر قلوبنا بما يبعثنا عن حضرته من كل داء . وبنا آتسأ في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وجميع محبيه آمين .

(وَيْمًا ثَقُلَ فِي مَدْحِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مُنَاقِبُهُ
لَا تُحْفَى ، وَفَضَائِلُهُ لَا تُسْتَقْصَى ، هَذِهِ الْآيَاتُ) .

يَا مَنْ يُرِيدُ مِنَ السَّمَادَةِ جُلُهَا . مَا أَنْتَ حَقًّا قَدْ عَرَفْتَ نَحْلَهَا
فَانْصَبْ مَقَالََةً نَاصِحًا لَكَ حَلَهَا . إِنَّ الْمَذَاهِبَ خَيْرَهَا وَأَجْلَهَا
مَا قَالَهُ الْحَبْرُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ .

أَرْضَاهُ مَوْلَاهُ . فَنَالَ الْمَطْلَبَا . وَحَبَاهُ فَضْلًا زَائِدًا نِعَمَ الْجَبَا
لَمَّا رَأَيْتُ لَهُ السَّيِّدَ الْأَطْيَبَا . فَاخْتَرْتُهُ وَجَعَلْتُهُ لِي مَذْهَبَا
وَعَدَدْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعِي .

أَكْرَمَ بِهِ سِبْطًا كَرِيمًا وَابْنَ عَمِّ . لِلْمُنْطَفَى الْمُخْتَارِ مِنَ الْخَيْرِ عَمِّ
وَرَدَ الْحَدِيثُ لَهُ بِهِ الْفَخْرُ الْأَتَمُّ . عَالِمٌ قُرَيْشٍ فِيهِ نَصْرٌ كَالْعَلَمِ
هُوَ فِيهِ فَرْذٌ مَالَهُ مِنْ شَافِعٍ .

فهرس

أنوار المسالك شرح عمدة السالك وعدة الناسك

مصحف	مصحف
٨٩ باب صلاة العيدين	٢ خطبة الكتاب
٩٠ باب صلاة السكوف	٤ كتاب الطهارة
٩١ باب صلاة الاستسقاء ٩٣ كتاب الجنائز	٧ فصل في بيان الأواني التي تحمل منها الطهارة
٩٤ فصل في غسل الميت ومن الأولى بشه	والتي لا تحمل منها، وحكم للضبب بالذهب أو الفضة
٩٥ فصل في بيان الكفن	٨ فصل في السواك ٩ باب الوضوء
فصل في الصلاة على الميت	١٤ باب المسح على الخفين
٩٩ فصل في دفن الميت	١٦ باب أسباب الحدث
١٠١ فصل في التعزية ١٠٢ كتاب الزكاة	١٩ باب قضاء الحاجة
١٠٣ باب صدقة اللواشي	٢١ باب الفصل
١٠٨ باب زكاة النبات	٢٣ فصل في كيفية النسل
١٠٩ باب زكاة الذهب والفضة	٢٤ فصل في بيان جملة من الأغسال السنوية
١١٠ باب زكاة العروض	باب التيمم
١١١ باب زكاة المعدن والركاز	٣٠ باب الحيض والنفاس والاستحاضة
١١٢ باب زكاة الفطر	٣١ باب النجاسات
١١٣ باب قنم الصدقات على مستحقها	٣٥ كتاب الصلاة ٣٥ باب اللواقيت
١١٨ كتاب الصيام	٣٩ باب الأذان والاقامة
١٢٤ فصل في صوم التطوع	٤١ باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة
١٢٥ فصل في الاعتكاف ١٢٦ كتاب الحج	٤٣ باب ستر العورة
١٣٠ فصل في ميقات الحج والعمرة	٤٤ باب استقبال القبلة
١٣١ فصل في سنن الاحرام	٤٦ باب صفة الصلاة
١٣٥ فصل فيما يستحب لدخول مكة	٥٨ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وما يجب
١٤٥ فصل فيما يتعلق برمي الجمار	٦١ باب صلاة التطوع
١٤٨ فصل في صفة العمرة والاحصار وزيارته <small>عليه السلام</small>	٦٥ باب سجود السهو
١٥٠ باب الأضحية	٦٧ فصل في سجود التلاوة
١٥١ فصل في العقيقة	٦٨ باب صلاة الجماعة
باب فيما يحل من الأطعمة وما يحرم منها	٧٤ فصل في أولى الناس بالامامة
١٥٢ باب الصيد والدبائح	٧٥ فصل فيما يتعلق بوقوف الإمام والمأموم
١٥٤ باب النذر ١٥٥ كتاب البيع	٧٧ باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها
١٥٦ فصل في شروط المبيع	٧٨ باب كيفية صلاة المريض وغيره
١٥٧ فصل في الربا	٧٩ باب كيفية صلاة المسافر وغيره من القصر والجمع
١٥٩ فصل في البيوع التي عنها	٨٢ باب صلاة الخوف ٨٣ باب ما يحرم لبسه
١٦١ فصل في خيار النسيئة	٨٥ باب صلاة الجمعة

صفحة	صفحة
٢٢١ فصل فيما يثبت الخيار من العيوب	١٦٣ فصل في بيع الثمار
٢٢٣ كتاب الصداق	فصل في أحكام البيع قبل قبضه
٢٢٥ فصل في الوليمة	١٦٤ فصل في اختلاف المتبايعين
٢٢٦ باب معاشرة الأزواج	١٦٥ باب السلم
٢٢٨ باب النفقات	١٦٦ فصل في أحكام القرض
٢٣١ فصل في مؤنة القريب	١٦٧ باب الرهن
٢٣٢ فصل في الحضنة	١٦٨ باب التفليس
٢٣٣ باب الطلاق	١٦٩ باب الحجر
٢٣٧ فصل في الخلع	١٧٠ باب الخولاة
٢٣٨ فصل في الشك في الطلاق	١٧١ باب الضمان
فصل في الرجعة	١٧٢ باب الشركة
٢٣٩ فصل في الإيلاء	١٧٤ باب الوكالة
٢٤٠ باب العدة	١٧٦ باب الوديعة
٢٤٤ فصل في الاستبراء	١٧٧ باب العارية
٢٤٥ فصل فيما يلحق من النسب وما لا يلحق	١٧٩ باب الغصب
٢٤٦ فصل في القذف واللعان	١٨١ باب الشفعة
٢٤٧ كتاب الجنائيات	١٨٢ باب القمار
٢٥٠ فصل في الديات	١٨٤ باب المساقاة
٢٥٣ فصل في كفارة الميت	فصل في المزارعة والمخابرة
فصل في قتال الغاة ودفع الصائل	١٨٥ باب الإجارة
٢٥٤ باب الميال	١٨٨ فصل في الجمالة
٢٥٧ باب النسيئة	١٨٩ باب اللقطة واللقيط
٢٥٩ باب الحدود	١٩١ فصل في حكم التقاط اللقيط
٢٦١ باب القذف	١٩٢ باب المسابقة
٢٦٢ باب السرقة	١٩٣ باب الوقف
٢٦٣ فصل في حد قاطع الطريق	١٩٥ باب العتق
فصل في حد الشرب	١٩٧ فصل في الكتابة
٢٦٤ فصل في التعزير	١٩٨ فصل في حكم أمهات الأولاد
٢٦٦ فصل في الخلوفا عليه	باب الوصية
٢٦٨ فصل في كفارة اليمين	٢٠٢ كتاب الفرائض
باب الأقضية	٢٠٤ فصل في ميراث أهل الفروض
٢٧٠ فصل في صفة القضاء	٢٠٨ فصل في الحجب
٢٧٢ باب الشهادة	٢٠٩ فصل في العصبات
(تمت)	٢١١ كتاب التكاثر
	٢١٩ فصل في تسليم الزوجة للزوج
	فصل في وائع التكاح

